قام الباحث بتعديل ماأوصت به لجنة المناقشة . وهم :
١ - أ. د. تمام حسان (مشرفا) ....
٢ - أ. د. إبراهيم الشمسان (مناقشاً خارجيا) ....
٣ - أ. د. شعبان صلاح (مناقشا داخليا) ....

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

تعقّباتُ أبي حيان النَّحويةُ لجار الله الزمخشريّ في البحر المحيط

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في النحو

إعداد الطالب :
محمد حمّاد ساعد القرشي

إشراف الأستاذ الدكتور :
تمَّام حسَّان

١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

ملخص البحث

عنوان البحث : « تعقباتُ أبي حيان النحويةُ لجارالله الزمخشري في البحر المحيط » .

أهمية البحث .

(١) أن هذا الموضوع ذو صلة بكتاب الله العزيز وهو يحقق لي رغبةً ملحةً في الاتصال بكتاب الله .

(٢) أنني ألفيتُ أبا حيان كثير التعقُّب لآراء الزمخشري النحوية ، وألفيتُه مخطِّئاً إياه في أغلبها فأردتُ أن أتحقق من تعقباته تلك . هل كان محقاً فيها ؟ وهل كان الزمخشري مبتدعا في آرائه النحوية أم متَّبعا .

(٣) أن هذا الموضوع لونٌ من المناقشة العلمية بين عالمين بارزين . فدراسةُ آرائهما ونقدُها فيه إثراء للدرس النحوي .

(٤) أن المسائل النحوية التي تعقب فيها أبوحيان الزمخشريَّ تكاد تعم أبواب النحو كلَّه . ومثلي يحتاج إلى هذه الشمولية .

المنهج الذي سرت عليه .

قمتُ باستقراء البحر المحيط وأخرجتُ منه المسائلَ النحويةَ التي تعقَّب أبوحيان فيها الزمخشريَّ . واتبعتُ في دراسة المسائل المنهج التالي :

(١) أضع عنوانا لكل مسألة يناسبُ موضع الخلاف .

(٢) أذكر الآية الكريمة التي دار حولها النقاش بين الزمخشري وأبي حيان .

(٣) أذكر رأيَ الزمخشري في صدر المسألة ثم أُثنِّي بتعقب أبي حيان له .

(٤) أعرض المسألة على مظانها فأقف على آراء العلماء المتقدمين والمتأخرين لأفيد من آرائهم في الترجيح .

(٥) أُضَمِّنُ المسألة الرأي الراجح عندي مؤيدا ماأقول بالدليل .

(٦) أُرتِّبُ المسائل حسب ترتيب ابن مالك في الألفية .

وبعد أن فرغتُ من دراسة المسائل كلِّها على النهج السابق أدرْتُ تلك المسائل على بابين :

الباب الأول : « تعقباتٌ صحَّ فيها قولُ الزمخشري » .

أدخلتُ تحت هذا الباب المسائل النحوية التي تعقَّب فيها أبوحيان الزمخشري . وكان رأي الزمخشري فيها صحيحا – فيما أرى – وهذا الباب أكبر بابي الرسالة .

الباب الثاني : « تعقباتٌ صحَّ فيها قول أبي حيان » .

أدخلتُ تحت هذا الباب المسائل النحوية التي كان تعقُّب أبي حيان فيها للزمخشري صوابا فيما أرى .

نتائج البحث .

(١) ضمَّ هذا البحثُ مائةً وستاً وثلاثين مسألةً نحويةً . صحَّ قول الزمخشري – عندي – في مائةٍ واثنتي عشرة مسألة . وصحَّ قول أبي حيان في أربع وعشرين مسألة .

(٢) كان الزمخشري متَّبعاً في أغلب آرائه التي اعترض عليها أبوحيان .

(٣) كان أبوحيان حادَّ اللسان في نقده للزمخشري وكان كثيرَ الثلب له ، معيِّراً له بالعجمة .

(٤) كان أبوحيان حريصاً على مخالفة الزمخشري ، إلى حدٍّ جعل تلميذَه السَّمينَ الحلبي يقول عنه : « إنه كان مغرى بأن يقال اعترض على الزمخشري » .

(٥) ظهر لي من دراسة مسائل الخلاف بين أبي حيان والزمخشري جملةٌ من الأسباب أدت إلى كثرة اعتراضات أبي حيان على الزمخشري منها :

(١) الزمخشري ميَّال إلى المعنى فهو يميل إلى الإعراب الذي يخدم المعنى . على حين أن أباحيان يميل إلى جانب الصناعة النحوية .

(٢) أبوحيان حَفِيٌّ بآراء سيبويه ، وقد رأيتُه في (البحر المحيط) يُحكِّمُ رأي سيبويه في قبول أو رفض رأي الزمخشري .

(٣) ربَّما فهم أبوحيان رأي الزمخشري في بعض المسائل على غير وجهه ، فيعترض عليه بناءً على فهمه مع استقامة رأي الزمخشري .

(٤) الزمخشري نحوي بلاغي وهو يستخدم في (الكشاف) بعض مصطلحات البيانيين التي تخالف مصطلحات النحاة . فيعترض عليه أبوحيان من الوجهة النحوية . ... إلخ.

إعداد الطالب :

محمد حمَّاد ساعد القرشي

التوقيع ......

إشراف :

أ . د . تمام حسان

التوقيع ......

عميد كلية اللغة العربية

أ. د. حسن باجودة

(أ)

المقدّمـــة

الحمدُ للّهِ ربِّ العالمين والصلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيِّدِنا محمدٍ وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على نهجه واتَّبعَ هداه إلى يوم الدين .

أمّا بعد :

فإنَّ كتاب (البحر المحيط) من أجل تصانيف أبي حيان الأندلسي ، وكان أبوحيان نفسُه يُسَمِّيه (الكتاب الكبير) .

وقد كنتُ – ولا أزال – حفيًّا بالبحر المحيط ، أرجعُ إليه كلَّما أشْكَلَ عليَّ إعرابُ شيء من آيِ القرآن الكريم . وقد كنتُ أجد فيه طلبتي ؛ إذ إنَّ أبا حيان عُني في تفسيره بإعراب آيِ القرآن الكريم ، فهو لايكاد يدعُ آيةً دون إعراب إلاّ إنْ تقدَّم إعرابُ نظيرٍ لها . وهو يستقصي الأوجه الإعرابية ويَنسبُ الآراء لقائليها ويختار الراجح منها ، وقد يَهلُّ برأي جديد ، وقد ساعده على ذلك تمكُّنه في علم النحو ، فهو كما قال السيوطيُّ في ترجمته له : « نحويّ عصره » .

وقد تعدَّدتْ مصادر أبي حيان في تفسيره « البحر المحيط » ، ولكنَّه كان كثيرَ الأخذِ عن كتابين جليلين في هذا الفن ، هما : (الكشاف) لجارالله الزمخشريّ و(المحرر الوجيز) لابن عطية .

وقد شحن أبوحيان تفسيره بالأخذِ عن هذين الكتابين ومناقشةِ صاحبيهما . وقد صرَّح أبوحيان بإفادته من هذين الكتابين في مقدّمة تفسيره ، وأشاد بهما وأثنى على مؤلفيهما ، يقول عنهما : «وهذا أبوالقاسم محمود بن عمر المشرقي الخوارزمي الزمخشري، وأبومحمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي أجلّ مَنْ صنَّف في علم التفسير وأفضل مَنْ تعرض للتنقيح فيه والتحرير ، وقد اشتهرا ولا كاشتهار الشمس ، وخَلَدَا في الأحياء وإنْ هَمَدَا في الرَّمس . وكلاهما فيه يدلُّ على تقدمهما في علوم من منثور ومنظوم ، ومنقولٍ ومفهوم ، وتقلُّبٍ في فنون الآداب، وتمكُّنٍ

مِنْ علمي المعاني والإعراب . وفي خطبتي كتابيهما وفي غضون كتاب الزمخشري مايدل على أنهما فارسا ميدان ، وممارسا فصاحة وبيان».

هذا ما كان من أمر أبي حيان في مقدّمة تفسيره ، ولكنه في تضاعيف تفسيره رأيناه يُهاجم هذين العلمين هجوما عنيفا ويَتعقَّبُ أقوالَهما بالمُناقشةِ والرَّدِ والتَّخطئةِ والتَّجريح ، وهو مع الزمخشري أشدُ وطاةً وأكثرُ تتبّعاً وردًا لآرائه . وقد تنوعت تعقباته له وتعددت . فهناك تعقُّباتٌ نحويةٌ ، وتعقُّباتٌ صرفيةٌ ، وتعقُّباتٌ بلاغيةٌ، وتعقُّباتٌ لغويةٌ ، وتعقباتٌ عَقَديَّةٌ .

ولما كنت متخصِّصاً في « النحو » اتَّخذتُ من تعقُّباتِ أبي حيان النَّحوية للزمخشري موضوعا لبحثي مدفوعا بأمور منها :

(١) أنَّ هذا الموضوعَ ذو صلةٍ بكتاب الله العزيز وإعراب آيِهِ . وفي هذا خير عظيم بإذن الله تعالى .

(٢) أنني ألفيتُ أبا حيان – كما أسلفتُ – كثيرَ التعقُّبِ لآراء الزمخشريِّ النحويةِ، وألفيتُه مخطِّئاً إياه في أغلبها . فأردتُ أنْ أتحققَ من تعقُّباتِهِ تلك . هل كان محقّاً فيها ؟ وهل كان الزمخشريُّ مبتدعاً في آرائِهِ النحويةِ أم متَّبعاً ؟ .

(٣) أن هذا الموضوعَ لونٌ من المناقشة العلمية بين عالمين بارزين لآرائِهما النحويةِ قيمتها . فدراسةُ آرائِهما ونقدُها فيه إثراء للدَّرس النَّحويِّ .

(٤) أنَّ المسائلَ النحويةَ التي تعقَّب فيها أبوحيان الزمخشريَّ تكاد تعمُّ أبوابَ النَّحوِ كلِّه . ومثلي يحتاج إلى هذه الشمولية .

أما المنهج الذي سرتُ عليه في دراسة هذه التعقُّبات فهو كالتالي : قمتُ باستقراء «البحر المحيط» كاملا ، وأخرجتُ منه المسائل النَّحوية التي تعقَّب فيها أبوحيان الزمخشريَّ . وكنتُ على أنْ أدرسَ هذه التعقُّباتِ كلَّها ، وشرعتُ في البحث بهذه النيَّة .

ولمَّا كاد البحث ينتصف قمتُ برحلة علمية إلى القاهرة ، فوقف بي البحث على رسالة علمية في جامعة الأزهر بعنوان : (القضايا النَّحوية والصرفية بين أبي حيان والزمخشري في الجزءين السَّابع والثامن من البحر المحيط . «شرحا ومناقشة») .

لصاحبها أبي المجد علي حسن عمارة . نال بها درجة الدكتوراة عام ١٤٠٨هـ.

ومن ثَمَّ استبعدتُ ما في الجزءين الأخيرين من تعقُّبات نحوية خشية تكرار العمل. واقتصرتُ على الأجزاءِ الستَّة الأُوَل واتَّبعتُ في دراسة المسائل المنهج التالي:

(١) أضعُ عنوانا لكلِّ مسألة يناسبُ موضعَ الخلاف .

(٢) أذكرُ الآيةَ الكريمةَ التي دارَ حولَها النقاشُ بين الزمخشريِّ وأبي حيان .

(٣) أذكرُ رأيَ الزمخشريِّ في صدر المسألة ثم أُثَنِّي بتعقُّب أبي حيان له . وقد حَرَصتُ على أنْ أنقلَ قوليهما من تفسيريهما كما هو دون تدخل إلا في حدود يسيرة للتقدمة لهما .

(٤) أعرض المسألة على مظانها . فأقفُ على آراء العلماء المتقدمين ولذلك ثمرتُه؛ إذ ينكشفُ لي الرأيُ الذي قال به الزمخشريُّ أكان متَّبِعاً فيه غيرَه أم أنه رأي شخصي له لم يسبق إليه ؟ ومثل ذلك أفعل مع رأي أبي حيان .

(٥) أقفُ على آراء العلماء المتأخرين لأرى أتابع الزمخشريَّ أحدٌ في هذا الرأي الذي قال به أم لا ؟ ومثله أفعل مع رأي أبي حيان .

(٦) أضمِّنُ المسألة الرأي الراجح عندي مؤيدا ما أقول بالدليل .

(٧) أرتِّبُ المسائلَ حسب ترتيب ابن مالك لأبواب النَّحو في الألفية؛ لشيوع هذا الترتيب في كثير من المؤلفات النحوية .

وبعد أن فرغتُ من دراسة المسائل كلِّها على النهج السالف الذي ذكرته أَدَرْتُ تلك المسائل على بابين :

الباب الأول : « تعقُّباتٌ صحَّ فيها قولُ الزمخشريِّ »

أدخلتُ تحتَ هذا البابِ المسائلَ النَّحوية التي تعقَّبَ فيها أبو حيان الزمخشريَّ وكان رأي الزمخشريِّ فيها صحيحاً – فيما ثبتَ لدي – ، وهذا البابُ أكبرُ بابي الرِّسالة؛ لكثرة المسائل التي ثبتَ لدي صحةُ قول الزمخشري فيها .

الباب الثاني : « تعقُّباتٌ صحَّ فيها قولُ أبي حيان »

وأدخلتُ تحتَ هذا البابِ المسائلَ النَّحويةَ التي تعقَّبَ فيها أبوحيان الزمخشريَّ وكان تعقُّبُ أبي حيان فيها وجيهاً في نظري .

ويَسبقُ هذين البابين مدخلٌ ويتلوهما خاتمةٌ . فالمدخلُ ترجمتُ فيه للزمخشريِّ وأبي حيان ترجمةً موجزةً ، وآثرتُ الإيجازَ لشهرة هذين العلمين وكثرة المترجمين لهما . ثم أفردتُ كلمةً لعالمينِ سبقاني إلى دراسة المسائل التي تعقَّب فيها أبوحيان الزمخشريَّ.

أحدُهما : يحي الشَّاوي الجزائري (ت ١٠٩٦ هـ) وقد خصَّ هذه التعقُّباتِ بمؤلَّفٍ مُستقلٍ لايزال مخطوطا ، اسمه: (المحاكمةُ بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري).

وواضح من عنوان المخطوط أنَّ الشَّاويَّ جَمَعَ فيه بين تعقُّباتِ أبي حيان للزمخشريِّ وتعقُّباتهِ لابن عطية .

فتحدثتُ عن هذا المخطوط وعن مؤلفه وموضوعه والفروق بينه وبين بحثي هذا .

والعالِم الآخر : شهاب الدين السَّمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) وهو تلميذ أبي حيان ولم يخصَّ هذه التعقُّبات بمؤلَّفٍ مُستقلٍ، وإنما بَثَّها في ثنايا كتابه (الدُّر المصون). فأوضحتُ موقف السَّمين من تعقُّبات شيخه أبي حيان للزمخشريِّ . وانقسام الناس بعده إلى مؤيدٍ لموقفه ومعارضٍ له .

أمَّا الخاتمة فسجلتُ فيها أهم نتائج البحث والأسباب التي أدتْ إلى مخالفة أبي حيان للزمخشري وكثرة تعقُّبه له .

وأودُّ أن أشيرَ إلى أمر وهو أنَّ هذا البحث وإنْ اقتصر على تعقُّباتِ أبي حيان للزمخشريِّ فلا يعني هذا أن أبا حيان كان هذا ديدنَه في البحر كلِّه . بل إن أبا حيان وافقَ الزمخشريَّ في بعض المسائل واستحسن رأيَه في بعض ، ولكن هذه المسائل لاتكاد تظهر مع كثرة تعقباته له .

ولقد واجهني في عملي هذا بعض الصعوبات ، منها : قراءةُ المخطوطات التي لها صلة ببحثي ، وسوءُ طباعةِ (البحر المحيط) وكثرةُ السَّقطِ والتحريفِ فيه إلى حدٍّ كنْت

أستعينُ في تقويم نصِّ البحر ببعض المؤلفات الأخرى (كالنهر المادّ) لأبي حيان نفسه، و(الدُّر اللقيط) لابن مكتوم . و(الدُّر المصون) للسَّمين الحلبي .

ولن أطيل في تَعداد ماواجهتُه من صعوبات فذلك حديث عن النفس أرغب عنه.

وأختمُ هذه المقدمةَ بما خَتَمَ به الإمامُ القَلْقَشَنْدِيُّ - رحمه الله - مقدِّمةَ كتابه (صبح الأعشى) إذ قال :

« ولْيعذِرِ الواقفُ عليه ، فنتائجُ الأفكار على اختلاف القرائح لاتتناهى ، وإنَّما يُنفِقُ كلُّ أحدٍ على قَدْرِ سَعَتِه لايُكلِّفُ الله نفسا إلا ماآتاها ، ورَحِمَ الله مَنْ وقفَ فيه على سَهْوٍ أو خطأ فأصلحه عاذراً لا عاذلاً ، ومُنيلاً لا نائلاً ، فليس المبَرَّأُ من الخَطَلِ إلا مَنْ وقى اللهُ وعصم ، وقد قيل : الكتابُ كالمكلَّفِ لا يسلم من المؤاخذةِ ولا يرتفعُ عنه القلم .

والله تعالى يَقْرُنُهُ بالتوفيق ، ويرشد فيه إلى أوضح طريق ، وماتوفيقي إلا بالله عليه توكَّلتُ وإليه أُنيب » (١) .

الباحث

١٤١٢/١٢/٦ هـ

---

(١) مقدمة صبح الأعشى في صناعة الإنشا . جـ ١ ص ١٠ .

المدخل

- ترجمة الزمخشري وأبي حيان .

- الدراسات السابقة التي أفاد منها البحث .

(١)

الزمخشريّ وأبو حيان علمان مشهوران ، ولكلٍّ منهما ترجمة مستفيضة في كتب التراجم ، وترجم لهما ناشرو كتبهما . وبعد هذا وذاك أُفرد كلٌّ منهما بمؤلف مستقل . فالزمخشري أفرده بمؤلف مستقل د.أحمد الحوفي .

وأبو حيان أفردته بمؤلف مستقل الدكتورة خديجة الحديثي .

وقد كدتُ أمسك عن الترجمة لهما لولا أني رأيت في عنوان بحثي ما يتطلب الحديث عنهما ؛ ولذا فإني سأترجم لهما ترجمة موجزة للذي ذكرته - سابقاً - من شهرتهما وكثرة المترجمين لهما .

الزمخشري (١)

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري ، يُلقب بجارالله ؛ لأنه جاور بمكة زمانا .

وُلد بزمخشر في السابع والعشرين من رجب سنة (٤٦٧ هـ) وكان مولده في عهد السلطان ملكشاه السلجوقي . وهو عهد ازدهرت فيه الآداب والفنون ولقي فيه العلماء والأدباء الرعاية والحماية بفضل وزيره (نظام الملك) المعروف بحبه للعلم والعلماء .

ونشأ أبو القاسم في مسقط رأسه (زمخشر) ودرس بها ، وتلقى فيها بعض علومه . ثم رحل إلى (بُخارى) للاستزادة من طلب العلم .

وذكر المترجمون له أن إحدى رجليه كانت ساقطة وأنه كان يمشي في جارن خشب . وكان سبب سقوطها أنه كان في بعض أسفاره ببلاد خوارزم أصابه ثلج كثير وبرد شديد في الطريق فسقطت منه رجله . ويقول ابن خلكان راوي هذا الخبر : « والثلج والبرد كثيرا ما يؤثر

---

(١) انظر ترجمته في المصادر التالية : معجم الأدباء ، جـ ١٩ ، ص ١٢٦ - ١٣٥ ، إنباه الرواة ، جـ ٣ ، ص ٢٦٥ - ٢٧٢ ، وفيات الأعيان لابن خلكان ، جـ ٤ ، ص ٢٥٤ - ٢٦٠ ، بغية الوعاة ، جـ ٢ ، ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، طبقات المفسرين للداوُدي ، جـ ٢ ، ص ٣١٤ - ٣١٦ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، جـ ٥ ، ص ٢١٥ ، الأعلام ، جـ ٨ ، ص ٥٥ ، « الزمخشري » ، د.أحمد الحوفي ، ص ٣٥ - ٩٨ .

في الأطراف في تلك البلاد فتسقط خصوصا خوارزم فإنها في غاية البرد ، ولقد شاهدتُ خلقا كثيرا ممّن سقطت أطرافهم بهذا السبب فلا يستبعده مَنْ لا يعرفه » (١) .

وقيل إن سبب سقوط رجله دعاء والدته عليه ، يقول ابن خلكان : « رأيت في تاريخ بعض المتأخرين أن الزمخشري لمَّا دخل بغداد واجتمع بالفقيه الحنفي الدّامغاني سأله عن سبب قطع رجله ، فقال : دعاء الوالدة ، وذلك أني كنتُ في صباي أمسكتُ عصفورا وربطته بخيط في رجله ، فأفلتَ من يدي فأدركته وقد دخل في خرق فجذبتُه فانقطعتْ رجله في الخيط ، فتألمتْ والدتي لذلك ، وقالت : قطع الله رجلك الأبعد كما قطعتَ رجله ، فلمَّا وصلتُ إلى سن الطلب رحلت إلى بخارى لطلب العلم فسقطت عن الدابة فانكسرت رجلي وعملت علي عملا أوجب قطعها . والله أعلم بالصحة » (٢) .

ويذكر المؤرخون أنَّ أبا القاسم كان في مطلع حياته طموحا يأمل أن ينال المكانة التي تكافئ علمه وأدبه وذكاءه ، وأن ينال من المال ما يكفل له رغد الحياة كما نال غيره ممّن هم دونه مقدرة وكفاية . فعمد أبو القاسم إلى مدح أمراء السلاجقة بغية أن يحقق ما أراد ، ولكنّه أخفق في تحقيق طلبته .

وظل الزمخشري يخلبه بريق الجاه والسلطان وهو يمدح الحكام والوزراء طالبا بغيته حتى مرض مرضته الشديدة التي وصفها بأنها ناهكة ومنذرة سنة (٥١٢ هـ) ، فثاب إلى رشده ورجع إلى نفسه وعاهد الله إنْ أكرمه ومَنَّ عليه بالصحة ألا يطأ عتبة سلطان ، وأن يربأ بنفسه ولسانه عن مديحهم وأن يعكف على التأليف والتدريس .

فلمَّا شفاه الله اتجه إلى بغداد وناظر بها وسمع من علمائها ، ثم يمّم نحو مكة راجيا العفو من الله عمَّا فرط منه ، عازماً على مجاورة البيت العتيق .

وفي مكة التقى بأميرها أبي الحسن عُلَي بن حمزة بن وَهَّاس الشريف الحسني ، وكان ذا فضل وعلم ، فرحب بالزمخشري وعرف قدره وأفاد منه .

وأقام الزمخشري بمكة نحو سنتين مشتغلا بالتأليف والتصنيف والتدريس ، وتحلق

(١) وفيات الأعيان ، جـ ٤ ، ص ٢٥٥ .

(٢) المصدر نفسه .

حوله فتيان مكة وقصده طلاب العلم من أرجاء العالم الاسلامي يأخذون عنه . ولكن حبَّ الوطن أخذ ينازع الزمخشريَّ فغادر مكة عائداً إلى وطنه . وما أن تحرك الركب حتى ندم على فعلته وضعف في نفسه شوق العودة إلى الوطن ويصل الزمخشري وطنه فاتر الهمة يخشى أن يكون قد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير ، يقول في ذلك :

أأبتاع بالفوز الشقاوةَ خاسرا   وأستبدلُ الدّنيا الدنيّةَ بالأخرى
إذا خطرت بالبال ذكرى إناختي   على حرم الله استفزّتنيَ الذكرى

ولم يحتمل الزمخشريّ الحياة بعيدا عن مكة فيقرر العودة إليها ، وفي طريقه إليها يعرج على الشام فيمدح صاحب دمشق . ثم يواصل رحلته إلى مكة ويتحقق حلمه ويبقى بها ثلاث سنوات لقى فيها من ابن وهّاس ماكان يلقاه من قبل من حفاوة وتعظيم . وانصرف الزمخشري إلى التأليف ، فألف بمكة جلّ مؤلفاته وأشهرها . ومرة ثانية يشتاق الزمخشري إلى وطنه (خوارزم) فيسافر إليها ويعرج في طريقه على بغداد سنة (٥٣٣ هـ) ، ثم يواصل رحلته إلى (خوارزم) ويقيم بها إلى أن وافاه أجله المحتوم ليلة عرفة سنة (٥٣٨ هـ) « بجرجانية » قصبة خوارزم على شاطئ نهر جيحون وبها قبره .

اعتزالـــه

كانت خوارزم تموج بالاعتزال وتعج بالمعتزلة ، وقد ولد الزمخشري بها ونشأ في ربوعها ، ودرس دراسته الأولى على علمائها . وكان أستاذه أبو مضر أحبَّ أساتذته إلى قلبه وهو معتزلي نشر الاعتزال بخوارزم . فدان الزمخشري بمذهب المعتزله ، وكان مجاهرا به حتى نُقل عنه أنه كان إذا قصد صاحبا له واستأذن عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الإذن قُلْ له أبوالقاسم المعتزلي بالباب .

وقد نافح الزمخشري عن المعتزلة وأيد أصولهم في تفسيره (الكشاف) .

شيوخه :

تتلمذ الزمخشري على جلة من علماء عصره ، ولعل أعظمهم أثرا في نفسه أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني المتوفي سنة (٥٠٧ هـ) ترجم له ياقوت الحموي في

(معجم الأدباء) (١) وقال عنه : « كان يلقب فريد العصر وكان وحيد دهره وأوانه في علم اللغة والنحو والطِّب ، يُضربُ به المثل في أنواع الفضائل ، أقام بخوارزم مدة وانتفع الناس بعلومه ومكارم أخلاقه وأخذوا عنه علما كثيرا ، وتخرج عليه جماعة من الأكابر في اللغة والنحو ، منهم الزمخشري ، وهو الذي أدخل على خوارزم مذهب المعتزلة ونشره بها ... » .

وسمع الزمخشري الحديث من شيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي(٢) ، ومن أبي سعد الشَّقاني (٣) ومن أبي الخطاب بن أبي البطر (٤) . وأخذ الأدب عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري (٥) .

وقرأ في مكة كتاب سيبويه على عبدالله بن طلحة اليابري (٦) المتوفي سنة (٥١٨هـ) . والتقى في مكة بالشريف أبي الحسن علّي بن حمزة بن وهاس ، وكان ذا علم وفضل فأخذ عن الزمخشري وأخذ الزمخشري عنه (٧) .

وحين عرَّج على بغداد سنة ٥٣٣ هـ في طريقه إلى موطنه (خوارزم) التقى بأبي منصور بن الجواليقي وقرأ عليه (٨) بعض كتب اللغة من فواتحها ومستجيزا لها .

تلاميذه :

كان الزمخشري واسع العلم كثير الفضل متفنِّنا في علوم شتى . فأقبل عليه الناس يأخذون عنه حيثما حلَّ ونزل .

---

(١) انظر جـ ١٩ ، ص ١٢٣ .

(٢) انظر معجم الأدباء ، جـ ١٩ ، ص ١٢٧ ، وبغية الوعاة ، جـ ٢ ، ص ٢٧٩ .

(٣) انظر معجم الأدباء ، جـ ١٩ ، ص ١٢٧ ، وبغية الوعاة ، جـ ٢ ، ص ٢٧٩ .

(٤) انظر طبقات المفسرين للداودي ، جـ ٢ ، ص ٣١٥ .

(٥) انظر معجم الأدباء ، جـ ١٩ ، ص ١٢٧ ، وبغية الوعاة ، جـ ٢ ، ص ٢٧٩ .

(٦) بغية الوعاة ، جـ ٢ ، ص ٤٦ .

(٧) انظر إنباه الرواة ، جـ ٣ ، ص ٢٦٨ .

(٨) المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٧٠ .

يذكر القفطي (١) أنه دخل خراسان وورد العراق ، وما دخل بلداً إلاّ واجتمعوا عليه وتلمذوا له واستفادوا منه . وكان علامة الأدب ونسَّابة العرب ، أقام بخوارزم تضرب إليه أكباد الإبل وتحطّ بفنائه رِحال الرجال » .

ذكر السمعاني (٢) من تلاميذه : أبا المحاسن إسماعيل بن عبدالله الطويلي بطبرستان، وأبا المحاسن عبدالرحيم بن عبدالله البزار بأبيورد ، وأبا عمرو عامر بن الحسن السَّمسار بزمخشر ، وأبا سعد أحمد بن محمود الشاشي بسمرقند ، وأبا طاهر سامان بن عبدالملك الفقيه بخوارزم » .

ومن تلاميذ الزمخشري : محمد بن أبي القاسم بن بايجوك الخوازمي ، ترجم له ياقوت الحموي وقال عنه : « كان إماماً في الأدب وحجة في لسان العرب أخذ اللغة وعلم الإعراب عن أبي القاسم الزمخشري وجلس بعده مكانه ... » (٣) .

ومن تلاميذه ضياء الدين المكي وهو من أحب تلاميذ الزمخشري إليه - كما قال بروكلمان (٤) - وهو صاحب كتاب « كفاية النحو في علم الإعراب » وهو شرح على « الأنموذج» كتاب أستاذه .

ومنهم يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر البَلَخيّ (٥) أحد الأئمة في النحو والأدب أخذ عن أبي القاسم الزمخشري ولزمه .

ومن أشهر تلاميذه أبو الحسن علي بن عيسى بن حمزه بن وهّاس الحسني (٦) من أهل مكة وشرفائها وأمرائها أخذ عن الزمخشري وأخذ الزمخشري عنه .

ومن تلاميذه زينب بنت الشَّعْري (٧) ، أم المؤيد المتوفاة سنة ٦١٥ هـ ، كانت عالمة وأدركت جماعة من العلماء وأخذت عنهم رواية وإجازة ، وهي التي أجازت العالم الجليل ابن خلكان .

---

(١) المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٦٦ .

(٢) الأنساب ، جـ ٦ ، ص ٢٩٨ .

(٣) انظر معجم الأدباء ، جـ ١٩ ، ص ٥ .

(٤) انظر تاريخ الأدب العربي ، جـ ٥ ، ص ٢٢٨ .

(٥) انظر معجم الأدباء ، جـ ٢٠ ، ص ٥٥ .

(٦) انظر إنباه الرواة ، جـ ٣ ، ص ٢٦٨ .

(٧) انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ، جـ ٢ ، ص ٣٤٤ ، جـ ٤ ، ص ٢٥٧ .

مؤلفاته :

وهب الزمخشريّ نفسه للعلم ، ورحل لطلبه ، وسقطت رجله بسببه . وكان ثمرة ذلك أن خلّف مؤلفاتٍ جليلةً حملتْ اسمَهُ وخلدته . عدَّ منها ياقوت تسعة وأربعين مؤلفاً ، واتبعها بقوله « وغير ذلك » . وحسبي في هذا المقام أن أذكر مؤلفاته المطبوعة (١) . وسأذكرها مرتبة على حروف المعجم :

(١) « أساس البلاغة » . وهو معجم في اللغة العربية ، ذكر فيه مفردات اللغة ومعانيها الحقيقية والمجازية . وقد طُبع الكتابُ طبعات كثيرة أقدمها طبعة المطبعة الوهبية سنة ١٢٩٩ هـ .

(٢) أطواق الذهب أو (النصائح الصغار)

طَبع الكتابَ فون هامر مع ترجمة ألمانية بفينا سنة ١٨٣٥ م ، ونشره مينار مع ترجمة فرنسية في باريس سنة ١٨٦٧ م ، وطبع الكتاب مع ترجمة تركية في استانبول سنة ١٢٨٨ هـ ، وطبع بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٨ هـ ، وطُبع في بيروت مع شرح ألفاظه للشيخ يوسف الأسير سنة ١٢٩٣ هـ .

(٣) « أعجب العجب في شرح لامية العرب » .

طُبع في مطبعة الجوائب بالأستانة سنة ١٣٠٠ هـ ، وطبع في مصر سنة ١٣٢٤ هـ .

(٤) « الأنموذج » . وهو مقتضب من (المفصل) .

طبع الكتاب في خريستيانا سنة ١٨٥٩ م ، ١٨٧٩ م . ومطبعة المدارس بمصر سنة ١٢٨٩ هـ ، وفي قازان سنة ١٨٩٧م .

(٥) « الجبال والأمكنة والمياه » .

نُشر باعتناء الاستاذ دي كراف بليدن سنة ١٨٥٦ م و ١٨٨٥ م . وطبع بالنجف سنة ١٩٦٢م ، وببغداد سنة ١٩٦٨م .

---

(١) وقفتُ على بعض هذه المطبوعات واعتمدتُ في الباقي على المصادر التالية :

- معجم المطبوعات العربية والمعرّبة . ليوسف اليان سركيس .
- ماذكره د.سليم النعيمي في مقدمة تحقيقه لكتاب (ربيع الأبرار) .
- ماذكره د. محمد أبو الفتوح شريف في مقدمة تحقيقه لكتاب (نكت الأعراب في غريب الإعراب) .
- ماذكرته الدكتورة بهيجة باقر في مقدمة تحقيقها لكتاب (المحاجاة بالمسائل النحوية) .

(٦) « خصائص العشرة الكرام البررة » .

نُشر ببغداد سنة ١٩٦٨م بتحقيق د.بهيجة باقر .

(٧) « الدّر الدائر المنتخب في كنايات واستعارات وتشبيهات العرب » .

نشر في المجلد السادس عشر من مجلة المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٦٨م ، بتحقيق د.بهيجة باقر الحسني .

(٨) « ربيع الأبرار ونصوص الأخبار » .

طُبع بمطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٧٦م ، تحقيق د.سليم النعيمي .

(٩) « رسالة في كلمة الشهادة » .

نُشرتْ في المجلد الخامس عشر من مجلة المجمع العلمي العراقي ، تحقيق د.بهيجة باقر الحسني .

(١٠) « الفائق في غريب الحديث » .

طُبع في حيدر آباد الدكن في مجلدين سنة ١٣٢٤ هـ ، ثم طبع في ثلاثة مجلدات بمطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، بتحقيق الأستاذين : علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم .

(١١) « القسطاس المستقيم في علم العروض » .

طُبع في مطبعة النعمان في النجف سنة ١٩٧٠م ، تحقيق : د.بهيجة باقر الحسني .

(١٢) « القصيدة البعوضية » .

نُشرت في مجلة الأستاذ لسنة ١٩٦٧ م ، تحقيق د.بهيجة باقر .

(١٣) « الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل » .

وهو من أشهر مؤلفات الزمخشري ، ألَّفه بمكة حين مجاورته الثانية لها . وقد طبع الكشاف طبعات عديدة في بولاق وكلكتا وبيروت وطبعات أخرى بمصر ، وطُبع بهامشه في بعض الطبعات كتاب (الانتصاف من الكشاف) لابن المنير ، وحاشية السيد الجرجاني .

(١٤) « المحاجاة بالمسائل النحوية » .

طُبع ببغداد سنة ١٩٧٣م ، تحقيق د.بهيجة باقر الحسني .

(١٥) « المستقصى في أمثال العرب » .

طُبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٨١ هـ ، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان .

(١٦) « المفرد والمؤلف في النحو » .

نُشر في المجلد الخامس عشر من مجلة المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٦٧م ، تحقيق د.بهيجة باقر .

ورأيتُ له نشرة أخرى عن دار الهاني للطباعة ، تحقيق د.عبدالحليم عبدالباسط المرصفي . بدون تاريخ لسنة النشر .

(١٧) « المفصل في صنعة الإعراب » . وهو من أشهر كتب الزمخشري في النحو . طُبع لأول مرة في خريستيانا سنة ١٨٥٩ م ، وطبع في دلهي سنة ١٨٩١م ، وفي الإسكندرية سنة ١٢٩١ هـ .

(١٨) « المقامات أو النصائح الكبار » .

طُبعتْ المقامات مع شرحها في المطبعة العباسية بمصر سنة ١٣١٢ هـ ، وطبعتْ ببيروت سنة ١٩٨١م ، تحقيق : يوسف بقاعي .

(١٩) « مقدمة الأدب » .

طُبع في ليبسك سنة ١٨٤٣ م ، وطبع في طهران سنة ١٩٦٣م .

(٢٠) « نُكت الأعراب في غريب الإعراب في القرآن الكريم » .

نُشر بدار المعارف بمصر ، تحقيق د.محمد أبو الفتوح شريف .

(٢١) « نوابغ الكلم أو الكلم النوابغ » . وهو مجموعة حكم ونصائح موجزة مسجوعة . طُبع سنة ١٧٧٢ م بعناية المستشرق الهولندي شلتز مع ترجمة إلى اللاتينية ، وفي سنة ١٨٧١ م طبعة المستشرق الفرنسي مينار في باريس مع ترجمة فرنسية ، وطبع في بيروت سنة ١٣٠٦هـ ، وفي سنة ١٩٧١م حققت الكتاب ونشرته الدكتورة بهيجة الحسني في مجلة العرب .

ترجمة أبي حيان

أبو حيان (١)

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي أثير الدين أبو حيّان الأندلسي الجياني النِّفْزي .

ولد في أواخر شوال سنة ٦٥٤ هـ في (مَطَخْشَارِش) محلّة من حاضرة غرناطة .

اشتهر أبو حيّان بكنيته وغلبت عليه هذه الكنية ولازمته وهي ترجع إلى ولده «حيّان».

تلقى علومه الأولى في مدارس ومساجد غرناطة كأبناء عصره في ذلك الوقت ، واتصل بشيوخ بلده وأخذ عنهم في مختلف العلوم ، وتنقل في بلاد الأندلس كمالقة والمرية طلبا للعلم والتلقي على الشيوخ .

ولم يَطُل المقام بأبي حيان في الأندلس ؛ إذ حدث له ما أوجب الرّحيل عن بلده ، فغادرها سنة ٦٧٩ هـ . واختلف المؤرخون في سبب رحيله عن الأندلس فقيل : « كان سبب رحلته عن غرناطة أنّه حملتْه حدةُ الشبيبة على التعرض للأستاذ أبي جعفر بن الطّباع ، وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبي جعفر بن الزُّبير واقعة فنال منه وتصدّى للتأليف في الرّد عليه وتكذيب روايته فرفع أمره إلى السلطان ، فأمر بإحضاره وتنكيله ، فاختفى ثم ركب البحر ، ولحق بالمشرق » (٢) .

ويقول السيوطي : « ورأيتُ في كتابه « النُّضَار » الذي ألفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته أنَّ ممّا قوّى عزمه على الرِّحلة عن غرناطة أنَّ بعض العلماء بالمنطق والفلسفة والرياضيّ والطبيعي قال للسلطان : إني قد كبرت وأخاف أن أموت ، فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم ؛ لينفعوا السلطان من بعدي . قال أبو حيان : فأشير إلي أن أكون من أولئك ، ويرتّب لي راتب جيّد وكُسا وإحسان ، فتمنّعتُ ورحلتُ مخافة أن أكره على ذلك » (٣) .

---

(١) انظر ترجمته في المصادر التالية : الوافي بالوَفَيات للصفدي ، جـ ٥ ، ص ٢٦٧ ، ٢٩٠ ، الدّرر الكامنة لابن حجر ، جـ ٥ ، ص ٧٠ ، ٧٦ ، بغية الوعاة للسيوطي ، جـ ١ ، ص ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، طبقات المفسرين للداوُدي ، جـ ٢ ، ص ٢٨٦ ، ٢٩١ ، البدر الطالع للشوكاني ، جـ ٢ ، ص ٢٨٨ ، ٢٩١ ، الأعلام للزركلي ، جـ ٨ ، ص ٢٦ ، (أبو حيان النحوي) د.خديجة الحديثي ، ص ٢٩ – ٦١ .

(٢) انظر الدّرر الكامنة لابن حجر ، جـ ٥ ، ص ٧١ .

(٣) بغية الوعاة ، جـ ١ ، ص ٢٨١ .

وهكذا ودع أبو حيان الأندلس وهو شاب في الخامسة والعشرين من عمره متجهاً إلى بلاد المغرب العربي ، وأخذ يطوف ويتنقل في مدنها ويلتقي بعلمائها أمثال أبي القاسم المزياتي وأبي عبدالله محمد بن عباس القرطبي وأبي عبدالله محمد بن صالح الكناني .

ولم يطب المقام لأبي حيان بين ظهراني المغاربة ، ولعله لم يرتح لمعاملتهم كما توحي بذلك بعض أشعاره إذ يقول (١) :

وأوصاني الرَّضيُّ (٢) وصاةَ نُصْحٍ وكان مُهذّباً شَهْماً أبِيَّا
بأن لا تُحسنَنْ ظنًّا بشخصٍ ولا تَصحبْ حياتَك مغربِيًّا

فغادر أبو حيان بلاد المغرب واتّجه إلى مصر التي أصبحت بعد سقوط بغداد على يد المغول وسقوط معظم بلاد الأندلس في أيدي المسيحيين الأسبان مأرزَ العلماء وملجأ الأدباء .

وكانت مصر حين دخلها أبو حيان تحت حكم المماليك الذين استطاعوا أنْ يصدُّوا هجمات المغول على مصر والشام وأن يؤسسوا من الإقليمين دولة كان لها كبير الأثر في الحفاظ على التراث الإسلامي العربي .

وفي مصر ألقى أبو حيان عصا الترحال ، فأقبل على العلم وجالس العلماء وأخذ عنهم، ولازم الشيخ بهاء الدين ابن النحاس فسمع عليه كثيرا من كتب الأدب ، وأكب على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه ، وفي التفسير ، والعربية ، والقراءات ، والتاريخ .

فاشتهر اسمه وطار صيته وأخذ عنه أكابر عصره .

وكان لأبي حيان حظوة عند سلاطين مصر وأمرائها وحكامها فعين مدّرسا في مدارس القاهرة ، وأصبح مدرساً للنحو في جامع الحاكم سنة ٧٠٤ هـ . وتولّى تدريس التفسير بالمنصورية . والإقراء بجامع الأقمر . ولمَّا توفى ابن النحاس شيخ العلماء في القاهرة خلفه أبوحيان وجلس مكانه .

---

(١) انظر ديوان أبي حيان ، ص ٤٨٦ .

(٢) يعني محمد بن علي بن يوسف العلامة رضي الدين أبو عبدالله الأنصاري الشاطبي اللغوي ، (ت:٦٨٤هـ) ، ترجم له السيوطي في بغية الوعاة ١٩٤/١ ، وقال في ترجمته له وإياه عنى أبو حيان بقوله: وأوصاني الرضي .... وذكر البيتين السابقين .

وهكذا استوطن أبو حيان القاهرة يُدَرِّسُ ويؤلف إلى أن وافاه بها الأجل عصر يوم السبت ، الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥ هـ ، ودُفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر -رحمه الله تعالى- .

شيوخه :

لم يشتهر أحد من النحاة بكثرة الشيوخ كما اشتهر أبو حيان ، وقد ساعدت ظروف أبي حيان وتنقلاته في بلاد الأندلس والمشرق على الإكثار من الشيوخ والتلقي عنهم ، وكان أبوحيان يفخر بكثرة شيوخه ، وينتقص مَنْ يأخذ العلم بنفسه عن الكتب ولم يأخذه تلقياً من أفواه الشيوخ .

وقد أراح أبو حيان المترجمين له من عناء البحث عن شيوخه وتقصيهم ؛ إذ ذكرهم هو في إجازته المشهورة لتلميذه صلاح الدين الصفدي . يقول في إجازته للصفدي : « وقد أجزتُ لك - أيدك الله - جميع مارويته عن أشياخي بجزيرة الأندلس وبلاد أفريقية وديار مصر والحجاز وغير ذلك .... فمن مرويّاتي الكتاب العزيز قرأته بقراءات السّبعة على جماعة من أعلاهم الشيخ المسند المعمّر فخر الدين أبو الطاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله المصري ابن المليجي آخر من روى القرآن بالتلاوة عن أبي الجود » (١) .

ثم ذكر أبو حيان شيوخه الذين روى عنهم بالسّماع أو القراءة ، وقال : إنهم كثير وذكر من عواليهم ثلاثة وثلاثين شيخاً ذكرهم بأسمائهم . ثم ذكر مَنْ كتبَ عنهم من مشاهير الأدباء ، فذكر منهم اثني عشر أديبا .

ثم ذكر مَنْ أخذ عنهم من النحاة فقال : « وممّن أخذتُ عنه من النحاة : أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخُشني الأُبّذي ، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي ابن يوسف الكتامي ابن الضائع ، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزّبير بن محمد بن الزّبير الثقفي ، وأبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللّبْلي ، وأبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن نصر الحلبي ابن النحاس » (٢) .

---

(١) انظر الوافي بالوَفَيات ، جـ ٥ ، ص ٢٧٧ .

(٢) المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٢٧٩ .

واختتم أبو حيان ذكره لشيوخه بقوله : « وجملة الذين سمعتُ منهم نحو أربعمائة شخص وخمسين ، وأمَّا الذين أجازوني فعالم كثير جداً من أهل غرناطة ومالقة وسبَتْه وديار إفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام » (١) .

تلاميذه :

كان أبو حيان – كما وصفه السيوطي – نحويَّ عصره ولغويَّه ومفسِّره ومحدِّثه ومقرئَه ومؤرِّخَه وأديبه .

فلا غرابة أن يتزاحم عليه الناس للأخذ عنه . وقد سعد أبو حيان بتلامذة أذكياء صاروا أئمة وأشياخا في حياته . ومن أشهر تلاميذه :

(١) السَّمين الحلبي : أحمد بن يوسف بن عبدالدائم بن محمد الحلبي ، (ت : ٧٥٦ هـ) .

(٢) ابن عقيل : عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي ، (ت: ٧٦٩ هـ) .

(٣) ابن هشام : عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري ، (ت:٧٦١هـ).

(٤) المرادي : الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المصري المولد ، المعروف بابن أم قاسم، (ت : ٧٤٩ هـ) .

(٥) تقي الدين السّبكي : علي بن عبدالكافي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد ابن يحيى السبكي ، (ت : ٧٥٥ هـ) .

(٦) صلاح الدين الصفدي : المؤرخ الشاعر أبو الصفاء خليل بن أيبك صلاح الدين الصفدي، (ت : ٧٦٤ هـ) .

(٧) ابن مكتوم : تاج الدين أحمد بن عبدالقادر بن أحمد بن مكتوم ، (ت: ٧٤٩ هـ) .

(٨) الإسنوي : عبدالرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم الأموي الإسنوي، (ت : ٧٧٢ هـ) .

---

(١) انظر الوافي بالوَفَيات ، جـ ٥ ، ص ٢٨٠ .

(٩) السفاقسي : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي العلامة برهان الدين أبو إسحاق ، (ت : ٧٤٢ هـ) .

... وغير هولاء خلق كثير لا يتسع المقام لذكرهم ، وقد أحصتْ الدكتورة : خديجة الحديثي كثيرا منهم وترجمتْ لهم في كتابها (أبو حيان النحوي) (١) .

مؤلفاته :

اتّسمتْ حياة أبي حيان بالجدية ، يقول عنه تلميذه الصفدي : « لم أرَ في أشياخي أكثر اشتغالا منه ؛ لأني لم أره إلاّ يسمع أو يشتغل أو يكتب ولم أره على غير ذلك » (٢) . فكان نتاج ذلك أنْ ألّف كتباً قيمة في مختلف العلوم ، ولم يقف به الحدّ عند التآليف بالعربية ، بل ألّف كتبا في التركية والفارسية والحبشية .

ومؤلفاته تزيد عن خمسين مؤلفا . استقصتها الدكتورة : خديجة الحديثي ذاكرة المخطوط والمطبوع والمفقود منها في كتابها (أبو حيان النحوي) (٣) ... ثم إنه نُشر بعض مؤلفات أبي حيان بعد أنْ أخرجت د.خديجة كتابها ، ولذا سأكتفي بذكر المطبوع من مؤلفات أبي حيان وما عداه يرجع إليه في كتاب د. خديجة .

وإليك مؤلفات أبي حيان المطبوعة :

(١) البحر المحيط : وهو أكبر كتب أبي حيان الدينية ، وكان أبو حيان نفسه يسميه (الكتاب الكبير) ويقع في ثمانية أجزاء ، وقد طبع في مصر سنة ١٣٢٨ هـ ، بمطبعة السعادة .

(٢) النهر الماد : وهو مختصر للبحر المحيط ، ومطبوع بهامشه .

(٣) التذييل والتكميل في شرح التسهيل . وقد حقق في رسائل علمية لم تنشر ، وطبع منه قطعة صغيرة سنة ١٣٢٨ هـ بمطبعة السعادة بمصر .

---

(١) انظر ص ٥٠١ – ٥٧٧ .

(٢) انظر الوافي بالوَفَيات ، جـ ٥ ، ص ٢٦٧ .

(٣) انظر ص ١٠١ – ٢٦١ .

(٤) ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب : طبع في ثلاثة أجزاء بتحقيق د.مصطفى أحمد النماس .

(٥) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : وهو من كتب أبي حيان التي لم يتمّها . وقد طبع الكتاب في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧م ، تحقيق : سدني جليزر .

(٦) تقريب المقرب : نشرته دار المسيرة ببيروت سنة ١٩٨٣م بتحقيق د.عفيف عبدالرحمن .

(٧) تذكرة النحاة : نشرته مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤٠٦ هـ بتحقيق د.عفيف عبدالرحمن.

(٨) تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب : طبع ثلاث مرات :

الأولى : سنة ١٣٤٥هـ في مطبعة الإخلاص بحماة ، وقد أشرف على طبعه وعلّق عليه الشيخ : محمد سعيد النعساني .

الثانية : سنة ١٣٩٧هـ ، في مطبعة العاني ببغداد ، تحقيق : د.أحمد مطلوب ود.خديجة الحديثي.

الثالثة : سنة ١٤٠٣ هـ ، نشره المكتب الإسلامي ببيروت ، بتحقيق : سمير طه المجذوب.

(٩) المبدع في التصريف : طُبع مرتين :

الأولى : سنة ١٤٠٢ هـ عن مكتبة دار العروبة ، بتحقيق : د.عبدالحميد السيد طلب .

الثانية : سنة ١٤٠٣ هـ عن مكتبة الأزهر ، بتحقيق : د.مصطفى أحمد النماس .

(١٠) الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء : طبع سنة ١٣٨٠ هـ بمطبعة المعارف ببغداد بعناية الشيخ محمد حسن آل ياسين .

(١١) ديوان أبي حيان : طبع سنة ١٣٨٨هـ بمطبعة العاني - بغداد ، تحقيق : د.أحمد مطلوب ود.خديجة الحديثي .

(١٢) الإدراك للسان الأتراك : طبع في الأستانة سنة ١٣٠٩ هـ باسم (الإدراك في لسان الأتراك) .

الدراسات السابقة

التي أفاد منها البحث

الدراسات السابقة التي أفاد منها البحث

وقف بي البحث على مخطوط (١) ذي صلة بموضوع بحثي ، اسمه (المحاكمة بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري) .

وقد أشارتْ الدكتورة / خديجة الحديثي (٢) أن للمخطوط نسخة نُقِلتْ عن نسخة بخط المؤلف في المكتبة الأزهرية ، برقم ١٢٥٤ (رافعي) تفسير .

وذكرتُ خبر هذا المخطوط ومكان وجوده لأخي الكريم د. عبدالرحمن العثيمين ؛ للذي خبرتُه فيه من تتبعه للتراث المخطوط وجمعه وحبه لنشره والمساعدة عليه .

وقد وُفق – جزاه الله خيرا – في الحصول على صورة ميكروفيلمية مأخوذة عن نسخة المكتبة الأزهرية السالفة الذكر .

وإثر عودة د.العثيمين من رحلته العلمية إلى القاهرة أفضل عليَّ فزودني بالصورة الميكروفيلمية مشكوراً مأجورا ، ثم صورتها على الورق ، وعدد أوراقها (٣١٥) ورقة .

مؤلف المخطوطة :

هو أبو زكريا (٣) يحي بن محمد بن محمدَ بن عبدالله الشاوي المِلْياني الجزائري ، وُلد بمليانة وتعلم بالجزائر وأقام مدة بمصر في عودته من الحج سنة ١٠٧٤ هـ ، وتصدر للإقراء بالأزهر ، ثم رحل إلى سورية والروم (تركيا) ومات في سفينة راحلا للحج سنة ١٠٩٦هـ ونقل جثمانه إلى القاهرة .

---

(١) اطلعتُ فيما بعد على هذه المخطوطة محققة في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بجامعة الأزهر . وقد حققتها الأستاذة : خيرية عبدالحميد علي زعيمه ، ونالت بها درجة الدكتوراة . ولم أستطع الحصول على نسخة من الرسالة المحققة ، فكان اعتمادي على المخطوطة .

(٢) انظر كتابها (أبو حيان النحوي) ، ص ٥٨٤ .

(٣) انظر ترجمته في فهرس الفهارس ، جـ ٢ ، ص ١١٣٢ ، والأعلام ، جـ ٩ ، ص ٢١٤ .

موضوع المخطوطة

تحدث عنه الشاوي في مقدمته للمحاكمة ، قال : « فالكتاب قصدتُ فيه جمع اعتراضات الإمام ذي البيان المشتهر بأبي حيان على ابن عطية ومحمود الزمخشري ، والتكلم معه بما يظهر للقريب والبعيد وأسأل الله في ذلك التسديد ، وأشير بالعين والزاي والحاء لابن عطية والزمخشري وأبي حيان وبالتاء المثناة من فوق لما يظهر لي » .

وبدأ الشاوي محاكمته بذكر اعتراضات أبي حيان على الزمخشري وابن عطية في سورة الفاتحة فالبقرة فآل عمران .. وهكذا إلى سورة الناس . حسب ترتيب السور ووفق مجيء هذه الاعتراضات في (البحر المحيط) .

وقد عكفتُ على قراءة المحاكمة فأفدت منها وظهر لي ملاحظاتٌ وفروقٌ بينها وبين بحثي أهمها :

(١) أن الشاويّ عرض لتعقبات أبي حيان على الزمخشري في النحو والصرف والبلاغة واللغة والاعتزال . أمّا بحثي فقصرته على التعقبات النحوية .

(٢) أغفل الشاوي كثيرا (١) من تعقبات أبي حيان النحوية للزمخشري وناقشتها في بحثي.

(٣) أن الشاوي في كثير (٢) من المسائل النحوية يذكر رأي الزمخشري وتعقب أبي حيان له دون تدخل أو إبداء رأي ، وهذا يخالف موضوع المحاكمة . بل إنَّ الشاوي في بعض المواضع يذكر رأي الزمخشري واعتراض أبي حيان عليه دون أن يشير لأبي حيان بالحرف (ح) فيتوهم القارئ أن المعترض الشاوي .

(٤) أنّ الشاوي لا يذكر في الغالب آراء السابقين في المسألة وإنما يكتفي في الحكم برأيه الشخصي .

(٥) أنَّ أحكام الشاوي جاءت موجزة في أكثرها ويغلب عليه الانتصار للزمخشري في المسائل التي تدخل فيها وأفدت منه ، وخالفته في بعض المسائل وسترى ذلك في موضعه من البحث .

(٦) لم يشر الشاوي إلى أسباب مخالفة أبي حيان للزمخشري وكثرة تعقباته له .

---

(١) انظر من مسائل الباب الأول . مسألة رقم ٤، ١٥، ١٦، ٢٢، ٢٧، ٣٥، ٥٣، ٥٥، ٧٧ .

(٢) انظر على سبيل التمثيل . المحاكمة . ورقة ٣، ٩، ١٠، ١٨، ٢٤، ٣٨، ٤١، ٤٧، ٥٢، ٥٧، ٦١، ٦٧، ٨٢، ٩٣، ١١٠، ١١٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٩، ١٥٢، ١٥٩، ١٧١، ١٨٣، ١٩٤ .

ولستُ أريد بما ذكرتُه من فروق أن أقلل من عمل الشاوي ، بل إني مدين له بالفضل ، وقد أفدتُ من محاكمته كما أسلفت ولكن إفادتي كانت أكبر من عالم آخر على الرّغم من أنه لم يفرد اعتراضات أبي حيان والزمخشري بمؤلف مستقل وإنما بثَّها في ثنايا تفسيره . ذلكم هو الإمام شهاب الدين أحمد بن يوسف الشهير بالسَّمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) وهو تلميذ أبي حيان . فقد عرض السَّمين في كتابه المسمى (الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون) لاعتراضات شيخه أبي حيان على الزمخشري وناقشه فيها مناقشات أغلبها جيدة ، كما يشهد بذلك ابن حجر العسقلاني ، إذ قال في ترجمته للسَّمين : « وله تفسير القرآن في عشرين مجلدة رأيته بخطه ، والإعراب سماه « الدّر المصون » في ثلاثة أسفار بخطه ، صنَّفه في حياة شيخه وناقشه فيه مناقشات كثيرة غالبها جيدة »(١) .

وقد طُبع (الدّر المصون) بتحقيق د.أحمد الخرّاط ، وصدر منه حتى كتابة هذه الأسطر تسعة أجزاء ينتهي الجزء التاسع بالحديث عن سورة « الفتح » .

وقد لفتَ انتباه المحقق كثرةُ مناقشة السَّمين لشيخه أبي حيان فخصّ هذه المناقشات بكلمة في مقدمة التحقيق ، وقسمها إلى قسمين :

(أ) مناقشات عامة .

(ب) مناقشات خاصة بالزمخشري .

وتتبعتُ مناقشات السمين لأبي حيان حين يكون الزمخشري طرفا فيها فوجدتها تتخذ الصور التالية :

(١) في بعض المواضع ينقل السَّمين رأي صاحب الكشاف ثم يُعقبه باعتراض أبي حيان عليه دون تدخل أو إبداء رأي ، ومن أمثلة ذلك ماذكره السَّمين عند قوله تعالي : ﴿ وإذا قيل له اتق الله أخذته العزةُ بالإثم ﴾ (٢) .

قال السَّمين : « قوله (بالإثم) في هذه الباء ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون للتعدية وهو قول الزمخشري فإنه قال : « أخذتُه بكذا إذا حملته عليه وألزمته إياه ، أي حملته العزة على الإثم وألزمته ارتكابه » قال الشيخ : « وباء التعدية بابها الفعل اللازم نحو

---

(١) انظر الدُرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، جـ ١ ، ص ٣٦١ .

(٢) البقرة : ٢٠٦ .

« ذهب الله بنورهم » ، « ولو شاء الله لذهب بسمعهم » ، وندرت التعدية بالباء في المتعدي نحو « صككت الحجر بالحجر » أي جعلتُ أحدهما يصك الآخر » (١) .

(٢) وفي بعض المواضع يقف السَّمين إلى جانب شيخه أبي حيان ومن أمثلة ذلك ماذكره السَّمين عند قوله تعالى : ﴿ سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية ﴾ (٢) .

قال السَّمين : « وهل كم هذه استفهامية أو خبرية ؟ الظاهر الأول (وهذا ما اختاره أبو حيان) وجوّز الزمخشري فيها الوجهين ومنعه الشيخ من حيث إنَّ « كم » الخبرية مستقلة بنفسها غير متعلقة بالسؤال فتكونُ مفلتةً مما قبلها ... » (٣) .

(٣) في بعض المواضع يردّ السَّمين على الزمخشري بردِّ أبي حيان نفسه دون أن يشير إلى أن ذلك الرّد لأبي حيان ومن أمثلة ذلك ماذكره السَّمين عند قوله تعالى : ﴿ كلّما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا ﴾ (٤) .

قال السَّمين : « وقُرِئ : وإذا أُظلِمَ مبنياً للمفعول ، وجعله الزمخشري دالا على أن أظلم متعدٍ ، واستأنس بقول حبيب :

هما أظلما حالَيَّ ثُمَّت أَجْلَيا ظَلامَيهما عن وجه أَمْرَدَ أشْيَبِ

ولا دليل في الآية لاحتمال أن أصله وإذا أظلم الليل عليهم فلمَّا بُني للمفعول حذف (الليل) وقام (عليهم) مَقامه ، وأمَّا حبيب فمولد » (٥) .

فما ردَّ به السَّمين على الزمخشري هو رَدُّ أبي حيان (٦) .

(٤) في مواضع أخرى – وهي كثيرة – ينتصر السَّمين للزمخشريّ ومن أمثلة ذلك ما ذكره السَّمين عند قوله تعالى : ﴿ ودّوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء ﴾ (٧) .

---

(١) الدّر المصون ، جـ ٢ ، ص ٣٥٤ .

(٢) البقرة : ٢١١ .

(٣) الدّر المصون ، ج ٢ ، ص ٣٦٨ .

(٤) البقرة : ٢٠ .

(٥) الدّر المصون ، جـ ١ ، ص ١٨١ .

(٦) انظر البحر المحيط ، جـ ١ ، ص ٩١ .

(٧) النساء : ٨٩ .

قال السَّمين : « قال الزمخشري : « ولو نُصِبَ (يعني فتكون) على جواب التمني لجاز» وجعل الشيخ فيه نظرا من حيث إنَّ النصب في جواب التمني إذا كان التمني بلفظ الفعل يحتاج إلى سماع من العرب ...

قال السَّمين : وفيما قاله الشيخ نظر ؛ لأن الزمخشري لم يَعْنِ بالتمني المفهوم من فعل الودادة ، بل المفهوم من لفظ (لو) المشعرة بالتمني وقد جاء النصب في جوابها كقوله: « فلو أنَّ لنا كرَّة فنكونَ » ... فقد ظهر ماقاله الزمخشري من غير توقف » (١) .

وقد أثارت مناقشاتُ السَّمين وردوده على شيخه أبي حيان وانتصاره للزمخشري مَنْ جاء بعده فانقسموا إلى قسمين : مؤيدٍ للسمين ومعارضٍ له ، والدليل على ذلك الرسالتان التاليتان :

(١) الرسالة الأولى : « الدّر الثمين في بعض ماذكره أبو حيان وعارضه السَّمين » . لمؤلفها الشيخ بدر الدين بن رضي الدين الغَزِّي (٢) الدمشقيّ (ت : ٩٨٤ هـ) ومنها نسخة بدار الكتب المصرية برقم (١٤٣) مجاميع / م ، ولدي مصورة عن هذه النسخة ، عدد أوراقها تسع ورقات .

أمَّا موضوع هذه الرسالة فندع مؤلفها يتحدث عنه ، قال : بعد حمد الله والصلاة على النبي : « فهذه رسالة أشار بتأليفها مَنْ إشارته جزم وامتثال أمره حزم ولهمته في استنباط العلوم وتحقيقها عزم أنْ أجرد عشر مسائل أو نحوها ممَّا تعقَّبه الإمام أبوحيان على الكشاف ، وانتقده تلميذه السَّمين مع رعاية الإنصاف ، فأجبته إلى ماذكر وامتثلتُ ما به أمر » .

وانتصر الشيخ بدر الدين في هذه الرّسالة لأبي حيان وزيَّف اعتراضات السَّمين عليه ، والرسالة مبنية على النظم ، فالمؤلف يبدأ بذكر الآية التي دار حولها الخلاف ثم يذكر ماقاله الزمخشريّ وأبو حيان والسَّمين ، ثم ينتصر لأبي حيان ويُسجِّل كلَّ ذلك نظماً .

---

(١) الدّر المصون ، جـ ٤ ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٢) انظر ترجمته في معجم المفسرين ، لعادل نويهض ، جـ ٢ ، ص ٦٢٦ .

(٢) الرسالة الثانية : « أجوبة السَّمين عن اعتراضات أبي حيان على مواضع من الكشاف» لقنالي زاده علي بن أمر الله المعروف بابن الحنائي (١) (ت : ٩٧٩ هـ) ومنها نسخة بدار الكتب المصرية برقم (١٤٣) مجاميع / م ، وهو رقم الرسالة الأولى .

ولديَّ مصورة عن هذه النسخة ، عدد أوراقها ثلاث وعشرون ورقة . وهذه الرسالة ردٌّ على رسالة بدر الدين الغَزِّي ونقض لها . تتبع فيها قنالي زادة المسائل العشر التي جردها الغَزِّي وناقشه فيها ووقف إلى جانب السَّمين في انتصاره لصاحب الكشاف .

وقدَّم المؤلف لدراسة المسائل بمقدمة ترجم فيها للزمخشري وابن عطية وأبي حيان والسَّمين ، وعرَّف بالكشاف ، وذكر الذين تعرضوا له بالنقد والشرح .

---

(١) انظر ترجمته في المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٣٥٦ .

الباب الأول

تعقباتٌ صَحَّ فيها قول الزمخشري

(١) « جواز اتصال الضمير وانفصاله »

عند قوله تعالى : ﴿ قال ياقوم أرأيتم إنْ كنت على بينة من ربي وآتاني رحمة من عنده فعُمِّيَتْ عليكم أنلزمكُمُوها وأنتم لها كارهون ﴾ (١) .

قال الزمخشري : (أنلزمكُمُوها) جيء بضميري المفعولين متصلين جميعا . ويجوز أن يكون الثاني منفصلا كقولك : « أنلزمكم إياها » ، ونحوه ﴿ فسيكفيكَهُمُ الله ﴾ (٢) ويجوز فسيكفيك إياهم » (٣) .

قال أبو حيان : « وهذا الذي قاله الزمخشري من جواز انفصال الضمير في نحو (أنلزمكموها) هو نحو قول ابن مالك في « التسهيل » ، قال : « ونختار اتصال نحو هاء أعطيتكه» . وقال ابن أبي الربيع (٤) : إذا قدَّمتَ ما له الرُّتبه اتصل لا غير ، تقول : أعطيتكه ، قال تعالى : « أنلزمكموها » ، وفي كتاب سيبويه ما يشهد له . قال سيبويه (٥) : « فإذا كان المفعولان اللذان تعدَّى إليهما فعل الفاعل مخاطبا وغائبا فبدأت بالمخاطب قبل الغائب فإنَّ علامة الغائب العلامة التي لا يقع موقعها إياه ، وذلك قولك : أعطيتُكَهُ وأعطاكَهُ قال تعالى : «أنلزمكموها وأنتم لها كارهون» . فهذا كهذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب » . انتهى .

فهذا نصٌّ من سيبويه على ماقاله ابن أبي الربيع خلافا للزمشخري وابن مالك ومَنْ سبقهما إلى القول بذلك » (٦) .

---

(١) هود : ٢٨ .

(٢) البقرة : ١٣٧ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٢٦٦ .

(٤) هو أبو الحسين عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله بن محمد بن عبيدالله بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني . إمام أهل النحو في زمانه ، قرأ النحو على الدبَّاج والشلوبين . وصنف : شرح الإيضاح ، الملخص ، القوانين – كلاهما في النحو – ، شرح سيبويه ، شرح الجمل عشرة مجلدات لم يشذ عنه مسألة في العربية ، مات سنة ٦٨٨ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ ٢ ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٥) انظر قول سيبويه في الكتاب جـ ٢ ص ٣٦٤ .

(٦) البحر المحيط جـ ٥ ص ٢١٧ .

المناقشة والترجيح :

تعدّى الفعل في قوله تعالى (أنلزمكموها) إلى ضميرين متصلين ، وهما ضمير المخاطبين (كم) وضمير الغائبة (الهاء) . وقد تقدمَ الأعرفُ منهما ؛ إذ إنَّ ضمير الخطاب أعرف من ضمير الغيبة .

وفي مثل هذه الحالة يجوز عند جمهور النحاة أن يُؤتى بالضمير الثاني متصلاً كما جاء في الآية ويجوز أن يُؤتى به منفصلاً نحو « أنلزمكم إياها » . وقد أجاز الزمخشري – كما رأينا – في الآية اتصال ثاني الضميرين وانفصاله . وسبقه إلى إجازة ذلك أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، قال عند قوله تعالى : « فسيكفيكَهُمُ الله » : الكاف والهاء والميم في موضع نصب مفعولان ويجوز في غير القرآن « فسيكفيك إياهم » . وكذا الفعل إذا تعدى إلى المفعول الأول قوي فجاز أن يأتي في الثاني منفصلا » (١) .

وتلاه الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ، فعند تفسيره لقوله تعالى « أنلزمكُمُوها وأنتم لها كارهون » قال : « وفي قوله (أنلزمكموها) ثلاث مضمرات ، ضمير المتكلم وضمير المخاطب وضمير الغائب ، وهو أحسن ترتيب ، بدأ بالمتكلم لأنه أخص بالفعل ثم بالمخاطب ثم بالغائب ، ولو أتى بالمنفصل لجاز لتباعده عن العامل بما فرق بينه وبينه فأشبه ما ضربتُ إلاّ إياك وما ضربني إلاّ أنت » (٢) .

---

(١) إعراب القرآن جـ ١ ص ٢٦٧ .

(٢) انظر تفسيره (التبيان) جـ ٥ ص ٤٧٤ .

واستشهد ابن مالك في (شرح التسهيل) (١) لمجيء الضمير منفصلاً بقوله ﷺ : (فإن الله ملّككم إياهم ولو شاء لملّكهُم إياكم) (٢) وضمير الغائبين في الحديث للأرقاء .

وأشار ابن مالك في الألفية إلى هذه القاعدة (أعني جواز الاتصال والانفصال في ثاني ضميرين تَعدَّى إليهما الفعل وقُدِّمَ الأعرف منهما ولم يكن الفعل ناسخا » . قال :

وَصِلْ أو افصلْ هاء سَلْنِيْه وما أشبهه ....

وشَاعتْ هذه القاعدة عند شراح الألفيه كابن عقيل وابن هشام والمرادي والأشموني وغيرهم .

وقد أومأ أبو حيان في نصه السابق الذي نقلته في أول المسألة إلى معارضة القاعدة السابقة ، ومن ثَمَّ رأيناه ينقلُ رأياً لابن أبي الربيع يفيد إيجاب اتصال الضمير في مثل قوله تعالى (أنلزمكموها) ولا يجيز الانفصال فلا يقال أنلزمكم إياها .

ثم نقل أبو حيان – كما رأينا – نصاً لسيبويه يشهد لما قاله ابن أبي الربيع .

وما نقله أبو حيان عن سيبويه من أنه يوجب اتصال الضمير في مثل قوله تعالى : (أنلزمكموها) صحيح ، ونقل النحاةُ مثله عن سيبويه . يقول المرادي شارحا بيت الألفية السابق:

*** وصِلْ أو افصلْ هاء سَلْنيه ***

« المراد (بهاء سلنيه) ماوقع ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ فيجوز فيه الاتصال والانفصال ، فتقول : (سَلْنيه وسَلْني إياه) والاتصال أرجح ولذا بدأ به ولم يأتِ في القرآن إلاّ متصلاً كقوله تعالى : « إذ يريكهُم الله » . ولم يذكر سيبويه غير الاتصال ويدل على جواز الانفصال قوله عليه الصلاة والسلام : (إن الله ملككم إياهم) » (٣) .

---

(١) انظر جـ ١ ص ١٦٩ .

(٢) الشاهد في الحديث قوله (ملككم إياهم) حيث جاء الضمير الثاني منفصلا ولو وصل لقال (ملكَكُموهم) بفتح الكاف الأولى وضم الثانية . أمَّا قوله (ملكهم إياكم) فلا شاهد فيه ؛ إذ يجب انفصال الضمير في مثل هذه الحالة ؛ لتقديم غير الأعرف .

(٣) شرح المرادي على ألفية ابن مالك جـ ١ ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

ويبدو أن السمين الحلبي سها حين نقل عن سيبويه إجازة انفصال الضمير في مثل قوله تعالى (أنلزمكموها) .

يقول السمين : « وقوله (أنلزمكموها) أتى هنا بالضميرين متصلين ، وتقدم ضمير الخطاب ؛ لأنه أخص ... وقال الزمخشري : ويجوز أن يكون الثاني منفصلا كقوله : أنلزمكم إياها ، ونحوه « فسيكفيكهم الله » ويجوز فسيكفيك إياهم ، وهذا الذي قاله الزمخشري ظاهر قول سيبويه وإنْ كان بعضهم منعه » (١) .

نخلص ممّا سبق إلى أن ماذهب إليه الزمخشري من جواز انفصال ثاني الضميرين في مثل قوله تعالى (أنلزمكموها) مذهب صحيح مشهور قال به - كما رأينا - جمهور النحاة ، ويشهد لهم السّماع . وما من شكٍ في أن الاتصال أجود بدليل أنه لم يأتِ في القرآن الكريم إلاّ متصلا . ولكنّه اتصال غير لازم ، ويدل على عدم لزومه قول النبي ﷺ « فإن الله ملككُم إياهم » وقد وافق أبو حيان الجمهور في كتابه (ارتشاف الضَّرَب) (٢) فأجاز الاتصال والانفصال .

ولكنه في (البحر المحيط) مال إلى رأي سيبويه وابن أبي الربيع مخالفاً الزمخشري والجمهور .

---

(١) الدّر المصون جـ ٦ ص ٣١٥ .

(٢) انظر جـ ١ ص ٤٧٧ .

٢ - « تقديم الضمير على مفسره في غير المواضع السبعة المشهورة »

في قوله تعالى ﴿ ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سماوات ﴾ (١) أجاز الزمخشري وجهين في الضمير المتصل من قوله تعالى « فسواهن » . أحدهما / أن يكون مبهما مفسَّرا بما بعده ، والثاني / أن يكون عائداً على السماء قبله . ثم اختار الوجه الأول . وإليك نصَّ ماقاله : قال في « الكشاف » : « الضمير في (فسواهن) ضمير مبهم و (سبع سماوات) تفسيره ، كقولهم رُبَّه رجلا . وقيل : راجع إلى السماء . والسماء في معنى الجنس ، وقيل : جمع سماءه والوجه العربي هو الأول » (٢) .

وذهب أبو حيان إلى أن الضمير في قوله « فسواهن » عائد إلى السماء قبله . وتعقب الزمخشريَّ في الوجه الأول الذي اختاره وهو كون الضمير مبهماً مفسَّرا بما بعده قال في البحر : « وهذا الذي يفسره ما بعده منه ما يُفسَّر بجملة وهو ضمير الشأن أو القصة وشرطها عند البصريين أن يصرح بجزأيها . ومنه ما يُفسَّر بمفرد أي غير جملة وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما والضمير المجرور برُبَّ والضمير المرفوع بأول المتنازعين على مذهب البصريين والضمير المجعول خبره مُفسِّراً له ، والضمير الذي أُبدل منه مفسِّره وفي إثبات هذا القسم الأخير خلاف وذلك نحو « ضربتهم قومَك » وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحداً من هذه الضمائر التي سردناها إلاّ أن يُتَخيلَ فيه أن يكون سبع سماوات بدلاً منه ومفسِّراً له . وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له برُبَّه رجلا وأنه ضمير مبهم ليس عائداً على شيء قبله . ولكنَّ هذا يضعف بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطا كُلياً ؛ إذ يكون الكلام قد تضمن أنه تعالى استوى على السماء وأنه سوَّى سبع سماوات عقيب استوائه إلى السماء ، فيكون قد أخبر بإخبارين . أحدهما/ استواؤه إلى السماء ، والآخر/ تسويته سبع سماوات . وظاهر الكلام أن الذي استوى إليه هو بعينه المُسوَّى سبع سماوات»(٣).

---

(١) البقرة : ٢٩ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٢٧٠ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ١٣٥ .

المناقشة والترجيح :

الأصل في الضمير أن يتأخر عن مفسِّره ؛ لأن الضمير مبهم فإذا قدّمت مفسِّره عليه زال إبهامه ووضح المقصود منه . ولكن قد يتقدم الضمير ويتأخر المفسِّر لأغراض بلاغية . وهو محصور عند النحاة في سبعة مواضع . ذكرها أبو حيان في نصه السابق . وفي قوله تعالى : «فسواهن سبع سماوات» ذهب أبو حيان – كما رأيت – إلى أن الضمير في قوله « فسواهن » يعود إلى السماء ؛ لأن السماء في معنى الجنس أو لأن سماء جمع سماوة كما قالوا . وقد أجاز الزمخشري هذا الوجه . ولكنَّه استحسن وجهاً آخر وهو أن يكون الضمير في قوله «فسواهن» مبهماً و« سبع سماوات » تفسيراً له . كقولهم ربَّه رجلاً . وأكاد أجزم بأن مراد الزمخشري من كلامه هذا أنَّ الضمير في قوله « فسواهن » مبهمٌ مفسَّرٌ بالتمييز بعده « سبع سماوات » ، ويؤيد ما أقول أن الزمخشري شبَّه هذا الضمير الذي في الآية بقولهم : ربَّه رجلاً. ولا خلاف بين النحاة في أن الضمير في « ربَّه » مبهم مفسَّرٌ بالتمييز بعده وهو « رجلا » .

ولستُ أدري كيف غفل أبو حيان عن هذا الوجه الظاهر ؟ ! فتأوَّل كلام الزمخشري على أن « سبع سماوات » بدل من الضمير في قوله « فسواهن » أي أن الضمير المبهم مفسَّرٌ بالبدل ، فيكون شبيهاً بقولهم « ضربتهم قومَك » .

ولعل السبب في أن أبا حيان لم يحمل كلام الزمخشري على ذلك الوجه الظاهر الذي ذكرتُه هو أن الصناعة النحوية لا تجيزه ؛ لأن النحاة حصروا المواضع التي يُفَسَّر فيها الضمير بما بعده في سبعة مواضع وليس منها الموضع الذي ذكره الزمخشري . وأبو حيان كما هو معروف عنه شديد المحافظة على أصول الصناعة النحوية . ومن ثَمَّ حاول ألاّ يخرجَ رأي الزمخشري عن تلك المواضع السبعة . فتأوَّل كلام الزمخشري على أن الضمير مفسَّر بالبدل بعده .

وتأويل أبي حيان لكلام الزمخشري على هذا النحو لا أميل إليه ؛ لأن ظاهر كلام الزمخشري – كما قلنا – على أن « سبع سماوات » تمييز لا بدل وقد نبَّه إلى ذلك ابن هشام في « المغني » فله فضل السَّبق .

ففي حديثه عن المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبه قال : «وعندي أن الزمخشري يُفسِّر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورُبَّ . وذلك أنه قال في تفسير «فسواهن سبع سماوات » الضمير في (فسواهن) مبهم ، وسبع سماوات تفسيره ، كقولهم «ربَّه رجلا » وقيل : راجع إلى السماء . والسماء في معنى الجنس ، وقيل : جمع سماءة . والوجه العربي هو الأول أ . هـ وتُؤوِّل على أن مراده أن « سبع سماوات » بدل . وظاهر تشبيهه بـ « ربَّه رجلاً » يأباه » (١) .

ومِمَّا يحسم الخلاف في هذه المسألة أن الزمخشري في آية أخرى توأمة للآية السابقة صرَّح بنصب (سبع سماوات) على التمييز من الضمير المبهم المتصل بالفعل . وذلك عند قوله تعالى : ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين فقضاهن سبع سماوات ﴾ (٢) .

قال الزمخشري في قوله « فقضاهن » : « يجوز أن يرجع الضمير فيه إلى السماء على المعنى ... ويجوز أن يكون ضميراً مبهما مفسراً بسبع سماوات . والفرق بين النصبين أن أحدهما على الحال والثاني على التمييز » (٣) .

ومراد الزمخشري أن الضمير في قوله « فقضاهن » إنْ أعدناه إلى السماء على المعنى فإنَّ نصب « سبع سماوات » يكون على الحال . وإنْ لم نعده على ماقبله وجعلناه مبهما مفسَّراً بما بعده فإنَّ نصب « سبع سماوات » يكون على التمييز .

ونخلص من هذا إلى أن الزمخشري يُفسِّرُ الضمير المبهم بالتمييز في غير بابي نعم ورُبَّ . وبهذا يكون الزمخشريُّ - فيما أعلم - أولَ مَنْ خرج على تلك المواضع السبعة التي أجاز النحاة أن يُفسَّر الضمير فيها بما بعده .

---

(١) المغني جـ ٢ ص ٥٤٤ .

(٢) فصلت : ١٢ .

(٣) الكشاف جـ ٣ ص ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

وتابع الزمخشريَّ فيما ذهب إليه من أن الضمير في قوله تعالى « فسواهن » مبهم ومفسَّرٌ بسبع سماوات بعده أكثرُ المفسرين . ومنهم : الرازي (١) والبيضاوي (٢) وأبو السعود(٣) والشوكاني (٤) والألوسي (٥) .

وأمَّا قول أبي حيان في تعقبه على الزمخشري إنَّ جعل الضمير في قوله « فسواهن » مبهماً مفسَّراً بما بعده يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا ... إلخ فصحيح إلاّ أن جعل الضمير مبهماً يحقق غرضا بلاغيا لا يتحقق مع جعل الكلام متصلا وجعل الضمير عائداً على ماقبله . ذلك أن الضمير حين يطرق النفس من غير أن يكون له عائد يعود عليه يجعل النفس تتشوق وتستشرف إلى الاطلاع على مايعود عليه فإذا جاء المُفسِّر بعده تمكَّن ووقع في القلب موقع القبول .

---

(١) انظر تفسيره جـ ٢ ص ١٧٠ .

(٢) انظر تفسيره جـ ١ ص ١٣٣ .

(٣) انظر تفسيره جـ ١ ص ٧٨ .

(٤) انظر تفسيره جـ ١ ص ٦٠ .

(٥) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢١٧ .

٣ - « الخلاف في إبراز الضمير
إذا جرى الوصف على غير من هو له »

عند قوله تعالى : ﴿ومَنْ يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم * ومن يعص الله ورسوله ويتعدّ حدوده يدخله ناراً خالدا فيها وله عذاب مهين﴾ (١) .

قال الزمخشري : وانتصب « خالدين » و« خالدا » على الحال ، فإن قلتَ : هل يجوز أن يكونا صفتين لـ« جنات » و« نارا » ؟ قلتُ : لا ؛ لأنهما جريا على غير مَنْ هُمَا له فلابدَّ من الضمير وهو قولك : خالدين هم فيها ، وخالدا هو فيها » (٢) .

قال أبو حيان : « ماذكره ليس مجمعا عليه ، بل فرع على مذهب البصريين ، وأمَّا عند الكوفيين فيجوز ذلك ولا يحتاج إلى إبراز الضمير إذا لم يُلبس . على تفصيل لهم في ذلك ذكر في النحو . وقد جوَّز ذلك في الآية الزجاج والتبريزي أخذاً بمذهب الكوفيين » (٣) .

المناقشة والترجيح :

إذا جرى الوصف على غير مَنْ هو له سواءً كان خبراً أم نعتا أم حالاً وجب إبراز الضمير عند البصريين (٤) وأجاز الكوفيون عدم إبرازه عند أمن اللبس متمسكين بنحو قول الشاعر :

قومي ذُرا المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

---

(١) النساء : ١٣ ، ١٤ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٥١١ .

(٣) البحر المحيط جـ ٣ ص ١٩٢ .

(٤) انظر الإنصاف . مسألة (٨) جـ ١ ص ٥٧ ، وهمع الهوامع جـ ٢ ص ١٢ ، وشرح التصريح جـ ١ ص ١٦٢ .

فقوله : « بانوها » خبر لـ « ذُرا المجد » وهو في المعنى لـ « قومي » ؛ لأنهم البانون . ولم يبرز الضمير المستتر في (بانوها) ؛ لأمن اللبس إذ الذُّرا مبنية لا بانية .

وتأول البصريون البيت وأمثاله بما يتفق مع قاعدتهم .

وأخذ الزمخشري بمذهب البصريين الذين يوجبون إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير مَنْ هو له ، ولذلك لم يجز في آية المسألة أن يكون « خالدين » و« خالدا » صفتين لـ « جنات » و« ناراً » ، لعدم إبراز الضمير . وأوجب فيهما أن يكونا حالين .

وكون « خالدين » و« خالدا » حالين هو الشائع عند كثير من معربي (١) القرآن .

قال مكي : (خالدين فيها) حال من الهاء في (يدخله) وإنما جمع لأنه حمل على معنى (مَنْ) . وقوله تعالى « خالدا فيها » حال من الهاء في (يدخله) ووحَّد ؛ لأنه حمل على لفظ (مَنْ) ، ولو جعلت (خالدا) نعتا لـ « نار » لجاز في الكلام ؛ لكنك تظهر الضمير الذي في «خالد» فتقول : خالداً هو فيها » (٢) .

وقال العكبري : (ناراً خالدا فيها) : ناراً مفعول ثان لـ « يدخل » . و «خالدا» حال من المفعول الأول ، ولا يجوز أن يكون صفة لنار ؛ لأنه لو كان كذلك لبرز ضمير الفاعل لجريانه على غير مَنْ هو له .. » (٣) .

وذكر أبو حيان أن الزجاج والتبريزي أجازا مامنعه الزمخشري في الآية التي تقدمت أخذاً بمذهب الكوفيين .أي أجازا أن يكون « خالدين » و« خالدا » صفتين لـ « جناتِ » و«نارا».

وما حكاه أبو حيان عن التبريزي لم أطلع عليه . أمَّا ما حكاه عن الزجاج فعدت فيه إلى كتابه « معاني القرآن وإعرابه » ووجدت الزجاج حين أعرب « خالدين » في الآية لم يذكر

---

(١) انظر زيادةً على ما نقلته البيان لابن الأنباري جـ ١ ص ٢٤٦ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني جـ ١ ص ٧٠٤ ، ٧٠٥ .

(٢) المشكل جـ ١ ص ١٨٤ .

(٣) التبيان جـ ١ ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

فيها سوى كونها حالاً . ولكنه أجاز في قوله تعالى « خالداً فيها » أن يكون « خالدا » نعتا للنار أخذاً بمذهب الكوفيين كما قال أبو حيان وأجاز أن يكون حالاً . قال : « يدخله ناراً خالدا فيها » خالدا من نعت النار ويجوز أن يكون منصوبا على الحال » (١) .

ولكني وجدت الزجاج في موضع آخر من (معاني القرآن) يتابع البصريين ولايستجيز مذهب الكوفيين في إجازتهم لحذف الضمير إذا جرى الوصف على غير مَنْ هو له .

قال الزجاج في قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلاّ أن يؤذن لكم إلى طعام غيرَ ناظرين إناه ... ﴾ (٢) .

قال : « غير منصوبة على الحال ، المعنى إلاّ أن يؤذن لكم غير منتظرين ولا يجوز الخفض في غير ؛ لأنها إذا كانت نعتاً لطعام لم يكن بُدٌّ من إظهار الفاعل ، لا يجوز إلاّ غير ناظرين إناه أنتم » (٣) . أراد أن غيرا مضاف إلى اسم الفاعل ، فلو وُصِفَ به الطعام لأُجري على غير مَنْ هو له . فوجب إبراز الضمير الذي في ناظرين .

وخلاصة القول أن الزمخشري اتَّبع مذهب البصريين في وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير مَنْ هو له . ومذهبهم قوي . والذي يظهر لي أن أبا حيان غير معترض على الزمخشري وإنما ذكر مذهب الكوفيين تتميما لجوانب القاعدة .

---

(١) معاني القرآن جـ ٢ ص ٢٧ .

(٢) الأحزاب : ٥٣ .

(٣) معاني القرآن جـ ٤ ص ٢٣٤ .

٤ - « دخول الموصول على الموصول »

قال الله تعالى : ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم﴾ (١) .

قرأ زيد بن علي : والذين مَنْ قبلكم ، بفتح ميم مَنْ .

قال الزمخشري : « وهي قراءة مُشكلة وجهها على إشكالها أن يُقال : أُقْحِمَ الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً ، كما أقحم جرير في قوله :

* يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لكم * تيما الثاني بين الأول وما أضيف إليه وكإقحامهم لام الإضافة بين المضاف والمضاف إليه في لا أبا لك » (٢) .

ونقل أبو حيان في البحر المحيط توجيه الزمخشري السابق لقراءة زيد بن علي . واعترض عليه وخرَّج القراءة على وجه آخر . وإليك نصَّ ماقاله :

قال : « وهذا التخريج الذي خرَّج الزمخشريُّ قراءةَ زيد عليه هو مذهب لبعض النحويين . زعم أنك إذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر في معناه مُؤكِّدٍ له لم يحتج الموصول الثاني إلى صلة نحو قوله :

مِنَ النَّفر اللائي الذين إذاهمُ يَهابُ اللِّئَامُ حَلْقَةَ البابِ قعقعوا

فإذا وجوابها صلة اللائي ولا صلة للذين ؛ لأنه إنما أُتي به للتأكيد . قال أصحابنا : وهذا الذي ذهب إليه باطل ؛ لأن القياس إذا أُكِّد الموصول أن تكرره مع صلته لأنها من كماله . وإذا كانوا (إذا) (٣) أكَّدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه لافتقاره إليه ولا يعيدونه وحده إلاّ في الضرورة فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذي الصلة بمنزلة جزء منه . وخرَّج أصحابنا البيت على أن الصلة للموصول الثاني وهو خبر مبتدأ محذوف . ذلك المبتدأ والموصول في موضع الصلة للأول ، تقديره : من النفر اللائي هم الذين إذاهم . وجاز حذف المبتدأ واضماره لطول

---

(١) البقرة : ٢١ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٣) زيادة يلتئم بها الكلام وهي موجودة في النص الذي نقل منه أبو حيان - وسيأتي - .

خبره ، فعلى هذا يتخرج قراءة زيد أن يكون (قبلكم) صلة (مَنْ) ومَنْ خبر مبتدأ محذوف ، وذلك المبتدأ وخبره صلة للموصول الأول وهو الذين . التقدير : والذين هم مَنْ قبلكم»(١).

المناقشة والترجيح :

هذه المسألة تتعلق بدخول الموصول على الموصول . وهي مسألة أنكرها بعض النحاة إذا كان الموصولان متفقين لفظا ومعنى . قال ابن السراج : « العرب لا تجمع بين الذي والذي ولا ما كان في معنى الذي وأمّا ذلك فشيء قاسه النحويون ليتدربَ به المتعلمون . وكذا يقول البغداديون الذين على مذهب الكوفيين . يقولون إنه ليس من كلام العرب ويذكرون أنه إن اختلف جاز » (٢) .

ويقول الفراء : « العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما . فمن الأسماء قول الشاعر (وهو أبو الرُّبيس الثعلبى)

من النَّفرِ اللائي الذين إذا هُمُ   يَهابُ اللِّئامُ حَلْقَةَ الباب قَعْقَعُوا

فجمع بين اللائي والذين . وأحدهما مجزئ من الآخر » (٣) .

وجاء في التنزيل وصل الموصول بالموصول – كما رأيت – في قراءة زيد بن علي: «والذين مَنْ قبلكم » بفتح ميم مَنْ . وقال الزمخشري عن هذه القراءة إنها قراءة مُشكله ؛ لاجتماع موصولين على صلة واحدة. ووَجَّهها على إقحام الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيدا .

ومراد الزمخشري – كما فهمتُ – من توجيهه أن مَنْ في قراءة زيد بن علي مقحمة أي زائدة بين الموصول الأول وهو الذين وصلته « قبلكم » والغرض مِنْ إقحام مَنْ وزيادتها تأكيد الكلام وتقويته .

وهذا التخريج الذي قال به الزمخشري جائز على مذهب الكوفيين لأنهم يجيزون زيادة الأسماء واستشهد الكسائي على زيادة مَنْ الموصولة بنحو قول الشاعر :

---

(١) البحر المحيط جـ ١ ص ٩٥ .

(٢) الأصول جـ ٢ ص ٣٥٤ .

(٣) معاني القرآن جـ ٣ ص ٨٤ .

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرِنا   حبُّ النبِّي محمدٍ إيانا (١)

ووقف أبو حيان من توجيه الزمخشري لقراءة زيد بن علي موقف الاعتراض – كما رأيت – وفهم توجيه الزمخشري على غير وجهه ؛ إذ فهم منه أن الزمخشري يجعل الموصول الثاني وهو « مَنْ » في قراءة زيد بن علي تأكيداً للموصول الأول . والصلة « قبلكم » للموصول الأول . ولا صلة للموصول الثاني ؛ لأنه إنما أُتي به للتأكيد .

ونتيجة لهذا الفهم رأينا أبا حيان يعترض على توجيه الزمخشري بأن أصحابه – يعني المغاربة – لا يجيزون تأكيد الموصول إلاّ بعد تمام الصلة ؛ لأنها مِنْ كماله .

وأَحْسِبُ أن اعتراض أبي حيان على توجيه الزمخشري وما قاله بَعْدُ في توجيه قراءة زيد مأخوذ بنصه وفصه من كلام شيخه الأُبَّذي (٢) . وسأنقل لك ماقاله الأبذي لتوازن بين النَّصين .

قال الأبَّذي في شرح الجزولية : « وزعم بعض النحويين أنك إذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر في معناه مؤكداً له لم يحتج الموصول الثاني إلى صلة نحو قوله :

مِنَ النَّفرِ اللَّائي الذين إذا هُمُ   يَهابُ اللئامُ حلْقة الباب قَعْقَعُوا

فإذا وجوابها صلة اللائي ولا صلة للذين ؛ لأنه إنما أُتي به للتأكيد . وهذا الذي ذهب إليه باطل ؛ لأن القياس إذا وُكِّدَ الموصول أن تكرره مع صلته ؛ لأنها من كماله . وإذا كانوا إذا وَكَّدوا حرف الجر أعادوه مع مايدخل عليه ؛ لافتقاره إليه ولا يعيدونه وحدَه إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله: * ولا لِلما بهم أبداً دواء * وقد تقدم . فالأحرى أن يفعل مثل ذلك في الموصول الذي الصلة بمنزلة جزء منه . والصحيح في قوله « اللائي الذين » وأشباهه أن تجعل الصلة

---

(١) البيت في المغني جـ ١ ص ٣٦٦ ومعه شواهد أخرى على زيادة (مَنْ) ، وانظر أيضا الخزانة جـ ٦ ص ١٢٠ .

(٢) الأبذي : هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الخُشني الأُبَّذي كان نحويا ذاكراً للخلاف في النحو . من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه . أقرأ بمالقة . ثم انتقل إلى غرناطة فأقرأ بها إلى أن مات سنة ٦٨٠ هـ . انظر بغية الوعاة جـ ٢ ص ١٩٩ .

للموصول الثاني . ويكون الموصول الثاني خبر ابتداء مضمر وذلك المبتدأ وخبره في موضع صلة الموصول الأول . فيكون التقدير في البيت : اللائي هم الذين إذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا . وجاز حذف المبتدأ واضماره لطول خبره » (١) . انتهى .

وكلام الأبذي السابق لم يكن يَرُدُّ به على الزمخشري . وإنما قاله في الرَّد على بعض النحويين الذين زعموا أنَّه إذا دخل موصول على موصول آخر في معناه مؤكدا له لم يحتج الموصول الثاني إلى صلة .

ونقل أبو حيان – كما رأيت – كلام شيخه الأبذي واقتطعه من سياقه واعترض به على توجيه الزمخشري لقراءة زيد بن علي . وهو غيرُ مُحقٍّ في هذا لأمرين :

(١) أنه أغفل كلمة (أقحم) التي وردت في توجيه الزمخشري . والتي أقام الزمخشري عليها توجيهه .

(٢) أن الزمخشري لم يقل إن الموصول الثاني تأكيد للأول حتى يصح الاعتراض عليه بأن الموصول لا يؤكَّد إلاّ بعد تمام الصلة . وإنما قال الزمخشري : أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً . فالمراد بالتأكيد في قول الزمخشري التأكيد بمعناه العام وهو تقوية الكلام وتقريره . وليس المراد به التأكيد النحوي . « وفَرْقٌ بين أن يُقال : إن هذا اللفظ تأكيد وبين أن يقال : أقحم هذا اللفظ وزِيد تأكيدا . ولا يلزم من صحة إطلاق الثاني صحة إطلاق الأول . لأنهم إذا قالوا إن هذا اللفظ تأكيد أرادوا به إمَّا تأكيداً لفظياً وهو تكرير اللفظ الأول أو معنوياً وهو ألفاظ مخصوصة . وأمَّا كون الشيء مقحماً أو زائداً لأجل التأكيد فمرادهم بالتأكيد مطلق التقرير » (٢) .

وخرَّج أبو حيان قراءة زيد بن علي على أن الصلة للموصول الثاني (مَنْ) ومَنْ خبر مبتدأ محذوف . وذلك المبتدأ وخبره صلة للموصول الأول وهو الذين . والتقدير والذين هم مَنْ قبلكم .

وتخريج أبي حيان هذا مأخوذ – كما رأيت – من تخريج شيخه الأبذي لبيت أبي الرُّبيس الثعلبي ؛ إذ البيت نظير لقراءة زيد . وهذا التخريج الذي قالا به حسن ؛ لأن فيه

---

(١) شرح الجزولية للأبذي . تحقيق : سعد حمدان الغامدي جـ ١ ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ .

(٢) انظر حاشية الكازروني على البيضاوي جـ ١ ص ١٠٧ .

محافظة على أصول الصناعة النحوية . إذ يحتفظ كلا الموصولين بما يستحقه من صلة وعائد . وهما مسبوقان في هذا التخريج بأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) فبعد أن ذكر بيت أبي الرُبيس * مِنْ النَّفر اللائي الذين إذا هم * قال : « فأمَّا قوله : من النفر اللائي الذين فإن اللائي وإن لم يعد عليه ذكر من اللفظ ... فإنه يجوز أن يكون حذف الراجع من الصلة . كأنه قال : اللائي هم الذين ... » (١) .

وبعد ... فقد رجعت إلى كتاب « المحتسب » لابن جني ألتمس فيه توجيهاً لقراءة زيد ابن علي . فلم أجد لها ذكرا فيه .

وأوردها العكبري في (إعراب الشواذ) . ووجَّهها على نحو يوافق توجيه الزمخشري. قال العكبري : « قوله تعالى « والذين من قبلكم » يُقرأ بفتح الميم واللام ، والوجه فيه أن تكون مَنْ زائدة وهذا يُخَرَّج على قول الكوفيين وأنشدوا :

آل الزبير بناة المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون مَنْ عددا

أراد : والأثرون عددا . ولا يجوز أن يكون مَنْ بمعنى الذي ؛ لأن قبلها الذين وإذا وقعت الذي في صلة الذي احتاجا إلى عائدين وليس هنا إلاّ عائد واحد » (٢) .

وأورد السَّمينُ الحلبي (٣) قراءة زيد بن علي . وذكر توجيه الزمخشري لها . وأورد اعتراض أبي حيان عليه . إلاّ أنه لم يصرح باسمه ، بل ذكره بصيغة التبعيض فقال : « إلاّ أن بعضهم - (يعني أبا حيان) - يَرُدُّ هذا القول - (يشير إلى توجيه الزمخشري) - ويجعله فاسداً من جهة أنه لا يؤكَّد الحرف إلاّ بإعادة ما اتصل به فالموصول أولى بذلك » . ثم ذكر السمين توجيه أبي حيان للقراءة وقال عنه : « ولا يخفى ما في هذا من التعسف » .

---

(١) كتاب الشعر لأبي علي جـ ٢ ص ٤٢٥ .

(٢) إعراب القراءات الشواذ . لوحة / ٢٥ ، والأثرون في البيت الذي استشهد به : جمع أثرى وهو أفعل تفضيل من ثَرِيتُ بك بكسر الراء : أي كَثُرتُ بك . انظر الصحاح جـ ٦ ، ص ٢٢٩٢ .

(٣) الدُّرُ المصون جـ ١ ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

٥ - « مجيء اسم الإشارة موصولاً »

قال تعالى : ﴿ ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم ﴾ (١) .

أجاز الزمخشري (٢) أن يكون « ذلك » في الآية السابقة بمعنى « الذي » و« نتلوه » صلته ، و« من الآيات » الخبر .

وتعقَّبه أبو حيان قائلاً : « هذه نزعة كوفية يجيزون في أسماء الإشارة أن تكون موصولة ولا يجوز ذلك عند البصريين إلاّ في (ذا) وحدها إذا سبقها (ما) الاستفهامية باتفاق أو (مَنْ) الاستفهامية باختلاف . وتقرير هذا في علم النحو »(٣) .

المناقشة والترجيح :

هذه المسألة من مسائل الخلاف (٤) المشهورة بين نحاة البصرة والكوفة فالبصريون لا يجيزون أنْ تستعمل أسماء الإشارة موصولات ماعدا ذا فأجازوا أن تستعمل موصولاً بمعنى «الذي» بشرط أنْ تسبق (بما) الاستفهامية باتفاق أو (بمن) على خلاف . وإنما اختلفوا في كون ذا تستعمل موصولا بعد (مَنْ) ولم يختلفوا في هذا بعد (ما) ؛ قالوا : لأن (ما) تجانس (ذا) لما فيها من الإبهام بخلاف (مَنْ) فإنها لا إبهام فيها ؛ لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما .

قال صاحب التصريح (٥) : « وكلا التعليلين ضعيف ، أما الأول فلأن بقية أدوات الاستفهام كما في الإبهام ، فلا خصوصية لإلحاق (ما) دون (مَنْ) . وأمَّا الثاني فلأن (ما)

---

(١) آل عمران : ٥٨ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٣٣ .

(٣) البحر المحيط جـ ٢ ص ٤٧٦ .

(٤) انظر الإنصاف . المسألة ١٠٣ ، جـ ٢ ص ٧١٧ فمابعدها ، وانظر ائتلاف النُّصْرَة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٨١ .

(٥) انظر جـ ١ ص ١٣٩ .

مختصة بما لا يعقل كما أن (مَنْ) مختصة بمن يعقل ، إلاّ أن يقال أن مالا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل ، والمرجع في ذلك إلى السماع وكلاهما مسموع فالأول كقول لبيد بن ربيعة العامري:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول   أنحْبٌ فيقضى أم ضلال وباطل

والثاني كقول أمية بن أبي عائذ الهذلي أو أمية بن أبي الصلت :

ألا إن قلبي لدى الظاعنين   حزينٌ فمَنْ ذا يُعزي الحزينا »

ولم يشترط الكوفيون في موصولية (ذا) تقدم مَنْ أو ما الاستفهاميتين عليها . بل إنهم أجازوا أن تستعمل أسماءُ الإشارة كلُّها موصولاتٍ وحجتهم السَّماع . ومنه قوله تعالى : (ثم أنتم هولاء تقتلون أنفسكم) (١) والتقدير عندهم : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم ، ومنه قوله تعالى : (وما تلك بيمينك ياموسى) (٢) والتقدير : ما التي بيمينك .

ومن شواهدهم قول يزيد بن مفرِّغ الحميري :

عَدَسْ ، مالعبَّادٍ عليكِ إمارةٌ   أمِنْتِ ، وهذا تحملينَ طَلِيقُ (٣)

فهذا اسم موصول بمعنى الذي : أي والذي تحملين طليق .

واحتجَّ البصريون لمذهبهم « باستصحاب الأصل » ؛ إذ قالوا إن الأصل في أسماء الإشارة أن تكون دالة على الإشارة . والذي وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها ، فينبغي أنْ لا يحمل عليها . وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة، فمن ادّعى أمراً وراء ذلك بقى مُرْتهناً بإقامة الدليل ، ولا دليل للكوفيين على ما ادعوه.

---

(١) البقرة : ٨٥ .

(٢) طه : ١٧ .

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء جـ ١ ص ١٣٨ ، وشرح الكافية للرضي جـ ٢ ص ٤٢ ، والخزانة جـ ٦ ص ٤١ .

وعَدَسْ : خاصٌ بزجر البغال . وقال بعضهم : إن عدس اسم بغلته ، قال صاحب الخزانة : وهذا غير صحيح ؛ لأنها لم تكن له ، وإنما هي من بغال البريد .

وعبَّاد : هو أخو عُبيد الله بن زياد الذي قاتل الحسين بن علي رضي الله عنهما في كربلاء وكان عبَّاد والياً على سِجِسْتَان حينئذ وكان قد حبس يزيد بن مفرِّغ ثم أطلقه . انظر الخزانة جـ٦ ص ٤٧-٤٩.

وخرّج البصريون الشواهد التي استشهد بها الكوفيون تخريجات إعرابيةً بحيث تبقى أسماءُ الاشارة فيها على أصلها ، وانظر إلى تخريجاتهم تلك في الإنصاف (١) .

وأحسب أنّ أبا حيان يذهب مذهب البصريين في هذه المسألة ومن ثَمَّ رأيناه يتعقب الزمخشري حين أجاز أن يكون « ذلك » بمعنى « الذي » . وقال عن هذا الوجه الذي أجازه الزمخشري « إنه نزعة كوفية » وكأني بأبي حيان يضعف المذهب الكوفي . وإني واجدٌ للكوفيين ومَنْ تبعهم كالزمخشري والزجاج عذراً في هذه المسألة لما يأتي :

(١) أنهم قالوا بالجواز ولم يقولوا بالوجوب .

(٢) أنهم لم يجوِّزوا مجيء اسم الإشارة موصولاً في كل موضع وإنما قيَّدوا ذلك بصلاحية إحلال الموصول محل اسم الإشارة . كما في الشواهد التي استشهدوا بها .

(٣) أن بين أسماء الإشارة والأسماء الموصولة صلاتٍ وعلائقَ جعلتْ نفراً من المحدثين(٢) يجعل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر الشخصية . قسماً مستقلا برأسه من أقسام الكلام ، سمّوه « الضمير » . فلا غرابة إذا أن تقع أسماء الإشارة موقع الأسماء الموصولة ؛ لأنها تنضوي تحت قسم واحد ولها سمات مشتركة .

أضف إلى ذلك أنّ الزمخشري في آية المسألة : « ذلك نتلوه عليك من الآيات .. » أجاز إبقاء اسم الإشارة على أصله وأجاز أن يكون بمعنى الذي . فهو يذكر الأوجه الإعرابية الجائزة في الآية فلا اعتراض عليه .

---

(١) انظر جـ ٢ ص ٧١٩ – ٧٢٢ .

(٢) منهم د. تمّام حسان . انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص١٠٨–١١٣ .

ود. إبراهيم أنيس . انظر « من أسرار اللغة » ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

ود. فاضل مصطفى الساقي . انظر كتابه « أقسام الكلام العربي » ص ٢٤٤ – ٢٤٧ .

٦ - تقدير « مِنْ » مع « أَنَّى » الظرفية

قال تعالى : ﴿ أولماً أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنَّى هذا ، قل هو من عند أنفسكم ﴾ (١) .

جعل الزمخشري « أنَّى » في هذه الآية استفهاماً عن المكان . قال : « أنَّى هذا » مِنْ أين هذا ، كقوله تعالى « أنَّى لك هذا » (٢) ؛ لقوله : « من عند أنفسكم » وقوله « من عند الله »»(٣).

وجعل أبو حيان « أنى » في الآية السابقة استفهاماً عن الحال قال في (البحر المحيط): « « وأنَّى » سؤال عن الحال هنا ولا يناسب أن يكون هنا بمعنى أين أو متى ؛ لأن الاستفهام لم يقع عن المكان ولا عن الزمان هنا إنما الاستفهام وقع عن الحالة التي اقتضت لهم ذلك سألوا عنها على سبيل التعجب » . ونقل كلام الزمخشري السابق ثم أخذ يتعقبه قال : « الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ لا يُقدَّر داخلاً عليه حرفُ جر غيرُ في ، أمَّا أن يُقَدَّرَ داخلاً عليه (مِنْ) فلا ؛ لأنه إنما انتصب على اسقاط « في » ، (ولذلك) (٤) إذا أُضْمِرَ الظرفُ تعدى إليه الفعل بواسطة « في » إلاّ أن يُتَّسعَ في الفعل فينصبَه نصب التشبيه بالمفعول به ، فتقدير الزمخشري « أنَّى هذا » من أين هذا تقديرٌ غيرُ سائغ ، واستدلاله على هذا التقدير بقوله « من عند أنفسكم » وقوله « من عند الله » وقوفٌ مع مطابقة الجواب للسؤال في اللفظ وذهولٌ عن هذه القاعدة التي ذكرناها ، وأمَّا على ما قررناه فإن الجواب جاء على مراعاة المعنى لا على مطابقة الجواب للسؤال في اللفظ ، وقد تقرر في علم العربية أن الجواب يأتي على حسب السؤال مطابقا له في اللفظ ومراعى فيه المعنى لا اللفظ ، والسؤال بأنَّى سؤال عن تعيين كيفية

---

(١) آل عمران : ١٦٥ .

(٢) آل عمران : ٣٧ .

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٤٧٧ .

(٤) في نص البحر (ولك) وهي لا تناسب السياق ، وأثبتُ الصواب من كلام أبي حيان نفسه في (النهر الماد) بهامش البحر جـ ٣ ص ١٠٦ .

حصول هذا الأمر ، والجواب بقوله « من عند أنفسكم » يتضمن تعيين الكيفية ؛ لأنه بتعيين السبب تتعين الكيفية من حيث المعنى » (١) .

المناقشة والترجيح :

« أنَّى » يُستفهم بها عن المكان والزمان والحال ، وفي قوله تعالى « قلتم أنى هذا » جعلها الزمخشري استفهاماً عن المكان ، قال : « أنَّى هذا » من أين هذا ، ونظَّر الزمخشري لهذه الآية بآية أخرى تماثلها جاءت على لسان زكريا عليه السلام سائلاً مريم عمَّا يجده من رزق عندها وهي قوله تعالى « يامريم أنَّى لك هذا » أي : من أين لك هذا الرزق .

واستدل الزمخشري لما ذهب إليه من أن « أنَّى » في الآيتين سؤال عن الجهة والمكان بقوله تعالى « من عند أنفسكم » وقوله « مِنْ عند الله » حيث جاء الجواب عن السؤالين بتحديد الجهة المبهمة المسئول عنها ، وهذا يعني أن السؤالين عن المكان .

وما ذهب إليه الزمخشري من كون « أنَّى » في الآيتين بمعنى من أين سبقه إليه جماعة من المفسرين .

قال أبو عبيدة (٢) عند قوله تعالى : « أنَّى لك هذا » : أي من أين لك هذا » . والقول نفسه مع الزجاج (٣) .

وقال الطبري عند قوله تعالى : « قلتم أنَّى هذا » : « قوله « أنَّى هذا » من أيِّ وجه هذا؟ ومن أين أصابنا هذا الذي أصابنا ، ونحن مسلمون وهم مشركون . وفينا نبي الله ﷺ يأتيه الوحي من السماء ، وعدونا أهل كفر بالله وشرك ؟ » (٤) .

---

(١) البحر المحيط جـ ٣ ص ١٠٧ .

(٢) مجاز القرآن جـ ١ ص ٩١ .

(٣) معاني القرآن جـ ١ ص ٤٠٣ .

(٤) تفسير الطبري جـ ٦ ص ٣٧١ .

وعلى الرُّغم من استقامة ماذهب إليه الزمخشري إلاّ أننا نجد أبا حيان يعترض على تقديره « أنَّى هذا » بـ « من أين هذا » ، ويرى أن تقديره هذا فيه مخالفة للأصول النحوية ؛ لأن « أنَّى » في الآية على تقدير الزمخشري ظرف مكان خبرٌ مقدم ، والزمخشري – كما زعم أبوحيان – يُقدِّر (مِنْ) مع أنَّى الظرفية ، والقاعدة النحوية لا تجيز ذلك ؛ « لأن الظرف إذا وقع خبرا للمتبدأ لا يقدر معه غير في » . وقال أبو حيان : إن قول الزمخشري « أنى هذا » من أين هذا ذهولٌ عن هذه القاعدة .

وقال السَّمينُ مجيباً عن الزمخشري : « لم يقدر (غير) (١) في مع « أنَّى » حتى يلزمه ماقال ، إنما جعل أنَّى بمنزلة من أين في المعنى » (٢) .

وقد أحسن السَّمين في جوابه هذا ، وبَسْطُ كلامه أن الزمخشريَّ إنما ذكر حرف الجر (مِنْ) في المُفَسِّر وهو (أين) لا في المُفَسَّر وهو (أنَّى) ، إذ لم يقل « أنى هذا » من أنَّى هذا . ومن ثَمَّ لا يلزمه اعتراض أبي حيان . زد على ذلك أن القاعدة التي ذكرها أبو حيان من أن الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ لا يقدر معه غير في ليست بمطردة ، فقد ذكر الرضي في (شرح الكافية) أنه يجوز تقدير « مِنْ « مع بعض الظروف قال :

« وأنَّى لها ثلاثة معانٍ استفهامية كانت أو شرطية ، أحدها : أن أنَّى مع مِنْ في الاستعمال إمَّا ظاهرة كقوله :

* مِنْ أين عشرون لنا من أنَّى * (٣) أي من أين ، أو مقدرة كقوله تعالى : « أنى لك هذا » أي من أنَّى أي من أين ولا يقال أنى زيد بمعنى أين زيد ، وإنما جاز إضمار مِنْ ؛ لأنها تدخل في أكثر الظروف التي لا تتصرف أو يقل تصرفُها نحو من عند ، ومن بعد ومن أين ومن

---

(١) كلمة (غير) ساقطة من نص (الدُّر المصون) والسياق يقتضيها .

(٢) الدُّر المصون جـ ٣ ص ٤٧٤ .

(٣) قال صاحب الخزانة : هذا البيت من أرجوزه رواها أبو الحسن الأخفش في (شرح نوادر أبي زيد) عن ثعلب وهي :

لأجعلن لابنة عَثم فَنَّا ... من أين عشرون لها من أنَّى

والرجز لمدرك بن حُصَين . انظر الخزانة جـ ٧ ص ٨٣ .

قبله ومن أمامه ومن لدنه فصارت مثل « في » فجاز أن تضمر في الظروف إضمار « في » ومنه قوله (١) :

صَرِيعُ غَـوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَه   لدُنْ شَبَّ حتى شاب سُودُ الذَّوائبِ

أي من لدن شب ... » (٢) .

وما ذهب إليه أبو حيان في أول المسألة من أن « أنَّى » في قوله تعالى : « قلتم أنَّى هذا » بمعنى كيف فيه بُعْدٌ ؛ لأنها لو كانت بمعنى كيف لم يطابق الجوابُ السؤال ، واعتذاره بأن الجواب في الآية جاء مراعيا لمعنى السؤال لا للفظه عدولٌ عن الظاهر لا محوج إليه . والأولى عندي أن تكون « أنَّى » بمعنى من أين كما قال الزمخشري . وهذا المعنى أجمع عليه المفسرون الذين وقفت على كلامهم ، كالطبري (٣) والقرطبي (٤) والبيضاوي (٥) وأبي السعود (٦) والشهاب الخفاجي (٧) والشوكاني (٨) .

---

(١) البيت من قصيدة للقُطاميّ . انظر الخزانة جـ ٧ ص ٨٦ .

(٢) شرح الكافية جـ ٢ ص ١١٦ .

(٣) انظر تفسيره جـ ٦ ص ٣٧١ .

(٤) انظر تفسيره جـ ٤ ص ٢٦٥ .

(٥) انظر تفسيره جـ ٢ ص ٥٢ .

(٦) انظر تفسيره جـ ٢ ص ١٠٨ .

(٧) انظر حاشيته على البيضاوي جـ ٣ ص ٧٨ .

(٨) انظر تفسيره جـ ١ ص ٣٩٦ .

٧ - « إقامة « أل » مقام الضمير »

في قوله تعالى : ﴿ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ (١) .

أجاز الزمخشري (٢) أن تكون الألف واللام في (الأنهار) مراداً بها الجنس أو يراد أنهارها فعوّض التعريف باللام من تعريف الإضافة كقوله : « واشتعل الرأس شيبا » (٣) .

وتعقبه أبو حيان . قال : « وهذا الذي ذكره الزمخشري وهو أن الألف واللام تكون عوضاً من الإضافة ليس مذهبَ البصريين . بل شيء ذهب إليه الكوفيون وعليه خرّج بعض الناس قوله تعالى : « مفتحة لهم الأبواب » أي أبوابها . وأمّا البصريون فيتأولون هذا على غير هذا الوجه ويجعلون الضمير محذوفاً . أي الأبواب منها . ولو كانت الألف واللام عوضاً من الإضافة لما أُتي بالضمير مع الألف واللام وقال الشاعر :

قطوبٌ رحيبُ الجيب منها رقيقةٌ ... بِجَسِّ النَّدامى بَضَّةُ المُتجرَّدِ » (٤) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الكوفيون (٥) وكثير من المتأخرين إقامة « أل » مقام الضمير .

يقول الفراء : « والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة فيقولون : مررت برجلٍ حسنةٍ العينُ قبيحٍ الأنفُ . والمعنى حسنة عينه قبيح أنفه ، ومنه قوله تعالى : « فإنَّ الجحيم هي المأوى » فالمعنى – والله أعلم – مأواه » (٦) .

---

(١) البقرة : ٢٥ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٢٥٩ .

(٣) مريم : ٤ .

(٤) البحر المحيط جـ ١ ص ١١٣ .

(٥) انظر المغني جـ ١ ص ٥٥ ، وهمع الهوامع جـ ١ ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٦) معاني القرآن جـ ٢ ص ٤٠٨ .

واستشهد الكوفيون ومن تبعهم على ماذهبوا إليه من نيابة « أل » عن الضمير بشواهد منها .

(١) قوله تعالى : ﴿ جنات عدنٍ مفتحة لهم الأبواب ﴾ (١) أي أبوابها .

(٢) وقوله تعالى : ﴿ فإنَّ الجنة هي المأوى ﴾ (٢) أي مأواه .

(٣) وقوله تعالى : ﴿ يُصْهَرُ به ما في بطونهم والجلود ﴾ (٣) أي وجلودهم .

(٤) وقوله تعالى : ﴿ يعرف المجرمون بسيماهم فيؤخذ بالنواصي والأقدام ﴾ (٤) أي بنواصيهم وأقدامهم .

(٥) وقول عنترة :

فتركته جزر السباع ينشنه   ما بين قلَّة رأسه والمعصم (٥)

أي : ما بين قلَّة رأسه ومعصمه .

(٦) وقوله أيضا :

عهدي به مدَّ النهار كأنما   خُضِب البنان ورأسه بالعُظْلم (٦)

أي خُضب بنانه ورأسه ..... إلى آخر هذه الشواهد وهي كثيرة جدا .

أمَّا البصريون فلم يجيزوا إقامة « أل » مقام الضمير ، وتأولوا الشواهد السابقة على حذف الضمير . ففي قوله تعالى « فإن الجنة هي المأوى » يجعلون التقدير هي المأوى له . وهكذا تأولوا بقية الشواهد .

---

(١) ص : ٥٠ .

(٢) النازعات : ٤١ .

(٣) الحج : ٢٠ .

(٤) الرحمن : ٤٠ .

(٥) ديوان عنترة بشرح الأعلم الشنتمري ص ٢١٠ .

(٦) الديوان نفسه ص ٢١٣ .

ولستُ أجد مبرراً يدعونا إلى تقدير ضمير محذوف في الشواهد السابقة . مادام الكلام واضحاً ومفهوماً بدون تقدير . (فأل) في الشواهد السابقة كلِّها حالةٌ محل الضمير ومؤدية لوظيفته . فلماذا التقدير ؟ ومن ثمَّ فالراجح عندي ماذهب إليه الكوفيون من جواز إقامة « أل » مقام الضمير ؛ لوفرة الشواهد على هذه المسألة وليسر مذهبهم وسلامته من ادعاء الحذف واللجوء إلى التقدير الذي لا مبرر له .

وقد أخذ الزمخشري بمذهب الكوفيين فأجاز في الآية التي تقدمت وهي قوله تعالى «تجري من تحتها الأنهار » أن تكون الألف واللام في (الأنهار) عوضاً عن الضمير كما هي في قوله « واشتعل الرأس شيبا » .

واعترض أبو حيان على الزمخشري بأن إقامة (أل) مقام الضمير ليس مذهباً للبصريين . بل شيء ذهب إليه الكوفيون .

وكأني بأبي حيان يقلل من شأن المذهب الكوفي في هذه المسألة ومن ثمَّ اعترض على الزمخشري حين أخذ به ، ولستُ أتفق معه في ذلك بل إنَّ مذهب الكوفيين هو الراجح عندي – كما أسلفت – وانتصر أبو حيان لمذهب البصريين . فقال : لو كانت الألف واللام عوضاً عن الإضافة لما أُتي بالضمير مع الألف واللام في قول الشاعر (١) :

قطوب رحيب الجيبِ منها رقيقةٌ بِجَسِّ النَّدامَى بَضَّةُ المُتَجرَّدِ

قلتُ : ما ورد في البيت السابق من الجمع بين « أل » والضمير لا يُضْعِفُ مذهبَ الكوفيين ؛ لأن البيت شاذ في بابه ؛ ولأن للشعر طرقه وضرائره . وقد جاء في الشعر الجمع

---

(١) هكذا ورد البيت في البحر المحيط ، طبعة دار الفكر . وفيه بعض تحريف . وصوابه :

رحيبٌ قِطابُ الجيبِ منها رَفيقةٌ بِجَسِّ النَّدامىَ بَضَّةُ المُتَجرَّدِ

والبيت من معلقة طرفة بن العبد ، والرحيب : الواسع ، وقِطاب الجيب : مجتمعه حيث قُطب أي جمع وهو مخرج الرأس من الثوب ، والجَس بفتح الجيم : اللمس ، والبضَّة : البيضاء الرقيقة الجلد الناعمة، المتجرَّد على صيغه اسم المفعول : ما سترته الثياب من الجسد . يقول : هي بضة الجسم عند التجرد من ثيابها والنظر إليها . انظر ديوان طرفة ص ٣٠ ، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ص ١٨٩ ، والخزانة جـ ٤ ص ٣٠٣ .

بين العِوض والمعوض في غير هذه المسألة . فالميم المشددة مثلا في (اللهمَّ) عوض (١) عن (يا) النداء . وقد جُمع بينهما في قول أبي خراش الهذلي :

إني إذا ما حدَثٌ أَلَمَّا   أقول يا اللّهمَّ يا اللهمّا (٢)

وتاء التأنيث المكسورة في (يا أبتِ) عوض عن ياء المتكلم . وقد جمع بينهما في قول الشاعر :

أيا أبتي لازلت فينا فإنما   لنا أملٌ في العيش مادمت عائشا (٣)

وبعد ... فإن موقف أبي حيان من إقامة (أل) مقام الضمير لم يكن مطردا . فحين أجاز الزمخشري نيابة (أل) عن الضمير اعترضه وردَّ عليه وانتصر لمذهب البصريين . بينما نجده في ثنايا تفسيره يجيز ما أجازه الزمخشري فعند قوله تعالى : (فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله) (٤) .

قال أبو حيان :

« الألف واللام في « الغيب » تغني عن الضمير ، والاستغناء بها كثير كقوله « واشتعل الرأس شيبا » أي : رأسي .

وقال ذو الرُّمة :

لَمْياءُ في شفَتيها حُوَّةٌ لَعَسُ   وفي اللِّثات وفي أَنْيابِها شَنَبُ

يريد : وفي لثاتها » (٥) .

---

(١) الميم المشددة في اللهمَّ عوض عن (يا) النداء عند البصريين . وفي ذلك خلاف . انظر المسألة السابعة والأربعين في الإنصاف لابن الأنباري جـ ١ ص ٣٤١ .

(٢) البيت في شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري جـ ٢ ص ١٧٢ .

(٣) البيت في حاشية الخضري جـ ٢ ص ٧٩ .

(٤) النساء : ٣٤ .

(٥) البحر المحيط جـ ٣ ص ٢٤٠ .

٨ – « إعراب اسم الفاعل المعتمد على الاستفهام »

عند قوله تعالى : (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم) (١) .

قال الزمخشري : « وقدّم الخبر على المبتدأ في قوله « أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم» لأنه كان أهم عنده وهو عنده أعنى ، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحدٌ . وفي هذا سلوان وثلج لصدر رسول الله ﷺ عمّا كان يلقى من مثل ذلك من كفار قومه » (٢) .

ونقل أبو حيان كلام الزمخشري وتعقّبه قائلا : « المختار في إعراب « أراغب أنت » أن يكون راغب مبتدأ ؛ لأنه قد اعتمد على أداة استفهام و « أنت » فاعل سدّ مسدّ الخبر ويترجح هذا الإعراب على ما أعربه الزمخشري من كون أراغب خبرا و «أنت» مبتدأ بوجهين:

أحدهما : أنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير ؛ إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ .

والثاني : أن لا يكون فصل بين العامل الذي هو أراغب وبين معموله الذي هو « عن آلهتي » بما ليس بمعمول للعامل ؛ لأن الخبر ليس هو عاملا في المبتدأ ، بخلاف كون أنت فاعلاً فإنه معمول « أراغب » فلم يُفصل بين « أراغب » وبين « عن آلهتي » بأجنبي إنما فُصِلَ بمعمول له » (٣) .

المناقشة والترجيح :

إذا اعتمد اسم الفاعل على استفهام كآية المسألة « أراغب أنت » جاز إعراب الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر وهو المختار ، ويجوز إعراب الوصف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ وفي آية المسألة أعرب الزمخشري « راغبا » خبراً مقدما . و « أنت » مبتدأ . وتعقّبه أبوحيان بأن المختار أن يكون راغب مبتدأ ؛ لأنه اعتمد على أداة استفهام ، و « أنت » فاعل سدّ مسد الخبر .

---

(١) مريم : ٤٦ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٥١١ .

(٣) البحر المحيط جـ ٦ ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

وما قاله أبو حيان صحيح ، وأكثر المعربين الذين وقفت على كلامهم اقتصروا على هذا الإعراب المختار كالنحاس(١) ومكي بن أبي طالب (٢) وابن الأنباري(٣) والعكبري(٤).

والزمخشري لا يجهل أن اسم الفاعل إذا اعتمد على استفهام جاز أن يرفع ما بعده على الفاعلية . وقد أجاز ذلك في بعض المواضع من (الكشاف) (٥) ، ولكنه لم يُجزه في «أراغب أنت » ، بل اقتصر على كون راغب خبرا مقدما ، و« أنت » مبتدأ ؛ لأن هذا الإعراب يخدم المعنى ويحقق غرضا بلاغيا على النحو الذي وضَّحه الزمخشري في نصه السابق . وذلك مالا يحققه الإعراب الآخر .

فإعراب الزمخشري هنا يمثل منهجه في الميل إلى المعنى واختيار الإعراب الذي يخدم المعنى وإنْ كان مرجوحا من حيث الصناعة .

أمَّا ما اعُترض به على كون راغب خبرا و« أنت » مبتدأ بأنه يلزم منه الفصل بين العامل وهو « راغب » ومعموله « عن آلهتي » بالمبتدأ وهو أجنبي فيجاب عنه بأن المعمول (عن آلهتي) جارٌ ومجرور وهو محلُّ توسع فلا بأس في الفصل بينه وبين عامله بأجنبي . وقيل : إن المبتدأ ليس أجنبيا من كلّ وجه ؛ إذ إن مذهب الكوفيين (٦) أن المبتدأ والخبر ترافعا ، أي : عمل كلٌّ واحدٍ منهما الرفع في الآخر ، وعليه يكون المبتدأ « أنت » في الآية معمولا للخبر «راغب» فلا يكون الفصل بأجنبي .

يقول صاحب (الكشف على الكشاف) راداً على ما اعتُرض به على إعراب الزمخشري: «المبتدأ ليس أجنبياً من كلِّ وجه لاسيما والمفصول ظرف (يعني:عن آلهتي) والمقدم في نية التأخير، والبليغ يلتفتُ لَفْتَ المعنى بعد أن كان لما يرتكبه وجه مساغ في العربية

(١) انظر إعراب القرآن جـ ٣ ص ١٩ .

(٢) انظر المشكل جـ ٢ ص ٥٨ .

(٣) انظر البيان جـ ٢ ص ١٢٧ .

(٤) انظر التبيان جـ ٢ ص ٨٧٦ .

(٥) انظر على سبيل المثال جـ ١ ص ٤٠٦ .

(٦) انظر همع الهوامع جـ ٢ ص ٨ .

وإنْ كان مرجوحا ... ولا خفاء أنَّ زيادة الإنكار إنَّما نشأ من تقديم الخبر ، كأنه قيل : أراغب أنت عنها لا طالب لها راغب فيها ، منبِّها على الخطأ في صدوفه ذلك ، ولو قيل : أترغب لم يكن من هذا الباب في شيء » (١) .

فصاحب (الكشف) في نصِّه المتقدم أشاد بإعراب الزمخشري من حيث المعنى ؛ لأنه – كما قلنا – يحقق معنى بلاغياً يَفُوتُ على الإعرابِ الآخرِ المختارِ صناعةً .

---

(١) نقلا عن الألوسي . انظر روح المعاني جـ ١٦ ص ٩٨ .

وصاحب (الكشف) هو : عمر بن عبدالرحمن بن عمر سراج الدين الفارسي الكناني . كان من صباه مشمرا ساق الجد في التحصيل لا يفتر ساعة ، وكان له حظ وافر من العلوم سيما العربية . ت : ٧٤٥ هـ . انظر ترجمته في « طبقات المفسرين » للداوُدي جـ ٢ ص ٥ .

٩ - « من مسوغات الابتداء بالنكرة »

عند قوله تعالى : ﴿ ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده ﴾ (١) .

قال الزمخشري : فإن قلتَ : المبتدأ النكرة إذا كان خبره ظرفا وجب تأخيره ، فلم جاز تقديمه في قوله « وأجل مسمى عنده » ؟ قلتُ : لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة كقوله: « ﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾ (٢) » (٣) .

قال أبو حيان : « وهذا الذي ذكره من مسوِّغ الابتداء بالنكرة لكونها وُصِفَتْ لايتعين هنا أن يكون هو المسوغ ؛ لأنه يجوز أن يكون المسوغ هو التفصيل ؛ لأن من مسوغات الابتداء بالنكرة أن يكون الموضع موضع تفصيل نحو قوله (٤) :

إذا ما بكى من خلفها انحرفتْ له بشقٍ وشقٌ عندنا لم يحولِ » (٥) .

المناقشة والترجيح :

ذكر الزمخشري أنه جاز الابتداء بالنكرة في قوله تعالى « وأجل مسمى عنده » لتخصيصها بالوصف .

وتعقَّبه أبو حيان بأنه لا يتعين أن يكون الوصف هو المسوغ ؛ لأنه يجوز أن يكون المسوغ هو التفصيل ؛ (لأن الآية ذكرت أجلين) .

وذكر السمينُ (٦) مسوغا ثالثا في الآية وهو العطف . قال : ومجرد العطف من المسوغات . واستشهد له بقول الشاعر :

عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا

وكون العطف مسوغاً دون شرط قال به جماعة من النحاة ومنهم ابن مالك(٧)

---

(١) الأنعام : ٢ .

(٢) البقرة : ٢٢١ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٤ ، ٥ .

(٤) قائله امرؤ القيس .

(٥) البحر المحيط جـ ٤ ص ٧١ .

(٦) الدر المصون جـ ٤ ص ٥٢٦ .

(٧) انظر شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

واستشهد له بالبيت السابق . وبه يصح ماقاله السمين . ولكن أكثر النحاة اشترطوا (١) في العطف أن يكون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو « طاعةٌ وقولٌ معروف»(٢) أي أمثل من غيرهما ، ونحو « قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خير من صدقة يتبعها أذى»(٣) .

فإذا أخذنا بالشرط فإن آية المسألة « ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده » ليست من هذا القبيل .

والمسوغ الذي ذكره الزمخشري للابتداء بالنكرة في الآية وهو الوصف يعد من أشهر المسوغات وهو أحد المسوغات التي وردت في ألفية ابن مالك . وأشار إليه في قوله :

* ورجل من الكرام عندنا *

ولهذا اقتصر عليه الزمخشري . واعتراض أبي حيان عليه بأنه لا يتعين أن يكون المسوغُ في الآية الوصفَ ويجوز أن يكون المسوغُ التفصيلَ أجاب عنه تلميذه السمين الحلبي : قال : « الزمخشري لم يقل إنَّه تعيَّن ذلك حتى يُلزمه به وإنما ذكر أشهر المسوغات ، فإن العطف والتفصيل قلَّ مَنْ يذكرهما في المسوغات » (٤) .

---

(١) انظر المغني جـ ٢ ص ٥٢١ ، وانظر شرح الأشموني جـ ١ ص ٢١٦ .

(٢) محمد : ٢١ .

(٣) البقرة : ٢٦٣ .

(٤) الدّر المصون جـ ٤ ص ٥٢٧ .

١٠ - إعراب قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (١)

قال الزمخشري : (والسارقُ والسارقةُ) رفعهما على الابتداء والخبر محذوف عند سيبويه كأنه قيل : وفيما فرض عليكم السارق والسارقة ، أي حكمهما . ووجه آخر وهو أن يرتفعا بالابتداء والخبر (فاقطعوا أيديهما) ، ودخول الفاء لتضمنها معنى الشرط ؛ لأن المعنى : « والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما » ، والاسم الموصول يضمَّن معنى الشرط .

وقرأ عيسى بن عمر بالنصب وفضَّلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر ؛ لأن زيدا فاضربه أحسن من زيد فاضربه » (٢) .

واختار أبو حيان الوجه الأول الذي ذكره الزمخشري في إعراب (السارقُ والسارقةُ) وهو مذهب سيبويه . أمَّا الوجه الآخر الذي أجازه الزمخشري فقال عنه : « وهذا الوجه الذي أجازه (يعني الزمخشري) وإنْ كان ذهب إليه بعضهم لا يجوز عند سيبويه ؛ لأن الموصول لم يوصل بجملة تصلح لأداة الشرط ولا بما قام مقامها من ظرف أو جار ومجرور ، بل الموصول هنا « أل » وصلة « أل » لا تصلح لأداة الشرط . وقد امتزج الموصول بصلته حتى صار الإعراب في الصلة بخلاف الظرف والمجرور فإن العامل فيهما جملة تصلح لأداة الشرط»(٣).

وردَّ أبو حيان على الزمخشري ماذكره من أن سيبويه فضَّل قراءة عيسى بن عمر (والسارقَ والسارقةَ) بالنصب على قراءة العامة .

قال أبو حيان : « وأمَّا قوله في قراءة عيسى أن سيبويه فضَّلها على قراءة العامة فليس بصحيح ، بل الذي ذكره سيبويه في كتابه أنهما تركيبان : أحدهما : « زيداً اضربه » ، والثاني : « زيد فاضربه » ، فالتركيب الأول اختار فيه النصب ثم جوَّز الرفع بالابتداء ، والتركيب الثاني منع أن يرتفع بالابتداء وتكون الجملة الأمرية خبرا له ؛ لأجل الفاء . وأجاز نصبه على الاشتغال أو على الإغراء . وذكر أنه يستقيم رفعه على أن يكون جملتان ويكون زيد خبر مبتدأ محذوف ، أي هذا زيدٌ فاضربه . ثم ذكر الآية فخرجها على حذف الخبر ، ودلَّ

---

(١) المائدة : ٣٨ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٦١١ ، ٦١٢ .

(٣) البحر المحيط جـ ٣ ص ٤٨٢ .

كلامـه أن هذا التـركيب هو لايكون إلاّ على جـملتين : الأولى ابتـدائيـه . ثم ذكـر قـراءة ناس بالنصب ولم يرجحها على قراءة العامة إنما قال وهي في العربية على ماذكرت لك من القوة . أي نصبها على الاشتغال أو الإغراء وهو قوي لا ضعيف . وقد منع سيبويه رفعه على الابتداء والجملة الأمرية خبر لأجل الفاء » (١) .

المناقشة والترجيح :

ذكر الزمخشري وجهين من الإعراب في رفع (السارقُ والسارقةُ) :

الوجه الأول : أنهما ارتفعا بالابتداء والخبر محذوف . والتقدير : فيما فُرض عليكم السارق والسارقة ، أي حكمهما . ونسبه لسيبويه .

الوجه الثاني : أن يرتفعا بالابتداء والخبر جملة (فاقطعوا أيديهما) . ولم ينسبه لأحد .

واختـار أبو حيـان رأي سيـبـويه وارتضـاه . ثم تعـقَّب الوجـه الثـاني الذي ذكـره الزمخشري وهوَّن منه ، فقال عنه : « وهذا الوجه الذي أجازه (يعني الزمخشري) وإنْ كان ذهب إليه بعضهم لا يجوز عند سيبويه » . ونلحظ أن أبا حيان لم يعزُ هذا الرأي لأحد بل قال «ذهب إليـه بعضهم» هكذا بلفظ (بعض) مضافاً إلى ضمير الغيبة على الرّغم من أن هذا الرأي مشهور قال به الفراء (٢) وأبو العباس (٣) المبرِّد والزجاج (٤) وغيرهم .

وأجاب القائلون بهذا الرأي عن دخول الفاء على جملة الخبر (فاقطعوا أيديهما) بأن المبتدأ يتضمن معنى الشرط ، لأن السارق والسارقة في الآية لايراد بهما معين ، بل المعنى مَنْ سرق فاقطعوا يده ، فينزل السارق منزلة الذي سرق وهو يتضمن معنى الشرط .

وسيبويه لم يجز أن يكون قوله (فاقطعوا أيديهما) خبراً عن السارق والسارقة ؛ لأن الفاء – عنده – لا تدخل في خبر الموصول إلاّ إذا كانت صلته جملةً فعليةً صالحةً لأن تكون

---

(١) البحر المحيط جـ ٣ ص ٤٨٢ .

(٢) انظر معاني القرآن جـ ١ ص ٣٠٦ .

(٣) انظر رأيه هذا في كتابه (الكامل) جـ ١ ص ٣٩٦ .

(٤) انظر كتابه معاني القرآن جـ ١ ص ١٧٢ .

شرطا أو ما يقوم مقامها من ظرف أو جار ومجرور ، وصلة « أل » في الآية ليست كذلك ، ولهذا تأول سيبويه الآية على حذف الخبر . قال في (الكتاب) : « وأمَّا قوله عزَّ وجل : ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كلَّ واحد منهما مائة جلدة ﴾ (١) وقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الجنة التي وعد المتقون ﴾ (٢) ثم قال بعد : « فيها أنهار من ماء » فيها كذا وكذا . فإنما وُضِع المَثَلُ للحديث الذي بعده ، فذكر أخباراً وأحاديث ، فكأنه قال : ومن القصص مَثَلُ الجنة ، أو مما يُقص عليكم مثل الجنة فهو محمول على هذا الإضمار ... .

وكذلك : « والسارق والسارقة » كأنه قال : وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم » (٣) .

وعلى رأي سيبويه فالآية تتكون من جملتين اثنتين اسمية وهي قوله : (السارق والسارقة) فيما فرض عليكم ، وفعلية وهي قوله « فاقطعوا أيديهما » .

وتأويل الآية على هذا النحو في غاية التكلف ولنا مندوحة عنه بجعل الجملة الأمرية (فاقطعوا أيديهما) خبراً عن السارق والسارقة ، وقال بهذا الرأي - كما سبق - الفراء والمبرد والزجاج وأجازه الزمخشري وذكره إلى جانب رأي سيبويه .

وكان الأجدر بأبي حيان أن لا يهون من شأن هذا الرأي وإنْ اختار رأي سيبويه .

وذكر الزمخشري - في النَّص الذي نقلته في أول المسألة - قراءة عيسى بن عمر بنصب « السارقَ والسارقةَ » وقال : إن سيبويه فضَّلها على قراءة العامة لأجل الأمر ؛ لأن زيداً فاضربه أحسن من « زيدٌ فاضربه » . وسأنقل لك ما قاله سيبويه . قال في (الكتاب) :

« وقد قرأ أناس : « والسارقَ والسارقةَ » و « الزانيةَ والزانيَ » وهو في العربية على

---

(١) النور : ٢ .

(٢) محمد : ١٥ .

(٣) الكتاب جـ ١ ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

ماذكرت لك من القوة . ولكن أبتِ العامَّةُ إلاّ القراءة بالرفع وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب ؛ لأن حدَّ الكلام تقديم الفعل ، وهو فيه أوجب...»(١) .

وخطّأ أبو حيان ماذكره الزمخشري من أن سيبويه فضل قراءة النصب على قراءة العامة ، قال : «وأمَّا قوله في قراءة عيسى أن سيبويه فضَّلها على قراءة العامة فليس بصحيح».

ودافع أبو حيان عن سيبويه ونفى أن يكون في كلامه ما يفيد تفضيل قراءة النصب على قراءة العامة . وقال ما ملخصه : أن سيبويه ذكر في كتابه تركيبين :

أحدهما : زيداً اضربه ، والآخر : زيدٌ فاضربه .

فالأول اختار فيه النصب ؛ لأن الاسم فيه مبني على الفعل . والثاني لم يختر سيبويه فيه النصب ؛ لأن الاسم فيه لم يُبْنَ على الفعل . وقراءة العامَّة (السارقُ والسارقةُ) بالرفع الاسم فيها لم يُبْن على الفعل . بل هي محمولة على كلامين كما تقدم . فليست من باب مايختار فيه النصب .

وأبو حيان مسبوق في تخطئته للزمخشري ودفاعه عن سيبويه بابن المنير(٢) الإسكندري .

وتابعهما السَّمين الحلبي . قال في الرَّد على الزمخشري : « وفي نقله تفضيل النصب على قراءة العامة نظر ، ويظهر ذلك بنصٍ سيبويه ، قال سيبويه : « الوجه في كلام العرب النصبُ كما تقول : « زيداً اضربه » ولكن أبت العامة إلاّ الرفع » ، وليس في هذا ما يقتضي تفضيل النصب ، بل معنى كلامه أن هذه الآية ليست من الاشتغال في شيء ؛ إذ لو كانت من باب الاشتغال لكان الوجهُ النصبَ ، ولكن لم يقرأها الجمهور إلاّ بالرفع ، فدلَّ على أن الآية محمولة على كلامين كما تقدم لا على كلام واحد ، وهذا ظاهر » (٣) .

ونقل الشاوي (٤) ماذكره الزمخشري من تفضيل سيبويه لقراءة النصب على قراءة العامة ، ونقل ردَّ أبي حيان عليه دون تدخل منه .

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ١٤٤ .

(٢) انظر كتابه (الإنصاف) وهو مطبوع بهامش الكشاف جـ ١ ص ٦١١ .

(٣) الدر المصون جـ ٤ ص ٢٥٩ .

(٤) المحاكمة ، ورقة ٨٢ ، وقد أطال الشاوي في ذكر الخلاف الذي دار بين الرازي وأبي حيان حول قراءة (والسارق والسارقة) بالنصب ، وموقف سيبويه منها . واستغرق حديثه عن هذه القضية نحو ثلاث ورقات وهي في مجملها منقولة من البحر المحيط .

وبعد قراءة متأنية مني لما قاله سيبويه في هذه المسألة أقول : إنَّ ماذكره الزمخشري من تفضيل سيبويه لقراءة النصب على قراءة العامة صحيح ، ويؤيد ما أقوله أمور :

(١) أن الذي حسَّن النصب عند سيبويه في نحو « زيداً اضربه » هو جملة الأمر ، وهذا المُحسِّن موجود في قراءة « السارقَ والسارقةَ » بالنصب .

(٢) قول سيبويه بعد أن ذكر قراءة النصب وقواها : « ولكن أبت العامة إلاّ القراءة بالرفع » .

فالفعل (أبت) فيه إشارة إلى أن قراءة النصب أولى وأقوى ولكن العامة أبتها وقرأت بالرفع . ولو لم يُرِدْ سيبويه تفضيل قراءة النصب لقال : قرأ أناس بالنصب ووجهه كذا وكذا . وقرأت العامة بالرفع ووجهه كذا وكذا .

(٣) أن سيبويه سوّى بين « زيدٌ فاضربه » وقراءة العامّة « والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما » . وفي كلام سيبويه ما يفيد بأن « زيداً فاضربه » أحسن من « زيدٌ فاضربه». وسأوضح ذلك :

منع سيبويه في (الكتاب) أن يرتفع « زيدٌ فاضربه » بالابتداء وتكون جملة الأمر خبراً عنه ؛ لأجل الفاء . قال : « فإذا قلت : « زيدٌ فاضربه » ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء . ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ فمنطلق لم يستقم » (١) . ثم أجاز « زيداً فاضربه » بالنصب على الاشتغال أو الإغراء . ثم قال مانصه : « وقد يَحْسُنُ ويستقيم أن تقول : « عبدُالله فاضربْه » إذا كان مبنيا على مبتدأ مظهر أو مضمر . فأمّا في المظهر فقولك : هذا زيدٌ فاضربْه ، وإنْ شئت لم تظهر « هذا » ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : الهلالُ والله فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال ، ثم جئت بالأمر » (٢) .

فقول سيبويه « وقد يحسن ويستقيم .... » يفيد أن الرفع في نحو (عبدُالله فاضربْه) وما أشبهه حَسَنٌ ومستقيم إذا كان الكلام جملتين غير أن الرفع مع حُسْنه واستقامته أقلُّ حُسْناً من النصب ؛ لأن سيبويه قال : « وقد يحسن » فهو حُسْنٌ مسبوقٌ بقد و « قد » إذا دخلت على الفعل المضارع أفادت التقليل . وإذا ثبت أنَّ : « زيدٌ فاضربه » عند سيبويه أقل حُسْناً من «زيداً فاضربْه » ثبت تفضيله لقراءة النصب على قراءة العامة .

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ١٣٨ .

(٢) المصدر نفسه .

(٤) صرَّح علماء كثيرون بأن سيبويه اختار قراءة النصب على قراءة العامّة . فالزمخشري لم يتفرد بهذا الرأي .

وسأنقل لك بعض نصوصهم .

قال أبو جعفر النحاس : « وقرأ عيسى بن عمر (والسارقَ والسارقةَ) نصبا وهو اختيار سيبويه قال : إلاّ أن العامة أبت إلاّ الرفع ، يريد بالعامة الجماعة ، ونصبه بإضمار فعل أي : اقطعوا السارق والسارقة . وإنما اختار النصب ؛ لأن الأمر بالفعل أولى » (١) .

وقال مكي بن أبي طالب :

« قوله تعالى « والسارقُ والسارقةُ » رفع بالابتداء والخبر محذوف عند سيبويه . تقديره : وفيما يُتلى عليكم السارق والسارقة أو فيما فرض عليكم ، وكان الاختيارُ على مذهب سيبويه النصبَ ؛ لأنه أمر وهو بالفعل أولى ، وبه قرأ عيسى بن عمر » (٢) .

وممَّن قال بأن سيبويه اختار قراءة النصب وفضَّلها على قراءة العامة بالرفع : الطوسي (٣) ، والطبرسي (٤) والقرطبي (٥) وأبو السعود (٦) والشوكاني (٧) .

وفي الختام أقول إن اختيار سيبويه – رحمه الله – لقراءة النصب لا يعني أنه يأبى قراءة العامة بالرفع ، بل إنّ سيبويه قبل قراءة العامة برفع « السارقُ والسارقةُ » وتأوَّلها على حذف الخبر كما رأينا . والله أعلم .

---

(١) إعراب القرآن جـ ٢ ص ١٩ .

(٢) المشكل جـ ١ ص ٢٢٧ .

(٣) انظر تفسيره « التبيان » جـ ٣ ص ٥١١ .

(٤) انظر تفسيره « مجمع البيان » جـ ٦ ص ٨٩ .

(٥) انظر تفسيره « الجامع لأحكام القرآن » جـ ٦ ص ١٦٦ .

(٦) انظر تفسيره جـ ٣ ص ٣٤ .

(٧) انظر تفسيره « فتح القدير » جـ ٢ ص ٣٩ .

١١ - « وقوع الظروف المقطوعة عن الإضافة أخبارا »

عند قوله تعالى : ﴿ قال كبيرهم ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقاً من الله ومن قبلُ مافرطتم في يوسف ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (مافرطتم في يوسف) فيه وجوه : أنْ تكون (ما) صلة أي ومن قبل هذا قصرتم في شأن يوسف ولم تحفظوا عهد أبيكم ، وأن تكون مصدرية على أنَّ محل المصدر الرفع على الابتداء وخبره الظرف وهو من قبلُ ، ومعناه : ووقع من قبل تفريطكم في يوسف ... » (٢) .

وقال أبو حيان : « ما » في قوله (ما فرطتم) زائدة ، أي : ومن قبل هذا فرَّطتم في يوسف ، و « من قبلُ » متعلِّق بـ « فرّطتم » ، وقد جوزوا في إعرابه وجوها :

أحدها : أن تكون (ما) مصدرية أي ومن قبل تفريطكم ، قال الزمخشري : « على أن محل المصدر الرفع على الابتداء وخبره الظرف وهو « من قبلُ » ومعناه : ووقع من قبل تفريطكم في يوسف . وقال ابن عطية (٣) : « ولا يجوز أن يكون قوله « من قبل » متعلّقا بـ« ما فرَّطتم » وإنما تكون على هذا مصدرية التقدير : « من قبل تفريطكم في يوسف واقع ومستقر » وبهذا التقدير يتعلَّق قوله من قبل » انتهى . وهذا وقول الزمخشري راجع إلى معنى واحد وهو أن « ما فرطتم » يقدر بمصدر مرفوع بالابتداء و « من قبلُ » في موضع الخبر . وذَهَلا عن قاعدة عربية - وحُقَّ لهما أن يذهلا - وهي أن هذه الظروف التي هي غايات (٤) إذا بُنِيَتْ لا تقع أخباراً للمبتدأ جُرَّتْ أو لم تُجرّ تقول : « يومُ السبت مبارك والسَّفر بعده » ولا يجوز والسَّفرُ بعدُ ، «وعمرو زيدٌ خلفَه» ولا يقال : « عمرو زيدٌ خلفُ » . وعلى ماذكراه يكون « تفريطكم » مبتدأ ، و«من قبلُ» خبر وهو مبني وذلك لا يجوز وهذا مقرر في علم العربية»(٥).

---

(١) يوسف : ٨٠ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٣٣٧ .

(٣) انظر المحرر الوجيز جـ ٨ ص ٤٤ .

(٤) سُميت الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات ؛ لأنها صارت غاية أي آخرا في النطق بعد الحذف .

(٥) البحر المحيط جـ ٥ ص ٣٣٦ .

المناقشة والترجيح :

ذهب أبو حيان إلى أنَّ (ما) في قوله تعالى : «ومن قبلُ ما فرطتم في يوسف» زائدة وهذا الوجه بدأ به الزمخشري وأجاز وجها آخر ثنَّى به وهو : أن تكون « ما » مصدرية على أن محل المصدر الرفع على الابتداء وخبره الظرف (من قبلُ) . ووافقه ابن عطية وتعقَّبهما أبوحيان بلهجة قاسية قال : « وذهَلا عن قاعدة عربية - وحُقَّ لهما أن يذهلا - وهي أن هذه الظروف التي هي غايات إذا بُنيتْ لا تقع أخبارا للمبتدأ » .

وانتصر لهما السَّمين الحلبي (١) ، قال : « قوله « وحُقَّ لهما أن يذهلا » تحامل على هذين الرجلين المعروف موضعهما من العلم ، وأمَّا قوله : «إن الظرف المقطوع لا يقع خبرا» فمسلَّم ؛ قالوا : لأنه لايفيد وما لا يفيد لا يقع خبرا ولذا لا يقع صلة ولا صفة ولا حالا ، لو قلتَ: « جاء الذي قبلُ » أو « مررتُ برجل قبلُ » لم يجز لما ذكرت . ولقائلٍ أن يقول : إنما امتنع ذلك لعدم الفائدة وعدم الفائدة لعدم العلم بالمضاف إليه المحذوف . فينبغي - إذا كان المضاف إليه معلوماً مدلولا عليه - أن يقع ذلك الظرف المضاف إلى ذلك المحذوف خبرا وصفةً وحالا، والآية الكريمة من هذا القبيل ، أعني ممَّا عُلم فيه المضاف إليه ... ثم هذا الردُّ الذي ردَّ به الشيخ سبقه إليه أبو البقاء (٢) فقال : « وهذا ضعيف ؛ لأن « قبل » إذا وقعت خبرا أو صلة لا تقطع عن الإضافة لئلا تبقى ناقصه » .

فالسَّمين أجاز وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة خبرا إذا كان المضاف إليه معلوما ومدلولاً عليه كما في آية المسألة . وذكر السَّمين أن أبا حيان مسبوق في اعتراضه بأبي البقاء العكبري .

وهذه القاعدة التي ذكرها أبو البقاء وأبو حيان ليستْ محلَّ اتفاق وقد نقل الشهاب الخفاجي (٣) أن الإمام المرزوقي في (شرح الحماسة) أجاز وقوع هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة أخباراً وصفاتٍ وصلاتٍ وأحوالا ، ونقل هذا الإعراب عن الرُّماني وغيره واستشهد له بما يثبته من كلام العرب .

---

(١) انظر الدُّر المصون جـ ٦ ص ٥٤٠ .

(٢) انظر التبيان جـ ٢ ص ٧٤٢ .

(٣) انظر حاشيته على البيضاوي جـ ٥ ص ١٩٩ .

واستدرك ابن هشام على هذه القاعدة قال : « وقوله تعالى : « ومن قبلُ ما فرطتم في يوسف » ما إمَّا زائدة فمنْ متعلِّقة بـ « فرَّطتم » وإمَّا مصدرية فقيل : موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء وخبره « من قبلُ » ، ورُدَّ بأن الغايات لا تقع أخبارا ولا صلات ولا صفات ولا أحوالا ، نصَّ على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين ويُشكل عليهم ﴿ كيف كان عاقبة الذين من قبلُ ﴾ (١) ... » (٢) .

فالظاهر في الآية السابقة التي ذكرها ابن هشام أن صلة الذين هي «من قبلُ». وهنا حاول أنصار القاعدة أن يجدوا مخرجاً لهذه الآية ، قال الدُّسوقي معقبا على قول ابن هشام «ويشكل عليهم (كيف كان عاقبة الذين من قبلُ) : « رُدَّ بأن « قبل » ظرف لغو متعلِّق بالمشركين ، والصلة جملة (كان أكثرهم مشركين) والأصل كيف كان عاقبة الذين كان أكثرهم مشركين من قبل » (٣) .

وهذا الرَّدُّ الذي ذكره الدُّسوقي متكلف ، والظاهر أن صلة الذين في الآية الظرفُ «من قبلُ » كما قال ابن هشام ، والصلة بهذا الظرف تامة ؛ لأن الظرف مضاف إلى ضميرٍ محذوفٍ معلومٍ ، إذْ الخطاب لقوم محمد ﷺ ، أمرهم الله بالسَّير في الأرض لينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم .

ويشهد – لما قاله ابن هشام من أن صلة الذين في الآية هي الظرف (من قبلُ) – أن علماء القراءات أجازوا الوقف على قوله « من قبل » . ومعلومٌ أنه لا يُوقف إلاّ على تمام الصلة . قال أبو جعفر : « قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلُ » قطع كافٍ . والتَّمام « كان أكثرهم مشركين » (٤) .

ووقوع الظرف المقطوع عن الإضافة « من قبلُ » صلة في الآية السابقة يؤنس بجواز وقوعه خبرا .

---

(١) الروم : ٤٢ ، والآية بتمامها : ﴿ قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلُ كان أكثرهم مشركين ﴾ .

(٢) المغني جـ ١ ص ٣٥١ .

(٣) حاشية الدسوقي على المغني جـ ١ ص ٣١٦ .

(٤) انظر القطع والائتناف ص ٥٦٣ .

وأعود إلى ما عقّب به أبو حيانُ على إعراب الزمخشري وابن عطية لقوله تعالى (ومن قبل ما فرطتم في يوسف) على أن ما مصدرية في محل رفع بالابتداء والخبر « من قبل » . فأقول : إن تعقبَه لهما وقوله : « ذهلا عن قاعدة نحوية ... » يوحي بأنهما أولُ من قال بهذا الإعراب وأنهما لم يُسبقا إليه . ومن ثَمّ فعليهما تبعته . والأمر ليس كذلك ؛ إذ سبقهما ثلةٌ من العلماء إلى ذلك الإعراب .

قال الفراء (ت ٢٠٧ هـ) : « (ما) التي مع (فرّطتم) في موضع رفع ، كأنه قال: ومن قبل هذا تفريطكم في يوسف ... » (١) .

وقال الزجاج (ت ٣١١ هـ) : « أجود الأوجه أن يكون (ما) لغوا ، فيكون المعنى «ومن قبل فرّطتم في يوسف » ، ويجوز أن يكون (ما) في موضع رفع فيكون المعنى « ومن قبل تفريطكم في يوسف » أي : وقع تفريطكم في يوسف ... » (٢) .

وقال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) : « (ما) زائدة لا موضع لها من الإعراب ، وقيل : في موضع رفع على الابتداء وبمعنى وقع تفريطكم في يوسف عليه السلام ... » (٣) .

وقال الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) : (ما) في قوله (ما فرطتم) يحتمل ثلاثة أوجه من الإعراب . أحدها : أن تكون منصوبة بـ « تعلموا » ... الثاني : رفع بالابتداء والخبر « من قبلُ»... » (٤) .

وأجاز ذلك الإعراب من المتأخرين البيضاوي (٥) والقرطبي (٦) والسيوطي (٧) . فهل ذهَل كلّ هؤلاء العلماء عن القاعدة ؟ !

---

(١) معاني القرآن جـ ٢ ص ٥٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه جـ ٣ ص ١٢٤ .

(٣) إعراب القرآن جـ ٢ ص ٣٤٠ .

(٤) انظر تفسيره (التبيان) جـ ٦ ص ١٧٩ .

(٥) انظر تفسيره جـ ٣ ص ١٤٠ .

(٦) انظر تفسيره جـ ٩ ص ٢٤٢ .

(٧) انظر تفسير الجلالين جـ ٢ ص ٤٧٣ .

١٢ - « تخريج قراءة (لِمَنْ تبعك منهم) بكسر اللام »

قال تعالى : ﴿قال اخرج منها مذؤوما مدحورا لَمَنْ تَبِعَك منهم لأملأنَّ جهنم منكم أجمعين﴾ (١) .

قال الزمخشري : وروى عصمة (٢) عن عاصم : (لِمن تبعك) بكسر اللام ، بمعنى : لِمن تبعك منهم هذا الوعيد وهو قوله « لأملأنَّ جهنم منكم أجمعين » على أنَّ « لأملأن » في محل الابتداء و« لِمن تبعك » خبره » (٣) .

قال أبو حيان : « فإن أراد ظاهر كلامه فهو خطأ على مذهب البصريين ؛ لأن قوله «لأملأنَّ » جملة هي جواب قسم محذوف ، فمن حيث كونها جملة فقط لا يجوز أن تكون مبتدأة ومن حيث كونها جوابا للقسم يمتنع أيضا ؛ لأنها إذ ذاك من هذه الحيثية لا موضع لها من الإعراب ، ومن حيث كونها مبتدأ لها موضع من الإعراب ، ولا يجوز أن تكون الجملة لها موضع ولا موضع لها بحال » (٤) .

المناقشة والترجيح :

قرأ عصمة عن عاصم « لِمن تبعك » بكسر اللام ، ونقل أبو حيان في تخريج هذه القراءة ثلاثة أقوال :

الأول : قول ابن عطية إنَّ اللام متعلِّقة بقوله « لأملأن » ، واعترض أبو حيان على هذا القول بأنه يلزم منه إعمال مابعد لام القسم فيما قبلها وهو ممتنع عند الجمهور .

الثاني : قول أبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي إن اللام متعلِّقة بـ«الذّأم» و« الدحر » قبلها ، ومعناه : اخرج بهاتين الصفتين لأجل أتباعك . وقد سكت أبوحيان عن هذا القول .

الثالث : قول الزمخشري : « لمن تبعك » بكسر اللام ، بمعنى لِمن تبعك منهم هذا الوعيد وهو قوله « لأملأن جهنم منكم أجمعين » ... » .

---

(١) الأعراف : ١٨ .

(٢) انظر الشواذ لابن خالوية ص ٤٢ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٧١ .

(٤) البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٧٨ .

وفهم أبوحيان كلام الزمخشري هذا على أن الجار والمجرور « لِمن تبعك » خبر مقدم وجملة (لأملأنَّ جهنم) في محل رفع بالابتداء .

وخطَّأ أبو حيان قول الزمخشري بناءً على فهمه هذا ، واعترض عليه بأن جملة (لأملأنَّ جهنم) جواب قسم محذوف فهي من هذه الحيثية لا موضع لها من الإعراب ، ومن حيث كونها مبتدأ لها موضع من الإعراب ولا يجوز أن تكون الجملة لها موضع ولا موضع لها بحال » .

ولم يرض السمين الحلبي عن فهم أبي حيان لكلام الزمخشري ، وحمله السمينُ على وجه آخر ، قال : إنما أراد الزمخشري أن يكون الجار والمجرور « لِمن تبعك » خبرا مقدما ، والمبتدأ محذوف تقديره : « لِمن تبعك منهم هذا الوعيد » ودلَّ على هذا الوعيد قوله « لأملأنَّ جهنم » .

وقال السمين : « وأما قوله (يعني الزمخشري) : « على أن « لأملأن » في محل الابتداء » فإنما قاله لأنه دال على الوعيد الذي هو في محل الابتداء ، فنسب إلى الدّال ما ينسب إلى المدلول من جهة المعنى » (١) .

وردَّ الشاوي أيضا على أبي حيان فهمه أن جملة (لأملأن جهنم) في محل الابتداء .

قال الشاوي : « مراده (يعني الزمخشري) أنه دليل المبتدأ لا مبتدأ ؛ لأن الجملة لا تكون مبتدأ على مذهب البصريين ما لم تكن في قوة مفرد منسبك أو قصد لفظها » (٢) .

ويظهر أن أبا حيان كان متردداً في تخطئة الزمخشري بدليل قوله « إنْ أراد ظاهر كلامه فهو خطأ ... » .

وثبت بما نقلناه أن مراد الزمخشري جَعْلُ الجار والمجرور « لِمن تبعك » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره « لِمن تبعك منهم هذا الوعيد » وجملة (لأملأنَّ جهنم) دليل المبتدأ المحذوف .

وتخريج الزمخشري للقراءة على هذا النحو قريب من تخريج الطوسي (٣) (ت٤٦٠هـ) فقد خرَّج هذه القراءة على أنَّ (لِمن تبعك) خبر لمحذوف تقديره « لِمن تبعك النار » .

---

(١) الدّر المصون جـ ٥ ص ٢٧٤ .

(٢) المحاكمة / ورقة ١١٢ .

(٣) انظر تفسيره (التبيان) جـ ٤ ص ٣٦٦ .

١٣ - « كون المصدر المؤول اسما لكان هو الكثير »

قال الله تعالى : ﴿ إنَّما كان قولَ المؤمنين إذا دُعُوا إلى اللهِ ورسولهِ ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا ... ﴾ (١) .

قال الزمخشري : وعن الحسن (قولُ المؤمنين) بالرفع ، والنصب أقوى ؛ لأنَّ أولى الاسمين بكونه اسماً لكان أوغلهما في التعريف . و« أن يقولوا » أوغل ؛ لأنه لا سبيل عليه للتنكير ، بخلاف « قول المؤمنين » » (٢) .

ونقل أبو حيان كلام الزمخشري هذا وقال معقِّباً عليه : « نصَّ سيبويه على أن اسم كان وخبرها إذا كانا معرفتين فأنت بالخيار في جعل ماشئتَ منهما الاسمَ والآخر الخبر من غير اعتبار شرط في ذلك ولا اختيار » (٣) .

المناقشة والترجيح :

قرأ الحسن (قولُ المؤمنين) بالرّفع على أنه اسم كان والخبر المصدر المؤول « أن يقولوا » . وقرأ الجمهور (قولَ المؤمنين) بالنصب على أنه خبر كان مقدم واسمها المصدر المؤول « أن يقولوا » .

وذكر الزمخشري أن قراءة الجمهور (قولَ المؤمنين) بالنصب أقوى ؛ لأنَّ أولى الاسمين بكونه اسماً لكان أوغلهما في التعريف ، و« أن يقولوا » أوغل ؛ لأنه لا سبيل عليه للتنكير بخلاف « قول المؤمنين » .

واعترض أبو حيان على تقوية الزمخشري لقراءة الجمهور « قولَ المؤمنين » بالنصب بأن سيبويه نصَّ على أن اسم كان وخبرها إذا كانا معرفتين فأنت بالخيار في جعل ماشئتَ منهما الاسمَ والآخر الخبر . يقول سيبويه : « وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار أيُّهما ما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر .. وذلك قولك : كان أخوك زيداً ، وكان زيدٌ صاحبَك ... ومثل ذلك قوله عزَّ وجل : ﴿ ماكان حجَّتَهم إلاّ أن قالوا ﴾ (٤) ﴿ وما كان جواب قومه إلاّ أن قالوا ﴾ (٥) .. وإنْ شئتَ رفعتَ الأول .. وقد قرأ بعض القرّاء ماذكرنا بالرفع » (٦) .

---

(١) النور : ٥١ .
(٢) الكشاف جـ ٣ ص ٧٢ .
(٣) البحر المحيط جـ ٦ ص ٤٦٨ .
(٤) الجاثية : ٢٥ .
(٥) الأعراف : ٨٢ .
(٦) الكتاب جـ ١ ص ٤٩ ، ٥٠ .

قلتُ : إذا كان سيبويه لم يُفرّق بين اسم كان وخبرها إذا كانا معرفتين وأجاز جعل أيٍّ واحد منهما الاسم والآخر الخبر فقد فرَّق غيرُه .

قال الفراء عند قوله تعالى : ﴿ فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسُنا إلاّ أنْ قالوا إنَّا كُنَّا ظالمين ﴾ (١) : « الدعوى في موضع نصب لكان ، ومرفوع كان قوله (إلاّ أن قالوا) فأن في موضع رفع وهو الوجه في أكثر القرآن .. ولو جعلت « الدعوى » مرفوعة و (أن) في موضع نصب كان صوابا » (٢) .

وقال أبو علي الفارسي عند قوله تعالى : ﴿ ثم لم تكن فتنتُهم إلاّ أن قالوا واللهِ ربِّنا ماكُنَّا مشركين ﴾ (٣) : « وممّا يقوي نصب (٤) « فتنتَهم » أنَّ قوله « أنْ قالوا » أن يكونَ الاسمَ دون الخبر أولى ؛ لأنَّ « أنْ » إذا وُصلتْ لم تُوصف فأشبهتْ بامتناع وصفها المضمرَ ، فكما أنَّ المضمر إذا كان مع المظهر كان أنْ يكون الاسمَ أحسن ، كذلك « أنْ » إذا كانت مع اسمٍ غيرها كانت أنْ تكون الاسمَ أولى » (٥) .

وقال ابن جني في (المحتسب) عند آية المسألة « إنما كان قولَ المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ... » : « قراءة عليٍّ عليه السلام والحسن بخلاف وابن أبي اسحاق « إنما كان قولُ المؤمنين » بالرفع .

قال أبو الفتح : أقوى القراءتين إعرابا ما عليه الجماعة من نصب القول وذلك أن في شرط اسم كان وخبرها أن يكونَ اسمها أعرف من خبرها ، وقوله تعالى : « أنْ يقولوا سمعنا وأطعنا » أعرف من قول المؤمنين . وذلك لشبه « أنْ » وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز

---

(١) الأعراف : ٥ .

(٢) معاني القرآن جـ ١ ص ٣٧٢ .

(٣) الأنعام : ٢٣ .

(٤) قرأ (ثم لم تكن فتنتَهم) بالنصب نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم (ثم لم تكن فتنتُهم) بالرفع . انظر السَّبعة في القراءات ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٥) انظر « الحجة » لأبي علي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي جـ ٣ ص ٢٩٠ .

وصفها ، كما لا يجوز وصف المضمر ، والمضمر أعرف من قول المؤمنين فلذلك اختارتْ الجماعة أن تكون « أنْ » وصلتها اسم كان ، ومثله ﴿ وما كان جوابَ قومه إلاّ أنْ قالوا ﴾ (١) » (٢) .

فهذه النصوص تعزز ماذهب إليه الزمخشري من أن قراءة الجمهور « قولَ المؤمنين » بالنصب أقوى من قراءة الرفع ؛ لأن الأولى جعل المصدر المؤول « أنْ يقولوا » اسماً لكان ؛ لأنه أوغل في التعريف .

وأبو حيان نفسه قال مثلَ قول الزمخشري هذا في موضع سابقٍ لهذا الموضع الذي تعقَّب فيه الزمخشريَّ . وذلك عند قوله تعالى : « ثم لم تكن فتنتُهم إلاّ أنْ قالوا واللهِ ربِّنا ماكُنَّا مشركين » فبعدَ أن ذكر أبو حيان القراءات الواردة في قوله تعالى « ثم لم تكن فتنتُهم » قال : « والجاري منها على الأشهر قراءة (٣) « ثُمَّ لم يكن فتنتَهم » بالياء وبالنصب لأنَّ « أنْ » وما بعدها أُجريتْ في التعريف مُجرى المضمر ، وإذا اجتمع الأعرف وما دونه في التعريف فذكروا أنَّ الأشهر جعل الأعرف هو الاسم وما دونه هو الخبر ، ولذلك أجمعتْ السَّبعةُ على ذلك في قوله تعالى : ﴿ فما كان جوابَ قومه إلاّ أنْ قالوا ﴾ (٤) ﴿ وما كان حجتَهم إلاّ أنْ قالوا ﴾ (٥) ومَنْ قرأ بالياء (٦) ورفع الفتنة فذكّر الفعل لكون تأنيث الفتنة مجازيا أو لوقوعها من حيث المعنى على مذكر ، والفتنةُ اسم يكن والخبر « إلاّ أن قالوا » جعلَ غيرَ الأعرفِ الاسمَ والأعرفَ الخبرَ » (٧).

فقول أبي حيان هنا يتفق مع قول الزمخشري في آية المسألة . فلمَ غيَّر أبو حيان رأيه حين قال الزمخشريُّ مثلَه واعترض عليه بقول سيبويه ؟ !

---

(١) الأعراف : ٨٢ .

(٢) المحتسب جـ ٢ ص ١١٥ .

(٣) هي قراءة حمزه والكسائي . انظر السبعة في القراءات ص ٢٥٥ .

(٤) الأعراف : ٨٢ .

(٥) الجاثية : ٢٥ .

(٦) يعني (يكن فتنتُهم) بالياء ورفع الفتنة .

(٧) البحر المحيط جـ ٤ ص ٩٥ .

١٤ - « الخلاف في خبر كان في قوله تعالى (فإن كن نساء) أأفاد أم لم يفد ؟ »

عند قوله تعالى : ﴿ فإن كُنَّ نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك ﴾ (١) .

قال الزمخشري : (فإن كُنَّ نساءً) فإن كانت البنات أو المولودات نساءً خُلَّصا ليس معهنَّ رجل ، يعنى بنات ليس معهن ابن ، (فوق اثنتين) يجوز أن يكون خبراً ثانيا لكان وأن يكون صفة لنساء » (٢) .

وجعل أبو حيان قوله تعالى « فوق اثنتين » صفة لنساء ولم يجز كونه خبرا قال : « لأنه لا تستقل فائدة الإخبار بقوله « نساءً » وحده ، وهي صفة للتأكيد ترفع أن يراد بالجمع قبلها طريق المجاز ؛ إذ قد يطلق الجمع ويراد به التثنية ، وأجاز الزمخشري أن يكون نساءً (خبراً وفوق) (٣) خبراً ثانيا لكان وليس بشيء ؛ لأن الخبر لابُدَّ أن تستقل به فائدة الإسناد ولو سكت على قوله « فإنْ كُنَّ نساءً » لكان نظير « إنْ كان الزيدون رجالاً » وهذا ليس بكلام»(٤).

المناقشة والترجيح :

الخلاف في هذه المسألة منشؤه أن أبا حيان يرى أنَّ خبر كان في قوله «فإنْ كُنَّ نساءً» لم يفد بذاته وإنما حصلت الفائدة بالظرف (فوق) بعده ، ومن ثَمَّ اعترض على الزمخشري حين أجاز أن يكون الظرف (فوق) خبرا ثانيا ، وأوجب أبو حيان أن يكون « فوق » صفة لـ«نساءً » إذ به تتم الفائدة والكلام بدونه لا تنتظم منه فائدة ، فلو سكت على قوله « فإن كُنَّ نساءً » لم يُفِدْ.

ودعوى أبي حيان هذه ردَّ عليها العلامة الألوسي ، قال عند قوله تعالى « فإنْ كن نساءً»: الضمير للأولاد (٥) مطلقاً والخبر مفيد بلا تأويل ولزوم تغليب الإناث على الذكور لا يضر؛

---

(١) النساء : ١١ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٥٠٦ .

(٣) مابين القوسين ساقط من « البحر المحيط » والسياق يقتضيه وأتممته من « النهر الماد » بهامش البحر المحيط جـ ٣ ص ١٨١ .

(٤) البحر المحيط جـ ٣ ص ١٨٢ .

(٥) الأولاد الذين تقدم ذكرهم في قوله تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ... ﴾ .

لأن ذلك مماً صرحوا بجوازه مراعاة للخبر ومشاكلة له . ويجوز أن يعود إلى المولودات أو البنات التي في ضمن مطلق الأولاد ، والمعنى فإنْ كان المولودات أو البنات نساءً خلصاً ليس معهن ذكر ، وبهذا يفيد الحمل وإلاّ لاتّحد الاسم والخبر فلا يفيد ، على أن قوله تعالى « فوق اثنتين » إذا جعل صفة لنساء فهو محل الفائدة . وأوجب ذلك أبو حيان فلم يجز ما أجازه غير واحد من كونه خبرا ثانيا ظنّاً منه عدم إفادة الحمل حينئذٍ . وهو من بعض الظن كما علمت»(١).

وأجاز جماعة من المفسرين ما أجازه الزمخشري من كون (فوق اثنتين) خبراً ثانيا . ومنهم الرازي (٢) والبيضاوي (٣) وأبو السعود (٤) والشهاب الخفاجي (٥) والشوكاني(٦).

ويؤيد القول بأن « نساءً » خبر لكان وهو مفيد بنفسه دون نظر إلى الظرف أن لهذه الآية نظائر جاء فيها خبر كان منصوباً ولم يأت بعده ما تتم به الفائدة . ومن ذلك قوله تعالى ﴿وإنْ كانت واحدةً فلها النصف ﴾(٧) وقوله تعالى : ﴿ فإنْ كانتا اثنتين فلهما الثلثان ...﴾(٨).

---

(١) روح المعاني جـ ٤ ص ٢٢١ .

(٢) انظر تفسيره جـ ٩ ص ٢١٨ .

(٣) انظر تفسيره جـ ٢ ص ٧١ .

(٤) انظر تفسيره جـ ٢ ص ١٤٩ .

(٥) انظر حاشيته على البيضاوي جـ ٣ ص ١١١ .

(٦) انظر تفسيره جـ ١ ص ٤٣١ .

(٧) النساء : ١١ .

(٨) النساء : ١٧٦ .

١٥ - إذا كان اسم الفعل الناسخ وخبره معرفتين ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر فهل يتعين أن يكون المتقدم هو الاسم ؟

قال الله تعالى : ﴿ قالوا ياويلنا إنّا كنّا ظالمين * فمازالت تلك دعواهم ﴾ (١) .

قال الزمخشري: «تلك» مرفوع أو منصوب اسماً أو خبرا وكذلك « دعواهم» »(٢).

وقال أبو حيان : « قال الحوفي وتبعه الزمخشري وأبو البقاء « تلك » اسم زالت و«دعواهم » الخبر ، ويجوز أن يكون دعواهم اسم زالت و « تلك » في موضع الخبر . وهذا الذي ذهب إليه هؤلاء قاله الزجاج قبلهم . وأمَّا أصحابنا المتأخرون فاسم كان وخبرها مشبَّه بالفاعل والمفعول فكما لا يجوز في باب الفاعل والمفعول إذا أُلبس أن يكون المتقدم (الخبر والمتأخر الاسم) (٣) لا يجوز ذلك في باب كان فإذا قلتَ : « كان موسى صديقي » لم يجز في موسى إلاّ أن يكون اسم كان وصديقي الخبر ، كقولك : « ضرب موسى عيسى » فموسى الفاعل وعيسى المفعول ، ولم ينازع في هذا من متأخري أصحابنا إلاّ أبو العباس أحمد بن علي ، عُرِفَ بابن الحاج وهو من تلاميذ الأستاذ أبي علي الشلوبين ونبهائهم ، فأجاز أن يكون المتقدم هو المفعول والمتأخر هو الفاعل وإنْ أُلبس . فعلى ما قرره جمهور الأصحاب يتعين أن يكون «تلك» اسم زالت و « دعواهم » الخبر » (٤) .

المناقشة والترجيح :

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلابُدَّ من تقديمه ليتحقق الحكم عليه ، وأوجب بعض النحاة التزام هذا الأصل إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة تميِّز أحدهما من الآخر ، نحو « زيد أخي » . وأجاز بعضهم تقديم الخبر مطلقا ولم يلتفت إلى إيهام الانعكاس وقال : الفائدة تحصل للمخاطب سواءً قُدِّم الخبرُ أم أُخِّر، وقد أجاز ابن السِّيد (٥) في قول كُثّير عزة :

---

(١) الأنبياء : ١٤ ، ١٥ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٥٦٥ .

(٣) مابين القوسين لا يناسب السياق ، والظاهر أن الكلام : أن يكون المتقدمُ المفعولَ والمتأخرُ الفاعلَ .

(٤) البحر المحيط جـ ٦ ص ٣٠١ .

(٥) انظر رأيه في همع الهوامع جـ ٢ ص ٣٣ .

عَنيتُ قَصيراتِ الحجال ولم أردْ قصار الخُطى شَرُّ النّساءِ البحاترُ

أن يكون (شرُّ النّساء) مبتدأ ، و (البحاترُ) خبره ، وأجاز عكسه .

وقريب من هذا النقاش الذي تقدم دار نقاش في قوله تعالى : « ومازالت تلك دعواهم» حول إعراب « تلك » . فأجاز الزمخشري أن تكون « تلك » في موضع رفع اسم زالت و«دعواهم» الخبر وأجاز العكس . وسبق الزمخشريَّ إلى إجازة ذلك الزّجاج (١) وأبوجعفر النحاس (٢) والحوفي وتبعهم أبو البقاء العكبري (٣) والرازي (٤) والمنتجب (٥) وغيرهم .

ويبدو أن أبا حيان لم يمل إلى إجازة هؤلاء العلماء كون « تلك » خبرا لـ«زالت» ؛ إذ ذكر أن أصحابه المتأخرين من المغاربة يجعلون المتقدمَ اسما للفعل الناسخ والمتأخر الخبر ، ولا يجيزون العكس ؛ لأن اسمَ كان وخبرها مشبّه بالفاعل والمفعول فكما يجب في باب الفاعل والمفعول إذا أُلبس تقديم الفاعل نحو « ضرب موسى عيسى » فكذلك الحال في باب كان وأخواتها فعلى مذهبهم يتعين أن يكون « تلك » في الآية اسم زالت و « دعواهم » الخبر .

ولست أميل إلى ما نقله أبو حيان عن أصحابه المغاربة لما يأتي :

(١) أن قياسَ الاسم والخبر في باب كان وأخواتها على الفاعل والمفعول به في منع التقديم عند اللبس قياسٌ مع الفارق . فالتقديم في نحو « ضرب موسى عيسى » يؤثر في الحكم إذ يجعل الفاعلَ مفعولاً والمفعولَ فاعلاً .

أمَّا التقديم في نحو قوله تعالى « مازالت تلك دعواهم » فلا يؤثر في الحكم ، والفائدة حاصلة سواء جعلنا المتقدم اسماً لـ « زالت » أم خبراً لها .

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه جـ ٣ ص ٣٨٦ .

(٢) انظر إعراب القرآن جـ ٣ ص ٦٦ .

(٣) انظر التبيان جـ ٢ ص ٩١٣ .

(٤) انظر تفسيره جـ ٢٢ ص ١٤٦ .

(٥) انظر الفريد في إعراب القرآن المجيد جـ ٣ ص ٤٧٩ .

(٢) أجاز الفراء أن يكونَ الاسمُ المتقدمُ خبراً لكان ، والمتأخرُ الاسمَ وأجاز العكس. وذلك عند قوله تعالى : ﴿ فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا إلاّ أَنْ قالوا إنَّا كنَّا ظالمين ﴾ (١) .

قال الفراء : « الدعوى في موضع نصب لكان ، ومرفوع كان قوله (إلاّ أَنْ قالوا) فأَنْ في موضع رفع وهو الوجه في أكثر القرآن .... ولو جعلتَ الدعوى مرفوعة و (أَنْ) في موضع نصب كان صوابا ... » (٢) .

---

(١) الأعراف : ٥ .

(٢) معاني القرآن جـ ١ ص ٣٧٢ .

١٦ - « زيادة كان »

قال الله تعالى : ﴿ وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلاّ لنعلم مَنْ يتبع الرسول ممّن ينقلب على عقبيه وإنْ كانتْ لكبيرةً إلاّ على الذين هدى الله ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « قرأ اليزيدي « لكبيرةٌ » بالرفع ، ووجهُها أن تكون كان مزيدة كما في قوله * وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ *

والأصل : وإنْ هي لكبيرةٌ ، كقولك : « إنْ زيدٌ لمنطلقٌ » ، ثم وإنْ كانتْ لكبيرةٌ » (٢) .

قال أبو حيان معقِّباً على تخريج الزمخشري : « وهذا ضعيف ؛ لأنَّ كان الزائدة لاعمل لها ، وهنا قد اتصل بها الضمير فعملت فيه ، ولذلك استكن فيها وخالف أبو سعيد فزعم أنها إذا زيدتْ عملت في الضمير العائد على المصدر المفهوم منها أي كان هو أي الكون ، وقد رُدَّ ذلك في علم النحو . وكذلك أيضاً نوزع مَنْ زعم أن كان زائدة في قوله

* وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ * لاتصال الضمير به وعمل الفعل فيه . والذي ينبغي أن تحمل القراءة عليه أن تكون « لكبيرةٌ » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير لهي كبيرة ، ويكون لام الفرق دخلتْ على جملة في التقدير . تلك الجملة خبر لكانتْ ، وهذا التوجيه ضعيف أيضا وهو توجيه شذوذ » (٣) .

المناقشة والترجيح :

وجّه الزمخشري قراءة اليزيدي « وإنْ كانت لكبيرة » بالرفع على أن كان مزيدة كما زيدت في بيت الفرزدق :

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ   وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ

وضعّف أبو حيان توجيه الزمخشري هذا ، وعلل ذلك بأن كان الزائدة لا عمل لها وفي قراءة اليزيدي اتصل بها الضمير فعملت فيه ولذلك استكن فيها .

قلتُ : « كان » على توجيه الزمخشري ليستْ عاملة في الضمير المستكن ؛ لأن الزمخشري حين ذهب إلى أن كان في قراءة اليزيدي زائدة قال : والأصل : وإنْ هي لكبيرةٌ ، ثُمَّ وإنْ كانتْ لكبيرةٌ .

---

(١) البقرة : ١٤٣ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣١٩ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ٤٢٥ .

وهذا يعني أنَّ « إنْ » المخففة دخلت في أصل الكلام على جملة اسمية ، والأصل : وإن هي لكبيرةٌ ، ثُمَّ زيدتْ كان بين إنْ المخففة والجملة الاسمية . فصار الكلام « وإنْ كان هي لكبيرةٌ » فلمَّا وقع الضمير المنفصل بعد كان وهو من جهة المعنى في موقع اسم كان جُعِلَ مستترا تشبيها بالاسم وإنْ كان مبتدأ تحقيقا .

ولو قلنا – كما قال أبو حيان – إنَّ كان عاملة في الضمير المستتر في توجيه الزمخشري لقراءة اليزيدي لبقيتْ « كبيرةٌ » بلا مبتدأ وإنْ المخففة بلا جملة .

ونظَّر الزمخشري لزيادة كان في قراءة اليزيدي بزيادتها في بيت الفرزدق :

* وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ *

والقول بأن « كان » في البيت زائدة هو مذهب الخليل وسيبويه (١) وجمهور النحاة ، وخالفهم أبو العباس المبرد ولعل أبا حيان عناه حين قال : « ونُوزع مَنْ زعم أن كان في بيت الفرزدق زائدة لاتصال الضمير بها وعملها فيه » . فهو الذي نازع في ذلك قال في (المقتضب)(٢) بعد بيت الفرزدق السابق : « وتأويل هذا سقوط كان على « وجيرانٍ لنا كرام » في قول النحويين أجمعين ، وهو عندي على خلاف ماقالوا من إلغاء كان ، وذلك أن خبر كان «لنا» ، فتقديره : « وجيرانٍ كرام كانوا لنا » ... » .

وهذا الذي ذهب إليه المبرد منعه أبو علي الفارسي ، يقول ابن أبي الربيع : « ومنع أبو علي في التذكرة أن يكون (لنا) هنا خبر « كانوا » ؛ لأن « لنا » وقعتْ في موضع الصفة لجيران ، و« جيران » طالب بذلك فقد وقعت موقعها فلا سبيل إلى أن تقطع وتجعل خبرا عمَّا بعدها لما في ذلك من التهيئة والقطع » (٣) .

وتساءل ابن أبي الربيع كيف تكون (كان) زائدةً في بيت الفرزدق وقد اتصل بها الضمير ؟ ثم أجاب عن هذا التساؤل ، قال : « فإنْ قلتَ : فهذا الضمير الذي اتصل بها .

قلتُ : ذكر أبو علي أنه ليس مرتفعا بكان ، وإنما هو توكيد للضمير الذي في (لنا) إنْ جعلته صفة وللضمير الذي في « جيران » إنْ جعلتَ (لنا) متعلِّقا بجيران.ووقعتْ كان بين (لنا) والضمير المؤكد وكان الأصل : وجيرانٍ لنا هم ، ثُمَّ أدخلوا كان فصار:جيران لنا كان هم،

---

(١) انظر الكتاب جـ ٢ ص ١٥٣ .

(٢) انظر جـ ٤ ص ١١٧ .

(٣) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي جـ ٢ ص ٧٤١ ، ٧٤٢ .

فاستقبحوا اللفظ وهو مجيء الضمير المنفصل للمنفرد الغائب بعد كان غير متصل بها ، فوضعوا مكانه الضمير المتصل فاتصل بكان ليزول قبح اللفظ ولهذا نظائر كثيرة»(١).

وهذا الجواب قريب مما ذكرناه في الضمير المستكن في « كان » في توجيه الزمخشري لقراءة اليزيدي .

وخرَّج أبو حيان قراءة اليزيدي على أن (كان) غير زائدة واسمها الضمير المستكن فيها ، وقوله (لكبيرةٌ) خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير لهي كبيرةٌ . والجملة خبر لكانتْ .

وقال أبو حيان عن توجيهه إنه ضعيف وهو توجيه شذوذ . وسكتَ عن بيان وجه الضَّعف فيه . ويظهر لي أن مردَّ هذا الضعف كون اسم « كان » وهو الضمير المستكن فيها هو عين الضمير الذي قدَّره في جملة الخبر .

ولم يذكر ابن جني قراءة اليزيدي في (المحتسب) وذكرها أبو البقاء العكبري في (إعراب القراءات الشواذ) (٢) قال : « قوله تعالى « وإنْ كانت لكبيرةٌ » يُقرأ بالرفع ، وفيه وجهان : أحدهما : أن جعله فاعل كان ، وجعل « كان » تامة واللام زائدة ... والوجه الثاني: أنه ألغى كان وإنْ مخففة من الثقيلة ، فكأنه قال : وإنَّها لكبيرةٌ ، كما قال في الآية الأخرى ﴿وإنَّها لكبيرةٌ إلاَّ على الخاشعين ﴾ (٣) » .

والتخريج الثاني الذي ذكره العكبري هو تخريج الزمخشريّ كما رأينا .

---

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي جـ ٢ ص ٧٤٣ .

(٢) المخطوط ، لوحة ٥٠ ، ٥١ .

(٣) البقرة : ٤٥ .

١٧ - مجيء قعد وقام بمعنى صار

قال الله تعالى : ﴿ وإذ غدوت من أهلك تبوّئ المؤمنين مقاعد للقتال ﴾ (١) .

قال الزمخشري عند تفسير هذه الآية : (مقاعد للقتال) مواطن ومواقف وقد اتُّسع في قعد وقام حتى أُجريا مُجرى صار » (٢) .

وتعقَّبه أبو حيان قال : أمَّا إجراء قعد مجرى صار فقال أصحابنا إنما جاء في لغة واحدة وهي شاذة لا تتعدى وهي في قولهم : « شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة » أي : صارت ، وقد نُقِد على الزمخشري تخريج قوله تعالى : (فتقعد ملوما) (٣) على أن معناه فتصير ؛ لأن ذلك عند النحويين لا يطرد . وفي (اليواقيت) لأبي عمر الزاهد . قال ابن الأعرابي : القعد : الصيرورة ، والعرب تقول : «قعد فلانٌ أميراً بعد ما كان مأموراً» أي صار.

وأمَّا إجراء قام مجرى صار فلا أعلم أحدا عدَّها في أخوات كان ولا ذكر أنها تأتي بمعنى صار ولا ذكر لها خبراً إلاّ أبا عبدالله بن هشام الخضراوي فإنه قال في قول الشاعر(٤):

* على ماقام يشتمني لئيمٌ * إنها من أفعال المقاربة » (٥) .

المناقشة والترجيح :

ذكر الزمخشري أنه اتُّسع في قعد وقام فأجريا مجرى صار واعترض عليه أبو حيان بأن إجراء قعد مجرى صار إنما جاء في لغة واحدة شاذة وهي قول الأعرابي « شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة » .

---

(١) آل عمران : ١٢١ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٦٠ .

(٣) الإسراء : ٢٩ .

(٤) هو حسان بن ثابت ، والبيت بتمامه :

على ما قام يشتمني لئيم   كخنزير تمرَّغ في رماد

والبيت يكثر دورانه في كتب النحو ، ويستشهد به على اثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة . انظر الأمالي الشجرية جـ ٢ ص ٢٣٣ ، والمغني جـ ١ ص ٣٣١ ، والخزانة جـ ٦ ص ٩٩ .

(٥) البحر المحيط جـ ٣ ص ٤٥ .

وكلام أبي حيان هذا يؤخذ منه أن إجراء قعد مجرى صار مقصور على قول الأعرابي السابق ولا يجوز أن يتجاوز به الموضع الذي استعملته العرب فيه . وهو رأي قال به ابن عصفور وغيره من النحاة . قال ابن عصفور في حديثه عن كان وأخواتها :

« أمَّا قعد وجاء فإنهما لا يستعملان من هذا الباب إلاّ في الموضعين المذكورين وهما : « ماجاءَت حاجتُك ، وشحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة » فجريا لذلك مجرى المثل والأمثال لا تغير عمَّا وضعت له .

وأمَّا قولهم : « قعد زيدٌ يتهكَّمُ بعرض فلان » فإن أبا الفتح جعل قعد فيه زائدة ، وكأنه قال : زيد يتهكَّمُ بعرض فلان ؛ إذ لا يراد هنا القعود الذي هو ضدّ القيام ولا يتصور أن يكون قعد هنا بمعنى صار ؛ لأنها لا تستعمل كذلك إلاّ في قعدت كأنها حربة وهو كالمثل فلا ينبغي أن يستعمل بذلك المعنى في غيره » (١) .

ويتسع الأمر قليلا عند ابن الحاجب (٢) ؛ إذ أجاز إجراء قعد مجرى صار إذا كان الخبر مصدراً بكأنَّ . فيقال : قعد كأنه سلطانٌ . لكونه مثل قعدت كأنها حربة ، ولا يقال : قعد كاتبا بمعنى صار .

وأجاز آخرون إجراء قعد مجرى صار مطلقا ، حكى ابن الأعرابي أن العرب تقول : «قعد فلانٌ أميراً بعد ماكان مأموراً » أي صار . وحكى الكسائي (٣) : « قعد لا يسأل حاجة إلاّ قضاها » بمعنى صار . وجعل الفراء (٤) قعد بمعنى صار في قول الراجز :

لا يُقنــع الجــاريةَ الخِضَابُ ولا الوشــاحَان ولا الجلبَابُ
مــن دون أن تلتقيَ الأركابُ ويَقْعُــدَ الهَــنُ لــه لُعَابُ

---

(١) انظر شرحه لجمل الزجاجي جـ ١ ص ٣٨٣ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي جـ ٢ ص ٢٩٢ ، وانظر أيضا حاشية الصبان على الأشموني جـ ١ ص ٢٤٠ .

(٣) انظر الارتشاف جـ ٢ ص ٨٤ .

(٤) معاني القرآن جـ ٢ ص ٢٧٤ .

وجعل الزمخشري (١) قعد في قوله تعالى : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعدَ ملوما محسورا » بمعنى فتصير ملوما ، وقال ابن أبي الربيع(٢): لايبعد عندي ما قاله الزمخشري » .

كلُّ ما سبق يصحح ما ذكره الزمخشري من أنه يُتَّسع في قعد فتجرى مجرى صار.

أمَّا إجراء قام مجرى صار فقال عنه أبو حيان : « لا أعلم أحداً عدَّها في أخوات كان». وقوله هذا يتعارض مع قوله في (ارتشاف الضَّرب) قال فيه : « وقيل يدخل في هذا الباب (يعني باب كان) كلُّ فعلٍ يجيء المنصوب به بعد المرفوع لا يستغنى عنه تقول : قام زيدٌ كريما وذهب زيد متحدثا وعاش الفتى مجاهدا في قومه » (٣) .

وقال السيوطي :

« وقال بعض النحويين : يدخل في هذا الباب (يعني باب كان) كلُّ فعل له منصوب بعد مرفوع لابدَّ منه ، نحو : « قام زيدٌ كريما وذهب زيد متحدثا » فإن جعلته تاما نصبت على الحال » (٤) .

ولعل الزمخشري وقف على قول هؤلاء النحاة الذين أعملوا (قام) عمل (كان) ؛ ولذا قال إنه اتُّسع في قام فجرت مجرى صار .

ولستُ أميل إلى ما ذهب إليه هؤلاء النحاة من إعمال قام عمل كان ؛ إذ إن ذلك يفتقر إلى سماع .

ولي تعقيب على قول أبي حيان « إنه لا يعلم أحداً ذكر لـ « قام » خبراً إلاّ أبا عبدالله ابن هشام الخضراوي (٥) فإنه قال في قول الشاعر :

---

(١) انظر الكشاف جـ ٢ ص ٤٤٧ .

(٢) انظر كتابه (البسيط في شرح جمل الزجاجي) جـ ٢ ص ٦٦٩ .

(٣) الارتشاف جـ ٢ ص ٧٣ .

(٤) همع الهوامع جـ ٢ ص ٧١ .

(٥) هو أبو عبدالله محمد بن يحي بن هشام الخضراوي الأنصاري الأندلسي من أهل جزيرة الخضراء ، كان رأساً في العربية عاكفاً على التعليم . أخذ العربية عن ابن خروف ومصعب والرّنديّ وأخذ عنه الشلوبين ، توفي ٦٤٦ هـ . انظر بغية الوعاة جـ ١ ص ٢٦٧ .

* على ما قام يشتمني لئيمٌ *

إنها من أفعال المقاربه » .

قلتُ : قول أبي حيان هنا مخالف لما ذكره في (ارتشاف الضَّرَب) . فقد ذكر في (الارتشاف) أن ثعلبا(١) زاد (قام) في أفعال المقاربة . قال في باب أفعال المقاربة : «وزاد ابن مالك حرَى ، ويحتاج ذلك إلى استثبات وذكره أبو سهل الهروي في كتاب (أسفار الفصيح) منونا اسما ، وقال ولا يثنى ولا يجمع ، وزاد ثعلب قام » (٢) .

وما عزاه أبوحيان لثعلب وافقه عليه السيوطي في (همع الهوامع) (٣) فقد ذكر أن ثعلبا زاد (قام) في أفعال الشروع ، وأنشد :

* قامتْ تلومُ وبعض اللوم آونة * (٤)

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحي ، إمام الكوفيين في النحو واللغة .

(٢) الارتشاف جـ ٢ ص ١١٨ .

(٣) انظر جـ ٢ ص ١٣٤ .

(٤) صدر بيت مجهول القائل ، وعجزه : (مما يضرّ ولا يبقى له نغل) . انظر الدّرر اللوامع جـ ٢ ص ١٣٦.

١٨ - « حذف خبر (لا أبرح) »

قال الله تعالى : ﴿وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين أو أمضى حقبا﴾ (١) .

قال الزمخشريّ : « فإنْ قلتَ : « لا أبرح » إنْ كان بمعنى لا أزول من برح المكان فقد دلَّ على الإقامة لا على السفر ، وإنْ كان بمعنى لا أزال فلابُدَّ من الخبر قلتُ : هو بمعنى لاأزال وقد حذف الخبر ؛ لأن الحال والكلام معا يدلان عليه أمَّا الحال فلأنَّها كانت حالة سفر وأمَّا الكلام فلأن قوله : (حتى أبلغ مجمع البحرين) غاية مضروبة تستدعي ما هي غاية له ، فلابُدَّ أن يكون المعنى : لا أبرح أسير حتى أبلغ مجمع البحرين . ووجه آخر وهو أن يكون المعنى : لايبرح مسيري حتى أبلغ ، على أن حتى أبلغ هو الخبر ، فلمَّا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مُقامه وهو ضمير المتكلم ، فانقلب الفعل عن لفظ الغائب إلى لفظ المتكلم وهو وجه لطيف»(٢).

ونقل أبو حيان كلام الزمخشري السابق وتعقَّبه قائلا : « هما وجهان خلطهما الزمخشري أمَّا الأول فجعْلُ الفعلِ مسنَداً إلى المتكلم لفظا وتقديرا وجَعْلُ الخبر محذوفا كما قدَّره ابن عطية و« حتى أبلغ » فضلة متعلقة بالخبر المحذوف وغاية له . والوجه الثاني : جَعْلُ «لاأبرح» مسنَداً من حيث اللفظ إلى المتكلم ومن حيث المعنى إلى ذلك المقدر المحذوف وجعل (خبر)(٣) لا أبرح هو « حتى أبلغ » فهو عمدة ؛ إذ أصله خبر للمبتدأ ؛ لأنه خبر أبرح »(٤).

المناقشة والترجيح :

ذكر الزمخشري أن « لا أبرح » في آية المسألة من برح الناقصة ، وأجاز في خبرها وجهين :

الأول : أن يكون خبرها محذوفا للدلالة عليه ، والتقدير لا أبرح أسير ...

الثاني : أن يكون خبرها (حتى أبلغ) ، وأصل الكلام : لا يبرح مسيري حتى أبلغ ،

---

(١) الكهف : ٦٠ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٤٩٠ .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من (البحر المحيط) والإعراب قائم عليها .

(٤) البحر المحيط جـ ٦ ص ١٤٤ .

فمسيري : اسم (يبرح) ثم حذف المضاف وأُقيمتْ الياء مُقامه فانقلبتْ من البروز والجرِّ إلى الرفع والاستتار ، وانقلبَ الفعلُ من الغيبة إلى التكلم ، وبقي (حتى أبلغ) على حاله وهو الخبر .

وذكر أبو البقاء العكبري (١) الوجهين السابقين في خبر (لا أبرح) ، ولستُ أميل إلى ثانيهما لكثرة التأويل فيه وإنْ استلطفه الزمخشري .

وتعقَّب أبو حيان كلام الزمخشري – كما رأينا – وقال : إنه خلط الوجهين السابقين في خبر (لا أبرح) وجعلهما وجها واحدا . وتابعه في هذه الدعوى تلميذه السَّمين الحلبي (٢) .

والحق أن الزمخشري بريء من تهمة الخلط ، ومردّ هذا الخلط أن أبا حيان اعتمد على نسخة من (الكشاف) نقص منها سطرٌ تسبَّب في تداخل الكلام فظن أبو حيان أن الزمخشريَّ خلط بين الوجهين السابقين . وسأنقل كلام الزمخشري كما جاء في « البحر المحيط »(٣) ، وسأضعُ السطر الساقط بين قوسين ؛ لنرى مكان السقط وكيف تسبب هذا السقط في تداخل الكلام وخلط الوجهين .

قال أبو حيان : « قال الزمخشري : فإنْ قلت : لا أبرح إنْ كان بمعنى لا أزول من برح المكان فقد دلَّ على الإقامة لا على السفر ، وإنْ كان بمعنى لا أزال فلابُدّ من الخبر قلتُ : هو بمعنى لا أزال وقد حذف الخبر ؛ لأن الحال والكلام معا يدلان عليه ، أمَّا الحال فلأنَّها كانت حال سفر وأمَّا الكلام فلأن قوله « حتى أبلغ مجمع البحرين » غاية مضروبة تستدعي ما هي غاية له ، فلابُدَّ أن يكون المعنى [لا أبرح أسير حتى أبلغ مجمع البحرين . ووجه آخر وهو أن يكون المعنى] لا يبرح مسيري حتى أبلغ ، على أن « حتى أبلغ » هو الخبر ، فلمَّا حذف المضاف أُقيم المضاف إليه مُقامه وهو ضمير المتكلم ، فانقلبَ الفعل عن ضمير الغائب إلى لفظ المتكلم وهو وجه لطيف » .

---

(١) انظر التبيان جـ ٢ ص ٨٥٤ .

(٢) الدّر المصون جـ ٧ ص ٥١٨ .

(٣) انظر جـ ٦ ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

١٩ - « وقوع إن مع اسمها وخبرها خبراً لإن »

قال الله تعالى : ﴿ إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إنَّ الله يفصلُ بينهم يوم القيامة ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « وأُدخلتْ إنَّ على كلٍّ واحد من جزأي الجملة لزيادة التوكيد ونحوه قول جرير :

إنَّ الخليفة إنَّ اللَّهَ سـربَلَهُ   سِربالَ مُلْكٍ به تُرجى الخواتيمُ » (٢) .

قال أبو حيان معقِّباً على قول الزمخشري : « وظاهر هذا أنَّه شبَّه البيت بالآية وكذلك قرنه الزجاج بالآية ولا يتعين أن يكون البيت كالآية ؛ لأن البيت يحتمل أن يكون خبر « إنَّ الخليفة » قوله « به ترجى الخواتيم » . ويكون « إن الله سربله سربال ملك » جملة اعتراضية بين اسم إنَّ وخبرها بخلاف الآية فإنه يتعين قوله « إنَّ الله يفصل » ، وحسَّن دخولَ إنَّ على الجملة الواقعة خبرا طولُ الفصل بينهما بالمعاطيف » (٣) .

المناقشة والترجيح :

ذهب الزمخشري - كما يفهم من كلامه - إلى أنَّ خبر إنَّ الأولى في آية المسألة هو إنَّ الثانية مع اسمها وخبرها وهو قوله « إن الله يَفصلُ بينهم » وأُدخلتْ إنَّ على كلٍّ واحد من جزأي الجملة لزيادة التوكيد . ونظَّر الزمخشري للآية بقول جرير :

إنَّ الخليفة إنَّ الله سربله   سربال مُلْكٍ به ترجى الخواتيم

حيث وقعتْ إنَّ الثانية مع اسمها وخبرها في قوله « إنَّ الله سربله .. » خبراً لـ « إنَّ الخليفة » .

واعترض أبو حيان على تنظير الزمخشري للآية بالبيت بأن البيت لا يتعين فيه أن يكون « إنَّ اللَّه سربله .. » خبرا لـ « إنَّ الخليفة » ؛ إذ يُحتمل أن يكون الخبرُ قولَه « به ترجى الخواتيم

---

(١) الحج : ١٧ .

(٢) الكشاف جـ ٣ ص ٨ .

(٣) البحر المحيط جـ ٦ ص ٣٥٩ .

» ويكون « إنَّ اللَّهَ سربَلَهُ سربالَ مُلكٍ » اعتراضا بين اسم إنَّ وخبرها . بخلاف الآية فإنه يتعين فيها أن يكون قوله « إنَّ الله يَفصلُ بينهم » خبراً لإنَّ الأولى .

قلتُ : الزمخشري نظَّر للآية بالبيت على الإعراب المشهور فيه . والمشهور فيه كون «إنَّ اللّه سربله سربال مُلْكٍ » خبراً لـ « إنَّ الخليفة » .

ومثلما نظّر الزمخشري للآية بالبيت فعل غيرُه كالفراء (١) والزَّجاج (٢) وأبي القاسم الزجاجي (٣) والطوسي (٤) .

ولستُ أرفض ما احتمله أبو حيان في البيت من كون « إنَّ اللّهَ سربله سربال مُلْكٍ » اعتراضاً بين اسم إنَّ وخبرها وهو جملة (به ترجى الخواتيم) . ولكن هذا لايمنع التنظير بين الآية والبيت على الوجه الأول المشهور فيه . وقول أبي حيان : « يتعين في الآية أن يكون قوله «إن الله يفصل بينهم » خبرا لإنَّ الأولى » متعقَّبٌ ؛ لأن الآية محتملة لوجهين آخرين نقلهما أبوالبقاء العكبري : (٥)

أحدهما : أن يكون الخبر محذوفا ، تقديره « مفترقون يوم القيامة » أو نحو ذلك والمذكور تفسير له .

والآخر : أنَّ (إنَّ) الثانية تكرير للأولى .

ولكن يبقى الإعراب الأول وهو كون « إن الله يفصل بينهم » خبراً لإنَّ الأولى هو الإعراب المشهور والظاهر .

---

(١) انظر معاني القرآن جـ ٢ ص ٢١٨ .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه جـ ٣ ص ٤١٧ ، ٤١٨ .

(٣) انظر مجالس العلماء ص ٢٢٣ .

(٤) انظر تفسيره « التبيان » جـ ٧ ص ٢٦٧ .

(٥) انظر التبيان جـ ٢ ص ٩٣٦ ، وانظر أيضا الدّر المصون جـ ٨ ص ٢٤٤ .

٢٠ - إعمال « إن » المخففة في ضمير الشأن المحذوف

عند قوله تعالى : ﴿ وإنْ كانوا من قبلُ لفي ضلال مبين ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « إنْ » هي المخففة من الثقيلة ، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية، وتقديره : وإنَّ الشأن والحديث كانوا من قبل في ضلال مبين » (٢) .

وفهم أبو حيان من تقدير الزمخشري هذا أنه يجيز إعمال إنْ المخففة في ضمير الشأن المحذوف . ومن ثَمَّ اعترض عليه بأن هذا الرأي لم يقل به نحوي وأن الذي تقرر من الشيوخ أن «إنْ » المخففة لا تعمل في المضمر . وإليك نصَّ قوله . قال عند الآية نفسها :

« وإنْ هنا هي المخففة من الثقيلة ، وتقدم الكلام عليها وعلى اللام في قوله : « وإن كانت لكبيرة » والخلاف في ذلك . فأغنى عن إعادته هنا . وقال الزمخشري ... (نقل كلام الزمخشري السابق) ، وقال مكي (٣) : وقد ذكر أنه قيل إنْ نافية واللام بمعنى إلاّ ، أي : وما كانوا من قبل إلاّ في ضلال مبين . قال : وهذا قول الكوفيين . وأمَّا سيبويه فإنه قال : إنْ مخففة من الثقيلة واسمها مضمر ، والتقدير على قوله : وإنهم كانوا من قبل في ضلال مبين ، فظهر من كلام الزمخشري أنه حين خففت حذف اسمها وهو ضمير الشأن والحديث ومن كلام مكي أنها حين خففت حذف اسمها وهو ضمير عائد على المؤمنين . وكلا هذين الوجهين لا نعرف نحوياً ذهب إليه . إنما تقرر عندنا في كتب النحو ومن الشيوخ أنك إذا قلتَ : إن زيداً قائم ثم خففتَ فمذهبُ البصريين فيها إذ ذاك وجهان ، أحدهما : جواز الإعمال ويكون حالها وهي مخففة كحالها وهي مشددة إلاّ أنها لا تعمل في مضمر ، ومنع ذلك الكوفيون وهم محجوجون بالسماع الثابت من لسان العرب ، والوجه الثاني وهو الأكثر عندهم : أن تهمل فلا تعمل لا في ظاهر ولا في مضمر لا ملفوظ به ولا مقدر ألبتة ، فإن وليها جملة اسمية ارتفعت بالابتداء والخبر ولزمتْ اللامُ في ثاني مصحوبيها إن لم ينف وفي أولهما إنْ تأخر ، فتقول : إنْ زيد لقائم،

---

(١) آل عمران : ١٦٤ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٧٧ .

(٣) لم أقف على هذا الرأي لمكي في « مشكله » في هذا المكان الذي ذكره أبو حيان ، ولكنَّ الرأيَ نفسَه يشيع في مواضع كثيره من « المشكل » وسيأتي ذلك .

ومدلوله مدلول إنَّ زيداً قائم . وإنْ وليها جملة فعلية فلابُدَّ عند البصريين أن تكون من (نواسخ)(١) الابتداء ، وإن جاء الفعل من غيرها فهو شاذ لا يقاس عليه عند جمهورهم»(٢).

المناقشة والترجيح :

تخفف « إنَّ » المشددة بحذف نونها الأخيرة المفتوحة وإبقاء الأولى الساكنة . وإذا خُففتْ جاز إبقاء عملها كحالها قبل التخفيف نحو « إنْ زيداً قائمٌ » قال سيبويه : « وحدثنا مَنْ نثق به أنه سمع من العرب مَنْ يقول : إنْ عمراً لمنطلقٌ ، وأهل المدينة يقرءون : « وإنْ كُلاًّ لَما ليُوفينَّهم ربُّك أعمالهم » يخففون وينصبون » (٣) .

وقال الليث : « وللعرب لغتان في « إنَّ » المشددة : إحداهما التثقيل ، والأخرى التخفيف ، فأمَّا مَنْ خَفَّف فإنه يرفع بها إلاّ أنَّ أناساً من أهل الحجاز يخففون وينصبون على توهم الثقيلة . وقرئ : « وإن كلا لما ليوفينهم » خففوا ونصبوا » (٤) .

فإعمال إنْ المخففة – كما قال الليث – لغة أهل الحجاز ، ولكن الأكثر في لسان العرب إهمالها . وإذا أُهملتْ لزمتْها اللامُ فارقة بينها وبين إنْ النافية . نحو « إنْ زيدٌ لقائمٌ » . وأشار ابن مالك في ألفيته إلى أنَّ إعمال إنْ المخففة قليل . قال :

وخففت إنَّ فقلَّ العملُ وتلزم اللامُ إذا ما تُهْمَلُ

وإذا خففت « إنَّ » زال اختصاصها بالجملة الاسمية وجاز دخولها على الجملة الفعلية

وقد يليها غير الناسخ كقول عاتكة بنت زيد بن نُفيل (١) :

شَلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لمسلماً　　　حَلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمِّدِ

وإذا لم تعمل إنْ المخففة في الظاهر بعدها نحو « إنْ زيدٌ لقائمٌ » أو وليها جملة فعلية نحو « وإنْ كانت لكبيرةً » فإهمالها واجب عند جمهور النحاة وبعضهم – وسيأتي الحديث عن ذلك – يعملها ويجعل اسمها ضمير الشأن المحذوف أو غيره . وقد ذكرنا في أول المسألة تقدير الزمخشري لقوله تعالى « وإنْ كانوا من قبل لفي ضلال مبين » .

وقلنا إن أبا حيان فهم من تقدير الزمخشري أنه يعمل « إنْ » المخففة إذا وليها جملة فعلية ويجعل اسمها ضمير الشأن المحذوف . فاعترضه بأنَّ إعمال إنْ المخففة في المضمر لم يقل به نحوي وهو مخالف لما قرره الشيوخ من جوب إهمالها إذا وليها جملة فعلية .

والحقُّ أن الزمخشري في نصه السابق لم يصرح بإعمال إنْ المخففة في ضمير الشأن المحذوف . بل فسَّر المعنى فلمَّا ذكر « إنَّ » المشددة لبيان المعنى أتى بضمير الشأن معها . ومن ثَمَّ لا يلزمه اعتراض أبي حيان . وقد أجاد السمين الحلبي في اعتذاره عن الزمخشري حين قال : « الزمخشري لم يُصرِّحْ بأنَّ اسمها محذوف ، بل قال : « إنْ هي المخففة واللام فارقة ، وتقديره : وإنَّ الشأن والحديث كانوا » فقد يكون هذا تفسير معنى لا إعراب » (٢) . وتابعه في هذا الشهاب الخفاجي (٣) وقنالي زاده (٤) .

ولكنَّ السمين لم يثبت على موقفه هذا في الاعتذار عن الزمخشري ، فقد وجدته في موضع آخر يحذو حذو شيخه أبي حيان . وذلك عند قوله تعالى : « وإنْ كنَّا عن دراستهم لغافلين»(٥).

---

(١) انظر الخزانة جـ ١٠ ص ٣٧٨ .

(٢) الدُّر المصون جـ ٣ ص ٤٧٢ .

(٣) انظر حاشية الشهاب على البيضاوي جـ ٤ ص ١٤٠ .

(٤) رسالة قنالي زاده ، مخطوط ورقة : ١٣ .

(٥) الأنعام : ١٥٦ .

قال السمين : « إنْ مخففة من الثقيلة عند البصريين ، وهي هنا مهملة ولذلك وليتها الجملة الفعلية ، وقد تقدم تحقيق ذلك وأن الكوفيين يجعلونها بمعنى ما النافية ، واللام بمعنى إلاّ ... وقال الزمخشري بعد أن قرَّر مذهب البصريين كما قدمتُه والأصل « إنَّه كنا عن عبادتهم» فقدر لها اسماً محذوفاً هو ضمير الشأن . كما يُقدِّرُ النحويون ذلك في « أنْ » بالفتح إذا خففت ، وهذا مخالف لنصوصهم . وذلك أنهم نصوا على أنَّ « إنْ » بالكسر إذا خُفِّفت وليتها الجملةُ الفعلية الناسخة فلا عمل لها في ظاهر ولا مضمر » (١) .

ولستُ أعلم سرَّ تغير موقف السمين تجاه الزمخشري . فهو في الموضع الأول – كما رأيت – يعتذر عن الزمخشري ويقول : إنه لم يصرح بإعمال إنْ المخففة في ضمير الشأن ، وفي الموضع الآخر يقرر بأنه يعمل إنْ المخففة في ضمير الشأن .

وكأني بلسان حال الزمخشري يقول :

* يَدٌ تَشجُّ وأخرى منك تَأسُونِي (٢) *

ولا يذهبنَّ بك الظنُّ إلى أن كلام الزمخشري في الآية الثانية « وإنْ كنا عن دراستهم لغافلين » فيه ما يفيد بأن الزمخشري يعمل إنْ المخففة في ضمير الشأن ، ومن ثَمَّ اختلف حكم السَّمين عليه . وسأنقل لك كلام الزمخشري بنصه حتى لا يجولَنَّ بخاطرك ذلك الظن .

قال صاحب الكشاف : « « وإنْ كُنَّا » هي إنْ المخففة من الثقيلة ، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية ، والأصل : « وإنَّه كنَّا عن دراستهم غافلين » على أن الهاء ضمير الشأن»(٣).

فكلام الزمخشري هنا وكلامه في آية المسألة يكاد يكون واحداً وكما اعتذر السمين عن الزمخشري في آية المسأله كان باستطاعته أن يعتذر عنه هنا؛إذ إنَّ الزمخشري لم يصرح

---

(١) الدُّر المصون جـ ٥ ص ٢٣٠ .

(٢) عجز بيت من الشعر لصالح بن عبدالقدوس ، كما في حماسة البحتري ، ٥٩ ذكر ذلك محقق كتاب الأمثال لأبي عُبيد القاسم بن سلام ، وعجز البيت مما يتمثل به ، والبيت بتمامه :

إني لأكثر مما سمتني عجبا　　　يَدٌ تشج وأخرى منك تأسوني

انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٣٠٤ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٦٢ .

أيضا في النص السابق بإعمال إنْ المخففة في ضمير الشأن . قال الشهاب الخفاجي عند الآية نفسها :

« وليس مراده (يعني الزمخشري) تقدير معمول للمخففة كما صرَّح به السفاقسي ، بل لمَّا بيَّن أنَّ أصلها الثقيلة أتى معها بالضمير ؛ لأنها لا تكون إلاّ عاملة ، فلا يتوهم أنه ذهب إلى إعمال الخفيفة » (١) .

ولقد تتبعتُ (٢) كلام الزمخشري في هذه المسألة فلم أجد له نصاً يصرح فيه بإعمال إنْ المخففة في ضمير الشأن ، وبهذا يكون رأيه في (الكشاف) موافقاً لما في (المفصل)(٣) .

ولو ذهبنا مذهبا بعيدا وسلمنا لأبي حيان أن الزمخشري يعمل إنْ المخففة في ضمير الشأن لما أغرب الزمخشري في هذا الرأي الذي حمله عليه أبو حيان ؛ إذ إن طائفة من معربي القرآن الكريم أجازوا إعمال إنْ المخففة في الضمير على خلاف يسير بينهم في نوع الضمير المحذوف المعمول لـ « إنْ » فمنهم من يجعله ضمير الشأن ومنهم مَنْ يجعله غيره . ومن هؤلاء : مكي بن أبي طالب وابن الأنباري والعكبري والمنتجب والسيوطي .

وسأكتفي خشية الإطالة بذكر نصٍّ واحد لكل منهم على الترتيب السابق حتى تقف على آرائهم من خلال نصوصهم .

(١) **قال مكي بن أبي طالب** عند قوله تعالى « وإنْ كنا عن دراستهم لغافلين » : « إن » مخففة من الثقيلة عند البصريين ، واسمها مضمر معها تقديره وإنَّا كُنَّا . وقال الكوفيون : إن بمعنى (ما) » (٤) .

(٢) **وقال ابن الأنباري** عند قوله تعالى : ﴿ وإن كانوا ليقولون ﴾ (٥) : « إنْ » مخففة من الثقيلة ، وتقديره : « وإنَّهم كانوا ليقولون » ودخلت اللام فرقاً بين « إنْ » المخففة من

---

(١) حاشية الشهاب على البيضاوي جـ ٤ ص ١٤٠ .

(٢) انظر زيادة على ماسبق الكشاف جـ ٢ ص ١٠٠ ، ص ٣٠١ .

(٣) انظر ص ٢٩٧ .

(٤) مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ٣٠٠ ، وانظر إنْ شئت جـ ٢ ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، جـ ٢ ص ٢٨٣ ، جـ ٢ ص ٤٠٠ .

(٥) الصافات : ١٦٧ .

الثقيلة ، وإنْ النافية .... » (١) وقد يعترض معترضٌ بأن ابن الأنباري في هذا النص لم يصرح بإعمال « إنْ » في الضمير كما صرح مكي في النص السابق . ولعل إن التي وردت في تقدير ابن الأنباري هي الثقيلة ولذلك أتى بالضمير معها .

ونرد على هذا المعترض بأن في تقدير ابن الأنباري ما يدلُّ على أن « إن » التي وردت في تقديره واتصل بها الضمير هي المخففة وليست الثقيلة وهو إبقاء اللام الفارقة التي لا تأتي إلاّ مع المخففة . وقد أحسن المحقق حين ضبط « إن » في تقدير ابن الأنباري بالسكون . ولو أسقط ابن الأنباري اللام من تقديره وقال « وإنهم كانوا يقولون » لصحَّ اعتراض المعترض .

(٣) **وقال العكبري** عند قوله تعالى : ﴿ وإنْ كانت لكبيرة ﴾ (٢) : « إنْ » المخففة من الثقيلة واسمها محذوف ، واللام في قوله لكبيرة عوض من المحذوف . وقيل : فصل باللام بين إنْ المخففة وبين غيرها من أقسام « إنْ » ... » (٣) .

(٤) **وقال المنتجب** (٤) عند قوله تعالى ﴿ وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين ﴾ (٥) : «إن» هي المخففة من الثقيلة واسمها مضمر وهو ضمير الشأن والحديث . واللام في (لفي) هي الفارقة بينها وبين النافية التي بمعنى (ما) نحو « إنْ الكافرون إلاّ في غرور » هذا مذهب أهل البصرة ... » (٦) .

---

(١) البيان جـ ٢ ص ٣١٠ .

(٢) البقرة : ١٤٣ .

(٣) التبيان جـ ١ ص ١٢٤ ، وانظر أيضا جـ ١ ص ٥٨٥ .

(٤) هو حسين بن أبي العز رشيد الدين يعقوب الهمذاني ، نزيل دمشق ، وكنيته أبو يوسف . اشتهر بكتابه « الفريد في إعراب القرآن المجيد » وصنف : شرح المفصل وشرح الشاطبية مطول مفيد ، مات سنة ٦٤٣ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة جـ ٢ ص ٣٠٠ ، ومقدمة تحقيق كتابه « الفريد في إعراب القرآن » جـ ١ ص ٢٩ .

(٥) آل عمران : ١٦٤ .

(٦) الفريد في إعراب القرآن المجيد جـ ١ ص ٦٥٦ ، وانظر أيضا جـ ١ ص ٣٨٧ .

(٥) **وقال السيوطي** عند قوله تعالى : « وإنْ كانت لكبيرة » : « إنْ » مخففة من الثقيلة واسمها محذوف ، أي : وإنها كانت أي التوليةُ إليها لكبيرةً » (١) .

ولستُ في نقلي لهذه النصوص أزعم أن إعمال « إنْ » المخففة في الضمير أيًّا كان أولى من إهمالها ، وإنما أردت أن أثبت هذا الرأي ؛ لأن أبا حيان - كما رأيت - في نصه الذي نقلته في أول المسألة أنكر هذا الرأي وقال لا أعرف نحوياً ذهب إليه وأخذ بالرأي المشهور الذي يهمل إنْ المخففة إذا وليها جملة فعلية ولا يجيز إعمالها في ضمير محذوف .

ولا شك أنَّ ما أخذ به أبو حيان هو الرأي الراجح ؛ لسلامته من ادّعاء الحذف والتقدير ، ولكن هذا لا يحملنا على إنكار الرأي الآخر الذي يعمل إنْ المخففه في ضمير الشأن المحذوف أو غيره . وقد ذكر الرضي في شرحه للكافية الرأيين كليهما . قال : « ومنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شأن بعدها ، وجوَّز ذلك بعضهم قياساً على المفتوحة » (٢) .

وقال الأستاذ عباس حسن (٣) عن الرأي الذي يعمل « إنْ » المخففة إذا وليها جملة فعلية ويجعل اسمها ضمير الشأن المحذوف إنه رأي مقبول . وإني أوافقه في هذا لما يأتي :

(١) أن طائفة من معربي القرآن - كما رأيت - أجازوا إعمال إنْ المخففة إذا وليها جملة فعلية وجعلوا اسمها ضميراً محذوفاً . منهم مَنْ قدَّره ضمير الشأن ومنهم مَنْ قدَّره غيره .

(٢) أنه ثبت بالسماع إعمال إنْ المخففة في الاسم الظاهر ، بل إنَّ إعمالها لغة أهل الحجاز ، فالذين يقدرون لـ « إنْ » المخففة ضميراً محذوفاً معمولاً لها إذا وليها جملة فعلية يريدون اطراد قاعدة الاعمال .

(٣) أنهم قاسوا إعمال « إنْ » المخففة على أختها « أنْ » المفتوحة المخففة وهي عاملة في ضمير الشأن المحذوف باتفاق .

والله أعلم .

---

(١) انظر تفسير الجلالين على هامش حاشية الجمل جـ ١ ص ١١٦ ، وانظر أيضا جـ ٢ ص ١١٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي جـ ٢ ص ٣٥٩ .

(٣) انظر النحو الوافي جـ ١ ص ٦٧٥ ، هامش (٢) .

٢١ - « ترك تنوين اسم لا الشبيه بالمضاف »

قال تعالى على لسان يوسف عليه السلام : ﴿ قال : لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ﴾ (١) .

قال الزمخشري : فإنْ قلتَ : بمَ تعلَّق اليوم ؟ قلتُ : بالتثريب أو بالمقدر في عليكم من معنى الاستقرار أو بـ« يغفر » » (٢) .

قال أبو حيان : أمَّا قوله إنَّ اليوم يتعلق بالتثريب فهذا لا يجوز ؛ لأنَّ التثريب مصدر وقد فُصل بينه وبين معموله بقوله (عليكم) وعليكم إمَّا أن يكون خبرا أو صفة لتثريب ، ولايجوز الفصل بينهما ؛ لأن معمول المصدر من تمامه ، وأيضا لو كان اليوم متعلقا بتثريب لم يجز بناؤه وكان من قبيل المشبَّه بالمضاف وهو الذي يُسمى المطول ويُسمى الممطول . فكان يكون معربا منونا .

وأمَّا تقديره الثاني فتقدير حسن ولذلك وقف على قوله (اليوم) أكثر القراء وابتدأوا بـ«يغفر الله لكم » على جهة الدعاء وهو تأويل ابن اسحاق والطبري . وأمَّا تقديره الثالث وهو أن يكون اليوم متعلقا بـ« يغفر » فمقولٌ وقد وقف بعض القراء على « عليكم » وابتدأ « اليوم يغفر الله لكم » .. » (٣) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في قوله تعالى : « لا تثريب عليكم اليوم » أن يتعلَّق اليوم بأحد أمور ثلاثة :

(١) أن يتعلَّق بالتثريب .

(٢) أن يتعلَّق بما تعلَّق به الجار والمجرور « عليكم » من معنى الاستقرار .

(٣) أن يتعلَّق بالفعل الذي بعده « يغفر » .

واعترض أبو حيان على الوجه الأول وهو كون اليوم متعلِّقا بالتثريب وقال : إن هذا الوجه لا يجوز لأمرين :

---

(١) يوسف : ٩٣ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٣٤٢ .

(٣) البحر المحيط جـ ٥ ص ٣٤٣ .

الأول : أنه يلزم منه الفصل بين المصدر « تثريب » ومعموله « اليوم » بالجار والمجرور «عليكم » وهو أجنبي ؛ لأنه إمَّا أن يكون خبراً للا النافية للجنس أو صفة للتثريب .

والرد على هذا الاعتراض سهل ؛ لأن معمول المصدر ظرف ، والظرف والجار والمجرور محلُّ توسع عند النحاة ، والزمخشري من مذهبه جواز الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي ، وأخذ بهذا المذهب في مواضع من « الكشاف » (١) .

الأمر الثاني الذي اعترض به أبو حيان هو : أن اليوم إذا تعلَّق بالتثريب فإن اسم لا النافية للجنس يكون شبيها بالمضاف فيجب فيه التنوين . واعتراض أبي حيان هذا قيل به من قبلُ :

قال مكي عند الآية نفسها : « لا يجوز أن يكون العامل في اليوم (لا تثريب) ؛ لأنه يصير من تمامه ، وقد بُني (تثريب) على الفتح ولا يجوز بناء الاسم قبل تمامه » (٢) .

وقال العكبري : « لا يجوز أن تتعلَّق (على) بـ « تثريب » ولا نصب (اليوم) به ؛ لأنَّ اسم لا إذا عمل يُنون » (٣) .

وما ذكره مكي والعكبري وأبو حيان من وجوب نصب اسم لا الشّبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين (٤) ، وإليه ذهب الزمخشري في (المفصل) (٥) .

وذهب الكوفيون (٦) إلى إجازة بناء اسم لا المطول أي : الشّبيه بالمضاف فيقولون : لا ضاربَ ضربا كثيرا ، ولا قائلَ قولاً حسنا » .

وذهب ابن كيسان (٦) إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأنَّ الترك أحسن إجراءً له مُجرى المفرد في البناء ؛ لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث إنه لو سقط لصحَّ الكلام .

وذهب ابن مالك (٧) إلى جواز ترك تنوينه حملاً على المضاف .

---

(١) انظر الكشاف جـ ١ ص ٣٣٥ ، جـ ٣ ص ٤٧٤ .

(٢) المشكل جـ ١ ص ٤٣٨ .

(٣) التبيان جـ ٢ ص ٧٤٥ .

(٤) انظر المغني جـ ٢ ص ٤٤١ ، وشرح التصريح جـ ١ ص ٢٤٠ .

(٥) انظر ص ٧٤ .

(٦) انظر همع الهوامع جـ ٢ ص ٢٠٤ .

(٧) انظر شرح التسهيل جـ ٢ ص ٦٣ .

وذكر ابنُ مالك في (شرح التسهيل) أن أبا علي الفارسي أعمل اسمَ لا غير المنون فيما بعده .

قال ابن مالك عند قول الشاعر :

أراني ولا كُفرانَ لله أيَّةً   لنفسيَ قد طالبتُ غير مُنيل

« أنشده أبو علي في التذكرة ، وقال : أيَّة منصوب بكفران ، أي لا أكفر الله رحمة لنفسي ، ولايجوز نصب أيَّة بأويتُ مضمرا ؛ لئلا يلزم من ذلك اعتراضٌ بين مفعولي أرى بجملتين ، إحداهما : لا واسمها وخبرها ، والثانية : أويتُ ، ومعناه : رققتُ » (١) .

وذهب البغداديون (٢) إلى جواز بناء اسم لا إذا كان عاملاً في ظرف أو مجرور بخلاف المفعول الصريح . ويعضد مذهبهم أن الشواهد الواردة كان المعمول فيها ظرفاً أو جاراً ومجرورا . نحو آية المسأله « لا تثريب عليكم اليوم » ونحو قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله)(٣)، ونحو الحديث (لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت) . فما ذهب إليه الزمخشري يتمشى على مذهب البغداديين .

---

(١) انظر شرح التسهيل جـ ٢ ص ٦٣ .

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ٢٥٧ ، وهمع الهوامع جـ ٢ ص ٢٠٤ .

(٣) هود : ٤٣ .

٢٢ - « مجيء » رأى « بمعنى عرف »

أجاز الزمخشري في « الكشاف » أن تأتي « رأى » بمعنى « عرف » . وتتعدى إلى مفعول به واحد . وإذا دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى اثنين كما في قوله تعالى : ﴿ وأرنا منا سكنا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « أرنا » منقول من رأى بمعنى أبصر أو عرف ولذلك لم يتجاوز مفعولين . أي وبصرنا متعبداتنا في الحج أو وعرّفناها » (٢) .

وأنكر أبو حيان على الزمخشري إجازته مجيء رأي بمعنى عرف . ولذلك اقتصر على كون « رأى » في الآية السابقة بصرية . قال في البحر المحيط عند تفسير الآية السابقة : «ومعنى أرنا أي بصرنا إنْ كانت من رأى البصرية . والتعدي هنا إلى اثنين ظاهر ؛ لأنه منقول بالهمزة من المتعدي إلى واحد . وإن كانت من رؤية القلب فالمنقول أنها تتعدى إلى اثنين نحو قوله:

وإنا لقومٌ مانرى القتلَ سُبَّةً * إذا ما رأته عامرٌ وسلولُ

وقال الكميت :

بأي كتاب أم بأية سنَّةٍ * ترى حبَّهم عاراً عليَّ وتحسبُ

فإذا دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى ثلاثة وليس هنا إلاّ اثنان فوجب أن يعتقد أنها من رؤية العين . وقد جعلها الزمخشري من رؤية القلب وشرحها بقوله عرف فهي عنده تأتي بمعنى عرف . أي تكون قلبية وتتعدى إلى واحد ، ثم أدخلت همزة النقل فتعدت إلى اثنين . ويحتاج ذلك إلى سماع من كلام العرب » (٣) .

المناقشة والترجيح :

تأتي « رأى » على عدة معانٍ (٤) :

---

(١) البقرة : ١٢٨ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣١١ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ٣٩٠ .

(٤) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل جـ ١ ص ١٤٨ .

(١) تأتي بمعنى أبصر . فتتعدى إلى مفعول به واحد ، نحو قوله تعالى : ﴿ فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ﴾ (١) .

(٢) تأتي بمعنى « ظن » أو « علم » فتتعدى إلى مفعولين . وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إنهم يرونه بعيداً ونراه قريبا ﴾ (٢) . أي : يظنونه بعيداً . ونعلمه قريبا .

(٣) تأتي « رأى » حلمية . فتتعدى إلى مفعولين . نحو قوله تعالى : ﴿ إني أراني أعصر خمرا ﴾ (٣) .

(٤) تأتي بمعنى الرأي وهو المذهب . فتتعدى إلى مفعول به واحد . نحو « رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا » . وقد تتعدى إلى مفعولين . نحو « رأى الشافعي كذا حلالاً » .

فهل تأتي « رأى » بمعنى عَرَفَ وتتعدى إلى مفعول واحد . ؟ ذلك هو موضع الخلاف بين أبي حيان والزمخشري .

فالزمخشري – كما تقدم في أول المسألة – أجاز مجيء رأى بمعنى عرف متعدية إلى مفعول واحد وأبو حيان أنكر عليه ذلك . ولنا أن نتساءل هل الزمخشري تفرَّد بهذا الرأي أم أجازه آخرون ؟

قلتُ : كون « رأى » تأتي بمعنى عرف ليس رأيا انفرد به الزمخشري . فقد أثبت لـ«رأى» هذا المعنى آخرون . منهم من هو متقدم على الزمخشري ومنهم من هو معاصر له. ومنهم من هو متأخر عنه .

فالزجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ . أثبت مجيء « رأى » بمعنى عرف ففي قوله تعالى : «وأرنا مناسكنا » . قال الزجاج : « معناه عرفنا متعبداتنا » (٤) .

وابن عطية المتوفى سنة ٥٤١ هـ – وهو معاصر للزمخشري – أجاز مجيء رأى بمعنى عرف . ففي قوله تعالى : ﴿ وكذلك نُري إبراهيم ملكوت السموات والأرض ﴾(٥) . قال

---

(١) الأنعام : ٧٨ .

(٢) المعارج : ٦ ، ٧ .

(٣) يوسف : ٣٦ .

(٤) معاني القرآن جـ ١ ص ٢٠٩ .

(٥) الأنعام : ٧٥ .

ابن عطية : « ونُري هنا متعدية إلى مفعولين لاغير . فهي إمَّا من رؤية البصر . وإمَّا من « أرى» التي هي بمعنى عرف » (١) .

وأورد أبو حيان رأي ابن عطية في البحر المحيط(٢). وأنكره كما فعل مع الزمخشري.

والبيضاوي المتوفي سنة ٦٩١ هـ . أجاز مجيء رأى بمعنى عرف . ففي قوله تعالى : «وأرنا مناسكنا » . قال البيضاوي : « أرنا » من رأى بمعنى أبصر أو عرف . ولذلك لم يتجاوز مفعولين » (٣) .

وتابع هؤلاء في اثبات مجيء « رأى » بمعنى عرف السيوطي (٤) وأبو السعود (٥) والألوسي (٦) . ولولا مخافة الإطالة لنقلتُ نصَّ ماقالوه في ذلك .

وإن تعجب فاعجب من أبي حيان ، فبعد أن أنكر على الزمخشري مجيء رأي بمعنى عرف ناقض نفسه وقال به في موضع آخر من تفسيره ففي قوله تعالى : (ولويَرَى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوه لله جميعا) (٧) قال أبو حيان : « ولو « ترى » (٨) يحتمل أن تكون بصرية وهو قول أبي علي ويحتمل أن تكون عرفانية » (٩) .

وبعد ..... فقد تبين من النصوص المتقدمة أن مجيء رأى بمعنى عرف ليس رأيا انفرد به الزمخشري . فقد قال به جماعة من النحاة والمفسرين وكلّهم ثقات . فلا التفات إلى إنكار أبي حيان على الزمخشري لاسيما أن أبا حيان ناقض نفسه وأجاز مجيء رأى بمعنى عرف .

---

(١) المحرر الوجيز جـ ٦ : ٨٧ .

(٢) البحر المحيط جـ ٤ ص ١٦٥ .

(٣) تفسير البيضاوي جـ ١ ص ١٨٩ .

(٤) تفسير الجلالين بحاشية الجمل جـ ١ ص ١٠٧ .

(٥) تفسير أبي السعود جـ ١ ص ١٦١ .

(٦) روح المعاني جـ ١ ص ٣٨٥ .

(٧) البقرة : ١٦٥ .

(٨) ترى بالتاء قراءة . قرأ بها نافع وابن عامر . انظر السبعة في القراءات ص ١٧٤ .

(٩) البحر المحيط جـ ١ ص ٤٧٢ .

وأختم هذه المسألة برد الألوسي على أبي حيان فعند قوله تعالى : « وأرنا مناسكنا » . قال الألوسي : و« وأرنا » من رأى البصرية ولهمزة الإفعال تعدت إلى مفعولين أو من رأي القلبية بمعنى عرف لاعلم ، وإلاّ لتعدت إلى ثلاثة . وأنكر ابن الحاجب وتبعه أبو حيان ثبوت رأى بمعنى عرف . وذكره الزمخشري في المفصل والراغب في مفرداته وهما من الثقات . فلا عبرة بإنكارهما »(١) .

---

(١) روح المعاني جـ ١ ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

٢٣ - « مجيء « جعل » بمعنى صير »

عند قوله تعالى : ﴿ الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ﴾(١).

قال الزمخشري : جعل يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى أحدث وأنشأ كقوله «وجعل الظلمات والنور » وإلى مفعولين إذا كان بمعنى صيَّر كقوله ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ﴾ (٢) » (٣) .

قال أبو حيان : ماذكره من أن جعل بمعنى صيَّر في قوله « وجعلوا الملائكة » لايصح؛ لأنهم لم يصيروهم إناثا وإنما قال بعض النحويين إنها بمعنى سمّى » (٤) .

المناقشة والترجيح :

ذكر الزمخشري أن جعل تتعدى إلى مفعولين إذا كانت بمعنى صيَّر كقوله تعالى «وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا » . واعترضه أبو حيان بأن جعل في الآية ليست بمعنى صيَّر ؛ لأن الكفار لم يصيروا الملائكة إناثا .

وأجاب السمين عن اعتراض شيخه أبي حيان قال : ليس المراد بالتصيير التصيير بالفعل ، بل المراد التصيير بالقول » (٥) .

وجواب السمين حق ، ويؤيده ماورد في كتاب (إعراب القرآن المنسوب للزجاج)(٦) جاء فيه : « إذا كانت (جعل) بمعنى (صيّر) تعدت إلى مفعولين لايجوز الاقتصار على أحدهما . وهي في هذا الوجه تنقسم على ثلاثة أقسام ... أحدها : بمعنى (سميت) كقوله تعالى «وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا » أي : صيروهم إناثا بالقول والتسمية، كما تقول : « جعل زيدٌ عمراً فاسقاً » أي صيّره بالقول كذلك ... » .

---

(١) الأنعام : ١ .

(٢) الزخرف : ١٩ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٣ .

(٤) البحر المحيط جـ ٤ ص ٦٨ .

(٥) الدر المصون جـ ٤ ص ٥٢٤ .

(٦) انظر جـ ٢ ص ٤٠٦ .

ولسعيد الفارقي (١) كلام نفيس له صلة بمسألتنا هذه ، وقد نقل لنا كلامَ الفارقي الشيخُ عضيمة (٢) .

يقول الفارقي : اعلم أن (جعلت) له تصرف في الكلام ، ودور في الأحكام وهو على أربعة أوجه يجمعها أصلان :

أحدهما : أن تكون بمعنى صيَّرت ، فلابد أن تتعدى إلى مفعولين .

والآخر : أن تكون بمعنى عملت وخلقت . فلا تتعدى إلاّ إلى واحد .

فإذا كانت بمعنى صيَّرت فأحد وجهيها في التعدي إلى مفعولين أن تكون بأثرة تصل إلى المجعول ، كقولك : جعلت الطينَ خزفاً ، والخشبَ باباً ، والورقَ كتابا ...

والآخر من التعدي إلى مفعولين أن يكون بغير أثرة بل الحكم على الشيء أنه صُيِّرَ كذلك أو القول أنه كذلك ، نحو قولك : جعلتُ الرجل فاسقا وجعلتُ زيدا مؤمنا ، وجعلتُ بكرا أميرا ، وعمرا وزيراً . فإنما ذلك بالقول أنه كذلك ، والحكم أنه كذلك .

ونظير الأول (٣) قوله – عز وجل – ﴿ وجعلنا نومكم سباتا * وجعلنا الليل لباسا * وجعلنا النهار معاشا ﴾ (٤) وكذلك قوله – عز وجل – : ﴿ وجعلنا السماء سقفا محفوظا ﴾ (٥) فهذا لم يكن كذلك إلاّ بعمل ...

ونظير الوجه الثاني (٦) قوله – عز وجل – في الحكاية لقول الكافرين : ﴿ أجعل الآلهة إلها واحدا إن هذا لشيء عجاب ﴾ (٧) وكذلك قوله – عز وجل – : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ، أشهدوا خلقهم . ستكتب شهادتهم ويسألون » أي حكموا بذلك وقالوه . فهذا لا أثرة فيه .. » .

وواضح أن ماقاله الفارقي يصحح ماذهب إليه الزمخشري من أن جعل في قوله «وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا » بمعنى صيَّر ولكنه تصيير بالقول لا أثرة فيه .

---

(١) هو سعيد بن سعيد الفارقي أديب فاضل عارف بالعربية ، له مصنفات منها : « تقسيمات العوامل وعللها » و« تفسير المسائل المشكله في أول المقتضب للمبرد » . قرأ على الربعي ، وسمع بحلب من ابن خالويه ، مات سنة ٣٩١ هـ ، انظر بغية الوعاة جـ ١ ص ٥٨٤ .

(٢) انظر تعليقات الشيخ على المقتضب جـ ٤ ص ٦٧ ، ٦٨ .

(٣) أي التصيير الذي فيه أثره .

(٤) النبأ : ٩ – ١١ .

(٥) الأنبياء : ٣٢ .

(٦) أي التصيير الذي لا أثرة فيه .

(٧) ص : ٥ .

٢٤ - « تعليق « استمع » عن العمل »

عند قوله تعالى : ﴿ وهو الذي خَلَقَ السموات والأرضَ في ستةِ أيام وكانَ عرشُه على الماءِ ليبلُوَكم أيُّكم أحسنُ عملا ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « فإنْ قلتَ : كيف جاز تعليق فعل البلوى ؟ قلتُ : لِما في الاختبار من معنى العلم ؛ لأنه طريق إليه فهو ملابس له ، كما تقول : « أُنظر أيُّهم أحسنُ وجها واستمع أيُّهم أحسنُ صوتا » ؛ لأن النظر والاستماع من طرق العلم » (٢) .

قال أبو حيان : « وأمَّا قوله « واستمعْ أيُّهم أحسن صوتا » فلا أعلم أحداً ذكر أن «استمع» تُعلَّق ، وإنما ذكروا من غير أفعال القلوب « سَلْ وانظر » وفي جواز تعليق رأى البصرية خلاف » (٣) .

المناقشة والترجيح :

تختص أفعال القلوب « علم وأخواتها » بأمور منها : التعليق وهو : « إبطال العمل لفظا لا محلا لمانع » ولهذا يُعطف على الجملة المعلَّقة بالنصب ، كقول كثير عزَّة :

وماكنتُ أدري قبل عزَّةَ ما البُكا ولا مُوجعاتِ القلب حتى تولَّتِ

والأفعال التي تُعلَّق عن العمل اختلف النحاة (٤) فيها : فمنهم مَنْ ضيَّق وقصر التعليق على أفعال القلوب المتصرفة ، بل إن ثعلباً والمبرد وابن كيسان قصروا التعليق على ماكان بمعنى العلم من أفعال القلوب وأمَّا الظن ونحوه فلا يُعلَّق عندهم .

وتوسَّع يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) فأجاز تعليق أيِّ فعل ، وخرَّج عليه قوله تعالى: ﴿ ثم لننزعنَّ من كلِّ شيعة أيُّهم أشد ﴾ (٥) ، والجمهور لم يوافقوه على ذلك .

ومِن النحاة مَنْ توسط فأجاز تعليق أفعال القلوب وألحق بها ما يقاربها مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلَّقات .

---

(١) هود : ٧ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٢٥٩ .

(٣) البحر المحيط جـ ٥ ص ٢٠٥ .

(٤) انظر شرح الأشموني جـ ٢ ص ٢٨ ، ٢٩ ، وهمع الهوامع جـ ٢ ص ٢٣٣ - ٢٣٦ .

(٥) مريم : ٦٩ .

ومن النحاة الذين ذهبوا مذهبا وسطا في التعليق الزمخشري ، فهو في آية المسألة «ليبلوكم أيّكم أحسن عملا» أجاز تعليق فعل البلوى ؛ لأنه بمعنى الاختبار ، والاختبار طريق العلم.

ثم استطرد الزمخشري وذكر فعلين آخرين أجاز تعليقهما وهما : « أُنظر واستمعْ».

واعترض أبو حيان - كما رأينا - على أحدهما وهو « استمعْ » قال : « لاأعلم أحدا ذكر أن « استمعْ » يُعلق » .

ونقل السَّمين (١) اعتراض شيخه أبي حيان على الزمخشري وسكت عنه . ومثله فعل الشاوي (٢) .

ووافق ابنُ هشام أبا حيان على اعتراضه على الزمخشري ، بل إنَّ ابن هشام اعترض على كلا الفعلين اللذين أجاز الزمخشريُّ تعليقهما وهما (أُنظر واستمعْ) قال ابن هشام معترضا عليه : « ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلاّ من جهته » (٣) .

واعتراضهما مدفوع بأن الرضي في (شرح الكافية) (٤) أجاز تعليق جميع أفعال الحواس الخمس ؛ لأنها طرق للعلم ، كلمستُ وأبصرتُ ونظرتُ واستمعتُ وشممتُ وذُقت » .

وفي « التسهيل » لابن مالك مايؤيد كلام الرضي قال : « تختص القلبية المتصرفة بتعدِّيها معنى لا لفظا ... ويسمى تعليقاً ويشاركهن فيه مع الاستفهام « نظر وأبصر وتفكر وسأل » وما وافقهن أو قاربهن » (٥) .

فقوله « ماوافقهن أو قاربهن » يعني كلَّ فعل هو طريق للعلم .

قال الشهاب - معقِّباً على قول أبي حيان : « لا أعلم أحدا ذكر أن « استمعْ » تُعلَّقُ ... » - « كلام التسهيل صريح في خلافه ؛ لأنه قال : « ومثل ذلك ماوافقهن أو قاربهن » يعني من كلّ ماهو طريق للعلم ، وكذا قول الرضي : « وكذا جميع أفعال الحواس » وكفى بالزمخشري سندا قويا » (٦) .

---

(١) الدّر المصون جـ ٦ ص ٢٩٠ .

(٢) المحاكمة / ورقة : ١٤٤ .

(٣) المغني جـ ٢ ص ٤٦٧ .

(٤) انظر جـ ٢ ص ٢٨٤ .

(٥) التسهيل ص ٧٢ .

(٦) حاشية الشهاب على البيضاوي جـ ٥ ص ٧٦ .

٢٥ - « حذف المفعول الأول لـ « حسب » »

عند قوله تعالى : ﴿ولا تحسبَنَّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء﴾ (١) .

قال الزمخشري : قُرِئ (٢) بالياء على ولا يحسبَنَّ رسول الله ﷺ ، أو لا يحسبَنَّ حاسب ، ويجوز أن يكون (الذين قتلوا) فاعلا ويكون التقدير : ولا يحسبنَّهم الذين قتلوا أمواتا، أي : ولا يحسبَنَّ الذين قتلوا أنفسهم أمواتا . فإنْ قُلتَ : كيف جاز حذف المفعول الأول ؟ قلتُ: هو في الأصل مبتدأ محذوف كما حُذفَ المبتدأ في قوله (أحياءً) والمعنى هم أحياء ؛ لدلالة الكلام عليهما » (٣) .

قال أبو حيان معترضاً على الوجه الثالث الذي أجازه الزمخشري في فاعل « يحسبَنَّ»: « وما ذهب إليه من أن التقدير « ولا يحسبَنَّهم الذين قتلوا أمواتا » لا يجوز ؛ لأن فيه تقديم المضمر على مفسِّره وهو محصور في أماكن لا تتعدى ... وهذا الذي قدَّره الزمخشري ليس واحداً من هذه الأماكن المذكورة ، وأمَّا سؤاله وجوابه فإنه قد يتمشى على رأي الجمهور في أنه يجوز حذفُ أحد مفعولي ظن وأخواتها اختصاراً ، وحذف الاختصار هو لفهم المعنى ، لكنه عندهم قليل جدا . قال أبو علي الفارسي : « حذفه عزيز جدا كما أن حذف خبر كان كذلك وإنْ اختلفت جهتا القبح » انتهى قول أبي علي . وقد ذهب الأستاذ أبو اسحاق إبراهيم بن ملكون(٤) الحضرمي الإشبيلى إلى منع ذلك اختصارا والحجة له وعليه مذكورة في علم النحو .

وما كان بهذه المثابة ممنوعا عند بعضهم عزيزاً حذفه عند الجمهور ينبغي أن لا يُحمل عليه كلام الله تعالى ، فتأويل مَنْ تأوَّل الفاعل مضمراً يفسره المعنى أي لا يحسبَنَّ هو أي أحد أو حاسب أولى وتتفق القراءتان في كون الفاعل ضميراً وإنْ اختلفت بالخطاب والغيبة » (٥) .

---

(١) آل عمران : ١٦٩ .

(٢) قراءة حميد بن قيس وهشام بخلاف عنه . انظر البحر المحيط جـ ٣ ص ١١٢ .

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٤٧٩ .

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي ، ألَّف شرح الحماسة ، والنكت على تبصرة الصيمري ، مات سنة ٥٨٤ هـ ، انظر بغية الوعاة جـ ١ ص ٤٣١ .

(٥) البحر المحيط جـ ٣ ص ١١٢ .

المناقشة والترجيح :

قرأ حميد بن قيس وهشام قوله تعالى : « ولا تحسبَنَّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء » بالياء ولا يحسبَنَّ . وأجاز الزمخشريُّ في الفاعل على هذه القراءة ثلاثةَ أوجه:

(١) أن يكون الفاعل ضمير الرسول ﷺ ، أي : ولا يحسبَنَّ رسول الله ...

(٢) أن يكون الفاعل عاما ، أي : ولا يحسبَنَّ حاسب .

وعلى هذين الوجهين يكون مفعولا يحسب مذكورين ، وهما (الذين قتلوا) و (أمواتا).

(٣) أن يكون الفاعلُ الاسمَ الموصول (الذين قتلوا) .

وعلى هذا الوجه يكون المفعول الأول لـ « يحسب » محذوفاً والتقدير عند الزمخشري : «ولا يحسبَنَّهم الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا» أي : ولا يحسبَنَّ الذين قتلوا أنفسهم أمواتا .

واعترض أبو حيان على تقدير الزمخشري هذا بأمرين :

الأول : أن الزمخشري جعل التقدير « ولا يحسبَنَّهم الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا» ويلزمه على هذا التقدير تقديم الضمير على مفسِّره وهو محصور في أماكن سبعة . وهذا الذي قدَّره الزمخشري ليس واحداً منها .

قال السَّمين مجيبا عن اعتراض أبي حيان هذا : « الزمخشري لم يقدره صناعة بل إيراداً للمعنى المقصود . ولذلك لمَّا أراد أن يقدر الصناعة النحوية قدَّره بلفظ « أنفسهم » المنصوبة وهي المفعول الأول » (١) .

قلتُ : لا حاجة إلى القول بأن الزمخشري لم يرد الصناعة النحوية حين جعل التقدير : « ولا يحسبنَّهم الذين قتلوا ... » ؛ لأن تقدير الزمخشري هذا مستقيم صناعةً . فالضمير في (يحسبَنَّهم) يعود إلى الفاعل (الذين قتلوا) وهو متأخر لفظاً لكنَّه مقدم رتبةً . وقد تنبه ابن هشام (٢) لهذا وقال عن اعتراض أبي حيان : « هذا غريب جدا » .

ولعل القلق الذي يبدو في تقدير الزمخشري « ولا يحسبَنَّهم الذين قتلوا ... » مردُّه إلى أن المفعول به وهو الضمير « هم » المتصل بالفعل هو عين الفاعل . وذلك أمر جائز في أفعال

---

(١) الدر المصون جـ ٣ ص ٤٨١ .

(٢) المغني جـ ٢ ص ٥٤٦ .

القلوب . قال أبو علي : « وفعل الفاعل في هذا الباب يتعدى إلى ضمير نفسه » (١) . وأجاز السيرافي (٢) وغيره ظنَّه زيدٌ منطلقاً وظنَّهما الزيدان منطلقين وهذا نظير تقدير الزمخشري .

الأمر الثاني الذي اعترض به أبو حيان هو أن حذف أحد المفعولين في باب ظن وأخواتها عزيز جدا ومنعه ابن ملكون ألبتة . والزمخشري وجَّه القراءة على حذف المفعول الأول لـ« حسب » لأنه جعل التقدير : ولا يحسبَنَّ الذين قتلوا في سبيل الله أنفسهم أمواتا » . وقال أبو حيان : « ماكان بهذه المثابه ممنوعاً عند بعضهم عزيزا حذفه عند الجمهور ينبغي أن لا يحمل عليه كلام الله تعالى » . ونقل الشاوي (٣) اعتراض أبي حيان هذا دون تدخل أو تعليق . واعتراض أبي حيان هذا يجرنا إلى الحديث عن آراء النحاة في حذف أحد المفعولين في باب ظن وأخواتها . وسأقف بك على آرائهم (٤) : منع ابنُ ملكون من المغاربة وطائفة حذفَ أحد مفعولي ظن وأخواتها اختصارا وهو الحذف لدليل ، وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين : إحداهما : العامل فيه والأخرى : كونه أحد جزأي الجملة ، فلمّا تكرر طلبه امتنع حذفه . وما قالوه منتقض بخبر كان فإنه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه إذا دلَّ عليه دليل .

وأجاز جمهور النحاة حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها إذا دلَّ عليه دليل ، وحملوا آياتٍ من القرآن الكريم على هذا الحذف ، كقوله تعالى : « ولا يحسبَنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم » (٥) .

قال الفراء عند الآية السابقة : يُقال : إنما (هو) ههنا عماد ، فأين اسم هذا العماد؟ قيل : هو مضمر معناه « فلا يحسبَنَّ الباخلون البخل هو خيراً لهم ، فاكتفى بذكر يبخلون من البخل » (٦) .

---

(١) انظر الحُجَّة جـ ٢ ص ٤٠٢ .

(٢) نقلا عن الألوسي في روح المعاني جـ ٤ ص ١٢٢ ، وانظر الدُّر المصون جـ ٧ ص ٢٤٣ .

(٣) المحاكمة ، ورقة ٥٧ .

(٤) انظر شرح الأشموني جـ ٢ ص ٣٢، وشرح التصريح جـ ١ ص ٢٦٠، وهمع الهوامع جـ ٢ ص ٢٢٦.

(٥) آل عمران : ١٨٠ .

(٦) معاني القرآن جـ ١ ص ٢٤٨ .

ووافق الفراءَ جماعةٌ من النحاة وحملوا الآية على حذف المفعول الأول لـ « حَسِب » . ومنهم الزجاج (١) وأبو جعفر النحاس (٢) وأبو علي الفارسي (٣) وابن الأنباري (٤) والعكبري(٥) وغيرهم.

واستشهد بعض شراح الألفية بالآية السابقة على جواز حذف أحد المفعولين في باب ظن .

ومما حُمِل على حذف المفعول الأول لـ « حَسِب » قراءة حمزة (٦) وابن عامر « ولا يحسبَنَّ الذين كفروا معجزين في الأرض » (٧) بالياء . قال مكي :

« وحُجَّة من قرأ بالياء أنه جعل فاعل الحسبان النبي ﷺ ... وتقديره : « ولايحسبن محمد الذين كفروا معجزين » و (الذين ومعجزين) مفعولا حسب . ويجوز أن يكون فاعل الحسبان الذين كفروا على أن يكون المفعول الأول محذوفاً . تقديره : « لا يحسبَنَّ الذين كفروا أنفسهم معجزين » » (٨) . وممَّن أجاز تخريج قراءة حمزة وابن عامر على حذف المفعول الأول لـ « حسب » الزجاج (٩) وابن الأنباري (١٠) والقرطبي (١١) .

واستشهد النحاة على حذف المفعول الثاني لـ « ظن » بقول عنترة : (١٢)

ولقد نزلتِ – فلا تَظُني غيرَه – منى بمنزلة المُحَبِّ المُكرَمِ

أي : فلا تظني غيره واقعا أو حقا .

---

(١) انظر كتابه معاني القرآن جـ ١ ص ٤٩٢ .

(٢) انظر إعراب القرآن جـ ١ ص ٤٢٢ .

(٣) انظر الحُجَّة جـ ٢ ص ٤٠٠ .

(٤) انظر البيان جـ ١ ص ٢٣٣ .

(٥) انظر التبيان جـ ١ ص ٣١٥ .

(٦) قرأ حمزة وابن عامر (ولا يحسبن) بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء ، انظر السبعة ص ٣٠٧ .

(٧) النور : ٥٧ .

(٨) الكشف عن وجوه القراءات السبع جـ ٢ ص ١٤٣ .

(٩) انظر معاني القرآن جـ ٤ ص ٥٢ .

(١٠) انظر البيان جـ ٢ ص ١٩٨ .

(١١) انظر تفسيره جـ ١٢ ص ٣٠١ .

(١٢) البيت من معلقة عنترة المشهورة ، واستشهد به ابن عقيل جـ ١ ص ١٥٤ بحاشية الخضري والأشموني جـ ٢ ص ٣٢ ، والسيوطي في همع الهوامع جـ ٢ ص ٢٢٦ .

وأعود إلى أصل المسألة وأقول إنَّ الزمخشري حين قدَّر المفعول الأول لـ « حَسِب » محذوفاً يتمشى على رأي الجمهور – كما رأيتَ – ومَنْعُ ابنِ ملكون وغيره هذا الحذف يردُّه السماع .

واحتجاج أبي حيان على ضعف حذف أحد المفعولين في باب ظن وأخواتها بقول أبي علي الفارسي : « وحذفه عزيز جدا » يُضْعِفه أن أبا علي نفسه خرَّج – في كتابه (الحُجَّة)(١)– أكثر من قراءة سبعية على حذف المفعول الأول لـ « حسب » .

وأمَّا قول أبي حيان : « ينبغي أن لا يحمل كلام الله تعالى على حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها » فيرده أن جمهرة النحاة – كما رأيت – حملوا بعض آيات القرآن الكريم على حذف المفعول الأول لـ « حسب » . بل إن أبا حيان نفسه حمل بعض آيات القرآن على حذف أحد المفعولين . فعند قوله تعالى : « وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه » أجاز أبو حيان أن يكون (اتخذ) بمعنى صنع فتتعدى إلى واحد وأن تكون بمعنى (صيَّر) فتتعدى إلى مفعولين . ثم قال : «وإذا جعلت (اتخذ) بمعنى صير كان أحد المفعولين محذوفا التقدير : وقالوا اتخذ بعض الموجودات ولدا »(٢) .

وبعد ... فإن تخريج الزمخشري لقراءة حميد بن قيس وهشام « ولا يحسبَنَّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا » على أن الفاعل (الذين قتلوا) . والمفعول الأول لـ « حسب » محذوف مقبول عندي ، ولكن الأولى – كما قال أبو حيان – أن يكون الفاعل مضمرا يفسره المعنى ، أي : لا يحسبَنَّ هو أي أحدٌ أو حاسب . حتى تتفق هذه القراءة مع قراءة السبعة « ولا تحسبن الذين قتلوا ... » بالتاء في كون الفاعل ضميراً وإنْ اختلفت بالخطاب والغيبة . وهذا الوجه به بدأ الزمخشري .

واللافت للنظر أن أبا حيان لم ينقل عن الزمخشري في تخريج قراءة حميد وهشام (ولايحسبن الذين قتلوا ...) إلاّ الوجه الذي تعقَّبه فيه مع أن الزمخشري – كما رأيتَ – أجاز في القراءة وجهين آخرين وبهما بدأ . فما السرُّ في إغفال أبي حيان لهذين الوجهين مع أنه حين خرَّج القراءة نفسها خرجها على أحد الأوجه التي ذكرها الزمخشري ؟

قال أبو حيان : « وقرأ حميد بن قيس وهشام بخلاف عنه بالياء أي ولا يحسبَنَّ هو أي حاسب واحد » .

ولم يشر أبو حيان من قريب أو من بعيد إلى أن هذا التخريج قال به الزمخشري .

---

(١) انظر جـ ٢ ص ٤٠٠ ، ٤٠٣ .

(٢) البحر المحيط جـ ١ ص ٣٦٢ ، وانظر أيضا جـ ٥ ص ٥٠١ .

٣٦ - « نيابة الجملة عن الفاعل »

أجاز الزمخشري أن تنوب الجملة عن الفاعل . ففي قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم لاتفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ﴾ (١) . جعل الزمخشري جملة « لا تفسدوا في الأرض » نائبة مناب الفاعل .

أمّا أبو حيان فقد تابع البصريين في منع نيابة الجملة عن الفاعل . قال في البحر المحيط عند قوله تعالى : « وإذا قيل لهم لاتفسدوا في الأرض » :

« حذف فاعل القول هنا للإبهام فيحتمل أن يكون الله تعالى أو الرسول (ص) أو بعض المؤمنين . وكلٌّ من هذا قد قيل . والمفعول الذي لم يسم فاعله فظاهر الكلام أنها الجملة المصدرة بحرف النهي وهي « لاتفسدوا في الأرض » إلاّ أن ذلك لايجوز إلاّ على مذهب من أجاز وقوع الفاعل جملة وليس مذهب جمهور البصريين .. . وتخريجه على مذهب جمهور البصريين أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو مضمر ، تقديره « هو » يفسره سياق الكلام ... والمعنى وإذا قيل لهم قول شديد ، فأضمر هذا القول الموصوف ، وجاءت الجملة بعده مفسرة فلا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها مفسرة لذلك المضمر .... وزعم الزمخشري أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو الجملة التي هي « لاتفسدوا » وجعل ذلك من باب الإسناد اللفظي ونظَّره بقوله أَلِفٌ حرف من ثلاثة أحرف ، ومنه زعموا مطيةُ الكذب . قال : كأنه قيل لهم هذا القول وهذا الكلام . انتهى كلام الزمخشري .

قال أبو حيان : فلم يجعله من باب الإسناد إلى معنى الجملة ؛ لأن ذلك لايجوز على مذهب جمهور البصريين . فعدل إلى الإسناد اللفظي وهو الذي لايختص به الاسم بل يوجد في الاسم والفعل والحرف والجملة . وإذا أمكن الإسناد المعنوي لم يُعدل إلى الإسناد اللفظي . وقد أمكن ذلك بالتخريج الذي ذكرناه . » (٢) .

المناقشة والترجيح :

موطن الخلاف في هذه المسألة ينحصر في نيابة الجملة عن الفاعل . فالزمخشري يجيز نيابتها عن الفاعل . وأبو حيان يمنع نيابتها عن الفاعل .

---

(١) البقرة : ١١ .

(٢) البحر المحيط جـ ١ ص ٦٤ .

ولعل الحديث عن نيابة الجملة عن الفاعل يستلزم منا أن نقدم له بالحديث عن وقوع الجملة فاعلا ؛ لأن النحاة ربطوا بين نائب الفاعل والفاعل في كثير من الأحكام . ومجيء الفاعل جملة اختلف فيه النحاة على ثلاثة مذاهب (١) :

الأول : المنع مطلقاً . وهو رأي البصريين وكثير من النحاة .

الثاني : الجواز . وهو رأي الكوفيين . واستدلوا بقوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد مارأوا الآيات لَيَسجُنُنَّه » .

وأجاز هشام الضرير وثعلب مجيء الفاعل جملة إجازة مطلقة نحو « يعجبني خرج زيد » .

الثالث : وهو رأي الفراء وجماعة من النحاة أن جوازه مشروط بشرطين : أولهما : أن يكون الفعل المسند قلبياً . والثاني : أن تقترن الجملة المسند إليها بأداة معلقة . مثل ظهر لي أقام زيد أم عمرو ، بدا لي لأنت صادق » .

ويبدو أن الرأي الأول أكثر الآراء قبولاً عند الدارسين . ويعكر صفو هذا الرأي عددٌ من الآيات يدل سياق الكلام فيها على أن الفاعل جملة . كقوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد ماراوا الآيات ليسجننه » . وقوله تعالى : « أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون » . وقوله تعالى : « وتبيَّن لكم كيف فعلنا بهم » .

وحين اصطدم أصحاب هذا الرأي بهذه الآيات لجأوا إلى التأويل لتسلم لهم القاعدة التي أصلوها وهي أن الفاعل لايكون جملة . يقول ابن الأنباري في توجيه قوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد ماراوا الآيات لَيَسجُنُنَّه » فاعلُ بدا فيه ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون الفاعل مصدراً مقدراً دلَّ عليه بدا ، وتقديره ، ثم بدا لهم بداءٌ . وأظهره الشاعر في قوله * بدا لك من تلك القلوص بَدَاءُ * وإليه ذهب المبرد .

الثاني : أن يكون الفاعل مادلَّ عليه (لَيسجُنُنَّه) وقام مقامه ، وإليه ذهب سيبويه .

والثالث : أن يكون الفاعل محذوفاً ، وإن لم يكن في اللفظ مايقوم مقامه ، وتقديره «ثم بدا لهم رأي » » (٢) . ... وهكذا تأوَّلوا الآيات الأخرى .

---

(١) انظر المغني جـ ٢ ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، وهمع الهوامع جـ ٢ ص ٢٧٢ ، وحاشية الصبان جـ ٢ ص ٣٩ .

(٢) البيان جـ ٢ ص ٤١ .

وأمَّا ماذهب إليه الكوفيون من جواز مجيء الفاعل جملة . وما ذهب إليه هشام وثعلب من اطّراد ذلك ففيه مغالاة ؛ لأن الشواهد التي جاء فيها الفاعل جملة قليلة . ولايمكن أن تبنى القواعد على مثل هذا العدد القليل من النماذج . فلم يبق إلاّ أن نضع قاعدة جانبية غير عامة . أي قاعدة جزئية مشروطة تحكم ورود مثل هذه الظاهرة (١) . ولعل الفراء وجماعة من النحاة رسموا لنا الطريق ؛ إذ شرطوا أن يكون الفعل قلبياً ، والجملة معلقة بأحد المعلقات . وهذا الاتجاه أقرب إلى واقع اللغة ويساير المنهج الوصفي الحديث في دراسة اللغة .

أمَّا وقوع الجملة نائب فاعل فأمره أيسر وأسهل من وقوعها فاعلاً ، والسبب في ذلك أن الجملة النائبة عن الفاعل ، قبل بناء الفعل للمجهول كانت في محل نصب مفعولا به . ولمَّا بني الفعل للمجهول نابت عن الفاعل على القياس في إنابة المفعول به عند حذف الفاعل . فالأصل في قوله تعالى : « وإذا قيل لهم لاتفسدوا في الأرض » . هو : وإذا قال لهم الله أو الرسول أو المؤمنون – على خلاف في الفاعل – لا تفسدوا في الأرض .

فجملة « لاتفسدوا » مقول القول وهي في محل نصب مفعولا به . فلمَّا حذف الفاعل أُقيمت جملة مقول القول « لاتفسدوا » مقام الفاعل ونابت عنه . وهذا اختيار الزمخشري في هذه الآية . وهو أمر ظاهر وسهل لاتكلف فيه ولا تعسف . إلاّ أن أبا حيان لم يرض به وتابع جمهور البصريين في منع نيابة الجملة عن الفاعل . ووقفوا من الآية السابقة وأمثالها موقف التأويل من أجل أن تطرد لهم القاعدة . فتأولوا الآية السابقة على أن المفعول الذي لم يسم فاعله مضمر تقديره « هو » يفسره سياق الكلام . والمعنى وإذا قيل لهم قول شديد فأضمر هذا القول الموصوف . وجاءت الجملة بعده مفسرة فلا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها مفسرة لذلك المضمر الذي هو القول الشديد .

وما ذهب إليه البصريون ومن تابعهم فيه تكلف وتعسف في التأويل – كما ترى – ولا ضرورة تدعو إليه ؛ إذ ليس هناك مايمنع من الأخذ بالظاهر فتكون جملة «لاتفسدوا في الأرض» نائبة عن الفاعل ؛ لأن فعل القول يحكى به الجمل . يقول الرضي : « إذا كانت الجملة محكية جاز قيامها مقام الفاعل ؛ لكونها بمعنى المفرد . أي اللفظ نحو قوله تعالى : « قيل يا أرض ابلعي ماءك » أي قيل هذا القول وهذا اللفظ » (٢) .

---

(١) انظر في بناء الجملة العربية د.محمد حماسه عبداللطيف ص ٦١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ٨٣ .

وتتبع الدكتور محمد سليمان ياقوت (١) الفعل المبني للمجهول في القرآن الكريم .
فوجد أن الفعل الماضي المبني للمجهول « قِيلَ » يشيع مجيء نائب فاعله جملة كما في الآيات التالية :

(١) ﴿ وإذا قيل لهم تعالوا ﴾ ثلاث آيات (٢) .

(٢) ﴿ وإذا قيل لهم آمنوا ﴾ آيتان (٣) .

(٣) ﴿ وإذا قيل لهم اتبعوا ﴾ آيتان (٤) .

(٤) ﴿ وإذا قيل لهم لاتفسدوا ﴾ البقرة / ١١ .

(٥) ﴿ وإذا قيل له اتق ﴾ البقرة / ٢٠٦ .

(٦) ﴿ وقيل لهم تعالوا ﴾ آل عمران / ١٦٧ .

(٧) ﴿ إلى الذين قيل لهم كفوا ﴾ النساء / ٧٧ .

(٨) ﴿ وإذا قيل لهم اسكنوا ﴾ الأعراف / ١٦١ .

(٩) ﴿ وإذا قيل لكم انفروا ﴾ التوبة / ٣٨ .

(١٠) ﴿ وقيل اقعدوا مع القاعدين ﴾ التوبة / ٤٦ .

(١١) ﴿ ثم قيل للذين ظلموا ذوقوا ﴾ يونس / ٥٢ .

(١٢) ﴿ وقيل يا أرض ابلعي ﴾ هود / ٤٤ .

(١٣) ﴿ قيل يانوح اهبط ﴾ هود / ٤٨ .

(١٤) ﴿ وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم) النحل / ٢٤ .

(١٥) ﴿ وقيل للذين أتقوا ماذا أنزل ربكم ﴾ النحل / ٣٠ .

(١٦) ﴿ وإن قيل لكم ارجعوا ﴾ النور / ٢٨ .

(١٧) ﴿ وإذا قيل لهم اسجدوا ﴾ الفرقان / ٦٠ .

---

(١) انظر كتابه المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢) النساء : ٦١ ، والمائدة : ١٠٤ ، والمنافقون : ٥ .

(٣) البقرة : ١٣ ، ٩١ .

(٤) البقرة : ١٧٠ ، ولقمان : ٢١ .

(١٨) ﴿ وقيل للناس هل أنتم مجتمعون ﴾ الشعراء / ٣٩ .

(١٩) ﴿ وقيل لهم أين ماكنتم تعبدون ﴾ الشعراء / ٦٢ .

(٢٠) ﴿ قيل أهكذا عرشك ﴾ النمل / ٤٢ .

(٢١) ﴿ قيل لها ادخلى الصرح ﴾ النمل / ٤٤ .

(٢٢) ﴿ وقيل ادعوا شركاءكم ﴾ القصص / ٦٤ .

(٢٣) ﴿ وقيل لهم ذوقوا ﴾ السجدة / ٢٠ .

(٢٤) ﴿ قيل ادخل الجنة ﴾ يس / ٢٦ .

(٢٥) ﴿ وإذا قيل لهم اتقوا ﴾ يس / ٤٥ .

(٢٦) ﴿ وإذا قيل لهم أنفقوا ﴾ يس / ٤٧ .

(٢٧) ﴿ وإذا قيل لهم لا إله إلاّ الله ﴾ الصافات / ٣٥ .

(٢٨) ﴿ قيل ادخلوا ﴾ الزمر / ٧٢ .

(٢٩) ﴿ وقيل الحمد لله رب العالمين ﴾ الزمر / ٧٥ .

(٣٠) ﴿ قيل لهم أين ماكنتم تشركون ﴾ غافر / ٧٣ .

(٣١) ﴿ وإذا قيل إن وعد الله حق ﴾ الجاثية / ٣٢ .

(٣٢) ﴿ وقيل اليوم ننساكم ﴾ الجاثية / ٣٤ .

(٣٣) ﴿ وإذا قيل لهم تمتعوا ﴾ الذاريات / ٤٣ .

(٣٤) ﴿ قيل ارجعوا ﴾ الحديد / ١٣ .

(٣٥) ﴿ وإذا قيل لكم تفسحوا ﴾ المجادلة / ١١ .

(٣٦) ﴿ وإذا قيل انشزوا ﴾ المجادلة / ١١ .

(٣٧) ﴿ وقيل ادخلا النار ﴾ التحريم / ١٠ .

(٣٨) ﴿ وقيل هذا الذي كنتم به توعدون ﴾ القلم / ٢٧ .

(٣٩) ﴿ وإذا قيل لهم اركعوا ﴾ المرسلات / ٤٨ .

فهل من المنهج السليم أن نأخذ برأي البصريين ومن تابعهم . ونلجأ إلى التأويل في هذه الآيات كلِّها ؟. كلاَّ إن المنهج السليم يقتضي أن نأخذ بظاهر هذه الآيات دون تأويل . وأن

نجيز إنابة الجملة عن الفاعل بعد القول . كما أجازها الزمخشري وغيره من النحاة . وقد كان ابن هشام موفقاً في رده على البصريين الذين يمنعون إنابة الجملة عن الفاعل . قال في «المغني» بعد أن عرض مذهب البصريين وأنهم يقدرون نائب الفاعل في قوله تعالى : « وإذا قيل لهم لاتفسدوا في الأرض » ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير ، قال « والصواب أن النائب الجملة ؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرةً ؟ والمفعول به متعين للنيابة . وقولهم « الجملة لاتكون فاعلاً ولا نائبا عنه » جوابه أن التي يراد بها لفظها يُحكم لها بحكم المفردات ، ولهذا تقع مبتدأ نحو « لا حول ولا قوة إلاّ بالله كنزٌ من كنوز الجنة ، وفي المثل « زعموا مطيةُ الكذب » ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو « قولي لا إله إلاّ الله » كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد » (١) .

---

(١) المغني جـ ٢ ص ٤٤٩ .

٢٧ - « تعدية الفعل « أظلم » »

أجاز الزمخشري أن يكون الفعل « أظلم » لازماً ومتعدياً . فعند تفسير قوله تعالى : ﴿ كلّما أضاءَ لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « أظلم » يحتمل أن يكون غير متعدٍ وهو الظاهر ، وأن يكون متعدياً منقولاً من ظلِمَ الليل . وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب « أُظْلِمَ » على ما لم يُسمَّ فاعله . وجاء في شعر حبيب بن أوس :

هما أَظْلَما حَالَيَّ ثُمَّتَ أَجليا ظَلاميهما عن وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ

وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فاجعل مايقوله بمنزلة مايرويه ؛ ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك ؛ لوثوقهم بروايته واتقانه » (٢) .

ويرى أبو حيان أن الفعل « أظلم » لازم ، وردَّ على الزمخشري إجازتَه تعديته . قال في « البحر » : « وله عندي تخريج غير ماذكر الزمخشري وهو أن يكون « أظلم » غير متعدٍ بنفسه لمفعول ولكنه يتعدى بحرف جرٍّ ، ألا ترى كيف عَدَّى أظلم إلى المجرور بعلى ، فعلى هذا يكون الذي قام مقام الفاعل (أو حذف)(٣) هو الجار والمجرور فيكون في موضع رفع . وكان الأصل : وإذا أَظلم الليل عليهم. ثم حذف(٤) فقام الجار والمجرور مقامه نحو غَضِبَ زيد على عمرو ، ثم تحذف زيداً وتبني الفعل للمفعول . فتقول غُضِبَ على عمرو فليس يكون التقدير إذ ذاك وإذا أظلم الله الليل فحذفت الجلالة . وأُقِيمَ ضمير الليل مقام الفاعل . وأمَّا ماوقع في كلام حبيب فلا يُستشهد به . وقد نُقِدَ على أبي على الفارسي الاستشهادُ بقول حبيب :

مَنْ كان مَرْعَى عزمهِ وهمومهِ روضُ الأماني لم يزل مهزولا

وكيف يُستشهد بكلام من هو مولد . وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره »(٥).

---

(١) البقرة : ٢٠ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٣) هكذا جاء في الأصل في الطبعة التي لدي من البحر وهي طبعة دار الفكر . ويظهر لي أن هذه الكلمة (أو حذف) مقحمة في النص كما يفهم من السياق .

(٤) يظهر أن هنا حذفاً . والأصل : ثم حذف الفاعل .

(٥) البحر جـ ١ ص ٩١ .

المناقشة والترجيح :

المشهور أن الفعل « أظلم » لازم . وأجاز الزمخشريُّ مجيئَه متعدياً مستدلاً بأمرين :

(١) قراءةُ يزيد بن قطيب « وإذا أُظْلِمَ » بالبناء للمجهول .

(٢) مجيءُ الفعل « أظلم » متعدياً في بيتٍ لأبي تمَّام حبيب بن أوس . وهو:

هما أظلما حالَيَّ ثُمَّتَ أجليا ظَلاميهما عن وجه أمْرَدَ أشيبِ (١)

قال أبو العلاء المعري معلِّقاً على بيت أبي تمام : « جعل أظلم هاهنا متعدياً . وذلك قليل في الاستعمال ، وهو في القياس جائز . وهو على قياس ظَلِمَ الليلُ في معنى أظلم . فإنْ أُدُّعِيَ أن « أظلم » هاهنا غير متعدٍ . وأن « حالَيَّ » منصوب كانتصاب الظرف . فإن قوله : «أجليا ظلاميهما » يدفع ذلك ؛ لأنه عَدَّى « أجليا » إلى الظَّلامَين » (٢) .

وكلا الأمرين اللذين استدل بهما الزمخشري على تعدية الفعل « أظلم » مردود عند أبي حيان . فقراءة يزيد بن قطيب « وإذا أُظْلِم » بالبناء للمجهول لادليل فيها على تعدية «أظلم»؛ لاحتمال أن الأصل – كما قال أبو حيان – وإذا أَظْلَم الليلُ عليهم . فلمَّا بُنِيَ الفعل للمجهول حُذِف « الليل » وقام الجار والمجرور « عليهم » مقامه . واعتراض أبي حيان هذا صحيح وإنْ كان الأكثر بناء المجهول من الفعل المتعدي بنفسه .

واستشهاد الزمخشري ببيت أبي تمام السابق مردود عند أبي حيان ؛ لأن أبا تمَّام مُولَّد لا يُستشهد بشعره .

وهذا الاعتراض يجرنا إلى الحديث عن موقف النحاة من الاستشهاد بشعر المولدين .

يقول السيوطي : « أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولَّدين والمحْدَثين في اللغة والعربية ... ثم قال : «أول الشعراء المحدثين بَشَّار بن بُرْد» وقد احتج سيبويه (٣) في «كتابه» ببعض شعره تقرباً إليه ؛ لأنه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره . ذكره « المرزبانيُّ» وغيره.

---

(١) البيت في ديوان أبي تمام ص ٢١ . وهو من قصيدة لأبي تمام مدح بها عياش بن لهيعة الحضرمي . والضمير (هما) يعود إلى العقل والدهر في البيت الذي قبله. وهو :

أحاولتِ إرشادى ؟ فعقْليَ مرشدي أم استَمْتِ تأديبي ؟ فدهري مُؤدِّبي

(٢) انظر شرح الخطيب التبريزي لديوان أبي تمام جـ ١ ص ١٥٠ .

(٣) نفي هذه الدعوى نفياً قاطعاً أستاذان جليلان . هما الاستاذ : على النجدي ناصف في كتابه سيبويه إمام النحاة . ص ١٥٢ ، ١٥٣ . والدكتور : محمود فجال في مقدمة تحقيقه لكتاب « الاقتراح » للسيوطي . ص ٤٨ .

ونقلَ ثعلب عن الأصمعي قال : خُتِمَ الشعر بإبراهيم بن هَرْمَةَ وهو آخر الحجج » (١).

وذكر البغدادي (٢) أن العلماء قسموا الشعراء إلى طبقات أربع :

الأولى : وهم الشعراء الجاهليون .

الثانية : المخضرمون الذين عاشوا في الجاهلية والإسلام .

الثالثة : الإسلاميون من طبقة جرير والفرزدق .

الرابعة : المولَّدون ، ويقال لهم المحدثون . كبشَّار بن بُرد وأبي نواس .

فالطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعاً . وأمَّا (الثالثة) فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها . وأمَّا (الرابعة) فيقول البغدادي : الصحيح أنه لايستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل : يستشهد بكلام مَنْ يُوثق به منهم . واختاره الزمخشري » .

ولم يكن الزمخشري مُبتدعاً في استشهاده بشعر أبي تمَّام . فقد سبقه إلى الاحتجاج بشعر أبي تمَّام أبو علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) ؛ إذ استشهد في الإيضاح (٣) ببيت لأبي تمَّام هو :

مَن كانَ مَرْعى عزمِهِ وهمومِهِ　　　روضُ الأماني لم يزل مهزولا

وذكر أستاذنا الدكتور / محمود الطناحي (٤) ، في مقدمة تحقيقه لـ«كتاب الشِّعْر» أن أبا علي الفارسي استشهد في كتابه هذا ببيتين من الشعر في قضايا إعرابية لشاعِرَين مُحْدَثَين . هما أبو محمد اليزيدي وأبو تمَّام . وتابع أبا علي والزمخشريَّ في الاستشهاد بشعر أبي تمام أبو القاسم السُّهيلي (ت : ٥٨١ هـ) . ذكر أستاذُنا الدكتورُ محمد البنا (٥) أن السُّهيلي احتج بشعر أبي تمام في كتابيه النتائج والرَّوْضِ الأُنُف . ويقول السهيلي معللاً لاحتجاجه بشعر أبي تمَّام . « وإنما نحتج بقول الطائي وهو حبيب بن أوس لعلمه ، لا لأنه عربي يحتج بلغته»(٦).

---

(١) الاقتراح في أصول النحو ص ١٨١ .

(٢) الخزانة جـ ١ ص ٥ ، ٦ .

(٣) انظر الإيضاح ص ١٠٢ ، وأبو علي الفارسي للدكتور عبدالفتاح شلبي ص ٥٢٩ .

(٤) انظر مقدمة تحقيقه لـ « كتاب الشِّعر » ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٥) انظر كتابه « أبو القاسم السُّهيلي ومذهبه النحوي » ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٦) الروض الأُنُف جـ ٣ ص ٤٩ .

ويقول في موضع آخر : « والطائي وإن كان متولداً فإنما يحتج به لتلقي أهل العربية له بالقبول وإجماعهم على أنه لم يلحن » (١) .

وتابع هؤلاء في الاستشهاد بشعر أبي تمَّام الرَضيُّ (ت : ٦٨٨ هـ) ، فاستشهد في عدة مواضع من شرحه للكافية بأشعار أبي تمام قاله صاحب الخزانة (٢) .

فهؤلاء النحاة – كما رأيت – قبلوا أشعار أبي تمام واحتجوا بها ؛ لعلمه ولوثوقهم به . ولكن أبا حيان – كما سبق – ردَّ على الزمخشري استشهاده ببيت أبي تمَّام الذي احتج به على تعدية الفعل « أظلم » وهو قوله :

هما أظلما حالَيَّ ثُمَّت أجليا ظلاميهما عن وجه أَمْرَدَ أشيبِ

قال أبو حيان : وأمَّا ماوقع في كلام حبيب فلا يستشهد به .وكيف يستشهد بكلام من هو مولد».

قلتُ : لم يثبت أبو حيان على موقفه هذا . وحرَّم على الزمخشري ما أباحه لنفسه ؛ لأنه استشهد في كتابه « ارتشاف الضرب » – كما يقول محقق (٣) الكتاب – بشعر المُحْدَثين والمولَّدِين ، فاستشهد بشعر عمار الكلبي وأبي تمام والبحتري والشريف الرضي . واستشهد أبو حيان أيضا في كتابه « التذييل والتكميل » – كما قال محقق الكتاب – بشعر ابن المعتز وابن اللبانة الأديب الأندلسي (ت : ٥٠٧ هـ) والبحتري وغيرهم . وقال المحقق بعد أن ذكر استشهاده بأشعار هؤلاء المحدثين : « ولا يَعترضُ مُعترِض بأنه أورد هذه الشواهد للتمثيل فقط . بل بمراجعة مواضعها ومواطن الاستشهاد بها يلاحظ مدى اعتماده عليها في الاحتجاج لما يذكر. ولم يوردها بعد اثبات القاعدة استئناساً وتمثيلا » (٤) .

وبَعْدُ ... أعود إلى أصل المسألة وهو تعدية الفعل « أظلم » فأقول : إن ماذهب إليه الزمخشري من جواز تعدية الفعل « أظلم » مقبول عندي ؛ لأنه حتى لو لم تثبت تعدية الفعل «أظلم » ببيت أبي تمام الذي ساقه الزمخشري في « الكشاف » ؛ لِلذي علمته من خلاف العلماء في الاستشهاد بشعر المُحْدَثين . لَثَبتتْ تعديته بنقل الأزهري ؛ إذ نقل في التهذيب (٥) أن الفعل

---

(١) المصدر السابق جـ ٣ ص ١٤٤ .

(٢) انظر جـ ١ ص ٦ .

(٣) انظر ماقاله د.مصطفى النماس في مقدمته لتحقيق « ارتشاف الضرب » ص ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ .

(٤) انظر مقدمة د.حمَّاد حمزة البحيري في تحقيقه لكتاب « التذييل والتكميل » ص ٥٠ .

(٥) التهذيب . مادة « ظلم » جـ ١٤ ص ٣٨٢ .

«أظلم » يكون لازماً ومتعدياً . وحسبك بالأزهري فهو من الثقات . ومن ثَمَّ اتَّكأ الشهاب الخفاجي على نقل الأزهري في إثبات تعدية الفعل « أظلم » . فبعد أن ذكر خلاف العلماء في الاحتجاج بأشعار المولَّدين . وأن منهم مَنْ اعترض على الزمخشري في استشهاده ببيت أبي تمَّام السابق . قال الشهاب : « ثُمَّ إنه لاحاجة لمخالفة الجمهور فيه مع وجود مايغني عنه وهو أن الأزهري وناهيك به . قال في التهذيب : كلٌّ واحد من « أضاء وأظلم » يكون لازماً ومتعدياً . وإذا جاء نهر الله بطل نهر مَعْقِل » (١) .

وأجاز ابن أبي الرّبيع تعدية الفعل (أظلم) قال : « وقُرِئَ في الشاذ : « وإذا أُظلم » بضم الهمزة ، وهذا يُقوِّي أنَّ أظلم هنا متعدية ، يُقال : أظلم المكان ، وأظلمه الغيم ، وتستعمل أظلم غير متعدية » (٢) .

---

(١) حاشية الشهاب على البيضاوي جـ ١ ص ٤٠٧ .

(٢) انظر تفسير القرآن الكريم لابن أبي الرَّبيع ، المجلد الأول ص ١٦١ ، تحقيق : صالحة راشد بن غنيم آل غنيم ، رسالة دكتوراة ، مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، رقم ١٣٦١ .

٢٨ - « مجيء الفعل (درس) بمعنى بلي متعديا »

قال تعالى : ﴿ وكذلك نُصرِّف الآيات وليقولوا دَرَسْتَ ... ﴾ (١) .

قُرئ الفعل « دَرَسْت » على أوجه متعددة . منها « دُرِسَتْ » على البناء للمفعول . قال الزمخشري (٢) : « بمعنى قُرِئَتْ أو عُفِيتْ » .

قال أبو حيان : « قرأ قتادة والحسن وزيد بن علي (دُرِسَتْ) مبنيا للمفعول وفيه ضمير الآيات غائبا وهي قراءة ابن عباس بخلاف عنه . قال أبو الفتح (٣) : ويحتمل أن يراد عُفيت أو تُليت وكذا قال الزمخشري قال بمعنى قُرِئَتْ أو عُفِيَتْ .

أمَّا بمعني « قُرِئَتْ » فظاهر ؛ لأن (دَرَسَ) بمعنى كرَّر القراءة متعدٍ .

وأمَّا (دَرَسَ) بمعنى بَلِي وانمحى فلا أحفظه متعديا وما وجدناه في أشعار مَنْ وقفنا على شعره من العرب إلاّ لازما » (٤) .

المناقشة والترجيح :

ذكر الزمخشري قراءة (دُرِستْ) بالبناء للمفعول وفسرها بـ « قُرِئَتْ أو عُفِيَتْ » وقد سبقه إلى هذا التفسير أبو الفتح - كما قال أبو حيان - وقَبِلَ أبو حيان تفسير أبي الفتح والزمخشري لـ « دُرِستْ » بـ« قُرِئَتْ » واعترض على تفسيرهما لـ « دُرِستْ » بـ « عُفيتْ » ؛ لأنه لم يثبت عنده مجيء (دَرَس) بمعنى بَلِي متعديا . فكيف يرفع ضمير الآيات المستتر على أنه نائب فاعل ؟ !

وقد كان أبو حيان مرنا حين قال : « أمَّا (دَرَسَ) بمعنى بلي وانمحى فلا أحفظه متعديا ... » فهو لم يعمم الحكم ولم يجزم بأن (درس) لم يأت متعديا وإنما قصر ذلك على محفوظه .

وكان تلميذه السمين الحلبي أكثر إنكارا منه لتعدية (دَرَسَ) إذا كان بمعنى بَلِي . قال معقِّباً على قول أبي حيان : « أمَّا (دَرَس) بمعنى بلي وانمحى فلا أحفظه متعديا .. » لا يحتاج هذا إلى استقراء فإنَّ معناه لا يحتمل أن يكون متعدِّيا ؛ إذ حَدَثُه لا يتعدى فاعله فهو كقام وقعد، فكما أنَّا لا نحتاج في معرفة قصور قام وقعد إلى استقراء بل نعرفه بالمعنى فكذا هذا»(٥) .

---

(١) الأنعام : ١٠٥ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٤٢ .

(٣) انظر رأيه في « المحتسب » جـ ١ ص ٢٢٦ .

(٤) البحر المحيط جـ ٤ ص ١٩٧ .

(٥) الدر المصون جـ ٥ ص ٩٧ .

وماذهب إليه أبوحيان وتلميذه السمين من أن (درس) بمعنى بلي لم يأت متعدِّياً يبطله مانقله أصحاب المعاجم من أن الفعل (دَرَس) بمعنى عفا ورد لازما ومتعديا .

يقول الجوهري (١) : « درسَ الرّسمُ ، يدرسُ دُرُوسا ، أي : عفا ودَرَسَتْهُ الريح ، يتعدَّى ولا يتعدَّى » .

يقول ابن منظور (٢) : دَرَسَ الشيءُ والرَّسمُ ، يَدْرُسُ دُرُوساً : عفا . ودَرَسَتْه الريحُ ، يتعدَّى ولا يتعدَّى ، ودَرَسَه القومُ : عَفَّوا أثره » .

واعتماداً على مانقله الجوهري وابنُ منظور يصح تفسيرُ أبي الفتح والزمخشري لقراءة «دُرِسَتْ » بـ « عُفِيَتْ » .

---

(١) الصحاح : مادة (درس) جـ ٣ ص ٩٢٧ .

(٢) لسان العرب : مادة (درس) جـ ٦ ص ٧٩ .

٢٩ - « عمل القول في المفردات »

قال تعالى : ﴿ وادخلوا الباب سجداً وقولوا حِطَّةٌ ﴾ (١) . قرأ ابن أبي عبلة « وقولوا حِطَّةً » بالنصب . قال الزمخشري في توجيه هذه القراءة : « فإن قلت : هل يجوز أن تنصب « حطة » في قراءة من نصبها بقولوا على معنى قولوا هذه الكلمة قلتُ : لا يبعد » (٢) .

وتعقَّب أبو حيان الزمخشري في توجيهه لهذه القراءة . قال في البحر : « وما جوزه ليس بجائز ؛ لأن القول لايعمل في المفردات . إنما يدخل على الجمل للحكاية فتكون في موضع المفعول به إلاّ إنْ كان المفرد مصدراً نحو « قلت قولاً » أو صفة لمصدر نحو قلت حقاً أو معبراً به عن جملة نحو قلتُ شِعراً ، وقلتُ خُطبةً . على أن هذا القسم يحتمل أن يعود إلى المصدر ؛ لأن الشعر والخطبة نوعان من القول فصار كالقهقرى من الرجوع ، وحطة ليس واحداً من هذه»(٣) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري نصب « حطة » في قراءة ابن أبي عبلة « وقولوا حِطَّةً » بالفعل قولوا . وأنكر أبو حيان على الزمخشري هذا التخريج ؛ لأن مقول القول لايكون إلاّ جملة . واستثنى أبوحيان أنواعاً من المفرد يصح نصب القول لها . إلاّ أن حطة ليس واحداً من هذه الأنواع . وخرَّج أبوحيان قراءة ابن أبي عبلة على نصب « حطةً » بفعل محذوف ؛ ليكون مقول القول جملة . والتقدير : « حُطَّ عنا ذنوبنا حِطةً » .

قلتُ : ذكر النحاة (٤) نوعين من المفرد يصح نصبهما بعد القول :

الأول : المفرد المؤدي معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة . نحو قلت حديثاً وشعراً وخطبة . وهذا النوع ذكره أبو حيان في صدر المسألة .

الثاني : المفرد المراد به مجرد اللفظ . على خلاف فيه . وممن أجاز نصبه بالقول الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ يقال له إبراهيم ﴾(٥) أي

---

(١) البقرة : ٥٨ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٢٨٣ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ٢٢٢ .

(٤) انظر همع الهوامع جـ ٢ ص ٢٤٤ ، الأشموني جـ ٢ ص ٣٥ .

(٥) الأنبياء : ٦٠ .

يطلقون عليه هذا الاسم . ولو كان الفعل مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم . وأهمل أبو حيان هذا النوع .

ولعلِّي أميل إلى أن قراءة ابن أبي عبلة « وقولوا حطةً » بالنصب من هذا النوع الأخير . أي أن « حطة » أريد بها لفظها ويقوي هذا الميل عندي أمران :

الأول : ماذكره صاحب (الصحاح) في معنى حطة . قال : « حطة » كلمة أُمِرَ بها بنو إسرائيل لو قالوها لحطت أوزارهم » (١) .

الثاني : قول القرطبي : « يحتمل أن يكونوا تُعبِّدوا بهذا اللفظ بعينه وهو الظاهر من الحديث . روى مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « قيل لبني إسرائيل ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة يُغفر لكم خطاياكم فبدَّلوا فدخلوا الباب يزحفون على أستاههم وقالوا حَبّة في شَعَرة » . وأخرجه البخاري وقال : « فبدلوا وقالوا حِطّةٌ حبّةٌ في شعَرة » . وفي غير الصحيحين : « حنطة في شَعَر » .. » (٢) .

ويفهم من هذا الحديث الذي أورده القرطبي أن بني إسرائيل أمروا أن يقولوا حطة . أي أمروا بهذه اللفظة وتُعبِّدوا بها كما قال القرطبي فبدلوها وقالوا حبة في شعرة ؛ وقيل قالوا « حنطة » وذلك معنى قوله تعالى ﴿ فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم ﴾ (٣) .

وخلاصة القول عندي أن تخريج الزمخشري لنصب « حطة » في قراءة ابن أبي عبلة «وقولوا حطةً » على أنها مفعول به للفعل « قولوا » صحيح وأن وسم أبي حيان لإعراب الزمخشري بأنه غير جائز فيه نظر ؛ إذ إن أكثر المعربين والمفسرين ممن وقفت على كلامهم أجازوا نصب « حطة » بالفعل « قولوا » . ومنهم :

مكي بن أبي طالب (٤) ، وابن الأنباري (٥) ، والسمين الحلبي (٦) ، وأبو السعود(٧)، والشهاب (٨) ، والألوسي (٩) .

---

(١) الصحاح . مادة (حطط) جـ ٣ ص ١١١٩ .

(٢) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٤١١ .

(٣) البقرة : ٥٩ .

(٤) مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ٤٨ .

(٥) البيان جـ ١ ص ٨٣ .

(٦) الدر المصون جـ ١ ص ٣٧٥ .

(٧) تفسير أبي السعود جـ ١ ص ١٠٤ .

(٨) حاشية الشهاب على البيضاوي جـ ٢ ص ١٦٥ .

(٩) روح المعاني جـ ١ ص ٢٦٦ .

٣٠ - « الخلاف في تعدية « سمع » إلى مفعولين »

عند قوله تعالى : (قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم) (١) .

قال الزمخشري : فإن قلتَ : ماحكم الفعلين بعد (سمعنا فتى) وأيُّ فرقٍ بينهما ؟ قلتُ : هما صفتان لفتى إلاّ أن الأول وهو « يذكرهم » لابُدَّ منه لسمع ؛ لأنك لاتقول : « سمعت زيداً » وتسكت حتى تذكر شيئا ممَّا يُسمع ، وأمَّا الثاني فليس كذلك » (٢) .

قال أبو حيان معقِّباً على كلام الزمخشري : « أمَّا قوله صفتان فلا يتعين ذلك لما أذكره . أمَّا سمع فإمَّا أن تدخل على مسموع أو غيره ، إنْ دخلتْ على مسموع فلا خلاف أنها تتعدى إلى واحد نحو « سمعتُ كلامَ زيدٍ ومقالةَ خالدٍ » وإنْ دخلتْ على غير مسموع فاختلف فيها ، فقيل : إنها تتعدى إلى اثنين وهو مذهب الفارسي ويكون الثاني ممَّا يدل على صوت ، فلا يُقال : « سمعتُ زيداً يركب » ومذهب غيره أن سمع يتعدى إلى واحد والفعل بعده إنْ كان معرفة في موضع الحال منها أو نكرة في موضع الصفة ، وكلا المذهبين يُستدلُ لهما في علم النحو . فعلى هذا المذهب الآخر يتمشى قول الزمخشري : « إنه صفة لفتى » ، وأمَّا على مذهب أبي علي فلا يكون إلاّ في موضع المفعول الثاني لسمع . وأمَّا « يُقالُ له إبراهيم » فيحتمل أن يكون جوابا لسؤال مقدر : لمَّا قالوا سمعنا فتى يذكرهم وأتوا به منكراً قيل : مَنْ يُقال له ؟ فقيل: يقال له إبراهيم » (٣) .

المناقشة والترجيح :

الفعل « سمع » حقُّه أن يتعدى إلى واحد كسائر أفعال الحواس نحو « سمعت قولَ زيد » ولكن قد يكون ذلك المفعول ممَّا لا يصح أن يُسْمع بأن يكون ذاتا فلا يصح الاقتصار عليه وحدَه ، بل لابُدَّ من اتباعه بشيء يُسمع نحو : « سمعت رجلاً يقول كذا » و« سمعتُ الإمامَ يخطبُ » . وللنحويين حينئذٍ قولان (٤) في الفعل « سمع » أشار إليهما أبو حيان :

الأول : أن سمع متعدٍّ إلى مفعول واحد إبقاءً له على الأصل . والجملة بعده في موضع نصب صفةً إنْ كان المفعولُ نكرةً ، وحالاً إنْ كان المفعولُ معرفةً . وهذا رأي جمهور النحاة .

---

(١) الأنبياء : ٦٠ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٥٧٦ .

(٣) البحر المحيط جـ ٦ ص ٣٢٤

(٤) انظر الخزانة جـ ٩ ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

الثاني : أن سمع متعدٍّ إلى مفعولين ، والجملة في محل الثاني منهما . قال به الأخفش(١) وأبو علي الفارسي (٢) وابن مالك (٣) والعكبري (٤) وغيرهم .

واعتُرض على هذا الوجه بأن الجملة لا تقع مفعولا إلاّ في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر و« سمع » ليس منها ، وأُجيبَ عنه بأن سمع أُجريت مُجرى « علم » ؛ لأن السَّمْعَ طريق للعلم .

وفي آية المسألة : « سمعنا فتى يذكرهم » أعرب الزمخشري جملة « يذكرهم » صفةً لفتى وهي صفة لازمة لابُدَّ منها .

وقال أبو حيان : إن إعراب الزمخشري هذا لا يتعين ؛ إذ يصح أن تكون جملة «يذكرهم » في محلٍّ نصب على أنها مفعول ثانٍ لسمع على قول الفارسي .

قلتُ : إعراب الزمخشري يتمشى على رأي الجمهور وهو لم يقل بتعيُّنه ولعل اقتصاره عليه لرجحانه عنده على الرأي الآخر . وأبو حيان نفسُه في موضع آخر من « البحر المحيط»(٥) نقل القولين السابقين في سمع وصحَّح رأي الجمهور القائل بأن سمع تتعدى لواحد والجملة بعده حالٌ أو صفة بحسب ماقبلها . ويبدو أن أبا حيان غير معترض على الزمخشري وإنَّما ذكر رأي الفارسي استقصاءً للآراء المقولة في (سمع) . بقي أن الزمخشري أعرب جملة « يُقال له إبراهيم » صفة لفتى ، وتعقَّبه أبو حيان بأنه لا يتعين فيها ذلك وأجاز أن تكون مستأنفة جوابا لسؤال مقدر ، كأنه قيل : مَنْ يقال له ؟ فقيل : يُقال له إبراهيم . قلتُ : أعربها العكبري (٦) صفةً وأجاز أن تكون حالاً .

وقال الألوسي : « يُقال له إبراهيم » صفة لفتى ، وجُوِّز أن يكون استئنافاً بيانيا ، والأول أظهر » (٧) . ولعل الزمخشري اقتصر عليه لذلك .

---

(١) نقلاً عن صاحب الخزانة جـ ٩ ص ١٦٩ .

(٢) انظر الإيضاح ص ١٧٠ .

(٣) انظر التسهيل ص ٧١ .

(٤) انظر التبيان جـ ٢ ص ٩٢١ .

(٥) انظر جـ ٣ ص ١٤١ .

(٦) انظر التبيان جـ ٢ ص ٩٢١ .

(٧) روح المعاني جـ ١٧ ص ٦٣ .

٣١ - « تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير الأفعال المستثناة »

قال تعالى (ويجعلون لله البناتِ - سبحانه - ولهم ما يشتهون) (١) .

قال الزمخشري : « (ولهم ما يشتهون) يعني البنين ، ويجوز في مايشتهون الرفع على الابتداء والنصب على أن يكون معطوفاً على البنات أي وجعلوا لأنفسهم مايشتهون من الذكور »(٢).

قال أبو حيان : وهذا الذي أجازه (يعني الزمخشري) من النصب تبع فيه الفراء والحوفي . وقال أبو البقاء وقد حكاه وفيه نظر .

وذهل هؤلاء عن قاعدة في النحو وهو أن الفعل الرافع لضمير الاسم المتصل لايتعدى إلى ضميره المتصل المنصوب فلا يجوز « زيدٌ ضربه » تريد ضرب نفسه إلاّ في باب ظن وأخواتها من الأفعال القلبية أو فَقَدَ وعَدِمَ ، فيجوز زيدٌ ظنّه قائما ، وزيدٌ فقده ، وزيدٌ عدمه ، والضمير المجرور بالحرف كالمنصوب المتصل فلا يجوز « زيدٌ غضب عليه » تريد غضب على نفسه . فعلي هذا الذي تقرر لايجوز النصب ؛ إذ يكون التقدير : ويجعلون لهم مايشتهون ، فالواو ضمير مرفوع ولهم مجرور باللام فهو نظير « زيدٌ غضب عليه » (٣) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في « ما » من قوله « لهم ما يشتهون » وجهين :

الأول : أن تكون في محل رفع بالابتداء ، والخبر « لهم » . وهذا الوجه محلُّ اتفاق بين النحاة .

الثاني : أن تكون في محل نصب عطفاً على « البنات » . أي : ويجعلون لهم مايشتهون . وهذا الوجه فيه خلاف مشهور ، والزمخشري مسبوق في إجازة هذا الوجه بالفراء(٤) والحوفي - كما قال أبو حيان - وتبعهم ابن الأنباري (٥) والبيضاوي (٦) والسيوطي(٧).

---

(١) النحل : ٥٧ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٤١٤ .

(٣) البحر المحيط جـ ٥ ص ٥٠٤ .

(٤) انظر معاني القرآن جـ ٢ ص ١٠٥ .

(٥) البيان جـ ٢ ص ٧٩ .

(٦) انظر تفسيره جـ ٣ ص ١٨٤ .

(٧) انظر تفسير الجلالين جـ ٢ ص ٥٧٧ .

ومنع أبو اسحاق الزجاج كون « ما » نصباً بالعطف على البنات واقتصر على الوجه الأول . قال عند الآية نفسها :

(ما) في موضع رفع لاغير ... فإن قال قائل : لمَ لايكون المعنى : ويجعلون لهم مايشتهون ، قيل : العرب تستعمل في هذا الموضع جعل لنفسه مايشتهي . ولا يقولون : جعل زيدٌ له مايشتهي وهو يعني نفسه » (١) .

وتابعه أبوحيان ، ولذا رأيناه يعترض على الزمخشري حين جعل (ما) في محل نصب ، وقال إن الزمخشري تبع الفراء والحوفي في إجازة هذا الوجه . ثم قسا في الرّد عليهم حين قال : إنهم ذهلوا عن قاعدة في النحو وهي : « أن فعل المضمر المتصل لايتعدى إلى ضميره المتصل إلاّ في باب ظن وأخواتها من الأفعال القلبية أو فقد وعدم » .

ولستُ أدري كيف ساغ لأبي حيان القول بأن هؤلاء النحاة ذهلوا عن تلك القاعدة ؟ على الرّغم من أن الفراء (٢) ذكر تلك القاعدة بتفاصيلها عند تفسيره للآية التي تقدمت «ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم مايشتهون » . ولعله لهذا السبب اختار الرفع في (ما) مع إجازته النصب فيها.

وذكر الزمخشري القاعدة بتفاصيلها في كتابه (المُفصل) (٣) .

ثم إنَّ هذه القاعدة التي قررها النحاة لم تسلم لهم ، واعترض عليها أبو حيان نفسه بنحو قوله تعالى ﴿ وهزّي إليك بجذع النخلة ﴾ (٤) وقوله ﴿ واضمم إليك جناحك ﴾ (٥) وقوله ﴿أمسك عليك زوجك ﴾ (٦) . ففي هذه الآيات تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل المجرور وهنا لجأ النحاة الذين قرروا القاعدة السابقة إلى التأويل بغية اطراد قاعدتهم . فتأولوا(٧) تلك الآيات إمّا على تعليق الجار والمجرور فيها بمحذوف كما قيل في اللام في

---

(١) معاني القرآن وإعرابه جـ ٣ ص ٢٠٦ .

(٢) انظر معاني القرآن جـ ٢ ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣) انظر ص ٢٦٢ .

(٤) مريم : ٢٥ .

(٥) القصص : ٣٢ .

(٦) الأحزاب : ٣٧ .

(٧) انظر هذه التأويلات في البحر المحيط جـ ٦ ص ١٨٤ ، والمغني جـ ١ ص ١٥٦.

(سقيا لك). ويكون التقدير : هزِّي (أعني) إليك بجذع النخلة . وكذا الباقي . وإمَّا على حذف مضاف فيكون التقدير : وهُزِّي إلى نفسِك . وكذا الباقي .

وكما لجأ هؤلاء النحاة إلى التأويل لجأ إليه الشاوي أيضا ليصحح به ماذهب إليه الزمخشري من أن (ما) في قوله (ولهم مايشتهون) في محل نصب . قال الشاوي : « محطُّ كلام الزمخشري أنَّ مايشتهون يصح نصبه بجعلوا ولا يلزم منه تعلق (لهم) بجعلوا ، بل يكون نظير « وهزِّي إليك » وقد أوله الشيخ أبو حيان وغيره على تعلقه بحال (١) محذوفة أي منسوبا إليك أو إيلاء فكذا هنا يجعل حالاً من مايشتهون كائنا لهم ، فيصير جعلوا عاملاً في الحال فلا يلزم اتحاد الفاعل والمفعول » (٢) .

وللسَّمين الحلبي رأي حصيف لا تأويل فيه وإنما فيه تقييد للقاعدة النحوية التي تقدمت وهي « أن فعل المضمر المتصل لا يتعدى إلى ضميره المتصل في غير الأفعال المستثناة » .

يقول السَّمين : « الممتنعُ إنما هو تعدي الفعل أي وقوعه على ماجُرَّ بالحرف نحو « زيدٌ مَرَّ به » فإن المرور واقع بزيد ، وأمَّا ما نحن فيه (يريد تقدير الزمخشري « ويجعلون لهم ما يشتهون ») فليس الجَعْلُ واقعا على الجاعلين ، بل بما يشتهون . وكان الشيخ (٣) يعترض دائماً على القاعدة المتقدمة بقوله تعالى « وهُزِّي إليك بجذع النخلة » « واضمم إليك جناحك » .

والجواب عنهما ماتقدم وهو أن الهز والضم ليسا واقعين بالكاف » (٤) .

ونقل الشهاب الخفاجي رأي السَّمين هذا ولخَّصه واستحسنه ، قال : « ومحصله المنع في المتعدي بنفسه والتفصيل في المتعدي بالحرف بين ما قُصد الإيقاع عليه وغيرِه فيمتنع في الأول دون الثاني لعدم إلف إيقاع المرء بنفسه وهذا تفصيل حسن » (٥) .

وبرأي السَّمين هذا تسلم لنا الآيات السابقة من التأويلات المتكلفة التي رأيناها ، وبه يصح ما أجازه الفراء والحوفي والزمخشري وغيرهم من أن (ما) في قوله « ولهم مايشتهون » في محلِّ نصب عطفا على البنات في قوله « ويجعلون لله البنات » .

---

(١) أبو حيان يعلِّق الجار والمجرور بفعل محذوف لا بحال . انظر البحر المحيط جـ ٦ ص ١٨٤ .

(٢) المحاكمة : ورقة / ١٦٦ .

(٣) يعني أبا حيان .

(٤) الدّر المصون جـ ٧ ص ٢٤٤ .

(٥) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ٣٤١ .

٣٢ - التعدية « بالباء »

قال تعالى : ﴿ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويُشهدُ اللَّهَ على ما في قلبه وهو ألدُّ الخصام * وإذا تولَّى سعى في الأرض ليُفسدَ فيها ويُهْلِكَ الحرثَ والنَّسل والله لا يحب الفساد * وإذا قيل له اتَّقِ الله أخذته العزة بالإثم﴾ (١) .

قال الزمخشري : « أخذته العزة بالإثم » من قولك أخذتُه بكذا إذا حملتَه عليه وألزمتَه إياه ، أي : حملتْهُ العزَّةُ التي فيه وحميةُ الجاهلية على الإثم الذي يُنهى عنه وألزمتْهُ ارتكابَه وأن لا يخلي عنه ضراراً ولجاجا » (٢) .

وتعقَّبه أبو حيان قائلاً : « فالباء على كلامه للتعدية . كأن المعنى ألزمتْهُ العزةُ الإثمَ والتعديةُ بالباء بابُها الفعل اللازم نحو ﴿لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾ (٣) أي : لأذهب سمعهم . وندرَتْ التعدية بالباء في المتعدِّي نحو : « صككْتُ الحجر بالحجر » أي : أصككتُ الحجرَ الحجرَ بمعنى جعلتُ أحدهما يَصُكُّ الآخر . ويحتمل الباء أن تكون للمصاحبة أي : أخذته مصحوباً بالإثم أو مصحوبة بالإثم ، فيكون للحال من المفعول أو الفاعل ، ويحتمل أن تكون سببية والمعنى أن إثمه السابق كان سبباً لأخذ العزة له حتى لا يَقبل ممن يأمره بتقوى الله ، فتكون الباء هنا كمِنْ في قول الشاعر :

أخذتْهُ عزَّةٌ مِنْ جهله فتولَّى مُغْضَباً فِعْلَ الضَّجِرْ » (٤) .

المناقشة والترجيح :

قيل في معنى الباء في قوله تعالى « أخذته العزة بالإثم » ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون للتعدية قاله الزمخشري .

الثاني : أن تكون للمصاحبة . فتكون في محل نصب على الحال من العزة ، والتقدير : أخذته العزة ملتبسةً بالإثم ، ويجوز أن تكون حالاً من الهاء ، أي : أخذته ملتبساً بالإثم .

الثالث : أن تكون للسببية ، أي : أخذته العزة بسبب إثمه السابق .

وهذان الوجهان الأخيران قال بهما أبو البقاء العكبري (٥) وأبو حيان .

---

(١) البقرة : ٢٠٤ - ٢٠٦ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٥٢ .

(٣) البقرة : ٢٠ .

(٤) البحر المحيط جـ ٢ ص ١١٧ .

(٥) انظر التبيان جـ ١ ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

والحقُّ أن أبا حيان لم يرفض معنى التعدية الذي قال به الزمخشري . ولكن تعقيبه على كلام الزمخشري يُنبئ عن عدم استحسانه كون الباء للتعدية ؛ إذ يقول : « والتعدية بالباء بابُها الفعل اللازم نحو « لذهب بسمعهم وأبصارهم » أي لأذهب سمعهم وندرت التعدية بالباء في المتعدِّي ..... » ولستُ أنكر أن التعدية بالباء بابها الفعل اللازم وهي فيه أكثر ولكنها وردت مع الفعل المتعدِّي . وجعل معربو القرآن الباء للتعدية بعد الفعل المتعدي في بعض آيات القرآن الكريم . وأبو حيان نفسُه جعل الباء للتعدية بعد فعلٍ متعدٍّ في ثلاث آيات :

(١) في قوله تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) (١) .

قال أبو حيان : « والباء في « ببعض » متعلق بالمصدر ، والباء فيه للتعدية فهو مفعول ثانٍ للمصدر ؛ لأن دفع يتعدَّى إلى واحد ثم عُدِّي إلى ثانٍ بالباء . وأصل التعدية بالباء أن يكون ذلك في الفعل اللازم » (٢) .

(٢) في قوله تعالى : (وإنْ يمسسك الله بضرٍ فلا كاشف له إلاّ هو وإنْ يمسسك بخير فهو على كلِّ شيء قدير) (٣) .

قال أبو حيان : « ويظهر أن الباء في بضر وفي بخير للتعدية وإنْ كان الفعل متعديا ، كأنه قيل وإن يُمسسكَ اللّهُ الضرَّ فقد مسك والتعدية بالباء في الفعل المتعدي قليلة » (٤) .

(٣) في قوله تعالى : (وجاوزنا ببني اسرائيل البحر) (٥) .

قال أبو حيان : « ومعنى جاوزنا : قطعنا بهم البحر ... والباء للتعدية يُقال : جاوز الوادي : إذا قطعه ، وجاوز بغيره البحر : عَبَّرَ به ، فكأنه قال : وجزنا ببني اسرائيل أي أجزناهم البحر » (٦) .

---

(١) البقرة : ٢٥١ .

(٢) البحر المحيط جـ ٢ ص ٢٧٠ .

(٣) الأنعام : ١٧ .

(٤) البحر المحيط جـ ٤ ص ٨٧ .

(٥) الأعراف : ١٣٨ .

(٦) البحر المحيط جـ ٤ ص ٣٧٧ .

فلا غضاضة إذاً في جعل الباء للتعدية في قوله تعالى « أخذته العزة بالإثم » . بل إن أقوال بعض المفسرين تعزز كون الباء للتعدية ، يقول القرطبي عند تفسير الآية السابقة : « قيل : العزَّةُ هنا الحميَّة ... وقيل : العزة هنا المَنَعَةُ وشدة النفس ، أي اعتز في نفسه وانتحى فأوقعته تلك العزَّةُ في الإثم حين أخذتْهُ وألزمتْه إياه . قال قتادة : المعنى إذا قيل له مهلاً . ازداد اقداما على المعصية والمعنى حملته العزة على الإثم . وقيل : أخذته العزةُ بما يؤثِمه ، أي : ارتكب الكفر للعزة وحمية الجاهلية .. » (١) .

والزمخشريُّ في جعله الباء للتعدية في الآية السابقة مسبوقٌ بأبي علي الفارسي . قال في « الحجة » :

« وأمَّا قوله تعالى : « وإذا قيل له اتَّقِ الله أخذته العزة بالإثم » فإن الجار يجوز تعلُّقه بشيئين : بالأخذ وبالعزة . فإن علَّقته بالأخذ كان المعنى : أخذته بما يُؤثِم ، أي : أخذته بما يُكْسِبُهُ ذلك . والمعنى : أنه للعزَّة يَرتكبُ مالاينبغي له أن يرتكبه . فكأنَّ العزَّةَ حملتْهُ على ذلك وقلةِ الخشوع ... » (٢) .

وممَّن أجاز أن تكون الباء للتعدية في الآية ابنُ عطية (٣) والنيسابوري (٤) وأبوالسعود (٥) . وغيرهم .

---

(١) انظر تفسير القرطبي جـ ٣ ص ١٩ .

(٢) الحجة جـ ٢ ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٣) انظر المحرر الوجيز جـ ٢ ص ١٩ .

(٤) انظر غرائب القرآن جـ ٢ ص ١٩٩ .

(٥) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢١١ .

٣٣ - الخلاف في ناصب « هنيئا مريئا »

قال تعالى : ﴿ وآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَـاتـهن نِحْلَةً فـإنْ طِبْنَ لكم عن شيء منه نَفْسـاً فكُلُوهُ هنيئاً مريئا ﴾ (١) .

قال الزمخشري : الهنيء والمريء صفتان من هَنُؤ (٢) الطعام ومَرُؤ : إذا كان سائغاً لا تنغيص فيه ... وهما وصف للمصدر أي : أكْلاً هنيئا مريئا أو حال من الضمير أي كلوه وهو هنيء مريء ، وقد يوقف على فكلوه ويُبْتدأ هنيئا مريئا على الدعاء وعلى أنهما صفتان أُقيمتا مقام المصدرين كأنه قيل : هَنْأً مَرْأً » (٣) .

فالزمخشري وجَّه نصب (هنيئا مريئا) بثلاثة أوجه ، وجهان في حالة وصل (هنيئا مريئا) بما قبله والثالث في حالة قطع (هنيئا مريئا) عمَّا قبله .

واعترض أبو حيان على ثلاثة الأوجه التي أجازها الزمخشري . قال معترضاً على الوجهين الأولين : « وانتصاب « هنيئا » على أنه نعت لمصدر محذوف أي فكلوه أكْلاً هنيئا أو على أنه حال من ضمير المفعول هكذا أعربه الزمخشري وغيره وهو مخالف لقول أئمة العربية ؛ لأنه عند سيبويه وغيره منصوب بإضمار فعل لايجوز إظهاره ... فعلى ماقاله أئمة العربية يكون «هنيئا مريئا» من جملة أخرى غير قوله « فكلوه هنيئا مريئا » ولا تعلق له به من حيث الإعراب بل من حيث المعنى ، وجماع القول في هنيئا أنها حال قائمة مقام الفعل الناصب لها ، فإذا قيل: إن فلاناً أصاب خيرا فقلتَ هنيئا له ذلك ، فالأصل « ثبت له ذلك هنيئا » فحُذف ثبت وأُقيم (هنيئا) مقامه » (٤) .

وقال معترضاً على الوجه الثالث الذي أجازه الزمخشري :« وقد ألمَّ الزمخشري بشيء مما قاله النحاة في «هنيئا» لكنَّه حرَّفه فقال بعد أن قدَّم أن انتصابه على أنه وصف للمصدر أو حال من الضمير في فكلوه أي كلوه وهو هنيء مريء، قال: وقد يوقف على فكلوه ويُبْتدأ «هنيئا مريئا» على الدُّعاء وعلى أنهما صفتان أقيمتا مقام المصدر كأنه قيل هَنْأً مَرْأً انتهى وتحريفه أنه

---

(١) النساء : ٤ .

(٢) جاء في (اللسان) هَنِئ الطعام وهَنُؤ يَهْنَأُ هَنَاءةً : صار هنيئاً مثل فَقِهَ وفَقُهَ . مادة (هنا) جـ ١ : ١٨٤.

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٤٩٩ ، ٥٠٠ .

(٤) البحر المحيط جـ ٣ ص ١٦٧ .

جعلهما أُقيما مقام المصدر فانتصابهما على هذا انتصاب المصدر ، ولذلك قال : كأنَّه قيل : هَنْأً مَرْأً فصار كقولك سقياً ورعياً أي هناءةً ومراءةً . والنحاة يجعلون انتصاب هنيئا على الحال ... ويدلُّ على فساد ماحرَّفه الزمخشري وصحة قول النحاة ارتفاع الأسماء الظاهرة بعد (هنيئا مريئا) ، ولو كانا ينتصبان انتصاب المصادر المراد بها الدعاء لما جاز ذلك فيها تقول : سقياً لك ورعيا ولا يجوز سقياً الله لك ولا رعياً الله لك وإن كان ذلك جائزا في فعله فتقول : سقاك الله ورعاك ، والدليل على جواز رفع الأسماء الظاهرة بعدهما قول الشاعر :

هنيئاً مريئاً غيرَ داءٍ مخامرٍ لعزَّةَ من أعراضنا ما استحلَّتِ

فـ « ما » مرفوع بما تقدم من هنىء أو مرئ » (١) .

المناقشة والترجيح :

حين عرض الزمخشري لإعراب « هنيئا مريئا » فرَّق بين حالتين حالة وصل (هنيئا) بما قبله وحالة قطع (هنيئاً) عمَّا قبله . فعند وصل (هنيئا) بما قبله أجاز الزمخشري في نصبه وجهين من الإعراب . أحدهما : أن يكون (هنيئا مريئا) نعتا لمصدر محذوف أي أكْلاً هنيئا مريئا .

والآخر : أن يكون (هنيئا مريئا) حالاً من الهاء في فكلوه . واعترض أبوحيان على هذين الوجهين – كما رأيت – وزعم أن إعراب (هنيئا) على الوجهين السابقين مخالف لقول أئمة العربية لأن هنيئا عند سيبويه وغيره منصوب بإضمار فعل لايجوز إظهاره .

قال سيبويه : هذا باب ما أُجري مُجرى المصادر المدعُوِّ بها من الصفات وذلك قولك : هنيئا مريئا . كأنك قلتَ : ثَبتَ لك هنيئاً مريئا وهنأه ذلك هنيئا . وإنما نصبته ؛ لأنه ذكر لك خيراً أصابه رجل فقلتَ : هنيئاً مريئاً . كأنك قلتَ : ثبت ذلك له هنيئا مريئا أو هنأه ذلك هنيئا ، فاختزل الفعل ؛ لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك هنأك » (٢) .

(فهنيئا) عند سيبويه حال قائمة مقام الفعل الناصب لها ، وأصل الكلام عنده : ثَبَتَ له ذلك هنيئاً أو هنأه ذلك هنيئاً ، فَحُذف الفعل وأقيم (هنيئا) مقامه .

ونلحظ أن أبا حيان حين اعترض على إعرابي الزمخشري السابقين اعترض عليهما برأي سيبويه وقد خالفه التوفيق في هذا ؛ لأن سيبويه حين أعرب هنيئا في النَّص السابق

---

(١) البحر المحيط جـ ٣ ص ١٦٨ .

(٢) الكتاب جـ ١ ص ٣١٦ ، ٣١٧ .

لم يعربها وهي داخل سياق قرآني وإنما أعربها في حالة الكلام بها ابتداءً كأَنْ يُقال لك إنَّ فلاناً أصاب خيراً ، فتقول : هنيئا له ذلك . وفي هذه الحالة لايكون قبل (هنيئا) ما يصلح لأن تتعلَّق به .

أمَّا الزمخشري فكان إعرابه لـ « هنيئاً » داخل سياق قرآني وقبل (هنيئا) في الآية فعلٌ صالح لأن تتعلق به (هنيئا) وهو قوله (فكلوه) . ومن ثَمَّ اختلف إعراب الزمخشري عن إعراب سيبويه ؛ لأن السياقين مختلفان .

وإذا أردنا أن ننصف الزمخشري فعلينا أنْ نلتمس إعراب (هنيئا) عند معربي القرآن الكريم أو المفسرين ؛ لأنهم عرضوا لاعراب (هنيئا) في السِّياق نفسهِ الذي عرض له الزمخشري ، وإليك شيئاً من أقوالهم :

قال أبو جعفر النحاس : (فكلوه هنيئا مريئا) منصوب على الحال من الهاء » (١) . وقال مكي بن أبي طالب : « هنيئا مريئاً » حالان من الهاء في فكلوه » (٢) . وقال ابن الأنباري : « هنيئا مريئا » حالان من الهاء في فكلوه وهي تعود على شيء » (٣) .

وقال الرازي : « قوله « هنيئا مريئا » وصف للمصدر أي أكْلاً هنيئا مريئا ، أو حال من الضمير أي كلوه وهو هنيء مريء ... » (٤) . وقال القرطبي : « هنيئا مريئا » منصوب على الحال من الهاء في « كُلُوه » وقيل : نعت لمصدر محذوف أي أكْلاً هنيئا » (٥) .

وبعد ... أقول : إنَّ أبا حيان غير محقّ في اعتراضه على إعراب الزمخشري لـ(هنيئا) نعتا لمصدر محذوف أو حالاً من الهاء في فكلوه ؛ لأن هذين الإعرابين – كما رأيت – قال بهما المعربون والمفسرون .

وننتقل بعد ذلك إلى الوجه الثالث الذي أجازه الزمخشري في (هنيئا مريئا) ، إذ قال في إعرابهما : إنهما صفتان أُقيمتا مقام المصدرين ، فكأنه قيل : هَنْأً مَرْأً .

وهذا الوجه قيَّده الزمخشري بالوقف على قوله تعالى « فكلوه » والابتداء بقوله « هنيئا مريئاً » .

---

(١) إعراب القرآن جـ ١ ص ٤٣٥ .

(٢) مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ١٧٧ .

(٣) البيان جـ ١ ص ٢٤٢ .

(٤) انظر تفسيره جـ ٩ ص ١٨٩ .

(٥) انظر تفسيره جـ ٥ ص ٢٦ .

ولم يكن إعراب الزمخشري هذا بأحسن حظاً من سابقيه فقد اعترض عليه أبو حيان واتَّهم الزمخشريَّ بتحريف قول النحاة ، قال : « وتحريفه أنه جعلهما أُقيما مقام المصدر فانتصابهما على هذا انتصاب المصدر ، ولذلك قال : كأنه قيل : هَنْأً مَرْأً فصار كقولك سقياً ورعيا أي هناءةً ومراءة والنحاة يجعلون انتصاب هنيئاً على الحال » .

وسأقف بك على آراء النحاة في نصب (هنيئا) إذا لم يتعلق بشيء قبله ؛ لنرى هل حرَّف الزمخشريُّ قول النحاة ؟

ذهب سيبويه – كما مرَّ بنا – إلى أن هنيئا حال قائمة مقام الفعل الناصب لها ، وأصل الكلام عنده « ثبتَ له ذلك هنيئاً أو هنأه ذلك هنيئا » فحُذف الفعل وأقيم (هنيئا) مقامه . وتابع سيبويه كثيرٌ من النحاة وأعربوا (هنيئاً) حالاً على خلاف يسير بينهم في تقدير الفعل الناصب لها .

قال المبرد في (المقتضب) (١) « في باب مايكون من المصادر حالاً لموافقته الحال » : وتقول : هنيئا مريئا وإنما معناه : هنأك هَناءً ، ومرأك مَراءً ولكنَّه لمَّا كان حالاً كان تقديره : وجب ذلك لك هنيئا وثبتَ لك هنيئا » .

وفي قول أبي الصلت الثقفي :

اشرب هنيئاً عليك التاج مرتفقا   في رأس غمدان داراً منك محلالا (٢)

ذهب أبو علي (٣) إلى أنَّ هنيئا حال وقعت موقع الفعل بدلاً من اللفظ به .. فلا يجوز ظهور الفعل معه ؛ لأنه قام مقامه فصار عوضا عنه فقوله هنيئاً لا تعلق له باشرب ؛ لأنه وقع موقع ليهنئك أو هنأك أو هنُؤ والتقدير : ليهنئك شربك أو هنأك شربك أو هَنُؤ شربك .

وفي قول أبي الطيب المتنبي :

هنيئاً لك العيدُ الذي أنت عيدُهُ   وعيدٌ لمن سمَّى وضحَّى وعيَّدا

قال أبو الفتح بن جني : العيدُ مرفوع بفعله ، وأصله « ثبتَ هنيئاً لك العيد » فحُذف الفعل وقامت الحال مقامه فرفعت العيد كما كان الفعل يرفعه » (٤) .

---

(١) انظر جـ ٤ ص ٣١٢ .

(٢) البيت من قصيدة يمدح بها أبو الصلت الثقفي سيف بن ذي يزن الحميري بعد ظفره بالحبشة ، وقيل : إنَّ قائل القصيدة أمية بن أبي الصلت . انظر الأمالي الشجرية جـ ١ ص ٢٥٩ .

(٣) نقلاً عن ابن الشجري . انظر الأمالي جـ ١ ص ٢٤٨ . بتحقيق الدكتور : محمود الطناحي . وذكر المحققُ أنَّ إعراب أبي علي لـ«هنيئاً» ذكره في الشيرازيات ، ورقة ٧١ ب ، ٧٣ ب .

(٤) الفَسْر أو شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لابن جني جـ ٢ ص ٢٦٠ ، وانظر الأمالي الشجرية جـ ١ ص٢٥٣ .

وقال الصيمري في « باب ماينتصب من الأسماء والمصادر بإضمار فعل » : « وممّا يجري هذا المجرى : هنيئا مريئا تريد : كُل الشيءَ هنيئا مريئا وهما صفتان منصوبتان على الحال » (١) .

فهذه الأقوال متزاملةٌ ويكاد يغلب عليها الأخذ برأي سيبويه . ولأبي جعفر النحاس إعراب مغاير لأقوال النحاة هذه ، فهو يعرب « هنيئا » مصدراً لا حالاً . قال عند قول الشاعر(٢):

هنيئاً لأربابِ البُيوتِ بيوتهم ... وللعَزَبِ المسكين مايتلمَّسُ

« نَصَبَ هنيئاً على معنى هَنَأهُ الله هنيئاً على المصدر » (٣) .

وإعراب النحاس هذا قريب من إعراب الزمخشري ؛ لأن « هنيئا » عند النحاس مصدرٌ وهي عند الزمخشري صفة أقيمتْ مقام المصدر ، فانتصابُها كانتصاب المصدر ، ولذلك قال الزمخشري كأنه قيل هَنْأً .

ولأبي اسحاق الزجاج إعراب تبرأُ به ساحة الزمخشري من تُهمة التحريف التي اتَّهمه بها أبو حيان . قال الزجاج عند قوله تعالى : ﴿ كُلُوا واشربوا هنيئا بما كنتم تعملون ﴾ (٤) .

« المعنى : يقال لهم « كُلُوا واشربوا هنيئا » . وهنيئاً منصوب وهو صفة في موضع المصدر ، المعنى كلوا واشربوا هُنِّئْتُمْ هنيئاً وليهنكم ماصرتم إليه » (٥) .

فالزجاج جعل « هنيئا » صفة منصوبة في موضع المصدر والعامل فيها مضمر والتقدير « هُنِّئْتُم هنيئاً » .

وأرى أن الزمخشري تابع له حين قال : إن (هنيئا مريئا) صفتان أُقيمتا مقام المصدرين . فكيف يتهمه أبوحيان بأنه حرَّف قول النحاة ؟ !

وإعرابُ الزّجاج هذا الذي تابعه فيه الزمخشري إعرابٌ قوي استحسنه ابن الشَّجري وفَضَّله على إعراب أبي علي الفارسي ؛ إذ إن أبا علي - كما مرَّ بنا من قبلُ - تابع سيبويه وأعرب « هنيئا » حالاً وقعت موقع الفعل الناصب لها .

---

(١) التبصرة والتذكرة جـ ١ ص ٢٦١ .

(٢) مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه ، الكتاب جـ ١ ص ٣١٨ .

(٣) شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص ١٢٩ .

(٤) الطور : ١٩ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه جـ ٥ ص ٦٣ .

يقول ابن الشجري :

« وقول الزجاج في تفسير قول الله تعالى : « كلوا واشربوا هنيئا » مخالف لقول أبي علي وذاك أنه قال : إن « هنيئا » وقع وهو صفة في موضع المصدر ، فالمعنى « كلوا واشربوا هُنِّئْتُم هنيئا وليهنئكم ماصرتم إليه هنيئا » . أراد أن هنيئاً وقع موقع هناء كما وقع قائما وصائما في قول القائل (١) :

(قم قائما قم قائما إني عسيت صائما)

في موضع صياماً وقياما ، وعكس هذا ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل في نحو ﴿ إن أصبح ماؤكم غورا ﴾ (٢) أي غائرا ، وموقعَ اسم المفعول في نحو قتلته صبراً أي مصبورا ، وقول الزجاج أقيس من قول أبي علي لأنه نَصَبَ هنيئاً نصب المصدر ، والمصدر قد استعملته العرب بدلاً من الفعل في نحو سقيا له ورعيا ، وجاء هنيئا على قول الزجاج مفرداً بعد لفظ الجمع في قوله تعالى : « كلوا واشربوا هنيئا » ؛ لأنه وقع موقع المصدر ، والمصدر يقع مفردا في موضع التثنية وفي موضع الجمع » (٣) .

بقي أن نقف على الأمر الذي استدل به أبو حيان على فساد إعراب الزمخشري لـ «هنيئا مريئا » وصحة قول النحاة ، قال :

« ويدل على فساد ماحرَّفه الزمخشري وصحة قول النحاة ارتفاع الأسماء الظاهرة بعد « هنيئا مريئا » ولو كانا ينتصبان انتصاب المصادر المراد بها الدعاء لما جاز ذلك فيها تقول : سقيا لك ورعيا ولايجوز سقيا الله لك وإنْ كان ذلك جائزاً في فعله فتقول سقاك الله ورعاك ، والدليل على جواز رفع الأسماء الظاهرة بعدهما قول الشاعر : (وهو كثيِّر عزَّة)

هنيئاً مريئاً غيرَ داءٍ مخامرٍ لعزَّةَ من أعراضنا ما استحلَّتِ »

---

(١) الشطر الأول من الرجز الذي ذكره ابن الشجري يُروى لبعض نساء العرب وهي ترقص ابنها وتمامه :

قم قائما قم قائما لاقيت عبداً نائما

قال ابن هشام : وقد حرَّف ابن الشجري هذا الرجز فأنشده :

قم قائما قم قائما إني عسيت صائماً

وإنما قُمْ صَدْرُ رجز آخر ... ولا يتركب قوله « إنى عسيت صائما » عليه ، بل أصله :

أكثرت في العذل مُلحّا دائماً لا تكثرنْ إني عسيت صائما

انظر خزانة الأدب جـ ٩ ص ٣١٧ .

(٢) جزء من آية وتمامها « قل أرأيتم إنْ أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين » آخر سورة الملك .

(٣) الأمالي الشجرية جـ ١ ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

فأبو حيان استدل على فساد إعراب الزمخشري لـ « هنيئاً » بأن هنيئا عملت في الاسم الظاهر بعدها ، إذ رفعت (ما) الموصولة في قول كثيِّر عزة (ما استحلت) . ولو كانت هنيئا صفة أُقيمت مقام المصدر - كما أعربها الزمخشري - لما رفعت (ما) الموصولة كما أن المصادر المدعوّ بها لاترفع الظاهر بعدها .

وللرد على أبي حيان أقول : إنَّ هنيئا كما جاء في إعراب الزمخشري صفة أُقيمت مقام المصدر ، ومعنى هذا أنها نائبة عن المصدر وليست مصدراً ، أي أنها لم تتجرد للمصدرية فهي لازالت تحتفظ بوصفيتها ؛ ولذا جاز أن تعمل في الأسماء الظاهرة بعدها . أمَّا سقياً ورعيا فهما مصدران صريحان ؛ ولذا لم يعملا في الاسم الظاهر بعدهما .

٣٤ - « قيام اسم الإشارة « ذلك » مقام المصدر »

قال تعالى : ﴿ وعلى الذين هادوا حرَّمنا كلَّ ذي ظُفر ومن البقر والغنم حرَّمنا عليهم شحومَهما إلاّ ما حَملتْ ظهورُهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ذلك جزيناهم ببغيهم .. ﴾(١).

قال الزمخشري : « (ذلك) الجزاء (جزيناهم) وهو تحريم الطيبات (ببغيهم) بسبب ظلمهم » (٢) .

قال أبو حيان : وظاهره أن (ذلك) منتصب انتصاب المصدر ، وزعم ابن مالك أن اسم الإشارة لاينتصب مشاراً به إلى المصدر إلاّ وأُتبع بالمصدر فتقول : قمتُ هذا القيام ، وقعدتُ ذلك القعود . ولايجوز قمت هذا ولا قعدت ذلك » . فعلى هذا لايصح انتصاب ذلك على أنه إشارة للمصدر » (٣) .

المناقشة والترجيح :

قيل في إعراب (ذلك) أربعة أوجه (٤) :

الأول : أن يكون في موضع رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أي : الأمر ذلك .

الثاني : أن يكون في موضع رفع على أنه مبتدأ خبره مابعده والعائد محذوف .

الثالث : أن يكون في موضع نصب على أنه مفعول ثان لـ « جزيناهم » والتقدير : جزيناهم ذلك ببغيهم .

الرابع : أنه في موضع نصب على المصدر وهو ظاهر كلام الزمخشري فإنه قال : « ذلك الجزاء جزيناهم وهو تحريم الطيبات » واعترض أبوحيان على هذا الوجه بأن ابن مالك(٥) زعم أن اسم الإشارة لاينتصب مشارا به إلى المصدر إلاّ وأُتبع بالمصدر ... فعلى هذا لايصح انتصاب ذلك على أنه إشارة للمصدر » .

قلتُ : مذهب ابن مالك هذا غير مرضيّ وهو خلاف ماعليه جمهور النحاة وأبوحيان نفسه ردَّ مذهب ابن مالك هذا يقول السيوطي :

«يقوم مقام المصدر «اسم إشارة نحو ضربت ذلك الضرب ، قال ابن مالك : ولابدَّ من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به ذلك المصدر ، وردَّه أبو حيان بأنَّ من كلامهم :

---

(١) الأنعام : ١٤٦ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٥٨ .

(٣) البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٤٥ .

(٤) انظر التبيان للعكبري جـ ١ ص ٥٤٦ ، والدّر المصون جـ ٥ ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

(٥) انظر رأيه في شرح التسهيل جـ ٢ ص ١٨١ ، ١٨٢ .

ظننتُ ذلك ، يشيرون به إلى المصدر ولذلك اقتصروا عليه ، إذ ليس مفعولاً أول ، ولم يذكروا بعده المصدر تابعا له » (١) .

وأجاز سيبويه إنابة « ذلك » عن المصدر دون اتباع قال : « وأمَّا ظننت ذاك ، فإنما جاز السكوتُ عليه ؛ لانك تقول : « ظننتُ » فتقتصر ، كما تقول : « ذهبتُ » ، ثم تُعمله في الظن كما تعمل ذهبتُ في الذهاب، فذاك ههنا هو الظن ، كأنك قلتَ : ظننتُ ذاك الظن » (٢) .

وأخذ ابنُ مالك في كتابه (شرح الكافية) (٣) بمذهب سيبويه والجمهور، قال : فلو أُضمر المصدر أو أُشير إلى معناه اغتفر ذلك نحو « زيدٌ ظننته مقيمٌ » أو « ظننتُ ذاك » ومنه قول الشاعر :

ياعمْرُو إنك قد مَلِلْتَ صَحَابتي وصَحَابتِك – إخال ذاك – قليلُ » .

نخلص من هذا إلى جواز ماذهب إليه الزمخشري من أنَّ (ذلك) في قوله تعالى « ذلك جزيناهم ببغيهم » إشارةٌ إلى المصدر ، أي : ذلك الجزاء جزيناهم ، ولا اعتراض عليه بما زعمه ابن مالك من أن اسم الإشارة لاينتصب على المصدر إلاّ إذا تُبع بمصدر ؛ إذ إن هذا خلاف السماع وخلاف ماعليه جمهور النحاة . وقد أخذ ابنُ مالك – كما رأينا – بمذهب سيبويه والجمهور في شرح الكافية .

---

(١) همع الهوامع جـ ٣ ص ١٠٢ .

(٢) الكتاب جـ ١ ص ٤٠ .

(٣) انظر جـ ٢ ص ٥٥٩ .

٣٥ - مشاركة المفعول له لعامله في الفاعل

قال الله تعالى : ﴿ ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنةً نعاسا ﴾ (١) .

أجاز الزمخشري (٢) في قوله تعالى (أمنةً) أربعة أوجه من الإعراب . أحدها : أن (أمنةً) مفعول له بمعنى نعستم أمنةً .

قال أبو حيان (٣) : وهو ضعيف لاختلال أحد الشروط وهو اتحاد الفاعل .

المناقشة والترجيح :

اشترط أكثر النحاة المتأخرين لنصب المفعول له ثلاثة شروط :

(١) أن يكون مصدرا .

(٢) أن يكون مشاركا لعامله في الوقت .

(٣) أن يكون مشاركا لعامله في الفاعل .

فإنْ فقد المفعول له شرطا من هذه الشروط وجب جرُّه باللام . فمثال مافقد المصدرية قوله تعالى : ﴿ والأرض وضعها للأنام ﴾ (٤) . ومثال مافقد المشاركة في الوقت قول امرئ القيس (٥) :

فجئتُ وقد نضَّتْ لنومٍ ثيابَها   لدى الستر إلاّ لِبسةَ المتفضلِ

إذ إن وقت النَّض وهو خلع الثياب سابق لوقت النوم . ومثال مافقد المشاركة في الفاعل قول أبي صخر الهذلي (٦) :

وإني لتعرُوني لذكراك هِزَةٌ   كما انتفضَ العصفورُ بلَّله القطرُ

إذ إن فاعل (تعروني) الهزة وفاعل (الذكرى) الشاعر .

ولم يشترط سيبويه (٧) ولا أحد من المتقدمين مشاركة المفعول له لعامله في الوقت .

---

(١) آل عمران : ١٥٤ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٧٢ .

(٣) البحر المحيط جـ ٣ ص ٨٦ .

(٤) الرحمن : ١٠ .

(٥) البيت من معلقة امرئ القيس وهو من شواهد : الهمع جـ ٣ ص ١٣٢ ، والتصريح جـ ١ ص ٣٣٦ .

(٦) البيت من شواهد : ابن يعيش جـ ٢ ص ٦٧ ، وهمع الهوامع جـ ٣ ص ١٣٢، والتصريح جـ ١ ص ٣٣٦.

(٧) انظر الارتشاف جـ ٢ ص ٢٢١ .

ولم يشترط ابن خروف (١) مشاركة المفعول له لعامله في الفاعل فأجاز نصب المفعول له مع تغاير الفاعل وقال : « لم ينص على منعه أحد من المتقدمين » .

والرضي في (شرح الكافية) يميل إلى عدم اشتراط المشاركة في الفاعل . قال : «وبعض النحاة لايشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وإن كان الأغلب هو الأول (أي المشاركة) . والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في (نهج البلاغة) : « فأعطاه الله النَّظِرة (٢) استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية » . والمستحق للسّخطة أبليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى » (٣) .

ونعود إلى قوله تعالى : « ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنةً نعاساً » حيث أجاز الزمخشري أن يكون (أمنةً) مفعولاً له . وضعَّف أبو حيان هذا الإعراب لعدم مشاركة المفعول له لعامله في الفاعل ، وهذا الشرط الذي ضعَّف به أبو حيان إعراب الزمخشري لم يجمع عليه النحاة – كما رأيت – وتسامح فيه ابن خروف ثم الرضي وغيرهما . ولكنني أرى أن الزمخشري يقف مع أبي حيان في صف واحد إزاء هذه المسألة ؛ إذ اشترط الزمخشري في (المفصل) لنصب المفعول به ماشترطه أبو حيان وغيره من النحاة . قال الزمخشري في حديثه عن المفعول له : « وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدراً وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ، فإنْ فقد شيء منها فاللام كقولك : جئتك للسَّمن واللبن ولإكرامك الزائر ، وخرجت اليوم لمخاصمتك زيداً أمس » (٤) .

واشترط هذه الشروط في (الكشاف) (٥) أيضا .

وإذا كان الأمر كذلك فكيف نوفق بين ما اشترطه الزمخشري وإعرابه لـ«أمنةً» في الآية مفعولا له وهي فاقدة لشرط الاتحاد في الفاعل كما يقول أبوحيان ؟ .

قلتُ : الزمخشري لم يُغفل الاتحاد في الفاعل حين أعرب (أمنةً) مفعولاً له ؛ لأن المعنى عنده : « نعستم أمنة » فهم الناعسون وهم الآمنون .

---

(١) المصدر السابق . الصفحة نفسها .

(٢) النَّظِرة بكسر الظاء : التأخير في الأمر . انظر اللسان (مادة : نظر) جـ ٥ ص ٢١٨ .

(٣) شرح الكافية جـ ١ ص ١٩٣ .

(٤) المفصل ص ٦٠ .

(٥) انظر جـ ٢ ص ١٤٧ .

وهذا يتّسق مع ماقاله عند قوله تعالى : (إذ يغشاكم النعاسُ أمنةً منه) (١) . حيث قال : « (أمنةً) مفعول له . فإنْ قلتَ : أمّا وجب أن يكونَ فاعلُ الفعلِ المعللِ والعلة واحداً ؟ قلتُ : بلى ولكن لمّا كان معنى يغشاكم النعاسُ : تنعسون ، انتصب أمنةً على أنَّ النعاس والأمنة لهم، والمعنى : إذ تنعسون أمنة بمعنى أمنا ، أي لأمنكم » (٢) .

فالزمخشري – كما رأينا – لم يخرج عن شرط مشاركة المفعول له لعامله في الفاعل.

وما أجازه الزمخشري في قوله تعالى : « ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنةً نعاساً » من أن أمنةً مفعول له قال به كثيرون ، ومنهم : أبو جعفر النحاس (٣) ومكي بن أبي طالب (٤) وابن الأنباري (٥) والرازي (٦) والقرطبي (٧) والألوسي (٨) .

---

(١) الأنفال : ١١ ، وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (يُغشّيكم النعاسَ) .

(٢) الكشاف ج ٢ ص ١٤٧ .

(٣) إعراب القرآن جـ ١ ص ٤١٣ .

(٤) مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ١٦٣ .

(٥) البيان جـ ١ ص ٢٢٦ .

(٦) انظر تفسيره جـ ٩ ص ٤٦ .

(٧) انظر تفسيره جـ ٤ ص ٢٤١ .

(٨) انظر تفسيره جـ ٤ ص ٩٣ .

٣٦ - « عطف المفعول له المنصوب على محل المجرور بلام التعليل »

عند قوله تعالى : ﴿ وما أنزلنا عليك الكتاب إلاّ لتبينَ لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمةً لقوم يؤمنون ﴾ (١) .

قال الزمخشري : (وهدى ورحمة) معطوفان على محل « لتبين » إلاّ أنهما انتصبا على أنهما مفعول لهما ؛ لأنهما فعلا الذي أنزل الكتاب . ودخل اللام على « لتبين » لأنه فعل المخاطب لا فعل المُنزِل . وإنما ينتصب مفعولا له ماكان فعل فاعل الفعل المعل » (٢) .

وقال أبوحيان : « (وهدى ورحمة) في موضع نصب على أنهما مفعول من أجله وانتصبا لاتحاد الفاعل في الفعل وفيهما ؛ لأن المُنزِل هو الله وهو الهادي والراحم . ودخلت اللام في « لتبين » لاختلاف الفاعل ؛ لأن المنزِل هو الله والتبيين مسندٌ للمخاطب وهو الرسول ﷺ . وقول الزمخشري : « معطوف على محل لتبين » ليس بصحيح ؛ لأن محلَّه ليس نصبا فيعطف منصوب عليه ، ألا ترى أنه لو نصبه لم يجز لاختلاف الفاعل » (٣) .

المناقشة والترجيح :

الزمخشري وأبو حيان متفقان على أن (هدى ورحمة) مفعول لهما وأنهما انتصبا لاتحاد الفاعل في الفعل (أنزل) وفيهما ؛ لأن المنزِل الله وهو الهادي والراحم .

واعتراض أبي حيان هنا مقصور على قول الزمخشري « إنهما معطوفان على محل لتبين » . فعلى رأي أبي حيان لايصح عطف (هدى ورحمة) على محل « لتبين » لأن محلَّه ليس نصبا فيعطف منصوب عليه . وأجاب السَّمين (٤) بأن الزمخشري لم يجعل النصب لأجل العطف على المحل إنما جعله بوصول الفعل إليهما لاتحاد الفاعل كما صرَّح به ... وإنما جعل العطف لأجل التشريك في العلِّيَّة لاغير ، يعني أنهما علتان كما أن « لتبينَ » علة » .

وليس ببعيد – في نظري – أن يكون محل « لتبين » نصبا ؛ لأنه وقع في موقع لو خلا من المانع لظهر نصبه ، يقول القرطبي : « وَعُطِفَ (هدى ورحمة) على موضع قوله (لتبين) لأن محلَّه نصب ، ومجاز الكلام : وما أنزلنا عليك الكتاب إلاّ تبيانا للناس » (٥) .

---

(١) النحل : ٦٤ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٤١٦ .

(٣) البحر المحيط جـ ٥ ص ٥٠٧ .

(٤) انظر الدّر المصون جـ ٧ ص ٢٥٠ .

(٥) انظر تفسيره جـ ١٠ ص ١٢٢ .

ويشهد للزمخشري قوله تعالى : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمةً وبشرى للمحسنين »(١) .

وقول الزمخشري « (هدى ورحمة) معطوفان على محل « لتبين » مؤيدٌ بأقوال جماعة من العلماء ؛ إذ قالوا مثلَ قوله في الآية نفسها أو ما أشبهها . فعند قوله تعالى : « كتابٌ أُنزل إليك فلا يكن في صدرك حرَجٌ منه لتُنذرَ به وذكرى للمؤمنين »(٢) .

قال ابن الأنباري : « وذكرى يجوز أن تكون في موضع رفع ونصب وجر فالرفع من وجهين ... والنصب من وجهين : أحدهما : بالعطف على موضع (لتُنذر به) أي إنذاراً وذكرى ... »(٣) .

وعند آية المسألة : « وما أنزلنا عليك الكتاب إلاّ لتبين ... » قال العكبري : « (وهدى ورحمة) معطوفان على (لتبين) أي للتبيين والهداية والرحمة »(٤) .

وقال السيوطي : « (وهدى) عطف على (لتُبين) »(٥) .

وقال أبو السعود : (هدى ورحمة) معطوفان على محل (لتُبين) أي وللهداية والرحمة»(٦).

وقد أحسن الشاوي في تعقيبه على قول أبي حيان : « ليس محل « لتُبينَ » نصبا فيعطف منصوب عليه » إذ قال : هو محل نصب قطعا ولا يلزم من عدم الظهور عدم المحل ... ثم إن إعراب الشيخ أبي حيان أنهما (٧) مفعولان من أجلهما لا يمكنه دعواه استقلالا لوجود العاطف فتحتم أنه بالعطف ولا معطوف يليق به معنى غير المجرور فتعين عطفه عليه »(٨) .

وأبو حيان يُناقض نفسه ، فهو في أول المسألة - كما رأينا - اعترض على قول الزمخشري « (هدى ورحمة) معطوفان على محل لتُبينَ » على الرّغم من أنه سبق وأن نقل مثل إعراب الزمخشري هذا دون اعتراض ، بل إنه نظّر له بما يفيد إجازته إياه ، وذلك عند الآية

---

(١) النحل : ٨٩ .

(٢) الأعراف : ٢ .

(٣) البيان جـ ١ ص ٣٥٣ .

(٤) التبيان جـ ٢ ص ٨٠٠ .

(٥) تفسير الجلالين جـ ٢ ص ٥٧٩ .

(٦) انظر تفسيره جـ ٥ ص ١٢٣ .

(٧) يعني (هدى ورحمة) .

(٨) المحاكمة / ورقة : ١٦٦ .

الثانية من سورة الأعراف وهي قوله تعالى : (لتُنذر به وذكرى للمؤمنين) . قال أبو حيان : «وذكرى هو مصدر ذكّر بتخفيف الكاف ، وجوزوا فيه أن يكون مرفوعا ... والنصب على المصدر ... أو على موضع « لتُنذر » ؛ لأن موضعه نصب فيكون إذ ذاك معطوفاً على المعنى كما عُطِفَتْ الحال على موضع المجرور في قوله ﴿ دعانا لجنبه أو قاعدا أو قائما ﴾ (١) ويكون مفعولا لأجله وكما تقول : جئتُك للإحسان وشوقا إليك » (٢) .

---

(١) يونس : ١٢ .

(٢) البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٦٧ .

٣٧ - « تعدد المفعول له بدون عطف »

في قوله تعالى : ﴿ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالاً من الله﴾(١) .

قال الزمخشري (٢) : « جزاء » و« نكالاً » مفعول لهما .

وتعقبه أبو حيان قال : « تبع في ذلك الزجاجَ . قال الزجاج : هو مفعول من أجله يعني جزاء ، قال : وكذلك « نكالا من الله » انتهى . وهذا ليس بجيد إلاّ إذا كان الجزاء هو النكال فيكون ذلك على طريق البدل ، وأمَّا إذا كانا متباينين فلا يجوز أن يكونا مفعولين لهما إلاّ بواسطة حرف العطف » (٣) .

المناقشة والترجيح :

لايجوز عند جمهور النحاة أن يتعدد المفعول له بدون عطف أو اتباع ؛ لأنه على معنى اللام ، فيكون كتعلق حرفي جر بمعنى بعامل واحد وهمو ممنوع . يقول السيوطي : « ولايجوز تعدد المفعول له منصوبا كان أو مجروراً . ومن ثَمَّ مُنع في قوله تعالى : « ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا » تعليق « لتعتدوا » بـ«تمسكوهن» على جعل ضراراً مفعولاً له . وإنما يتعلق به على جعل « ضرارا » حالاً » (٤) .

وفي آية المسألة أعرب الزمخشري « جزاءً » و« نكالاً » مفعولين لهما فتعقبه أبو حيان وقال إنه تبع الزجاج في إعرابه وقال عن إعرابهما : إنه ليس بجيد إلاّ أن يكون الجزاء هو النكال فيصبح (نكالاً) مفعولا له على طريق البدل .

وصحح السمين الحلبي (٥) وغيره إعراب الزجاج والزمخشري بأحد تأويلين :

(١) أن النكال نوع من الجزاء فهو بدل منه ومن ثَمَّ يكون « نكالاً » مفعولا له على طريق البدل وهذا التأويل -كما رأيت- ذكره أبو حيان وصحح به إعراب الزجاج والزمخشري.

(٢) أن الجزاء علة للأمر بالقطع ، والنكال علة للجزاء . أي أن العامل في المفعولين مختلف . فيكون العاملُ في المفعول له الأول « جزاءً » الفعلَ « فاقطعوا » ، ويكون العاملُ في المفعول له الثاني « نكالا » المفعولَ الأولَ . وقد أجاز النحاة أن يعمل المفعول له في

---

(١) المائدة : ٣٨ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٦١٢ .

(٣) البحر جـ ٣ ص ٤٨٤ .

(٤) همع الهوامع جـ ٤ ص ١٣٥ .

(٥) الدُّر المصون جـ ٤ ص ٢٦٥ ، وانظر حاشية الشهاب على البيضاوي جـ ٣ ص ٢٤٢ .

مفعول له آخر . ففي قوله تعالى : ﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله بغياً أن ينزل الله من فضله ﴾ (١) أجازوا أن يكون « بغيا » مفعولاً له ناصبه أن يكفروا ثم قالوا في قوله « أن ينزل الله » إنه مفعول له ، ناصبه (بغيا) . على أن التنزيل علة للبغي ، والبغي علة للكفر .

وعلى الرُّغم من أن التأولين السابقين يصححان إعراب الزجاج والزمخشري إلاّ أنني أميل إلى إجازة إعراب « جزاءً » و« نكالا » مفعولين لهما دون تأويل ؛ إذ إن أكثر من وقفتُ على كلامهم من معربي القرآن ومفسريه أجازوا ذلك دون تأويل ، ومنهم أبو جعفر النحاس (٢) ومكي بن أبي طالب (٣) والعكبري (٤) والمنتجب (٥) والرازي (٦) والقرطبي (٧) .

ولا ضير أن نوسع في القاعدة التي التزم بها جمهور النحاة ونقول : إنه يجوز تعدد المفعول له بدون عطف أو اتباع وهذا الرأي قال به بعض النحاة كما ذكر الشهاب(٨) الخفاجي.

---

(١) البقرة : ٩٠ .

(٢) انظر إعراب القرآن جـ ٢ ص ٢٠ .

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ٢٢٨ .

(٤) انظر التبيان جـ ١ ص ٤٣٦ .

(٥) انظر الفريد في إعراب القرآن المجيد جـ ٢ ص ٣٨ .

(٦) انظر تفسيره جـ ١١ ص ٢٣٥ .

(٧) انظر تفسيره جـ ٦ ص ١٧٤ .

(٨) انظر حاشيته على البيضاوي جـ ٣ ص ٢٤٢ .

٣٨ - « مجيء « إذ » مفعولا به »

عند قوله تعالى : ﴿ واذكروا إذْ أنتم قليل مستضعفون في الأرض ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « إذ أنتم » نصبه على أنه مفعول به مذكور لا ظرف . أي: اذكروا وقت كونكم أقلة أذلة مستضعفين » (٢) .

ونقل أبو حيان ماقاله الزمخشري ثم قال : « وفيه التصرف في « إذْ » بنصبها مفعولة وهي من الظروف التي لا تتصرف إلاّ بأن أضيف إليها الأزمان » (٣) .

المناقشة والترجيح :

تلزم « إذْ » الظرفية عند الجمهور فلا تتصرف ولا تخرج عن الظرفية إلاّ بأن يضاف إليها اسم زمان . وجوَّز الأخفش (٤) والزجاج وابن مالك وغيرهم وقوعها مفعولا به ، مستدلين بنحو قوله تعالى : ﴿ واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم ﴾ (٥) وقوله تعالى : « واذكروا إذْ أنتم قليل مستضعفون » . وتأول جمهور النحاة الآيتين وأمثالهما على أن المفعول به محذوف و « إذْ » ظرف عامله ذلك المفعول المحذوف . وتقدير الكلام عندهم : « اذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أو اذكروا حالكم إذ كنتم » أو نحو ذلك .

ولستُ أميل إلى تأويل النحاة هذا ؛ لوضوح المفعولية في هاتين الآيتين ؛ ولأن مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

وأجاز الزمخشري تبعا للأخفش والزجاج أن تكون إذْ مفعولا به لـ«اذكر» في مواطن كثيرة من (الكشاف) (٦) ومنها آية المسألة . وأخذ بهذا الرأي معربو القرآن الكريم . فمكي بن أبي طالب (٧) وابن الأنباري (٨) والعكبري (٩) أعربوا « إذْ » مفعولا به لـ « اذكر » في آيات كثيرة من القرآن .

---

(١) الأنفال : ٢٦ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ١٥٣ .

(٣) البحر المحيط جـ ٤ ص ٤٨٥ .

(٤) انظر الجنى الداني ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٥) الأعراف : ٨٦ .

(٦) انظر مثلاً جـ ١ ص ٢٧١ ، جـ ٢ ص ٩٤ .

(٧) انظر جـ ١ ص ٣٤ ، ص ١٠٩ ، جـ ٢ ص ٥٠ ، ص ١٧٢ .

(٨) انظر جـ ١ ص ٧٠ ، ص ٨١ ، ص ١٣٤ ، جـ ٢ ص ٢٥٥ .

(٩) انظر جـ ١ ص ٤٦ ، ص ٢٥٣ ، جـ ٢ ص ٦٢٦ ، ٦٢٧ .

أمَّا أبو حـيـان فـهـو مع الجـمـهـور في أن « إذْ » لاتكون إلاّ ظرفـا ، ولذلك ردَّ على الزمخشري حين جعل « إذ » مفعولاً به في آية المسألة . ونراه في موضع آخر وهو متشددٌ في موقفه ويُشَنِّعُ القولَ على مَنْ أجاز التصرف في (إذْ) بجعلها مفعولا به .

قال في (البحر) : « وأمَّا قول مَنْ ذهب إلى أنه يتصرف فيها (يعني إذْ) بأن تكون مفعولة بـ « اذكر » فهو قول مَنْ عَجَزَ عن تأويلها على ماينبغي لها من إبقائها ظرفا » (١) .

ولكن هل ثبت أبو حيان على موقفه هذا من « إذْ » ؟

يجيب على هذا التساؤل الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة الذي تتبع هذه المسألة .

يقول « عضيمة » (٢) :

« واعجب لأبي حيان بعد ذلك فقد أجاز في آيات كثيرة أن يكون عامل « إذْ » « اذكر»، ذكر ذلك في كتابيه « البحر » و« النهر » من غير انكار ولا اعتراض ، بل ذكر مايُحسِّن تقدير (اذكر) في قوله تعالى : ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد * إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد﴾ (٣) .

وقال في قوله تعالى : ﴿وما كنت لديهم إذ يختصمون * إذ قالت الملائكة يامريم إن الله يبشرك﴾ (٤) .

« العـامل في (إذْ) اذكـر ، ويبـعـد أن يكون بدلاً من (إذْ) ويكون العـامل فـيـه (يختصمون) » (٥) .

وقال في قوله تعالى : ﴿وإنَّ من شيعته لإبراهيم * إذ جاء ربه بقلب سليم﴾ (٦) .

قال – بعد أن أبطل قول الزمخشري – : « وأمَّا تقدير (اذكر) فهو المعهود عند المعربين »(٧).

---

(١) البحر المحيط جـ ٤ ص ٤١٠ .

(٢) انظر كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) القسم الأول جـ ١ ص ٧ .

(٣) ق : ١٦ ، ١٧ .

(٤) آل عمران: ٤٤ ، ٤٥ .

(٥) أحال الشيخ عضيمة إلى (النهر الماد) جـ ٢ ص ٤٥٩ .

(٦) الصافات : ٨٣ ، ٨٤ .

(٧) أحال الشيخ إلى البحر المحيط جـ ٧ ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

ثم ذكر الشيخ عضيمة أن أباحيان أجاز تقدير (اذكر) عاملاً في « إذ » في اثنتي عشرة آية (١) . وذكر الآيات متبوعة بقول أبي حيان فيها .

وخلاصة القول عندي أن حصر « إذْ » في الظرفية تضييق لا مبرر له ؛ لاسيما وأنه ثبت مجيء « إذْ » مفعولا به لـ « اذكر » في آيات من القرآن الكريم . ولا حاجة إلى التأويل المتكلف والزّعم بأن المفعول به محذوف في تلك الآيات .

وأجاز مجيء (إذْ) مفعولا به لـ « اذكر » نحاة مشهورون – كما رأينا – ومنعه أبوحيان وعارض الزمخشريَّ حين أخذ به ولكنه عاد وأخذ به كما قال الشيخ « عضيمة » .

---

(١) انظر دراسات لأسلوب القرآن جـ ١ ص ٨ – ١٠ .

٣٩ - العامل في « إذ » الظرفية

قال تعالى : ﴿ إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين * ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم * إذ قالت امرأة عمران ... ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « والله سميع عليم » يعلم مَنْ يصلح للاصطفاء أو يعلم أن بعضهم من بعض في الدين أو سميع عليم لقول امرأة عمران ونيتها ، و (إذْ) منصوب به ، وقيل بإضمار اذكر » (٢) .

وحمل أبو حيان قول الزمخشري « و (إذ) منصوب به » على أن المراد نصب « إذ » بـ « سميع » . وقال : إنَّ الزمخشري تابع في هذا للطبري ، ثم أخذ يتعقَّبه . قال : « لايصح ذلك ؛ لأن قوله : « عليم » إمَّا أن يكون خبراً بعد خبر أو وصفاً لقوله « سميع » ، فإن كان خبراً فلا يجوز الفصل به بين العامل والمعمول ؛ لأنه أجنبي منهما ، وإن كان وصفاً فلا يجوز أن يعمل « سميع » في الظرف ؛ لأنه قد وُصِفَ ، واسم الفاعل وماجرى مجراه إذا وُصِفَ قبل أخذ معموله لايجوز له إذ ذاك أن يعمل على خلاف لبعض الكوفيين » (٣) .

المناقشة والترجيح :

قيل في ناصب (إذْ) في قوله تعالى : « والله سميع عليم إذْ قالت امرأة عمران » خمسةُ أقوال :

الأول : أنه انتصب بإضمار « اذكر » قاله الأخفش (٤) والمبرد (٥) .

الثاني : أنه متعلق بـ « اصطفى » في الآية التي قبلها . قاله الزجاج (٦) .

الثالث : أنه انتصب بـ سميع » قاله الطبري (٧) .

الرابع : أنه متعلق بـ « سميع عليم » فيعمل فيه معنى الصفتين على تقدير « والله مدرك لنيتها وقولها إذ قالت . ذكره الرُّماني (٨) .

---

(١) آل عمران : ٣٣ - ٣٥ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٢٤ .

(٣) البحر جـ ٢ ص ٤٣٧ .

(٤) معاني القرآن جـ ١ ص ٢٠٤ .

(٥) نقلاً عن الزجاج في معانيه انظر جـ ١ ص ٤٠٠ .

(٦) معاني القرآن جـ ١ ص ٤٠٠ .

(٧) انظر تفسيره المسمى « جامع البيان » جـ ٦ ص ٣٢٤ .

(٨) نقلاً عن الطوسي في تفسيره « التبيان » جـ ٢ ص ٤٤٢ .

الخامس : أن « إذ » زائدة . فلا موضع لها من الإعراب . قاله أبو عبيدة (١) ، وهو خطأ عند البصريين .

والزمخشري حين تكلم عن العامل في إذ في الآية السابقة لم يصرح به وإنما قال : «سميع عليم لقول امرأة عمران ونيتها و « إذْ » منصوب به » ومن ثَمَّ اختلف العلماء في تفسير مراد الزمخشري .

يقول قنالي زاده : « قال النحرير المحقق سعد الدين التفتازاني في قوله « وإذ منصوب به » أي بـ « سميع عليم » على التنازع أو بـ « سميع » يعني أنه يسمع مقالتها . انتهى . يعنى أن في كلام صاحب الكشاف احتمالين رجوع ضمير « به » إلى مجموع « سميع عليم » فيكون من قبيل تنازع العاملين ، ورجوعه إلى « سميع » فقط ، يعني أنه يسمع مقالتها في ذلك الوقت . وأنت خبير بأن قوله « سميع عليم لقول امرأة عمران ونيتها » ثم قوله « وإذ منصوب به » صريح في الاحتمال الأول » (٢) .

أمَّا أبوحيان فقد حمل مراد صاحب الكشاف - كما رأيت - على الاحتمال الثاني . وهو نصب إذْ بـ « سميع » وحده . وقال أبو حيان : إن الزمخشري تابع في هذا للطبري . ثم تعقَّبهما ولم يجوِّز ماذهبا إليه ؛ لأن « عليما » في الآية إمَّا أن يكون خبراً بعد خبر أو وصفاً لقوله « سميع » فإنْ كان خبراً فلا يجوز الفصل به بين العامل والمعمول ؛ لأنه أجنبي منهما . وإن كان وصفاً فلا يجوز أن يعمل « سميع » في الظرف ؛ لأنه قد وُصِفَ .

وردَّ السمين الحلبي اعتراض شيخه هذا قال بعد أن نقل اعتراض أبي حيان : « وهذا العذر غير مانع ؛ لأنه يُتَّسع في الظرف وعديله مالا يُتَّسع في غيره ، ولذلك يُقدَّم على ما في حيز « أل » الموصولة وما في حيز « أنْ » المصدرية » (٣) . انتهى .

وقد أجاد السمين في ردِّه على أبي حيان " لأن الظرف والجار والمجرور توسعت فيهما العرب كثيراً . ونظير هذه الآية في الفصل بالأجنبي بين العامل ومعموله الظرفي قوله تعالى :

---

(١) مجاز القرآن جـ ١ ص ٩٠ .

(٢) رسالة قنالي زاده المتعلقة بأجوبة السمين عن اعتراضات أبي حيان على مواضع من الكشاف . مخطوط / ورقة ١١ .

(٣) الدر المصون جـ ٣ ص ١٣٠ .

﴿إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر﴾ (١) ومثلهما قوله تعالى : ﴿ ياأيها الذين آمنوا كُتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون * أياماً معدودات ... ﴾ (٢) .

ويؤخذ على السمين الحلبي أنه سلَّم لأبي حيان بأن مرادَ صاحب الكشاف حين قال : « سميع عليم لقول امرأة عمران ونيتها وإذ منصوب به » نَصْبُ إذْ بـ« سميع » وحده ، ولم يذكر الاحتمال الآخر وهو نصب إذ بـ« سميع عليم» على التنازع . وهاهو قنالي زاده يؤاخذ السمين على ذلك قال : « سلَّم لأبي حيان أولاً مراد صاحب الكشاف الاحتمال الثاني وهو الانتصاب بـ« سميع » فقط ، وأجاب عن كلا الشقين أعني كون « عليم » خبراً بعد خبر أو صفة بما ذكره من الاتساع في الظروف وهو جواب حق كما لا يخفى إلاّ أن تسليمه المذكور وعدم إبداء احتمال آخر وهو التنازع عَجبٌ منه ؛ لأنه لمَّا اعترض أبو حيان على صاحب الكشاف في قوله : في تفسير قوله تعالى : ﴿ والله سميع عليم إذ همتْ طائفتان ﴾ (٣) .

« إذ همت » بدل من « إذ غدوت » أو عمل فيه معنى « سميع عليم » بقوله : « هذا غير محرَّر ؛ لأن العامل لايكون مركباً من وصفين (فتحريره) (٤) أن يقول أو عمل فيه معنى «سميع عليم » وتكون المسألة من باب التنازع . قال السمين هناك مجيبا عنه : التنازع الذي ذكره هو مراد الزمخشري . فحمل مراد صاحب الكشاف على التنازع هناك ولم يحمله عليه ههنا » (٥) .

وفي ختام هذه المسألة أقول : إنْ كان مراد صاحب الكشاف نصب إذ في قوله تعالى «إذ قالت امرأة عمران » بـ« سميع عليم » فهو مسبوق في هذا الرأي بالرماني ومكي بن أبي طالب (٦) وإن كان مراده نصب إذْ بـ« سميع » وحده فهو مسبوق بالطبري . واعتراض أبي حيان عليهما مردود كما سبق . والله أعلم .

---

(١) الطارق : ٨ .

(٢) البقرة : ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٣) آل عمران : ١٢٢ .

(٤) في المخطوط « فتجويزه » ، والصواب ما أثبته ؛ لأن هذا نص لأبي حيان . انظر البحر المحيط جـ ٣ ص ٤٦ ، وانظر أيضاً الدر المصون جـ ٣ ص ٣٨١ .

(٥) رسالة قنالي زادة ، ورقة / ١١ ، ١٢ .

(٦) مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ١٣٥ .

٤٠ – مجيء (إذا) مجرورة بحتى

عند قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءوك يجادلونك يقول الذين كفروا إن هذا إلاّ أساطير الأولين ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (حتى إذا جاءوك يجادلونك) هي حتى التي تقع بعدها الجمل والجملة قوله (إذا جاءوك – يقول الذين كفروا) و (يجادلونك) في موضع الحال . ويجوز أن تكون الجارة ويكون (إذا جاءوك) في محل الجر ، بمعنى : حتى وقت مجيئهم ، و (يجادلونك) حال . وقوله (يقول الذين كفروا) تفسير له » (٢) .

قال أبو حيان : « وماجوَّزه الزمخشري في (إذا) بعد حتى من كونها مجرورة أوجبه ابن مالك في « التسهيل » فزعم أنَّ إذا تُجَرّ بحتى . قال في (التسهيل) (٣) : « وقد تفارقها (يعنى إذا) الظرفية مفعولا بها ومجرورة بحتى أو مبتدأ » . وما ذهب إليه الزمخشري في تجويزه أن تكون إذا مجرورة بحتى وابن مالك في إيجاب ذلك ولم يذكر قولاً غيره خطأ » (٤) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في « حتى » في الآية التي تقدمت وجهين :

الأول : أن تكون حرف غاية دخلت على الجملة الشرطية وجوابها .

الثاني : أن تكون حرف جر ومابعدها وهو (إذا) في محل جر بها .

وذكر أبو حيان أن الوجه الثاني الذي أجازه الزمخشري وهو كون (إذا) مجرورة بحتى أوجبه ابن مالك في (التسهيل) .

ثم خطّأ أبو حيان هذا الوجه .

وما ذهب إليه الزمخشريُّ وابنُ مالك من مجيء (إذا) مجرورة بحتى مسبوقان فيه بأبي الحسن الأخفش ، وقد حكى هذا الرأي عنه ابنُ جني مجيزاً إياه .

قال في (المحتسب) – بعد أن خرَّج قراءةً على أن إذا فيها مبتدأ – : «وجاز لـ«إذا» أن تفارق الظرفية وترتفع بالابتداء كما جاز لها أن تخرج بحرف الجر عن الظرفية كقوله(٥):

---

(١) الأنعام : ٢٥ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ١٢ .

(٣) انظر ص ٩٤ .

(٤) البحر المحيط جـ ٤ ص ٩٩ .

(٥) قائله : لبيد ، وقد ورد البيت منسوبا إليه في موضع آخر من (المحتسب) انظر جـ ٢ ص ٢٣٣ .

حتى إذا ألقت يداً في كافرٍ   وأَجَنَّ عَوْرَاتِ الثُّغورِ ظلامُها

وقال الله سبحانه : ﴿ حتى إذا كنتم في الفلك ﴾ (١) ، وإذا مجرورة عند أبي الحسن بحتى وذلك يخرجها عن الظرفية كما ترى » (٢) . وأخذ برأي الأخفش جماعة منهم الزجاج (٣) وابن درستويه(٤).

ولعل لأبي القاسم عذراً حين أجاز هذا الرأي (أعني جَرَّ إذا بحتى) ؛ لأن هذا الرأي - كما رأينا - قال به نحاة مشهورون . ومما يعتذر به للزمخشري أنه ثنَّى بهذا الرأي ولم يبدأ به وفي هذا إشارة إلى أن الوجه الأول الذي بدأ به وهو كون حتى حرف غاية هو الأولى عنده .

---

(١) يونس : ٢٢ .

(٢) المحتسب جـ ٢ ص ٣٠٨ .

(٣ ، ٤) انظر الجنى الداني ص ٥٥٢ ، والدر المصون جـ ٣ ص ٥٨٣ .

٤١ - إنابة المصدر المؤول
من أَنْ والفعل عن ظرف الزمان

قال تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذي حاجَّ إبراهيم في ربِّه أَنْ أتاه الله الملك ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « أن أتاه الله الملك » متعلق بحاجَّ على وجهين : أحدهما : حاجَّ لأن أتاه الله الملك ، على معنى أن إيتاء الملك أبطره وأورثه الكبر والعتوّ فحاجَّ لذلك ،أو على أنه وضع المحاجة في ربه موضع ماوجب عليه من الشكر على أَنْ آتاه الله الملك ، فكأن المحاجة كانت كذلك ، كما تقول : عاداني فلان لأني أحسنت إليه ، تريد أنه عكس ماكان يجب عليه من الموالاة لأجل الإحسان ... والثاني : حاجَّ وقت أن آتاه الله الملك » (٢) .

واقتصر أبو حيان على الوجه الأول وهو كون المصدر المؤول « أن آتاه الله الملك » مفعولاً من أجله . وتعقَّب الزمخشريَّ على إجازته الوجه الثاني . قال : « أجاز الزمخشري أن يكون التقدير « حاجَّ وقت أَنْ آتاه الله الملك » فإن عنى أن ذلك على حذف مضاف فيمكن ذلك على أن فيه بُعداً من جهة أن المحاجة لم تقع وقت أن آتاه الله الملك إلاّ أن يتجوَّز في الوقت فلا يحمل على مايقتضيه الظاهر من أنه وقت ابتداء إيتاء الله الملك له ألا ترى أن إيتاء الله الملك إياه سابق على المحاجة ، وإنْ عنى أنَّ أَنْ والفعل وقعت موقع المصدر الواقع موقع ظرف الزمان ، كقولك جئت خفوقَ النَّجمِ ومقدمَ الحاجِ وصياحَ الديك فلا يجوز ذلك ؛ لأن النحويين نصوا على أنه لايقوم مقام ظرف الزمان إلاّ المصدر المصرح بلفظه فلا يجوز أجيء أَنْ يصيحَ الديك ، ولا جئتُ أَنْ صاح الديك » (٣) .

المناقشة والترجيح :

أجاز النحاة إنابة المصدر الصريح عن ظرف الزمان ، نحو : « آتيك طلوعَ الشمسِ ، وانتظرتك حَلْبَ ناقةٍ » والتقدير « آتيك وقتَ طلوعِ الشمس » و« انتظرتك مدةَ حَلْبِ ناقة » . وأجازوا أيضا إنابة (ما) المصدرية عن ظرف الزمان ، نحو قوله تعالى : ﴿ وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمتُ حيًّا ﴾ (٤) أصله : مُدَّةَ دوامي حيًّا فحذف الظرف وخلفته (ما) وصلتها كما

---

(١) البقرة : ٢٥٨ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ .

(٣) البحر المحيط جـ ٢ ص ٢٨٧ .

(٤) مريم : ٣١ .

جاء في المصدر الصريح . أمَّا إنابة أَنْ المصدرية والفعل مناب ظرف الزمان فمنعه أكثر النحاة وأجازه الزمخشري وحمل عليه آياتٍ (١) من القرآن الكريم ، منها آية المسألة « أن آتاه الله الملك » إذ أجاز الزمخشري في هذه الآية - كما رأيت - أن يكون المصدر المؤول منصوبا على الظرفية والتقدير : وقت أَنْ آتاه الله الملك ، وتعقَّبه أبو حيان قائلاً : « إنْ عنى أن ذلك على حذف مضاف فيمكن ذلك وإنْ عنى أَنَّ أَنْ والفعل وقعت موقع المصدر الواقع موقع ظرف الزمان فلا يجوز...».

قلتُ : الاحتمال الأول هو ماعناه الزمخشري ؛ لأنه جعل تقدير الكلام « حاجَّ وقت أَنْ آتاه الله الملك » ، فحُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامَه .

وسأنقل لك نصّاً يصرح فيه الزمخشري بأن إقامة أَنْ المصدرية والفعل مقام ظرف الزمان على حذف مضاف ، وكأنَّ هذا الإعراب اكتسبه المصدر المؤول عن طريق إحلال المضاف إليه محل المضاف وليس عن طريق دلالة « أَنْ » المصدرية على الزمان . قال الزمخشري عند قوله تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلاّ خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحريرُ رقبةٍ مؤمنة وديةٌ مسلَّمةٌ إلى أهله إلاّ أَنْ يصدقوا ﴾ (٢) .

قال : « فإنْ قلتَ : بِمَ تعلق « أن يصدقوا » وما محلُّه ؟

قلتُ : تعلَّق بعليه أو بمسلَّمة ، كأنه قيل : وتجب عليه الدِّية أو يُسلِّمُها إلاّ حين يتصدقون عليه ، ومحلُّها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان ، كقولهم اجلس مادام زيدٌ جالساً ...»(٣) . فالزمخشري صرَّح في هذا النَّص بأن جملة (إلاّ أَنْ يصدقوا) محلُّها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان ، وتقدير الكلام عنده « وتجب عليه الدّية أو يسلمها إلاّ حين يتصدقون عليه » . فهل أجاز أبو حيان إعراب الزمخشري هذا بعد أَنْ صرَّح فيه بأنَّ إقامة أَنْ المصدرية والفعل مقام ظرف الزمان على حذف مضاف ؟

كلاَّ ... لقد رمى أبو حيان إعراب الزمخشري هذا بالخطأ (٤) متناسياً أنه أجاز ذلك في قوله « أَنْ آتاه الله الملك » إنْ كان على نية حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

---

(١) انظر على سبيل التمثيل . الكشاف جـ ١ ص ٥٥٣ ، جـ ٣ ص ٢٧٠ ، جـ ٤ ص ٢٠١ .

(٢) النساء : ٩٢ .

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٥٥٣ .

(٤) انظر البحر المحيط جـ ٣ ص ٣٢٣ .

وفي موضع ثالث أعرب أبو حيان المصدر المؤول من أنْ والفعل ظرف زمان وتناسى أنه منع ذلك على الزمخشري .

قال أبو حيان عند قوله تعالى : ﴿ ولا تَعْضُلُوهُنَّ لتذهبوا ببعض ما آتيتموهُنَّ إلاّ أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾ (١) .

قال : « هذا استثناء متصل ولا حاجة إلى دعوى الانقطاع فيه كما ذهب إليه بعضهم، وهو استثناء من ظرف زمان عام أو من علة كأنه قيل : ولا تعضلوهن في وقت من الأوقات إلاّ وقت أنْ يأتين أو لا تعضلوهن لعلة من العلل إلاّ لأنْ يأتين » (٢) .

هذه المواقف المتباينة لأبي حيان من إنابة أنْ المصدرية والفعل عن ظرف الزمان جعلتْ الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة (٣) يصف أبا حيان بالاضطراب .

وما ذهب إليه الزمخشري من إنابة أنْ المصدرية والفعل مناب ظرف الزمان رأي سبقه إليه ابن جني (٤) وحمل عليه قول الشاعر (٥) :

وتاللّهِ ما إنْ شهلةٌ أمُّ واحدٍ　　بأَوْجدَ مني أن يُهانَ صغيرُها

والتقدير : وقت أن يهان صغيرها .

وتابعهما العكبري وحمل آياتٍ (٦) من القرآن الكريم على هذا الرأي منها قوله تعالى: «وما تشاءون إلاّ أنْ يشاء الله »(٧) . قال العكبري : « (إلاّ أن يشاء الله) أي إلاّ وقت مشيئة الله...»(٨) .

---

(١) النساء : ١٩ .

(٢) البحر المحيط جـ ٣ ص ٢٠٣ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول جـ ١ ص ٢٠٤ .

(٤) انظر المغني جـ ١ ص ٣٣٨ .

(٥) البيت ذكره ابن هشام في المغني جـ ١ : ٣٣٨ ولم ينسبه / وقال محققا الكتاب : البيت مجهول القائل ، ونسبه البغدادي في شرحه لأبيات المغني جـ ٥ : ٢٤٤ قال : « البيت من قصيدة طويلة لساعدة بن جُؤَيّة مذكورة في « أشعار الهذليين » . وانظر شرح أشعار الهذليين للسكري جـ ٣ ص ١١٧٧ .

(٦) ذكر الآيات الشيخ عضيمة . انظر كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول جـ ١ص ٢٠٦.

(٧) الإنسان : ٣٠ .

(٨) التبيان جـ ٢ ص ١٠٦٠ .

وتابع الزمخشريَّ جماعةٌ من المفسرين فأجازوا أن يكون المصدر المؤول في قوله تعالى « أنْ آتاه الله الملك » ظرف زمان ، ومنهم . البضاوي (١) والنيسابوري (٢) وأبو السعود (٣) والشوكاني (٤) .

وبعد ... فلا مانع عندي من إعراب المصدر المؤول من أنْ والفعل ظرف زمان إذا كان السياق يفيد معنى الظرفية . للأسباب التالية :

(١) أن إعراب المصدر المؤول ظرف زمان من باب حذف المضاف الذي هو ظرف الزمان وإحلال المضاف إليه وهو المصدر المؤول محلّه . والقاعدة في هذا عامّة . يقول ابن مالك:

وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب إذا ما حذفا

(٢) حمل أنْ المصدرية على (ما) المصدرية أختها وهي تنوب عن ظرف الزمان باتفاق النحاة كلِّهم .

(٣) أن المعنى في بعض الآيات يحتم إعراب المصدر المؤول ظرف زمان كقوله تعالى : «وماتشاءون إلاّ أنْ يشاء الله »(٥) ، فالمعنى المتبادر إلى الذهن . وما تشاءون إلاّ وقت مشيئة الله .

---

(١) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢٦٠ .

(٢) غرائب القرآن جـ ٣ ص ٣٦ .

(٣) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢٥١ .

(٤) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢٧٧ .

(٥) الإنسان : ٣٠ .

٤٢ - « إذا عطف على الضمير المخفوض بـ « حسب » جاز نصب المعطوف على المعية »

عند قوله تعالى : ﴿ يأيها النبي حسبُك الله ومَنْ اتبعك من المؤمنين ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (ومَنْ اتبعك) الواو بمعنى مع وما بعده منصوب تقول : «حسبُك وزيداً درهمٍ » ولا تَجُرّ لأن عطف الظاهر المجرور على المكني ممتنع قال :

* فحسبُك والضحاكَ عضب مهندُ * (٢)

والمعنى كفاك وكفى تباعك من المؤمنين الله ناصرا » (٣) .

قال أبو حيان : وهذا الذي قاله الزمخشري مخالف لكلام سيبويه ، قال سيبويه(٤): «قالوا : حسبُك وزيدا درهم لما كان فيه من معنى كفاك وقبح أن يحملوه على المضمر نووا الفعل، كأنه قال : حسبك ويُحْسِبُ أخاك درهم ، وكذلك كفيك » . انتهى .

كَفْيُك هو من كفاه يكفيه وكذلك قطْك ، تقول : «كفيك وزيدا درهم وقطْك وزيداً درهم» وليس هذا من باب المفعول معه وإنما جاء سيبويه به حجة للحمل على الفعل للدلالة ، فحسبُك يدل على كفاك ، ويُحْسِبُني مضارع أحسبني فلان إذا أعطاني حتى أقولَ حسبي ، فالناصب في هذا فعل يدل عليه المعنى » (٥) .

المناقشة والترجيح :

يجوز في مَنْ في قوله تعالى « وَمَنْ اتبعك » ثلاثة أوجه :

(١) أن تكون في محل رفع عطفا على لفظ الجلالة ، أي حسبك الله والمؤمنون . وهذا الوجه محل اتفاق بين أبي حيان والزمخشري .

(٢) أن تكون في محل جر عطفا على الكاف في « حسبك » أي : حسبُك الله وحسب مَنْ اتبعك من المؤمنين . وهو رأي الكوفيين . ومنعه الزمخشري وأبو حيان أخذاً بمذهب البصريين ؛ إذ لايجوز عندهم العطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار .

---

(١) الأنفال : ٦٤ .

(٢) عجز بيت من الشعر وصدره : * إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا *

والبيت في معاني القرآن للفراء جـ ١ ص ٤١٧ ، وإعراب القرآن للنحاس جـ ٢ ص ١٩٥ ، والمغني جـ٢ ص ٦٢٢ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ١٦٧ .

(٤) انظر رأي سيبويه في الكتاب جـ ١ ص ٣١٠ .

(٥) البحر المحيط جـ ٤ ص ٥١٦ .

(٣) أن تكون (مَنْ) في محل نصب ، واختُلف فيها :

فذهب الزمخشري إلى أنَّ محلها النصب على المعية ، كما تقول: « حسبُك وزيدا درهم».

وتعقَّبه أبو حيان بأن رأيه مخالف لقول سيبويه ؛ لأن سيبويه يجعل « زيداً » في قولهم: «حسبُك وزيداً درهم » منصوبا بفعل مقدر أي حسبك ويُحْسِبُ زيدا درهم .

ومع احترامنا لرأي سيبويه في هذه المسألة وغيرها إلاّ أنه لاينبغي لأبي حيان أن يَرُدَّ رأي الزمخشري أو غيره من النحاة ؛ لمجرد أنه خالف سيبويه .

قال الألوسي – بعد أن ذكر رأي الزمخشري في نصب (مَنْ) على المعية – : «وتعقبه أبو حيان بأنه مخالف لكلام سيبويه ، فإنه جعل (زيداً) في قولهم : « حسبُك وزيداً درهم » منصوبا بفعل مقدر ، أي : وكفى زيداً درهم » وهو من عطف الجمل عنده . انتهى ، وأنت تعلم أن سيبويه كما قال ابن تيمية لأبي حيان لَمَّا احتج عليه بكلامه حين أنشد له قصيدة فغلَّطه فيها ليس نبي النحو فيجب اتباعه » (١) .

وسبق الزمخشريَّ إلى كون (مَنْ) في الآية التي تقدمت مفعولا معه الزجاجُ كما نقل السمين (٢) .

وقال ابن هشام في (المغنى) : « وقد أُجيز في (حسبك وزيداً درهم) كون زيد مفعولاً معه وكونه مفعولا به بإضمار « ويُحْسِب » وهو الصحيح » (٣) .

وقال الدّسوقي في حاشيته على (المغني) : الإعراب الأول (يعني كون زيد في المثال مفعولا معه) ذهب إليه الزجاج وابن عطية والزمخشري » (٤) . واستشهد الأشموني (٥) في شرحه لألفية ابن مالك في باب (المفعول معه) بقول الشاعر :

* فحسبُك والضحاكَ سيفٌ مهندٌ *

---

(١) انظر روح المعاني جـ ١٠ ص ٣٠ .

(٢) انظر الدّر المصون جـ ٥ ص ٦٣٣ ولم أجد رأي الزجاج هذا في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) .

(٣) المغني جـ ٢ ص ٦٢١ .

(٤) انظر حاشية الدسوقي على المغني جـ ٢ ص ١٩٧ .

(٥) انظر شرحه على الألفية جـ ٢ ص ١٣٩ .

وقال ابن يَسْعون (١) في (شرح شواهد الإيضاح) : يُروى (الضحاك) في البيت السابق بالرفع والنصب والجر ، فالرفع ..... والنصب على أنه مفعول معه ، وحسبُك مبتدأ وسيف خبره ، أي : كافيك سيف مع صحبة الضحاك وحضوره ، أي حضور هذا السيف مغنٍ عمّا سواه » (٢) .

فهذه النقول كافية لتصحيح ماذهب إليه الزمخشري من كون (مَنْ) في قوله تعالى «يأيها النبي حسبك الله ومَنْ اتبعك » في محل نصب على المعية . وتابع الزمخشريَّ في ذلك جماعةٌ من المفسرين ،ومنهم : البيضاوي (٣) وأبو السعود (٤) والشهاب الخفاجي(٥) والشوكاني(٦) .

وأخذ العكبري بمذهب سيبويه فجعل نصب (مَنُ) في الآية بفعل محذوف ، قال : والثاني (يعني من الأوجه الجائزة في « مَنْ ») : نصب بفعل محذوف دلَّ عليه الكلام تقديره «ويكفي مَنْ اتبعك » (٧) .

وأُجيز في (مَنْ) في حالة النصب وجه ثالث ، ذكره الفراء (٨) وهو أن تكون مَنْ عطفاً على الكاف في « حسبك » وهي وإن كانت في محل خفض إلاّ أنها في التأويل في محل نصب ؛ لأن المعنى يكفيك . فتكون مَنْ معطوفةً على الكاف على هذا التأويل . وهو مايسميه النحاة (العطف على المعنى أو العطف على التوهم) . وأخذ برأي الفراء أبو جعفر النحاس ،

---

(١) هو : يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون الباجليّ ، كان أديبا نحويا لغويا فقيها فاضلا ، ألّف المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح ، مات سنة (٥٤٠ هـ) ، انظر بغية الوعاة جـ ٢ ص ٣٦٣ .

(٢) انظر قول ابن يسعون في شرح شواهد المغني للسيوطي جـ ٢ ص ٩٠٠ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي جـ ٤ ص ٢٨٩ .

(٣) انظر تفسيره جـ ٣ ص ٥٦ .

(٤) انظر تفسيره جـ ٤ ص ٣٣ .

(٥) انظر حاشيته على البيضاوي جـ ٤ ص ٢٨٩ .

(٦) انظر تفسيره جـ ٢ ص ٣٢٤ .

(٧) انظر التبيان جـ ٢ ص ٦٣١ .

(٨) انظر معاني القرآن جـ ١ ص ٤١٧ .

قال : (ومَنْ اتبعك) في موضع نصب معطوف على الكاف في التأويل ، أي : يكفيك الله ويكفى مَنْ اتبعك » (١) .

وتابعهما مكي بن أبي طالب (٢) وابن الأنباري (٣) .

وخلاصة القول أنه يجوز في (مَنْ) في آية المسألة في حالة النصب ثلاثة أوجه :

(١) أن يكون الناصب لها فعلا محذوفاً . وهو رأي سيبويه وأخذ به العكبري وأبو حيان .

(٢) أن تكون مَنْ نصبا على المعية . وهو رأي الزجاج والزمخشري ومَنْ تابعهما .

(٣) أن تكون مَنْ نصبا بالعطف على معنى الكاف في (حسبك) ؛ لأن الكاف في التأويل في موضع نصب ؛ إذ معنى (حسبك الله) يكفيك الله . وهو رأي الفراء وأخذ به أبوجعفر النحاس ومكي وابن الأنباري .

---

(١) انظر إعراب القرآن جـ ٢ ص ١٩٤ .

(٢) انظر المشكل جـ ١ ص ٣٥١ .

(٣) انظر البيان جـ ١ ص ٣٩١ .

٤٣ – تعلق المجرور الواقع بعد إلا بما قبلها

قال تعالى : ﴿ الذين يأكلون الرِّبا لايقومون إلاّ كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس﴾(١) .

أجاز الزمخشري تعليق « من المسِّ » بأحد أمرين : قال :

« فإن قُلتَ بم يتعلَّقُ قوله من المسِّ ؟ قلتُ : بـ « لايقومون » أي لايقومون من المسِّ الذي بهم إلاّ كما يقوم المصروع ، ويجوز أن يتعلق بـ « يقوم » أي كما يقوم المصروع من جنونه»(٢) .

وأنكر أبو حيان على الزمخشري تعليقه الجار والمجرور « من المس » بـ«لايقومون» وضعَّفه من وجهين قال في « البحر » : « وهذا الذي ذهب إليه في تعلُّقِ « من المس » بقوله «لايقومون » ضعيفٌ لوجهين : أحدُهما : أنه قد شرح المسَّ بالجنون ، وكان قد شرح أن قيامهم لايكون إلاّ في الآخرة ، وهناك ليس بهم جنونٌ ولا مَسٌّ . ويبعد أن يكني بالمس الذي هو الجنونُ عن أكل الرِّبا في الدنيا . فيكونُ المعنى لايقومون يومَ القيامة أو من قبورهم من أجل أكل الربا إلاّ كما يقوم الذي يتخبَّطُه الشيطان ؛ إذ لو أُريد هذا المعنى لكان التصريح به أولى من الكناية عنه بلفظ المس ؛ إذ التصريح به أبلغُ في الزَّجر والردع . والوجه الثاني : أن ما بعد إلاّ لا يتعلَّق بما قبلها إلاّ إنْ كان في حَيزِّ الاستثناء . وهذا ليس في حيِّز الاستثناء . ولذلك منعوا أن يتعلَّق « بالبينات والزبر » بقوله : ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلاّ رجالاً ﴾ (٣) وأن التقدير : وما أرسلنا بالبينات والزبر إلاّ رجالاً » (٤) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري أن يكون قوله تعالى « من المسِّ » متعلِّقاً بالفعل « لايقومون». وضعَّف أبو حيان هذا الوجه – كما رأيت – لأمرين :

أحدُهما : من جهة المعنى . ذلك أن معنى الآية – على تقدير الزمخشري – يؤول إلى أن أكلة الرِّبا لايقومون يوم القيامة من المسِّ الذي بهم بسبب أكل الرِّبا إلاّ كما يقوم المصروع . وهذا المعنى ضعيف عند أبي حيان ؛ لأنَّ أكلة الرِّبا ليس بهم جنونٌ ولا مسٌّ في الآخرة .

---

(١) البقرة : ٢٧٥ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٩٩ .

(٣) النحل : ٤٤ وستأتي الآية بتمامها ص ١٦٨ .

(٤) البحر المحيط جـ ٢ ص ٣٣٤ .

والثاني من جهة الصناعة النحوية ؛ إذ إن ما قبل إلاّ لايعمل فيما بعدها إلاّ إن كان في حيِّز الاستثناء ، وقوله « من المسِّ » ليس في حيِّز الاستثناء .

قلتُ : اعتراض أبي حيان على معنى الآية وزعمه أن أكلة الرِّبا لا مسَّ بهم يوم القيامة يتعارض مع بعض الأحاديث والآثار التي وردت في تفسير هذه الآية ومنها :

ما أخرجه الأصبهاني (١) في ترغيبه عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : (يأتي آكل الرِّبا يوم القيامة مختبلا يَجرُّ شقِيه . ثم قرأ « لايقومون إلاّ كما يقوم الذي يتخبَّطُه الشيطان من المس » .

وأخرج الطبراني (٢) عن عوف بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : إياك والذنوبَ التي لا تغفر ، الغلولُ . فمن غَلَّ شيئاً أتى به يومَ القيامة ، وأكْلُ الرِّبا . فمن أكَلَ الرِّبا بُعثَ يوم القيامة مجنوناً يتخبط . ثم قرأ « الذين يأكلون الرِّبا .... إلى آخر الآية » .

وأخرج الطبري (٣) عن سعيد بن جبير في الآية . قال : « يُبعثُ آكل الرِّبا يوم القيامة مجنوناً يُخنق » .

وأخرج الطبري (٤) أيضا عن الربيع في الآية . قال : « يبعثون يوم القيامة وبهم خَبَلٌ من الشيطان ، وهي في بعض القراءة لايقومون يوم القيامة » .

فهذه الأحاديث والآثار تصحح المعنى الذي ذهب إليه الزمخشري . أمَّا الوجه الثاني الذي ضعَّف به أبو حيان تَعلُّق « من المسِّ » بـ «لايقومون» وهو أن ماقبل إلاّ لايعمل فيما بعدها فهو تابع فيه لكثير من النحاة . قال ابن مالك في «التسهيل»:

« ولا يعمل مابعد إلاّ فيما قبلها مطلقاً ، ولا ماقبلها فيما بعدها إلاّ أنْ يكونَ مستثنى أو مستثنى منه أو تابعاً له . وما ظُنَّ من غير الثلاثة معمولاً لما قبلها قُدِّر له عاملٌ » (٥) .

وخالف الكسائي (٦) جمهور النحاة فأجاز إعمال ماقبل إلاّ فيما بعدها سواءً أكان المعمول مرفوعا أم منصوباأم مجروراً . مُحتجاً بالسَّماع فمن شواهد المرفوع قول الشاعر :

---

(١) انظر الدُّر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي جـ ٢ ص ١٠٢ .

(٢) انظر المرجع السابق جـ ٢ ص ١٠٣ .

(٣) انظر تفسيره جـ ٦ ص ٩ .

(٤) انظر تفسيره جـ ٦ ص ١٠ .

(٥) التسهيل ص ١٠٥ .

(٦) المرجع السابق ص ١٠٥ ، وهمع الهوامع جـ ٣ ص ٢٧٦ .

تزوّدتُ من ليلى بتكليم ساعةٍ فما زادني إلاّ غراماً كلامُها (١)

وقول زهير بن أبي سُلمى :

وهل يُنْبِتُ الخَطِّيَّ إلاّ وشيجُه وتُغْرسُ إلاّ في منابتها النَّخلُ (٢)

ومن شواهد المنصوب قول الشاعر :

ماعاب إلاّ لئيمٌ فعلَ ذي كرم ولا جفا قطُّ إلاّ جُبَّأٌ بطلا (٣)

وقول الآخر :

فلم يدرِ إلاّ اللّهُ ماهيجت لنا عَشيَّةَ إناءَ الدِّيار وشَامُها (٤)

ومن شواهد المجرور قوله تعالى : « وما أرسلنا من قبلك إلاّ رجالاً نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون . بالبينات والزُّبر » . ومنه قول الشاعر :

نبئتُهم عذَّبوا بالنار جارهم وهل يُعذِّبُ إلاّ الله بالنار (٥)

ووافق الكسائيَّ ابنُ الأنباري (٦) في إعمال ماقبل إلاّ فيما بعدها في المرفوع فقط، ووافقه الأخفش (٧) في الظرف والمجرور والحال . نحو : « ماجلس إلاّ زيدٌ عندك ، وما مرَّ إلاّ عمرو بك ، وماجاء إلاّ زيدٌ راكبا » . والحقُّ في ذلك أن اللغة سماع . فالحكم فيها له وليس لتلك القيود التي تفرض على اللغة ... فما المانع من إعمال ماقبل إلاّ فيما بعدها إذا كان السَّماع ورد به ؟! ولمَ هذا التكلف من المانعين حين يقدرون للمعمول الواقع بعد إلاّ عاملاً من جنس المذكور قبل إلاّ . فمثلا في قوله تعالى : « وما أرسلنا من قبلك إلاّ رجالاً....» يقدرون العامل : أرسلناهم بالبينات .

فهلاّ أراحوا أنفسهم وأجازوا تعليق الجار والمجرور « بالبينات » بالفعل المذكور قبل إلاّ كما فعل الكسائي والأخفش !!

---

(١) البيت في همع الهوامع جـ ٣ ص ٢٧٦ .

(٢) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ، السِّفر الأول جـ ٢ ص ٩٦٠ ، وشرح التصريح جـ ١ ص ٢٨٢ . والخَطِّي ، بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء : الرُّمح المنسوب إلى الخَطُّ . قال الجوهري : والخطُّ : موضع باليمامة ، وهو خط هَجَر ، يُنسَبُ إليه الرِّماحُ الخَطِيَّةُ ؛ لأنها تحمل من بلاد الهند فتُقَوَّمُ به . انظر الصحاح (مادة : خطط) ، والوَشِيجُ : شجر الرماح . انظر الصحاح (مادة : وشج) .

(٣) البيت في شرح التصريح جـ ١ ص ٢٨٤ ، والجُبَّأ : الجبان .

(٤) البيت في المرجع السابق جـ ١ ص ٢٨٤ .

(٥) البيت في المرجع السابق جـ ١ ص ٢٨٤ .

(٦، ٧) انظر التسهيل ص ١٠٥ وهمع الهوامع جـ ٣ ص ٢٧٧ .

وبعد ... فإنَّ ماذهب إليه الزمخشري من تعليق الجار والمجرور « من المسِّ » بـ« لايقومون » لاغبار عليه من حيث الصناعة النحوية لاسيما أن المعمول جار ومجرور وهو وعديله أعني « الظرف » يُتسامح فيهما مالا يُتسامح في غيرهما . ويقوي ماذهب إليه الزمخشري أن الكسائي والأخفش – كما رأيت – أجازا إعمال ماقبل إلاّ فيما بعدها إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفا .

ووافق الزمخشريَّ في جواز تعليق « من المسِّ » بـ« لايقومون » جماعةٌ من العلماء . منهم الرازي (١) والنيسابوري (٢) والسيوطي (٣) وأبو السعود (٤) والشوكاني (٥) .

---

(١) انظر تفسيره جـ ٧ ص ٩٥ .

(٢) انظر غرائب القرآن جـ ٣ ص ٧٤ .

(٣) انظر تفسير الجلالين بهامش حاشية الجمل جـ ١ ص ٢٢٧ .

(٤) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢٦٦ .

(٥) انظر فتح القدير جـ ١ ص ٢٩٥ .

٤٤ - « مجيء الحال من الصاحب الأبعد »

في قوله تعالى : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلاّ هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط﴾(١).

أجاز الزمخشري نصب « قائما » على الحال من لفظ الجلالة (الله) . ثم سأل سؤالاً وأجاب عنه . قال : « فإن قُلْتَ : لِمَ جاز إفراده بنصب الحال دون المعطوفَيْنِ عليه ، ولو قلت: جاءني زيدٌ وعمرو راكباً لم يجز ؟ قلتُ : « إنما جاز هذا لعدم الإلباس كما جاء في قوله: ﴿ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة ﴾ (٢) إنْ انتصب (نافلةً) حالاً عن (يعقوب) . ولو قلتَ: «جاءني زيدٌ وهندٌ راكبا » جاز لتميُّزِه بالذُّكورة » (٣) .

وتعقبه الشيخ أبو حيان فقال : « ماذكره من قوله : « جاءني زيدٌ وعمر راكبا » أنه لايجوز ليس كما ذكر ، بل هذا جائز ؛ لأن الحال قيدٌ فيمن وقع منه أو به الفعل أو ما أشبه ذلك . وإذا كان قيداً فإنه يُحمل على أقرب مذكور ، ويكون « راكبا » حالاً ممَّا يليه ، ولا فرق في ذلك بين الحال والصفة ، لو قلتَ : « جاءني زيدٌ وعمرو الطويل » لكان الطويل صفة لعمرو ، ولاتقول: لا تجوز هذه المسألة ؛ لأنه يُلْبس ، بل لا لَبْسَ في هذا وهو جائز ، فكذلك الحال ، وأمَّا قوله في (نافلة) إنه انتصب حالاً عن يعقوب فلا يتعين أن يكون حالاً عن يعقوب ، إذ يحتمل أن يكون «نافلة » مصدراً كالعافية والعاقبة ، ومعناه : زيادة ، فيكون ذلك شاملاً لاسحاق ويعقوب؛ لأنهما زِيدًا لإبراهيم بعد ابنه إسماعيل » (٤) .

المناقشة والترجيح :

ذكر الزمخشري في الآية التي تقدمت أنه جاز إفراد لفظ الجلالة بالحال (قائماً) دون المعطوفَيْنِ عليه وهما (الملائكة وأولوا العلم) ؛ لعدم الإلباس ؛ إذ القرينة اللفظية وهي التطابق بين الحال وصاحبها في الإفراد صرفَتْ الحالَ إلى صاحبها الأبعد وهو (اللّه) . أمَّا إذا لم توجد قرينة لفظية أو معنوية تعيِّن صاحب الحال فلا يجوز صَرْفُ الحال إلى الصاحب الأبعد ؛ ولهذا منع الزمخشري « جاءني زيدٌ وعمروٌ راكبا » .

واعترض أبو حيان – كما رأيت – على منع الزمخشري هذا فقال : «ماذكره من قوله: «جاءني زيدٌ وعمروٌ راكبا » أنه لايجوز ليس كما ذكر ؛ بل هذا جائز ...... إلى آخر كلامه .

---

(١) آل عمران : ١٨ .

(٢) الأنبياء : ٧٢ .

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٤١٧ .

(٤) البحر المحيط جـ ٢ ص ٤٠٦ .

ورد السمّين الحلبي اعتراض شيخه أبي حيان . قال : « مراد الزمخشري بمنع «جاءني زيدٌ وعمروٌ راكبا » إذا أُريد أن الحال منهما معا ، أمَّاإذا أُريد أنها حال من واحد منهما فإنما تُجعلُ لما تليه ، لعود الضمير على أقرب مذكور » (١) .

ولم يوفق السمّين أيضاً – فيما أرى – إلى فهم مراد الزمخشري ؛ إذ مراد الزمخشري بمنع « جاءني زيدٌ وعمروٌ راكبا » إذا جُعِلَتْ الحال « راكبا » من المعطوف عليه وهو « زيدٌ » . ففي هذه الحالة تمتنع المسألة للإلباس ؛ إذ ليس في المثال قرينة لفظية أو معنوية تعيد الحال إلى صاحبها الأبعد . أمَّا إذا وُجِدَتْ القرينة فيجوز مجيء الحال من الصاحب الأبعد كالآية السابقة . وكالمثال الذي ذكره الزمخشري « جاءني زيدٌ وهند راكبا » .

ولأبي حيان تعقب آخر على الزمخشري . وذلك عند قوله تعالى : « ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة » ، إذ جعل الزمخشري (نافلة) حالاً من يعقوب عليه السلام خاصة . قال أبوحيان: وأمَّا قوله في « نافلة » أنه انتصب حالاً عن يعقوب فلا يتعين أن يكون حالاً عن يعقوب؛ إذ يحتمل أن يكون « نافلة » مصدراً كالعافية والعاقبة ، ومعناه : زيادة ، فيكون شاملاً لإسحاق ويعقوب ؛ لأنهما زيدا لإبراهيم بعد ابنه اسماعيل » .

قلتُ : لابأس على الزمخشري في ذلك ؛ لأنه اختار الوجه الذي مال إليه أكثر النحاة والمفسرين ، وإليك شيئاً من أقوالهم :

قال الفراء : « النافلةُ ليعقوب خاصة ؛ لأنه ولد الولد » (٢) .

وقال الزجاج : « النافلة ههنا : ولد الولد ، يعني به يعقوب خاصة » (٣) .

وقال القرطبي : « نافلة : أي زيادة ؛ لأنه دعا (يعني إبراهيم عليه السلام) في إسحاق ، وزِيد في يعقوب من غير دعاء فكان ذلك نافلة : أي زيادة على ماسأل ، إذ قال : ﴿ربِّ هب لي من الصالحين﴾ (٤) ، ويُقال لولد الولد نافلة ؛ لأنه زيادة على الولد » (٥) .

ومع هذا فلستُ أنكر الوجه الذي أجازه أبو حيان وهو أن يكون « نافلة » مصدراً لقوله « وهبنا له » من غير لفظه ، واختار هذا الوجه الرازي في تفسيره (٦) .

---

(١) الدُّر المصون جـ ٣ ص ٧٦، ٧٧ .

(٢) معاني القرآن جـ ٢ ص ٢٠٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه جـ ٣ ص ٣٩٨ .

(٤) الصافات : ١٠٠ .

(٥) انظر تفسيره جـ ١١ ص ٣٠٥ .

(٦) انظر جـ ٢٢ ص ١٩١ .

٤٥ - « الحال من الفاعل أو من المفعول »

عند قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ألا ساء مايزرون ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (بغير علم) حال من المفعول ، أي يضلون مَنْ لايعلم أنهم ضُلاَّل»(٢) .

ونقل أبو حيان قول الزمخشري ثم قال : « وقال غيره حال من الفاعل وهو أولى إذ هو المحدَّث عنه المسند إليه الإضلال على جهة الفاعلية ، والمعنى أنهم يقدمون على هذا الإضلال جهلاً منهم بما يستحقونه من العذاب الشديد على ذلك الإضلال » (٣) .

المناقشة والترجيح :

جعل الزمخشري الجار والمجرور (بغير علم) حالا من المفعول في (يضلونهم) أي : يضلون مَنْ لايعلم أنهم ضُلاَّل .

ويرى أبو حيان أن جعل الجار والمجرور (بغير علم) حالاً من الفاعل أولى ؛ إذ هو المحدث عنه المسند إليه الإضلال على جهة الفاعلية . ولستُ أرى مرجحا لجعل الجار والمجرور (بغير علم) حالاً من الفاعل وكونه محدَّثا عنه يعارضه القرب فلا يصلح مرجحا ؛ لأن جعل الحال للصاحب الأقرب أولى . وفي الآية الأقرب ضمير المفعول .

أمَّا من حيث المعنى فالجار والمجرور (بغير علم) صالح لأن يكون حالاً من الفاعل أي من (المُضلِين) بكسر اللام ، ويكون المعنى يضلون غيرَ عالمين بأن مايدعون إليه طريق الضلال ، وقيل المعنى حينئذ يضلون جهلا منهم بما يستحقونه من العذاب الشديد على ذلك الإضلال وهذا المعنى هو الذي ذكره أبو حيان ، وسبقه إليه الواحدي (٤) (ت ٤٦٨ هـ) .

ويصلح أن يكون الجار والمجرور (بغير علم) حالاً من المفعول في (يضلونهم) أي : يضلون مَنْ لايعلم أنهم ضُلاَّل ؛ إذ لو علموا لما أُضلِوا ، وفيه تنبيه علىَ أن إضلال المُضلِين لايروج على ذي لُب ، وإنما يتبعهم الجهلة ظناً منهم أنهم على حق .

---

(١) النحل : ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٤٠٦ .

(٣) البحر المحيط جـ ٥ ص ٤٨٥ .

(٤) نقلا عن الشهاب . انظر حاشيته على البيضاوي جـ ٥ ص ٣٢٥ .

وهذا المعنى يقويه ماورد في آيات أخرى من أن هؤلاء الذين أُضِلوا على جهل منهم حين يرون العذاب يوم القيامة يندمون على جهلهم ويتمنون أن يعودوا إلى الدنيا ليتبرأوا من الذين أضلوهم . قال الله تعالى على لسانهم : ﴿ وقال الذين اتَّبعوا لو أنّ لنا كرة فنتبرّأ منهم كما تبرّأوا منا ، كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم ﴾ (١) .

وفي موضع آخر يتذرعون إلى الله بجهلهم وأنهم كانوا ضحية الاتباع ، قال الله على لسانهم : ﴿ وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا * ربنا آتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيرا ﴾ (٢) .

---

(١) البقرة : ١٦٧ .

(٢) الأحزاب : ٦٧ ، ٦٨ .

٤٦ - « إعراب المصدر المؤول من أنْ والفعل حالاً »

قال تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلاّ خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبةٍ مؤمنةٍ ودية مسلّمةٌ إلى أهله إلاّ أن يصدقوا ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « فإنْ قلتَ : بمَ تعلق (أنْ يصدقوا) وما محلُّه ؟ قلتُ : تعلَّق بعليه أو بمسلمة ، كأنه قيل : وتجب عليه الدية أو يُسلِّمُها إلاّ حين يتصدقون عليه ، ومحلُّها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان ... ويجوز أن يكون حالاً من أهله بمعنى إلاّ متصدقين»(٢).

وخطّأ أبو حيان إعرابي الزمخشري . قال بعد أن نقل كلام الزمخشري السابق : «وكلا التخريجين خطأ ، أمَّا جعل أنْ ومابعدها ظرفاً فلا يجوز،نصَّ النحويون على ذلك وأنه مما انفردت به (ما) المصدرية ... وأمَّا أنْ ينسبك منها مصدر فيكون في موضع الحال فنصوا أيضا على أن ذلك لايجوز ، قال سيبويه في قول العرب : أنتَ الرجل أن تنازل أو أنْ تخاصمَ في معنى أنت الرجل نزالاً وخصومة : إن انتصاب هذا انتصاب المفعول من أجله ؛ لأن المستقبل لايكون حالاً» . فعلى هذا الذي قررناه يكون كونه استثناء منقطعا هو الصواب»(٣).

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري أن يكون المصدر المؤول في قوله « إلاّ أن يصدقوا » ظرف زمان أو حالاً .

وخطّأ أبو حيان كلا إعرابي الزمخشري قال : « وكلا التخريجين خطأ » ولن أقف عند إعراب المصدر المؤول ظرف زمان ؛ لأنه سبق مناقشة هذا الرأي في مسألة (٤) تقدمتْ ، أمَّا إعراب المصدر المؤول حالاً ففيه خلاف .

فسيبويه (٥) منع هذه المسألة معللاً ذلك بأنَّ (أنْ) للاستقبال والمستقبل لايقع حالاً .

وذهب ابن جني (٦) إلى جواز وقوع أنْ المصدرية والفعل حالاً كما يقع صريح المصدر وحمل على ذلك قول الشاعر (٧) :

---

(١) النساء : ٩٢ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٥٥٣ .

(٣) البحر المحيط جـ ٣ ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٤) انظر ص ١٥٨ إلى ص ١٦١ .

(٥) الكتاب جـ ١ ص ٣٩٠ .

(٦) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان جـ ٢ ص ٣٤٣ ، وهمع الهوامع جـ ٤ ص ١٧ .

(٧) البيت لتأبط شرا . انظر ديوانه ص ١١٢ .

وقالوا لها لا تَنْكحيه فإنه لأوَّلِ نَصْلٍ أن يلاقيَ مَجْمَعاً

وتبعه الزمخشري وحمل آياتٍ (١) من القرآن الكريم على أنَّ المصدر المؤول من أنْ والفعل حالٌ . ومنها آية المسألة « إلاّ أنْ يصدقوا » . أمَّا أبو حيان فكان موقفه غيرَ مطَّرد ، فهو في آية المسألة . « إلاّ أن يصدقوا » خطَّأ الزمخشريَّ حين أعرب المصدر المؤول حالاً ، واحتج بمنع سيبويه .

وفي موضع آخر نجد أبا حيان يبدي ميلاً إلى إعراب المصدر المؤول من أنْ والفعل حالاً ويصرِّح بأن هذا الإعراب هو الظاهر . ولكنه – وهو شديد التمسك برأي سيبويه – يعتذر عن هذا الإعراب الظاهر بأن سيبويه لايجيزه . وإرضاءً لسيبويه يعدل عن ذلك الإعراب الذي قال عنه إنه هو الظاهر إلى إعراب آخر يتفق مع رأي سيبويه .

يقول أبو حيان عند قوله تعالى : ﴿ وإنْ طلقتُموهُنَّ من قبل أن تمسُّوهُنَّ وقد فرضتم لَهُنَّ فريضةً فنِصْفُ مافرضتم إلاّ أن يعفون ﴾ (٢) . « نصَّ ابن عطية وغيره على أن هذا الاستثناء منقطع ... وقيل : وليس على ماذهبوا إليه ، بل هو استثناء متصل لكنَّه من الأحوال ؛ لأن قوله « فنصفُ مافرضتم » معناه عليكم نصف مافرضتم في كلِّ حال إلاّ في حال عفوهن عنكم فلا يجب ... وكونه استثناءً من الأحوال ظاهر ، ونظيره « لتأتنَّني به إلاّ أن يحاط بكم »(٣) إلاّ أن سيبويه منع أن تقع أنْ وصلتها حالاً ، فعلى قول سيبويه يكون « إلاّ أنْ يعفون » استثناءً منقطعا » (٤) .

وممّن أجاز إعراب المصدر المؤول حالاً العكبريُّ . ففي آية المسألة « إلاّ أنْ يصدقوا» قال العكبري : « قيل هو استثناء منقطع ، وقيل : هو متصل ، والمعنى : فعليه دية في كلِّ حال إلاّ في حال التصدق عليه بها » (٥) .

---

(١) ذكر الآيات الشيخ عضيمة ، انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول جـ ١ ص ٢٠٥ ، ٢٠٦.

(٢) البقرة : ٢٣٧ .

(٣) يوسف : ٦٦ .

(٤) البحر المحيط جـ ٢ ص ٢٣٥ .

(٥) التبيان جـ ١ ص ٣٨٠ .

وعند قوله تعالى : ﴿ ياأيها الذين آمنوا لاتدخلوا بيوت النبي إلاّ أنْ يؤذن لكم ﴾ (١) قال العكبري : « قوله تعالى (إلاّ أنْ يؤذن لكم) هو في موضع الحال ، أي لاتدخلوا إلاّ مأذوناً لكم »(٢) .

وتابع القَرافي (ت ٦٨٤ هـ) المسيرة إذ أجاز إعراب المصدر المؤول من أنْ والفعل حالاً . فعند قوله تعالى : ﴿ وإنْ طلقتُموهُنَّ من قبلِ أن تمسُّوهُنَّ وقد فرضتم لهن فريضةً فنصف مافرضتم إلاّ أنْ يعفُون ﴾ (٣) .

قال القرافي : « أنْ وماعملت فيه بتأويل المصدر ، والمصدر في تأويل اسم المفعول المنصوب على الحال ، تقديره « فنصف مافرضتم ثابت في جميع الأحوال إلاّ معفوًا عنه، ومعفوٌ عنه حال منصوبة ، فهو استثناء الأحوال وهو استثناء متصل » (٤) . وعند قوله تعالى: ﴿لايتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلاّ أنْ تتقوا منهم تقاة ﴾ (٥) .

قال القرافي : « تقديره « لاتفعلوا ذلك في حالة من الحالات إلاّ في حالة الاتقاء » فهو استثناء من الحالات متصل ، والمستثنى منه غير منطوق به وأنْ مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر في تأويل اسم الفاعل المنصوب على الحال ، تقديره : إلاّ متقين منهم تقاة » (٦) .

وبعد الوقوف على آراء المجيزين لإعراب المصدر المؤول حالاً ، وهم ابن جني فالزمخشري فالعكبري فالقرافي . أستطيع أن أقول : إنَّ تخطئة أبي حيان للزمخشري حين أعرب المصدر المؤول في قوله تعالى (إلاّ أنْ يصدقوا) حالاً في غير محلِّها .

وإني لا أرى بأساً في إعراب المصدر المؤول من أنْ والفعل حالاً بشرط أنْ يكون السِّياق قابلاً لمعنى الحالية كما في آية المسألة (إلاّ أن يصدقوا) وغيرها .

أمَّا طرد هذه القاعدة وإجازة إعراب المصدر المؤول حالا في كلِّ موضع فلا يجوز ولاأظن أن أحداً قال به . ومن ثَمَّ فلا يجوز إحلال المصدر المؤول محلَّ المصدر الصريح الواقع حالاً في قولنا « جاء زيدٌ ركضا » فلا يُقال : « جاء زيدٌ أنْ يركض » .

---

(١) الأحزاب : ٥٣ .

(٢) التبيان جـ٢ ص ١٠٦٠ .

(٣) البقرة : ٢٣٧ .

(٤) انظر الاستغناء في الاستثناء ص ٥٣٥ .

(٥) آل عمران : ٢٨ .

(٦) انظر الاستغناء في الاستثناء ص ٥٣٨ .

وما ذهب إليه سيبويه من منع إعراب المصدر المؤول حالاً ؛ لأنَّ (أنْ) للمستقبل والمستقبل لايقع حالاً محلُ نقاش ، لأن مِنْ النحاة مَنْ يجيز أن يكون الحال مستقبلا ، وقد ذكر ابن هشام في (المغني) (١) أن من أقسام الحال المقدَّرة وهي المستقبلة . كمررتُ برجل معه صقر صائداً به غداً . أي مقدّرا ذلك ، ومنه ﴿ فادخلوها خالدين ﴾ (٢) ﴿ لتَدخُلُنَّ المسجدَ الحرامَ إنْ شاء الله آمنين مُحَلِّقِينَ رؤوسكم ومُقصِّرِينَ ﴾ (٣) » .

وهناك رأي حصيف – في نظري – مفاده أنَّ المصدر المؤول من أنْ والفعل يفقد دلالته على الزمن بعد التأويل ، يقول الأستاذ عباس حسن : « من المعلوم أن المصدر الصريح مثل (أكْل – شُرْب – قيام – قعود) لايدل بنفسه على زمن مطلقا ، وكذلك المصدر المؤول الذي يكون نتيجة سبك الحرف المصدري وصلته ، فإنه – وقد صار مصدراً – لايدل بنفسه على زمن مطلقاً . ولكن تبقى الدلالة على الزمن ملحوظة ومستفادة من العبارة الأصلية التي سبك منها ، فكأنَّه يحمل في طيِّه الزمن الذي كان في تلك العبارة قبل السَّبك . أمَّا هو فلا يدل بذاته المجردة على زمن وبالرغم من هذا لايمكن معه إغفال الزمن السابق على السَّبك » (٤) . وبهذا تبطل الحجة التي استدل بها سيبويه على منع إعراب المصدر المؤول من أنْ والفعل حالاً .

---

(١) انظر جـ ٢ ص ٥١٧ .

(٢) الزمر : ٧٣ .

(٣) الفتح : ٢٧ .

(٤) النحو الوافي جـ ١ ص ٤١٩ .

٤٧ - « الحال المؤكدة »

قال تعالى : ﴿ شهد الله أنَّه لا إله الاّ هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط ﴾ (١) .

اختلف الشيخان الزمخشري وأبو حيان في « قائماً بالقسط » إذا كان حالاً من لفظ الجلالة هل الحال مؤكدةٌ حينئذٍ ، أم لا ؟ ذهب إلى الرأي الأول الزمخشري وإلى الرأي الثاني أبوحيان . وإليك نصَّ قوليهما .

قال الزمخشري : « وانتصابه (يعني : قائماً بالقسط) على أنه حال مؤكده منه (أي من الله) كقوله ﴿ وهو الحق مصدقا ﴾ (٢) ... » (٣) .

وقال أبو حيان معترضاً على الزمخشري : « ليس من الحال المؤكدة ؛ لأنه ليس من باب : ﴿ ويوم يبعث حيّاً ﴾ (٤) ولا من باب : أنا عبدالله شجاعاً ، فليس « قائما بالقسط » بمعنى شهد وليس مؤكداً مضمون الجملة السابقة في نحو أنا عبدالله شجاعا ، وهو زيدٌ شجاعا »(٥).

المناقشة والترجيح :

قسَّم النحاة (٦) الحال إلى قسمين : مُبيِّنةٌ وهو الغالب وتسمَّى مؤسسة أيضا : وهي التي تدل على معنى لايفهم من الكلام قبلها . ومؤكدةٌ : وهي التي لاتدل على معنى جديد ، أي أنَّ معناها يفيده الكلام السابق قبلها . وإثباتها مذهب الجمهور ، وذهب المبرد والفراء والسهيلي إلى إنكارها . وقالوا لاتكون الحال إلاّ مبينة ؛ إذ لايخلو الكلام مِنْ فائدة ما عند ذكرها ، ومَنْ أثبتها يجعلها ثلاثة أنواع :

(١) مؤكدة لعاملها : وهي التي يستفاد معناها من لفظ عاملها . نحو قوله تعالى : « ويوم يبعث حيّاً » وقوله تعالى : ﴿ فتبسَّم ضاحكا من قولها ﴾ (٧) وقوله تعالى ﴿ ثم وليتم مدبرين﴾(٨) .

---

(١) آل عمران : ١٨ .
(٢) البقرة : ٩١ .
(٣) الكشاف جـ ١ ص ٤١٧ .
(٤) مريم : ١٥ .
(٥) البحر المحيط جـ ٢ ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ .
(٦) انظر المغني جـ ٢ ص ٥١٨ ، وهمع الهوامع جـ ٤ ص ٣٩ - ٤١ .
(٧) النمل : ١٩ .
(٨) التوبة : ٧٥ .

(٢) مؤكدة لمضمون الجملة ، وشرط الجملة أن يكون طرفاها معرفتين ولابدَّ أن تتأخر الحال عنهما معا . نحو قوله تعالى : « وهو الحق مصدقا » .

(٣) مؤكدة لصاحبها : وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها . نحو جاء القومُ طُرًا ، ونحو قوله تعالى « ولو شاء ربك لآمن مَنْ في الأرض كلُّهم جميعا » وهذا النوع أهمله النحويون كما يقول صاحب (المغني) (١) .

... بعد هذه المقدمة نعود إلى قوله تعالى : « شهد الله أنه لا إله إلاّ هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط » وقد تقدم أن الزمخشري يجعل « قائماً بالقسط » حالاً مؤكدة من لفظ الجلالة . وتابعه في هذا الإعراب العكبريُّ (٢) والقرطبي (٣) والزركشي (٤) .

وخالف أبو حيان الزمخشري – كما رأيت – ، وذهب إلى أن الحال « قائما » ليست مؤكدة ؛ لأنها ليست من باب : « ويوم يبعث حيا » ولا من باب : أنا عبدالله شجاعاً . ، ومراد أبي حيان أن الحال ليست مؤكدة لعاملها ، ولا لمضمون الجملة قبلها . ولم يمثل أبو حيان للحال المؤكدة لصاحبها ؛ لأن هذا النوع أهمله النحاة كما قال صاحب (المغني) .

وانتصر السَّمين الحلبي للزمخشري . قال بعد أن نقل اعتراض شيخه أبي حيان على الزمخشري : « مؤاخذته له في قوله : « مؤكدة » غير ظاهر وذلك أن الحال على قسمين : إمَّا مؤكدة وإمَّا مُبيِّنة ، وهي الأصل ، فالمُبيِّنةُ لا جائز أن تكون ههنا ؛ لأن المبيِّنة تكون منتقلةً ، والانتقال هنا محالٌ ، إذ عَدْلُ الله تعالى لا يتغيَّر ، فإن قيل لنا قسم ثالث ، وهي الحال اللازمة فكان للزمخشري مندوحة عن قوله « مؤكدة » إلى قوله « لازمة » ، فالجواب أنَّ كلَّ مؤكدةٍ لازمةٌ وكلَّ لازمةٍ مؤكدةٌ فلا فرق بين العبارتين ، وإن كان الشيخ زعم أن اصلاح العبارة يحصل بقوله «لازمة» ، يَدُلُّ على ماذكرته من ملازمة التأكيد للحال اللازمة وبالعكس الاستقراء » (٥) قلتُ: انتصار السَّمين الحلبي للزمخشري على هذا النحو فيه نظر لايخفى ؛ لأن السمين احتج لإثبات

---

(١) انظر جـ ٢ ص ٥١٨ .

(٢) انظر التبيان جـ ١ ص ٢٤٧ .

(٣) انظر تفسيره جـ ٤ ص ٤٣ .

(٤) البرهان جـ ٢ ص ٤٠٤ .

(٥) الدُّر المصون جـ ٣ ص ٧٥ ، ٧٦ .

أن « قائما بالقسط » حال مؤكدة بمجرد أن « قائما » في الآية حال لازمة . وقال : لا تصلح أن تكون الحالُ في الآية مبيِّنةً ؛ لأن المبيِّنة - عنده - لاتكون إلاّ منتقلةً ، والانتقال في الآية محال ؛ إذ عَدْلُ الله لا يتغيَّر .

واحتجاج السَّمين هذا مخالف لقول النحاة ؛ إذ لم يقل أحدٌ من النحاة - فيما أعلم - أن الحال المؤكدة هي التي تكون لازمة فحسب . كما ذهب إليه السَّمين . بل الحال المؤكدة عندهم - كما أسلفنا - هي التي يستفاد معناها من الكلام السابق قبلها . وما ادَّعاه السَّمين من أنَّ كلَّ لازمةٍ مؤكدةٌ غير صحيح . فمجيء الحال لازمة لايلزم منه أن تكون مؤكدة ؛ إذ اللازمة قد تكون مؤسسةً . صحيحٌ أن الغالب في الحال المؤسسة أن تكون منتقلة ، لكنْ قد تأتي لازمة يقول السيوطي : « والغالب في الحال المبيِّنة أن تكون منتقلة أي وصفاً غير لازم ، وقد تكون ثابتة نحو ﴿ أنزل إليك الكتاب مفصلاً ﴾ (١) ، ﴿ قائماً بالقسط ﴾ ، خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها ، وُلِدَ زيدٌ قصيرا ، خُلِقَ أشهلَ » (٢) .

ودفع الشاوي أيضا اعتراض أبي حيان . قال في (المحاكمة) (٣) : مراد الزمخشري بالتأكيد لزوم الحال وكونها غير منتقلة ، وليس المراد أنها يفيدها الكلام الأول » .

وقول الشاوي فيه بعد ؛ لأن المتعارف عليه عند النحاة أن التأكيد في باب الحال هو المقابل للتأسيس - كما أسلفنا - وليس المراد به اللزوم . أمَّا إنْ زعم الشاوي أن مصطلح التأكيد يستخدمه الزمخشري على خلاف ماعند النحاة ويريد به اللزوم فإنَّ ذلك يحتاج إلَى دليل من كلام الزمخشري ولم أجد في كلام الزمخشري - بالرغم من تتبعي لهذه المسألة - مايؤيد ماذهب إليه الشاوي .

وبعد ... أقول : إنه من الممكن أن نوفق بين الرأي القائل بأن الحال في قوله تعالى «قائما بالقسط » حالٌ مؤكدةٌ والرأي الآخر الذي ينفي التأكيد عنها .

ذلك أن مَنْ قال : إنَّ الحال في الآية ليست مؤكدة بنى وجهة نظره على أن معنى الحال « قائما » لم يفدها الكلام السابق أي أن معنى « شهد الله ... » ليس معنى « قائماً بالقسط » . ومَنْ قال : إنَّ الحال مؤكدة نظر إلى أمر خارجي . ذلك أن الله سبحانه وتعالى شهد لنفسه « بأنه

---

(١) الأنعام : ١١٤ .

(٢) همع الهوامع جـ ٤ ص ٨ .

(٣) انظر ورقة / ٤١ .

لا إله إلاّ هو » أي شهد لنفسه بالتوحيد . وشهد له بذلك الملائكة وأولوا العلم . والتوحيد صفة كمال لله سبحانه وتعالى فهو يستلزم العدل ، ومن هنا تكون الحال مؤكدة ؛ لأن معنى « قائما بالقسط » حينئذ يصبح قد أفاده شهد الله مع متعلّقه ، وقد أشار إلى شيء من هذا السمّين الحلبي عند ردّه على قول شيخه أبي حيان : « ليس معنى « قائما بالقسط » معنى شهد » قال السمّين : « بل معنى (شهد) مع متعلّقِه - وهو أنه لا إله إلاّ هو - مساوٍ لقوله « قائما بالقسط»؛ لأن التوحيد ملازمٌ للعدل » (١) .

---

(١) الدّر المصون جـ ٣ ص ٧٦ .

٤٨ - مايحتمل الحالية والتمييز

قال تعالى على لسان يعقوب عليه السلام : ﴿ قل هل آمنكم عليه إلاّ كما أمنتكم على أخيه من قبل فالله خيرٌ حافظاً وهو أرحم الراحمين ﴾ (١) .

قال الزمخشري : و (حافظاً) تمييز ، كقولك هو خيرهم رجلا ، ولله درُّه فارساً ، ويجوز أن يكون حالاً » (٢) .

وأعرب أبو حيان (حافظاً) تمييزا ، ثم قال : « وأجاز الزمخشري أن يكون (حافظاً) حالاً وليس بجيد ؛ لأنَّ فيه تقييد خير بهذه الحال » (٣) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في قوله تعالى (فالله خيرٌ حافظاً) أن يكون (حافظاً) تمييزا أو حالاً . واقتصر أبو حيان على كونه تمييزا واعترض على الحالية بأن فيه تقييد الخيرية بهذه الحال .

وأجاب السَّمين عن هذا الاعتراض فقال : « لا محذورَ فإنَّ هذه الحال لازمةٌ ؛ لأنها مؤكدة لا مبيِّنة وليس هذا بأول حالٍ وردتْ لازمة » (٤) ويظهر لي أن جواب السَّمين في غير محله؛ لأن الحال اللازمة عند النحاة هي : التي لا تنفك عن صاحبها ، ويقابلها الحال المنتقلة التي تنفك عن صاحبها . فقول السَّمين « إنَّ حافظاً حال لازمة » صحيح ولكنَّه لايصلح رداً على اعتراض أبي حيان .

وأقول في الرّد على أبي حيان : ليس بلازم أن تكون الحال قيدا في عاملها ، فقد أتتْ الحال في مواضع (٥) من التنزيل وليست قيدا في عاملها ، نحو قوله تعالى : ﴿ يأأيها الذين آمنوا لاتأكلوا الرِّبا أضعافا مضاعفة ﴾ (٦) .

---

(١) يوسف : ٦٤ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٣٣١ .

(٣) البحر المحيط جـ ٥ ص ٣٢٣ .

(٤) الدّر المصون جـ ٦ ص ٥١٩ .

(٥) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثالث جـ ٣ ص ٣٩ .

(٦) آل عمران : ١٣٠ .

فليست الحال « أضعافا مضاعفة » قيداً في عاملها ؛ إذ لو كانت كذلك لكان النهي عن أكل الرِّبا في حالة كونه أضعافا مضاعفة أمَّا مالم يكن كذلك فليس منهيا عنه . وقطعاً المعنى ليس كذلك . بل المراد النهي عن الرّبا كلِّه . فما لم يقع أضعافا مضاعفة مساوٍ في التحريم لما وقع أضعافا مضاعفة .

وكذلك الأمر في الآية « فالله خيرٌ حافظا » فالحال (حافظا) ليست قيدا في عاملها ، بل الخيرية مطلقة .

ولم يتفرد الزمخشري بإجازة إعراب (حافظا) حالاً ، بل أجاز هذا الإعراب كثيرون ، ومنهم : الزجاج (١) وأبو جعفر النحاس (٢) وابن خالوية (٣) والعكبري (٤) والرازي (٥) . ويرشح الحالية أن حافظاً مشتق والغالب في الحال أن تكون مشتقة .

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه جـ ٣ ص ١١٨ .

(٢) انظر إعراب القرآن جـ ٢ ص ٣٣٥ .

(٣) انظر الحجة في القراءات السبع ص ١٩٧ .

(٤) انظر التبيان جـ ٢ ص ٧٣٧ .

(٥) انظر تفسيره جـ ١٣ ص ١٧٣ .

٤٩ - « الربط بالضمير في جملة الحال الاسمية »

في قوله تعالى : ﴿ وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ﴾ (١) .

قال أبو حيان : جملة « بعضكم لبعض عدو » في موضع الحال أي اهبطوا متعادين والعامل فيها اهبطوا ، فصاحب الحال الضمير في « اهبطوا » ولم يحتج إلى الواو ؛ لاغناء الرابط عنها . واجتماع الواو والضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالاً أكثر من انفراد الضمير . وفي كتاب الله ﴿ ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على اللّه وجوههم مسودة ﴾ (٢) وليس مجيئها بالضمير دون الواو شاذا خلافاً للفراء ومَنْ وافقه كالزمخشري » (٣) .

المناقشة :

ذكر أبوحيان أن الأكثر في الجملة الاسمية الواقعة حالاً أن تربط بالواو والضمير معا . وقد تربط بالضمير وحده نحو قوله تعالى « ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة » . ثم ذكر أن ربط جملة الحال الاسمية بالضمير وحدَه شاذ عند الفراء والزمخشري .

وهذا الرأي الذي نسبه أبو حيان للزمخشري صحيح . وقال به الزمخشري في المفصل . وإليك نصَّه :

قال : « والجملة تقع حالاً ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو إلاّ ماشذَّ من قولهم : كلمته فوه إلى فيَّ » (٤) .

ولكنَّ الزمخشري في تفسيره « الكشاف » رجع عن هذا الرأي الذي قال به في المفصل . وكان من الإنصاف أن ينبه أبوحيان على ذلك . كما فعل ابنُ عقيل في شرح التسهيل . قال ابن عقيل :

« وقول الفراء إن الاكتفاء بالضمير في الاسمية شاذ قولٌ ضعيف ؛ لكثرة ماورد من ذلك في القرآن وغيره ، والزمخشري وافقه ولكنه في الكشاف رجع إلى قول الجمهور » (٥) .

---

(١) البقرة : ٣٦ .

(٢) الزمر : ٦٠ .

(٣) البحر المحيط : جـ ١ ص ١٦٣ .

(٤) المفصل ص ٦٤ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد جـ ٢ ص ٤٦ .

ووجدتُ في الكشاف خمسة مواضع أعرب الزمخشريُّ الجملة الاسمية في كلٍّ منها حالاً وليس فيها رابط سوى الضمير . مما يدل على رجوعه عن رأيه الذي قاله في « المفصل » .
وإليك تلك المواضع :

(١) في قوله تعالى : ﴿ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (وجوههم مسودة) جملة في موضع الحال إنْ كان (ترى) من رؤية البصر ، ومفعول ثان إنْ كان من رؤية القلب » (٢) .

(٢) في قوله تعالى : ﴿وجاءت كلُّ نفس معها سائق وشهيد﴾ (٣) .

قال الزمخشري : « ومحل « معها سائق » النَّصبُ على الحال من كل ؛ لتعرُّفِه بالإضافة إلى ماهو في حكم المعرفة » (٤) .

(٣) في قوله تعالى : ﴿إنَّ الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص﴾(٥).

قال الزمخشري : « وقوله « صفاً كأنهم بنيان » حالان متداخلتان » (٦) .

(٤) وفي قوله تعالى : ﴿وإذا تتلى عليه آياتنا ولَّى مستكبراً كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا﴾ (٧) .

قال الزمخشري : « « كأن في أذنيه وقرا » أي ثقلاً ، ولا وقر فيهما .... فإن قلتَ: مامحلُ الجملتين المصدرتين بكأن ؟ قلتُ : الأولى حال مِنْ مستكبرا ، والثانية مِنْ لم يسمعها ، ويجوز أن تكونا استئنافيتين » (٨) .

---

(١) الزمر : ٦٠ .

(٢) الكشاف جـ ٣ ص ٤٠٦ .

(٣) ق : ٢١ .

(٤) الكشاف جـ ٤ ص ٧ .

(٥) الصف : ٤ .

(٦) الكشاف جـ ٤ ص ٩٧ .

(٧) لقمان : ٧ .

(٨) الكشاف جـ ٣ ص ٢٣٠ .

(٥) في قوله تعالى : (خُشَّعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث) (١) .

قال الزمخشري : « وقُرِئَ « خُشَّعٌ أبصارهم » على الابتداء والخبر ، ومحل الجملة النَّصب على الحال . كقوله (٢) :

* وجدتَه حاضِراه الجودُ والكرمُ * » (٣) .

---

(١) القمر : ٧ .

(٢) هذا عجز بيت للأخطل . وتمامه :

إذا أتيتَ أبا مروان تسألَه — وجدتَه حاضراه الجود والكرم

انظر : دلائل الاعجاز ص ٢٠٤ ، وشرح المفصل (التخمير) جـ ١ ص ٤٣٩ .

(٣) الكشاف جـ ٤ ص ٣٦ .

٥٠ - ربط جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت بالواو

قال الله تعالى : ﴿ هاأنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كلِّه ﴾ (١) .

قال الزمخشري عند تفسير هذه الآية : « الواو في (وتؤمنون) للحال وانتصابها من لا يحبونكم ، أي : لا يحبونكم والحال أنكم تؤمنون بكتابهم كلِّه وهم مع ذلك يبغضونكم ، فما بالكم تحبُّونهم وهم لايؤمنون بشيء من كتابكم ؟ وفيه توبيخ شديد بأنهم في باطلهم أصلب منكم في حقكم ونحوه ﴿ فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله مالا يرجون ﴾ (٢) » (٣) .

ونقل أبو حيان كلام الزمخشري هذا ثم قال : وهو حَسَنٌ إلاّ أن فيه من الصناعة النحوية مايخدِشه وهو أنه جعل الواو في (وتؤمنون) للحال وأنها منتصبة من (لايحبونكم) ، والمضارع المثبت إذا وقع حالاً لاتدخل عليه واو الحال ، تقول : « جاء زيد يضحك » ، ولايجوز ويضحك ، فأمَّا قولهم : « قمتُ وأصك عينه » ففي غاية الشذوذ وقد أُوِّل على إضمار مبتدأ ، أي قمتُ وأنا أصك عينه ، فتصير الجملة اسمية ، ويحتمل هذا التأويل هنا ، أي ولا يحبونكم وأنتم تؤمنون بالكتاب كلِّه . لكن الأولى ماذكرناه من كونها للعطف » (٤) .

المناقشة والترجيح :

يكاد النحاة يجمعون على أن الحال إذا وقعت جملة فعلية مصدرة بمضارع مثبتٍ غير مقرون بقد فإنها تربط بالضمير وحده ولا تسبق بواو الحال نحو قوله تعالى : ﴿ وجاءوا أباهم عشاء يبكون ﴾ (٥) . وقوله تعالى : ﴿ فجاءته إحداهما تمشي على استحياء ﴾ (٦) .

وإذا جاء من كلام العرب ماظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تلَتْ واو الحال فإن النحاة يحكمون عليه بالشذوذ أو يقدرون ضميرا محذوفا بعد الواو يكون المضارع

---

(١) آل عمران : ١١٩ .

(٢) النساء : ١٠٤ .

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٤٥٩ ، وأجاز الزمخشري دخول واو الحال على جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت في مواضع أخرى من الكشاف . انظر على سبيل المثال جـ ١ ص ٤٦٧ ، جـ ١ ص ٦٣٩ ، وردَّ عليه أبو حيان ذلك انظر البحر المحيط جـ ٣ ص ٦٦ ، جـ ٤ ص ٧ .

(٤) البحر المحيط جـ ٣ ص ٤٠ ، ٤١ .

(٥) يوسف : ١٦ .

(٦) القصص : ٢٥ .

خبرا عنه . ومن الأمثلة على ذلك أن النحاة حين اصطدموا بقول العرب : قمتُ وأصك عينه حيث دخلت واو الحال على المضارع المثبت لجأ هؤلاء النحاة إلى التأويل وقدَّروا ضميرا محذوفاً بعد الواو حتى تصبح الجملة اسمية ، فجعلوا التقدير : قمتُ وأنا أصك عينه .

وسار أبو حيان على خُطا هؤلاء النحاة فحين أجاز الزمخشري أن تكون جملة (وتؤمنون بالكتاب كلِّه) حالاً من ضمير المفعول في (ولا يحبونكم) اعترض عليه أبو حيان بأن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت لاتسبق بواو الحال مع اعتراف أبي حيان بأن المعنى على الحالية حَسَنٌ . واعتراض أبي حيان هذا يمثل موقفه في شدة المحافظة على أصول الصناعة النحوية ، فهو لايقنع بحسن المعنى إنْ كان يؤدي إلى خدش الأصول النحوية على حد تعبيره .

وفي المقابل نجد الزمخشري لاينساق وراء الصناعة النحوية فهمه الأعلى المعنى ما استطاع إلى ذلك سبيلا ؛ ولذا رأيناه يعرب جملة (وتؤمنون بالكتاب) في الآية السابقة حالاً ، ولم يجعل الواو فيها عاطفة – كما ذهب أبو حيان – لأن المعنى على الحالية أحسن منه مع العطف .

ولستُ أوافق أبا حيان في اعتراضه على إعراب الزمخشري من حيث الصناعة ، وأرى أن إعراب الزمخشري مستقيم صناعةً ؛ إذ إن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت جاءت مسبوقة بواو الحال في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعرِه ونثره . فمن شواهد ذلك من القرآن الكريم (١) قوله تعالى : ﴿ فَرِحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم﴾(٢) . وقوله تعالى : ﴿ أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم ﴾ (٣) .

ومن الشعر قول عنترة (٤) :

عُلِّقْتُها عَرَضاً وأقتلُ قومَها … زَعْماً لعمر أبيك ليس بمزعمِ

وقول عبدالله بن همَّام السَّلولي (٥) :

فلمَّا خشيتُ أظافيرهم … نجوتُ وأرهنُهم مالكاَ

---

(١) ذكر الشيخ عضيمة اثنتين وعشرين آية جاء الفعل المضارع المثبت فيها مسبوقاً بواو الحال . انظر كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول جـ ٣ ص ٦٠٩ – ٦١٣ .

(٢) آل عمران : ١٧٠ .

(٣) البقرة : ٤٤ .

(٤) البيت من معلقته المشهورة ، وهو من شواهد : التصريح جـ ١ ص ٣٩٢ .

(٥) البيت من شواهد : الهمع جـ ٤ ص ٤٦ ، والدرر اللوامع جـ ٤ ص ١٥ .

ومن النثر قول العرب : « قمت وأصك عينه »

ومن أمثالهم (١) : « تنهانا أُمُّنا عن الغي وتغدو فيه » (٢) .

ومن أمثالهم أيضا : « كيف تُبصرُ القذى في عين أخيك وتَدعُ الجِذْعَ المُعْتَرِضَ في عينك » (٣) .

فهذه الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية تدل على صحة سبق جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت بواو الحال .

ويلجأ النحاة الذين يمنعون دخول واو الحال على المضارع المثبت إلى التأويل – كما أسلفت – فتأوَّلوا ماوقع بين أيديهم من شواهد على إضمار مبتدأ بعد الواو حتى تصير الجملة اسمية .

ولعلك توافقني القول في أن حمل الشواهد السابقة وغيرها كثير على التأويل تكلف وتعسف لا محوج إليه . ومن الخير أن نقبل تلك الشواهد دون تأويل .

---

(١) ذكر د.عبدالفتاح أحمد الحموز ثمانية أمثال جاء الفعل المضارع المثبت فيهن مسبوقا بواو الحال ، انظر كتابه : (الحذف في المثل العربي) ص ٣٠ ، ٣١ . ومَثَلا الاستشهاد أفدتهما منه .

(٢) الأمثال للميداني جـ ١ ص ١٢٧ ، وهذا المثل يضرب لمن يحسن القول ويسيء الفعل .

(٣) الأمثال للميداني جـ ٢ ص ١٥٥ ، وهذا المثل يضرب لمن يرى عيوب الناس وينسى عيوبه .

٥١ - الواو بين الحالية والعطف

عند قوله تعالى : ﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه لنخرجنَّك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودنّ في ملتنا قال أولو كنا كارهين ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (أولو كنا كارهين) الهمزة للاستفهام والواو واو الحال تقديره : أتعيدوننا في ملتكم في حال كراهتنا ومع كوننا كارهين » (٢) .

قال أبو حيان : « جعل الاستفهام خاصا بالعود في ملتهم وليس كذلك ، بل الاستفهام هو عن أحد الأمرين الإخراج أو العود ، وجعل الواو واو الحال وقدره « أتعيدوننا في حال كراهتنا » وليست واو الحال التي يعبر عنها النحويون بواو الحال . بل هي واو العطف عطفت على حال محذوفة كقوله « ردوا السائل ولو بظلف محرق » ليس المعنى ردوه في حال الصدقة عليه بظلف محرق ، بل المعنى ردوه مصحوبا بالصدقة ولو مصحوبا بظلف محرق .. » (٣) .

المناقشة والترجيح :

في قوله تعالى « أولو كنا كارهين » جعل الزمخشري الهمزة للاستفهام والواو للحال ، والتقدير : أتعيدوننا في ملتكم في حال كراهتنا .

واعترض عليه أبو حيان بأمرين :

الأول : أنه جعل الاستفهام خاصاً بالعود في ملتهم وليس كذلك بل الاستفهام هو عن أحد الأمرين الإخراج أو العود .

قلتُ : لعل الزمخشري قصر الاستفهام على العود في الملة ؛ لأنه هو الأهم وهو مايسعى إليه المستكبرون من قوم شعيب . فلا همَّ لهم إلا إعادة شعيب ومَنْ آمن معه إلى ملتهم . وأمَّا قولهم « لنجرجنَّك ياشعيب » إنما هو على سبيل التهديد والضغط عليهم .

وسبق الزمخشريَ الزجاجُ - وسيأتي تقديره - في قصر الاستفهام على العود في الملة، ويؤيدهما أن شعيبا عليه السلام بعد أن استفهم بقوله (أولو كنا كارهين) تبرأ من ملتهم

---

(١) الأعراف : ٨٨ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٩٦ .

(٣) البحر المحيط جـ ٤ ص ٣٤٣ .

ولم يجر على لسانه ذكر للإخراج من القرية ، قال تعالى على لسان شعيب عليه السلام : ﴿ قد افترينا على الله كذبا إن عُدنا في ملتكم بعد إذ نجانا الله منها ومايكون لنا أن نعود فيها إلاّ أن يشاء الله ... ﴾ (١) .

الأمر الثاني الذي اعترض به أبو حيان هو أن الزمخشري جعل الواو في قوله «أولو كنا كارهين » للحال ، وليست الواو عند أبي حيان للحال ، بل هي عاطفة عطفت الحال التي بعدها على حال محذوفة ، ونظّر للآية بحديث « ردوا السائل ولو بظلف محرق » قال : أي ردّوه مصحوبا بالصدقة ولو مصحوبا بظلف محرق .

وما ذهب إليه أبو حيان من أن الواو عاطفة سبقه إليه ابن عطية (٢) . وسبق لأبي حيان أن وفّق بين قول ابن عطية إن الواو عاطفة وقول الزمخشري إنها للحال . وذلك عند قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم اتبعوا ماأنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لايعقلون شيئا ولا يهتدون ﴾ (٣) .

قال أبو حيان : « (أولو كان آباؤهم لايعقلون شيئا) الهمزة للاستفهام المصحوب بالتوبيخ والإنكار والتعجب من حالهم ، وأمَّا الواو بعد الهمزة فقال الزمخشري الواو للحال ومعناه : أيتبعونهم ولو كان آباؤهم لايعقلون شيئاً من الدين ولايهتدون للصواب ، وقال ابن عطية الواو لعطف جملة كلام على جملة ... وظاهر قول الزمخشري إن الواو للحال مخالف لقول ابن عطية إنها للعطف ؛ لأن واو الحال ليست للعطف ، والجمع بينهما أن هذه الجملة المصحوبة بلو في مثل هذا السِّياق هي جملة شرطية ، فإذا قال : « اضرب زيدا ولو أحسن إليك » ، المعنى وإنْ أحسن ، وكذلك « اعطوا السائل ولو جاء على فرس » ، « ردُّوا السائلَ ولو بشقّ تمرة » المعنى فيها وإنْ ، وتجيء لو هنا تنبيها على أنَّ مابعدها لم يكن يناسب ماقبلها ، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل ولتدل على أن المراد بذلك وجود الفعل في كل حال حتى في هذه الحال التي لاتناسب الفعل ، ولذلك لايجوز « اضرب زيداً ولو أساء إليك » ولا «اعطوا السائل ولو كان محتاجا » ولا « ردُّوا السائل ولو بمائة دينار » فإذا تقرر هذا فالواو في «ولو» في المُثل التي ذكرناها عاطفة على حال مقدرة والعطف على الحال حال . فصح أن يقال إنها للحال من حيث إنها عطفت جملة حالية على حال مقدرة ، والجملة المعطوفة على الحال حال وصحّ أن يقال إنها للعطف من حيث ذلك العطف ، والمعنى – والله أعلم – انكار اتباع آبائهم

---

(١) الأعراف : ٨٩ .

(٢) انظر المحرر الوجيز جـ ١ ص ٤٨٠ .

(٣) البقرة : ١٧٠ .

في كل حال حتى في الحالة التي لاتناسب أن يتبعوا فيها وهي تلبسهم بعدم العقل وعدم الهداية .. » (١) .

وفي رأيي أن جمع أبي حيان بين قول ابن عطية والزمخشري فيه شيء من الاعتساف؛ لأن الزمخشري صرَّح بأن الواو للحال ثم حين قدر الكلام ، قال التقدير : « أيتبعونهم ولو كان آباؤهم لايعقلون شيئاً من الدين » . ولم يأتِ للحال المحذوفة قبل الواو ذكر في تقديره . فكيف يُحمل كلامه على أن الواو عاطفة ؟

وأرى أنَّ ماذهب إليه الزمخشري من أن الواو في قوله (أولو كان آباؤهم لايعقلون شيئا) للحال أولى وهو الظاهر ، وكذلك الواو في قوله (أولو كنا كارهين) الظاهر أنها للحال ، والتقدير - كما قال الزمخشري - « أتعيدوننا في ملتكم في حال كراهتنا » . والزمخشري مسبوق في هذا التقدير بأبي إسحاق الزّجاج قال : « وقوله (قال أولو كنا كارهين) أي أتعيدوننا في ملتكم وإنْ كرهناها » (٢) .

أمَّا ماذهب إليه أبو حيان من أن الواو في قوله (أولو كان آباؤهم لايعقلون شيئا) عاطفة لحال بعدها على حال مقدّرة قبلها ، والمعنى إنكار اتباع آبائهم في كل حال حتى في الحالة التي لاتناسب أن يتبعوا فيها ... » ففيه بعد وإكثار من الحذف ، بل إن همزة الاستفهام لاتساعد أبا حيان على ماذهب إليه ؛ لأن الهمزة للإنكار . والإنكار منصب على اتباع الآباء في حالة بعينها وهي حالة كونهم لايعقلون شيئاً . وليس الإنكار منصبا على اتباع الآباء في كل حال وفي حال كونهم لايعقلون .

وكذلك الأمر في قوله تعالى « أولو كنا كارهين » فإن الإنكار منصب على العود في ملتهم في حال بعينها وهي حالة كونهم كارهين وليس الإنكار منصبا على العود في ملتهم في كل حال وحالة كونهم كارهين .

وتنظير أبي حيان للآيتين السابقتين بحديث « أعطوا السائل ولو جاء على فرس» ونحوه غير دقيق ؛ لأن الآيتين - كما قلنا - يبعد أن تكون الواو فيهما عاطفة على حال محذوفة؛ لأن همزة الإنكار لاتساعد على ذلك .

أمَّا الحديث « أعطوا السائل ولو جاء على « فرس » فليس فيه مايمنع أن تكون الواو عاطفة على حال محذوفة ويكون التقدير : « أعطوا السائل على كل حال ولو جاء على فرس » أي ولو جاء على هذه الحالة التي تشعر بغناه .

---

(١) البحر المحيط جـ ١ ص ٤٨٠ ، ٤٨١ .

(٢) معاني القرآن جـ ٢ ص ٣٥٥ .

٥٢ - « مجيء الاعتراض بعد تمام الكلام »

أجاز الزمخشري مجيء الاعتراض بعد تمام الكلام في مواضعَ كثيرةٍ من «الكشاف»(١) منها قوله تعالى : ﴿ أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوبَ الموتُ إذ قال لبنيه ماتعبدون من بعدي قالوا نعبدُ إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون﴾(٢).

قال الزمخشري : « « ونحن له مسلمون » حال مِنْ فاعل نعبدُ أو مِنْ مفعوله لرجوع الهاء إليه في « له » . ويجوز أن تكون جملةً معطوفة على « نَعبدُ » وأن تكون جملة اعتراضية مؤكدة»(٣).

وتعقَّبه أبو حيان في البحر المحيط قائلا : « الذي ذكره النحويون أن جملة الاعتراض هي الجملة التي تفيد تقوية بين جزأي موصول وصلة . نحو قوله :

ماذا - ولا عَتْب في المقْدور - رُمْت أما   تخطيك بالنَّجح أم خُسْرٌ وتَضْليلُ

وقال :

ذاك الذي - وأبيك - يَعْرِفُ مالكاً   والحقُّ يَدْفَعُ تُرَّهاتِ الباطلِ

أو بين جزأي إسناد . نحو قوله :

وقد أدركتني - والحوادثُ جَمَّةٌ -   أَسِنَّةُ قومٍ لاضعافٍ ولا عُزْلِ

أو بين فعل الشرط وجزائه أو بين قسم وجوابه أو بين منعوت ونعته . أو ما أشبه ذلك مما بينهما تلازم . وهذه الجملة التي هي قوله « ونحن له مسلمون » ليست من هذا الباب ؛ لأن قبلها كلاماً مستقلا وبعدها كلام مستقل وهو قوله : « تلك أمة قد خلت » » (٤) .

المناقشة والترجيح :

الاعتراض عند جمهور النحاة هو : الاتيان بجملة أو أكثر بين شيئين متلازمين لتوكيد الكلام أو توضيحه أو تحسينه (٥) .

---

(١) انظر الكشاف جـ ١ : ٣١٤ ، ٥٦٦ ، جـ ٣ : ١٣٥ ، ٤٦١ .

(٢) البقرة : ١٣٣ .

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٣١٤ .

(٤) البحر المحيط جـ ١ ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

(٥) انظر المغني جـ ٢ ص ٤٣٢ .

ويقع الاعتراض كما قال أبو حيان بين الموصول وصلته . نحو قوله :

* ذاك الذي – وأبيك – يَعْرِفُ مالكاً * ويقع بين الفعل والفاعل . نحو قوله :

وقد أدركتني – والحوادث جَمَّةٌ – أسِنَّةُ قومٍ لاضعافٍ ولا عُزْلِ

ويقع بين فعل الشرط وجزائه . نحو قوله تعالى : (فإن لم تفعلوا – ولن تفعلوا – فاتقوا النار) (١) . ويقع بين القسم وجوابه ، نحو قوله تعالى : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم ، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم – إنه لقرآن كريم﴾(٢). ويقع بين المنعوت والنعت ، نحو قوله تعالى: ﴿وإنه لقسم – لو تعلمون – عظيم ﴾ (٣) .

.... إلى آخر هذه المواضع التي يقع فيها الاعتراض بين المتلازمين . وقد أحصى هذه المواضع ابن هشام في « المغني » (٤) . وعِدَّتُها سبعة عشر موضعاً .

ويتَّسع مصطلح الاعتراض عند البلاغيين ، فالاعتراض عندهم هو : « أن يُؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام » (٥) .

وجوَّز بعضهم (٦) وقوع الاعتراض في آخر الكلام . يقول الخطيب القزويني في «الإيضاح » (٧) : وبهذا يُشْعِرُ كلام الزمخشري في مواضع من الكشاف . وأكثر البلاغيين يُسمُّون هذا النوع من الاعتراض تذييلاً (٨) . ولاختلاف حَدِّ الاعتراض بين النحويين والبلاغيين نَشأ الخلاف بين أبي حيان والزمخشري .

فأبو حيان – وهو نحوي – يَقْصُر الاعتراض على الداخل بين شيئين متلازمين ويمنعه في آخر الكلام . ومن ثَمَّ اعترض على الزمخشري كما تقدم في صدر المسألة حين جوَّز

---

(١) البقرة : ٢٤ .

(٢) الواقعة : ٧٥ – ٧٧ .

(٣) الواقعة : ٧٦ .

(٤) انظر المغني جـ ٢ ص ٤٣٢ فمابعدها .

(٥) انظر الإيضاح للقزويني ص ٣١٣ ، ٣١٤ ، والتلخيص ص ٢٣١ .

(٦) التلخيص ص ٢٣٣ ، وعقود الجمان للسيوطي جـ ١ ص ٢٤٨ .

(٧) الإيضاح ص ٣١٧ .

(٨) التذييل هو : تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد . انظر الإيضاح ص ٣٠٧ .

الزمخشري أن يكون قوله تعالى « ونحن له مسلمون » جملة اعتراضية ؛ لأن هذه الجملة لم تقع بين متلازمين كما قال أبو حيان .

قلتُ : لا اعتراضَ على الزمخشري في هذا ؛ لأن البيانيين يجيزون وقوع الاعتراض في آخر الكلام . والزمخشري يمشي على اصطلاح هذا الفن . يقول ابن هشام في ردِّه على أبي حيان :

« للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين ، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى : « ونحن له مسلمون » : يجوز أن يكون حالاً مِنْ فاعل (نَعبدُ) أو مِنْ مفعوله ؛ لاشتمالها على ضميريهما ، وأن تكون معطوفة على (نَعبدُ) وأن تكون اعتراضية مؤكدة ، أي ومن حالنا أنَّا مخلصون له التوحيد . ويردُّ عليه مثل ذلك مَنْ لايعرف هذا العلم كأبي حيان توهُّماً منه أنه لا اعتراض إلاّ مايقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين » (١) .

ووجدتُ مِنْ النحاة مَنْ يجيز الاعتراض بعد تمام الكلام ، فأجازه أبو علي الفارسي (ت:٣٧٧ هـ) نقله عنه صاحب المحاكمة . قال : « في عبارة الفارسي أن الاعتراض يكون في آخر الكلام . وكأنه حيث لم يرتبط إعرابه به » (٢) .

وأجازه الرَّضي (ت ٦٨٦ هـ) قال في شرح الكافية : « وقد يجيء – يقصد الاعتراض – بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » »(٣).

ووجدتُ أكثر المفسرين ولاسيما المتأخرين منهم يجيزون مجيء الاعتراض بعد تمام الكلام ، ولعلَّهم متأثرون بالزمخشري في « الكشاف » .

ومن هؤلاء المفسرين الرازي (٤) والبيضاوي (٥) وأبو السعود (٦) والآلوسي(٧) .

---

(١) المغني جـ ٢ ص ٤٤٦ .

(٢) المحاكمة للشاوي / مخطوط ، ورقة : ٢٥٦ .

(٣) شرح الكافية جـ ٢ ص ٢٥٧ .

(٤) انظر تفسيره جـ ٤ : ٨٥ ، جـ ٢٤ : ١٧٨ .

(٥) انظر تفسيره جـ ١ : ١٩٢ ، جـ ٤ : ١١٢ ، جـ ٥ : ٥١ .

(٦) انظر تفسيره جـ ١ : ١٦٥ ، جـ ٦ : ٢٧٢ ، ٢٨٤ ، جـ ٨ : ٢٣ .

(٧) انظر تفسيره جـ ١ : ٣٩١ ، جـ ١٩ : ١٩٨ ، جـ ٢٥ : ١٤ .

٥٣ - « الاعتراض بجملتين »

قال تعالى على لسان أم مريم : ﴿ فلمّا وضعتها قالت ربِّ إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضَعَتْ وليس الذكر كالأنثى وإني سميتها مريم وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم﴾(١) .

ذهب الزمخشري إلى أن جملتي « والله أعلم بما وضعت » ، «وليس الذكر كالأنثى» معترضتان بين قول أم مريم « إني وضعتها أنثى » وقولها « وإني سميتها مريم » . ثم شبَّه جملتي الاعتراض بقوله تعالى : « وإنه لقسم لو تعلمون عظيم » .

وقال أبو حيان لايتعين أن تكون جملة « وليس الذكر كالأنثى » معترضة ؛ إذ يحتمل أن تكون من كلام أم مريم ، ثم أخذ يتعقب الزمخشري في تشبيهه لجملتي الاعتراض ، وإليك نصَّ قوليهما :

قال الزمخشري : « فإن قلتَ : علام عطف قوله « وإني سميتها مريم » ؟ قلتُ : هو عطف على « إني وضعتها أنثى » وما بينهما جملتان معترضتان كقوله تعالى « وإنه لقسم لو تعلمون عظيم » (٢) .

قال أبو حيان بعد أن نقل كلام الزمخشري السابق : « ولا يتعين ماذكر من أنهما جملتان معترضتان ؛ لأنه يحتمل أن يكون « وليس الذكر كالأنثى » في هذه القراءة من كلامها ، ويكون المعترضُ جملةً واحدة كما كان من كلامها في قراءة (٣) مَنْ قرأ : « وضَعْتُ » بضم التاء، بل ينبغي أن يكون هذا المتعيَّن ؛ لثبوت كونه من كلامها في هذه القراءة ؛ ولأن في اعتراض جملتين خلافاً ، مذهبُ أبي علي أنه لا يَعْترضُ جملتان ... وأيضاً تشبيهُهُ هاتين الجملتين اللّتين اعتُرِضَ بهما بين المعطوف والمعطوف عليه على زعمه بقوله : « وإنه لقسم لو تعلمون عظيم » ليس تشبيها مطابقاً للآية ؛ لأنه لم يَعْتَرِضْ جملتان بين طالب ومطلوب ، بل اعتُرِضَ بين القسم الذي هو : « فلا أقسم بمواقع النجوم » وبين جوابه الذي هو «إنه لقرآن كريم» بجملة واحدة وهي قوله « وإنه لقسم لو تعلمون عظيم » لكنه جاء في جملة الاعتراض بين أجزائه وبعض اعتراضٌ بجملة وهي قوله:«لو تعلمون » اعترض به بين المنعوت الذي هو

---

(١) آل عمران : ٣٦ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

(٣) هي قراءة ابن عامر وأبي بكر . انظر السبعة ص ٢٠٤ .

«لقسمٌ» وبين نعته الذي هو « عظيم » ، فهذا اعتراضٌ في اعتراض ، فليس فصلاً بجملتي اعتراض كقوله : « والله أعلم بما وضعتْ وليس الذكر كالأنثى » (١) .

المناقشة والترجيح :

ذهب جمهور النحاة إلى جواز الاعتراض بجملتين أو أكثر ، ولهم شواهد على ذلك ، منها قول زهير (٢) :

لعمري والخطوبُ مغيراتٌ   وفي طول المعاشرةِ التقالي
لقد باليتُ مظعنَ أمِّ أوفى   ولكــنْ أمُّ أوْفــى لا تبــالي

اعْتَرضَ بين القسم وجوابه جملتان هما « والخطوبُ مغيراتٌ » و « في طول المعاشرة التقالي ».

ومنها قول الشاعر (٣) :

أُراني – ولا كفرانَ للّه أَيَّةً   لنفسي – قد طالبتُ غيرَ مُنِيلِ

قال ابن جني : « في هذا اعتراضان : أحدهما : « ولا كفران لله » . والآخر : قوله : « أيَّة » أي أويت لنفسي أيَّة ، معناه رحمتها ورقفت لها . فقوله : أويت لها لا موضع له من الإعراب»(٤) .

وزعم أبو علي الفارسي في (التذكرة) (٥) أنه لايجوز الاعتراض بأكثر من جملة ، ولذلك عندما وقف على البيت السابق :

* أُراني ولا كفران لله أيَّةً *

قال : أيَّةً منصوب بكفران ، أي لا أكفر الله رحمة لنفسي ، ولايجوز نصب أيَّة بأويتُ مضمرا ؛ لئلا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولي أرى بجملتين ، إحداهما : لا واسمها وخبرها ، والثانية : أويتُ ، ومعناه : رققتُ » .

---

(١) البحر المحيط جـ ٢ ص ٤٤٠ .

(٢) البيتان ذكرهما صاحب المغني جـ ٢ ص ٤٤١ .

(٣) انظر البيت في الخصائص جـ ١ ص ٣٣٧ ، والمغني جـ ٢ ص ٤٤٠ .

(٤) الخصائص جـ ١ ص ٣٣٨ .

(٥) انظر شرح التسهيل جـ ٢ ص ٦٣ .

بعد هذه المقدمة نعود إلى آية المسألة وهي قوله تعالى : « فلما وضعتها قالت ربِّ إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضَعتْ وليس الذكر كالأنثى وإني سميتها مريم .. » .

قلتُ : قوله « وليس الذكر كالأنثى » فيه احتمالان :

الأول : أن يكون هذا القول من كلام الله سبحانه وتعالى ؛ لتفخيم شأن الأنثى التي وضعتها امرأة عمران ولتعظيم أمرها ، واللام في الذكر والأنثى للعهد ، أي ليس الذكر الذي كانت تطلبه امرأة عمران وتتخيل فيه كمالاً قصاراه أن يكون واحداً من السَّدنَة كالأنثى التي وُهِبتْ لها ، فأمر هذه الأنثى عجيب إذ سيجعلها الله وولدها آية للعالمين .

وعليه يكون في الآية اعتراضان ، أحدهما : (والله أعلم بما وضعتْ) والآخر : (وليس الذكر كالأنثى) . قال بهذا الزمخشري والخطيب القزويني (١) وابن هشام(٢) وأبوالسعود (٣) والشوكاني (٤) .

الثاني : أن يكون قوله « وليس الذكر كالأنثى » من كلام أم مريم ومن تمام تحسرها وحزنها . واللام في الذكر والأنثى للجنس ، أي ليس حال الذكر كالأنثى في صلاحيته للنذر ، لأن الذكر يصلح للنذر وخدمة بيت المقدس ، أمَّا الأنثى فلا تصلح لذلك .

وعليه يكون في الآية اعتراض واحد هو « والله أعلم بما وضعتْ » قال بهذا البيضاوي(٥) وأبو حيان . ومن ثَمَّ رأينا أبا حيان يعترض على الزمخشري حين ذهب إلى أن في الآية اعتراضين ، قال أبو حيان : لا يتعين ماذكر من أنهما جملتان معترضتان ؛ لأنَّه يحتمل أن يكون (وليس الذكر كالأنثى) من كلامها » ، وما قاله أبو حيان صحيح ، والاحتمالان واردان ومنقولان – كما رأيت – غير أن أبا حيان أبدى مَيْلاً إلى الاحتمال الثاني وهو كون الاعتراض في الآية جملة واحدة ، بل قال : ينبغي أنْ يكون هذا المتعيَّن محتجاً بأمرين :

(١) كون جملة « وليس الذكر كالأنثى » من كلام أم مريم في قراءة أبي بكر وابن عامر «والله أعلم بما وضعتُ » بضم التاء .

(٢) أن أبا علي الفارسي لايجيز الاعتراض بجملتين .

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٢١٦ .

(٢) المغني جـ ٢ ص ٤٣٩ .

(٣) انظر تفسيره جـ ٢ ص ٢٨ .

(٤) انظر تفسيره جـ ١ ص ٣٣٥ .

(٥) انظر تفسيره جـ ٢ ص ١٥ .

وأرى أن كلا الأمرين لايلزم منه أن تكون جملة (وليس الذكر كالأنثى) من كلام أم مريم ؛ لأن ماذهب إليه الفارسي من أنه لايجوز الاعتراض بجملتين مذهب مرجوح وهو مخالف لما عليه جمهور النحاة من جواز الاعتراض بجملتين أو أكثر ، ولهذه المسألة شواهد كثيرة ، ذكر طرفاً منها ابن هشام في (المغني) (١) . أمَّا قراءة أبي بكر وابن عامر « والله أعلم بما وضعتُ » بضم التاء فيلزم من هذه القراءة وحدها أن تكون جملة (وليس الذكر كالأنثى) من كلام أم مريم ؛ لأن الكلام كلَّه في الآية على هذه القراءة مسوقٌ على لسان أم مريم .

ولايلزم على قراءة « والله أعلم بما وضعتْ » بسكون التاء أن تكون جملة (وليس الذكر كالأنثى) من كلام أم مريم ؛ لأن الجملة التي قبلها على هذه القراءة من كلام الله سبحانه وتعالى .

ولأبي حيان تعقب آخر على تشبيه الزمخشري لجملتي الاعتراض : « والله أعلم بما وضعتْ » ، « وليس الذكر كالأنثى » بقوله « وإنه لقسم لو تعلمون عظيم » قال أبو حيان : «تشبيهه هاتين الجملتين اللتين اعترض بهما بين المعطوف والمعطوف عليه على زعمه بقوله «وإنه لقسم لو تعلمون عظيم » ليس تشبيها مطابقاً للآية .... » إلى آخر كلامه الذي نقلته لك في أول المسألة .

قلتُ : هذا تمحل من أبي حيان ؛ لأن قصارى ما في الأمر أنَّ الزمخشري لمَّا ذكر أن جملتى « والله أعلم بما وضعت » ، « وليس الذكر كالأنثى » اعتراضان بين قول أم مريم «إني وضعتها أنثى » وقولها « وإني سميتها مريم » أراد أنْ يُنَظِّرَ لهذه الآية التي حَوَتْ اعتراضين بما يُشْبِهُها مما وقع فيه اعتراضان ، فَنَظَّر لها بقوله تعالى : « وإنه لقسم لو تعلمون عظيم»، وهذا التنظير لاغبار عليه ؛ لأن هذه الآية التي نَظَّر بها حَوَتْ اعتراضين أيضا وقعا بين القسم وجوابه ، قال ابن جني في (باب الاعتراض) عند قوله تعالى : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمون عظيم * إنه لقرآن كريم ﴾ (٢) .

قال : « هذا فيه اعتراضان : أحدهما : قوله : « وإنه لقسم لو تعلمون عظيم » ؛ لأنه اعتُرِض به بين القسم الذي هو قوله : « فلا أقسم بمواقع النجوم » وبين جوابه الذي هو قوله:

---

(١) انظر جـ ٢ ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٢) الواقعة : ٧٥ - ٧٧ .

« إنه لقرآن كريم » وفي نفس هذا الاعتراض اعتراضٌ آخر بين الموصوف الذي هو « قَسَمٌ » وبين صفته التي هي « عظيم » وهو قوله « لو تعلمون » . فذانك اعتراضان كما ترى » (١) .

ونقل السمين الحلبي اعتراض شيخه أبي حيان على تشبيه الزمخشري لجملتي الاعتراض ، ثم ردَّ عليه . يقول السمين : « والمشاحَّةُ بمثل هذه الأشياء ليست طائلةً ، وقوله(٢): «ليس فصلا بجملتي اعتراض » ممنوعٌ ، بل هو فصل بجملتي اعتراض ، وكونه جاء اعتراضٌ في اعتراض لا يَضُرُّ ذلك ولا يقْدَحُ في قوله : « فصل بجملتين » (٣) .

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ٣٣٥ .

(٢) يعني أبا حيان .

(٣) الدر المصون جـ ٣ ص ١٣٨ .

٥٤ - « الاعتراض بثلاث جمل »

قال تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أنْ تضلُّوا السبيل * والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا * من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (من الذين هادوا) بيان للذين أوتوا نصيبا من الكتاب ؛ لأنهم يهود ونصارى ، وقوله ﴿ والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا ﴾ جملٌ توسطت بين البيان والمُبيَن على سبيل الاعتراض ، أو بيان لأعدائكم ومابينهما اعتراض ، أو صلة لنصيرا أي ينصركم من الذين هادوا ... ويجوز أن يكون كلاما مبتدأ على أنَّ يحرفون صفة مبتدأ محذوف ، تقديره : من الذين هادوا قوم يحرفون » (٢) .

وقال أبو حيان : إن قوله تعالى «من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه» ظاهره الانقطاع في الإعراب عمًّا قبله فيكون على حذف موصوف هو مبتدأ و« من الذين » خبره، والتقدير:« من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم» . وهذا الوجه الذي اختاره أبوحيان أجازه الزمخشري. ثم نقل أبو حيان الوجه الأول الذي بدأ به الزمخشري وهو كون قوله تعالى « من الذين هادوا ...» بيانا للذين أوتوا الكتاب ومابينهما اعتراض . وضعَّف أبو حيان هذا الوجه قال: « ويُضعفه أن هذه جمل ثلاث وإذا كان الفارسي قد منع أن يعترض بجملتين فأحرى أن يمنع أن يعترض بثلاث » (٣) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري أن يكون قوله تعالى «من الذين هادوا ...» بيانا للذين أوتوا الكتاب.

وضعَّف أبو حيان هذا الوجه بأنه يلزم منه الاعتراض بين البيان والمُبيَن بثلاث جمل .

وهذا الوجه الذي ضعَّفه أبو حيان أحد وجهين أجازهما الفراء في هذه الآية . قال الفراء : «وقوله (من الذين هادوا يحرفون الكلم) إنْ شئت جعلتها متصلة بقوله (ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب ، من الذين هادوا يحرفون الكلم) ، وإنْ شئت كانت منقطعة منها مستأنفة ويكون

---

(١) النساء : ٤٤ - ٤٦ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٥٣٠ .

(٣) البحر المحيط جـ ٣ ص ٢٦٢ .

المعنى : من الذين هادوا مَنْ يحرفون الكلم . وذلك من كلام العرب أن يضمروا (مَنْ) في مبتدأ الكلام فيقولون : مِنَّا يقول ذاك ومِنَّا لايقوله » (١) .

وأجاز الزجاج (٢) الوجهين اللذين ذكرهما الفراء إلاّ أنه لمَّا ذكر الوجه الثاني قدَّر الموصوف المحذوف (قَومٌ) وهو تقدير سيبويه في مثل هذا .

ورجَّح الإمام الطبري (ت ٣١٠ هـ) أن يكون قوله تعالى « من الذين هادوا ... » من صلة الذين أوتوا الكتاب . قال : « والقول الذي هو أولى بالصواب عندي في ذلك قول مَنْ قال قوله: «من الذين هادوا » من صلة « الذين أوتوا نصيباً من الكتاب » ؛ لأن الخبرين جميعا والصفتين من صفة نوع واحد من الناس ، وهم اليهود » (٣) .

ولعل بدء الزمخشري بهذا الوجه فيه إشارة إلى رجحانه على ماذكره بَعْدُ من الأوجه .

ومن العلماء الذين أجازوا أن يكون قوله « من الذين هادوا ... » بياناً للذين أوتوا نصيباً من الكتاب : مكي بن أبي طالب (٤) وابن الأنباري (٥) والرازي (٦) وابن هشام (٧) .

... بعد كلٍّ ماسبق أقول إن تضعيف أبي حيان لكون قوله تعالى «من الذين هادوا ...» بيانا للذين أوتوا الكتاب مردود ؛ لأن هذا الوجه أجازه – كما رأيت – كثير من العلماء . بل رجَّحه بعضهم كالطبري . وأمَّا احتجاج أبي حيان بأن أبا علي الفارسي يمنع الاعتراض بجملتين فرددنا عليه في مسألة سابقة (٨) ، وقلنا إن رأي أبي علي مرجوح ؛ لأن جمهور النحاة أجازوا الاعتراض بأكثر من جملتين والسماع يؤيدهم وقد ذكر ابن هشام في (المغني)(٩) عددا من الشواهد على الاعتراض بأكثر من جملتين . ومِن بين شواهده آية المسألة هذه . « ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب ...» ؛ إذ ذكر أن الاعتراض وقع فيها بثلاث جمل .

---

(١) معاني القرآن جـ ١ ص ٢٧١ .

(٢) انظر كتابه معاني القرآن جـ ٢ ص ٥٧ .

(٣) جامع البيان جـ ٨ ص ٤٣٢ .

(٤) المشكل جـ ١ ص ١٩٢ .

(٥) البيان جـ ١ ص ٢٥٦ .

(٦) انظر تفسيره جـ ١٠ ص ١٢٠ .

(٧) المغني جـ ٢ ص ٤٤٠ .

(٨) انظر ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٩) انظر جـ ٢ ص ٤٤٠ ، ٤٤١ .

٥٥ - « تعريف التمييز »

قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ ومَنْ يرغب عن ملة إبراهيم إلاّ من سفه نفسه ﴾(١). « سفه نفسه امتهنها واستخف بها ... وقيل انتصاب النفس على التمييز نحو غُبن رأيه وألم رأسَه. ويجوز أن يكون في شذوذ تعريف التمييز نحو قوله :

* ولا بفزارةَ الشعْرِ الرِّقابا *

* أجبَّ الظهرَ ليس له سنام *

وقيل معناه : سفه في نفسه . فحذف الجار كقولهم : زيد ظني مقيم أي في ظني . والوجه هو الأول » (٢) .

ونقل أبو حيان كلام الزمخشري السابق . وعقَّب عليه قائلاً : « أجاز (يعني الزمخشري) نصبه (المراد نصب نفسه في الآية) على المفعول به إلاّ أن قوله ويجوز أن يكون في شذوذ تعريف التمييز نحو قوله * ولا بفزارةَ الشُّعر الرقابا *أجبَّ الظهرَ ليس له سنام* ليس بصحيح ؛ لأن « الرقاب » من معمول الصفة المشبهة ، والشُّعر جمع أشعر . وكذلك أجب الظهر هو أيضا من باب الصفة المشبهة . وأجبّ أفعل اسم وليس بفعل . وقبل النصف الأول

* فما قومي بثعلبةَ بن سعدى * وقبل الآخرُ * ونأخذ بعده بذناب عيش * .

فليس نحوه ؛ لأن نفسه انتصب بعد فعل ، والرقاب والظهر انتصبا بعد اسم وهما من باب الصفة المشبهة » (٣) .

المناقشة والترجيح :

ذكر الزمخشري ثلاثة أوجه قيلت في توجيه نصب « نفسه » في قوله تعالى : « إلاّ من سفه نفسه » .

الأول : أن يكون مفعولاً به للفعل « سفه » .

الثاني : أن يكون منصوباً على التمييز .

الثالث : أن يكون منصوباً على نزع الخافض .

واختار الزمخشري من هذه الأوجه التي قيلت في نصب « نفسه » الوجه الأول . وهذا الوجه الذي اختاره الزمخشري هو اختيار أبي حيان في « البحر » أيضا . وهو الراجح ؛ لأن

---

(١) البقرة : ١٣٠ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣١٢ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ٣٩٤ .

ثعلباً والمبرد حكيا أن الفعل « سفه » يتعدى بنفسه كما يتعدى سفَّه بالفاء والتشديد . وحُكي عن أبي الخطاب أنها لغة (١) .

أمَّا الوجه الثاني الذي حكاه الزمخشري في إعراب « نفسه » من أنه منصوب على التمييز فهو قول الكوفيين (٢) ؛ إذ يجيزون مجيء التمييز معرفة . وتابعهم ابن الطراوة .

ولمَّا كان الأصل في التمييز أن يكون نكرة وكان تعريفه نادراً أورد له الزمخشري نظائر من أقوال العرب ومن الشعر لاستئناس النفوس به . فاستشهد بقول العرب « غُبن رأية » و «ألم رأسَه » واستشهد بقول الشاعر : * ولا بفزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا * بنصب « الرقاب » على التمييز وقول الآخر * أجبَّ الظهرَ ليس له سنام * بنصب الظهر على التمييز . وعارض أبو حيان الزمخشري في استشهاده بالبيتين . وقال : إن نصب « الرقاب » و « الظهر » على التمييز ليس بصحيح ؛ لأن « الرقاب » من معمول الصفة المشبهة والشُّعْرِ جمع أشعر . وكذلك « أجبَّ الظهرَ» هو أيضاً من باب الصفة المشبهة . وأجب أفعل اسم وليس بفعل » .

ويفهم من قول أبي حيان السابق أنه لايجوز في « الرقاب » و « الظهر » سوى النصب على التشبيه بالمفعول به وأن نصبهما على التمييز ليس بصحيح . وتابع أبا حيان في هذا تلميذه السمين الحلبي (٣) .

قلتُ : وردت « الرقاب » و « الظهر » في البيتين السابقين منصوبتين ومعرَّفتين « بأل» وهما معمولان للصفة المشبهة الأولى « للشُّعْر » جمع أشعر . والثانية لأجب . ومعمولُ الصفة المشبهة إذا كان منصوباً ومعرَّفاً « بأل » نحو « الرقاب » و « الظهر » في البيتين السابقين ونحو « زيد حسنٌ الوجهَ » فإنه ينصب على التشبيه بالمفعول به . هذا عند البصريين . وأجاز الكوفيون نصبه على التمييز كما حكاه الرضي (٤) عنهم في شرح الكافية .

وقال ابن الحاجب في أماليه في قول النابغة (٥) :

ونأخذْ بعده بذِنابِ عيشٍ   أجبَّ الظهرَ ليس له سنامُ

---

(١) البحر المحيط جـ ١ ص ٣٩٤ .

(٢) انظر التبيان للعكبري جـ ١ ص ١١٧ ، همع الهوامع جـ ٤ ص ٧٢ ، وابن الطراوة ص ١٤٠ .

(٣) الدر المصون جـ ٢ ص ١٢١ .

(٤) شرح الكافية جـ ٢ ص ٢١٠ .

(٥) قال صاحب الخزانة : روى ابن الناظم وغيره (الظهر) في بيت النابغة على ثلاثة أوجه . الأول : بالنصب (على أحد الوجهين المذكورين أعلاه) واستشهد به الزمخشري على هذه الرواية . الثاني: ==

« قوله : « أجبَّ الظهر » منصوب على التشبيه بالمفعول ... ونصب الظهر كنصب الوجه في قولك : مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ » وهي لغة فصيحة على التشبيه بالمفعول . ومنهم من جعله نصباً على التمييز ولا حاجة إليه لكونه معرفة » (١) .

وقال « النعساني » شارح أبيات المفصل في إعراب البيت السابق : « الظهر » منصوب على التشبيه بالمفعول أو على أنه تمييز على رأي الكوفيين » (٢) .

وقال الشيخ محيي الدين معقباً على قول الحارث بن ظالم (٣) :

فما قومي بثعلبةَ بنِ سعدٍ ولا بفزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا

قال : « محل الاستشهاد بالبيت قوله « الشعر الرقابا » حيث نصب قوله « الرقابا » بقوله « الشُّعْر » والشُّعر جمع أشعر . وهو هنا صفة مشبهة ، واتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على أنه يجوز أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به . وزاد الكوفيون أنه يجوز أيضا أن يكون انتصابه على التمييز ؛ وذلك لأن الكوفيين يجوزون أن يجيء التمييز معرفة ، فأمَّا علماء البصرة فلكونهم يوجبون كون التمييز نكرة لم يجيزوا انتصاب « الرقاب » في هذا البيت على التمييز » (٤) .

فهذه النقول السابقة صريحة الدلالة على أن نصب « الرقاب » و « الظهر » في البيتين السابقين على التمييز هو مذهب الكوفيين .... وهذه النقول تبينُ خطلَ قولِ أبي حيان « إن نصب « الرقاب » و « الظهر » على التمييز ليس بصحيح . ولو أن أبا حيان قال : نصبُهما على التمييز

= رفع الظهر على الفاعلية . الثالث : خفضه بإضافة أجب إليه . وأمَّا « أجب » فهو مجرور لاغير ؛ قال ابن الحاجب : وأجب مخفوض علامة خفضه الفتحه . صفة لذناب أو عيش . والفتح إنما هو على رفع الظهر ونصبه وأمَّا على جرِّه فأجب مجرور بالكسرة للإضافة . الخزانة جـ ٩ ص ٣٦٣ – ٣٦٤ مع تصرف يسير . والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٥٧ . وهو من شواهد النحو المشهورة . انظر الكتاب جـ ١ ص ١٩٦ ، الإنصاف جـ ١ ص ١٣٤ ، الأمالي الشجرية جـ ٢ ص ١٣٤ .

(١) الأمالي النحوية لابن الحاجب جـ ٢ ص ١٥٧ .

(٢) المفضل في شرح أبيات المفصل بحاشية المفصل ص ٢٣١ .

(٣) هذا البيت له رواية أخرى ذكرها سيبويه وهي * ولا بفزارةَ الشعرى رقابا * وليس فيه شاهد على هذه الرواية . والبيت من شواهد النحو المشهورة . انظر الكتاب جـ ١ ص ٢٠١ ، الإنصاف جـ ١ ص ١٣٣ ، الأمالي الشجرية جـ ٢ ص ١٤٣ .

(٤) الانتصاف من الإنصاف للشيخ محيي الدين بحاشية الإنصاف جـ ١ ص ١٣٣ .

مذهبٌ للكوفيين ثم اختار نصبهما على التشبيه بالمفعول به لعذرناه ، ولكنه قال إن نصبهما على التمييز ليس بصحيح فهو مؤاخذ .

وأمَّا قول أبي حيان بعد ذلك إن انتصاب « نفسه » في قوله تعالى : « إلاّ من سفه نفسه » ليس كانتصاب « الرقاب » و« الظهر » في البيتين ؛ لأن نفسه انتصب بعد فعل . والرقاب والظهر انتصبا بعد اسم وهما من باب الصفة المشبهة ففهمتُ منه – والله أعلم – أن أبا حيان حَسِبَ أن القائلين بتعريف التمييز لايجيزون نصب المعرفة على التمييز إلاّ بعد الفعل كالآية أمَّا بعد الصفة المشبهة فلا ، ولذلك اعترض على الزمخشري حين استشهد بالبيتين. وقال: إن نصب « الرقاب » و« الظهر » فيهما على التمييز ليس بصحيح ، لأنهما معمولان للصفة المشبهة . وقد أثبتنا بالنصوص الصريحة – كما تقدم – أن الكوفيين يعربون معمول الصفة المشبهة المعرف « بأل » المنصوب تمييزاً . وعليه فليس لأبي حيان حقٌّ في الاعتراض على الزمخشري في استشهاده بالبيتين المتقدمين .

٥٦ - إفادة « رب » للتكثير

قال تعالى : (قد نرى تقلب وجهك في السماء) (١) .

قال الزمخشري : « قد نرى » ربّما نرى ومعناه كثرة الرؤية كقوله :

* قد أترك القِرْنَ مصفراً أنامله * » (٢)

وقال أبو حيان معقباً على كلام الزمخشري : « وشرحه هذا على التحقيق متضاد؛ لأنه شرح قد نرى بربّما نرى . ورُبَّ على مذهب المحققين من النحويين إنما تكون لتقليل الشيء في نفسه أو لتقليل نظيره . ثم قال ومعناه كثرة الرؤية . فهو مضاد لمدلول رُبَّ على مذهب الجمهور. ثم هذا المعنى الذي ادعاه وهو كثرة الرؤية لايدل عليه اللفظ ؛ لأنه لم يوضع لمعنى الكثرة هذا التركيب . أعني تركيب « قد » مع المضارع المراد منه الماضي ولا غير الماضي . وإنما فهمت الكثرة من متعلق الرؤية وهو التقلب ؛ لأن من رفع بصره إلى السماء مرة واحدة لايقال فيه قلّب بصره في السماء وإنما يقال قلّب إذا ردّد . فالتكثير إنما فهم من التقلب الذي هو مطاوع التقليب نحو قطعته فتقطع . وكسرته فتكسر . وما طاوع التكثير ففيه التكثير » (٣) .

المناقشة والترجيح :

فسّر الزمخشري قوله تعالي « قد نرى » بربّما نرى . ثم قال ومعناه كثرة الرؤية . ويفهم من تفسير الزمخشري هذا أن « قد ورُبَّ » تفيدان التكثير .

وتعقبه أبو حيان في ذلك ووسم شرحه بأنه متضاد ؛ لأن « رُبَّ » تفيد التقليل على مذهب المحققين من النحويين ، والزمخشري استخدمها في موضع يراد به التكثير . وتَعقُّبُ أبي حيان هذا يدعونا إلى وقفة للتعرف على آراء النحاة في معنى « رُبَّ » أهم مجمعون على كون « رُبَّ » للتقليل أم لا .

قال المرادي : « اختلف النحويون في معنى « رُبَّ » على أقوالٍ : الأول : أنها للتقليل . وهو مذهب أكثر النحويين . ونسبه صاحب « البسيط » إلى سيبويه . الثاني : أنها للتكثير . نقله صاحب « الإفصاح » عن صاحب « العين » وابن درستويه وجماعة . ولم يذكر صاحب «العين» أنها تجيء للتقليل . الثالث : أنها تكون للتقليل والتكثير . فهي من الأضداد . وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب « الحروف » . الرابع :أنها أكثر ماتكون للتقليل . الخامس : أنها أكثر ماتكون

---

(١) البقرة : ١٤٤ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣١٩ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

للتكثير والتقليل بها نادر وهو اختيار ابن مالك . السادس: أنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير. بل ذلك مستفاد من السياق.السابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار»(١).

فأبو حيان اختار من هذه الآراء التي قيلت في معنى « رُبَّ » رأي الجمهور وهو أن «رُبَّ» تفيد التقليل . وأحسب أن أبا حيان اختار هذا الرأي ليعترض به على الزمخشري . وآية ذلك أن أبا حيان نفسه لم يرتض هذا الرأي في « ارتشاف الضرب » . واختار رأياً آخر قال في « الارتشاف » بعد أنْ ذكر مذاهب النحاة في معنى « رُبَّ » : « وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا لتكثير. وذلك مستفاد من سياق الكلام . وهذا الذي نختاره من المذاهب»(٢).

وماذهب إليه جمهور النحاة من أن « رُبَّ » لاتفيد إلاّ التقليل مذهب مرجوح عند المحققين من النحاة .

قال ابن مالك : « أكثر النحويين يرون أن معنى « رُبَّ » للتقليل ... والصحيح أن معناها في الغالب التكثير . نصَّ على ذلك سيبويه . ودلَّت شواهد النثر والنظم عليه . فأمَّا نصّ سيبويه فقوله في باب « كم » « وأعلم أن « كم » في الخبر لاتعمل إلاّ فيما تعمل فيه « رُبَّ » ؛ لأن المعنى واحد . إلاّ أن « كم » اسم ، و« رب » غير اسم » فجعل معنى « رُبَّ » ومعنى « كم» الخبرية واحداً . ولا خلاف في أن معنى « كم » التكثير ولا معارض لهذا الكلام في كتابه . فصح أن مذهبه كون رب للتكثير لا للتقليل . وأمَّا الشواهد على صحة ذلك فمنها نثر ومنها نظم فمن النثر قول النبي ﷺ : « ياربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » فليس المراد أن ذلك قليل . بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير . ولذلك لو جعلت « كم » موضع «ربّ» لحسن . ونظائره كثيرة ومن شواهد هذا من النظم قول حسان رضي الله عنه :

رُبّ حلمٍ أضاعه عـدم الما ... لِ وجهل غطى عليه النعيمُ

وقول ضابئ البرجمي :

وربّ أمور لا تضيرك ضيرةً ... وللقلب من مخشاتهن وجيبُ

وقول عدي بن زيد :

ربّ مأمـــول وراج أملا ... قد ثناه الدهر عن ذاك الأمل » (٣)

وقال ابن هشام في معرض حديثه عن رُبَّ : « وليس معناها التقليل دائما خلافاً

---

(١) الجنى الداني ص ٤٣٩ - ٤٤٠ .

(٢) ارتشاف الضرب جـ ٢ ص ٤٥٥ .

(٣) شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٦٤ - ١٦٥ .

للأكثرين ، ولا التكثير دائماً ، خلافاً لابن درستويه وجماعة . بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً»(١) . ثم ذكر شواهد للنوعين .

والراجح عندي أن « رُبَّ » تصلح للتكثير كما تصلح للتقليل، والذي يحدد ذلك السياق. وحجتنا في ذلك السَّماع . فقد وردت « رُبَّ » مفيدة للتكثير في نصوص كثيرة - ومنها الشواهد التي ذكرها ابن مالك في كلامه السابق - ووردت « رُبَّ » في بعض النصوص مفيدة للتقليل . كقول الشاعر :

ألا رُبَّ مولود وليس له أب　　　وذي ولد لم يَلْده أبوان

يعني عيسى وآدم عليهما السلام .

وأعود إلى أصل المسألة فأقول إن تفسير الزمخشري لقوله تعالى « قد نرى تقلب وجهك » بربما نرى . لا تضاد فيه ولا تناقض فقد أثبت المحققون من النحاة وأثبتت النصوص الصريحة الموثوق بها مجيء « رُبَّ » للتكثير . أضف إلى ذلك كلِّه أن سيبويه إمام الصنعة ورد في كتابه نصٌّ فَسَّر فيه « قد » في موضع يراد به التكثير بربما .

قال في الكتاب : « وتكون « قد » بمنزلة ربما . وقال الشاعر الهذلي :

قد أترك القِرْنَ مصفراً أنامله　　　كأن أثوابه مُجَّت بفرصاد

كأنه قال : ربما » (٢) .

ولا أعلم أحداً اعترض على سيبويه . وقال إن في كلامه تضاداً كما فعل أبو حيان مع الزمخشري .

وبقى اعتراض آخر لأبي حيان . إذ قال معقِّباً على قول الزمخشري : «قد نرى» ربما نرى ومعناه كثرة الرؤية : « ثم هذا المعنى الذي ادعاه - يعني الزمخشري - وهو كثرة الرؤية لا يدل عليه اللفظ ؛ لأنه لم يوضع لمعنى الكثرة هذا التركيب . أعني تركيب « قد » مع المضارع المراد منه الماضي ولا غير الماضي . وإنما فهمت الكثرة من متعلق الرؤية وهو التقلب .... إلى آخر كلامه الذي نقلته في صدر المسألة .

قلتُ : قول أبي حيان إن كثرة الرؤية لايدل عليه لفظ « قد » والفعل المضارع . صحيح؛ بل إن ذلك شأن الأدوات كلها فالسياق هو الذي يحدد المعنى الوظيفي للأداة. وأيُّ أداة من الأدوات لايفهم معناها بمعزل عن السياق.وقد يكون للأداة أكثر من معنى وظيفي .

(١) المغني جـ ١ ص ١٤٣ .

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٢٢٤ .

مثل « ما » تكون موصولة ونافية وكافَّة واستفهامية وتعجبية وشرطية ... فإذا وردت داخل السياق تحددت دلالتها . وكذلك الحال بالنسبة « لقد ورُبَّ » فقد تدلان على التكثير أو التقليل والذي يحدد ذلك السياق .

٥٧ - « ما » الكافة عن العمل »

قال الزمخشري عند قوله تعالى : ﴿وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس﴾ (١) « ما في (كما) يجوز أن تكون كافة مثلها في ربما . ومصدرية مثلها في ﴿بمارحبت﴾ (٢) »(٣).

ولم يستحسن أبو حيان أنْ تكون (ما) كافة واقتصر على كونها مصدرية . قال في البحر : « أجاز الزمخشري وأبو البقاء في « ما » من قوله « كما آمن » أن تكون كافة للكاف عن العمل مثلها في رُبَّما قام زيد . وينبغي أن لاتجعل كافة إلاّ في المكان الذي لا تتقدَّر فيه مصدرية ؛ لأن إبقاءَها مصدريةً مُبقٍ للكاف على ما استقر فيها من العمل . وتكون الكاف إذ ذاك مثل حروف الجر الداخلة على « ما » المصدرية . وقد أمكن ذلك في « كما آمن الناس » فلا ينبغي أن تجعل كافة » (٤) .

المناقشة والترجيح :

تتصل « ما » بالكاف . فتكفها عن عمل الجر . ومن شواهد ذلك : قول زياد الأعجم :

وأعلم أنني وأبا حُميدٍ　　　كما النَّشوان والرَّجلُ الحليمُ (٥)

وقول الشاعر :

أخٌ ما جدٌ لم يَخزُني يومَ مشهدٍ　　　كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربُه (٦)

وقول الآخر :

لقد علمت سمراءُ أن حديثَها　　　نجيعٌ كما ماءُ السماء نجيعُ (٧)

وزعم صاحب المستوفَى (٨) أن الكاف لا تُكَفُ بما . وهذا الرأي مرجوح عند أكثر النحاة . والشواهد السابقة ترد عليه .

---

(١) البقرة : ١٣ .

(٢) التوبة : ١١٨ . وما ذكره الزمخشري جزء من الآية وكمالها «حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت».

(٣) الكشاف جـ ١ ص ١٨٢ .

(٤) البحر المحيط جـ ١ ص ٦٧ .

(٥) البيت في المغني جـ ١ ص ١٩٤ ، والخزانة جـ ١٠ ص ٢٠٦ .

(٦) البيت في المغني جـ ١ ص ١٩٤ .

(٧) البيت في ارتشاف الضرب جـ ٢ ص ٤٣٨ .

(٨) انظر البحر المحيط جـ ٢ ص ٩٨ ، والمغني جـ ١ ص ١٩٤ . وصاحب المستوفَى هو علي بن مسعود ابن محمود بن الحكم الفرُّخان . أكثر أبو حيان من النقل عنه . انظر بغية الوعاة جـ ٢ ص ٢٠٦ .

وإذا دخلت (ما) على الكاف فإنها تهيِّئها للدخول على الجمل الاسمية والفعلية .

يقول ابن الخباز في (النهاية) : « وقد كفُّوا الكاف « بما » كما كفُّوا ربَّ . فتليها الجملة الاسمية والفعلية » (١) .

ويقول سيبويه : « وسألت الخليل عن قول العرب : انتظرني كما آتيك . وارقبني كما ألحقك . فزعم أن « ما » والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد وصيِّرت للفعل كما صيِّرت للفعل ربما .» (٢) .

وذكر الرضي ماتفيده الكاف إذا دخلت عليها (ما) الكافة . قال في شرح الكافية: «وتجيء (ما) الكافة بعد الكاف فيكون (لكما) ثلاثة معان ، أحدها : تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى . كما كانت قبلُ الكافُ لتشبيه المفرد بالمفرد . قال تعالى ﴿ اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة ﴾ (٣) . قال :

فإنَّ الحُمْرَ من شرِّ المطايا   كما الحَبطاتُ شرُّ بني تميم

... وثانيها : أن يكون كما بمعنى لعل . حكى سيبويه عن العرب : انتظرني كما آتيك أي لعلما آتيك . قال رؤبه * لا تشتم الناس كما لا تشتم * . .... وثالثها : أن يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك أدخل كما يسلم الإمام . وكما قام زيد قعد عمرو » (٤) .

وبعد هذا العرض لأحوال « ما » الكافة . نعود إلى أصل المسألة . فالزمخشري أجاز في « ما » من قوله تعالى « آمنوا كما آمن الناس » أن تكون كافة وأن تكون مصدرية . وأبوحيان اقتصر على كون « ما » في الآية مصدرية . وعلل ذلك بأن جعلها مصدرية يبقى الكاف على ما استقر لها من العمل .

ويحقُّ لنا أن نتساءل . أما أجاز أحدٌ في « ما » من قوله تعالى « آمنوا كما آمن الناس » أن تكون كافة كما قال الزمخشري ؟

قلتُ : ذكر أبو حيان – كما تقدم في صدر المسألة – أن أبا البقاء أجاز أن تكون «ما» كافة في قوله تعالى « كما آمن الناس » . وتابعه في هذا النقل تلميذُه السمين الحلبي(٥).

---

(١) نقلاً عن ارتشاف الضرب جـ ٢ ص ٤٣٩ .

(٢) الكتاب جـ ٣ ص ١١٦ .

(٣) الأعراف : ١٣٨ .

(٤) شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٤٤ .

(٥) انظر الدر المصون جـ ١ ص ١٤٣ .

ولكنني لم أجد في « التبيان » لأبي البقاء العكبري هذه الإجازة . وإنما قال العكبري : قوله : «كما آمن الناس » : الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف ؛ أي إيماناً مثل إيمان الناس» (١) .

ولعل أبا حيان وجَدَ العكبريَّ يجيز ذلك في كتاب آخر من مؤلفات العكبري . ووجدتُ كثيراً من المفسرين أجازوا في « ما » من قوله تعالى « آمنوا كما آمن الناس » أن تكون كافة ومنهم البيضاوي (٢) وأبو السعود (٣) والشهاب الخفاجي (٤) والآلوسي (٥) .

وأجاز آخرون أن تكون (ما) كافة في آيات تشابه الآية السابقة . ففي قوله تعالى : (واذكروه كما هداكم ﴾ (٦) . أجاز القرطبي (٧) والشوكاني (٨) أن تكون (ما) مصدرية وأن تكون كافة .

وفي قوله تعالى : ﴿ كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم﴾ (٩) . قال الرازي : (ما) في قوله « كما أرسلنا » مصدرية كأنه قيل : كإرسالنا فيكم ويحتمل أن تكون كافة » (١٠) .

وإذا كان أبو حيان اقتصر على كون « ما » في قوله تعالى « آمنوا كما آمن الناس » مصدرية ولم يرض أن تكون كافة . فإننا نجد ابن قيم الجوزية في كتابه « بدائع الفوائد » يقف على الطرف النقيض لأبي حيان . قال في معرض حديثه عن « ما » الكافة :

« فإن قلت : فما تقول في قوله : ﴿ كما أرسلنا فيكم رسولاً ﴾ (١١) وقوله : ﴿ واذكروه

---

(١) التبيان جـ ١ ص ٣٠ .

(٢) انظر تفسيره جـ ١ ص ٨٤ .

(٣) انظر تفسيره جـ ١ ص ٤٤ .

(٤) حاشية الشهاب على البيضاوي جـ ١ ص ٣٣٤ .

(٥) روح المعاني جـ ١ ص ١٥٤ .

(٦) البقرة : ١٩٨ .

(٧) تفسير القرطبي جـ ٢ ص ٤٢٧ .

(٨) فتح القدير جـ ١ ص ٢٠٢ .

(٩) البقرة : ١٥١ .

(١٠) تفسير الفخر الرازي جـ ٤ ص ١٥٧ .

(١١) البقرة : ١٥١ .

كما هداكم ﴾ (١) وقـوله : ﴿ وأحسن كما أحسن الله إليك ﴾ (٢) فإنها لا يمتنع فيها تقدير المصدر في هذه المواضع كلِّها . فهل هي كافة مهيئة أو مصدرية ؟ . قلتُ : التحقيق أنها كافة لحرف التشبيه عن عمله مهيئة لدخوله على الفعل . ومع هذا فالمصدر ملحوظ فيها وإن لم تكن مصدرية محضة » (٣) .

وكلا القولين فيه تشدد . فأبو حيان اقتصر على كون (ما) مصدرية ولم يرض أن تكون كافة . وابن القيم يرى التحقيق في جعل (ما) كافة في الآيات السابقة وليست مصدرية.

وبعد ... فلا مانع عندي في « ما » من قوله تعالى « آمنوا كما آمن الناس » أن تكون مصدرية كما قال أبو حيان . وكونها مصدريةً أمرٌ ظاهرٌ ومقبولٌ ولا سبيل إلى إنكاره . وهو أحد وجهين أجازهما الزمخشري في « ما » . ولا مانع عندي أن تكون (ما) كافة كما قال الزمخشري لما يأتي :

(١) لقد ثبت أن « ما » تدخل على الكاف ، فتكفها عن عمل الجر في الاسم الظاهر بعدها – وتقدمت شواهد على ذلك – فمن الأولى أن تكون كافة في الآية لفقد المعمول في اللفظ ؛ إذ لا معمول ظاهر للكاف في الآية . وإنما معمولها مؤول من « ما » والفعل إذا جعلنا (ما) مصدرية .

(٢) جعل « ما » في الآية كافة أسهل وأيسر من حيث الإعراب من جعلها مصدرية . إذ إنك لاتحتاج مع جعلها كافة إلى تقدير مصدر مؤول من « ما » والفعل . لتجعله مجروراً بالكاف كما تفعل عند جعلك « ما » مصدرية .

وتكون الكافُ بعد دخول (ما) الكافة عليها مفيدةً لتشبيه مضمون الجملة التي قبلها بمضمون الجملة التي بعدها كما قال الرضي (٤) .

(٣) إجماع كثير من المفسرين – كما تقدم – على جواز أن تكون « ما » كافة في قوله تعالى ﴿ آمنوا كما آمن الناس ﴾ (٥) . وفي غيرها من الآيات المشابهة .

---

(١) البقرة : ١٩٨ .

(٢) القصص : ٧٧ .

(٣) بدائع الفوائد جـ ١ ص ١٤٦ .

(٤) شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٤٤ .

(٥) البقرة : ١٣ .

٥٨ - « التضمين بين الزمخشري وأبي حيان »

قال الزمخشري عند قوله تعالى ﴿ ولتكبروا الله على ماهداكم ﴾ (١) : «وإنما عدَّى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مُضَمَّنًا معنى الحمد كأنه قيل : ولتكبِّروا الله حامدين على ماهداكم » (٢) .

واعترض أبو حيان على تقدير الزمخشري ، وحمله على أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب قال في « البحر » : « قوله كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم هو تفسير معنى لا تفسير إعراب " إذ لو كان تفسير إعراب لم يكن « على » متعلِّقا بتكبروا المضمَّنة معنى الحمد، إنما كانت تكون متعلقة بحامدين التي قدَّرها . والتقدير الإعرابي هو أن تقول كأنه قيل: «ولتحمدوا الله بالتكبير على ماهداكم» ، كما قدَّر الناس في قولهم * قتل الله زياداً عني * أي صرف الله زياداً عني بالقتل . وفي قول الشاعر :

ويركبُ يومَ الرَّوع فينا فوارسٌ   بصيرون في طعن الأباهر والكلى

أي يتحكمون بالبصيرة في طعن الأباهر » (٣) .

المناقشة والترجيح :

هذه المسألة تتعلَّق « بالتضمين » وهو عند النحاة : « إشراب لفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه » ، قال ابن هشام في (المغني) (٤) : « قد يشربون لفظا معنى لفظ ، فيعطونه حكمه ويُسمَّى ذلك تضمينا ، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين . قال الزمخشري : ألا ترى كيف رجع معنى ﴿ ولا تعد عيناك عنهم ﴾ (٥) إلى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم، ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ (٦) أي : ولا تضموها إليها آكلين » .

وإذا رجعنا إلى قوله تعالى : « ولتكبروا الله على ماهداكم » فسنجد أن الفعل كبَّر بمعناه الأصلي لايتعدى بعلى . ومن ثَمَّ حمل أبو حيان والزمخشري الآية على تضمين الفعل

---

(١) البقرة : ١٨٥ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٣٧ .

(٣) البحر جـ ٢ ص ٤٤ .

(٤) انظر جـ ٢ ص ٧٦٢ ، ٧٦٣ .

(٥) الكهف : ٢٨ .

(٦) النساء : ٢ .

«كبّر» بالفعلِ « حَمِدَ » . ثم اختلفا في التقدير . فعند الزمخشري تَؤُول الآية إلى : « ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم » .

وتَؤُول عند أبي حيان إلى : « ولتحمدوا الله بالتكبير على ماهداكم » ويظهر لي أن اختلاف الزمخشري وأبي حيان في التقدير مبنيٌّ على خلاف العلماء في التضمين هل هو مجاز أو أنه حقيقة أو أنه جمع بين الحقيقة والمجاز ؟

والحق أن للشيخ يس العليمي كلاماً حسناً في التضمين وآراء العلماء وخلافهم فيه ، جاء في نحو أربع صفحات في أول الجزء الثاني من حاشيته على التصريح ، وننقل منه هنا ما يقتضيه المقام . قال الشيخ يس :

اعلم أن كلام المصنف في (المغني) في تقريره التضمين في مواضع يقتضي أن أحد اللفظين مستعمل في معنى الآخر ، لأنه قال في ﴿ وما يفعلوا من خير فلن يكفروه ﴾ (١) أي : فلن يحرموه وفي : ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح ﴾ (٢) أي : لاتنووا . وحينئذ فمعنى قوله : « إنه إشراب لفظ معنى آخر » (٣) أن اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط . فإنَّ هذا هو الموافق لذلك التقرير ، وإن احتمل أنه مستعمل في معناه ومعنى الآخر .

وقول ابن جني في الخصائص (٤) : (إن العرب قد تتَّسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر ، إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد ، مع ماهو بمعناه) صريح في أنه مستعمل في معنى الآخر فقط . وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل ؛ لأنه استعمل اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة ، كما سيتضح ذلك . وهذا أحد أقوال فيه وقيل : إن فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز ؛ لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة . وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز . وهو ظاهر قول (المغني) « إن فائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين » . فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته . فليتنبه لذلك . وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبدالسلام ...

---

(١) آل عمران : ١١٥ .

(٢) البقرة : ٢٣٥ .

(٣) يشير الشيخ يس إلى تعريف ابن هشام للتضمين ، والذي ذكرته في الصفحة السابقة .

(٤) انظر جـ ٢ ص ٣٠٨ وأول الكلام عند ابن جني « اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدّى بحرف ، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع ...... » .

وقيل : إن المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره ، وعليه جرى صاحب (الكشاف) . وعجيب للمصنف في المغني حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين بما مرَّ ، فأوهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له . وقال (السعد) (١) في تقرير كلام الكشاف وبيان أنه لايرى أن في التضمين مجازاً ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وأنه مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف مانصه : حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه . ثم قال : إن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية نحو : أحمد إليك فلانا ، معناه «أحمده منهيا إليك حمده» وقد يعكس ، كما يقال في ﴿ يؤمنون بالغيب ﴾ (٢) يعترفون به مؤمنين ...

وقال (السَّيد) (٣) : ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ماهو من متعلقاته ، فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام والمحذوف قيدا فيه على أنه حال كما في قوله : « ولتكبروا الله على ماهداكم » كأنه قال: ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم ، وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً كقولك : « أحمد إليك فلاناً » ، كأنك قلتَ : أنهي إليك حمده ، أو حالاً كما يدل عليه قوله يعني «الكشاف» عند الكلام على قوله تعالى:«يؤمنون بالغيب» أي يعترفون ، فإنه لابُدَّ من تقدير الحال أي يعترفون به مؤمنين ؛ إذ لو لم يقدر لكان مجازاً عن الاعتراف لا تضمينا». انتهى النقل عن الشيخ يس(٤). ويؤخذ من كلامه أن الزمخشري يجعل التضمين من باب الحقيقة لا المجاز وله في ذلك طريقان. فتارةً يجعل المذكور أصلاً في الكلام والمحذوف حالاً، كما في قوله تعالى: «ولتكبروا الله على ماهداكم» قال: كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم .

وتارةً يعكس فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور حالاً، كما في قوله تعالى : « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم » قال : ولا تضموها إليها آكلين . وأنا لا أطمئن إلى جعل التضمين في هذه الحالة الثانية – أعني حين يجعل المحذوف أصلاً والمذكور حالاً – من باب الحقيقة ؛ إذ كيف يكون من باب الحقيقة مع أن الفعل المذكور مستعمل في غير معناه الحقيقي ؟ !

---

(١) المراد : سعد الدين التفتازاني .

(٢) البقرة : ٢ .

(٣) يعني : « السَّيد الشريف على بن محمد بن على الحُسيني الجرجاني » .

(٤) حاشية الشيخ يس على التصريح جـ ٢ ص ٤ – ٧ بتصرف .

ووَسَم الشيخ يس العليمي مذهب الزمخشري في التضمين بأنه مذهب المحققين . قال معقِّباً على قول الفاكهي : من « للاستعلاء نحو : « ونصرناه من القوم » : « قوله نحو : «ونصرناه من القوم» أي عليهم وخرَّجها المانعون على التضمين ، أي منعناه بالنصر من القوم، كذا في (المغنى) . وهو مبني على أن التضمين إشراب لفظ معنى لفظ آخر ، وهو ماذكره في القاعدة الثالثة من الباب الثامن . وهو أحد أقوال خمسة في التضمين . والمختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية . فمعنى يقلب كفيه على كذا ، أي نادما على كذا . وقد يعكس كما في : «يؤمنون بالغيب » أي : يعترفون به مؤمنين . وبهذا يندفع أن اللفظ المذكور إنْ كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر ، وإنْ كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي . وإنْ كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز » (١) .

وذهب الصبان (٢) إلى أن التضمين بالمعنى الذي درج عليه الزمخشري والسعد –وهو جعل المذكور أصلاً والمحذوف حالاً – يُسمَّى تضمينا بيانيا وهو مقابل للتضمين النحوي .

وبناءً على كلِّ ماسبق فإنَّ اعتراض أبي حيان على تقدير الزمخشري لقوله تعالى «ولتكبروا الله على ماهداكم » بـ« ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم » في غير محله ؛ إذ إنَّ تقدير الزمخشري – كما رأيت – جارٍ على مذهب البيانيين في التضمين كما قال الصبان ، فهم يقدرون حالاً محذوفة تناسب الحرف .

أمَّا تقدير أبي حيان للآية بـ« ولتحمدوا الله بالتكبير على ماهداكم » فهو جارٍ فيه على مذهب النحويين في التضمين ؛ إذ إنَّ التضمين عندهم إشراب لفظ معنى لفظ آخر ، وهو عندهم من باب المجاز .

والله أعلم .

---

(١) حاشية الشيخ يس على الفاكهي جـ ٢ ص ١٦٤ .

(٢) انظر حاشيته على الأشموني جـ ٢ ص ٩٥ .

٥٩ - « تقديم معمول مابعد « غير » عليها »

عند قوله تعالى : (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) (١) . قال الزمخشري : فإنْ قلتَ : لم دخلت (لا) في ولا الضالين ؟ قلتُ : لما في غير من معنى النفي ، كأنه قيل لا المغضوب عليهم ولا الضالين . وتقول : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ . مع امتناع قولك أنا زيداً مثلُ ضارب ؛ لأنه بمنزلة قولك أنا زيداً لا ضاربٌ » (٢) .

وتعقبه أبو حيان . قال : « ولتقارب معنى غير من معنى (لا) أتى الزمخشري بمسألة ليبيِّن بها تقاربهما فقال : وتقول أنا زيداً غيرُ ضاربٍ مع امتناع قولك أنا زيداً مثل ضارب ؛ لأنه بمنزلة قولك أنا زيداً لا ضاربٌ . يريد أن العامل إذا كان مجروراً بالإضافة فمعموله لايجوز أن يتقدم عليه ولا على المضاف . لكنهم تسمحوا في العامل المضاف إليه غير فأجازوا تقديم معموله على غير إجراء لغير مُجرى (لا) . فكما أن « لا » يجوز تقديم معمول مابعدها عليها فكذلك غير . وأوردها الزمخشري على أنها مسألة مقررة مفروغ منها ليقوي بها التناسب بين غير ولا . إذ لم يذكر فيها خلافاً . وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري مذهب ضعيف جداً بناه على جواز أنا زيداً لا ضارب . وفي تقديم معمول مابعد (لا) عليها ثلاثة مذاهب ذكرت في النحو . وكون اللفظ يقارب اللفظ في المعنى لايقضي له بأن يجري أحكامه عليه ولا يثبت تركيب إلاّ بسماع من العرب ولم يسمع أنا زيداً غيرُ ضاربٍ » (٣) .

المناقشة والترجيح :

ذكر الزمخشري أن (غيراً) تتضمن معنى النفي مثل (لا) . ومن ثَمَّ أُتِي بها مقابل (لا) النافية في قوله تعالى « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » فكأنه قيل : لا المغضوب عليهم ولا الضالين .

ثم ذكر الزمخشري حُكْماً تتفق فيه غير النافية مع (لا) . ذلك أن كلا منهما يجوز تقديم معمول مابعده عليه فتقول أنا زيداً غيرُ ضارب ؛ لأنه بمنزلة قولك أنا زيداً لا ضاربٌ .

هذا ماقاله الزمخشري . ولكن أبا حيان أخذ يتلمس في كلام الزمخشري السابق شيئا ليتعقبه . فقال : إن الزمخشري لم يذكر خلافاً في تقديم معمول مابعد غير عليها . وإنما أورد هذه المسألة على أنها مقررة مفروغ منها .

---

(١) الفاتحة : ٧ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ٢٩ ، ٣٠ .

قلتُ : لم يذكر الزمخشريُّ الخلافَ في تقديم معمول مابعد غير عليها ؛ لأن المقام ليس مقامَ ذكر خلافات . فكتابه كتاب تفسير لايحتمل تلك الخلافات وإنما مكان ذلك كتب النحو . أمَّا الزمخشري فاكتفى بما يحتاجه المقام . وبيان ذلك أن الزمخشري لما ذكر أن (غيراً) تتضمن معنى النفي مثل (لا) أراد أن يأتي بما يقوي هذا التناسب بينهما . فذكر أن غيراً يجوز تقديم معمول مابعدها عليها كما يجوز ذلك في (لا) . فتقول : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ ؛ لأنه بمنزلة قولك أنا زيداً لا ضاربٌ . وهذا كافٍ للمقام .

ولم يكن ماقاله الزمخشري بدعاً فقد قال جماعة من النحاة مثل قوله . بل إنَّ قول الزمخشري يكاد يكون مأخوذا ممَّا قاله الزجاج في معاني القرآن قال الزجاج : « وإنما جاز أن يقع (لا) في قوله تعالى « ولا الضالين » ؛ لأن معنى غير متضمن معنى النفي . يجيز النحويون : أنت زيداً غيرُ ضاربٍ ؛ لأنه بمنزلة قولك أنت زيداً لا تضربُ . ولا يجيزون أنت زيداً مثلُ ضاربٍ ؛ لأن زيداً من صلة ضارب فلا يتقدم عليه » (١) .

واختلف النحاة في جواز تقديم معمول مابعد غير عليها على ثلاثة مذاهب (٢) :

(١) جواز تقديم معمول ما أضيفت إليه غير مطلقاً . وهو مذهب السيرافي والزمخشري وابن مالك وابن هشام .

(٢) المنع مطلقا . وهو مذهب ابن السراج وصححه أبو حيان في « الارتشاف » .

(٣) التفصيل بين أن يكون المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز أو غيرهما فيمنع .

وبعد أن عرضنا آراء النحاة في تقديم معمول مابعد غير عليها يتبين لك أنَّ أباحيان

كان متحاملا على الزمخشري حين قال عمَّا ذهب إليه الزمخشري من جواز أنا زيداً غيرُ ضارب

ذلك البيت الذي استشهد به ابن هشام وهو قول الشاعر :

فتىً هو حقاً غيرُ مُلغٍ تولّهُ ولا تتخذ يوماً سواهُ خليلا (١)

قال الدُّسوقي : « هذا البيت دليل على جواز تقديم الاسم الذي هو معمول لما أُضيف إليه غير عليها . والحال أن ذلك الاسم ليس ظرفاً ولا شبهه . إذ قوله « حقًّا » مفعول به للمضاف إليه من قوله غير ملغ . وفتى منصوب بعامل محذوف على شريطة التفسير أي تولَّ فتى هو غير ملغ حقاً » (٢) .

أمَّا إذا كان معمول مابعد غير ظرفاً أو جاراً ومجروراً فتقديمه أيسر وأهون وشواهده أكثر ومنه قوله تعالى : ﴿وهو في الخصام غيرُ مبين﴾ (٣) وقوله تعالى ﴿على الكافرين غير يسير﴾ (٤) وقول الشاعر :

إنَّ امرأً خصَّني يوماً مودتَهُ على التَّنائي لعندي غيرُ مكفور (٥)

---

(١) المغني جـ ٢ ص ٧٥٢ .

(٢) حاشية الدُّسوقي على المغني جـ ٢ ص ٣٨٩ .

(٣) الزخرف : ١٨ .

(٤) المدثر : ١٠ .

(٥) المغني جـ ٢ ص ٧٥٢ ، شرح الشافية الكافية جـ ٢ ص ٩٩٦ .

٦٠ - « إعمال المصدر المؤكد »

في قوله تعالى : ﴿ كُتب عليكم إذا حضر أحدكم الموتُ إنْ ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقًّا على المتقين ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « « حقًّا » مصدر مؤكِّد ، أي : حَقَّ ذلك حقاً » (٢) . ووافق ابنُ عطية (٣) الزمخشريَّ وأعرب « حقاً » مصدراً مؤكدا . وعارضهما أبو حيان قال في « البحر » عند الآية السابقة :

« انتصب حقاً على أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمون الجملة أي : حَقَّ ذلك حقا قاله ابنُ عطية والزمخشريُّ ، وهذا تأباه القواعد النحوية ؛ لأن ظاهر قوله « على المتقين » أن يتعلَّق « على » بـ « حقا » ، أو يكون في موضع الصفة له ، وكلا التقديرين يخرجه عن التأكيد ، أمَّا تعلُّقُه به فلأن المصدر المؤكِّد لايعمل ، إنما يعمل المصدر الذي ينحل بحرف مصدري والفعل أو المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل ، وذلك مطَّرد في الأمر والاستفهام على خلاف في هذا الأخير على ماتقرر في علم النحو ، وأمَّا جعله صفة لحقا أي : حقاً كائنا على المتقين فذلك يخرجه عن التأكيد ، لأنه إذ ذاك يتخصص بالصفة ... . والأولى عندي أن يكون مصدراً من معنى كتب ؛ لأن معنى كُتبت الوصيةُ ، أي : وجَبَتْ وحقَّتْ ، فانتصابه على أنه مصدر على غير الصَّدر كقولهم : « قعدْتُ جلوسا » » (٤) .

المناقشة والترجيح :

ذهب الزمخشري وابن عطية إلى أن « حقاً » في الآية السابقة مصدرٌ مؤكِّد ، والعامل فيه محذوف والتقدير : « حقَّ ذلك حقاً » . وتابعهما جماعة منهم ابن الأنباري (٥) والرازيُّ (٦) والعكبري (٧) والقرطبيُّ (٨) وغيرهم .

---

(١) البقرة : ١٨٠ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٣٤ .

(٣) انظر المحرر الوجيز جـ ١ ص ٥٠٤ .

(٤) البحر المحيط جـ ٢ ص ٢١ ، ٢٢ .

(٥) البيان جـ ١ ص ١٤٢ .

(٦) انظر تفسيره جـ ٥ ص ٦٥ .

(٧) التبيان جـ ١ ص ١٤٧ .

(٨) انظر تفسيره جـ ٢ ص ٢٦٧ .

واعترض الشيخ أبو حيان على إعراب « حقا » مصدراً مؤكِّداً ، وقال : إنه تأباه القواعد النحوية ؛ لأن الجار والمجرور « على المتقين » إمَّا أن يتعلَّق بالمصدر وإمَّا أن يكون في موضع الصفة له ، وكلا الأمرين يخرجه عن التأكيد ، أمَّا الأول فلأن المصدر المؤكد لايعمل وأمَّا الثاني فلأن الوصف يخرجه عن التأكيد .

ثم أخذ أبو حيان يبين السبب في منع إعمال المصدر المؤكِّد ؛ إذ إن المصدر المؤكِّد لا يَنْحَلُّ بحرف مصدري وفعل ، وإنما يعمل المصدر الذي ينحل بحرف مصدري وفعل ، أو المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل .

وما اشترطه أبو حيان في إعمال المصدر هو رأي كثير من النحاة . قال ابن يعيش :

« وإنما يعمل من المصادر ماكان مقدراً بأن والفعل نحو قولك : « أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً » وتقديره « أن ضرب زيد عمراً » فأمَّا إذا كان مؤكدا لفعله أو عاملاً فيه الفعل الذي أخذ منه على وجه من الوجوه لم يعمل ؛ لأنه لايقدر بأن والفعل نحو قولك : « ضربتُ زيداً ضرباً والضربَ الشديد » ؛ لأنه لا يحسن أن تقول فيه : « ضربتُ زيداً أن ضربت زيداً » ، فأمَّا قولهم في الأمر « ضرباً زيداً » فكثير من النحويين يقولون العامل في « زيد » ضرباً ، والذي عليه المحققون أن العامل فيه الفعل الذي نصب المصدر وتقديره : « اضرب ضرباً زيدا » ، ولا يبعد عندي أن يكون هذا المصدر عاملاًفي زيد ؛ لنيابته عن الفعل ، لا بحكم أنه مصدر » (١) .

وقال ابن هشام :

« ويعمل المصدر عمل فعله إنْ كان يَحِلُّ محلَّه فعلٌ ، إمَّا مع « أنْ » كـ « عجبت من ضربك زيداً أمس » « ويعجبني ضربك زيدا غدا » أي أن ضربتَه وأن تضربَه . وإمَّا مع « ما » كـ « يعجبني ضربك زيداً الآن » أي ما تضربه ، ولا يجوز في نحو : « ضربتُ ضربا زيداً » كون « زيدا » منصوباً بالمصدر ؛ لانتفاء هذا الشرط » (٢) .

وخالف ابنُ مالك جمهورَ النحاة ؛ إذ جعل ما اشترطوه من إحلال المصدر محل الفعل مع « أنْ » أو « ما » غالباً لعمل المصدر وليس لازماً . قال في « التسهيل » (٣) : « يَعملُ المصدر ... عملَ فعله ، والغالب إنْ لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله تقديره به بعد أنْ المخففة أو المصدرية أو ما أختها » .

---

(١) شرح المفصل جـ ٦ ص ٥٩ .

(٢) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جـ ٣ ص ٢٠١ ، ٢٠٣ .

(٣) انظر ص ١٤٢ .

قال ابنُ عقيل شارحاً قول ابن مالك هذا : « وما اختاره المصنف من أنَّ ذلك غالب وليس بلازم استند فيه إلى مجيئه غيرَ محتاج ، بل غير سائغٍ فيه ذلك التقدير ، ومنه قول العرب: « سَمْعُ أذني زيداً يقول كذا » ؛ إذ لا يسوغ : أن تسمع أذني ، فإن الحال لا يسدُّ مسدَّ خبر المبتدأ الذي هو حرف مصدري والفعل ، وجعل المصنفُ مما هو غير مقدَّر بالحرف قولَ بعض العرب : « اللهمَّ إنَّ استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي لَلؤمٌ ، وإنَّ تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لَعَيٌّ » . ونوزع فيما ادعاه » (١) .

فالسَّماع – كما رأيت – ورد بإعمال المصدر في الاسم الظاهر مع امتناع تقدير المصدر بأن والفعل أو « ما » والفعل . على أن الأمر في مسألتنا أيسر وأهون ؛ إذ إن معمول المصدر في الآية جار ومجرور وهو قوله « على المتقين » والجار والمجرور والظرف يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما ، ومن ثَمَّ رأينا بعض المحققين من النحاة يجيز إعمال المصدر في الظرف والجار والمجرور دون اشتراط تقديره بأنْ والفعل أو « ما » والفعل . قال الشيخ يس العليمي تعقيباً على صاحب التصريح حين ذكر الشرط السابق في إعمال المصدر قال : « هذا إنما هو شرط لعمله في غير الظرف والجار والمجرور وأمَّا هما فيعمل المصدر فيهما وإنْ كان لا يحلُّ ماذكر محلَّه » (٢) .

وقال الشيخ محيي الدين : « اشتراط هذا الشرط الذي هو صلاحية المصدر لأن يحلَّ محلَّه الفعل مع أنْ أو مع « ما » إنما هو شرط في عمله في غير الظرف أو الجار والمجرور ، أمَّا عملُه فيهما فلا يشترط فيه شيء ؛ لأنهما يكتفيان برائحة الفعل » (٣) .

وبناءً على ماسبق فلا مانع عندي أن يكون « حقاً » مصدراً مؤكداً كما قال الزمخشريُّ وابنُ عطية ومن وافقهما ، ولا تثريب عليهم في تعليق الجار والمجرور « على المتقين» بالمصدر ؛ للذي علمته من أن الجار والمجرور والظرف يتعلقان بما فيه رائحة الفعل . وأرى أن الشيخ أبا حيان قد حجَّر واسعاً كما يقولون حين منع تعليق الجار والمجرور «على المتقين» بالمصدر «حقاً».

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد جـ ٢ ص ٢٣٠ .

(٢) حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح جـ ٢ ص ٦٢ .

(٣) انظر حاشية الشيخ محيي الدين على أوضح المسالك والمسماه « عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك » جـ ٣ ص ٢٠٢ .

ولو سلمنا – جدلاً – بما ذهب إليه أبو حيان ومنعنا تعليق الجار والمجرور «على المتقين» بالمصدر المؤكد لوجدنا مخرجا للزمخشري وابن عطية ومن وافقهما في إعرابهم «حقاً» مصدراً مؤكِّدا . ذلك أنه لايلزمهم والحالة هذه تعليق الجار والمجرور « على المتقين » بالمصدر المؤكد « حقا » . بل من الممكن أن يقال : إن الجار والمجرور متعلقان بالفعل المضمر الناصب للمصدر ، لا بالمصدر نفسه . وبهذا يسقط اعتراض أبي حيان على الزمخشري وابن عطية .

وقال بهذا الرأي مكي بن أبي طالب ، قال : « حقا : مصدر ، و « على » متعلقة بالفعل المضمر الناصب لحق » (١) .

وذكره الألوسي قال : « حقاً على المتقين : مصدر مؤكد للحدث الذي دلَّ عليه كتب ، وعامله إمَّا كتب أو « حقّ » محذوفا ، أي : حقَّ ذلك حقا ... « وعلى المتقين » صفة له أو متعلق بالفعل المحذوف على المختار » (٢) .

وخلاصة القول عندي أن إعراب الزمخشري وابن عطية ومن وافقهما لـ « حقا » مصدرا مؤكِّدا صحيح ، ويجوز في الجار والمجرور « على المتقين » أمران : تعليقهما بالمصدر أو بالفعل المضمر الناصب للمصدر .

وبعد ... فإن لي تعقيباً على ما اختاره أبو حيان في نصب « حقاً » في الآية إذ قال : « والأولى عندي أن يكون مصدراً من معنى كتب ؛ لأن معنى كُتبت الوصية أي : وجبتْ وحقَّتْ ، فانتصابه على أنه مصدر على غير الصدر ، كقولهم : « قعدتُ جلوسا » » .

ذلك أن أبا حيان جعل « حقاً » مصدراً مرادِفاً من الفعل « كتب » . والمصدر المرادف يجري عليه مايجري على المصدر المؤكِّد من أحكام ؛ إذ إنه نائب عنه يقول ابن مالك : « ويقوم مقام المؤكِّد مصدر مرادف » (٣) . وإذا كان يصدق على المصدر المرادف مايصدق على المصدر المؤكِّد فمِنْ حقنا أن نقول على إعراب أبي حيان ماقاله على إعراب الزمخشري وابن عطية : « هذا إعراب تأباه القواعد النحوية ... . » !! .

---

(١) مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ١٠١ .

(٢) روح المعاني جـ ٢ ص ٥٥ .

(٣) انظر التسهيل ص ٨٧ .

٦١ - « العطف على موضع معمول المصدر »

قال تعالى : ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثةِ أيامٍ في الحج وسبعةٍ إذا رجعتم ﴾ (١) .

قرأ زيد بن علي وابن أبي عبلة « وسبعةً » بالنصب . وخرّجها الزمخشري على أن «سبعةً» معطوفة على محل ثلاثة أيام . وردّ أبو حيان هذا التخريج ، واختار تخريج القراءة على إضمار فعل وإليك نصّ ماقاله أبو حيان :

قال : « قرأ زيد بن علي وابن أبي عبلة « وسبعةً » بالنصب قال الزمخشري : « عطفاً على محل ثلاثة أيام ، كأنّه قيل فصيامُ ثلاثة أيام ، كقوله ﴿ أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴾(٢) انتهى . وخرّجه الحوفي وابن عطية على إضمار فعل أي فليصوموا أو فصوموا سبعة . وهو التخريج الذي لاينبغي أن يعدل عنه ؛ لأنّا قد قررنا أن العطف على الموضع لابد فيه من المُحرز » (٣) .

المناقشة والترجيح :

خرّج الزمخشري - كما رأيت - قراءة ابن أبي عبلة « وسبعةً » بالنصب على أن «سبعةً » معطوفة على محل ثلاثة أيام . واختار أبو حيان تخريج القراءة على إضمار فعل . والتقدير فليصوموا سبعة أيام .

ولم يجوِّز أبو حيان عطف « سبعةً » على محل ثلاثة أيام كما أجازه الزمخشري ؛ لأن العطف على المحل مشروط عنده بوجود المُحرز . أي الطالب الذي يطلب المحل . وهو مفقود في الآية ؛ لأن المصدر إذا كان نكرة لايعمل إلاّ منونا . وهو في الآية غير منون .

واشتراط أبي حيان لوجود المُحرز تابع فيه لسيبويه وبعض البصريين فهم يشترطون في العطف على الموضع وجود المُحرز . فإن فُقِد المُحرز لجأوا إلى التأويل . فهذا سيبويه يلجأ إلى التأويل ولا يجيز العطف على محل معمول المصدر . قال في الكتاب : « وتقول عجبتُ من ضرب زيدٍ وعمروٍ إذا أشركت بينهما ... ومَنْ قال : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً قال : عجبت له من ضرب زيدٍ وعمراً ، كأنه أضمر ويضرب عمراً أو وضرب عمراً . قال رؤبة :

---

(١) البقرة : ١٩٦ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٤٥ .

(٣) البحر المحيط جـ ٢ ص ٧٩ .

قد كنتُ داينْتُ بها حسَّنا مخافةَ الإفلاسِ والليَّانا » (١) .

فقوله « والليَّانا » منصوب بإضمار فعل عند سيبويه . وتقديره وأن خِفْتُ الليَّانا .

ولم يشترط أكثر النحاة وجود المُحرز في العطف على المحل . فأجازوا الإتباع على محل معمول المصدر . قال أبو على في « الإيضاح » : « وإذا أضفته - (أي المصدر) - إلى المفعول جاز أن تنصب المعطوف عليه وتحمله على المعنى . كما قلت في اسم الفاعل هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً وعلى هذا قوله :

قد كنتُ داينتُ بها حسّانا مخافةَ الإفلاسِ والليَّانا » (٢)

وقال ابن مالك في « شرح الكافية » (٣) : « ولك في تابع ما جُرَّ بإضافة المصدر إليه : الجر حملاً على اللفظ والرفع أو النصب حملاً على المعنى . فمِنْ الحمل على معنى النصب قول الراجز ..... وذكر الرجز السابق .

وقال في الألفية مشيراً إلى جواز مراعاة اللفظ والمحل :

وجُرَّ مايتبع ما جُرَّ ومَنْ راعى في الاتباع المحلَّ فحسَنْ

وقال المرادي في شرح البيت السابق :

« ظاهر كلام المصنف جواز الإتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لايجوز الإتباع على المحل وفصَّل أبو عمر (٤) فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت . والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر » (٥) .

وبعد ... فإن تخريج الزمخشري لقراءة ابن أبي عبلة « وسبعةً » بالنصب عطفاً على محل ثلاثة أيام تخريج حسن وهو جائز على مذهب أكثر النحاة - كما رأيت - ؛ لأن معمول المصدر وإن كان مجروراً لفظاً فهو منصوب في المعنى ، ولذا جاز العطف عليه بالنصب مراعاة للمعنى .

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ١٩١ .

(٢) الإيضاح جـ ١ ص ١٥٩ .

(٣) انظر جـ ٢ ص ١٠٢٢ .

(٤) المراد أبو عمر الجرمي . انظر ارتشاف الضرب جـ ٣ ص ١٧٧ .

(٥) شرح المرادي لألفية ابن مالك جـ ٣ ص ١٣ .

ووافق الزمخشريَّ كثيرٌ من المفسرين وخرَّجوا قراءة ابن أبي عبلة « وسبعةً » بالنصب على العطف على محل ثلاثة أيام . ومن هؤلاء المفسرين : الرازي (١) والبيضاوي (٢) وأبو السعود (٣) والألوسي (٤) .

وهذا التخريج الذي قال به الزمخشري وكثير من المفسرين أقلُّ تكلفاً من إضمار فعل ينتصب به المعطوف « سبعة » على مذهب سيبويه وأبي حيان .

---

(١) انظر تفسيره جـ ٥ ص ١٦٨ .

(٢) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢٢٥ .

(٣) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢٠٧ .

(٤) انظر تفسيره جـ ٢ ص ٨٣ .

٦٢ - « تقديم معمول المصدر المنحل بحرف مصدري والفعل عليه »

قال تعالى : ﴿ وأُدخلَ الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها بإذن ربهم تحيتهم فيها سلام ﴾ (١) .

قرأ الجمهور « وأُدخلَ » ماضيا مبنيا للمفعول .

وقرأ الحسن وعمرو بن عبيد « وأُدخلُ » (٢) بهمزة المتكلم وضم اللام، مضارع أَدْخَل.

قال الزمخشري : (بإذن ربهم) متعلِّق بأُدخلَ ، أي : أدخلتهم الملائكة الجنة بإذن الله وأمره ، فإنْ قلتَ : فبمَ يتعلَّق في القراءة الأخرى (يعني قراءة وأُدخلُ بهمزة المتكلم) وقولك : وأدخلهم أنا بإذن ربهم كلام غير ملتئم ؟ قلتُ : الوجه في هذه القراءة أن يتعلَّق قوله (بإذن ربهم) بما بعده ، أي : تحيتهم فيها سلام بإذن ربهم ، يعني الملائكة يحيونهم بإذن ربهم»(٣).

قال أبوحيان - بعد أن نقل كلام الزمخشري - : « ظاهر كلامه أن بإذن ربِّهم معمول لقوله « تحيتهم » ولذلك قال : « يعني أن الملائكة يحيونهم بإذن ربهم » وهذا لايجوز لأن فيه تقديم معمول المصدر المنحل بحرف مصدري والفعل عليه وهو غير جائز » (٤) .

المناقشة والترجيح :

قرأ الحسن وعمرو بن عبيد « وأُدخلُ » بهمزة المتكلم وضم اللام ، والفاعل على هذه القراءة هو الله سبحانه وتعالى فهو الذي يدخل المؤمنين الجنة ويُشكلُ على هذه القراءة تعليق الجار والمجرور « بإذن ربهم » وفيه قولان :

(١) أن يكون متعلِّقا بالفعل المضارع (أُدخلُ) ، وفي القراءة التفات بلاغي ؛ إذ عدل عن ضمير المتكلم ولم يقل بإذني إلى ضمير الغيبة . وهذا تخريج ابن جني قال :

« هذه القراءة على أن (أُدخلُ) من كلام الله تعالى ، كأنه قطع الكلام واستأنف فقال الله عز وجل « وأُدخلُ الذين آمنوا » أي وأنا أدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار

---

(١) إبراهيم : ٢٣ .

(٢) انظر القراءة في (المحتسب) جـ ١ ص ٣٦١ ، والكشاف جـ ٢ ص ٣٧٥ ، والبحر المحيط جـ ٥ ص ٤٢٠ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٣٧٦ .

(٤) البحر المحيط جـ ٥ ص ٤٢٠ ، ٤٢١ .

بإذن ربهم ، أي : بإذني ، إلاّ أنه أعاد ذكر الرب ليضيفه إليهم فتقوى الملابسة باللفظ فيكون أحنى وأذهب في الإكرام والتقريب منه لهم » (١) .

(٢) أن يكون (بإذن ربهم) متعلّقا بما بعده ، أي : تحيتهم فيها سلام بإذن ربهم ، يعني تحييهم الملائكة بالسلام بإذن ربهم . قاله الزمخشري .

ويكشف لنا ابن المنير عن السِّر الذي صرف الزمخشري عن تعليق (بإذن ربهم) بما قبله ، قال : « فإنْ قلتَ : ما الذي صرف الزمخشري عن حمله على الالتفات من التكلم إلى الغيبة وألجأه إلى تعليقه بما بعده وقد كانت له مندوحة ، والالتفات على هذا الوجه كثير مستفيض ، ألا ترى إلى قوله تعالى « طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى » ثم قال « تنزيلا ممّن خلق الأرض » ولم يقل تنزيلا منا ؟

قلتُ : لأمر ما صرف الكلام على هذا الوجه وهو أن ظاهر « أُدخلُ » بلفظ المتكلم يشعر بأن إدخالهم الجنة لم يكن بواسطة بل من الله تعالى مباشرة ، وظاهر الإذن يشعر بإضافة الدخول إلى الواسطة فبينهما تنافر » (٢) .

وبتعليلٍ قريبٍ ممّا قاله ابن المنير يعللُ الألوسي عدم تعليق (بإذن ربهم) بالفعل الذي قبله (أدخلُ) على قراءة مَنْ قرأ بضم اللام يقول : « وإنما لم يجعله المحققون متعلّقا بـ«أُدخلُ» على تلك القراءة مع أنه سالم من الاعتراض عليه ومشتمل على الالتفات أو التجريد وهو من المحسنات ؛ لأن قولك : « أدخلته بإذني » ركيك لا يناسب بلاغة التنزيل » (٣) .

واعترض أبو حيان - كما رأينا - على تعليق الزمخشري قوله (بإذن ربهم) بما بعده أي بقوله « تحيتهم فيها سلام » . ذلك أن هذا التخريج يلزم منه تقديم معمول المصدر المنحل بحرف مصدري والفعل عليه وهو لايجوز .

وأرى أن الأمر في ذلك هين ؛ لأن معمول المصدر جار ومجرور وهو وعديله (أعني الظرف) محل توسع ويكفيهما في التعلق رائحة الفعل .

وتبع الزمخشريَّ في تعليق الجار والمجرور « بإذن ربهم » بما بعده البيضاويُّ (٤) والرازيُّ (٥) وأبو السعود (٦) . وغيرهم .

---

(١) المحتسب جـ ١ ص ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٢) انظر (الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) بهامش الكشاف جـ ٢ ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٣) روح المعاني جـ ١٣ ص ٢١٢ .

(٤) انظر تفسيره جـ ٣ ص ١٥٩ .

(٥) انظر تفسيره جـ ١٩ ص ١١٨ .

(٦) انظر تفسيره جـ ٥ ص ٤٣ .

٦٣ - « الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي »

في قوله تعالى : ﴿ ياأيها الذين آمنوا كُتِبَ عليكم الصيام كما كُتِبَ على الذين من قبلكم لعلكم تتقون * أياماً معدودات ﴾ (١) .

اختلف الزمخشري وأبو حيان في عامل النصب في قوله « أياماً معدودات » فذهب الزمخشري إلى أن « أياما » انتصب بالصيام . وخطّأه أبو حيان في ذلك . وذهب إلى أن «أياماً » انتصب بإضمار فعل دلَّ عليه ماقبله . وإليك نصَّ ماقاله أبو حيان :

قال : « وانتصاب قوله « أياما » على إضمار فعل يدل عليه ماقبله وتقديره : صوموا أياماً معدودات . وجوزوا أن يكون منصوبا بقوله الصيام وهو اختيار الزمخشري إذ لم يذكر غيره . قال « وانتصاب « أياما » بالصيام كقولك نويت الخروج يومَ الجمعة » (٢) . انتهى كلامه . وهو خطأ ؛ لأن معمول المصدر من صلته وقد فُصل بينهما بأجنبي وهو قوله « كما كتب » فكما كُتب ليس بمعمول المصدر وإنما هو معمول لغيره على أيِّ تقدير قدَّرته من كونه نعتاً لمصدر محذوف أو في موضع الحال ... » (٣) .

المناقشة والترجيح :

ذهب الزمخشري إلى أن انتصاب « أياما » في الآية السابقة بالمصدر « الصيام » . ورفض أبو حيان إعراب الزمخشري هذا وخطّأه ؛ لأن فيه فصلاً بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو قوله « كما كتب » . وانتصاب « أياما » عند أبي حيان بإضمار فعل يدل عليه ماقبله وتقديره : صوموا أياما . وقبل أن نصدر حكما في هذه المسألة نسترشد بآراء النحاة في الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وإليك بيان ذلك :

ذهب جمهور النحاة إلى أنه لايجوز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي . معللين ذلك بأن المصدر المقدر بالحرف المصدري والفعل مع معموله كالموصول مع صلته . فلا يتقدم مايتعلق به عليه كما لايتقدم شيء من الصلة على الموصول ولا يُفصل بينهما بأجنبي كما لايفصل بين الموصول وصلته » (٤) .

---

(١) البقرة : ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٣٥ .

(٣) البحر المحيط جـ ٢ ص ٣١ .

(٤) انظر شرح الأشموني جـ ٢ ص ٢٩٦ .

وجاءت شواهد مخالفة لهذه القاعدة التي اتفق عليها جمهور النحاة . كالآية التي تقدمت في أول المسألة . ونحو قوله تعالى : ﴿ إنه على رجعه لقادر يومَ تبلى السرائر ﴾ (١) . فظاهر الآية أن (يومَ) منصوب برجعه . ولكن هذا ممتنع عند الجمهور لوجود الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو الخبر « لقادر » . ومن ثَمَّ تأولوا الآية وقدَّروا فعلاً ينتصب به الظرف . يقول ابن مالك في شرح الكافية : « ومما يُوهِمُ الفصل بأجنبي قوله تعالى : « إنه على رجعه لقادر يومَ تُبلى السرائر » قال الزمخشري : « يومَ تبلى السرائر » منصوب بـ «رجعه» فيلزم من قوله الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله والإخبار عن موصول قبل تمام صلته . والوجه الجيد أن يقدر ناصب لـ « يوم » كأنه قيل : يُرْجِعُه يومَ تبلى السرائر » (٢) .

وثار نقاش (٣) بين ابن جني والمتنبي في جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي . وإليك هذا النقاش الذي دار بينهما حول بيتٍ للمتنبي مما له ارتباط بمسألتنا :

قال أبو الفتح : ذاكرتُ المتنبي شاعرنا وقت القراءة في إعراب هذا البيت :

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمهْ ... بأن تُسعِدَا والدمع أشفاه ساجمهْ (٤)

فقلت له : بأي شيء تتعلق الباء من « بأن » ؟

فقال : بالمصدر الذي هو « وفاؤكما »

فقلت له : وبِمَ ارتفع « وفاؤكما » ؟

فقال : بالابتداء .

فقلت : وما خبره ؟ فقال : كالربع .

فقلتُ له : هل يصح أن يخبر عن اسم قبل تمامه وقد بقيت منه بقية وهي « الباء ومجرورها » ؟

فقال : هذا لا أدري ماهو إلاّ أنه قد جاء في الشعر له نظائر وأنشدني بيتاً أنشده أبو الحسن الأخفش وهو :

---

(١) الطارق : ٨ .

(٢) شرح الشافية الكافية جـ ٢ ص ١٠٢١ .

(٣) انظر الخصائص جـ ٢ ص ٤٠٣ ، وأمالي ابن الشجري جـ ١ ص ١٩٣، ١٩٤ ، والمغني جـ ٢ ص ٥٩٦ .

(٤) معنى البيت : وفاؤكما ياصاحبي بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبه إنما يُسليني إذا كان بدمع ساجم ، أي هامل ، كما أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارساً . انظر المغني جـ ٢ ص ٥٩٧ .

لسنا كمَنْ حلت إيادٍ دارَها تكريت ترقب حَبَّها أن يحصدا » (١)

في هذه المناقشة السابقة أراد ابن جني من شاعره المتنبي أن يلتزم بالقاعدة التي اتفق عليها جمهور النحاة : وهي أنه لايجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي . وظاهر بيت المتنبي جاء مخالفاً لهذه القاعدة ؛ لأن قوله « بأن تُسعِدا » متعلق في المعنى بالوفاء ؛ لأنه أراد وفاؤكما بأن تسعدا كالربع . وبهذا أجاب المتنبي ولكن هذا الجواب لم يرق لابن جني ؛ لأنه يلزم منه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو الخبر « كالربع » . وتأوَّل ابن جني البيت وعلَّق الجار والمجرور « بأن تسعدا » بفعل محذوف - كما هو مذهب جمهور النحاة - وتقديره عند أبي الفتح (٢) « وفيتما بأن تسعدا » .

وكذلك قدَّر أبو الفتح فعلا محذوفاً نصب (دارَها) في البيت الذي احتج به المتنبي .

وخالف الجمهورَ بعضُ النحاة ومعربو القرآن فأجازوا الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه ومنهم : مكي بن أبي طالب (٣) والزمخشري (٤) والرضي (٥) وابن عقيل (٦) في شرحه للتسهيل . والصبان (٧) .

واستشهدوا على ذلك بنحو الشواهد السابقة .

وبعد هذا العرض لآراء النحاة أقول إنَّ ماذهب إليه الزمخشري من انتصاب « أياماً » بالصيام في قوله تعالى « كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم * أياما ... » جائز وليس خطأ كما قال أبو حيان لما يأتي :

(١) أن معمول المصدر في الآية ظرف . والظرف والجار والمجرور توسع العرب فيهما كثيرا .

يقول الرضي: «وأنا لا أرى مانعا من تقدم معموله - (أي معمول المصدر) - عليه

---

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ص ٥٨ ، واحتج المتنبي بهذا البيت على أن الشاعر أبدل « إياد » من الاسم الموصول (مَنْ) وفصل به بين معمول الصلة .

(٢) انظر الأمالي الشجرية جـ ١ ص ١٩٣ .

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ٨٥ .

(٤) انظر الكشاف جـ ١ ص ٣٣٥ ، جـ ٤ ص ٢٤١ .

(٥) شرح الكافية جـ ٢ ص ١٩٥ .

(٦) انظر المساعد على تسهيل الفوائد جـ ٢ ص ٢٣٣ .

(٧) حاشية الصبان جـ ٢ ص ٢٩٦ .

إذا كان ظرفاً أو شبهه ... ويجوز أيضا الفصل بينه وبين معموله بأجنبي وعلى هذا فلا يقدر الفعل لقوله تعالى « أياماً معدودات » (١) . ويقول الصبان : « الفصل مغتفر إذا كان المعمول ظرفاً كالآية لاتساعهم فيه » (٢) .

(٢) أن المصدر المنسبك غير صريح في الموصولية . فلا يلزم أن يتساوى مع الموصول في منع الفصل بالأجنبي . يقول الرضي : « وليس كلّ مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به فلا مانع من تأويله – (أي المصدر) – بالحرف المصدري من جهة المعنى ، مع أنه لايلزمه أحكامه » (٣) .

ويقول ابن عقيل : « ويحتمل في المصدر المنسبك مالا يحتمل في الموصول ؛ إذ هو غير صريح في الموصولية » (٤) .

(٣) أن النحاة الذين منعوا الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي خرجوا ماجاء مخالفاً لقاعدتهم على تقدير فعل محذوف مأخوذ من المصدر المذكور . والنصوص التي تأولوها فصيحة والمعنى واضح ومفهوم دون تقدير . فلا داعي إلى اللجوء إلى التقدير ؛ إذ مالايحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

---

(١) شرح الكافية جـ ٢ ص ١٩٥ .

(٢) حاشية الصبان جـ ٢ ص ٢٩٦ .

(٣) شرح الكافية جـ ٢ ص ١٩٥ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد جـ ٢ ص ٢٣٣ .

٦٤ - « إذا كان اسم الفاعل يفيد الاستمرار جاز إعماله »

عند قوله تعالى : ﴿ فَالِقُ الإصباحِ وجَعَلَ الليلَ سكناً والشمسَ والقمرَ حسباناً ﴾ (١).

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (٢) : « جاعلُ الليل سكنا » بألف . وأجاز الزمخشري على هذه القراءة أن يكون (الشمسَ والقمرَ) منصوبين عطفا على محل الليل . قال: « فإن قلتَ : كيف يكون لليل محل والإضافة حقيقية ؛ لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضي ، ولا تقول : زيد ضارب عمراً أمس » ؟ قلتُ : ماهو في معنى الماضي وإنما هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة » (٣) .

قال أبو حيان معقِّبا على كلام الزمخشري : « وأمَّا قوله إنما هو دال على جعل مستمر في الأزمنة فيكون إذ ذاك عاملاً ويكون للمجرور بعده موضع من الإعراب ، فيعطف عليه (والشمس والقمر) . وهذا ليس بصحيح ، إذا كان لايتقيد بزمان خاص وإنما هو للاستمرار فلا يجوز له أن يعمل ولا لمجروره محل ، وقد نصّوا على ذلك وأنشدوا :

* ألقيتَ كاسبَهم في قعر مُظْلِمةٍ * فليس الكاسب هنا مقيداً بزمان .

وإذا تقيد بزمان فإمَّا أن يكون ماضيا دون « أل » فلا يعمل إذ ذاك عند البصريين ، أو بأل أو حالاً أو مستقبلا فيجوز إعماله والإضافة إليه على ما أُحْكِمَ في علم النحو وفُصِّل . وعلى تسليم أن يكون (دالاً) (٤) على الاستمرار في الأزمنة ويعمل فلا يجوز العطف على محل مجروره ، بل لو كان حالاً أو مستقبلا لم يجز ذلك على القول الصحيح ، وهو مذهب سيبويه . فلو قلت : زيدٌ ضاربُ عمرو الآن أو غدا وخالداً لم يجز أن تعطف وخالداً على موضع عمرو على مذهب سيبويه . بل تقدره « ويضرب خالدا » ؛ لأن شرط العطف على الموضع مفقود فيه وهو أن يكون الموضع محرزا لا يتغير » (٥) .

المناقشة والترجيح :

اشترط جمهور النحاة لعمل اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأن اسم الفاعل إنما عمل حملاً على المضارع لما بينهما من الشَّبه اللفظي والمعنوي .

---

(١) الأنعام : ٩٦ .

(٢) انظر السبعة في القراءات ص ٢٦٣ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٣٨ .

(٤) في الأصل : (حالاً) . وهو خطأ مطبعي .

(٥) البحر المحيط جـ ٤ ص ١٨٧ .

وأجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل وإنْ كان ماضيا ، وتبعه على ذلك هشام وأبوجعفر وجماعة . واستدلوا بنحو قوله تعالى : ﴿ وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد ﴾ (١) . فباسط بمعنى الماضي وعمل في « ذراعيه » النصب .

وتأوَّل المانعون الآية على حكاية الحال ، والمعنى عندهم : يبسط ذراعِيه . والزمخشري يقف مع النحاة الذين لايجيزون إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي . ولذا وجدناه حين أجاز عطف (الشمسَ والقمرَ) في الآية التي تقدمت على محل الليل في قراءة (جاعل الليل سكنا) يستشكل الأمر ، قال : فإنْ قلتَ : كيف يكون لليل محل والإضافة حقيقية " لأن اسم الفاعل المضاف إليه (يعني جاعل) في معنى المضي . ولا تقول : زيد ضاربٌ عمرا أمس » ؟

وأجاب عن هذا الإشكال بأن جاعلا ليس في معنى الماضي وإنما هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة .

ولم يرض أبو حيان بتبرير الزمخشري هذا وذهب إلى أن اسم الفاعل إذا كان يفيد الاستمرار لا يعمل .

وكلام الرضى في (شرح الكافية) يَعضدُ ماذهب إليه الزمخشري . فقد صرَّح الرضي بأن اسم الفاعل والمفعول إذا أريد بهما الاستمرار عملا فيما بعدهما . يقول الرضي : « وأمَّا عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فمحتاج إلى شرط لكونها أجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا ، ويحصل هذا الشرط لهما إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال أو الإطلاق المفيد للاستمرار ؛ لأنهما إذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي . أمَّا صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة ، وأمَّا صلاحيته للإطلاق المفيد للاستمرار فلأن العادة جارية منهم إذا قصدوا معنى الاستمرار أن يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي أصل وضعه للإطلاق كقولك زيد يؤمن بالله ، وعمرو يسخو بموجوده . أي هذه عادته .. » (٢) .

وقد لفت الرضي في نصه السابق إلى أمرٍ مهمٍ وهو أن الفعل المضارع قد يراد به الاستمرار أي الأزمنة الثلاثة ، ومثَّل له بـ « زيدٌ يؤمن بالله » ، وعليه فإن اسم الفاعل إذا كان للاستمرار يحصل له الشَّبه بالمضارع المستمر فيعمل .

---

(١) الكهف : ١٨ .

(٢) شرح الكافية جـ ١ ص ٢٧٩ .

ويقول الشيخ خالد الأزهري : « إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة ففي إضافته اعتباران : أحدهما : أنها محضة باعتبار معنى المضي فيه ، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل ، وثانيهما : أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه . قاله اليمني في شرح الكشاف ، فعلى هذا يجوز أن تكون (الشمس) معطوفة على محل الليل ، باعتبار عمل «جاعل» فيه ، لصدقه على الحال والاستقبال ، وأن تكون منصوبة بإضمار فعل ماضٍ ، باعتبار عدم عمله فيه ، لصدقه على الماضي . وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون « الشمس » معطوفة على محل الليل » (١) .

واعتُرِضَ على الزمخشري بأنه ذكر في أول تفسيره (٢) أن الإضافة في قوله « مالك يوم الدين » إضافة محضة ؛ لأن مالكا دال على زمن مستمر ، ومن ثمَّ ساغ وقوعه صفة للمعرفة .

وظاهر قوله هذا منافٍ لما ذكره هنا .

يقول ابن هشام : « وجوَّز الزمخشري كون « الشمس » معطوفاً على محل الليل ، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيته . مع نصِّه في (مالك يوم الدين) على أنه إذا حُمِلَ على الزمن المستمر كان بمنزلته إذا حُمل على الماضي في أن إضافته محضة » (٣) . والاعتراض نفسه عند السمين الحلبي (٤) .

وأُجيب (٥) عن هذا الاعتراض بأنَّ الاستمرار يحتوي على الأزمنة « الماضي ، والحال، والاستقبال » فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الإضافة حقيقية كما في (مالك يوم الدين) وتارة يعتبر جانب الأخيرين فتجعل الإضافة غير حقيقية كما في (جاعل الليل سكنا)؛ لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع (مالك يوم الدين) عن الوصفية إلى البدلية ، وبجعل (سكنا) منصوبا بفعل محذوف . والتعويل على القرائن والمقامات » .

---

(١) شرح التصريح جـ ٢ ص ٧٠ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) المغني جـ ٢ ص ٥٢٨ .

(٤) الدر المصون جـ ٥ ص ٦٣ .

(٥) انظر حاشية الصبان جـ ٢ ص ٢٤٦ .

وأجاب السيد الجرجاني (١) بأن الاستمرار في (مالك يوم الدين) ثبوتي وفي (جاعل الليل سكنا) تجددي بتعاقب أفراده ، فكان الثاني عاملا وإضافته لفظية ؛ لورود المضارع بمعناه دون الأول » .

وبالغ أبو حيان في إنكار ما أجازه الزمخشري من كون « الشمس والقمر » منصوبين عطفا على محل الليل . قال في نصه السابق : « وعلى تسليم أن يكون جاعل دالاً على الاستمرار في الأزمنة ويعمل فلا يجوز العطف على مجروره ، بل لو كان حالاً أو مستقبلا لم يجز ذلك على القول الصحيح وهو مذهب سيبويه » .

فأبوحيان – كما ترى – لا يجيز ما أجازه الزمخشري ؛ لأن الزمخشري لم يتبع مذهب سيبويه وهو المذهب الصحيح عند أبي حيان . فسيبويه لايجيز في مثل الآية نصب «الشمس والقمر » عطفا على محل الليل ؛ لأن شرط العطف على الموضع – وهو وجود المحرز، أي : الطالب للمحل – مفقود ، فالوصف (جاعلُ الليل) ليس منونا ولا معرَّفا بأل . فعلى مذهب سيبويه لابد من تقدير فعل محذوف ناصب لـ « الشمس والقمر » .

وأجاز جماعةٌ من العلماء عطفَ (الشمس والقمر) على محل (الليل) دون التفات إلى ما اشترطه سيبويه من وجود المحرز . قال الفراء : وقوله (وجاعلُ الليلِ سكناً والشمسَ والقمر حسبانا) الليل في موضع نصب في المعنى ، فردَّ « الشمس والقمر » على معناه لمَّا فرق بينهما بقوله (سكنا) فإذا لم تفرق بينهما بشيء آثروا الخفض ، وقد يجوز أن تنصب وإنْ لم يحل بينهما بشيء . أنشد بعضهم :

وبيْنَا نحنُ ننظرهُ أتانا   معلِّقَ شكْوةٍ وزِنادَ راع » (٢) .

وقال أبو جعفر النحاس : وقرأ أهل المدينة (جاعلُ الليل سكنا والشمسَ والقمرَ) نصب الشمس والقمر عطفا على المعنى أي وجعل .. » (٣) .

وقال مكي بن أبي طالب : (والشمس والقمر) انتصبا على العطف على موضع الليل؛ لأنه في موضع نصب .. » (٤) .

---

(١) انظر حاشيته على الكشاف جـ ١ ص ٥٩ .

(٢) معاني القرآن جـ ١ ص ٣٤٦ .

(٣) إعراب القرآن جـ ٢ ص ٨٤ .

(٤) مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ٢٨٠ .

وقال السيوطي : (والشمسَ والقمرَ) بالنصب عطفا على محل الليل » (١) .

فما قاله هؤلاء العلماء يصحح ما أجازه الزمخشري من نصب (الشمس والقمر) عطفاً على محل الليل . وهذا الرأي عندي أولى من تقدير فعل محذوف ناصب لـ « الشمس والقمر » كما هو رأي سيبويه وأبي حيان ؛ لأن مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير ، وإذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف .

---

(١) انظر تفسير الجلالين جـ ٢ ص ٦٧ .

٦٥ - « العطف حملاً على موضع معمول اسم الفاعل »

في قوله تعالى : (إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي) (١) .

قال الزمخشري : (ومن ذريتي) عطف على الكاف كأنه قال وجاعلٌ بعضَ ذريتي . كما يقال لك : سأكرمك . فتقول : وزيداً » (٢) .

وفسّر أبوحيان قول الزمخشري (ومن ذريتي) عطف على الكاف بأحد احتمالين:

الاحتمال الأول : أن يكونَ مرادُ الزمخشري عَطْفَ (ومن ذريتي) على الكاف المجرورة بإضافة اسم الفاعل إليها في قوله « جاعلك » . وتعقبَ أبو حيان الزمخشري على هذا الاحتمال الذي افترضه . قال في البحر : « ولا يصح العطف على الكاف ؛ لأنها مجرورة فالعطف عليها لايكون إلاّ بإعادة الجار ولم يعد . ولأن (مِنْ) لايمكن تقدير الجار مضافاً إليها؛ لأنها حرف فتقديرها بأنها مرادفة لبعض حتى تقدر جاعلا مضافاً إليها لا يصح » (٣) .

المناقشة :

تعقبُ أبي حيان السابق مبنيٌّ على عطف (ومن ذريتي) على الكاف المجرورة بإضافة اسم الفاعل إليها . وهو تعقبٌ في غير محلِّه ؛ لأن الزمخشري لايقصدُ عطفَ (ومن ذريتي) على الكاف المجرورة كما فهم أبو حيان . وإنما يقصد العطف على موضع الكاف في «جاعلك» وموضعها نصب ؛ لأنها هي المفعول الأول لجاعل . و (إماماً) المفعول الثاني .

والدليل على أن الزمخشري يقصد عطف « ومن ذريتي » على موضع الكاف أنه نظّر للعطف في الآية بقوله « كما يقال لك : سأكرمك . فتقول : وزيداً » ويفهم من هذا التنظير مايأتي:

(١) أن المعطوف (ومن ذريتي) في محل نصب لا في محل جر كما فهم أبو حيان ؛ لأنه يقابل « زيداً » وهو منصوب .

(٢) أن الكاف في « جاعلك » في موضع نصب ؛ لأنها تقابل الكاف في « سأكرمك » .

(٣) أن قوله تعالى (ومن ذريتي) في محل نصب عطفاً على موضع الكاف في « جاعلك » . كما أن « زيداً » في المثال منصوب عطفاً على الكاف في « سأكرمك » .

---

(١) البقرة : ١٢٤ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٠٩ .

(٣) البحر جـ ١ ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

ولو أن الزمخشري أراد عطف (ومن ذريتي) على الكاف المجرورة كما فهم أبو حيان لكان تنظيره فاسداً . ولوجب عليه أن يأتي بنظير يكون فيه المعطوف مجروراً . وتكون فيه الكاف المعطوف عليها مجرورة . كأن يقول مثلا مررت بك وزيدٍ .

وقبل أن أختم مناقشة هذا الاحتمال الأول لي تعقيب على قول أبي حيان : « ولا يصح العطف على الكاف لأنها مجرورة . فالعطف عليها لايكون إلاّ بإعادة الجار ولم يعد »

قلتُ : أبو حيان تابعٌ في هذه المسألة للبصريين ؛ لأنهم لايجيزون العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار . وأجاز الكوفيون العطف من غير إعادة الجار .

وموقف أبي حيان هنا يتناقض مع نفسه ؛ لأنه أجاز في مكان آخر من « البحر المحيط » العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ورجح مذهب الكوفيين في هذه المسألة . ووقف إلى جانب قراءة حمزة بن حبيب الزيات ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾ (١) بخفض الأرحام عطفاً على الضمير في « به » . وقال في هذا الصدد « ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ... إلخ » (٢) .

فما السرُّ في هذا التناقض ؟

الاحتمال الثاني الذي فسَّر به أبو حيان قول الزمخشري (ومن ذريتي) عطف على الكاف . أن يكونَ قصد الزمخشري عطف (ومن ذريتي) على موضع الكاف في «جاعلك».
وتفسير أبي حيان هنا صحيح . بل إنه هو مراد الزمخشري – كما قررت سابقاً – ولاينبغى أن يعدل عنه إلى غيره . ولم يَسْلَمْ هذا الاحتمال من اعتراض أبي حيان . قال في البحر :

« ولا يصح أن يكون تقدير العطف من باب العطف على موضع الكاف ؛ لأنه نصب . فيجعلُ (مِنْ) في موضع نصب ؛ لأن هذا ليس مما يعطف فيه على الموضع على مذهب سيبويه لفوات المُحْرِز . وليس نظير سأكرمك فتقول : وزيداً ؛ لأن الكاف هنا في موضع نصب . والذي يقتضيه المعنى أن يكون « من ذريتي » متعلقاً بمحذوف . التقدير واجعل من ذريتي إماماً »(٣).

---

(١) النساء : ١ .

(٢) البحر المحيط جـ ٣ ص ١٥٩ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ٣٧٧ .

المناقشة والترجيح :

اشترط سيبويه وبعض النحاة للعطف على الموضع ثلاثة شروط (١) :

(١) أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع .

(٢) أن يكون الموضع بحق الأصالة .

(٣) أن يكون للوضع مُحْرِز .

ويعنون بالمحرز طالباً يطلب الموضع يجوز أن يعمل فيه لو زال العامل اللفظي في الاسم . مع كون المحرز لايتغير منه شيء . نحو : « ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً » . فهذا يجوز ؛ لأن مُحْرِزَ النصب موجود وهو ليس . ويجوز لها أن تعمل النصب في « قائم » لو زال العامل اللفظي الذي هو الباء .

ويمتنع عند سيبويه ومن تابعه العطف على الموضع في نحو : « هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً ».

فلا يجوز عطف (عمراً) على موضع زيد ؛ لأن زيداً لو نصبه (ضارب) لتغير المُحرز الذي هو (ضارب) بزيادة تنوين آخره بخلاف ليس فإنه لايتغير شيء منها مع نصب قائم .

ومن ثَمَّ لجأ سيبويه ومن تابعه إلى التأويل . وقالوا : إن عمراً في قولنا : « هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً » منصوب بفعل محذوف والتقدير : ويضرب عمراً . ومن شواهد سيبويه قول الشاعر :

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عون بن مِخْراقِ (٢)

فَنَصْبُ (عبدَ ربٍّ) بإضمار فعل عند سيبويه . كأنه قال : أو تبعث عبدَ ربٍّ .

وتابع أبو حيان سيبويه في اشتراط المُحْرِز للعطف على الموضع . ففي قوله تعالى «إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي » لم يجز أبو حيان ما أجازه الزمخشري من أن قوله (ومن ذريتي) عطفٌ على موضع الكاف في قوله (جاعلك) ؛ لفوات المُحرِز عنده أي الطالب للمحل – وإنْ كنت أختلف معه في قوله إن المحرز غير موجود – وقدَّر أبو حيان تبعاً لمذهب سيبويه فعلاً محذوفاً يتعلق به (ومن ذريتي) . والتقدير عنده : واجعل من ذريتي إماماً .

---

(١) انظر الدر اللقيط لابن مكتوم بهامش البحر جـ ٤ ص ١٨٦–١٨٧ ، والمغني جـ ٢ ص ٥٢٥ – ٥٢٦ .

(٢) الكتاب جـ ١ ص ١٧١ .

ولستُ أنكرُ على أبي حيان متابعتَه لسيبويه في اشتراط المُحرِز في العطف على الموضع . ولكني أنكرُ عليه تحكيمَه لرأي سيبويه في الرد على الزمخشري . إذ يقول في معرض رده على الزمخشري: « ولا يصح أن يكون تقدير العطف من باب العطف على موضع الكاف .... ؛ لأن هذا ليس مما يعطف فيه على الموضع على مذهب سيبويه لفوات المُحرز » .

ومع احترامنا لسيبويه واعترافنا بفضله إلاّ أنه بشر يؤخذ من قوله ويرد . وقد خالفه جماعة من النحاة (١) في هذه المسألة ولم يشترطوا في العطف على الموضع وجود المُحرِز . فأجازوا نحو « هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً » بنصب (عمراً) عطفاً على محل زيد . وما ذهب إليه هؤلاء النحاة مذهب سهل لا تكلف فيه ولا حاجة فيه إلى تقدير ناصب محذوف ؛ خاصةً أن إضافة اسم الفاعل إلى مابعده غيرُ محضة فهي في نية الانفصال فزيد في المثال السابق وإن كان مجروراً لفظا فهو منصوب في المعنى . وقد كان ابن مالك – رحمه الله – موفقاً إذ أجاز العطف على الموضع دون اشتراط وجود المُحرز . قال في شرح الكافية :

« ولك في المعطوف على ماخفض بإضافته إليه (يعني إضافة اسم الفاعل) الجرُّ حملاً على اللفظ ، والنَّصبُ حَمْلاً على الموضع كما قال الشاعر :

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عونِ بن مِخْراق

فَنَصَبَ (عبدَ ربٍّ) عطفاً على دينار – وهو اسم رجل – ولا حاجة إلى تقدير ناصبٍ غير ناصب المعطوف عليه ، وإنْ كان التقدير قول سيبويه » (٢) .

وبعد ... أقول إن قول الزمخشري في قوله تعالى : « إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي » (ومن ذريتي) عطف على موضع الكاف في « جاعلك » صحيح . حتى لو سلمنا بأن المُحرز غير موجود في الآية كما قال أبو حيان ؛ لأن أكثر النحاة كما قلنا لم يشترطوا وجود المُحرز .

ولستُ أوافقُ أبا حيان في قوله إن المُحرزَ غيرُ موجود في الآية ؛ لأن هناك فرقاً بين قولنا «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً » وقوله تعالى : « إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي » .

ففي المثال المُحرز أي الطالب للموضع مفقود ؛ إذ الوصف لاينصب إلاّ إذا كان منوناً أو بألْ أو مضافاً إلى أحد مفاعيله وضارب في المثال ليس كذلك (٣) .

---

(١) انظر المقتصد في شرح الايضاح جـ ١ ص ٥٢٠ ، وشرح الأشموني جـ ٢ ص ٣٠٥ .

(٢) شرح الكافية جـ ٢ ص ١٠٤٧ .

(٣) انظر حاشية الخضري جـ ٢ ص ٢٨ .

أمَّا في الآية الكريمة فالمُحرِزُ موجود ؛ لأن الوصف « جاعل » مضاف إلى أحد مفعوليه وهو الكاف ، ونصب الآخر وهو إماماً .

أي أن ماذهب إليه الزمخشري من عطف (ومن ذريتي) على موضع الكاف في (جاعلك) صحيح حتى على مذهب سيبويه لوجود المُحرز .

٦٦ - « إعمال الوصف المؤول باسم الفاعل فيما بعده »

قال الله تعالى : (أفَحسِبَ الذين كفروا أن يتخذوا عبادي من دوني أولياء)(١).

قال الزمخشري : وقراءة (٢) علي رضي الله عنه : « أفحسْبُ الذين كفروا » . أي : أفكافيهم ومُحسبِهم أن يتخذوا أولياء ، على الابتداء والخبر . أو على الفعل والفاعل ؛ لأن اسم الفاعل إذا اعتمد على الهمزة ساوى الفعل في العمل ، كقولك : أقائمٌ الزيدان ، وهي قراءة محكمة جيدة » (٣) .

قال أبو حيان معقّباً على الإعراب الأخير الذي ذكره الزمخشري : « والذي يظهر أن هذا الإعراب لايجوز ؛ لأنَّ حَسْباً ليس باسم فاعل فيعمل ولا يلزم من تفسير شيء بشيء أن تجري عليه جميع أحكامه وقد ذكر سيبويه (٤) أشياء من الصفات التي تجرى مجرى الأسماء وأن الوجه فيها الرفع ، ثم قال وذلك : « مررتُ برجلٍ خيرٌ منه أبوه » ، ومررتُ برجلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشرُ ، ومررتُ برجلٍ أبٌ له صاحبُه ، ومررتُ برجلٍ حسبُك من رجل (هو) (٥) ، ومررتُ برجل أيُّما رجلٍ هو . انتهى ، ولا يبعدُ أن يرفع به الظاهر فقد أجازوا في « مررتُ برجلٍ أبي عشرة أبوه » ارتفاع أبوه بأبي عشرة ؛ لأنه في معنى والد عشرة » (٦) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري وجهين من الإعراب في المصدر المؤول من قراءة على رضي الله عنه « أفَحسْبُ الذين كفروا أن يتخذوا .. » :

الأول : أن يكون المصدر المؤول « أن يتخذوا » خبرا لـ « حَسْب » .

الثاني : أن يكون المصدر المؤول « أن يتخذوا » فاعلا لـ « حَسْب » سدَّ مسدَّ الخبر لاعتماده على الاستفهام .

---

(١) الكهف : ١٠٢ .

(٢) قرأ بها جماعةٌ غيرُه ، منهم : زيد بن علي بن الحسين ، ويحي بن يعمر ، ومجاهد ، وعكرمة ، وقتادة ، ونعيم بن ميسرة ، والضحاك . انظر البحر جـ ٦ ص ١٦٦ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٥٠٠ .

(٤) انظر الكتاب جـ ٢ ص ٢٦ .

(٥) ساقط من طبعة (البحر) وهو موجود في (الكتاب) .

(٦) البحر المحيط جـ ٦ ص ١٦٦ .

واعترض أبو حيان على الإعراب الثاني الذي أجازه الزمخشري بأن حَسْباً ليس اسمَ فاعلٍ صريحا ، بل هو مؤول به ولايلزم من تفسير شيء بشيء أن تجري عليه جميع أحكامه ، أي إن الإعمال خاصٌ بالوصف الصريح . ثم نقل أبو حيان نصاً لسيبويه فيه عدد من الصفات جاءت مرفوعةً ولم تُتبع لما قبلها ، وذلك قولك : « مررت برجلٍ خيرٌ منه أبوه ، ومررت برجلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ ... » .

وما نقله أبو حيان عن سيبويه صحيح ، إلاّ أن سيبويه (١) بعد ذلك نَقل عن يُونس أنّ ناساً من العرب يَجُرون تلك الصفات كما يَجُرون مررتُ برجلٍ سواءٍ خزٍّ صُفَّتُهُ » (٢) .

أي إنهم يتبعون تلك الصفات لما قبلها على النعت السّببي ويرتفع مابعدها على الفاعلية، فيقولون : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، ومررتُ برجلٍ سواءٍ عليه الخيرُ والشرُّ ... » .

قال السيرافي : « كأنهم يتأولون في ذلك تأويل اسم الفاعل ، فيتأول خير منه أبوه تأويل فاضل عليه أبوه ونحو هذا ، ويتأولون في سواء ... مستوٍ ، كما يتأولون في خزٍّ صُفَّتُه : ليّن صُفَّته » (٣) .

فهذه الصفات التي رفعت مابعدها لتأويلها باسم الفاعل تُؤنس بجواز ماذهب إليه الزمخشري من أن المصدر المؤول في قراءة علي رضي الله عنه : « أفحسبُ الذين كفروا أن يتخذوا ... » ارتفع بحَسْب لتأويله بكافٍ وسَبْقِه بالاستفهام .

والحقُ أن أبا حيان أنصف من نفسه وأجاب عن اعتراضه ؛ إذ ذكر في آخر كلامه السابق أنهم يعاملون الاسم المؤول باسم الفاعل معاملةَ اسم الفاعل في رفع مابعده قال : «أجازوا في « مررتُ برجلٍ أبي عشرة أبوه » (٤) ارتفاع أبوه بأبي عشرة ؛ لأنه في معنى والد عشرة » . ونَقلُ أبي حيان هذا يصحح ما أجازه الزمخشري من رفع المصدر المؤول بحَسْب في

---

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٢٧ .

(٢) قال ابن منظور : صُفَّةُ الرَّحلِ والسَّرج : التي تضمُّ العَرْقُوتينِ والبِدادَين من أعلاهما وأسفلهما ... وفي الحديث : نَهى عن صُفَفِ النُّمُرِ : هي جمع صُفَّة وهي للسَّرج بمنزلة المِيثَرة من الرَّحل » . انظر مادة: «صفف » جـ ٩ ص ١٩٥ .

(٣) انظر قول السيرافي في حاشية الكتاب جـ ٢ ص ٢٧ .

(٤) هذا القول موجود في (الكتاب) جـ ٢ ص ٢٧ .

قراءة علي رضي الله عنه ، يقول الشاوي : « وفي نقله (يعني أبا حيان) مايشهد لما قاله الزمخشري من حيث أن أبا يرفعُ كالفعل لتأوله بالوصف ، فكيف بما هو من لفظ الفعل وهو حَسْبُك فلا يمتنع أن يَرفعَ الظاهرَ فاعلاً ويكون هو مبتدأ كالوصف ، وكما كان المسوغ في أب تأويله واعتماده على الموصوف ففي حَسْب اعتماده على الاستفهام والتأويل فيه أقرب » (١) .

---

(١) المحاكمة / ورقة : ١٨١ .

٦٧ - « إعراب الوصف في قوله تعالى « إن هؤلاء متبر ... »

عند قوله تعالى : ﴿ إنَّ هؤلاء متبرٌ ما هم فيه وباطل ماكانوا يعملون ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « وفي إيقاع هؤلاء اسماً لإنَّ ، وتقديم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا لها وَسْمٌ لعبدة الأصنام بأنهم هم المعرضون للتبار وأنه لايعدوهم ألبتة ، وأنه لهم ضربة لازب ليحذرهم عاقبة ماطلبوا ويبغض إليهم ما أحبوا » (٢) .

قال أبو حيان : « لايتعين ماقاله من أنه (قدَّم) (٣) خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا لإنَّ ؛ لأن الأحسن في إعراب مثل هذا أن يكون خبر إنَّ « متبر » ومابعده مرفوع على أنه مفعول لم يُسَمَّ فاعله ، وكذلك ماكانوا هو فاعل بقوله « وباطل » فيكون إذ ذاك قد أخبر عن اسم إنَّ بمفرد لا جملة وهو نظير « إنَّ زيدا مضروب غلامه » فالأحسن في الإعراب أن يكون « غلامه » مرفوعا على أنه (مفعول) (٤) لم يُسمَّ فاعله ، و « مضروب » خبر إنَّ . والوجه الآخر وهو أن يكون مبتدأ و « مضروب » خبره جائز مرجوح » (٥) .

المناقشة والترجيح :

في قوله تعالى : « إنَّ هؤلاء متبر ماهم فيه » أعرب الزمخشري « متبر » خبرا مقدما و«ما» الموصولة مبتدأ مؤخرا ، وجعل هذه الجملة الاسمية « متبر ماهم فيه » خبرا لـ« إنَّ ».

وذكر الزمخشري نكتة بلاغية لتقديم الخبر « متبرٌ » على المبتدأ . وهي أن هذا التقديم يؤذن بأنَّ حال هؤلاء القوم الموصوفين بالعكوف على الأصنام ليست غير التبار وحال عملهم ليست إلاّ البطلان ، فهما لايعدونهما وهما لهم ضربة لازب .

وإعراب الزمخشري لـ« متبر » خبرا مقدما أملاه عليه المعنى - كما رأينا - مع أن الآية يجوز فيها من حيث الصناعة النحوية وجهٌ آخر . وهو أن يكون « متبر » خبرا لـ« إنَّ » و « ما » مرفوعة بـ« متبر » ؛ لأنه وصف اعتمد على اسم إنَّ فيجوز إعماله باتفاق النحاة كلِّهم .

---

(١) الأعراف : ١٣٩ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ١١٠ .

(٣) في البحر (قد جزم) وهو تحريف .

(٤) مابين القوسين ساقط من « البحر » والإعراب يقتضيه .

(٥) البحر المحيط جـ ٤ ص ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

وهذا الوجه ذكره أبوحيان وجعله أحسن من الوجه الذي اقتصر عليه الزمخشري .
وظنَّ أبوحيان أنه – بذكره لهذا الوجه – قد استدرك على الزمخشري ولذلك قال في تعقبه : «لايتعين ماقاله الزمخشري » . وذكر الوجه السابق .

وفي رأيي أن الزمخشري لايخفى عليه أنَّ التركيب السابق الذي في الآية وأمثاله يجوز فيه من حيث الصناعة وجهان ، وقد قال بهما عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ولا تكتموا الشهادة ومَنْ يكتمها فإنه آثم قلبه﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (آثم) خبر إنَّ و (قلبُه) رفع بآثم على الفاعلية كأنه قيل : «فإنه يأثم قلبه » ، ويجوز أن يرتفع (قلبه) بالابتداء و (آثم) خبر مقدم . والجملة خبر إنَّ»(٢).

أمَّا في آية المسألة « إنَّ هؤلاء متبر ماهم فيه ... » فإن الزمخشري اقتصر على كون «متبر» خبرا مقدما و (ما) مبتدأ مؤخرا ، والجملة خبر لـ « إنَّ » ؛ لأن هذا الإعراب يخدم المعنى ويحقق النكتة البلاغية التي ذكرها .

والزمخشري ميَّال إلى المعنى يجعل الإعراب خادما له مااستطاع إلى ذلك سبيلا .

وقد وُفِّقَ السَّمين الحلبي إلى سر اقتصار الزمخشري في إعراب قوله تعالى : « إنَّ هؤلاء متبر ماهم فيه ... » على الوجه الذي ذكره ولم يذكر الوجه الثاني الذي ذكره أبو حيان وهو كون « متبر » خبراً لـ « إن » و « ما » مرفوع به .

قال السمين : « ذكر (يعني أبا حيان) الوجه الثاني وهو أن يكون (متبر) خبرا مقدما من الجملة وجعله مرجوحا ، وهو كما قال ؛ لأن الأصل في الأخبار أن تكون مفردة فما أمكن فيها ذلك لا يُعْدَل عنه . إلاّ أن الزمخشري لم يذكر ذلك على سبيل التعيين بل على أحد الوجهين . وقد يكون هذا عنده أرجح من جهة ماذكره من المعنى ، وإذا دار الأمر بين مُرَجِّح لفظي ومُرَجِّح معنوي فاعتبار المعنى أولى ، ولا أظن حمل الزمخشري على ذلك إلاّ ماذكرت»(٣).

---

(١) البقرة : ٢٨٣ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٠٦ .

(٣) الدُّر المصون جـ ٥ ص ٤١٤ .

٦٨ - « ألد بين التفضيل والصفة »

قال تعالى : ﴿ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو أَلَدُّ الخصام﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (وهو أَلَدُّ الخصام) وهو شديد الجدال والعداوة للمسلمين .... والخِصامُ : المخاصمةُ ، وإضافة الألد بمعنى في كقولهم ثَبْتُ (٢) الغَدَر ... » (٣) . وتعقَّبه أبوحيان قائلاً : « يعني أن أفعل ليس من باب ما أضيف إلى ماهو بعضه ، بل هي إضافة على معنى « في » . وهذا مخالف لما يزعمه النحاة من أن أفعل التفضيل لايضاف إلاّ لما هو بعض له، وفيه إثبات الإضافة بمعنى « في » وهو قول مرجوح في النحو » (٤) .

المناقشة والترجيح :

في الآية السابقة أجاز الزمخشري أن يكون « الخصام » مصدراً بمعنى المخاصمة وإضافة الألد إليه بمعنى « في » .

وزعم أبو حيان أن قول الزمخشري هذا يلزم منه إضافة أفعل التفضيل إلى غير جنسه . وهذا مخالف لما هو مشهور عند النحاة من أنَّ أفعل التفضيل لايضاف إلاّ لما هو بعض له .

قلتُ : اعتراض أبي حيان مبني على أن « ألد » على تقدير الزمخشري يراد بها التفضيل ، ولا يلزمه ذلك ؛ لأنه يمكن حمل كلام الزمخشري على أن « أَلَدّ » في الآية ليست على بابها من التفضيل ، بل هي صفة مشبهة(٥) جاءت على وزن (أفعل) مثل « أحمر » و«أشيب».

وفي كلام الزمخشري مايشير إلى أن « ألد » ليست على بابها من التفضيل وإنما المراد بها الصفة . ذلك أن الزمخشري - كما رأيت - لما فسَّر معنى الألد قال : « (وهو ألد

---

(١) البقرة : ٢٠٤ .

(٢) قال ابن يعيش : فلان ثبت الغَدَر ، بفتح الغين والدال ، أي : ثابت القدم في الحرب والكلام يقال ذلك للرجل إذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة . انظر شرح المفصل جـ ٢ ص ١١٩ .
وقال ابن منظور : ورجل ثبت الغَدَر : يثبت في مواضع القتال والجدل والكلام . اللسان : مادة (غدر) جـ ٥ ص ١٠ .

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٣٥٢ .

(٤) البحر المحيط جـ ٢ ص ١١٥ .

(٥) الصفة المشبهة قد تكون إضافتها محضة في بعض الصور . ومن ثَمَّ يجوز تقديرها بأحد حروف الجر . انظر النحو الوافي لعباس حسن جـ ٣ ص ٣٧ ، ٣٨ .

الخصام) وهو شديد الجدال والعداوة للمسلمين » . ويفهم من تفسيره هذا أن الألد ليس بأفعل تفضيل وإلاّ لم يفسِّره بشديد بل بأشد .

وقال الزجاج : « ومعنى خصمٌ أَلَدٌّ في اللغة : الشديد الخصومة والجدل واشتقاقه من لَديدي العنق وهما صفحتا العنق ... يقال : رجلٌ أَلَدٌّ ، وامرأةٌ لَدَّاءُ ، وقومٌ لُدّ ... » (١) .

وقول الزجاج يقوي أن « ألد » ليست للتفضيل بدليل أنهم قالوا في مؤنثها « لَدّاء » وفي جمعها « لُدّ » . وأفعل التفضيل – كما نعلم – لايكون الوصف منها على أفعل فعلاء .

ونسوق الآن – للاستئناس – آراء بعض العلماء الذين صححوا ما أجازه الزمخشري.

قال النيسابوري : « وهو ألد الخصام » الألد : الشديد الخصومة ... وإضافة الألد بمعنى « في » كقولهم « ثبتُ الغَدَر » و « قتيل الصف » أو جعل ألد على المبالغة نحو « جَدٌّ جدُّه» ... » (٢) .

وقال أبو السعود : « (وهو ألد الخصام) أي شديد العداوة والخصومة للمسلمين على أن الخصام مصدر ، وإضافة « ألد » إليه بمعنى (في) كقولهم : ثبت الغَدَر ... » (٣) .

وقال الآلوسي : « (وهو ألد الخصام) أي شديد المخاصمة في الباطل كما قال ابن عباس رضي الله عنهما . واستشهد عليه بقول مهلهل :

إنَّ تحت الحجار حزما وجوداً   وخصيما ألدّ ذا مقلاق

فألد : صفة كأحمر بدليل جمعه على « لُدّ » ومجيء مؤنثه « لدّاء » ، لا أفعل تفضيل، والإضافة من إضافة الصفة إلى فاعلها كحسن الوجه على الاسناد المجازي . وجعلها بعضهم بمعنى (في) على الظرفية التقديرية . أي شديد في المخاصمة .... » (٤) .

أمَّا مانقله أبو حيان عن النحاة من أن أفعل التفضيل لايضاف إلاّ لما هو بعض له فليس على إطلاقه . وللنحاة (٥) تفصيل في هذه المسألة . قالوا : أفعل إذا أضيف له معنيان :

أحدهما وهو الأكثر أن يراد به التفضيل الخاص أي : الزيادة على مَنْ أضيف إليه . وحكمه حينئذٍ أن يكون بعض مايضاف إليه نحو « زيد أفضل النَّاس » . « ومحمد أكرم القوم »

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه جـ ١ ص ٢٧٧ .

(٢) انظر غرائب القرآن جـ ٢ ص ١٩٩ .

(٣) انظر تفسير أبي السعود جـ ١ ص ٢١١ .

(٤) انظر روح المعاني جـ ٢ ص ٩٥ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي جـ ٢ ص ٢١٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش جـ ٣ ص ٤ ، ٥ .

بإضافة أفضل وأكرم إلى الناس والقوم ؛ لأنه بعض منهم . ولا يقال : « حمارُك أفره البغال » ولا « عبدك أحسن الأحرار » لعدم البعضية ، بل يُفصل أفعل مما بعده – والحالة هذه – بمن فيقال : أفره من البغال ، وأحسن من الأحرار .

والثاني : أنْ يقصد بأفعل المضاف الزيادة المطلقة ، أي : يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف إليه وحدَه ، وإنما تضيفه إليه لمجرد التخصيص والتوضيح . وحينئذٍ لايشترط كونه بعض المضاف إليه ، فيجوز بهذا المعنى أن تضيفه إلى جماعة هو أحدهم كقولك : نبينا –صلى الله عليه وسلم– أفضل قريش ، أي : أفضل الناس من بين قريش، وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلاً فيهم . كقولك: يوسفُ أحسنُ إخوته ، فإن يوسف لايدخل في جملة إخوة يوسف ولا يكون بعضهم، بدليل أنك لو سُئِلتَ عن عدِّ إخوة يوسف لم يجز لك عدّه فيهم. بلى يدخل لو قلتَ: أحسن الإخوه أو أحسن بني يعقوب عليه السلام .

ويجوز إضافة أفعل هذا إلى غير جماعة نحو « فلانٌ أعلم بغداد » أي أعلم ممّن سواه وهو مختص ببغداد ؛ لأنها منشؤه أو مسكنه . وإنْ قدَّرتَ المضاف أي : أعلم أهل بغداد فهو مضاف إلى جماعة يجوز أن يدخل فيهم .

بقي اعتراض آخر لأبي حيان . ذلك حين جعل الزمخشري الإضافة في قوله تعالى «وهو ألد الخصام » بمعنى « في » . قال أبو حيان : فيه إثبات الإضافة بمعنى « في » وهو قول مرجوح في النحو . وأبو حيان تابعٌ في هذا لأكثر النحاة الذين يجعلون معنى الإضافة على أحد حرفين (اللام) و (مِنْ) فقط . والحَقُّ أن مجيء الإضافة بمعنى (في) أثبته جماعة من النحاة . ومنهم ابن مالك . قال في « شرح الكافية » (١) :

« وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح ، فمن شواهدها قوله تعالى : ﴿ للذين يُؤلون من نسائهم تربُّصُ أربعة أشهر ﴾ (٢) و ﴿ هو أَلَدُّ

---

(١) انظر جـ ٢ ص ٩٠٦ ، ٩٠٧ .

(٢) البقرة : ٢٢٦ .

الخصام ﴾ و ﴿ فصيامُ ثلاثة أيام ﴾ (١) و ﴿ ياصاحِبَي السِّجن ﴾ (٢) و ﴿ مكْرُ الليل والنهار ﴾(٣) ... وذكر ابن مالك عدداً من الأبيات التي جاءت الإضافة فيها بمعنى (في) .

وأرى أن معنى (في) في الآيات التي استشهد بها ابن مالك ظاهر ولا يصح تقدير غيرها إلاّ بتكلف .

---

(١) البقرة : ١٩٦ .

(٢) يوسف : ٣٩ .

(٣) سبأ : ٣٣ .

٦٩ - « الخلاف في تعيين المخصوص بالذم في قوله تعالى « لبئس ماقدمت لهم أنفسهم » »

عند قوله تعالى : ﴿ ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا لبئس ماقَدَّمَتْ لهم أنفسُهم أنْ سخط الله عليهم .. ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « أن سخط الله عليهم » هو المخصوص بالذّم ومحلُّه الرفع ، كأنه قيل : لبئس زادهم إلى الآخرة سخط الله عليهم ، والمعنى موجب سخط الله عليهم » (٢) .

ونقل أبو حيان رأي الزمخشري ثم تعقَّبه قال :

« ولا يصح هذا الإعراب إلاّ على مذهب الفراء والفارسي في أن « ما » موصولة أو على مذهب مَنْ جعل في « بئس » ضميرا وجعل « ما » تمييزا بمعنى شيئا ، و « قدَّمت » صفة التمييز . وأمَّا على مذهب سيبويه فلا يستوي ذلك ؛ لأن (ما) عنده اسم تام معرفة بمعنى الشيء ، والجملة بعده صفة للمخصوص والتقدير لبئس الشيءُ شيء قدمت لهم أنفسهم ، فيكون على هذا « أن سخط الله » في موضع رفع بدل (من المخصوص المحذوف) (٣) » (٤) .

المناقشة والترجيح :

إذا جاءت (ما) بعد نعم أو بئس ووقع بعدها فعل كالآية التي تقدمت « لبئس ماقدمت » ونحو « نعم ماصنعت » فللنحاة في (ما) هذه عشرة أقوال (٥) . وقد أشار أبو حيان في نصه السابق إلى ثلاثة منها وهي أشهرها :

(١) أن تكون ما فاعلاً وهي معرفة تامة ، والمخصوص محذوف والفعل صفة له . وهو مذهب سيبويه .

(٢) أن تكون ما اسما موصولا بمعنى الذي في محل رفع على الفاعلية والفعل صلتها . وهو مذهب الفراء والفارسي .

---

(١) المائدة : ٨٠ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٦٣٧ .

(٣) مابين القوسين ساقط من البحر وبه يتم إعراب سيبويه ، وأتممته من (النهر الماد) بهامش البحر المحيط جـ ٣ ص ٥٤١ .

(٤) البحر المحيط جـ ٣ ص ٥٤١ .

(٥) انظر هذه الأقوال في الارتشاف جـ ٣ ص ١٧ ، ١٨ ، وشرح الأشموني جـ ٣ ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) أن تكون (ما) نكرة منصوبة على التمييز والفعل بعدها صفة لها . وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه وتبعهم الزمخشري .

وفي الآية التي تقدمت جعل الزمخشري قوله تعالى « أن سخط الله عليهم » مخصوصا بالذَّم ، قال كأنه قيل : لبئس زادهم إلى الآخرة سخط الله عليهم ، والمعنى موجب سخط الله عليهم .

قال السمين : « وفي تقدير هذا المضاف من المحاسن مالا يخفى على متأمله ، فإن نفس السخط المضاف إلى البارئ تعالى لايقال : هو المخصوص بالذَّم ، إنما المخصوص بالذَّم أسبابه » (١) .

واعترض أبو حيان – كما رأينا – على إعراب الزمخشري بأنه لايستقيم على مذهب سيبويه ؛ لأن « ما » عنده اسم تام معرفة ، وعلى مذهب سيبويه فإن المخصوص بالذم في الآية محذوف والجملة الفعلية (قدمت لهم أنفسهم) صفة للمخصوص المحذوف ، ويكون قوله « أن سخط الله عليهم » في موضع رفع بدل من المخصوص المحذوف .

قلتُ : إنَّ إعراب الزمخشري قوله تعالى « أن سخط الله عليهم » مخصوصا بالذَّم يتمشى مع مذهبه في « ما » التالية لـ « نعم » و « بئس » ؛ لأن « ما » عنده نكرة منصوبة على التمييز وإنْ وقع بعدها فعل فهو صفة لها . وقد صرَّح بمذهبه في كتابيه « المفصل » و « الكشاف » . قال في (المفصل) : وقوله تعالى : ﴿ فنعمًا هي ﴾ (٢) نعم فيه مسند إلى الفاعل المضمر ومميِّزه « ما » وهي نكرة لا موصوفة ولا موصولة والتقدير فنعم شيئا هي » (٣) .

وقال في الكشاف عند قوله تعالى : ﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم أنْ يكفروا بما أنزل الله ... ﴾ (٤) .

قال : (ما) نكرة منصوبة مفسِّرة لفاعل بئس ، بمعنى : بئس شيئا (اشتروا به أنفسهم) والمخصوص بالذَّم (أن يكفروا) » (٥) .

---

(١) انظر الدر المصون جـ ٤ ص ٣٨٤ .

(٢) البقرة : ٢٧١ .

(٣) المفصل ص ٢٧٣ .

(٤) البقرة : ٩٠ .

(٥) الكشاف جـ ١ ص ٢٩٦ .

وحكى مذهب الزمخشري في (ما) النحاة الخالفون له ، قال ابن مالك في (التسهيل) : « فاعل نعم وبئس في الغالب ظاهر معرَّف بالألف واللام ... وقد يقوم مقامَ ذي الألف واللام (ما) معرفة تامة وفاقا لسيبويه والكسائي لا موصولة خلافا للفراء والفارسي وليست بنكرة مميِّزة خلافا للزمخشري وللفارسي في أحد قوليه » (١) .

فالزمخشري – كما قلتُ – بنى إعرابه للمخصوص بالذم في آية المسألة على مذهبه في (ما) ، وليس لأبي حيان حق أن يعترض على إعرابه بمذهب سيبويه في (ما) .

---

(١) التسهيل ص ١٢٦ ، وانظر ذلك أيضا في شرح الأشموني جـ ٣ ص ٢٦ بهامش حاشية الصبَّان .

٧٠ - « وصف المعرف « بأل » الجنسية بالجملة »

قال تعالى : ﴿ إلاّ المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لايستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا ﴾ (١) .

قال الزمخشري : فإن قلتَ الجملة التي هي (لا يستطيعون) ما موقعها ؟ قلتُ : هي صفة للمستضعفين أو للرجال والنساء والولدان ، وإنما جاز ذلك والجمل نكرات ؛ لأن الموصوف وإن كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كقوله (٢) :

* ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني* »(٣).

ونقل أبو حيان تخريج الزمخشري هذا وتعقَّبه قائلا :

« وهو تخريج ذهب إلى مثله بعض النحويين في قوله تعالى ﴿ وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ﴾ (٤) وهو هدم للقاعدة المشهورة بأن النكرة لا تُنْعت إلاّ بالنكرة والمعرفة لا تُنْعت إلاّ بالمعرفة .

والذي يظهر أنها جملة مفسِّرة لقوله (المستضعفين) ؛ لأنها في معنى الذين استضعفوا فجاء بيانا وتفسيرا لذلك » (٥) .

المناقشة والترجيح :

من القواعد المشهورة التي قررها النحاة قولهم : « الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات » . وقد بسط ابن هشام قول النحاة هذا في (المغني) قال : « الجملة الخبرية التي لم يستلزمها ماقبلها إنْ كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها ، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها ، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما . وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع .

مثال النوع الأول وهو الواقع صفة لاغير لوقوعه بعد النكرات المحضة قوله تعالى : ﴿ حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه ﴾ (٦) ﴿ لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم ﴾ (٧) ...

---

(١) النساء : ٩٨ .

(٢) لرجل من بني سلول ، والبيت بتمامه :

ولقد أمرّ على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلتُ لا يعنيني

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٥٥٧ .

(٤) يس : ٣٧ .

(٥) البحر المحيط جـ ٣ ص ٣٣٥ .

(٦) الإسراء : ٩٣ .

(٧) الأعراف : ١٦٤ .

ومثال النوع الثاني – وهو الواقع حالاً لاغير لوقوعه بعد المعارف المحضة– ﴿ولا تمنُنْ تستكثر﴾ (١) ، ﴿لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ (٢) .

ومثال النوع الثالث – وهو المحتمل لهما بعد النكرة – ﴿وهذا ذكر مبارك أنزلناه﴾(٣).

فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالاً منها ؛ لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة ....

ومثال النوع الرابع – وهو المحتمل لهما بعد المعرفة – ﴿كمثل الحمار يحمل أسفارا﴾(٤) . فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة ، فيصح تقدير (يحمل) حالاً أو وصفا ، ومثله ﴿وآية لهم الليل نسلخ منه النهار﴾ (٥) وقوله :

* ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني * » (٦) .

فالمعرَّف « بأل » الجنسية – كما قال ابن هشام وغيره – يقرب في المعنى من النكرة ؛ ولذا جاز أن يوصف بالجملة ، وجاز أن يستثنى منه نحو قوله تعالى : « إن الإنسان لفي خسر إلاّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات » .

فما أجازه الزمخشري من كون قوله تعالى « لايستطيعون حيلة » صفةً للمستضعفين لأن «أل» فيه للجنس وجه سليم ؛ إذ إن أكثر النحاة يجيزون وصف المعرف « بأل » الجنسية بالجملة . قال ابن مالك في « التسهيل » (٧) : « المنعوت به مفرد أو جملة كالموصول بها ، منعوتُها نكرة أو معرَّف بـ« أل » الجنسية » .

وقال الرضي : « وقد يوصف بالجملة معرَّف بلام لا تشير إلى واحد بعينه كقوله (ولقد أمر على اللئيم يسبني) ؛ لأن تعريفه لفظي ... ولا تقدر على إدخال الألف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا في التعريف » (٨) .

---

(١) المدثر : ٦ .

(٢) النساء : ٤٣ .

(٣) الأنبياء : ٥٠ .

(٤) الجمعة : ٥ .

(٥) يس : ٣٧ .

(٦) المغني جـ ٢ ص ٤٧٨ – ٤٨٠ .

(٧) انظر ص ١٦٧ .

(٨) شرح الكافية جـ ١ ص ٣٠٨ .

وأجاز سيبويه وصف المعرَّف « بأل » الجنسية بمثل وخير وهما نكرتان . قال في (الكتاب)(١) : « ومن الصفة قولك : مايَحسنُ بالرجل مثلِك أن يفعل ذاك ، وما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذاك » . قال السيرافي شارحا قول سيبويه : « يعني أن الرّجل معرفة ومثلك وخير منك نكرة وقد وُصفَ بهما المعرفة لتقارب معناهما ؛ لأن الرجل في هذين المثالين غير مقصود به إلى رجل بعينه وإنْ كان لفظُه لفظ المعرفة ؛ لأنه أريد به الجنس ، ومثلك وخير منك نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما . فاجتمعا فحسن نعت أحدهما بالآخر » (٢) .

فهؤلاء النحاة وغيرهم كثير (٣) أجازوا وصف المعرف « بأل » الجنسية بالجملة ؛ لأن «أل» الجنسية لاتفيد تعيين مدخولها ، بل يبقى نكرة ، وليس في هذا هدم لقاعدة كما زعم أبوحيان . وقد ردَّ عليه صاحب المحاكمة قال : « ليست القاعدة مطلقة حتى تهدم فإن التنكير معنى كالتنكير مطلقا » (٤) .

---

(١) انظر جـ ٢ ص ١٣ .

(٢) انظر قول السيرافي بهامش الكتاب جـ ٢ ص ١٣ .

(٣) انظر على سبيل المثال الأشموني جـ ٣ ص ٤٦ ، وشرح التصريح جـ ٢ ص ١١١ ، والخزانة جـ ١ ص ٣٥٧ .

(٤) المحاكمة ، ورقة : ٦٨ .

٧١ - وقوع اسم الموصول موصوفا

قال تعالى : ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة﴾ (١) .

قال الزمخشري : « فإن قلتَ : (الذين يقيمون) ما محلُّه ؟ قلتُ : الرفع على البدل من الذين آمنوا أو على هم الذين يقيمون أو النصب على المدح » (٢) .

قال أبو حيان معقِّباً على قول الزمخشري : « ولا أدري ما الذي منعه من الصفة إذ هو المتبادر إلى الذهن ؛ ولأن المبدل منه في نية الطرح و (هو) (٣) لا يصح هنا طرح الذين آمنوا ؛ لأنه الوصف المترتب عليه صحة مابعده من الأوصاف » (٤) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في قوله تعالى « الذين يقيمون الصلاة » ثلاثة أوجه :

(١) أن يكون بدلاً من (الذين آمنوا) .

(٢) أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي هم الذين يقيمون .

(٣) أن يكون منصوباً على المدح بفعل محذوف .

وتساءل أبو حيان ماالذي منعَ الزمخشريَّ من إعراب (الذين يقيمون) صفة للذين آمنوا ، والجواب عن هذا التساؤل أن الموصولَ وُضِعَ وَصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمل نحو «جاء الرجل الذي أكرمته » . وهذا يعني أن الموصولات من قبيل الصفات ، والوصف لايوصف إلاّ بتأويل .

وربَّما أحسَّ البيضاوي بالاعتراض عليه حين أعرب (الذين يقيمون الصلاة) صفة لـ «الذين آمنوا » فاحترز بأن الموصول في الآية جَرَى مَجْرَى الأسماء . قال البيضاوي : (الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة) صفة للذين آمنوا فإنه جرى مجرى الاسم .... » (٥) . أي أن الذين آمنوا في معنى المؤمنين الثابتي الإيمان فهو اسم يستحق أن يوصف .

---

(١) المائدة : ٥٥ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٦٢٤ .

(٣) يظهر أن الضمير مقحم على السِّياق .

(٤) البحر المحيط جـ ٣ ص ٥١٤ .

(٥) انظر تفسيره جـ ٢ ص ١٥٦ .

وقال السمين ردّاً على قول أبي حيان إن المتبادر إلى الذهن كون (الذين يقيمون الصلاة) صفة للذين آمنوا . قال : « لا نسلِّم أن المتبادر إلى الذهن الوصف ، بل البدل هو المتبادر ، وأيضا فإن الوصف بالموصول على خلاف الأصل ؛ لأنه مؤول بالمشتق وليس بمشتق»(١).

وعقَّب أبو حيان أيضا على إعراب الزمخشري الذي بدأ به وهو كون (الذين يقيمون الصلاة) بدلاً من (الذين آمنوا) قال : « المُبدل منه في نية الطرح ولا يصح هنا طرح الذين آمنوا ؛ لأنه هو الوصف المترتب عليه صحة مابعده من الأوصاف » .

وقال السمين ردّاً على قول أبي حيان هذا : « لا نسلم أن المبدل منه على نية الطرح وهو المنقول عن سيبويه » (٢) .

وردُّ السمين حَقٌّ ؛ لأن مراد النحاة بقولهم « المبدل منه في نية الطرح » هو أن البدل مستقل بنفسه ، لا متمم لمتبوعه ، فليس كالتأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه ، وليس مراد النحاة إهدار المبدل منه واطراحه ، ألا ترى أننا لو أهدرناه في نحو : زيدٌ رأيت غلامَه رجلا صالحا لم يستقم كلاما » (٣) .

ويقول المبرد : « ولو كان البدل يُبطل المبدل منه لم يجز أن تقول : « زيد مررتُ به أبي عبدالله » ؛ لأنك لو لم تعتدَّ بالهاء فقلت : « زيد مررتُ بأبي عبدالله » كان خَلْفاً ؛ لأنك جعلت زيداً ابتداءً ولم تَردَّ إليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت في الكلام » (٤) .

وتابع الزمخشريَّ في جواز كون (الذين يقيمون الصلاة) بدلاً من الذين آمنوا . الرازيُّ (٥) والبيضاويُّ (٦) والألوسيُّ (٧) .

وجعل الزجاج (٨) (الذين يقيمون الصلاة) بيانا للذين آمنوا ، وهو قريب من إعراب الزمخشري له بدلاً ؛ لأن كلَّ ماجاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلاً عدا مسألتين (٩) مشهورتين عند النحاة .

---

(١) الدُّر المصون جـ ٤ ص ٣١٤ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) انظر المفصل ص ١٢١ بتصرف .
(٤) المقتضب جـ ٤ ص ٣٩٩ .
(٥) انظر تفسيره جـ ١٢ ص ٣٣ .
(٦) انظر تفسيره جـ ٢ ص ١٥٦ .
(٧) انظر تفسيره جـ ٦ ص ١٦٧ .
(٨) انظر معاني القرآن جـ ٢ ص ١٨٣ .
(٩) انظر هاتين المسألتين في شرح التصريح جـ ٢ ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

٧٢ - « الخلاف في وصف (من) الموصولة »

قال الله تعالى : ﴿ تنزيلا ممَّن خلق الأرض والسموات العلى * الرحمن على العرش استوى ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « قُرِئَ : (الرحمنِ) مجرورا صفة لمن خلق » (٢) .

وقال أبو حيان : « روى جناحُ بن حبيش عن بعضهم أنه قرأ (الرحمنِ) بالكسر قال الزمخشري : « صفة لَمَنْ خلق » يعني لَمَنْ الموصولة ، ومذهب الكوفيين أن الأسماء النواقص التي لا تتم إلاّ بصلاتها نحو « مَنْ و ما » لايجوز نعتها إلاّ الذي والتي فيجوز نعتهما ، فعلى مذهبهم لايجوز أنْ يكون « الرحمنِ » صفة لَمَنْ ، فالأحسن أن يكون « الرحمنِ » بدلاً من مَنْ»(٣).

المناقشة والترجيح :

خُرِّجت قراءة « الرحمنِ » بالكسر على وجهين :

أحدهما : أن يكون « الرحمنِ » بدلاً من مَنْ في قوله « ممَّن خلق » . أي : تنزيلا من الرحمن . قال بهذا الوجه الأخفش (٤) والزّجاج (٥) والنحاس (٦) واختاره أبو حيان .

الآخر : أن يكون « الرحمنِ » صفةً لَمَنْ في قوله « ممَّن خلق » قال به الزمخشري وتابعه الرازي (٧) والبيضاوي (٨) وأبو السعود (٩) .

---

(١) طه : ٤ ، ٥ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٥٢٩ .

(٣) البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٢٦ .

(٤) انظر معاني القرآن جـ ٢ ص ٤٠٦ .

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه جـ ٣ ص ٣٥٠ .

(٦) انظر إعراب القرآن جـ ٣ ص ٣٢ .

(٧) انظر تفسيره جـ ٢٢ ص ٥ .

(٨) انظر تفسيره جـ ٤ ص ١٨ .

(٩) انظر تفسيره جـ ٦ ص ٥ .

وتعقَّب أبو حيان هذا الوجه بأنه غير جائز على مذهب الكوفيين(١) ؛ لأنهم لايجيزون نعت «مَنْ» الموصولة .

قلتُ : كون « الرحمنِ » صفةً لمَنْ – كما قال الزمخشري ومَنْ تابعه – يتمشى على مذهب البصريين فقد أجازوا وصف (مَنْ و ما) الموصولتين ذكر ذلك أبو حيان في (الارتشاف) (٢) ومثَّل له بـ « جاء مَنْ في الدار العاقلُ ، ونظرتُ إلى ما اشتريت الحسنِ » .

وصحَّح مذهب البصريين السيوطي في (همع الهوامع) (٣) .

وأبو حيان نفسه أجاز وصف (مَنْ) الموصولة في موضع سابق لهذا الموضع الذي تعقَّب فيه الزمخشري . وذلك عند قوله تعالى : ﴿ إن الله لا يُحب مَنْ كان مختالاً فخورا * الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ... ﴾ (٤) .

قال أبو حيان : اختلفوا في إعراب « الذين يبخلون » فقيل : في موضع نصب بدل من قوله « مَنْ كان » وقيل : من قوله « مختالاً فخورا » ... وقيل : انتصب على الذم . ويجوز عندي أن يكون صفة لمَنْ ولم يذكروا هذا الوجه » (٥) .

---

(١) انظر مذهبهم في ارتشاف الضرب جـ ٢ ص ٥٩٦ .

(٢) انظر جـ ٢ ص ٥٩٦ .

(٣) انظر جـ ٥ ص ١٧٨ .

(٤) النساء : ٣٦ ، ٣٧ .

(٥) البحر المحيط جـ ٣ ص ٢٤٧ .

٧٣ - « وصف المصدر المؤول من (ما) ومدخولها »

عند قوله تعالى : ﴿ولا تقولوا لما تصفُ ألسنتُكم الكذبَ هذا حلال وهذا حرام...﴾(١).

قال الزمخشري : وقُرِئَ (الكذبِ) بالجرّ صفة « لما » المصدرية ، كأنه قيل : لوصفها الكذبِ بمعنى الكاذب ، كقوله تعالى : « بدم كذب » والمراد بالوصف وصفها البهائم بالحل والحرمة »(٢) .

قال أبو حيان : قرأ الحسن وابن يعمر وطلحة والأعرج وابن أبي اسحاق وابن عبيد ونعيم بن ميسره بكسر الباء (يعني باء الكذب) ، وخُرِّج على أن يكون بدلاً من (ما) والمعنى للذي تصفه ألسنتكم الكذبِ . وأجاز الزمخشري وغيره أن يكون الكذب بالجر صفة لما المصدرية .... وهذا عندي لايجوز وذلك أنهم نصّوا على أنَّ « أنْ » المصدرية لا يُنعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل ، ولا يوجد في كلامهم « يعجبني أنْ قمتَ السَّريعُ » تريد قيامك السَّريع ، « ولا عجبتُ من أنْ تخرجَ السَّريعِ » أي : من خروجك السَّريع .

وحكم باقي الحروف المصدرية حكم أنْ فلا يوجد في كلامهم وصف المصدر المنسبك من « أنْ » ولا من « ما » ولا من « كي » بخلاف صريح المصدر فإنه يجوز أن يُنعت وليس لكلِّ مقدرٍ حكمُ المنطوقِ به وإنما يُتَّبع في ذلك ما تكلمت به العرب »(٣) .

المناقشة والترجيح :

قرأ الحسن وابن يعمر .. (الكذبِ) بالخفض ، وذكر أبو حيان أن هذه القراءة خُرِّجت على أن يكون الكذب بدلاً من (ما) في قوله (لما تصف ألسنتكم) والمعنى للذي تصفه ألسنتكم الكذبِ .

وهذا التخريج هو تخريج ابن جني ، قال أبو الفتح : « أمَّا (الكذبِ) بالجرّ فبدلٌ من (ما) في قوله : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم) أي : ولا تقولوا للكذبِ الذي تصف ألسنتكم»(٤).

وخرَّج الزجاج القراءة على أن (الكذب) بدل من (ما) ولكنه جعل (ما) مصدرية واستخدم مصطلح « الرَّد » ويعني به البدل .

---

(١) النحل : ١١٦ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٤٣٣ .

(٣) البحر المحيط جـ ٥ ص ٥٤٥ .

(٤) المحتسب جـ ٢ ص ١٢ .

قال الزَّجاج : « ومَنْ قرأ « الكذبِ » كان ردًا على (ما) ، المعنى : ولا تقولوا لوصف ألسنتكم الكذبِ » (١) .

وخرَّج الزمخشري القراءة على أن « الكذب » صفة لما المصدرية مع مدخولها ، كأنه قيل : لوصفها الكذبِ بمعنى الكاذب .

واعترض أبو حيان على تخريج الزمخشريِّ هذا بأن النحاة نصّوا على أن المصدر المنسبك من أنْ والفعل لا يُنعت ، لايقال : « يعجبني أنْ قمتَ السريعُ » تريد قيامك السريعُ ، ولا فرق بين هذا وبين باقي الحروف المصدرية » .

قلتُ : إذا كان النحاة نصّوا على أنَّ المصدر المؤول من أنْ والفعل لا يُنعت فليس بلازم أن يُعمَّمَ هذا الحكم على (ما) المصدرية ؛ لأن هذه الحروف المصدرية تتفق في أمور وتختلف في أخرى . والزمخشري مُتَّبِعٌ لا مبتدع ، فهو مسبوق في تخريج القراءة على الوجه الذي ذكره بأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) قال : « قرأ الحسن والأعرج وطلحة وأبو معمر (لما تصف ألسنتكم الكذبِ) بالخفض على النعت لما أو البدل » (٢) .

وأجاز الوجهين مكيّ بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) قال – بعد أن ذكر قراءة (الكذبِ) بالخفض – : « جعلوه نعتا لما أو بدلا منها ، معناه لوصفكم الكذبِ » (٣) .

وتبعهم في إجازة الوجهين في القراءة القرطبيُّ (ت ٦٧١ هـ) قال : قرأ الحسن هنا خاصة (الكَذِبِ) بفتح الكاف وخفض الذال والباء نعتا (لما) . التقدير : ولا تقولوا لوصف ألسنتكم الكَذِبِ ، وقيل على البدل من (ما) » (٤) .

واقتصر أبو السعود (ت ٩٥١ هـ) في تخريج القراءة على ما اقتصر عليه الزمخشري قال : وقُرئ بالجرّ (يعني الكذب) صفة لما مع مدخولها كأنه قيل : لوصفها الكذب بمعنى الكاذب » (٥) .

وبعد ... فاتفاق هؤلاء العلماء مع الزمخشري في تخريج القراءة على أن يكون الكذب نعتا (لما) المصدرية مع مدخولها يجعلنا نتحفظ على القاعدة التي أطلقها أبو حيان في أول المسألة تلك التي تقول : « إن المصدر المنسبك من « ما » المصدرية والفعل لا يُنعت » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه جـ ٣ ص ٢٢٢ .

(٢) إعراب القرآن جـ ٢ ص ٤١٠ .

(٣) المُشكل جـ ٢ ص ٢٢ .

(٤) انظر تفسيره جـ ١٠ ص ١٩٦ .

(٥) انظر تفسيره جـ ٥ ص ١٤٧ .

٧٤ - « اقتران جملة النعت بالواو »

عند قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلاّ ولها كتاب معلوم ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (ولها كتاب) جملة واقعة صفة لقرية والقياس أنْ لا تتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية إلاّ لها منذرون) (٢) ، وإنما توسطت لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما يُقال في الحال : جاءني زيدٌ عليه ثوب وجاءني وعليه ثوب »(٣).

ونقل أبو حيان قول الزمخشري هذا ثم قال : « ووافقه على ذلك أبو البقاء فقال الجملة نعت لقرية كقولك : ماالقيت رجلاً إلاّ عالما ، قال : وقد ذكرنا حال الواو في مثل هذا في البقرة في قوله : « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم » (٤) انتهى . وهذا الذي قاله الزمخشري وتبعه فيه أبوالبقاء لانعلم أحدا قاله من النحويين ، وهو مبني على أنَّ مابعد إلاّ يجوز أن يكون صفة وقد منعوا ذلك . قال الأخفش : لايفصل بين الصفة والموصوف بإلاّ ثم قال ونحو ماجاءني رجلٌ إلاّ راكب ، تقديره إلاّ رجل راكب وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم .

وقال أبو علي الفارسي : تقول مامررت بأحدٍ إلاّ قائماً ، فقائما حال من أحد ولا يجوز إلاّ قائم ؛ لأن إلاّ لا تعترض بين الصفة والموصوف . وقال ابن مالك - وقد ذكر ماذهب إليه الزمخشري من قوله في نحو : « مامررت بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه » إن الجملة بعد إلاّ صفة لأحد - : إنَّه مذهب لم يُعرف لبصري ولا كوفي فلا يلتفت إليه ، وأبطل ابن مالك قول الزمخشري إن الواو توسطت لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف » (٥) .

المناقشة والترجيح :

المشهور في إعراب جملة (ولها كتاب) من الآية السابقة أنها حال من قرية وهي وإنْ كانت نكرة إلاّ أن سبقها بما النافية يصحح مجيء الحال منها . وقد أخذ بهذا الإعراب أبوحيان . وجعل الزمخشري جملة (ولها كتاب) صفة لقرية والواو قبلها لتاكيد لصوق الصفة

---

(١) الحجر : ٤ .

(٢) الشعراء : ٢٠٨ .

(٣) الكشاف : جـ ٢ ص ٣٨٧ .

(٤) البقرة : ٢١٦ .

(٥) البحر المحيط جـ ٥ ص ٤٤٥ .

بالموصوف ، وتبعه أبو البقاء العكبري (١) . وأنكر أبو حيان عليهما هذا الإعراب وقال : «لانعلم أحداً من النحويين قال به » .

وعقَّب السَّمين على إنكار أبي حيان . قال : « في محفوظي أنَّ ابن جني سبقهما إلى ذلك » (٢) .

ولم أعثر على رأي ابن جني هذا في مظانه من كتبه المطبوعة . ولكني وجدتُ مكيَّ بنَ أبي طالب (ت : ٤٣٧ هـ) سبقهما إلى ذلك الإعراب . قال مكيٌّ : قوله تعالى : (إلاّ ولها كتاب معلوم) . كتاب : مبتدأ ، ولها : الخبر ، والجملة في موضع نعت للقرية ويجوز حذف الواو من (ولها) لو كان في الكلام » (٣) .

وأخذ بهذا الإعراب أبو البركات بن الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) ، قال : قوله تعالى : (إلاّ ولها كتاب معلوم) كتابٌ مرفوع لأنه مبتدأ ، (ولها) خبره ، والجملة في موضع جرّ ؛ لأنها صفة (قرية) ويجوز حذف هذه الواو من (ولها) في هذا النحو في اختيار الكلام لمكان الضمير » (٤) .

وبهذين النصّين يتبين لنا أن أبا حيان لم يكن مصيبا حين قال : « لا نعلم أحداً من النحويين أعرب جملة (ولها كتاب) صفة لقرية غيرَ الزمخشري والعكبري » .

واعترض أبو حيان على إعراب الزمخشري والعكبري جملة (ولها كتاب) صفة لقرية بأمرين :

الأول : أن مابعد إلاّ لايجوز أن يكون صفة لما قبلها . واستند أبو حيان إلى قول الأخفش وإلى قول أبي علي الفارسي ، إذ يقول الأخفش : لايفصل بين الصفة والموصوف بإلاّ ، ونحو « ماجاءني رجلٌ إلاّ راكبٌ » . تقديره : إلاّ رجل راكب .

ويقول أبو علي : تقول : مامررت بأحد إلاّ قائماً ، فقائماً حال من أحد ولا يجوز إلاّ قائمٍ ؛ لأن إلاّ لا تعترض بين الصفة والموصوف » .

---

(١) انظر التبيان جـ ٢ ص ٧٧٧ .

(٢) الدّر المصون جـ ٧ ص ١٤٢ .

(٣) المشكل جـ ٢ ص ٤ .

(٤) البيان جـ ٢ ص ٦٥ .

وفي رأيي أنَّ كلا القولين لاينصر أبا حيان ؛ لأنهما مبنيان على الوصف المفرد ، فلا يجوز على رأي الأخفش والفارسي الفصلُ بين الوصف المفرد وموصوفه بإلاّ ، وخالفهما بعض النحاة (١) .

أمّا في آية المسألة (إلاّ ولها كتاب) فالوصف جملة وليست الجملة كالمفرد ، إذ إن للجملة أحكامَها الخاصةَ بها . ومذهب الزمخشري جواز الفصل بين الموصوف وجملة الصفة بإلاّ . قال في (المفصل) : « وإذا قُلتَ : « مامررت بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه » كان مابعد إلاّ جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد ، وإلاّ لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيداً خيراً مِن جميع مَنْ مررتَ بهم » (٢) .

ويكاد قول الزمخشري هذا يكون مأخوذا من قول صاحب الكتاب . قال سيبويه : «هذا باب مايكون مبتدأً بعد إلاّ » وذلك قولك : « مامررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه » كأنك قلتَ : «مررت بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، إلاّ أنك أدخلتَ إلاّ لتجعل زيداً خيرا من جميع مَنْ مررت بهم»(٣).

وبقول سيبويه هذا يبطل قولُ ابن مالك : « إن ماذهب إليه الزمخشري من جعل مابعد إلاّ صفة لما قبلها مذهبٌ لم يُعرف لبصري ولا كوفي » . ويشهد لإجازة الزمخشري الفصلَ بين الموصوف وجملة الصفة بإلاّ تقديرُ البصريين للمحذوف في مثل قوله تعالى : (وما مِنَّا إلاّ له مقام معلوم) (٤) قال أبو جعفر النحاس عند هذه الآية : « فيه تقديران عند أهل العربية أحدهما : وما منَّا إلاّ مَنْ له ، وحذفتَ مَنْ وهذا على مذهب الكوفيين ... والقول الآخر : أن المعنى « وما منَّا مَلَكٌ إلاّ له مقام معلوم » وهذا قول البصريين » (٥) .

أي أن جملة (له مقام) وصف لَمَلك المحذوف ، وقدَّره النحاس قبل إلاّ وهذا يعني جواز الفصل بين الوصف الجملة وموصوفه بإلاّ.

---

(١) منهم ابن الحاجب . انظر الكافية بشرح الرضي جـ ١ ص ٢٣٦ ، ومنهم ابن يعيش ، انظر شرح المفصل جـ ٢ ص ٩٣ .

(٢) المفصل ص ٧٢ .

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ٣٤٢ .

(٤) الصافات : ١٦٤ .

(٥) إعراب القرآن جـ ٣ ص ٤٤٦ .

الاعتراض الثاني الذي اعترض به أبو حيان على إعراب جملة (ولها كتاب) صفة لقرية : أن جملة الصفة لا تُسبق بالواو .

ولستُ أرى مانعا من أن تُسبق جملة الصفة بالواو لما يأتي :

(١) مجيء الواو في عدد من الشواهد متصدرة لجملة قبلها نكرة محضة كقوله تعالى: ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ أو كالذي مرَّ على قرية وهي خاوية على عروشها ﴾ (٢) . وقد أعرب أبو البقاء العكبري جملة (وهو خيرٌ لكم) صفة لشيء(٣) وكذلك جملة (وهي خاوية) أعربها صفة لقرية(٤) ، فتكون الواو داخلة على جملة الصفة . وهذا الإعراب أولى - في نظرى - من إعرابهما حالين ؛ لأن صاحب الحال نكرة محضة .

(٢) أن الزمخشري لم يبتدع هذه الواو التي تدخل على جملة الصفة وإنما انفرد بتسميتها واو اللصوق وإلاّ فالواو موجودة وسبقه إلى القول بدخولها على جملة الصفة - كما رأينا - مكيٌّ بن أبي طالب وابنُ جني فيما حكاه السّمين عنه ، بل إنهم مسبوقون جميعا بأبي العباس المبرد ، فقد عثرتُ على نصّ له يفيد أن الواو تدخل على جملة الصفة ، قال - عند الحديث عن القاعدة المشهورة : « الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات » - : « ومثْلُ هذا من الجُمل قولك : مررتُ برجلٍ أبوه منطلق ، ولو وضعتَ في موضع رجل معرفة لكانت الجملة في موضع حال . فعلى هذا تجري الجمل .

وإذا كان في الثانية مايرجع إلى الأول جاز ألاّ تعلِّقه به بحرف العطف وإن علَّقته به فجيد . وإذا كان الثاني لا شيءَ فيه يرجع إلى الأول فلابُدَّ من حرف العطف ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ زيدٌ خيرٌ منه وجاءني عبدالله أبوه يكلِّمه .

وإنْ شئت قلتَ : وزيدٌ خير منه ، وأبوه يكلِّمه بالواو وهي حرف عطف » (٥) . فالمبرد - كما هو واضح من كلامه - مثَّل لجملة الصفة بـ « مررتُ برجلٍ زيدٌ خيرٌ منه » ثم أجاز دخول الواو على جملة الصفة حين قال : وإنْ شئتَ قلتَ : وزيدٌ خيرٌ منه .

---

(١) البقرة : ٢١٦ .

(٢) البقرة : ٢٥٩ .

(٣) انظر التبيان جـ ١ ص ١٧٣ .

(٤) المصدر السابق جـ ١ ص ٢٠٨ .

(٥) المقتضب جـ ٤ ص ١٢٥ .

(٣) قياس جملة الصفة على جملة الحال . فدخول الواو على جملة الحال يُؤنس بدخولها على جملة الصفة ؛ لأن الحال وصف في المعنى .

وإذا كانت الواو قد دخلت على خبر « كان وليس وما » إذا كان جملة فأحرى بها أن تدخل على جملة الصفة لقربها من جملة الحال . يقول الرضي : « قوله تعالى « وما أهلكنا من قرية إلاّ ولها كتاب معلوم » الواو للحال ؛ لأن صاحب الحال عام ، وقيل : الجملة صفة للنكرة وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بإلاّ فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين : بكونها جملة وبإلاّ ، فجيء بالواو رابطة ، ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ، « ليس أحدٌ إلاّ وهو خيرٌ منك ، وما رجلٌ إلاّ وأنت خيرٌ منه » . وكذا في قولك : « ماكان أحدٌ إلاّ وأنت خيرٌ منه » ، وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو : « ماوجدتُ زيداً إلاّ وهو فاضل » ، وربّما جاء الواو في خبر كان بغير إلاّ كقول علي رضي الله تعالى عنه : (قد كنتُ وما أهدّد بالحرب) تشبيها بالحالية »(١) .

وبعد أنْ رددنا على اعتراضي أبي حيان أقول : إنّ إعراب الزمخشري جملة (ولها كتاب) صفة لقرية إعراب مقبول وقد قال به أئمة كبار كمكي بن أبي طالب وابن الأنباري والعكبري . وأرى أن نقبل هذا الإعراب جنباً إلى جنب مع الإعراب الآخر الذي يعرب (ولها كتاب) جملة حالية ؛ إذ إن لكلٍّ من الإعرابين أنصاره وأدلته المقبولة .

---

(١) شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ٢٣٥ .

٧٥ - « حذف الموصوف »

عند قوله تعالى : (وإنْ من أهل الكتاب إلاّ ليؤمننَّ به قبل موته) (١) .

قال الزمخشري : (ليؤمنن به) جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره : «وإن من أهل الكتاب أحد إلاّ ليؤمنن به » ، ونحوه ﴿ ومامنا إلاّ له مقام معلوم ﴾ (٢) ﴿ وإنْ منكم إلاّ واردها ﴾ (٣) » (٤) .

ونقل أبو حيان قول الزمخشري هذا وقال عنه : « هو غلط فاحش ؛ إذ زعم أن ليؤمننَّ به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف إلى آخره ، وصفة أحد المحذوف إنما هو الجار والمجرور وهو من أهل الكتاب ، والتقدير كما ذكرناه وإنْ أحدٌ من أهل الكتاب ، وأمَّا قوله (ليؤمننَّ به) فليست صفة لموصوف ولا هي جملة قسمية كما زعم ، إنما هو جواب القسم والقسم محذوف ، والقسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو أحد المحذوف ؛ إذ لاينتظم من أحد والمجرور إسناد ؛ لأنه لايفيد وإنما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها فذلك هو محط الفائدة . وكذلك أيضا الخبر هو إلاّ له مقام ، وكذلك إلاّ واردها ؛ إذ لا ينتظم مما قبل إلاّ تركيب إسناديّ » (٥) .

المناقشة والترجيح :

للنحاة في مثل آية المسألة « وإنْ من أهل الكتاب إلاّ ليؤمننَّ به » مذهبان (٦) : مذهب البصريين أن المحذوفَ هو الموصوفُ ، والتقدير : وإنْ من أهل الكتاب أحدٌ .

ومذهب الكوفيين أن المحذوف هو الموصول ، والتقدير عندهم : وإنْ من أهل الكتاب إلاّ مَنْ ليؤمننَّ به .

والشيخان الزمخشري وأبو حيان أخذا بمذهب البصريين في هذه المسألة ، وهما متفقان في أن في الآية موصوفاً محذوفاً ، ولكنهما مختلفان في مكان الحذف وفي إعراب جملة « إلاّ ليؤمنن به » فالزمخشري يقدر الموصوف المحذوف (أحد) بعد الجار والمجرور ويجعل

---

(١) النساء : ١٥٩ .

(٢) الصافات : ١٦٤ .

(٣) مريم : ٧١ .

(٤) الكشاف جـ ١ ص ٥٨٠ .

(٥) البحر جـ ٣ ص ٣٩٢ .

(٦) انظر إعراب القرآن للنحاس جـ ١ ص ٥٠٣ ، ٥٠٤ .

الجملة القسمية « إلاّ ليؤمنن به » صفة لـ« أحد » المحذوف . وأبو حيان يقدر الموصوف المحذوف (أحد) قبل الجار والمجرور ويجعل الجار والمجرور « من أهل الكتاب » في موضع رفع صفة لـ « أحد » . ويعرب جملة القسم المحذوفة وجوابها (إلاّ ليؤمنن به) خبراً لـ « أحد » . وخطّأ أبو حيان إعراب الزمخشري وقال عنه : إنه خطأ فاحش . ويعلل أبو حيان تخطئته لإعراب الزمخشري بأن جملة (إلاّ ليؤمنن به) محطُّ الفائدة وأن الكلام لايتم إلاّ بها ؛ إذ لاينعقد كلامٌ من الجملة قبلها « وإنْ من أهل الكتاب أحدٌ » . ومن ثَمَّ يجب أن تكون هذه الجملة خبراً لا صفة.

وأرى أن إعراب الزمخشري صحيح ، وعلى إعرابه تكون جملة (ليؤمنن) صفة للمبتدأ المحذوف ، والخبر هو المقدم (من أهل الكتاب) ، ويكون المعنى مامن أهل الكتاب أحدٌ إلاّ يؤمن به .

واعتراض أبي حيان على إعراب الزمخشري بأن جملة (وإنْ من أهل الكتاب أحدٌ) لايَنعَقِدُ منها كلام مردودٌ ؛ لأن السبب في أنه لاينعقد منها كلام على هذه الصورة هو قطعُ المبتدأ فيها عن جملة النعت التالية له . والأصل الإخبار بعد استيفاء المبتدأ متعلقاته من نعت وغيره .

ولو أخذنا مثلا قوله تعالى : ﴿ من أهل الكتاب أمةٌ قائمة يتلون آيات الله ﴾ (١) وقطعنا المبتدأ فيها عن النعت بعده – كما فعل أبو حيان – لأصبحتْ الآية (من أهل الكتاب أمةٌ) وهي على هذه الصورة لاينعقد منها كلام .

وإعراب الزمخشري السابق الذي وسمه أبو حيان بأنه خطأ فاحش قال به جماعة من معربي القرآن :

قال أبوجعفر النحاس عند قوله تعالى : « وإنْ من أهل الكتاب إلاّ ليؤمنن به » : «وتقدير سيبويه وإنْ من أهل الكتاب أحدٌ إلاّ ليؤمنن به ، وتقدير الكوفيين وإنْ من أهل الكتاب إلاّ مَنْ ليؤمنن به ، وحذف الموصول خطأ » (٢) .

---

(١) آل عمران : ١١٣ .

(٢) إعراب القرآن جـ ١ ص ٥٠٣ ، ٥٠٤ .

وقال العكبري : قوله تعالى : « وإن من أهل الكتاب » إنْ بمعنى (ما) ، والجار والمجرور في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ، والمبتدأ محذوف تقديره : وما من أهل الكتاب أحدٌ ، وقيل المحذوف (مَنْ) .. » (١) .

وقال المنتجب (ت : ٦٤٣) عند الآية نفسها :

« إن » بمعنى ما ... والجار والمجرور بعده في موضع رفع بأنه خبر مبتدأ محذوف ، أي وما منهم أحدٌ يعني من اليهود والنصارى ، فأحد : مبتدأ ، والخبر الجار والمجرور .

(إلاّ ليؤمننَّ به) جواب قسم محذوف ، والجملة القسمية في موضع الصفة لأحد ، ثم حذف الموصوف الذي هو (أحد) وأقيمت الصفة مقامه ونظيره « وإن منكم إلاّ واردها » أي وما منكم أحدٌ إلاّ واردها ، « وما منا إلاّ له مقام معلوم » أي وما منا أحد . هذا مذهب أهل البصرة»(٢) .

ووجدتُ سيبويه يقدِّر الموصوف المحذوف في مثل آية المسألة بعد الجار والمجرور ، والزمخشري – كما رأيت – موافق له في هذا قال سيبويه : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا ، وإنما يريد مامنهم واحدٌ مات . ومثل ذلك قوله تعالى جده « وإنْ من أهل الكتاب إلاّ ليؤمننَّ به قبل موته » .... ومثل ذلك أيضا قوله :

لو قُلتَ ما في قومها لم تيثَمِ يَفضلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

يريد : ما في قومها أحد » (٣) .

وبناءً على هذه النقول الصريحة التي تعزز إعراب الزمخشري أقول إن حكم أبي حيان على إعراب الزمخشري بأنه خطأ فاحش في غير محلِّه .

بقي أن أشير إلى أن الزمخشري قال عن جملة (إلاّ ليؤمنن به) جملة قسمية واقعة صفة فاعترض عليه أبو حيان بأن هذه الجملة جواب قسم محذوف وليست قسمية .

وهذا الاعتراض دفعه سهل ؛ إذ لا يتصور أن الزمخشري يخفى عليه مثل هذه الأمور التي هي من أوليات علم النحو ، ويظهر أن الزمخشري أطلق عليها جملة قسمية من باب التجوز والاختصار .

---

(١) التبيان جـ ١ ص ٤٠٦ .

(٢) الفريد في إعراب القرآن المجيد جـ ١ ص ٨١٧ .

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ٣٤٥ .

وأختم الحديث في هذه المسألة بما قاله السَّمين الحلبي . فبعد أن ذكر اعتراض شيخه أبي حيان على إعراب الزمخشري لآية المسألة ووسمه له بأنه خطأ فاحش ، قال :

« وهذا (يشير إلى أبي حيان) - كما ترى - قد أساء العبارة في حق الزمخشري بما زعم أنه غلط وهو صحيح مستقيم ، وليت شعري كيف لا ينتظم الإسناد من « أحد » الموصوف بالجملة التي بعده ومن الجارِّ قبله ؟ ونظيره أن تقول : « ما في الدار رجلٌ إلاّ صالحٌ» فكما أن « في الدار » خبر مقدم ، و« رجل » مبتدأ مؤخر و« إلاّ صالحٌ » صفته ، وهو كلام مفيد مستقيم ، فكذلك هذا ، غاية ما في الباب أن « إلاّ » دخلت على الصفة لتفيد الحصر . وأمَّا ردُّه عليه حيث قال : جملة قسمية ، وإنما هي جواب القسمَ فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه ، ويكفيه مثل هذه الاعتراضات » (١) .

وإني أوافق السمين الحلبي فيما قاله عدا قوله (ويكفيه مثل هذه الاعتراضات) ؛ إذ إن هذه العبارة فيها شيء من الانتقاص لأبي حيان ، وذلك مالا نرضاه .

---

(١) الدُّر المصون جـ ٤ ص ١٤٩ .

٧٦ - « دلالة « ثم » على الاستبعاد »

ذهب الزمخشري إلى أن « ثُمَّ » تأتي لمعنى سماه « الاستبعاد » . ويكون ذلك إذا كان مابعدها أمراً مستبعد الوقوع بالنسبة لما قبلها . أو بعبارة أخرى إذا كان ماقبل « ثم » من الأحداث والأفعال مهيئاً لعدم حصول مابعدها . نحو قوله تعالى : ﴿ الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون * هو الذي خلقكم من طين ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده ثم أنتم تمترون ﴾ (١) .

قال الزمخشري في قوله « ثم الذين كفروا بربهم يعدلون » : « فإن قلتَ : فما معنى «ثم » قلتُ : استبعاد أن يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته . وكذلك « ثم أنتم تمترون » استبعاد لأن يمتروا فيه بعد ماثبت أنه محييهم ومميتهم » (٢) .

وقد كرر الزمخشري هذا المعنى الذي أثبته لثم في مواطن كثيرة من الكشاف . ففي قوله تعالى : ﴿ ثم قست قلوبكم من بعد ذلك ﴾ (٣) . قال الزمخشري : « معنى « ثم قست » استبعاد القسوة من بعد ماذكر مايوجب لين القلوب ورقتها » (٤) . وفي قوله تعالى : ﴿ ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربه ثم أعرض عنها ﴾ (٥) . قال الزمخشري : « ثم في قوله « ثم أعرض عنها » للاستبعاد . والمعنى أن الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وإنارتها وإرشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل . كما تقول لصاحبك : وجدت مثل تلك الفرصة ثم لم تنتهزها . استبعاداً لتركه الانتهاز ومنه ثم في بيت الحماسة :

ولا يكشف الغماءَ إلاّ ابنُ حُرَّةٍ * يرى غمراتِ الموتِ ثم يزورُها

استبعدَ أن يزور غمرات الموت بعد أن رآها واستيقنها واطلع على شدتها » (٦) .

---

(١) الأنعام : ١ ، ٢ .
(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٤ .
(٣) البقرة : ٧٤ .
(٤) الكشاف جـ ١ ص ٢٩٠ .
(٥) السجدة : ٢٢ .
(٦) الكشاف جـ ٣ ص ٢٤٦ .

وقد وقف أبو حيان من معنى الاستبعاد الذي أثبته الزمخشري لثم موقف الرفض ولم يرق له ذلك المعنى . لاسيما أن الزمخشريَّ لم يسبقه أحدٌ - فيما أعلم - إلى هذا الرأي وإليك ردَّ أبي حيان على الزمخشري . فعند قوله تعالى (ثم قست قلوبكم) قال أبو حيان : « قال الزمخشري : معنى « ثم قست » استبعاد القسوة بعد ماذكر مايوجب لين القلوب ورقتها . ونحوه « ثم أنتم تمترون » انتهى . وهو يذكر عنه أن العطف بثم يقتضي الاستبعاد ولذلك قيل عنه في قوله « ثم الذين كفروا بربهم يعدلون » . وهذا الاستبعاد لا يستفاد من العطف بثم وإنما يستفاد من مجيء هذه الجمل ووقوعها بعد ماتقدم مما لا يقتضي وقوعها » (١) .

وعند قوله تعالى : ﴿ الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ﴾ (٢) . قال أبو حيان : « قال ابن عطية « ثم » دالة على قبح فعل الذين كفروا ؛ لأن المعنى أن خلقه السموات والأرض وغيرها قد تقرر وآياته قد سطعت وإنعامه بذلك قد تبين . ثم بعد هذا كلِّه قد عدلوا بربهم .... وقال الزمخشري : فإن قلت : فما معنى «ثم» ، قلت : استبعاد أن يعدلوا به .... ونقل كلام الزمخشري الذي تقدم . ثم قال : « وهذا الذي ذهب إليه ابن عطية من أن « ثم » للتوبيخ والزمخشري من أن « ثم » للاستبعاد ليس بصحيح ؛ لأن « ثم » لم توضع لذلك . وإنما التوبيخ والاستبعاد مفهوم من سياق الكلام . لا من مدلول « ثم » ولا أعلم أحداً من النحويين ذكر ذلك » (٣) .

المناقشة والترجيح :

أثبت الزمخشري لثم معنى سماه « الاستبعاد » . ولم يسبق الزمخشريَّ أحدٌ - فيما أعلم - إلى إثبات ذلك المعنى لثم .

وللزمخشري نظرات صائبة (٤) في الحروف والأدوات يكشف فيها عن دلالاتها ويوضحها توضيح الناقد المتذوق . وأحسب أن من نظراته الصائبة استنباط معنى الاستبعاد لثم . والآيات التي تقدم ذكرها ظاهرة الدلالة على هذا المعنى . وتابع الزمخشريَّ في إثبات هذا المعنى لثم جماعةٌ من النحاة والمفسرين فتابعه من النحاة الرَّضيُّ في شرحه لكافية ابن الحاجب

---

(١) البحر المحيط جـ ١ ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٢) الأنعام : ١ .

(٣) البحر المحيط جـ ٤ ص ٦٩ .

(٤) انظر ماقاله الدكتور/ محمد أبو موسى ، ص ٢٩٦ من كتابه « البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري .

. قال الرضي في حديثه عن ثم : « وقد تجيء في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون مابعدها عن مضمون ماقبلها وعدم مناسبته له .... كقوله تعالى (خَلَقَ السموات والأرضَ وجَعَلَ الظلماتِ والنورَ ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) . فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد غير مناسب . وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه » (١) .

وتابعه من المفسرين أبو السعود (٢) والشوكاني (٣) والألوسي (٤) .

وأمَّا رفض أبي حيان لمعنى الاستبعاد الذي أثبته الزمخشري لثم فمبنيٌّ على أمرين :

أولهما : أن أحداً من النحويين لم يقل بذلك .

والآخر : أن الاستبعاد مفهوم من سياق الكلام لا من مدلول « ثم » .

وكلا الأمرين ضعيف عندي . أمَّا أن أحداً من النحاة لم يقل بذلك فهذا لايكفي لرد معنى الاستبعاد الذي أثبته الزمخشري لثم ؛ لأن الحق لايعرف بالكثرة . وليس الاجتهاد حكْراً على القدامى . وحسب الزمخشري أن تابعه في إثبات الاستبعاد لثم جماعةٌ من مشاهير النحاة والمفسرين . وأمَّا قول أبي حيان إن الاستبعاد مفهوم من سياق الكلام لا من مدلول ثم فمردود؛ لأن السياق مع ماله من أهمية كبرى في إظهار معنى الاستبعاد لثم . بحيث لايمكن فهم هذا المعنى من ثم بمعزل عن السياق . إلاَّ أنه وحده لايفيد الاستبعاد كما زعم أبو حيان . وآية ذلك أنك لو حذفت « ثم » من السياق الذي وردت فيه للاستبعاد نحو قوله تعالى : (الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) (٥) وأحللت الواو محل ثم . وقلت : « والذين كفروا بربهم يعدلون » لما وجدت استبعادا مع الواو كما تجده مع ثم.

أضف إلى ذلك كلِّه أن أبا حيان ناقض نفسه . فبعد أن رفض معنى الاستبعاد الذي أثبته الزمخشري لثم . قال به هو في قوله تعالى ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم . ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون ﴾ (٦) .

---

(١) شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٣٦٧ .

(٢) تفسير أبي السعود . انظر على سبيل المثال جـ ١ ص ١١٥ ، ١٢٤ ، جـ ٧ ص ٨٦ .

(٣) فتح القدير . انظر على سبيل المثال جـ ٢ ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٤) روح المعاني . انظر على سبيل المثال جـ ١ ص ٢٩٥ ، جـ ٧ ص ٨٥ ، جـ ١٤ ص ٢٠٦ .

(٥) الأنعام : ١ .

(٦) آل عمران : ٢٣ .

قال أبو حيان : « (ثم يتولى فريق منهم) هذا استبعاد لتوليهم بعد علمهم بأن الرجوع إلى كتاب الله واجب » (١) . انتهى كلام أبي حيان . والكلام بنصه في الكشاف (٢) .

---

(١) البحر المحيط جـ ٢ ص ٤١٧ .

(٢) انظر الكشاف جـ ١ ص ٤٢٠ .

٧٧ - « حذف معادل أم المتصلة »

قال تعالى : ﴿ ومَنْ يرغبُ عن ملّةِ إبراهيمَ إلاّ مَنْ سَفِهِ نفسَه ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين . إذ قال له ربُّه أسلم قال أسلمتُ لرب العالمين . ووصّى بها إبراهيمُ بنيه ويعقوب يابني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتُنَّ إلاّ وأنتم مسلمون . أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوبَ الموتُ إذ قال لبنيه ماتعبدون من بعدي . قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل واسحاق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون ﴾ (١) .

أجاز الزمخشري أن تكون أم في قوله تعالى « أم كنتم شهداء » منقطعة وأجاز أن تكون متصلة وحُذِفَ المعادلُ قبلها . وإليك نصَّ ماقاله : قال في الكشاف : « أم كنتم شهداء » هي أم المنقطعة ومعنى الهمزة فيها الإنكار ، والشهداء جمع شهيد بمعنى الحاضر : أي ماكنتم حاضرين يعقوب عليه السلام إذ حضره الموت : أي حين احتضر ، والخطاب للمؤمنين بمعنى ماشاهدتم ذلك وإنما حصل لكم العلم من طريق الوحي . وقيل الخطاب لليهود ؛ لأنهم كانوا يقولون : مامات نبيّ إلاّ على اليهودية ، إلاّ أنهم لو شهدوه وسمعوا ماقاله لبنيه وماقالوه لظهر لهم حرصه على الإسلام ولما ادّعوا عليه اليهودية . فالآية منافية لقولهم . فكيف يقال لهم أم كنتم شهداء ، ولكن الوجه أن تكون أم متصلة على أن يقدر قبلها محذوف . كأنه قيل : أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت ؟ » (٢) .

أمَّا أبو حيان فاقتصر على كون أم في قوله تعالى « أم كنتم شهداء » منقطعة وأنكر أن تكون متصلة ؛ لأنه لم يرد حذف المعادل قبل أم المتصلة ولم يقل به أحد كما زعم وإليك نصَّ ماقاله :

قال أبو حيان بعد نقله كلام الزمخشري السابق في « أَمْ » : « وملخصه أنه جعل أَمْ متصلة وأنه حذف قبلها مايعادلها ، ولا نعلم أحداً أجاز حذف هذه الجملة . ولا يحفظ ذلك في شعر ولا غيره . فلا يجوز أم زيدٌ وأنت تريد أقام عمرو أم زيد ، ولا أَمْ قام خالد وأنت تريد أخرج زيد أم قام خالد . والسبب في أنه لايجوز الحذف أن الكلام في معنى أي الأمرين وقع . فهي في الحقيقة جملة واحدة » (٣) .

---

(١) البقرة : ١٣٠ - ١٣٣ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣١٣ - ٣١٤ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ٤٠١ .

المناقشة والترجيح :

موطن الخلاف في هذه المسألة أن الزمخشري يجيز حذف المعادل قبل أم المتصلة وأن أبا حيان لايجيزه ، وزعم أن أحداً لم يجز هذا الحذف .

قلتُ : قول أبي حيان إن أحداً لم يجز حذف المعادل قبل أم المتصلة غير مسلم به. فقد أجاز كثير من النحاة ومعربي القرآن حذف المعادل قبل أم . ففي قوله تعالى : ﴿ أمَّن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه . قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون ﴾ (١) .

قال مكي بن أبي طالب (ت : ٤٣٧ هـ) : « من خفف أمن جعله نداء .... ومن شدد «أمَّن » فإنما أدخل أم على « من » وأضمر لها معادلا قبلها . والتقدير : العاصون ربهم خير أم من هو قانت *آناء الليل* . ومن بمعنى الذي وليست باستفهام ؛ لأن « أم » لاتدخل على ماهو استفهام ؛ لأنها للاستفهام . ولا يدخل استفهام على استفهام . ودلَّ على هذا الحذف حاجة «أم» إلى المعادلة . ودلَّ عليه أيضاً قوله تعالى « هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون»»(٢).

وقال ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) : قوله تعالى « أمن هو قانت » قرئ بالتخفيف والتشديد . فمن قرأ بالتخفيف ففيه وجهان ..... ومن قرأ بالتشديد فإنه أدخل « أم » على «مَنْ» بمعنى الذي ولا يجوز أن يكون بمعنى الاستفهام ؛ لأن « أم » للاستفهام فلا يدخل على ماهو استفهام . وفي الكلام محذوف . وتقديره : العاصون ربهم خير أم من هو قانت . ودلَّ على هذا المحذوف أيضا قوله تعالى « قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون » » (٣) .

ومن النحاة مَنْ بالغ في حذف معادل أم المتصلة . فهذا السهيلي (ت ٥٨١ هـ) يذهب إلى أن « أم » لم تقع في القرآن الكريم إلاّ متصلة . ومعادلها إمَّا أنْ يكون مذكوراً في الكلام قبلهاوإمَّا أن يكون محذوفاً . قال السهيلي في نتائج الفكر : « وهذه « أم » التي هي مشوبة المعنى بالإضراب والاستفهام ، ولا ينبغي أن تكون في القرآن ، وإن كانت فعلى جهة التقرير ، نحو قوله : « أم أنا خير من هذا الذي » . وأحسب جميع ماوقع منها في القرآن إنما هو على

---

(١) الزمر : ٩ .

(٢) مشكل إعراب القرآن جـ ٢ ص ٢٥٨ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن جـ ٢ ص ٣٢٢ .

أصلها الأول من المعادلة ، وإن لم يكن قبلها « ألف » استفهام نحو قوله : « أم يقولون شاعر » و« أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم » ؛ لأن القرآن كلَّه مبني على تقرير الجاحدين وتبكيت المعاندين ، وهو كله كلام واحد ، كأنه معطوف بعضه على بعض ؛ فإذا وجدت أم وليس قبلها استفهام في اللفظ ، فهو متضمن في المعنى معلوم بقوة الكلام ، كأنه يقول : « أتقولون كذا أم تقولون كذا ؟ » ، وأَبَلَغَك كذا أم حسبت أن الأمر كذا ؟ » (١) .

فهؤلاء النحاة – كما ترى – أجازوا حذف معادل أم المتصلة قبلها . فكيف ينكر أبوحيان ذلك . ويقول لا نعلم أحداً أجاز هذا الحذف !! وبعد أن رددنا على أبي حيان دعواه نعود إلى أصل المسألة وهو حذف معادل أم في قوله تعالى : « أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت» قلتُ : كون « أم » في الآية متصلة وحذف المعادل قبلها ليس قولا انفرد به الزمخشري وحده . بل أجازه كثيرون .

فأجاز الواحدي (٢) (ت ٤٦٨ هـ) أن تكون أم متصلة وحذف المعادل قبلها . وقدَّره : أبلغكم ماتنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أَمْ كنتم شهداء » (٣) .

وأجاز الرازي (ت ٦٠٤ هـ) أن تكون أم في قوله تعالى « أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت » متصلة . قال : « أم في الآية فيها قولان :

(الأول) أنها منقطعة عمّا قبلها . ومعنى الهمزة فيها الإنكار . أي بل ماكنتم شهداء ...

(الثاني) في أن (أم) في هذه الآية متصلة ، وطريق ذلك أن يقدر قبلها محذوف . كأنه قيل : أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت » (٤) .

وممن أجاز أن تكون أم في قوله تعالى « أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت » متصلة والمعادل محذوف قبلها . البيضاوي (٥) والشوكاني (٦) والألوسي (٧) .

---

(١) نتائج الفكر ص ٢٦١ .

(٢) الواحدي هو : علي بن أحمد بن محمد بن علي . إمام مصنف مفسر ، نحوي . صنَّف : البسيط والوسيط والوجيز في التفسير ، أسباب النزول ، شرح ديوان المتنبي ، الإغراب في علم الإعراب ، وغير ذلك . انظر بغية الوعاة جـ ٢ ص ١٤٥ .

(٣) نقلاً عن المغني جـ ١ ص ٤٤ .

(٤) تفسير الفخر الرازي جـ ٤ ص ٨٢ .

(٥) تفسير البيضاوي جـ ١ ص ١٩١ .

(٦) فتح القدير جـ ١ ص ١٤٦ .

(٧) روح المعاني جـ ١ ص ٣٩٠ .

... فهذا الإجماع يعزز ما أجازه الزمخشري من أن « أم » في قوله تعالى « أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت » متصلة وأن معادلها محذوف قبلها ... وهذا الإجماع يرد دعوى أبي حيان أن أحداً لم يجز حذف معادل أم قبلها .

بقى أمر آخر في هذه المسألة . وهو احتجاج أبي حيان على عدم جواز حذف معادل أم المتصلة بقوله : « لايجوز أم زيد وأنت تريد أقام عمرو أم زيد ، ولا أم قام خالد وأنت تريد أخرج زيد أم قام خالد . والسبب في أنه لايجوز الحذف أن الكلام في معنى أي الأمرين وقع ، فهي في الحقيقة جملة واحدة » .

قلتُ : احتجاج أبي حيان في غير محلّه ؛ لأن الأمثلة التي ذكرها لا دليل فيها على المحذوف . ومن ثم لايختلف اثنان على عدم جواز حذف معادل أم فيها . وليست هذه الأمثلة نظير الآية الكريمة « أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت » . فجاز حذف معادل أم في الآية؛ لأن المقام الذي وردت فيه يدل على المحذوف ؛ إذ الآية خطاب لليهود ؛ لأنهم كانوا يقولون : ماmات نبي الاّ على اليهودية .

٧٨ - « مجيء « أو » بعد سواء »

قال تعالى : ﴿ وإذْ قيل لهم اسكنوا هذه القرية وكلوا منها حيث شئتم وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا ... ﴾ (١) .

قال الزمخشري عند تفسير هذه الآية : « وسواء قدموا الحطة على دخول الباب أو أخروها فهم جامعون في الإيجاد بينهما ... » (٢) .

قال أبو حيان : « وقوله سواء قدموا الحطة على دخول الباب أو أخروها تركيب غير عربي وإصلاحه سواء أقدموا أم أخروها كما قال تعالى : ﴿ سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ﴾ (٣)» (٤) .

المناقشة والترجيح :

لم يعترض أبو حيان في هذه المسألة على إعراب الزمخشري لشيء في الآية وإنما اعترض على عبارة الزمخشري نفسها حين قال : « سواء قدموا الحطة ... أو أخروها » فالزمخشري أتي بـ « أو » بعد لفظ « سواء » فاعترض عليه أبو حيان بأن هذا التركيب غير عربي وإصلاحه أن يأتي بأم في موضع أو .

فأبوحيان يوجب الاتيان بأم بعد سواء وهو تابع في هذا لأبي علي الفارسي . قال أبوعلي (٥) : « لايجوز أو بعد سواء فلا تقول : « سواءٌ عليَّ قمتَ أو قعدت » ، قال : لأنه يكون المعنى سواءٌ عليّ أحدهما ولا يجوز ذلك » .

وتابعهما ابن هشام ، قال : « إذا عطفت بعد الهمزة بأو فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : « سواء كان كذا أو كذا » وهو نظير قولهم «يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا » .

والصواب العطف في الأول بأم وفي الثاني بالواو ، وفي «الصحاح»: تقول: «سواءٌ عليّ قمتَ أو قعدت » انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو. وفي كامل الهذلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني (سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم) وهذا من الشذوذ بمكان ..»(٦).

---

(١) الأعراف : ١٦١ .
(٢) الكشاف جـ ٢ ص ١٢٥ .
(٣) إبراهيم : ٢١ .
(٤) البحر المحيط جـ ٤ ص ٤٠٩ .
(٥) نقلا عن الرضي في شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٧٦ .
(٦) المغني جـ ١ ص ٤٢ .

وأجاز جماعة من النحاة الاتيان بأو بعد سواء إذا حُذفتْ همزة التسوية قال السيرافي (١) (في شرح الكتاب) : « وسواء ، إذا أدخلتَ بعدها ألف الاستفهام لزمت أَمْ بعدها ، كقولك : « سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدت » . وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهامٍ جاز عطف أحدهما على الآخر بأوْ ، كقولك : سواءٌ علي قمتَ أو قعدتَ ، فإن الكلام محمولٌ على معنى المجازاة . فإذا قلتَ : سواء عليَّ قُمتَ أو قعدتَ فتقديره : إنْ قمتَ أو قعدتَ فهما عليّ سواء » .

ونقل الدسوقي (في حاشيته على المغني) نصَّ السيرافي هذا معترضاً به على ابن هشام قال : « وهو نصّ صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا أو كذا وبصحة التركيب الواقع في « الصحاح » وقراءة ابن محيصن فجميع ماذكر لا شذوذ فيه . فإن قلتَ : ماوجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضي شيئين فصاعدا وأو لأحد الشيئين أو الأشياء ؟ قلتُ : وَجَّهَه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة ، قال : فإنْ قلت سواء عليّ قمتَ أو قعدتَ فتقديره : إنْ قمتَ أو قعدتَ فهما عليّ سواء » . وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ ، فليس التقدير قيامُك أو قعودك سواء ، ولا سواءٌ عليّ قيامُك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف . أي الأمران سواء » (٢) .

وأجاز الرضي في (شرح الكافية) (٣) الاتيان بأو بعد سواء قال : « ويجوز بعد سواء ولا أبالي أن تأتي بأو مجرداً عن الهمزة نحو سواء عليّ قمتَ أو قعدتَ ولا أبالي قمتَ أو قعدتَ » .

ويؤيد هؤلاء النحاة القائلين بجواز مجيء أو بعد سواء السماعُ ، ومن ذلك قراءة ابن محيصن التي تقدمت . ومنه ما أنشده الكسائي (٤) :

سواءٌ عليك النفر أم بتّ ليلة بأهل القباب من نُمير بن عامر

أنشده بعضهم (أو أنت بائت) .

---

(١) نقلا عن صاحب الخزانة جـ ١١ ص ١٦٩ .

(٢) حاشية الدسوقي على المغني جـ ١ ص ٤٤ .

(٣) انظر جـ ٢ ص ٣٧٦ .

(٤) انظر البيت في معاني القرآن للفراء جـ ١ ص ٤٠١ .

ويستأنس لصحة ذلك بمجيء أو بعد سواء في كلام نفرٍ من أئمة العربية . كالذي حكاه صاحب المغني عن الجوهري (١) وكقول ابن منظور (٢) : « وإذا قلتَ : سواءٌ عليَّ احتجتَ أن تترجم عنه بشيئين . تقول : سواءٌ سألتني أو سكتَّ عني ، وسواء أحرمتني أم أعطيتني » .

نخلص من هذا إلى أن استخدام الزمخشري لـ « أو » بعد سواء في قوله « سواء قدّموا الحطة .. أو أخروها » لا غضاضة فيه ، خاصة أن الزمخشري لم يذكر همزة التسوية .

والغريب أن أبا حيان – وهو الذي عاب على الزمخشري استخدام التركيب السابق ، وقال عنه إنه تركيب غير عربي – استخدم ذلك التركيب . قال في (البحر) (٣) : « وجمهورهم على أن لام القسم لايتقدم شيء من معمولات مابعدها عليها سواء كان ظرفا أو مجروراً أو غيرهما » . بل إن أبا حيان استخدم أو بعد سواء مع ذكر همزة التسوية قال في (الارتشاف)(٤) – عند حديثه عن « لو » – : وعند المحققين أنه لايليها إلاّ ماضي المعنى سواء أكان بلفظ الماضي أو المضارع ... » .

---

(١) انظر « الصحاح » . مادة : سوا جـ ٦ ص ٢٣٨٦ .

(٢) لسان العرب . مادة : سوا جـ ١٤ ص ٤١٠ ، ٤١١ .

(٣) انظر جـ ٦ ص ٤٠٦ .

(٤) انظر جـ ٢ ص ٥٧١ .

٧٩ - « أو بين الإباحة والتفصيل »

قال تعالى : ﴿ وعلى الذين هادوا حرَّمنا كلَّ ذي ظُفُرٍ ومن البقر والغنم حرَّمنا عليهم شُحومَهما إلاّ ماحملتْ ظهورُهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ﴾ (١) .

قال الزمخشري : قيل (أو الحوايا) عطف على شحومهما ، وأو بمنزلتها في قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين » (٢) .

قال أبو حيان : وقيل « أو الحوايا أو ما اختلط بعظم » معطوف على قوله شحومهما فتكون داخلة في المحرم أي حرّمنا عليهم شحومهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم إلاّ ماحملت ظهورهما ، وتكون أو كهي في قوله « ولا تطع منهما آثما أو كفورا » يراد بها نفيُ ماتدخل عليه بطريق الانفراد ، كما تقول هؤلاء أهل أن يعصوا فاعصِ هذا أو هذا ، فالمعنى حرّم عليهم هذا وهذا ، وقال الزمخشري : وأو بمنزلتها في قولهم جالس الحسن أو ابن سيرين » انتهى ، وقال النحويون : أو في هذا المثال للإباحة فيجوز له أن يجالسهما معا وأن يجالس أحدهما ، والأحسن في الآية إذا قلنا إن ذلك معطوف على شحومهما أن تكون أو فيه للتفصيل ، فصلَّ بها ماحرَّم عليهم من البقر والغنم » (٣) .

المناقشة والترجيح :

أخبر الله – سبحانه وتعالى – في الآية السابقة أنه حرَّم على اليهود شحوم البقر والغنم . وللمفسرين في هذا المحرم قولان (٤) :

الأول : أن الله – سبحانه وتعالى – استثنى من تحريم الشحوم ثلاثة أنواع أولها قوله « إلاّ ماحملت ظهورهما » والثاني : قوله « أو الحوايا » والثالث : قوله « أو ما اختلط بعظم » . فهذه الأنواع الثلاثة حلّ لهم . وهذا القول هو المختار عند أكثر المفسرين .

الثاني : أن قوله « أو الحوايا » وقوله « أو ما اختلط بعظم » معطوفان على قوله «شحومهما » فتكون داخلة في التحريم ، أي : حرَّمنا عليهم شحومهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم .

---

(١) الأنعام : ١٤٦ .

(٢) الكشاف جـ٢ ص ٥٨ .

(٣) البحر المحيط جـ٤ ص ٢٤٥ .

(٤) انظر تفسير الرازي جـ١٣ ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، وانظر تفسير القرطبي جـ٧ ص ١٢٥ .

وحين ذكر الزمخشري هذا القول حكاه مسبوقا بـ « قيل » .

وذكر الزمخشري أن « أو » على هذا القول بمنزلتها في قولهم : « جالس الحسن أو ابن سيرين » . أي أن أو للإباحة .

ولم يرق هذا المعنى لأبي حيان . وقال الأحسن أن تكون أو على هذا القول للتفصيل ، فصَّل بها ماحرم على اليهود من البقر والغنم .

وماذهب إليه الزمخشري من أن « أو » للإباحة صحيح ؛ لأن النحاة ذكروا أن أو الإباحية في الإيجاب تجيزُ الجمعَ بين مابعدها وماقبلها وتُجيزُ فعلَ كلٍّ واحد منهما على انفراد. ففي نحو « جالس العلماء أو الزهاد » يجوز للمخاطب أن يجالس العلماء وحدهم أو الزهاد وحدهم ويجوز له أن يجمع بينهما .

وذكر النحاة أنه إذا نُهِي عن المباح استوعب النهي جميع ماكان مباحا وحتى لا أفسدَ – بالتلخيص – كلامَ النحاة أنقله لك بنصه على لسان ابن الشجري (١) ، قال – في حديثه عن معاني أو – : « الثالث : أن تكون للإباحة كقولك : تعلم الفقه أو النحو ، وجالس الحسن أو ابن سيرين ، واصحب الفقهاء أو النحويين . أي هذا مباح لك تفعل فيه ماشئت على الانفراد والاجتماع . وكذلك إذا نهيته كانت « أو » حظراً للجميع كما كان في الأمر إطلاقا ، تقول : لاتجالس مغتابا أو كذَّابا ، ومنه في التنزيل « ولا تطع منهم آثما أو كفورا » (٢) ... » .

وكذلك الحال في آية المسألة « وعلى الذين هادوا حرمنا كلَّ ذي ظفر ... » إذا أخذنا بالتفسير الثاني ، وكان المعنى : حرّمنا عليهم شحومهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم فإنه يصح أن تكون أو للإباحة – كما قال الزمخشري – ويكون التحريم شاملاً للأنواع الثلاثة ؛ لأن أو الإباحية واقعة بعد التحريم . والتحريم نهي . وإذا وقعت أو الإباحة بعد النهي كانت حظراً للجميع كما قال النحاة .

وذكر السَّمين أنَّ الزمخشري مسبوق فيما ذهب إليه من أن « أو » للإباحة بأبي إسحاق الزَّجاج .

قال السَّمين : هذه العبارة التي ذكرها الزمخشري سبقه إليها أبو إسحاق فإنه قال : « وقال قوم : حُرِّمتْ عليهم الثروب (٣) وأحل لهم ماحَمَلَتْ الظهور وصارت الحوايا أو ما اختلط

---

(١) أمالي ابن الشجري ، تحقيق د.محمود الطناحي ، جـ ٣ ص ٧٠ ، ٧١ .

(٢) الإنسان : ٢٤ .

(٣) الثروب : جمع الثَّرْب وهو شحم يغشى الكرش والأمعاء .

بعظم نسقا على ماحرِّم لا على الاستثناء والمعنى على هذا القول : حُرِّمَتْ عليهم شحومُهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم إلاّ ماحملتْ الظهور فإنه غير محرم ، وأُدخلت « أو » على سبيل الإباحة كما قال تعالى : « ولاتُطع منهم آثما أو كفورا » والمعنى : كلُّ هؤلاء أهل أن يعصى فاعصِ هذا أو اعص هذا » ، و« أو » بليغة في هذا المعنى لأنك إذا قلتَ : « لا تطع زيدا وعمرا » فجائز أن تكون نهيتني عن طاعتهما معاً في حالة ، فإذا أطعتُ زيدا على حدته لم أكن عاصيا ، وإذا قلت : لا تُطع زيدا أو عمراً أو خالدا فالمعنى : أن كل هؤلاء أهل أن لا يُطاع فلا تُطع واحداً منهم ولا تُطع الجماعة .. » (١) .

وما ذهب إليه أبو حيان من أن « أو » للتفصيل سبقه إليه أبو البقاء العكبري (٢) .

---

(١) الدر المصون جـ ٥ ص ٢٠٤ ، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ٢ ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٢) انظر التبيان جـ ١ ص ٥٤٦ .

٨٠ – « العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد تأكيده »

قال الله تعالى على لسان إبراهيم عليه السَّلام وهو يردُّ على قومه اتباعَهم ملة آبائهم في عبادة الأصنام : ﴿ قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (أنتم) من التأكيد الذي لايصح الكلام مع الإخلال به ؛ لأن العطف على ضميرٍ هو في حكم بعض الفعل ممتنع ، ونحوه ﴿ اسكنْ أنت وزوجُك الجنة﴾(٢)»(٣).

قال أبو حيان : « وليس هذا حكما مجمعا عليه « فلا يصحّ الكلام مع الإخلال به » ؛ لأن الكوفيين يجيزون العطف على الضمير المتصل المرفوع من غيرِ تأكيدٍ بالضمير المنفصل المرفوع ولا فَصْلٍ . وتنظيره ذلك بـ « اسْكُنْ أنت وزوجُك الجنة » مخالف لمذهبه في « اسكنْ أنت وزوجك » ؛ لأنه يزعم أنَّ وزوجك ليس معطوفا على الضمير المستكن في « اُسْكُنْ » بل قوله «وزوجُك » مرتفع على إضمار وليسكنْ فهو عنده من عطف الجمل وقوله هذا مخالف

ورجّح ابن مالك في الألفية مذهب البصريين ، ثم صحّح مذهب الكوفيين في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) (١) واستشهد لمذهبهم بقول علي رضي الله عنه : (كنتُ أسمع رسول الله ﷺ يقول : كنتُ وأبو بكر وعمر ، وفعلتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر) . وقول عمر رضي الله عنه : (كنتُ وجارٌ لي من الأنصار) .

والزمخشري في آية المسألة « لقد كنتم أنتم وآباؤكم » أخذ بمذهب البصريين في إيجاب تأكيد الضمير المرفوع المتصل ، واعترض عليه أبو حيان بمذهب الكوفيين ، ولا لومَ على الزمخشري في توجيهه للآية على مذهب البصريين ؛ لشهرته وكثرة شواهده ولقلة الشواهد التي استشهد بها الكوفيون على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فصل أو تأكيد ، وأغلبها من الشِّعر وللشِّعر ضروراته . وأمَّا الحديثان اللذان استشهد بهما ابن مالك فقد رُوي أحدهما وهو قول عمر رضي الله عنه بلفظ (كنتُ أنا وجارٌ لي من الأنصار) (٢) وعلى هذه الرواية لا حجة فيه للكوفيين .

وكان الزمخشري قد نظَّر لآية المسألة بقوله تعالى « أُسْكُنْ أنت وزوجُك الجنة » إذ إنَّ كلتا الآيتين قد عُطِفَ على الضمير المرفوع فيهما بعد تأكيده بضمير رفع منفصل . ففي آية المسألة أُكِّدَ الضميرُ المرفوعُ المتصل في قوله « كنتم » بالضمير المرفوع المنفصل « أنتم » ، وفي الآية التي نظَّر بها أُكِّدَ الضميرُ المرفوعُ المستتر في الفعل (اسكنْ) بالضمير المرفوع المنفصل « أنت » .

واعترض أبو حيان على تنظير الزمخشري قال : « وتنظيره ذلك بـ « اسكنْ أنت وزوجُك الجنة » مخالف لمذهبه في « اسكن أنت وزوجُك » ؛ لأنه يزعم أن وزوجك ليس معطوفا على الضمير المستكن في (اسكنْ) بل قوله « وزوجك » مرتفع على إضمار وليسكن فهو عنده من عطف الجمل » .

قلتُ : بل مذهب الزمخشري أنَّ (أنت) تأكيد للضمير المستكن في (اسكنْ) . قال في (الكشاف) : « (أنت) تأكيد للمستكن في « أُسْكُنْ » ليصحَّ العطف عليه » (٣) . فتنظير

---

(١) انظر ص ١٧٢ بتحقيق د.طه محسن .

(٢) ذكر ذلك محقق (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك . انظر حاشية المحقق ص ١٧٢ . وأحال إلى صحيح البخاري في : ١/٢٣ ، ٣٦/٧ .

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٢٧٣ .

الزمخشري مستقيم والقائل بأنَّ (وزوجك) مرتفع بإضمار فعل تقديره وليسكن هو ابن مالك(١) . ونسبةُ هذا الرأي للزمخشري سهو من أبي حيان .

---

(١) انظر رأيه في شرح التسهيل جـ ٣ ص ٣٧١ ، ٣٧٢ .

٨١ - « العطف على الضمير المتصل »

أجاز الزمخشري في قوله تعالى : (فإن حاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعنِ)(١) أن يكون « ومن اتَّبعنِ » معطوفاً على التاء في قوله « أسلمتُ » وقال : وحسن ذلك للفاصل »(٢).

واعترض أبو حيان على إعراب الزمخشري قال : « ولا يمكن حمله على ظاهره؛ لأنه إذا عطف على الضمير في نحو « أكلتُ رغيفاً وزيدٌ » لزم من ذلك أن يكونا شريكين في أكل الرغيف ، وهنا لايسوغ ذلك ؛ لأن المعنى ليس على أنهم أسلموا هم وهو ﷺ وجهه لله ، وإنما المعنى أنه ﷺ أسلم وجهه لله وهم أسلموا وجوههم لله » (٣) .

وقال أبو حيان : « الأحسن أن يكون (مَنْ) في موضع رفع على الابتداء والخبر محذوف لدلالة ماقبله عليه ، التقدير : ومن اتبعني أسلم وجهه لله » (٤) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في الآية السابقة أن يكون قوله « ومن اتبعنِ » معطوفاً على التاء في « أسلمتُ » . وقال : وحسن للفاصل . وهو في هذا جار على مذهب البصريين ، فهم لايجيزون العطف على الضمير المتصل المرفوع إلاّ إذا أُكِّدَ بضمير منفصل أو فُصِل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل . كالآية السابقة .

واعترض أبو حيان على هذا الإعراب - كما رأيت - وزعم أنه لايمكن حمل إعراب الزمخشري على ظاهره ؛ لأنه لو حُمِل على ظاهره وقيل : « ومن اتبعني » معطوف على التاء في « أسلمتُ » لأفاد معنى غير المراد ؛ إذ يصبح المعنى على أنهم أسلموا هم (أي الأتباع) وهو - ﷺ - وجهه لله ، والمعنى المراد أنه - ﷺ - أسلم وجهه لله وهم أسلموا وجوههم لله .

واعتراض أبي حيان - فيما أرى - مبني على أنه يُلزم مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في المفعول به . وذكر أبو حيان في نصِّه السابق مثالاً ليؤكد به هذه المشاركة قال:«إذا عُطف على الضمير في نحو«أكلتُ رغيفاً وزيدٌ» لزم من ذلك أن يكونا شريكين في أكل الرغيف».

---

(١) آل عمران : ٢٠ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤١٩ .

(٣) البحر المحيط جـ ٢ ص ٤١٢ .

(٤) النهر الماد بهامش البحر جـ ٢ ص ٤١٢ .

قلتُ : مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في المفعول به ليست بلازمة دائماً . فتارة تجوز المشاركة . كالمثال الذي ذكره أبو حيان : « أكلتُ رغيفاً وزيدٌ » ؛ فجازتْ المشاركةُ ؛ لأن المفعول به في المثال صالح لأن يشترك فيه المتعاطفان .

وتارة تمتنع المشاركة كالآية الكريمة « أسلمت وجهي لله ومن اتبعنِ » فالمشاركة ممتنعة ؛ لأن المفعول به في الآية وهو (وجهي) غيرُ صالحٍ لأن يشترك فيه المتعاطفان ؛ إذ إنَّ وجهه - ﷺ - يملكه هو وحده ولا يشاركه فيه اتباعه حتى يسلموه .

ولا أظن أن أحداً يتوهم ماتوهمه أبو حيان من أن المعنى إذا عطفنا (ومن اتبعنِ) على التاء في (أسلمتُ) سيكون : أسلموا هم وهو - ﷺ - وجهه لله ؛ لأن المشاركة - كما أسلفنا - ممتنعة . وصنيع أبي حيان هذا إيغال في التمسك بالظاهر .

وبعدُ ... فلا تثريبَ على الزمخشري في إعرابه (ومن اتبعنِ) عطفاً على التاء في «أسلمتُ » . وهذا الإعراب الذي أجازه الزمخشري قال به جماعةٌ من معربي ومفسري القرآن الكريم . ومنهم : مكي بن أبي طالب (١) وابن الأنباري (٢) والعكبري (٣) والرازي (٤) وأبو السعود (٥) .

ويجوز في قوله تعالى : (ومَنْ اتبعنِ) أوجه إعرابية أخرى . منها الوجه الذي ذكره أبو حيان وهو أن تكون (مَنْ) في موضع رفع على الابتداء والخبر محذوف ؛ لدلالة ماقبله عليه والتقدير: ومَنْ اتبعني كذلك . أي أسلموا وجوههم لله .

ويجوز أن تكون الواو في قوله « ومَنْ اتبعنِ » بمعنى مَعْ ، قاله الزمخشري (٦) وجماعة(٧) من المفسرين . واعترض عليه أبو حيان في البحر قال : « ومن الجهة التي امتنع

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ١٣١ .

(٢) انظر البيان جـ ١ ص ١٩٦ .

(٣) انظر التبيان جـ ١ ص ٢٤٨ .

(٤) انظر تفسيره جـ ٧ ص ٢٢٩ .

(٥) انظر تفسيره جـ ٢ ص ١٨ .

(٦) الكشاف جـ ١ ص ٤١٩ .

(٧) انظر تفسير البيضاوي جـ ٢ ص ١٠ ، وتفسير أبي السعود جـ ٢ ص ١٨ ، والدُّر المصون جـ ٣ ص ٩١ .

عطف « ومَنْ » على الضمير إذا حُمِل الكلام على ظاهره دون تأويل يمتنع كون (من) منصوبا على أنه مفعول معه ؛ لأنك إذا قُلتَ : أكلتُ رغيفاً وعمراً أي مع عمرو دلَّ ذلك على أنه مشارك لك في أكل الرغيف ، وقد أجاز الزمخشري هذا الوجه وهو لايجوز » (١) .

وردَّ اعتراضَ أبي حيان هذا تلميذُه السَّمين الحلبي قال : « فَهْمُ المعنى وعدم الإلباس يُسوِّغُ ماذكره الزمخشري ، وأيُّ مانع من أنَّ المعنى : فقل : أسلمتُ وجهيَ لله مصاحبا لمن أسلم وجهه لله أيضا ، وهذا معنى صحيح مع القول بالمعية » (٢) .

---

(١) البحر المحيط جـ ٢ ص ٤١٢ .

(٢) الدُّر المصون جـ ٣ ص ٩٢ .

٨٢ - « العطف على الضمير المرفوع المستتر »

قال الله تعالى على لسان موسى عليه السلام : ﴿ قال ربِّ إني لا أملك إلاّ نفسي وأخي ﴾ (١) .

قال الزمخشري عند هذه الآية : « وذُكِرَ في إعراب (إخي) وجوه : أن يكون منصوبا عطفاً على « نفسي » أو على الضمير في إني بمعنى : لا أملك إلاّ نفسي وإنَّ أخي لايملك إلاّ نفسه ، ومرفوعا عطفاً على محل إنَّ واسمها كأنه قيل : أنا لا أملك إلاّ نفسي وهارون كذلك لايملك إلاّ نفسه ، أو على الضمير في لا أملك ، وجاز للفصل .... » (٢) .

قال أبو حيان : « أجاز الزمخشري وابن عطية (٣) أن يكون (وأخي) مرفوعا عطفاً على الضمير المستكن في أملك ، وجاز ذلك للفصل بينهما بالمفعول المحصور ويلزم من ذلك أن موسى وهارون عليهما السلام لايملكان إلاّ نفس موسى فقط ، وليس المعنى على ذلك » (٤) .

المناقشة والترجيح :

قيل في إعراب (أخي) في الآية السابقة ستة أوجه (٥) من الإعراب أقربها إلي أن يكون (أخي) منصوبا عطفاً على « نفسي » ، وهذا الوجه بدأ به الزمخشري ، ثم ذكر أوجها أخرى اعترضه أبو حيان في أحدها وهو كون أخي مرفوعا عطفاً على الضمير المستتر في أملك ، قال الزمخشري : « وجاز ذلك للفصل » والزمخشري يشير بقوله هذا إلى قاعدة (٦) بصرية مفادها أنه لايجوز العطف على الضمير المرفوع المستتر إلاّ إذا أُكِّدَ أو فُصل بينه وبين المعطوف بفاصل ما ، وفي الآية على الوجه السابق فُصل بين المتعاطفين بالمفعول .

والحقُّ أن اعتراض أبي حيان على الزمخشري في هذه المسألة مرفوض من أساسه ؛ لأن الزمخشري ليس إلاّ ناقلاً للأعاريب التي قيلت في (أخي) وليس مبتدعاً ، وكما يقول المناطقة « إذا كنتَ ناقلا فالصحة وإذا كنتَ مدعيا فالدليل »

---

(١) المائدة : ٢٥ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٦٠٥ .

(٣) انظر المحرر الوجيز جـ ٤ ص ٤٠٤ .

(٤) البحر المحيط جـ ٣ ص ٤٥٧ .

(٥) انظر هذه الأوجه في الكشاف جـ ١ ص ٦٠٥ ، والدُّر المصون جـ ٤ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(٦) انظر الإنصاف لابن الأنباري ، المسألة ٦٦ ، جـ ٢ ص ٤٧٤ فمابعدها .

والزمخشري صرح بأنه ناقلٌ وحاكٍ لهذه الأعاريب حين قال : « ذُكر في إعراب أخي وجوه ... ثم أخذ في تعدادها . ومن ثَمَّ لايصح لأبي حيان أن يعترض عليه . نعم لو قال الزمخشري يجوز في إعراب أخي وجوه بدلاً من قوله « ذُكر في إعراب أخي وجوه » لقبلنا اعتراض أبي حيان عليه .

ومع هذا فلا مانع من أن نقف على اعتراض أبي حيان ونناقشه فيه . قال أبو حيان معترضاً على الوجه الذي ذكره الزمخشري وهو كون (أخي) مرفوعاً عطفا على الضمير المستتر في أملك : « إن هذا الوجه يلزم منه أن موسى وهارون عليهما السلام لايملكان إلاّ نفس موسى فقط » وكأن تقدير الكلام عند أبي حيان لا أملك أنا وأخي إلاّ نفسي . ولا أظن أن أحدا يذهب بمعنى الآية إلى هذا التقدير الذي ذهب إليه أبو حيان ؛ لأن اللّبس مأمون في الآية ، فكلٌّ إنسان يملك نفسه ولا يشاركه أحدٌ في ملك نفسه ، وليس المعنى في حالة عطف (أخي) في الآية على الضمير المستتر في أملك أن موسى وهارون عليهما السلام لايملكان إلاّ نفس موسى كما قال أبو حيان ، بل المعنى « لا أملك أنا وأخي إلاّ أنفسنا » كما قال الزجاج (١) ، أو « لا أملك إلاّ نفسي ولا يملك أخي إلاّ نفسه » كما قال العكبري (٢) .

وقولُ أبي حيان « أجاز الزمخشري وابن عطية أن يكون (وأخي) مرفوعا عطفاً على الضمير المستكن في أملك » يوهم أنهما تفردا بهذا الإعراب ، وليس كذلك فقد أجاز هذا الإعراب كثيرون ، ومنهم : الزجاج (٣) والنحاس (٤) ومكي بن أبي طالب (٥) وابن الأنباري(٦)والعكبري(٧).

---

(١) انظر معاني القرآن جـ ٢ ص ١٦٤ .

(٢) التبيان جـ ١ ص ٤٣١ .

(٣) معاني القرآن جـ ٢ ص ١٦٤ .

(٤) إعراب القرآن جـ ٢ ص ١٥ .

(٥) مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ٢٢٥ .

(٦) البيان جـ ١ ص ٢٨٩ .

(٧) التبيان جـ ١ ص ٤٣١ .

٨٣ - « حذف المعطوف عليه وتقديره بين همزة الاستفهام وحرف العطف »

ذهب الزمخشريُّ في مواضعَ كثيرةٍ من الكشاف إلى أن همزة الاستفهام إذا دخلت على « واو » العطف أو « الفاء » أو « ثم » فهي في مكانها من التصدير ، ويقدِّر معطوفاً عليه محذوفا بين همزة الاستفهام وحرف العطف . وإليك أمثلة لذلك :

في قوله تعالى : ﴿ أوَكلَّما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ، بل أكثرهم لايؤمنون ﴾ (١) قال الزمخشري : « أوَكلَّما » الواو للعطف على محذوف . معناه أكفروا بالآيات البينات وكلَّما عاهدوا » (٢) .

وفي قوله تعالى : ﴿ أفنضرب عنكم الذكر صفحاً أنْ كنتم قوماً مسرفين ﴾ (٣) قال الزمخشري : « أفنضرب » . الفاء للعطف على محذوف تقديره . أنهملكم فنضرب عنكم الذكر»(٤).

أمَّا أبوحيان فقد اختار مذهب سيبويه والجمهور . ومذهبهم أن همزة الاستفهام مقدمة من تأخير . والأصل تقديم حرف العطف على همزة الاستفهام . وإنما قدِّمت الهمزة ؛ لأن لها صدر الكلام . وقال أبو حيان عن مذهب الزمخشري إنه غيرُ مطَّرد ومحجوجٌ بمواضع لايمكن تقدير فعل محذوف فيها وإليك ماقاله أبوحيان : في قوله تعالى : ﴿ أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون ﴾ (٥) .

قال أبو حيان في قوله « أفلا تعقلون » : مذهب سيبويه والنحويين أن أصل الكلام كان تقديم حرف العطف على الهمزة في مثل هذا ، ومثل « أولم يسيروا » « أثم إذا ماوقع » لكن لما كانت الهمزة لها صدر الكلام قُدِّمت على حرف العطف ، وذلك بخلاف « هل » . وزعم الزمخشريُّ أن الواو والفاء وثم بعد الهمزة واقعة موقعها ولا تقديم ولا تأخير ويجعل بين الهمزة

---

(١) البقرة : ١٠٠ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٠٠ .

(٣) الزخرف : ٥ .

(٤) الكشاف جـ ٣ ص ٤٧٨ .

(٥) البقرة : ٤٤ .

وحرف العطف جملة مقدرة يصح العطف عليها . وكأنَّه رأى أن الحذف أولى من التقديم والتأخير ، وقد رجع عن هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة » (١) .

وفي قوله تعالى : ﴿ أفتطمعون أن يؤمنوا لكم ﴾ (٢) قال أبو حيان : « والفاء بعد الهمزة أصلها التقديم عليها والتقدير فأتطمعون . فالفاء للعطف . لكنه اعتني بهمزة الاستفهام فقدمت عليها . والزمخشري يزعم أن بين الهمزة والفاء فعلا محذوفاً ويُقِرُّ الفاء على حالها حتى تعطف الجملة بعدها على الجملة المحذوفة قبلها وهو خلاف مذهب سيبويه ومحجوج بمواضع لايمكن تقدير فعل فيها نحو قوله ﴿ أومن ينشأ في الحلية ﴾ (٣) . ﴿ أفمن يعلم أنما أنزل إليك﴾(٤) ﴿ أفمن هو قائم ﴾ (٥) » (٦) .

المناقشة والترجيح :

اختصت همزة الاستفهام دون باقي أخواتها بالتقدم على ثلاثة أحرف من حروف العطف وهي « الواو » و« الفاء » و« ثم » نحو قوله تعالى : ﴿ أوكلما عاهدوا عهداً﴾(٧) ، ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحا ﴾ (٨) ، ﴿ أثُمَّ إذا ماوقع آمنتم به ﴾ (٩) .

والأصل في حرف العطف أن يتقدم على همزة الاستفهام كما تَقَدَّم على أدوات الاستفهام الأخرى نحو قوله تعالى : ﴿ وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله ﴾ (١٠) . ومن ثَمَّ اختلف النحاة في الهمزة إذا تقدمت على حرف العطف . هل هي في موضعها من التصدير أم أن موضعها التأخير عن حرف العطف ؟

---

(١) البحر المحيط جـ ١ ص ١٨٣ .

(٢) البقرة : ٧٥ .

(٣) الزخرف : ١٨ .

(٤) الرعد : ١٩ .

(٥) الرعد : ٣٣ .

(٦) البحر المحيط جـ ١ ص ٢٧١ .

(٧) البقرة : ١٠٠ .

(٨) الزخرف : ٥ .

(٩) يونس : ٥١ .

(١٠) ال عمران : ١٠١ .

فذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن الهمزة مقدمة من تأخير . فهي في نية التأخير عن حرف العطف وتقدمت عليه تنبيهاً على أصالتها في التصدير . والجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة واختار هذا المذهب أبو حيان .

وذهب الزمخشري وجماعة إلى أن الهمزة في موضعها وحرف العطف في موضعه والجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة تُقَدَّر بين همزة الاستفهام وحرف العطف .

ولنا أن نتساءل هل الزمخشري أول من قال بتقدير جملة محذوفة بين همزة الاستفهام وحرف العطف أم سبقه أحدٌ إلى ذلك ؟

ذهب ابن هشام إلى أن الزمخشري أول من قال بذلك . قال في المغني : والثاني : – أي من الأدلة على صدارة الهمزة – أنها إذا كانت في جملة معطوفة « بالواو » أو « بالفاء » أو « بثم » قُدِّمَتْ على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير نحو « أولم ينظروا » ، « أفلم يسيروا » « أثم إذا ماوقع آمنتم به » . وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة ..... هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلِّها الأصلي وأنَّ العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف»(١).

وعقب الشيخ الدسوقي على قول ابن هشام : « وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري » فقال : « وقوله » أولهم الزمخشري » الأولى أن يقال ومنهم الزمخشري ؛ إذ هذا قد نُقِلَ عن بعض ممَّن تقدَّم على الزمخشري » (٢) .

ولم يصرح الدسوقي بمَنْ سبق الزمخشريَّ إلى ذلك . إلاّ أنني وجدتُ أبا حيان في «ارتشاف الضَّرب » يذكر أن محمد بن مسعود الغَزْنيّ يقدر محذوفاً بين همزة الاستفهام وحرف العطف . قال أبو حيان :

« فأمَّا قوله تعالى : « أولم يسيروا » ، « أفلم يسيروا » فزعم الزمخشري ومحمد بن مسعود الغَزْنيّ أن بين همزة الاستفهام وحرف العطف الذي يليه « لم » و « لما » في قوله « أولما أصابتكم » فعلا محذوفا . ومذهب الجمهور أن حرف العطف عطف مابعده على الجملة قبله والتقدير وألم وألما . لكنه اعتنى بهمزة الاستفهام فقدمت ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام »(٣).

---

(١) المغني جـ ١ ص ٩ .

(٢) حاشية الدسوقي على المغني ص ١٣ .

(٣) ارتشاف الضرب جـ ٢ ص ٦٦١ .

ومحمدُ بنُ مسعودٍ الغَزْنيُّ هذا توفي سنة ٤٢١ هـ كما ذكر حاجي خليفة (١) . أي أنه سبق الزمخشريَّ إلى القول بتقدير جملة محذوفة بين همزة الاستفهام وحرف العطف . وهذا يؤيد ماقاله الدسوقي . فالزمخشري مُتَّبِعٌ لا مبتدع . ولقي هذا الرأي – أعني تقدير معطوف عليه محذوف بعد الهمزة – قبولاً عند النحاة المتأخرين والمفسرين . فأخذ به ابنُ الحاجب . قال في أماليه في قوله تعالى : ﴿ أفنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوماً مسرفين ﴾ (٢) « الهمزة للإنكار والفاء تدل على فعل مقدر قبلها يعطف عليه مابعدها ، كأن المعنى أنهملكم فنضرب عنكم الذكر ، أو نترككم ، أو ماأشبه ذلك كما في قوله تعالى ﴿ أفلم يروا إلى مابين أيديهم ﴾ (٣) أن التقدير : أعموا فلم يروا إلى مابين أيديهم » (٤) .

وأخذ به ابنُ مالك في « شرح الكافية الشافية » . قال في الكافية في باب « عطف النسق » :

وقد يسوغُ حذفُ متْبوعٍ هنا إنْ كان تحصيل المراد ممكنا

قال في شرح هذا البيت : « وقد يحذف المتْبوع في هذا الباب ، ويترك التابع دليلا عليه كقولك لمن قال : أضربت زيداً ؟ « نعم وعَمْراً » تريد ضربت زيداً وعمراً....... وقال الزمخشري في قوله تعالى « أفلم تكن آياتي تتلى عليكم » المعنى : ألم يأتِكم رسلي فلم تكن آياتي تتلى عليكم . فحذف المعطوف عليه . وإلى هذا وأمثاله أشرتُ بقولي

* وقد يسوغ حذف متبوع هنا * »(٥)

وأخذ بهذا الرأي جماعة من المفسرين . منهم البيضاوي (٦) وأبو السعود (٧) والألوسي (٨) والشهاب الخفاجي (٩) .

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون جـ ١ ص ٢٣٦ .

(٢) الزخرف : ٥ .

(٣) سبأ : ٩ .

(٤) الأمالي النحوية جـ ١ ص ٨٩ .

(٥) شرح الكافية الشافية جـ ٣ ص ١٢٦٦ – ١٢٦٨ .

(٦) تفسير البيضاوي جـ ١ : ١٦٩ ، جـ ٣: ١٤ ، جـ ٤ : ١٧١ .

(٧) تفسير أبي السعود . انظر على سبيل المثال جـ ١: ١١٨ ، ٢٥٦ ، جـ ٣ : ٢٣٧ .

(٨) روح المعاني . انظر على سبيل المثال جـ ١ : ٣٣٥ ، جـ ٨ : ١٥٣ ، جـ ٩ : ١٢٨ .

(٩) حاشية الشهاب انظر جـ ٧ : ٤٣٧ .

إلاّ أن أبا حيان رفض هذا الرأي كما تقدم في أول المسألة . وقال عنه إنَّه غير مطَّرد ومحجوج بمواضع لايمكن تقدير فعل فيها . نحو قوله تعالى ﴿ أومن ينشأ في الحلية ﴾ (١) وقوله ﴿ أفمن يعلم أنما أنزل إليك ﴾ (٢) وقوله ﴿ أفمن هو قائم ﴾ (٣) .

قلتُ : ماقاله أبو حيان من أنَّه لايمكن تقدير فعل محذوف بعد الهمزة في الآيات الثلاث السابقة مردود . فقد خرَّج بعض النحاة ومعربو القرآن الآيات السابقة على حذف معطوف عليه بعد الهمزة فقوله تعالى : ﴿ أو من ينشأ في الحلية ﴾ (٤) .

خُرِّجت هذه الآية على أن « من » معمولة لفعل مقدر . والتقدير أو جعلوا له من ينشأ في الحلية ولداً . بقرينة وجعلوا له من عباده جزءاً .

قال الشهاب الخفاجي : « والهمزة إمَّا مقدمة من تأخير أو داخلة على معطوف عليه مقدر أي أجترؤا على ماذكر وجعلوا ... إلخ على المذهبين المشهورين » (٥) . وقوله تعالى : ﴿ أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى ﴾ (٦) .

قال سليمان الجمل صاحب الفتوحات الإلهية : « قوله « أفمن يعلم » في هذا التركيب المذهبان المتقدمان من أن الفاء مؤخرة من تقديم أو عاطفة على محذوف هو مدخول الهمزة والتقدير أيستوي المؤمن والكافر فمن يعلم ..»(٧).

وقوله تعالى : ﴿ أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت ﴾ (٨) .

قال الشيخ الدسوقي : يمكن أن تكون جملة « من هو قائم » معطوفة على جملة محذوفة . والأصل : أهم ضالون أو أهم لايعقلون فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه »(٩). ... وبهذا يطّرد مذهب الزمخشري .

---

(١) الزخرف : ١٨ .

(٢) الرعد : ١٩ .

(٣) الرعد : ٣٣ .

(٤) الزخرف : ١٨ .

(٥) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٤٣٧ .

(٦) الرعد : ١٩ .

(٧) الفتوحات الإلهية جـ ٢ ص ٥٠١ .

(٨) الرعد : ٣٣ .

(٩) حاشية الدسوقي على المغني ص ١٣ .

أمَّا ماذكره أبو حيان (١) من أن الزمخشري رجع إلى مذهب سيبويه والجمهور ففيه نظر عندي. والذي دفعه إلى هذا القول أن الزمخشري اكتفى بذكر مذهب سيبويه والجمهور في موضعين من الكشاف .

الأول : عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أفأَمِنَ أهلُ القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون أوَ أمِنَ أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون ﴾ (٢) . قال الزمخشري : «والفاء والواو في « أفأمن » و« أوَأمن » حرفا عطف دخلت عليهما همزة الإنكار . فإن قلتَ : ما المعطوف عليه ولم عطفت الأولى بالفاء والثانية بالواو ؟ قلتُ : المعطوف عليه – فأخذناهم بغتة»(٣) .

والآخر : عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أئنا لمبعوثون أو آباؤنا الأولون ﴾ (٤) . قال الزمخشري : « أو آباؤنا » دخلت همزة الاستفهام على حرف العطف فإن قلتَ : كيف حسن العطف على المضمر في « لمبعوثون » من غير تأكيد بنحن ؟ قلتُ : حسن للفاصل الذي هو الهمزة كما حسن في قوله تعالى (ما أشركنا ولا آباؤنا) لفصل « لا » المؤكدة للنفي » (٥) .

وفهم أبو حيان من النصَّين السابقين أن الزمخشري رجع إلى مذهب سيبويه والجمهور؛ لأنه أجاز عطف مابعد الهمزة على ماقبلها دون تقدير معطوف عليه محذوف .

ولست أرى في النصَّين السابقين دليلا على رجوع الزمخشري إلى مذهب سيبويه والجمهور ، والمسألة عندي من باب ذكر الأوجه الجائزة في المسألة الواحدة . ويعزز ما أذهب إليه أمران :

(١) أن الزمخشري لم يذكر مذهب سيبويه والجمهور إلاّ في موضعين فقط في الكشاف كما تقدم . بينما المذهب الآخر الذي يقدر فيه جملة محذوفة بين همزة الاستفهام وحرف العطف يشيع في مواطن كثيرة (٦) من الكشاف .

---

(١) البحر المحيط انظر جـ ١ ص ٣٢٣ ، جـ ٤ ص ٣٤٩ .

(٢) الأعراف : ٩٧ ، ٩٨ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٩٨ .

(٤) الواقعة : ٤٨ .

(٥) الكشاف جـ ٤ ص ٥٥ .

(٦) الكشاف . انظر على سبيل المثال جـ ١ : ٣٠٠ ، جـ ٢ : ٨٦ ، ٤٥٧ ، جـ ٣ : ٢٤٦ ، ٢٨١ ، ٣٩٣ ، ٤٧٨، ٥١٣

(٢) أن الزمخشري ذكر مذهب سيبويه والجمهور جنباً إلى جنب مع المذهب الآخر الذي اشتهر به وهو تقدير جملة محذوفة بين همزة الاستفهام وحرف العطف . ففي قوله تعالى : ﴿ أفغيرَ دين الله يبغون ﴾ (١) قال الزمخشري : دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى : فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون . ثم توسطت الهمزة بينهما ، ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره : أيتولون فغير دين الله يبغون » (٢) .

فكيف يقال بعد هذا أن الزمخشري رجع إلى مذهب سيبويه والجمهور ؟!

وخلاصة القول في هذه المسألة عندي أنَّ المذهبين جائزان . وأنَّ كلاً منهما يمكن اطراده ، وأنَّ في كلٍّ منهما تجوّزاً . فعند الجمهور التجوز في تقديم همزة الاستفهام على حرف العطف وحقها التأخير عنه كسائر أدوات الاستفهام . وعند الزمخشري ومَنْ تابعه التجوُّز في حذف المعطوف عليه .

والله أعلم .

---

(١) آل عمران : ٨٣ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٤١ .

٨٤ - « الفصل بين العاطف والمعطوف بالجار والمجرور »

عند قوله تعالى : ﴿ قال كبيرهم ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقا من الله ومن قبل مافرَّطتم في يوسف ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (مافرّطتم في يوسف) فيه وجوه : أن تكون (ما) صلة ... وأن تكون مصدرية على أن محل المصدر الرفع (٢) على الابتداء وخبره الظرف وهو « من قبلُ » ... أو النصب عطفا على مفعول « ألم تعلموا » وهو « أن أباكم » كأنه قيل : ألم تعلموا أخذ أبيكم عليكم موثقا وتفريطكم من قبل في يوسف » (٣) .

واعترض أبو حيان على الوجه الأخير الذي ذكره الزمخشري قال : « أجاز الزمخشري وابن عطية (٤) أن تكون (ما) مصدرية والمصدر المنسبك في موضع نصب والتقدير : ألم تعلموا أخذ أبيكم موثقا ومن قبل تفريطكم في يوسف وقدَّره الزمخشري «وتفريطكم من قبل في يوسف » . وهذا الذي ذهبا إليه ليس بجيد ؛ لأن فيه الفصل بالجار والمجرور بين حرف العطف الذي هو على حرف واحد وبين المعطوف فصار نظير « ضربتُ زيداً وبسيفٍ عمراً » ، وقد زعم أبو علي الفارسي أنه لايجوز ذلك إلاّ في ضرورة الشعر وأمَّا تقدير الزمخشري « وتفريطكم من قبل في يوسف » فلا يجوز ؛ لأن فيه تقديم معمول المصدر المنحل لحرف مصدري والفعل عليه وهو لايجوز » (٥) .

المناقشة والترجيح :

جوَّز الزمخشري أن تكون (ما) في قوله (مافرَّطتم في يوسف) مصدرية والمصدر المنسبك في محل نصب عطفا على مفعول «ألم تعلموا» وتقدير الكلام: «ألم تعلموا أخذ أبيكم عليكم موثقا وتفريطكم من قبل في يوسف». ووافقه ابن عطية . واعترض عليهما أبو حيان بأن ما أجازاه فيه فصل بين حرف العطف الذي هو على حرف واحد (يعني الواو) وبين المعطوف

---

(١) يوسف : ٨٠ .

(٢) اعترض أبو حيان على هذا الوجه وقد سبق الحديث عن ذلك في مسألة مستقلة ، انظر ص (٦٢) .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٣٣٧ .

(٤) انظر المحرر جـ ٨ ص ٤٤ .

(٥) البحر المحيط جـ ٥ ص ٣٣٦ .

. وذلك لايجوز إلاّ في الضرورة الشعرية . والحقيقة أن الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور فيه خلاف . فمذهب ابن مالك الجواز قال في (التسهيل) (١) : «وقد يفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلا بظرف أو جار ومجرور ولا يُخصُّ بالشعر خلافا لأبي علي ، وإنْ كان مجروراً أعيد الجار أو نصب بفعل مضمر » .

قال ابن عقيل شارحا قول ابن مالك : « إطلاق المصنف يقتضي أنه لافرق بين عاطف على حرف واحد وبين غيره ، والمغاربة يقولون : إنْ كان على أكثر من حرف جاز الفصل بالمذكورَين (يعني الظرف والجار والمجرور) وبالقسم نحو قام زيدٌ ثُمَّ والله عمرو ، وإنْ كان على حرف لم يجز إلاّ في ضرورة الشعر ولم يفرقوا بين الفعل والاسم » (٢) .

وأخذ السيوطي بمذهب المغاربة قال : « وفصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة كقوله (٣) :

مُورّثةٍ مالاً وفي الحمد رفعةً لما ضاعَ فيها من قُروء نسائكا

وفصل غيرهما من حروف العطف سائغ بقسم أو ظرف سواء كان المعطوف اسماً نحو « قام زيدٌ ثُمَّ واللهِ عمرو » ، و « ماضربت زيداً لكنَّ في الدار عمرا » أم فعلا نحو قام زيدٌ ثُمَّ في الدار قعد أو ثم أو بل والله قعد ، هكذا نقله أبو حيان عن الأصحاب معترضا به اطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما إذا لم يكن فعلا » (٤) .

وأبو حيان ذهب مذهب أصحابه المغاربة حين ردَّ على الزمخشري وابن عطية ما جوزاه في قوله (ومن قبل مافرطتم في يوسف) من كون االمصدر المؤول من (ما) ومدخولها نصبا بالعطف على مفعول (ألم تعلموا) . ولم يعتدا بالجار والمجرور (من قبل) فاصلاً بين الواو ومعطوفها . وما جوّزه الزمخشري وابن عطية غير بعيد عندي لما يأتي :

---

(١) انظر ص ١٧٨ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد جـ ٢ ص ٤٧٨ .

(٣) قائله الأعشى . انظر الدّرر اللوامع على همع الهوامع جـ ٦ ص ١٦١ . واستشهد به السيوطي على فصل الواو من معطوفها ضرورة فإنَّ (رفعة) في البيت معطوف على قوله (مالاً) وفُصل بينهما بالمجرور .

(٤) همع الهوامع جـ ٥ ص ٢٧٧ .

(١) أن الظرف والجار والمجرور محلُ توسع عند العرب ، ولستُ أرى مانعا من التوسع في الفصل بهما بين الواو ومعطوفها وقد أجاز ذلك - كما رأينا - جماعة من النحاة ، والسَّماع يؤيدهم كالبيت الذي استشهد به السيوطي وآخر استشهد به الرضي (١) وكآية المسألة وآيات أخرى ذكرها ابن عقيل في شرحه (٢) للتسهيل .

(٢) أنه ورد الفصل بين الواو ومعطوفها بـ « لا » النافية ، نحو قوله تعالى : ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ (٣) . وهذا يؤنس بجواز الفصل بالجار والمجرور أو الظرف .

(٣) أن الزمخشري وابن عطية لم يتفردا بهذا القول فقد أجازه غيرهما . قال الفراء : « (ما) التي مع (فرّطتم) في موضع رفع ... وإنْ شئت جعلتها نصبا أي : ألم تعلموا هذا وتعلموا من قبلُ تفريطكم في يوسف ... » (٤) وقال النحاس : « (ما) زائدة لا موضع لها من الإعراب ... وقيل : موضعه نصب عطف على أنَّ ، والمعنى ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقاً من الله وتعلموا تفريطكم في يوسف عليه السلام » (٥) .

وقال البيضاوي : (مافرطتم في يوسف) قصرتم في شأنه و (ما) مزيدة ويجوز أن تكون مصدرية في موضع النصب بالعطف على مفعول (تعلموا) ولا بأس بالفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف » (٦) .

أمَّا اعتراض أبي حيان على تقدير الزمخشري « وتفريطكم من قبلُ في يوسف » بأن فيه تقديم معمول المصدر المنحل لحرف مصدري والفعل عليه وهو لايجوز فكفانا السمين الحلبي الردَّ عليه قال : « ليس في تقدير الزمخشري شيء من ذلك ؛ لأنه لَّما صرَّح بالمقدَّر أخَّر الجارَّين والمجرورَين عن لفظ المصدر المقدر كما ترى ... فأين تقديم المعمول على المصدر ؟ ولو ردَّ عليه وعلى ابن عطية بأنه يلزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لكان ردّاً واضحا ، فإنَّ « من قبلُ » متعلِّق بـ « فرّطتم » وقد تقدم على (ما) المصدرية ، وفيه خلاف مشهور » (٧) .

---

(١) انظر شرحه على الكافية جـ ١ ص ٣٢٤ .
(٢) انظر جـ ٢ ص ٤٧٨ .
(٣) الأنعام : ١٤٨ .
(٤) معاني القرآن جـ ٢ ص ٥٣ .
(٥) إعراب القرآن جـ ٢ ص ٣٤١ .
(٦) انظر تفسيره جـ ٣ ص ١٤٠ .
(٧) الدّر المصون جـ ٦ ص ٥٤١ ، ٥٤٢ .

٨٥ - « الاختصاص ومفهومه عند الزمخشري »

يستخدم الزمخشري مصطلح « الاختصاص » على غير ماهو معهود عند النحاة فعند قوله تعالى : ﴿ قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « إلهاً واحداً » بدل من إله آبائك ، كقوله تعالى : ﴿ بالناصية ناصيةٍ كاذبة ﴾ (٢) أو على الاختصاص : أي نريد بإله آبائك إلهاً واحداً » (٣) .

واعترضه أبو حيان قائلاً : « نصَّ النحويون على أن المنصوب على الاختصاص لايكون نكرة ولا مبهما » (٤) . وفي موضع آخر عند قوله تعالى : ﴿ قد كان لكم آية في فئتين إلتقتا فئةٌ تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة ﴾ (٥) قال أبو حيان : قرأ ابن السميفع وابن أبي عبلة (فئةً) بالنصب قالوا على المدح . وتمام هذا القول أنه انتصب الأول على المدح والثاني على الذم ، كأنه قيل أمدحُ فئةً تقاتل في سبيل الله وأذمُ أخرى كافرةً . وقال الزمخشري النصب في فئة على الاختصاص وليس بجيد ؛ لأن المنصوب على الاختصاص لايكون نكرة ولا مبهما » (٦) .

المناقشة والترجيح :

الاختصاص عند جمهور النحاة اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله»(٧) . نحو قوله ﷺ :

« نحن - معاشرَ الأنبياء - لا نُورَث » . وقول الشاعر

لنا - معشرَ الأنصارِ - مَجْدٌ مُؤثَّلٌ   بإرضائنا خيرَ البرية أحمدا (٨)

ويقدر النحاة للاسم المنصوب على الاختصاص فعلاً تقديره أعني أو أَخصُّ وقد قدره سيبويه بـ « أعني » . قال :

---

(١) البقرة : ١٣٣ .

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ .

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٣١٤ .

(٤) البحر المحيط جـ ١ ص ٤٠٣ .

(٥) آل عمران : ١٣ .

(٦) البحر المحيط جـ ٢ ص ٣٩٤ .

(٧) انظر شذور الذهب ص ٢١٦ .

(٨) البيت في شذور الذهب ص ٢١٧ ، وهمع الهوامع جـ ٣ ص ٣١ .

« هذا بابٌ من الاختصاص يجري على ماجرى عليه النداء ...... وذلك قولك : إنَّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا ، كأنه قال : أعني ، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل » (١) .

ويتَّسعُ مصطلح الاختصاص عند الزمخشري فيَشْملُ ماينتصب من الأسماء على المدح والشَّتم والترحم . يقول في « المفصل » :

« وفي كلامهم ماهو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم أمَّا أنا فأفعل كذا أيُّها الرجلُ . ونحن نفعل كذا أيُّها القومُ ، واللهمَّ اغفر لنا أيَّتُها العصابةُ . جعلوا أيًّا مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح .... ومما يُجرى هذا المُجرى قولهم : إنَّا – معشرَ العرب – نفعل كذا ، ونحن – آلَ فلانٍ – كرماء ، وإنَّا – معشرَ الصعاليك – لا قوة بنا على المروَّة . إلاّ أنهم سوغوا دخول اللام ههنا فقالوا : نحن – العربَ – أقرى الناس للضيف ، وبك – اللّهَ – نرجو الفضل ، وسبحانك اللهَ العظيمَ . ومنه قولهم : الحمد لله الحميدَ ، والملكُ لله أهلَ الملك ، وأتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ ، وقُرِئ « حمالةَ الحطب » ، ومررتُ به المسكينَ والبائسَ ، وقد جاء نكرة في قول الهذلي :

وَيَأْوِي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالي

وهذا الذي يُقال فيه نَصْبٌ على المدح والشتم والترحم » (٢) .

فهذا النَّص يفيد أن الزمخشري يدخل المنصوب على المدح والشتم والترحم ضمن الاختصاص ؛ لأنه تحدث في أول النَّص السابق عن الاختصاص المعهود عند النحاة . ثم قال : ومنه قولهم : الحمد لله الحميدَ ... إلى آخره . ثم زاد الأمر وضوحاً حين قال في آخر النَّص . «وهذا الذي يُقال فيه نَصْبٌ على المدح والشَّتم والترحم .

واستخدم الزمخشري مصطلح « الاختصاص » بمفهومه الواسع عنده في عدة مواضع من الكشاف (٣) . ففي الآية التي تقدمت وهي قوله تعالى : ﴿ قالوا نعبدُ إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق إلهاً واحداً ﴾ . قال الزمخشري : « إلهاً واحداً بدل من إله آبائك ... أو على الاختصاص » . واعترض عليه أبو حيان بأن المنصوب على الاختصاص لايكون نكرة ولا مبهما . وردَّ هذا الاعتراض السَّمينُ الحلبي ، قال :

---

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٢٣٣ .

(٢) المفصل ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٣) الكشاف جـ ١ : ٣١٤ ، ٣٣١ ، ٤١٥ ، ٥٢٦ .

« لايعني الزمخشري الاختصاصَ المبوَّبَ له في النحو ، نحو : « نحن – معاشر الأنبياء – لا نُوْرَثُ » وإنما عَنى النصبَ بإضمار فعلٍ لائقٍ ، وأهل البيان يُسَمُّون هذا النحو اختصاصا »(١) .

ولعلي أوافق السَّمينَ الحلبيَّ في قوله : إن الزمخشري لايعني الاختصاصَ المبوَّبَ له في النحو . وأمَّا قوله : إنما عَنى النصبَ بإضمار فعلٍ لائقٍ فالأولى عندي أن يُقال إن الزمخشري عَنى بالنصب على الاختصاص ما يُسمِّيه النحاة النصب على المدح ؛ لأن الزمخشري كما قلتُ سابقاً يتَّسِعُ عنده مصطلح الاختصاص فَيشْملُ المنصوب على المدح والذم والترحم . وقد نَصَّ على ذلك في « المفصل » كما تقدم . ولا مشاحة في اصطلاح .

ولم يكن الربط بين ماانتصب على الاختصاص وما انتصب على المدح والذم والترحم قاَصِراً على الزمخشري وحده ، فنحا إلى هذا المنحى الرَّضيُّ في شرح الكافية يقول :

« وقد يأتي الاختصاص الذي باللام أو الإضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك اللّهَ العظيم ، وبك أهلَ الرحمة أتوسل ، قالوا : وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو « مررتُ به الفاسقَ » أو بعد الظاهر نحو الحمدُ لله الحميدَ أو كان المختص منكراً فليس من هذا الباب بل هو منصوب إمَّا على المدح نحو « الحمدُ لله الحميدَ » أو الذَّم نحو « وامرأته حمَّالةَ الحطب »(٢) أو الترحم نحو قوله :

وَيأْوِي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ   وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالي

بفعلٍ لا يظهر وهو أعني أو أخصُّ في الجميع أو أمدحُ وأذمُ وأترحمُ كلٌّ في موضعه . هذا ماقيل . ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد ؛ لأن في الجميع معنى الاختصاص ، فنكون قد أجرينا هذا الباب مجرى واحدا »(٣) .

ويُطْلِقُ الصَّبانُ في حاشيته على الأشموني الاختصاصَ على المنصوب على الترحم . قال في حاشيته معقباً على قول الشاعر :

ويأوي إلى نسوة عُطَّلٍ   وشُعثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالي

---

(١) الدُّر المصون جـ ٣ ص ٤٦ .

(٢) المسد : ٤ .

(٣) شرح الكافية جـ ١ ص ١٦٢ .

« « وشعثاً » منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أي وأخصُّ شعثاً ؛ ليبين أن هذا الضَّربَ من النساء أسوأ حالاً مِنْ الضَّرب الأول الذي هو العُطْل » (١) .

أمَّا المفسِّرون ولاسيما المتأخرين منهم فقد شَاعَ عندهم إطلاقُ الاختصاص على المنصوب على المدح والذم . ولعلهم متأثرون بالزمخشري في « الكشاف » . وإليك بعضَ نصوصهم :

يقول الرازي عند قوله تعالى : « قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق إلهاً واحداً » .

« أمَّا قوله تعالى « إلها واحداً » فهو بدل « إله آبائك » .... أو على الاختصاص أي : نريد بإله آبائك إلها واحدا » (٢) . والإعراب نفسه تجده عند البيضاوي (٣) وأبي السعود (٤) . وهم مسبوقون في هذا الإعراب – كما تقدم – بالزمخشري (٥) .

وعند قوله تعالى :﴿ ولكنَّ البرَّ مَنْ آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء ﴾ (٦) .

قال أبو السعود : « والصابرين » نَصْبٌ على الاختصاص غُيِّر سبكه عمَّا قبله تنبيهاً على فضيلة الصبر ومزيته . وهو في الحقيقة معطوف على ماقبله » (٧) .

وعند قوله تعالى ﴿ قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئةٌ تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة ﴾ (٨) قرأ ابن السميفع وابن أبي عبلة (فئةً) بالنصب .

---

(١) حاشية الصبان جـ ٣ ص ٥٣ .
(٢) تفسير الفخرالرازي جـ ٤ ص ٨٥ .
(٣) انظر تفسيره جـ ١ ص ١٩٢ .
(٤) انظر تفسيره جـ ١ ص ١٦٥ .
(٥) الكشاف جـ ١ ص ٣١٤ .
(٦) البقرة : ١٧٧ .
(٧) تفسير أبي السعود جـ ١ ص ١٩٤ .
(٨) آل عمران : ١٣ .

قال الرازي في تخريجها : إما على الاختصاص أو على الحال من الضمير في التقتا»(١) . والتخريج نفسه تجده عند البيضاوي (٢) والألوسي (٣) وهم مسبوقون في ذلك بالزمخشري(٤) .

... وبعد هذا كلّه فإنَّ المتتبعَ لكلام أبي حيان يجدُ أن موقفه من مصطلح الاختصاص عند الزمخشري غيرُ ثابت . فتارة يَعترِضُ على الزمخشري لإطلاقه الاختصاصَ على المنصوب على المدح والذم – كما رأينا في صدر المسألة – وتارة يرضى به ويُخرِّجُ عليه إحدى القراءات . كما فعل عند قوله تعالى :

﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكينِ والجارِ ذي القربى ﴾ (٥) .

قال أبو حيان : « وقُرِئَ « والجارَ ذا القربى » قال الزمخشري نصباً على الاختصاص كما قُرِئَ « حافظوا على الصلوات والصلاةَ الوسطى » تنبيها على عظم حقه لإدلائه بحقي الجوار والقربى » (٦) . وتارة يستخدم أبو حيان نفسُه الاختصاصَ كما استخدمه الزمخشري وذلك حين أجاز نصب (عيناً) على الاختصاص ، في قوله تعالى : ﴿ إن الأبرار يشربون من كأس كان مزاجها كافوراً * عيناً يشرب بها عباد الله ﴾ (٧) .

قال أبو حيان : « (عيناً) بدل من كافور أو مفعولاً بيشربون أي ماء عين أو بدل مِنْ محل (من كأس) على حذف مضاف أي يشربون خمراً خمر عين أو نصبٌ على الاختصاص»(٨).

---

(١) تفسير الفخر الرازي جـ ٧ ص ٢٠٥ .

(٢) انظر تفسيره جـ ٢ ص ٧ .

(٣) انظر تفسيره جـ٢ ص ٩٥ .

(٤) الكشاف جـ ١ ص ٤١٥ .

(٥) النساء : ٣٦ .

(٦) البحر جـ ٣ ص ٢٤٥ .

(٧) الإنسان : ٥ ، ٦ .

(٨) البحر جـ ٨ ص ٣٩٥ .

٨٦ - « معاني اسم الفعل مكانك »

عند قوله تعالى : ﴿ويوم نحشرهم جميعا ثم نقول للذين أشركوا مكانكم أنتم وشركاؤكم﴾ (١) .

قال الزمخشري : (مكانكم) الزموا مكانكم لا تبرحوا حتى تنظروا مايفعل بكم، و(أنتم) أكد به الضمير في مكانكم لسدِّه مسدَّ قوله « الزموا » » (٢) .

ونقل أبو حيان قول الزمخشري هذا ثم قال : « وتقديره (الزموا) وأن مكانكم قام مقامه فيحمل الضمير الذي في (الزموا) ليس بجيد ؛ إذ لو كان كذلك لكان مكانك الذي هو اسم فعل يتعدى كما يتعدى « الزموا » ألا ترى أن اسم الفعل إذا كان الفعل لازما كان اسم الفعل لازما وإذا كان متعديا كان متعديا . مثال ذلك : « عليك زيدا » لمّا ناب مناب الزم تعدى و«إليك» لمّا ناب مناب « تنح » لم يتعد ، ولكون مكانك لا يتعدى قدَّره النحويون « اثبت » واثبت لايتعدى»(٣) .

المناقشة والترجيح :

اتفقت كلمة النحاة على أن « مكانك » اسمُ فعل أمر منقول عن الظرفية ولكنهم اختلفوا في تفسيره بعد النقل ، أي : بعد أن يصبح اسم فعل فله عندهم عدة معاني :

(١) أن معناه « اثبت » قال أبو الفتح ابن جني : « ومكانك اسم اثبت قال (٤) :

وقولي كلما جشأت وجاشت ... مكانكِ تُحمدي أو تستريحي

فجوابه بالجزم دليل على أنه كأنه قال : اثبتي تُحمدي أو تستريحي وكذلك قول الله جل اسمه (مكانكم أنتم وشركاؤكم) فأنتم توكيد للضمير في (مكانكم) كقولك « اثبتوا أنتم وشركاؤكم » وعطفَ على ذلك الضمير بعد أن وكَّده (الشركاءُ) » (٥) .

وممَّن قال : إنَّ مكانك بمعنى « أُثْبُتْ » ابن مالك (٦) والمرادي (٧) والأشموني (٨) والسيوطي (٩) .

---

(١) يونس : ٢٨ .
(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٢٣٥ .
(٣) البحر المحيط جـ ٥ ص ١٥١ ، ١٥٢ .
(٤) قائله : عمرو بن الإطْنابة انظر الخزانة جـ ٢ ص ٤٣٨ .
(٥) الخصائص جـ ٣ ص ٣٥ .
(٦) انظر التسهيل ص ٢١٢ .
(٧) انظر شرحه على الألفية جـ ٤ ص ٨٣ .
(٨) انظر شرحه على الألفية جـ ٣ ص ١٥٢ .
(٩) همع الهوامع جـ ٥ ص ١٢٤ .

(٢) أن معناه « الزم » ذكر هذا المعنى – كما رأينا – الزمخشري ، وذكره ابن الأنباري قال عند آية المسألة « مكانكم أنتم وشركاؤكم » : « مكانكم ههنا اسم من أسماء الأفعال وهي اسم لـ « الزموا » (١) . وذكر هذا المعنى العكبري (٢) والرضي (٣) .

وقال به من المفسرين الحوفيُّ (٤) والرازيّ (٥) والقرطبي (٦) .

(٣) أن معناه « انتظروا » ، قال الأخفش : « وقال (مكانكم أنتم وشركاؤكم) ؛ لأنه في معنى « انتظروا أنتم وشركاؤكم » » (٧) .

وقال الزجاج : « مكانكم منصوب على الأمر كأنه قيل : انتظروا مكانكم ... » (٨) .

ويبدو لي أن اختلاف النحاة والمفسرين في معنى اسم الفعل (مكانك) يرجع إلى أن بعضهم نظر إلى المعنى المعجمي الذي يؤديه اسم الفعل على حين أن بعضهم نظر إلى المعنى الإعرابي له .

ونعود إلى تفسير الزمخشري لـ « مكانكم » في الآية بـ « الزموا مكانكم » وهذا التفسير قال به – كما رأينا – جماعة من النحاة والمفسرين . واعترض عليه أبو حيان بأنه لو كان اسم فعل لـ « الزموا » لكان متعديا مثله وهو – أي : مكانك – ليس بمتعدٍ . ويُجاب عن هذا الاعتراض بأمور :

(١) أن مَنْ فسَّره بـ « الزم » أراد تفسير المعنى لا الإعراب .

(٢) قيل (٩) : « الزم » يكون لازما ومتعديا كما في (الصحاح) (١٠) ، فالزم هنا لازمٌ لامتعدٍّ.

---

(١) البيان جـ ١ ص ٤١١ .

(٢) التبيان جـ ٢ ص ٦٧٣ .

(٣) انظر شرح الكافية جـ ٢ ص ٧٥ .

(٤) نقلاً عن البحر المحيط جـ ٥ ص ١٥٢ .

(٥) انظر تفسيره جـ ١٧ ص ٨٦ .

(٦) انظر تفسيره جـ ٨ ص ٣٣٣ .

(٧) معاني القرآن جـ ٢ ص ٣٤٤ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه جـ ٣ ص ١٦ .

(٩) انظر حاشية الشهاب على البيضاوي جـ ٥ ص ٢٤ .

(١٠) قال : لَزِمْتُ الشيءَ أَلْزَمُهُ لُزوماً ، ولَزِمْتُ به ، انظر مادة (لزم) جـ ٥ ص ٢٠٢٩ .

(٣) حكى الكسائي (١) أن« مكانك » يكون متعديا ، وسمع بعض العرب يقول : مكانك زيداً.

(٤) أنه ليس بلازم أن يكون اسم الفعل موافقا في التعدي واللزوم للفعل النائب عنه . ومثال ذلك (آمين) اسم فعل بمعنى « استجب » وهو متعدٍ نحو « اللهم استجب دعاءنا » . و«آمين » غير متعدٍّ .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء جـ ١ ص ٣٢٣ .

٨٧ - « إعمال اسم الفعل محذوفا »

قال الله تعالى مخاطبا موسى عليه السلام : ﴿ وَاضْمُمْ يَدَكَ إلى جناحِكَ تَخْرُجْ بيضاءَ من غير سوء آيةً أخرى ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (بيضاء ، وآية) حالان معا ... وفي نصب « آية » وجه آخر وهو أن يكون بإضمار نحو خذ ودونك وما أشبه ذلك ، حُذف لدلالة الكلام » (٢) .

وتعقَّبه أبو حيان في تقديره لناصب « آية » قال : « فأمَّا تقديره « خذ » فسائغ ، وأمَّا دونك فلا يسوغ ؛ لأنه اسم فعل من باب الإغراء فلا يجوز أن يحذف النائب والمنوب عنه ، ولذلك لم يَجر مَجراه في جميع أحكامه » (٣) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري أن يكون عامل النصب في « آية » محذوفا ، والتقدير خذ آيةً أو دونك آيةً . وقبل أبو حيان التقدير الأول واعترض على الثاني بأن دونك اسم فعل لايجوز إعماله مضمرا ؛ لأنه نائب عن الفعل ولا يحذف النائب والمنوب عنه .

وتعليل أبي حيان هذا منقوض بياء النداء فإنها تحذف مع أنها نائبة عن « أدعو » .

وقول أبي حيان : « إن اسم الفعل لا يَجري مَجرى فعله في جميع أحكامه » ليس مجمعا عليه ؛ إذ أجاز الكسائي (٤) إجراءه مُجرى فعله في نصب الاسم المتقدم عليه ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ كتابَ الله عليكم ﴾ (٥) .

وما أجازه الزمخشري من إعمال اسم الفعل محذوفاً أجازه غيرُه . قال أبو عبيدة عند قوله تعالى : ﴿ بل ملَّةَ إبراهيم ﴾ (٦) : « انتصب ؛ لأن فيه ضمير فعلٍ ، كأنَّ مجازه بل اتَّبعوا ملَّةَ إبراهيم أو عليكم مِلَّةَ إبراهيم » (٧) .

---

(١) طه : ٢٢ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٥٣٤ .

(٣) البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٣٦ .

(٤) انظر همع الهوامع جـ ٥ ص ١٢٠ .

(٥) النساء : ٢٤ .

(٦) البقرة : ١٣٥ .

(٧) مجاز القرآن جـ ١ ص ٥٧ .

وقال ابن الأنباري عند قوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ اللهِ ومَنْ أحسنُ من الله صبغة ﴾ (١) :
«نصب صبغة من ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون منصوباً بتقدير فعل وتقديره : اتّبعوا صبغة الله .

والثاني : أن يكون منصوباً على الإغراء ، أي : عليكم صبغةَ الله ... » (٢) .

وظاهر كلام سيبويه إجازة إعمال اسم الفعل مضمرا ، قال في (الكتاب) متحدثا عن نصب الاسم على الاشتغال : « فإذا قلتَ : زيدٌ فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء ، ألا ترى أنك لو قلتَ : « زيدٌ فمنطلقٌ » لم يستقم فهو دليل على أنه لايجوز أن يكون مبتدأ . فإنْ شئتَ نصبته على شيء هذا تفسيره كما كان كذلك في الاستفهام وإنْ شئتَ على عليك ، كأنك قلتَ عليك زيداً فاقتله » (٣) .

وقال في موضع آخر تحت عنوان : « هذا باب ماجرى منه على الأمر والتحذير » : «ومن ذلك : رأسَه والحائطَ ، كأنه قال : خلِّ أو دَعْ رأسَه والحائط فالرأس مفعول ، والحائطَ مفعول معه فانتصبا جميعا . ومن ذلك قولهم : « شأنَك والحج » ، كأنه قال : عليك شأنَك مع الحج ... فصارت الواو في معنى مع كما صارت في معنى « مع » في قولهم : ماصنعتَ وأخاك، وإنْ شئتَ لم يكن فيه ذلك المعنى فهو عربي جيد كأنه قال : عليك رأسَك وعليك الحائطَ » (٤) .

وذكر ابن هشام أنهم حملوا تقدير سيبويه لاسم الفعل على أنه تفسير للمعنى لا الإعراب قال في (المغني) : « أمَّا قول سيبويه في « زيدا فاقتله » ، وفي » شأنَك والحج » ، وقوله :

* يا أيُّها المائحُ دلوي دُونَكا *

إن التقدير : عليك زيداً ، وعليك الحجَ ، ودونك دلوي ، فقالوا إنَّما أراد تفسير المعنى لا الإعراب ، وإنما التقدير : خُذْ دلوي والزم زيدا ، والزم الحج » (٥) .

وبعد ... فإنَّ ما أجازه الزمخشري من أن الناصب لـ « آيةً » محذوف تقديره : « دونك آيةً » يتفق مع تقدير سيبويه « عليك زيداً فاقتله » و « عليك شأنَك والحج » . فإنْ أُعتُذر لسيبويه بأنه يريد تفسير المعنى لا الإعراب فلْيُعتذر للزمخشري بمثله .

---

(١) البقرة : ١٣٨ .

(٢) البيان جـ ١ ص ١٢٦ .

(٣) الكتاب جـ ١ ص ١٣٨ .

(٤) المصدر نفسه جـ ١ ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٥) المغني جـ ٢ ص ٦٧٤ .

٨٨ - « هل يؤكَّد الفعل المضارع بعد « إنْ » الشرطية غير المتصلة بما » ؟

قال الله تعالى : ﴿ إمَّا يبلغَنَّ عندك الكبرَ أحدُهما أو كلاهما فلا تقل لهما أُفٍّ ولا تنهرْهما ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (إمَّا) هي « إنْ » الشرطية زيدت عليها « ما » تأكيدا لها ، ولذلك دخلتْ النون المؤكِّدة في الفعل ، ولو أُفردتْ « إنْ » لم يصح دخولها ، لا تقول : « إنْ تُكرمَنَّ زيداً يكرمْك » ولكن « إمَّا تكرمَنَّه » » (٢) .

وقال أبو حيان معقِّبا على قول الزمخشري : « وهذا الذي ذكره مخالف لمذهب سيبويه ؛ لأنَّ مذهبه أنه يجوز أنْ يجمع بين إمَّا ونون التوكيد وأنْ يأتي بإنْ وحدَّها ونون التوكيد وأنْ يأتي بإمَّا وحدَها دون نون التوكيد . وقال سيبويه في هذه المسألة « وإنْ شئت لم تقحم النون كما أنك إنْ شئت لم تجئ بما » يعني مع النون وعدمها » (٣) .

المناقشة والترجيح :

ذكر الزمخشريُّ - في نصّه السابق - أنَّ نون التوكيد دخلتْ على الفعل « يبلغَنَّ » لوقوعه بعد « إنْ » الشرطية التي اتصلتْ بها (ما) الزائدة للتأكيد ثُمَّ استطرد الزمخشري وقال : « لو أُفردتْ « إنْ » الشرطية ولم تتصل بها (ما) الزائدة لم يصح دخول نون التوكيد على الفعل، فلا يُقال : إنْ تكرمَنَّ زيدا يكرمْك » .

واعترض أبو حيان على الزمخشري بأن ماذهب إليه مخالف لمذهب سيبويه ؛ لأن سيبويه أجاز الجمع بين إمَّا ونون التوكيد وأجاز الإتيان بإمَّا وحدَها دون نون التوكيد وأجاز الإتيان بإنْ وحدَها مع نون التوكيد .

وعلى قول أبي حيان الخلاف منحصر بين الزمخشري وسيبويه في توكيد الفعل المضارع بعد إنْ الشرطية حين إفرادها وعدم اتصال « ما » بها . فالزمخشريُّ لايجيز توكيد الفعل مع إنْ الشرطية إذا لم تتصل بها (ما) وسيبويه - كما فهم أبو حيان من كلامه - يجيز

---

(١) الإسراء : ٢٣ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٤٤٤ .

(٣) البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٦ .

توكيد الفعل مع إنْ الشرطية وحدَها وإنْ لم تتصل بها (ما) . وسأنقل كلام سيبويه في هذه المسألة لنرى هل كان أبو حيان محقاً في فهمه لكلام سيبويه ؟

قال سيبويه متحدثا عن المواضع التي تأتي فيها نون التوكيد : « ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعتْ بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد ، وذلك لأنهم شبّهوا « ما » باللام التي في « لتفعلَنَّ » ، لمَّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام . وإنْ شئتَ لم تقحم النون كما أنك إنْ شئت لم تجئ بها . فأمَّا اللام فهي لازمة في اليمين ، فشبهوا «ما» هذه إذْ جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون . فمن ذلك قولك : إمَّا تأتينّي آتِك ، وأيُّهم ما يقولَنَّ ذاك تجْزِه .. » (١) .

ونصُّ سيبويه هذا يُفهم منه مايلي :

(١) أنَّ نون التوكيد تدخل على الفعل بعد حروف الجزاء إذا اتصلت بها (ما) الزائدة للتوكيد .

(٢) أن العلة في دخول نون التوكيد على الفعل حينئذٍ أنهم شبهوا (ما) المؤكدة التي تتصل بحروف الجزاء باللام التي تلحق القسم في نحو « لتفعلَنَّ » . فلمَّا وقع التوكيد قبل الفعل (بما) ألزموا النون آخره كما ألزموا النون آخر الفعل بعد لام القسم .

(٣) قوله « وإنْ شئتَ لم تقحم النون » يعني أن تأكيد الفعل بعد حرف الجزاء المتصل «بما» جائز لا واجب .

(٤) قوله « وإنْ شئتَ لم تجئ بها » أي إنْ شئت لم تجئ « بما » مع حروف الجزاء فهي ليست لازمة . أمَّا اللام فهي لازمة في اليمين في نحو « لتفعلن » .

فنصُّ سيبويه – كما رأينا – لا يُفهمُ منه مافَهمه أبو حيان من أنَّ سيبويه يجيز توكيد الفعل مع إنْ الشرطية غير المتصلة « بما » . ويشهد لما أقول أنَّ سيبويه صرَّح بأنَّ نون التوكيد إنَّما تدخل على الأفعال بعد حروف الجزاء بغير « ما » في الشِّعر خاصةً لا في اختيار الكلام. قال : « وقد تدخل النون بغير « ما » في الجزاء وذلك قليل في الشِّعر ... » (٢) وذكر سيبويه شواهد شعرية على ذلك .

---

(١) الكتاب جـ ٣ ص ٥١٤ ، ٥١٥ .

(٢) الكتاب جـ ٣ ص ٥١٥ .

وقد أشار السَّمينُ الحلبي إلى أن أبا حيان حَمَّل كلام سيبويه مالا يحتمل قال السَّمين: « ... سيبويه إنما نصَّ على أنَّ نون التوكيد لا يجب الاتيانُ بها بعد (إمَّا) وإنْ كان أبوإسحاق قال بوجوب ذلك . وقوله بعد ذلك « كما أنَّك إنْ شئت لم تجئ بما » ليس فيه دليل على جواز توكيد الشرط مع إنْ وحدها » (١) .

ومثله فعل الشّاوي قال : « وكلام سيبويه لادليل فيه له (٢) لمَنْ تأمله إنّما فيه أنَّ إمَّا لايلزمها التوكيد بالنون كما أنَّ (ما) ليست لازمة لإنْ ولم يذكر أنها إنْ حُذفتْ أعني (ما) يجوز التوكيد وإنما ذكر التوكيد معها وهو ساكت عنه عند حذفها » .

وبعد كلِّ ماسبق أقول إنَّ ماذهب إليه الزمخشري من أنه لايجوز توكيد الفعل بعد إنْ الشرطية غير المتصلة « بما » ليس فيه مخالفة لمذهب سيبويه .

---

(١) الدّر المصون جـ ٧ ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٢) يعني لادليل فيه لأبي حيان فيما ذهب إليه من أنَّ سيبويه يجيز توكيد الفعل بعد إنْ الشرطية غير المتصلة بما .

(٣) المحاكمة : ورقة / ١٧٤ .

٨٩ – « إفادة السين الداخله على المضارع تحقق الوقوع »

عند قوله تعالى : ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضُهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم﴾ (١) .

قال الزمخشري : (سيرحمهم الله) السين مفيدة وجوب الرحمة لا محالة ، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قولك : « سأنتقم منك يوما » ، تعني أنك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك ونحوه ﴿سيجعل لهم الرحمن ودا﴾ (٢) » (٣) .

ونقل أبو حيان كلام الزمخشري السابق ثم قال : « وفيه دفينة خفية من الاعتزال بقوله السين مفيدة وجوب الرحمة لا محالة ، يشير إلى أنه يجب على الله تعالى إثابة الطائع كما تجب معاقبة العاصي ، وليس مدلول السين توكيد مادخلت عليه إنما تدل على تخليص المضارع للاستقبال فقط » (٤) .

المناقشة والترجيح :

ذكر الزمخشري أن السين في قوله تعالى « سيرحمهم الله » أفادت تأكيد الرحمة وأنها واقعة لا محالة وهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قولك « سأنتقم منك يوماً » وفسَّر ابن هشام مراد الزمخشري بقوله هذا ، قال – في حديثه عن السين – : « وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة ، ولم أرَ مَنْ فهم وجه ذلك ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على مايفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه » (٥) . واعترض أبو حيان على معنى السين الذي ذكره الزمخشريُّ وقال : إنَّ فيه دفينة خفية من الاعتزال وفيه إشارة إلى أصل من أصول المعتزلة وهو « أنه يتحتم على الله إثابة الطائع ومعاقبة العاصي » .

---

(١) التوبة : ٧١ .

(٢) مريم : ٩٦ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٢٠٢ .

(٤) البحر المحيط جـ ٥ ص ٧١ .

(٥) المغني جـ ١ ص ١٤٨ .

قلتُ : حقاً إن الزمخشريّ يطوع بعض الآيات لخدمة مذهبه الاعتزالي ولكن رأيه في السين هنا وهو إفادتها تأكيد مابعدها وأنه واقع لا محالة لا أرى فيه شيئاً من الاعتزال لما يأتي:

(١) أن هذا المعنى الذي ذكره الزمخشري للسين قال به في آيات لا علاقة لها بثواب الله وعقابه ، فمثلا عند قوله تعالى : ﴿ علم الله أنكم ستذكرونهن ﴾ (١) . قال : « علم الله أنكم ستذكرونهن لا محالة ولا تنفكون عن النطق برغبتكم فيهن ولا تصبرون عنه » (٢).

(٢) أن هذا المعنى لو كان فيه شيء من الاعتزال لنبَّه عليه ابن المنير المشهور بتتبعه لما في «الكشاف» من الاعتزال .

(٣) أن هذا المعنى الذي ذكره الزمخشري للسين قال به غيره من المفسرين . قال البيضاوي: « (أولئك سيرحمهم الله) لا محالة فإن السين مؤكدة للوقوع » (٣) .

وقال أبو السعود : (سيرحمهم الله) أي يفيض عليهم آثار رحمته من التأييد والنصرة ألبتة فإن السين مؤكدة للوقوع » (٤) .

وقال الشوكاني : « والسين في (سيرحمهم الله) للمبالغة في إنجاز الوعد » (٥) .

(٤) أن أبا حيان نفسه قال بهذا المعنى الذي أنكره على الزمخشري ، وذلك عند قوله تعالى : ﴿ سيصلى ناراً ذات لهب ﴾ (٦) قال : « السين للاستقبال وإن تراخى الزمان وهو وعيد كائن إنجازه لا محالة » (٧) .

(٥) أن المعنى الذي ذكره الزمخشري للسّين تكاد تصرح به بعض آيات القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا وعد الله حقا ومَنْ أصدق من الله قيلا) (٨) .

فاختتام الآية بقوله « ومَنْ أصدق من الله قيلا » تأكيد بأن الله منجزٌ وعدَه للمؤمنين وأنه سيدخلهم الجنة بإذنه تعالى .

---

(١) البقرة : ٢٣٥ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٧٣ .

(٣) انظر تفسيره جـ ٣ ص ٧٤ .

(٤) انظر تفسيره جـ ٤ ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٥) انظر تفسيره جـ ٢ ص ٣٨١ .

(٦) المسد : ٣ .

(٧) البحر المحيط جـ ٨ ص ٥٢٦ .

(٨) النساء : ١٢٢ .

٩٠ – هل قال الزمخشري بإفادة (لن) التأبيد ؟

قال الله تعالى : ﴿ فإنْ لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ... ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « فإنْ قلتَ : ماحقيقة لن في باب النفي ؟ قلتُ : « لا » و« لن » أختان في نفي المستقبل إلاّ أنَّ في لن توكيدا وتشديدا ، تقول لصاحبك : « لا أُقيم غدا » فإنْ أنكر عليك قلتَ : لن أقيم غدا ، كما تفعل في أنا مقيم وإني مقيم » (٢) .

وقال أبو حيان معقِّباً على قول الزمخشري : « ماذكره الزمخشري هنا مخالف لما حُكي عنه أنَّ « لن » تقتضي النفي على التأبيد .. » (٣) .

المناقشة والترجيح :

بادئ ذي بدء أقول إنَّ الزمخشري كغيره من المعتزلة ينفي رؤية المؤمنين لله – سبحانه وتعالى – في الآخرة ، ونفي الرؤية عندهم قائم على ماتقتضيه الرؤية من مشابهة الله للحوادث وذلك محال على الله . وقد صرَّح الزمخشري بذلك عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ قال ربِّ أرني أنظر إليك قال لن تراني ﴾ (٤) . ومذهبهم باطل لثبوت الرؤية بآيات محكمة وأحاديث صحيحة عن النبي ﷺ .

نعود بعد ذلك إلى قوله تعالى : « فإنْ لم تفعلوا ولن تفعلوا » فقد ذكر الزمخشري عند تفسيره لهذه الآية أنَّ (لن) تفيد توكيد النفي وتشديده . وعقَّب أبو حيان على قول الزمخشري في « لن » قال : « ماذكره الزمخشري هنا مخالف لما حُكي عنه أن « لن » تقتضي النفي على التأبيد » .

قلتُ : تحدث الزمخشري عن معنى (لن) في ثلاثة من كتبه :

(١) الكشاف : ذكر فيه أن (لن) تفيد توكيد النفي وتشديده . وهذا القول يشيع في مواطن كثيرة من (الكشاف) (٥) .

(٢) المفصل . قال فيه : « ولن لتأكيد ماتعطيه « لا » من نفي المستقبل ، تقول : لا أبرح اليوم

---

(١) البقرة : ٢٤ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٢٤٨ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ١٠٧ .

(٤) الأعراف : ١٤٣ .

(٥) انظر مثلا جـ ١ ص ٤٦١ ، ص ٦٠٤ ، جـ ٢ ص ١١٢ ، ص ٤٩٢ ، جـ ٣ ص ٢٢ .

مكاني ، فإذا وكَّدتَ وشددتَ قلتَ لن أبرح اليوم مكاني ، قال الله تعالى : ﴿ لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي﴾(٢)»(٣).

(٣) الأنموذج . وقال فيه : « ولن نظيرة (لا) في نفي المستقبل ولكن على التاكيد » (٤) .

فالزمخشري قال بأن (لن) تفيد توكيد النفي في كتبه الثلاثة قولاً واحدا فمَنْ حكى عن الزمخشري أن (لن) تفيد التأبيد ؟

حكاه عنه جماعة من النحاة المتأخرين ، وأولهم – فيما أعلم – ابن مالك . قال في الكافية :

ومَنْ رأى النفي بـ« لن » مُؤبَّدًا فقوله ارْدُدْ وخلافَه اعْضُدَا

وقال في شرحه : « ثم أشرتُ إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بـ« لن » وهو الزمخشري في « أنموذجه » . وحامله على ذلك اعتقاده أن الله – تعالى – لا يُرى ، وهو اعتقاد باطل ؛ لصحة ذلك عن رسول الله – ﷺ – أعني ثبوت الرؤية جعلنا الله من أهلها وأعاذنا من عدم الإيمان بها » (٥) .

وقال ابن هشام : « ولا تفيد « لن » توكيد النفي خلافا للزمخشريِّ في « كشافه » ولا تأبيده خلافا له في « أنموذجه » وكلاهما دعوى بلا دليل » (٦) .

وقال السيوطي : « وذهب الزمخشريُّ في « أنموذجه » إلى أنها تفيد تأبيد النفي»(٧).

فمَنْ حكى التأبيد عن الزمخشري عزاه إلى « الأنموذج » ، وما في (الأنموذج) كما ذكر الشيخ عضيمة ليس فيه التأبيد وإنما فيه التاكيد .

---

(١) الكهف : ٦٠ .

(٢) يوسف : ٨٠ .

(٣) المفصل ص ٣٠٧ .

(٤) لم يتيسر لي الإطلاع على (الأنموذج) وما ذكرته نقلا عن الشيخ عضيمة في كتابه « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » القسم الأول جـ٢ ص ٦٣٢ .

(٥) شرح الكافية جـ٣ ص ١٥٣١ .

(٦) المغني جـ١ ص ٣١٤ .

(٧) همع الهوامع جـ٤ ص ٩٤ .

ويقول د.إبراهيم رفيدة (١) : « وما رأيته في (الأنموذج) هو : « ولن نظيرة (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد » وليس فيه نصٌّ على التأبيد ممَّا يؤكد أنه لم يقل : إنها تفيد التأبيد بالنَّص عليه ، ويظهر لي أنه لا يقول بإفادة (لن) التأبيد » .

وخصَّ د. فهمي(٢) حسن النمر هذه المسألة (أعني إفادة لن التأبيد) بمبحث مستقل قال في خاتمته : « وبعد ... فقد ظهر لنا من خلال النصوص التي نقلناها عن الزمخشري من واقع كتبه أنه لم يقل في أيٍّ منها بأن « لن » تفيد النفي على التأبيد فهي خير شاهد وأصدق دليل . وما ذهب إليه ابن مالك ومَنْ جاء بعده من القول بإفادة (لن) التأبيد عند الزمخشري دعوى بلا دليل » .

وذكر د.النمر (٣) أن هذه المسألة انفردت ببحث تحت عنوان : « قضية (لن) بين الزمخشري والنحويين » . وأثبت مؤلفه أن الزمخشري لم يقل في أحد من كتبه بأن « لن » تفيد النفي على التأبيد .

كلُّ ماسبق يجعلنا نتحفظ على ماعزاه النحاة إلى الزمخشري من القول بإفادة (لن) التأبيد .

---

(١) انظر كتابه (النحو وكتب التفسير) جـ ١ ص ٧٣٩ .

(٢) انظر كتابه (مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك) ص ١٥٣ - ١٦٢ .

(٣) المصدر السابق ص ١٥٣ ، وذكر في الهامش أن صاحب البحث هو الدكتور : أحمد عبداللاه هاشم .

٩١ - هل تقع أنْ الناصبة للمضارع بعد فعل العلم ؟

قال تعالى : ﴿ فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إنْ ظنا أن يقيما حدود الله﴾(١) . قال الزمخشري : إن تفسير الظن بالعلم في هذه الآية وهم لفظا ومعنى . أمَّا لفظاً فلأن « أنْ » الناصبة للمضارع لاتقع بعد فعل العلم وأمَّا معنى فلأن الإنسان لايعلم ما في الغد وردَّ عليه أبو حيان بأن سيبويه أجاز وقوع أنْ الناصبة للمضارع بعد فعل العلم وبأن المستقبل قد يعلم ويتيقن في أشياء كثيرة . وإليك نصَّ ماقالا :

قال الزمخشري : « إنْ ظنا » إن كان في ظنهما أنهما يقيمان حقوق الزوجية ، ولم يقل إنْ علما أنهما يقيمان ؛ لأن اليقين مغيب عنهما لا يعلمه إلاّ الله عزَّ وجل . ومن فسَّر الظن ههنا بالعلم فقد وَهِمَ من طريق اللفظ والمعنى ؛ لأنك لا تقول : علمتُ أنْ يقومَ زيدٌ ولكن علمتُ أنَّه يقوم ؛ ولأنَّ الإنسان لايعلم ما في الغد وإنَّما يظن ظنا » (٢) .

وقال أبو حيان : « وماذكره - (يعني الزمخشري) - من أنَّك لاتقول : علمتُ أنْ يقومَ زيدٌ قد قاله غيره ، قالوا إن « أنْ » الناصبة للمضارع لا يعمل فيها فعل تحقيق نحو العلم واليقين والتحقيق وإنما يعمل في أنَّ المشددة قال أبو علي الفارسي في « الإيضاح » : « ولو قلتَ : علمتُ أنْ يقومَ زيدٌ فنصبت الفعل بأنْ لم يجز ؛ لأن هذا من مواضع أنَّ ؛ لأنها مما قد ثبت واستقر ، كما أنَّه لا يحسن أرجو أنَّك تقوم » . وظاهر كلام أبي علي الفارسي مخالف لما ذكره سيبويه من أنه يجوز أن تقول ماعلمت إلاّ أنْ يقومَ زيدٌ ، فأعمل علمتُ في أنْ ، قال بعض أصحابنا ووجه الجمع بينهما أن « علمتُ » قد تستعمل ويراد بها العلم القطعي فلا يجوز وقوع أنْ بعدها كما ذكره الفارسي ، وقد تستعمل ويراد بها الظن القوي فيجوز أن تعمل في أنْ . ويدل على استعمالها ولا يراد بها العلم القطعي قوله : « فإنْ علمتموهن مؤمناتٍ » فالعلم هنا إنما يراد به الظن القوي ؛ لأن القطع بإيمانهن غير متوصل إليه ، وقول الشاعر :

وأعلم علمَ حقٍ غير ظن وتقوى الله من خير المعاد

فقوله : « علم حق » يدل على أن العلم قد يكون غيرَ علم حق ، وكذلك قوله : «غير ظن» يدل على أنه يقال : علمتُ وهو ظان ، ومما يدل على صحة ماذكره سيبويه من أن علمت قد يعمل في « أنْ » إذا أُريد بها غير العلم القطعي قول جرير :

---

(١) البقرة : ٢٣٠ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٦٨ .

نرضى عن الله أنَّ الناس قد علموا   أن لا يدانينَا من خلقه بشر

فأتى بأنْ الناصبة للفعل بعد علمت . انتهى ، وثبت بقول جرير وتجويز سيبويه أن علم تدخل على أنْ الناصبة فليس بوهم كما ذكر الزمخشري من طريق اللفظ ، وأمَّا قوله : لأن الإنسان لا يعلم ما في الغد وإنما يظن ظنا فليس كما ذكر بل الإنسان يعلم أشياء كثيرة مما يكون في الغد ويجزم بها ولا يظنها » (١) .

المناقشة والترجيح :

من أوجه الاختلاف التي ذكرها النحاة بين أنْ المخففة من الثقيلة وأنْ الناصبة للمضارع أن الأولى أعني المخففة من الثقيلة تقع بعد أفعال اليقين نحو علِمَ وتحَقَقَ وتَيقَّنَ وغيرها . وأمَّا أنْ الناصبة للمضارع فلا تقع بعد هذه الأفعال ، فلا يجوز أن تقول : علمتُ أنْ يقومَ زيدٌ ، وعلَّل النحاة لذلك بأن المخففة من الثقيلة موضوعة للتأكيد فهي مناسبة لأفعال التحقيق واليقين ، أمَّا أنْ الناصبة للمضارع فليست للتأكيد فلا تناسب أن تقع بعد أفعال اليقين والتحقيق ؛ إذ لو وقعت بعدها لتدافعا . يقول الزجاجي :

« تقول : « أُريدُ أَنْ تقومَ » ، « وأُحِبُّ أن تخرجَ وتقصِدَ زيداً » وما أشبه ذلك . فتنصبُ الفعلَ بـ « أنْ » وكذلك إذا كان قبلها الأفعال التي تطلب الاستقبال نصبت بها الفعلَ . فإنْ وقعت قبلها الأفعال التي تدلُّ على ثبات الحال والتحقيق ارتفع الفعل هاهنا بعدها ، وكانت مخففة من الثقيلة ، كقولك : « علمتُ أنْ يقومُ زيدٌ » ترفعُ الفعلَ لا غير » (٢) .

وقال أبو علي في « الإيضاح » :

« ولو قلت : علمتُ أنْ يقومَ زيدٌ ، فنصبت الفعل بأن لم يجز ؛ لأن هذا من مواضع أنَّ؛ لأنه مما قد ثبت واستقر ، كما لا يحسن أرجو أنَّك تقوم ، وأطمع أنَّك تعطيني ؛ لأنه مما لم يثبت ولم يستقر ، ولكن تقول : أرجو أنْ تقومَ ، وأطمع أنْ تعطيَني وفي التنزيل : (والذي أطمع أنْ يغفر لي) (٣) فإن وقعت بعد علمتُ أنْ الخفيفة كانت مخففة من الثقيلة ، كقوله عز وجل ﴿أفلا يرون ألاّ يرجعُ إليهم قولا ﴾ (٤) تقديره : أنه لا يرجع إليهم قولا » (٥) .

---

(١) البحر المحيط جـ ٢ ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٢) الجُمل ص ١٩٧ .

(٣) الشعراء : ٨٢ .

(٤) طه : ٨٩ .

(٥) الإيضاح جـ ١ ص ١٣٢ .

وبعد هذه المقدمة نعود إلى قوله تعالى « فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إنْ ظنا أنْ يقيما حدود الله » . قال الزمخشري في هذه الآية إنَّ الظن فيها باقٍ على أصله ، ومن فَسَّر الظن في الآية بالعلم فهوواهم لفظا ومعنى . أمَّا لفظاً فلأن « أنْ » الناصبة للمضارع لا تقع بعد العلم ، فلا يجوز أن تقول : علمتُ أنْ يقومَ زيدٌ ، وأمَّا معنى فلأن الإنسان لا يعلم ما في المستقبل وإنما يظن ظنا .

ونريدُ أنْ نقف وِقْفةً متأنية على كلٍّ من المانعين اللذين لايصح من أجلهما تفسير الظن بالعلم عند الزمخشري .

أمَّا المانع الأول فهو مجيء « أنْ » الناصبة للمضارع بعد فعل الظن في قوله « إنْ ظنا أن يقيما » ، فلو كان الظن في الآية مراداً به العلم ماجاز أن يقع بعده « أنْ » الناصبة للمضارع ؛ لأنها كما سبق بيانه لاتقع بعد أفعال اليقين فلا يجوز أن تقول : علمتُ أنْ يقومَ زيدٌ ، فمجيء أنْ الناصبة للمضارع بعد فعل « الظن » في الآية دليل على أن الظن باقٍ على أصله ولم يُرَدْ به العلم .

وهذا المانع الذي ذكره الزمخشري قوي ، وجمهور النحاة موافقون للزمخشري ؛ لأنهم – كما رأيت – لا يجيزون وقوع أنْ الناصبة للمضارع بعد فعل « العلم » وما أشبهه . غير أن أباحيان خالف الزمخشريَّ والجمهور وأجاز وقوع « أنْ » الناصبة للمضارع بعد فعل العلم محتجاً بأمرين :

(١) أن سيبويه أجاز ذلك . قال أبو حيان بعد أن نقل نصَّ أبي علي الذي ورد في الإيضاح :

« وظاهر كلام أبي علي الفارسي مخالف لما ذكره سيبويه من أنه يجوز أن تقول : ماعلمتُ إلاّ أنْ يقومَ زيدٌ ، فأعملَ « علمتُ » في « أنْ » .

(٢) مجيء أنْ الناصبة للمضارع بعد فعل العلم في قول جرير :

نرضى عن الله أنَّ الناس قد علموا ... أن لا يدانيَنا من خلقه بشر

يقول أبو حيان : وثبت بقول جرير وتجويز سيبويه أن علم تدخل على أنْ الناصبة فليس بوهم كما ذكر الزمخشري من طريق اللفظ » .

قلتُ : ما ذكره أبو حيان من أن سيبويه أجاز وقوع أنْ الناصبة للمضارع بعد فعل العلم ليس على إطلاقه ، فهو يجيز ذلك في حالة خروج فعل العلم عن معناه الأصلي . كأنْ يقصد به الإشارة قال في الكتاب : « وتقول : ماعلمتُ إلاّ أنْ تقومَ ، وما أعلم إلاّ أنْ تأتيَه ، إذا

لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئاً كائناً البتَّة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول : أرى – من الرأي – أنْ تقومَ ، فأنت لا تخبر أنّ قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما تستقبل البتَّة ... فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ماعلمتُ إلاّ أنْ ستقومون » (١) .

أمَّا إذا كان فعل العلم باقيا على أصله أي غير مؤول فلا يجوز عند سيبويه أن تقع أنْ الناصبة للمضارع بعده . قال في الكتاب : « هذا باب آخر أنْ فيه مخففة » .

« وذلك قولك : قد علمتُ أنْ لا يقولُ ذاك ، وقد تيقنتُ أنْ لا تفعلُ ذاك ، كأنه قال : أنَّه لا يقول وأنك لا تفعل ونظير ذلك قوله عزَّ وجل : ﴿ علم أنْ سيكونُ منكم مرضى ﴾ (٢) . وقوله ﴿أفلا يرون أنْ لا يرجعُ إليهم قولاً ﴾ (٣) ، وقال أيضا : ﴿ لئلا يعلم أهلُ الكتابِ أنْ لا يقدرون على شيء ﴾ (٤) . وزعموا أنها في مصحف أُبَيٍّ : « أنهم لا يقدرون » . وليست أنْ التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع ؛ لأن ذا موضع يقين وإيجاب » (٥) .

فهذان النَّصان برهانان على أن سيبويه لم يُجزْ وقوع أنْ الناصبة للمضارع بعد فعل العلم على إطلاقه كما ذكر أبو حيان ، وإنما قيد ذلك بخروج فعل العلم عن موضعه الأصلي إلى معنى الإشارة . وعليه فلا حجة لأبي حيان في استشهاده بتجويز سيبويه ؛ لأنه تجويز مقيد كما قلنا .

وأمَّا قول أبي حيان بأن كلام أبي علي الفارسي في هذه المسألة مخالف لما ذكره سيبويه فغير صحيح ، ولم أجد – فيما أعلم – أحداً من النحاة ذكر أن أبا علي خالف سيبويه في هذه المسألة وإنما ذكروا المبرد – وسيأتي الحديث عن ذلك – وأمَّا أبو علي فهو موافق لسيبويه ، فكلاهما لايجيز وقوع أنْ الناصبة للمضارع بعد فعل العلم الخالص – وارجع إلى نصِّ كلام أبي علي الذي نقلناه من الإيضاح ، وإلى كلام سيبويه الذي قُبيل قليل فستجد فيهما مصداق ذلك .

---

(١) الكتاب جـ ٣ ص ١٦٨ .

(٢) المزمل : ٢٠ .

(٣) طه : ٨٩ .

(٤) الحديد : ٢٩ .

(٥) الكتاب جـ ٣ ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

وكلاهما يجيز وقوع أنْ الناصبة للمضارع بعد فعل العلم إذا خرج عن موضعه كأنْ يُراد به الإشارة ، ذكر ذلك سيبويه في النصِّ الذي تقدم قبل قليل ، وذكر الفارسي ذلك في كتابه « البصريات » قال : « لو قلتَ : علمتُ أن يقومَ زيدٌ ، تريد معنى المَشْوَرة(١) لجاز »(٢).

والذي خالف سيبويه من النحاة – كما أسلفت – هو أبو العباس المبرد ، فقد ذهب إلى أن « أنْ » الناصبة للمضارع لا تقع بعد فعل العلم ولو خرج فعل العلم عن موضعه الأصلي إلى معنى الإشارة وهي الحالة التي يجيزها سيبويه . قال في « المقتضب » : « وأمَّا ماكان من العلم فإن « أنْ » لاتكون بعده إلاّ ثقيلة ؛ لأنه شيء قد ثبت واستقر ، وذلك قولك : قد علمت أن زيداً منطلق ، فإن خففت فعلى إرادة التثقيل والإضمار ، تقول : قد علمتُ أنْ سيقومُ زيدٌ ، تريد أنه سيقوم زيد ...... وزعم سيبويه أنه يجوز : خفتُ أنْ لاتقومُ يافتى إذا خاف شيئا كالمستقر عنده وهذا بعيد . وأجاز أن تقول : ما أعلم إلاّ أنْ تقومَ ، إذا لم يرد علماً واقعا وكان هذا القول جاريا على باب الإشارة ... وهذا في البعد كالذي ذكرنا قبله » (٣) .

وردَّ ابنُ الشجري في أماليه على المبرد قال : « واستبعاده لإجازة سيبويه ما أعلم إلاّ أنْ تقومَ استبعاد في غير حقه ؛ لأن سيبويه قد أوضح المعنى الذي أراده به في قوله : وتقول : ماعلمت إلاّ أن تقومَ إذا أردت أنك لم تعلم شيئاً كائنا البتَّة ؛ ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ..... إلى آخر كلام سيبويه الذي نقلته سابقا . ثم قال ابن الشجري : والذي قاله سيبويه غير مدفوع مثله ؛ لأنهم كثيراً مايستعملون معنى بلفظ معنى آخر ، ألا ترى أنهم يستعملون « علم الله » بمعنى أقسم بالله ، فيقولون : علم الله لأفعلن . فهذا عندهم قسم صريح . فكما استعملوا علم الله بمعنى أقسم بالله ، كذلك استعملوا العلم بمعنى المَشْورة فيما قاله سيبويه »(٤).

ووقف الفراء (٥) وابن الأنباري (٦) على الطرف النقيض لأبي العباس المبرد فأجازا – فيما نُقل عنهما – وقوع أنْ الناصبة للمضارع بعد فعل العلم مطلقا . وقولهما مخالف لإجماع النحاة .

---

(١) المَشْوَرَةُ : مَفْعَلَةٌ اشتق من الإشارة ، ويقال : مَشُورَةٌ ، انظر اللسان مادة (شور) جـ ٤ ص ٤٣٧ .

(٢) المسائل البصريات جـ ١ ص ٧٠٩ .

(٣) المقتضب جـ ٣ ص ٧ ، ٨ .

(٤) أمالي ابن الشجري جـ ١ ص ٢٥٣ .

(٥ . ٦) انظر شرح الرضي جـ ٢ ص ٢٣٣ ، وشرح المرادي للألفية جـ ٤ ص ١٨٤ .

بقي أن نقف عند احتجاج أبي حيان ببيت جرير :

نرضى عن الله أنَّ الناس قد علموا   أنْ لايدانيَنا من خلقه بشر

فهذا البيت استشهد به ابن مالك في شرح الكافية (١) وحكم عليه بالشذوذ . وتأوَّل بعض النحاة وقوع أنْ الناصبة في بيت جرير على أن فعل العلم في البيت لايراد به العلم القطعي وإنما يراد به الظن القوي . ذكر ذلك أبو حيان نقلاً عن بعض أصحابه المغاربة في معرض تعقيبه على الزمخشري .

وأقولُ : إن بيت جرير السابق رُوِي في ديوانه برواية أخرى تخالف الرواية التي ذكرها ابن مالك وأبو حيان ، والبيت من قصيدة رائية يهجو بها الأخطل ، ورواية الديوان هكذا :

نرضى عن الله أنَّ الناس قد علموا   أنْ لن يفاخرنا من خلقه بشر (٢)

وعلى هذه الراوية يفوت الاستشهاد بالبيت ؛ لأن « أنْ » على هذه الرواية مخففة من الثقيلة .

وبَعْدُ .. فقد رجعت إلى القرآن الكريم لأسترشد به ، فهل وقعت أنْ الناصبة للمضارع فيه بعد فعل العلم ؟ .

يقول الشيخ عضيمة (٣) - رحمه الله - وقعت « أنَّ » المشددة بعد فعل العلم في سبعين موضعا ، ووقعت « أنْ » المخففة من الثقيلة بعده في خمسة مواضع .

وهذا يعني أن « أنْ » الناصبة للمضارع لم تقع بعد فعل العلم في القرآن الكريم . وذلك يعزز ماذهب إليه الزمخشري وجمهور النحاة .

أمَّا المانع الآخر - عند الزمخشري - الذي لايجوز من أجله أن يفسر الظن بالعلم في قوله تعالى « إنْ ظنا أن يقيما حدود الله » فهو معنوي ، ذلك أن الإنسان لايعلم مافي الغد وإنما يظن ظنا .

وردَّ أبو حيان هذا المانع المعنوي الذي ذكره الزمخشري قال : « وأمَّا قوله لأن الإنسان لايعلم مافي الغد وإنما يظن ظنا فليس كما ذكر ، بل الإنسان يعلم أشياء كثيرة مما يكون في الغد ويجزم بها ولا يظنها » .

ولا يخفى أن ردَّ أبي حيان على الزمخشري في غير محله ؛ لأن المستقبل غيب لا يُعلم يقيناً ، وهذه حقيقة اعترف بها الشاعر الجاهلي وقال معبرا عنها :

---

(١) انظر جـ ٣ ص ١٥٢٦ .

(٢) ديوان جرير جـ ١ ص ٢٦١ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثالث جـ ٢ ص ٣٥٧ .

وأعلمُ ما في اليومِ والأمْسِ قَبْله ولكنَّني عن علم ما في غَدٍ عَمِي

وإنْ سلمنا بأن الإنسان يعلم أشياء كثيرة مما يكون في الغد - كما قال أبوحيان - فليس منها ماتحدثت عنه الآية ؛ لأن الآية تتحدث عن المراجعة وأنه يحق للزوجين أنْ يتراجعا إن ظنا أنهما يقيمان ماحدَّه الله وشرعه من حقوق الزوجية ولا يشترط في المراجعة أن يعلم الزوجان أنهما سيقيمان ماشرعه الله من حقوق الزوجية ؛ لأن العلم بذلك على وجه اليقين غيب لا يعلمه إلاّ الله .

٩٢ - إضمار أن بعد اللام الزائدة

قال الله تعالى : ﴿ يريد الله ليبينَ لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم﴾(١).

قال الزمخشري عند تفسير هذه الآية : (يريد الله ليبينَ لكم) أصله يريد الله أنْ يبينَ لكم ، فَزِيدتْ اللام مؤكدة لإرادة التبيين ، كما زِيدتْ في لا أباك لتأكيد إضافة الأب ، والمعنى يريد الله أن يبين لكم ما خفي عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم » (٢) .

ونقل أبو حيان كلام الزمخشري هذا وتعقَّبه ، قال : « كلامه خارج عن أقوال البصريين والكوفيين ، أمَّا كونه خارجا عن أقوال البصريين فلأنه جعل اللام مؤكدة مقوية لتعدي « يريد » ، والمفعول متأخر وأضمر أنْ بعد هذه اللام . وأمَّا كونه خارجا عن قول الكوفيين فإنهم يجعلون النصب باللام لا بأنْ وهو جعل النصب بأَن مضمرة بعد اللام » (٣) .

المناقشة والترجيح :

الفعل (أراد) من الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد ، وقد ورد هذا المفعول اسما صريحا نحو قوله تعالى : « ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدَّة » (٤) ، وقد يأتي المفعول به مصدراً مؤوّلا من أنْ والفعل نحو قوله تعالى : ﴿ كلَّما أرادوا أنْ يخرجوا منها أُعيدوا فيها ﴾ (٥). وقد يأتي الفعل (أراد) متلواً باللام مع فعل مستقبل كآية المسألة « يريد الله ليبينَ لكم » وكقول كُثيِّر عزَّة (٦) :

أُريدُ لأنسى ذكرَها فكأنما ... تَمثَّلُ لي ليلى بكلِّ سَبيلِ

وقد اختلف النحاة في اللام الواقعة بعد الفعل (أراد) في الآية والبيت ونحوهما على أربعة مذاهب (٧) :

---

(١) النساء : ٢٦ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٥٢١ .

(٣) البحر المحيط جـ ٣ ص ٢٢٥ .

(٤) التوبة : ٤٦ .

(٥) السجدة : ٢٠ .

(٦) البيت في ديوانه ص ١٠٨ ، وهو من شواهد : المحتسب جـ ٢ ص ٣٢ ، والمغني جـ ١ ص ٢٣٧ .

(٧) انظر البحر المحيط جـ ٣ ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، والمغني جـ ١ ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، والدر المصون جـ ٣ ص ٦٥٩ ، ٦٦٠ .

المذهب الأول : مذهب البصريين أن اللام للتعليل ، ومفعول « يريد » محذوف تقديره في الآية : يريد الله تحليل ماحلل وتحريم ماحرم ليبينَ لكم ، والتقدير في البيت : أريد السلو لأنسى ذكرها .

المذهب الثاني : أن اللام للتعليل والفعل الذي قبلها وهو فعل الإرادة مقدرٌ بمصدر في محل رفع بالابتداء ، واللام ومابعدها خبرٌ عنه أي أن التقدير في الآية : إرادة الله للتبيين» ، وفي البيت : إرادتي لأنسى ذكرها ، وهذا القول قال به الخليل وسيبويه (١) ومَنْ تبعهما ، وعلى هذا القول فلا مفعول للفعل (أراد) .

الثالث : وهو مذهب الكوفيين (٢) أن اللام هي الناصبة بنفسها من غير إضمار «أنْ». وهي ومابعدها مفعول الإرادة ، ومنع البصريون ذلك ؛ لأن اللام ثبت لها الجرُّ في الأسماء ، فلا يجوز أنْ ينصب بها ، فالنصب عندهم بإضمار أنْ كما تقدم .

الرابع : وإليه ذهب الزمخشري (٣) أن اللام زائدة للتأكيد وأنْ مضمرة بعدها ، وأنْ المضمرة ومابعدها مفعول الإرادة .

واعترض أبو حيان على هذا الوجه الذي أجازه الزمخشري – كما رأيت – وقال عنه : إنه خارج عن أقوال البصريين والكوفيين .

وتابع أبا حيان في الاعتراض على الزمخشري تلميذُه السمين الحلبي (٤). وقال السَّمين : إنَّ ماذهب إليه الزمخشري فيه إضمار أنْ بعد اللام الزائدة وهي لاتضمر – فيما نصَّ النحويون – بعد لام إلاّ وتلك اللام للتعليل أو للجحود » .

قلتُ : ليس الزمخشري بأول مَنْ ذهب إلى جواز إضمار أنْ الناصبة للمضارع بعد اللام الزائدة ، فقد سبقه إلى هذا أبو الفتح بن جني .

قال أبو الفتح عند توجيهه للقراءات التي نُقلِتْ في قوله تعالى : « فوجدا فيها جداراً يريد أنْ ينقضَّ فأقامه »(٥) .

---

(١) انظر الكتاب جـ ٣ ص ١٦١ .

(٢) انظر الإنصاف ، المسألة ٧٩ ، جـ ٢ ص ٥٧٥ .

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٥٢١ ، جـ ٤ ص ٩٩ .

(٤) الدّر المصون جـ ٣ ص ٦٦٠ .

(٥) الكهف : ٧٧ .

قال : وقراءة عبدالله والأعمش : « يريدُ ليُنْقَضَ » إنْ شئتَ قلتَ : إن اللام زائدة ، واحتججتَ فيه بقراءة النبي (١) (صلى الله عليه وسلم) وإنْ شئت قلتَ : تقديره إرادته لكذا ، كقولك قيامه لكذا وجلوسه لكذا . ثم وضع الفعل موضع مصدره ... وقوله :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تَمثَّلُ لي ليلى بكلِّ سبيلِ

تحتمل اللام هنا الوجهين اللذين تقدم ذكرهما » (٢) .

وتابعهما أبو البقاء العكبري قال عند قوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة » .

قال : (ولتكملوا العدة) هو معطوف على اليسر ، والتقدير : لأن تكملوا واللام على هذا زائدة كقوله تعالى : ﴿ ولكن يريد ليطهركم ﴾ (٣) » (٤) .

وأخذ بهذا الرأي الرَّضي في (شرح الكافية) (٥) قال : « الظاهر أنَّ أنْ تقدر أيضا بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل الأمر أو الإرادةُ نحو أمرت لأعدلَ ، و ﴿ يريد الله ليذهبَ ﴾ (٦) » .

وتابعهم ابنُ هشام فأجاز إضمار أَنْ الناصبة للمضارع بعد اللام الزائدة . قال في حديثه عن الأحوال التي يجوز فيها إضمار أَنْ : (الثانية) : أن تقع بعد لام الجر ، سواء كانت للتعليل كقوله تعالى : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتُبَيِّنَ للناس ﴾ (٧) ... أو للعاقبة كقوله تعالى: ﴿ فالتقطه آل فرعون ليكونَ لهم عدواً وحزَنا ﴾ (٨) ... أو زائدة كقوله تعالى : ﴿ إنما يريد الله ليذهبَ عنكم الرِّجس أهل البيت ﴾ (٩) ، فالفعل في هذه المواضع منصوب بأَنْ مضمرة ، ولو أظهرت في الكلام لجاز » (١٠) .

---

(١) قراءة النبي ﷺ : يريد أَنْ يُنْقَضَ ، برفع الياء وبالضاد . انظر المحتسب جـ ٢ ص ٣١ .

(٢) المحتسب جـ ٢ ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) المائدة : ٦ .

(٤) التبيان جـ ١ ص ٥٣ ، وانظر أيضا جـ ١ ص ٣٥٠ .

(٥) انظر جـ ٢ ص ٢٤٤ .

(٦) جزء من آية ستأتي مستشهداً بها ابن هشام .

(٧) النحل : ٤٤ .

(٨) القصص : ٨ .

(٩) الأحزاب : ٣٣ .

(١٠) شرح قطر النَّدى ص ٦٥ ، ٦٦ .

وبعد الوقوف على الأقوال السابقة أقول : إنَّ ماذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى «يريد الله ليبينَ لكم » من أن اللام زائدة والفعل بعدها منصوب بأَنْ مضمرة رأيٌ مشهور سبقه إليه ابن جني وقال به أبو البقاء والرضي وابن هشام .

وأحسب أنَّ القائلين بهذا الرأي أرادوا الجمع بين مزايا المذهب البصري والكوفي في هذه المسألة .

فالقائلون بهذا الرأي يرون أنَّ الفعل المضارع بعد اللام منصوب بأَنْ مضمرة وهُم بهذا يوافقون البصريين ولم يقولوا بأن المضارع منصوب باللام نفسها كما قال الكوفيون ؛ لئلا يعترض على مذهبهم بأن اللام قد ثبت لها الجر في الأسماء ، فلا يجوز أن ينصب بها .

وأصحاب هذا الرأي يرون أن اللام زائدة وليست للتعليل ، ومفعول أراد المصدر المؤول من أَنْ المضمرة ومابعدها وهم بهذا يوافقون الكوفيين في عدم تقدير مفعول لفعل الإرادة . ولم يلجأوا إلى تقدير مفعول لفعل الإرادة كما ذهب البصريون ؛ لئلا يعترض على مذهبهم بكثرة الحذف ؛ إذ إنَّ مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

٩٣ - « نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الاستفهام »

عند قوله تعالى : ﴿ قال ياويلتي أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواريَ سوءة أخي﴾(١).

قال الزمخشري : « فأواريَ بالنصب على جواب الاستفهام » (٢) .

وذهب أبو حيان إلى أن الفعل المضارع (فأواريَ) منصوب بالعطف على قوله « أن أكون » . كأنه قال : أعجزت أن أواريَ سوءة أخي . ثم نقل أبو حيان إعراب الزمخشري السابق وقال عنه :

« هذا خطأ فاحش ؛ لأن الفاء الواقعة جوابا للاستفهام تنعقد من الجملة الاستفهامية والجواب شرط وجزاء وهنا (لا تنعقد) (٣) ، تقول : أتزورني فأكرمَك ، والمعنى إن تزرْني أكرمْك . وقال تعالى : ﴿ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾ (٤) أي إن يكن لنا شفعاء يشفعوا لنا . ولو قلتَ هنا : إنْ أعجز أن أكونَ مثل هذا الغراب أوارِ سوءة أخي لم يصح ؛ لأن المواراة لا تترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب » (٥) .

المناقشة والترجيح :

ينصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب ثمانية أشياء : النفي والأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني . واختلف البصريون (٦) والكوفيون في ناصب المضارع بعد الفاء . فالبصريون قالوا إن المضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء . والكوفيون قالوا إن المضارع منصوب بالخلاف .وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها وإليه ذهب بعض الكوفيين .

---

(١) المائدة : ٣١ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٦٠٨ .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من نص البحر ، والكلام يقتضيها وهي مثبتة في النهر الماد المطبوع بهامش البحر جـ ٣ ص ٤٦٦ .

(٤) الأعراف : ٥٣ .

(٥) البحر المحيط جـ ٣ ص ٤٦٧ .

(٦) انظر الإنصاف . المسألة ٧٦ ، جـ ٢ ص ٥٥٧ .

وفي آية المسألة ذهب الزمخشري إلى أن الفعل المضارع (فأواريَ) منصوب على جواب الاستفهام . وسبقه في إجازة هذا الوجه أبو جعفر النحاس (١) (ت ٣٣٨م) ، وحكاه أبوالبقاء العكبري عن قوم وردَّه . قال : « (فأواريَ) معطوف على أكونَ . وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصب على جواب الاستفهام ، وليس بشيء ؛ إذ ليس المعنى أيكون مني عجز فمواراة. ألا ترى أن قولك : أين بيتك فأزورَك ، معناه : لو عرفتُ لزرتُ ، وليس المعنى هنا لو عَجَزتُ لواريت»(٢).

ونقل السمين الحلبي قول العكبري هذا وعقَّب عليه فقال : « وهذا الرَّدُّ على ظاهره صحيح وبَسْطُ عبارة أبي البقاء أن النحاة يشترطون في جواز نصب الفعل بإضمار « أنْ » بعد الأشياء الثمانية – غير النفي – أن ينحلَّ الكلام إلى شرط وجزاء ، فإن انعقد منه شرط وجزاء صَحَّ النصب ، وإلاّ امتنع ، ومنه : « أين بيتك فأزورَك » أي : إنْ عَرَّفتني بيتك أزرْك ، وفي هذا المقام لو حلَّ منه شرط وجزاء لفسد المعنى ؛ إذ يصير التقدير : إنْ عجَزْتُ واريت ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه إذا عَجزَ كيف يواري » (٣) .

وردَّ أبو حيان – كما رأيت – على الزمخشري إعرابه بمثل ماردَّ العكبري . واللافت للنظر في ردِّ أبي حيان حدة لسانه ؛ إذ وسم ماذهب إليه الزمخشري بأنه خطأ فاحش .

وانتصف السمينُ للزمخشري من لسان شيخه أبي حيان . قال : « وردَّ الشيخ على أبي القاسم بما تقدم وجعله غلطا فاحشا وهو مسبوقٌ إليه كما رأيت (يعني أنه مسبوق برد العكبري) ، فأساءَ عليه الأدب بشيء نقله عن غيره ، الله أعلم بصحته » (٤) . ولكن السمين لم يصحح الوجه الذي ذهب إليه الزمخشري . بل يظهر من تعقيبه على كلام العكبري أنه لايميل إلى هذا الوجه . وقال الشاوي عن ردِّ أبي حيان على الزمخشري : « ردٌّ ظاهر ولا حاجة إليه (يعني النصب على جواب الاستفهام) مع إمكان غيره وهو عطفه على أكون » (٥) .

---

(١) انظر إعراب القرآن جـ ٢ ص ١٧ .

(٢) التبيان جـ ١ ص ٤٣٣ .

(٣) الدّر المصون جـ ٤ ص ٢٤٦ .

(٤) المرجع السابق . الصفحة نفسها .

(٥) المحاكمة . مخطوط . ورقة / ٧٩ .

ويظهر لي أن ما أجازه أبوجعفر النحاس وذهب إليه الزمخشري من نصب (فأوريَ) على جواب الاستفهام له وجه من الصحة ؛ إذ إن الذين اعترضوا على هذا الإعراب بنوا اعتراضهم على أنه لا ينعقد من جملة الاستفهام وما بعد الفاء شرط وجزاء . وهذا الاعتراض يمكن إسقاطه . وإليك تفصيل ذلك :

أقول من المسلم به عند النحاة أن الفعل المضارع ينصب في جواب النفي . والنفي قد يكون صريحاً . أي بأداة من أدوات النفي وقد يكون مؤولاً (أي : معجميا بسلب الفعل) ، وقد اعترف النحاة أنفسهم بالنفي المؤول (أو المعجمي) فقالوا في قول الأخطل (١) :

وبالصريمة منهم منزل خَلَقٌ عافٍ تغيَّر إلاّ النؤيُ والوتدُ

رفع (النؤي والوتد) على الإبدال من الضمير المستتر في (تغير) . وجاز الإبدال مع أن الكلام موجب ؛ لأن (تغير) مؤول بالنفي . أي . لم يبق على حاله .

وفي الآية الفعل : (عجزْتُ) معناه : لم أستطع ، وإذا أدخلنا عليه الهمزة أصبح الكلام « ألم أستطع أن أكون مثل هذا الغراب فأواريَ سوءة أخي » . وهذا الكلام ينعقد منه شرط وجزاء ؛ لأن « لم » للنفي ودخول الهمزة سلب هذا النفي فيصبح التركيب الشرطي : إنْ أستطع أن أكون مثل هذا الغراب أوارِ سوءة أخي » .

وتصبح هذه الآية بعد التأويل شبيهة بقوله تعالى : ﴿ أفلم يسيروا في الأرض فتكونَ لهم قلوبٌ يعقلون بها ﴾ (٢) .

وصحَّح التفتازاني (٣) نصب المضارع (فأواريَ) في جواب الاستفهام بوجه قريب مما ذكرتُ . قال : « يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للإنكار الإبطالي فيفيد النفي وهو سبب ، أي : إنْ لم أعجز واريت » . وقيل (٤) هو من قبيل أتعصي ربك فيعفوَ عنك . بالنصب ، لينسحب الإنكار التوبيخي على الأمرين ويشعر بأنه في العصيان وتوقع العفو مرتكب خلاف العقل حيث يجعلُ سببَ العقوبة سببَ العفو ، ويكون التوبيخ على هذا الجعل . فكذا هنا نزَّل نفسَه منزلةَ مَنْ جعل العجز سبب الموارة دلالة على التعكيس المؤكِد للعجز عما اهتدى إليه الغراب » . والله أعلم .

---

(١) انظر البيت وتأويله في شرح الأشموني جـ ٢ ص ١٤٨ ، وشرح التصريح جـ ١ ص ٣٤٩ .

(٢) الحج : ٤٦ .

(٣) انظر حاشية الدسوقي على المغني جـ ٢ ص ١٧٣ ، وانظر حاشية يس على التصريح جـ ٢ ص ٢٤٠ .

(٤) انظر هذا القول في حاشية الشهاب على البيضاوي جـ ٣ ص ٢٧٣ ، وانظر أيضا حاشية يس على التصريح جـ ٢ ص ٢٤٠ .

٩٤ - « نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية في جواب التمني »

قال تعالى : ﴿ودُّوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء﴾ (١) .

قال الزمخشري عند تفسير هذه الآية : « فتكونون عطف على تكفرون ، ولو نصب على جواب التمني لجاز ، والمعنى : ودُّوا كفركم فكونكم معهم شرعا واحداً فيما هم عليه من الضلال واتباع دين الآباء » (٢) .

فالزمخشري في هذا النَّص أجاز نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء « فتكونون » على جواب التمني . يعني أنه لو قيل : ودُّوا لو تكفرون كما كفروا فتكونوا سواء » بحذف النون من « تكونون » لجاز في العربية . ولم يُقرأْ بحذف النون ؛ لأن القراءة - كما نعلم - سنة متبعة والتعويل فيها على النقل عن الرسول ﷺ .

واعترض أبو حيان على إجازة الزمخشري نصبَ « فتكونون » على جواب التمني . قال : « وكون التمني بلفظ الفعل ويكون له جواب فيه نظرٌ ، وإنما المنقول أن الفعل ينتصب في جواب التمني إذا كان بالحرف نحو ليت ولو وألا إذا أشربتا معنى التمنى ، أمَّا إذا كان بالفعل فيحتاج إلى سماع من العرب ، بل لو جاء لم تتحقق فيه الجوابية ؛ لأن ودَّ التي تدل على التمني إنما متعلقها المصادر لا الذوات ، فإذا نصب الفعل بعد الفاء لم يتعين أن تكون فاء جواب ؛ لاحتمال أن يكون من باب عطف المصدر المقدر على المصدر الملفوظ به فيكون من باب :

* للُبْسُ عباءَةٍ وتقرَّ عيني * (٣) » (٤) .

---

(١) النساء : ٨٩ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٥٥١ .

(٣) هذا صدر بيت لميسونَ بنت بَحْدلٍ الكلبيَّة والبيت بتمامه :

وَلُبْسُ عباءَةٍ وتقرَّ عَيْني ... أحبُّ إليّ من لُبس الشُّفُوفِ

قال صاحب الخزانة : وقوله : « ولُبْس عباءة » في غالب كتب النحو « للُبْس » بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة . انظر جـ ٨ ص ٥٠٤ .

الشاهد في البيت : نصب (تقرَّ) بأن مضمرة بعد الواو ، (وأن تقرَّ) في تأويل مصدر معطوف على « لُبْس » .

(٤) البحر المحيط جـ ٣ ص ٣١٤ .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في الآية السابقة « ودُّوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء » نصبَ الفعل المضارع « فتكونون » ووجه نصبه على جواب التمني . قال الزمخشري « ولو نصب على جواب التمني لجاز » .

ونلحظ أن الزمخشري أطلق التمني ولم يحدد هل المراد التمني المفهوم من الفعل « ودَّ » أو التمني المفهوم من « لو » .

وصرف أبو حيان التمني الوارد في كلام الزمخشري إلى الاحتمال الأول ومن ثَمَّ اعترض على الزمخشري بأن التمني الذي يُنصبُ الفعلُ المضارعُ في جوابه لايكون إلاّ بليت أو لو وألا إذا أشربتا معنى التمني . أمَّا كون التمني بلفظ الفعل ويكون له جواب ففيه نظرٌ عند أبي حيان ويحتاج إلى سماع من العرب .

واعتذر السَّمين الحلبي عن الزمخشري بأنه أراد التمني المفهوم من « لو » لا من الفعل (ودَّ) ، قال في الرد على اعتراض شيخه أبي حيان : « وفيما قاله الشيخ نظر ؛ لأن الزمخشري لم يَعْنِ بالتمني المفهوم من فعل الوَدادة ، بل المفهوم من لفظ « لو » المشعرة بالتمني . وقد جاء النصب في جوابها كقوله: (فلو أن لنا كرةً فنكونَ) (١) وقد قدَّمت تحقيق هذه المسألة ، فقد ظهرماقاله الزمخشري من غير توقف » (٢) .

وتابع السَّمينَ في ذلك الشاويُّ . قال عن اعتراض أبي حيان السابق : « غير لازم؛ لأن لو عند جماعة حرف (تمن) (٣) فهي كليت ، والتمني بالحرف لا بالفعل » (٤) .

وأورد الشهاب الخفاجي اعتراض أبي حيان . ثُمَّ قال : « ورُدَّ بأنهم لم يريدوا التمني المفهوم من ودَّ ، بل المفهوم من « لو » بناءً على أنها للتمني ، وفيه نظر » (٥) .

فالشهاب الخفاجي في نصه السابق يرى أن صرف التمني في آية المسألة إلى « لو » فيه نظر ولكنه لم يبن ذلك النظر . ويظهر لي أن ذلك النظر سببه أن « لو » في آية المسألة يبعد

---

(١) الشعراء : ١٠٢ .

(٢) الدرُّ المصون جـ ٤ ص ٦٣ .

(٣) في المخطوطة حرف نفي وهو تحريف .

(٤) المحاكمة . ورقة / ٦٧ .

(٥) حاشية الشهاب جـ ٣ ص ١٦٥ .

حملها على التمني ، والراجح أنها مصدرية ؛ لأنها سُبقتْ بالفعل (ودَّ) . وقد صرح كثير من النحاة (١) بأن « لو » إذا وقعت بعد « ودَّ » أو « يودُّ » كقوله تعالى ﴿ يودُّ أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾ (٢) فهي مصدرية .

وممَّا يُضعف كون « لو » في الآية للتمني أنَّه جُمع بينها وبين الفعل « ودَّ » الدَّال على التمني ، فلو كانت للتمني ماجُمع بينهما كما لا يجمع بين ليت وفعل التمني .

وإذا كانت « لو » في آية المسألة لا تصلح للتمني فلن يبقى إلاَّ أن نصرف التمني في كلام الزمخشري إلى الفعل (ودَّ) . وحينئذٍ نواجه اعتراض أبي حيان الذي سبق وهو كون التمني بلفظ الفعل ويكون له جواب فيه نظر ويحتاج إلى سماع .

قلتُ : السماع ورد بذلك في آية تماثل آية المسألة تمام المماثلة وهي قوله تعالى : ﴿ودُّوا لو تدهن فيدهنون ﴾ (٣) .

قال سيبويه : وزعم هارون (٤) أنها في بعض المصاحف : « ودُّوا لو تدهن فيدهنوا »(٥).

وسأقف بك على توجيه بعض العلماء لهذه القراءة .

قال أبو جعفر النحاس : « فيدهنون » معطوف وليس بجواب ، ولو كان جواباً حذفت منه النون » (٦) .

ويظهر أن النحاس لم يقف على قراءة « فيدهنوا » بحذف النون . ولذلك قال : ولو كان جواباً حذفت منه النون .

وقال العكبري : « قوله تعالى : « لو تدهن فيدهنون » إنما أثبت النون ؛ لأنه عطفه على « تدهن » ، ولم يجعله جواب التمني . وفي بعض المصاحف بغير نون على الجواب » (٧) .

---

(١) انظر المغني جـ ١ ص ٢٩٣ .

(٢) البقرة : ٩٦ .

(٣) القلم : ٩ .

(٤) هارون بن موسى الأزدي العتكي النحوي البصري ، صاحب القراءات روى عن أبي عمرو بن العلاء وابن إسحاق وعبدالله بن أبي إسحاق والخليل بن أحمد . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب جـ ١١ ص ١٤ ، وانظر تحقيقات الأستاذ عبدالسلام هارون بهامش الكتاب جـ ٣ ص ٣٦ .

(٥) انظر الكتاب جـ ٣ ص ٣٦ .

(٦) إعراب القرآن جـ ٥ ص ٧ .

(٧) التبيان جـ ٢ ص ١٢٣٤ .

وقال المنتجب : « فيدهنون » عطف على « تدهن » وليس بجواب للتمني ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب حذف النون ، قال صاحب الكتاب - رحمه الله - وزعم هارون أنها في بعض المصاحف « ودُّوا لو تدهن فيدهنوا » يعني بالنصب على جواب التمني » (١) .

فهؤلاء العلماء خرَّجوا قراءة من قرأ « فيدهنوا » بحذف النون على النصب في جواب التمني ، وأطلقوا التمني كما أطلقه الزمخشري في آية المسألة حين قال : « ولو نصب «فتكونون » على جواب التمني لجاز » وهذا - وحدَه - كافٍ لتصحيح ماذهب إليه الزمخشري . فضلاً عن أنني لا أرى بأساً في نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية على التمني المفهوم من الفعل ودَّ للأسباب التالية :

(١) أن النحاة أجازوا نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب لو وألا إذا أشربتا معنى التمني فمن باب أولى أن يجيزوا نصبه في جواب الفعل الدال على التمني بنفسه؛ إذ إنَّ دلالة الفعل (ودَّ) على التمني دلالة أصيلة ، ذكر ذلك ثعلب في فصيحه . قال : « وَدِدتُ أن ذاك كان لي : إذا تمنيته » (٢) .

(٢) أن من النحاة مَنْ صرَّح بجواز نصب الفعل المضارع في جواب (ودَّ) لدلالته على التمني . قال ابن يعيش : « وتقول « وددت لو تأتينا فتحدثُنا » (٣) بالنصب والرفع ، فالنصب على معنى التمني ؛ لأن معناه « ليتك تأتينا فتحدثَنا » فتنصبُ مع « وددتُ » كما تنصب مع ليت ؛ لأنها في معناها ، والرفع جيد أيضا بالعطف على لفظ تأتينا لأنه مرفوع ويكون التقدير : ودِدتُ لو تأتينا وودِدت لو تحدثنا . ومثله قوله تعالى « ودُّوا لو تدهن فيدهنون » الثاني مرفوع بالعطف على لفظ الأول ؛ لأنه شريكه في معناه ، وحكى سيبويه أنها في بعض المصاحف « فيدهنوا » بالنصب على معنى التمني » (٤) . وقال ابن الشجري معللاً لجواز عمل « ليت » فيما بعدها إذا اتصلت بها (ما) الزائدة : « وإنما غلب على ليتما العمل لقوة شبه

---

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد جـ ٤ ص ٥٠٥ .

(٢) الفصيح لثعلب ص ٢٦٤ .

(٣) وردت هذه العبارة في الأصل هكذا « لو تأتينا وتحدثنا » بالواو ، والصواب بالفاء كما أثبته؛ لأن هذه العبارة جاءت في ثنايا الحديث عن نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية ، والعبارة نفسها جاءت بالفاء في الكلام التالي لتلك العبارة .

(٤) شرح المفصل جـ ٧ ص ٣٨ .

ليت بالفعل ألا ترى أن وددتُ بمعنى تمنيت ... فلذلك حسن نصب الجواب في قولك :«وددتُ أنه زارنيفأكرمَه»»(١).

(٣) أن أبا حيان لم يثبت على موقفه فأجاز نصب الفعل المضارع في جواب « ودّ » بعد أن حظر ذلك على الزمخشري . قال عند قوله تعالى : « ودُّوا لو تدهن فيدهنون » : « وقال هارون إنه في بعض المصاحف « فيدهنوا » ولنصبه وجهان : أحدهما : أنه جواب « ودُّوا » لتضمنه معنى ليت ... » (٢) .

---

(١) الأمالي جـ ٢ ص ٢٤٢ .

(٢) البحر المحيط جـ ٨ ص ٣٠٩ .

٩٥ - « نصب الفعل المضارع بعد واو المعية »

قال تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم ﴾ (١) .

أجاز الزمخشريُّ في قوله : « تُدْلُوا » وجهين من الإعراب . قال : « (وتدلوا) مجزوم داخل في حكم النهي أو منصوب بإضمار أن كقوله : ﴿ وتكتموا الحق ﴾ (٢) » (٣) .

واقتصر أبو حيان على الوجه الأول ولم يجز الثاني . قال : « (وتُدْلُوا بها إلى الحكام) مجزوم بالعطف على النهي أي : ولا تدلوا بها إلى الحكام . وكذا هو في مصحف أبيّ ولا تُدْلُوا بها بإظهار لا الناهية ... وأجاز الأخفش وغيره أن يكون منصوباً على جواب النهي بإضمار أن . وجوَّزه الزمخشري .. وأمَّا إعراب الأخفش هنا أن هذا منصوب على جواب النهي وتجويز الزمخشري ذلك هنا فتلك مسألة «لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللبن» بالنصب.قال النحويون : إذا نصبتَ كان الكلام نهيا عن الجمع بينهما ، وهذا المعنى لا يصح في الآية لوجهين :

أحدهما: أن النهي عن الجمع لايستلزم النهي عن كلٍّ واحدٍ منهما على انفراده ، والنهي عن كلٍّ واحد منهما يستلزم النهي عن الجمع بينهما ؛ لأن في الجمع بينهما حصول كل واحد منهما ، وكلٌّ واحد منهما منهي عنه ضرورة ، ألا ترى أن أكل المال بالباطل حرام سواءً أفرد أم جمع مع غيره من المحرمات . والثاني : وهو أقوى أن قوله « لتأكلوا » علة لما قبلها ، فلو كان النهي عن الجمع لم تصلح العلة ؛ لأنه مركب من شيئين لا تصلح العلة أن تترتب على وجودهما ، بل إنما تترتب على وجود أحدهما وهو الإدلاء بالأموال إلى الحكام » (٤) .

المناقشة والترجيح :

ينصب الفعل المضارع في سياق النهي بعد واو المعية ، ومن شواهد النحاة المشهورة لهذه المسألة قول الشاعر :

لاتنه عن خُلُقٍ وتأتيَ مثله   عارٌ عليك – إذا فَعلتَ – عظيم

واختلف النحاة (٥) في عامل النصب ، فذهب الكوفيون إلى أن المضارع منصوب على

---

(١) البقرة : ١٨٨ .

(٢) البقرة : ٤٢ ، والآية بتمامها « ولا تَلْبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون » .

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٣٤٠ .

(٤) البحر المحيط جـ ٢ ص ٥٦ .

(٥) انظر الإنصاف ، المسألة ٧٥ ، جـ ٢ ص ٥٥٥ .

الصَّرْف ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير « أنْ » ، وذهب أبو عمر الجرميّ من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها . وفي الآية السابقة : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام » أجاز الزمخشري وجهين من الإعراب في قوله « تدلوا » . أحدهما : أنه مجزوم عطفاً على الفعل الذي قبله . والآخر : أنه منصوب بإضمار « أنْ » في جواب النهي .

واقتصر أبو حيان على الوجه الأول وهو وجه قوي ، وبه بدأ الزمخشري ويرجح هذا الوجه قراءةُ أُبيّ « ولا تُدلوا » بإعادة (لا) الناهية . ولم يجوِّز أبو حيان نصب « تدلوا » بإضمار « أن » ؛ لوجهين ذكرهما في أول المسألة . وكلا الوجهين في نظري غير قوي .

فالوجه الأول : وهو قوله : « إن النهي عن الجمع لايستلزم النهي عن كلٍّ واحد منهما على انفراده » إنما يصدق على نحو مثال النحاة المشهور « لاتأكلِ السَّمك وتشربَ اللبن » بنصب « تشرب » ؛ إذ إن التركيب على هذه الصورة يفيد النهي عن الجمع بين الأكل والشرب . أمَّا فعل أحدهما على انفراده فليس منهياً عنه ، وليس هناك دليل من خارج النص يفيد النهي عن كل واحد منهما على انفراده .

أمَّا الآية الكريمة « لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام » بنصب «تدلوا » فلا يصدق عليها ماقاله أبو حيان ؛ لأن التركيب وإنْ كان يفيد النهي عن الجمع بين الفعلين « أكل الأموال بالباطل والإدلاء (١) بها إلى الحكام » ولا يفيد النهي عن كلٍّ واحدٍ منهما على انفراده فإنَّ النهي عن ذلك معلوم من خارج النص ، إذ إن الشَّرع نهى عن كلا الفعلين سواءٌ أكانا مجتمعين أم منفردين .

وينقل لنا ابن يعيش نقاشاً له صلةٌ بمسألتنا هذه وفيه ردٌّ على قول أبي حيان السابق: « النهي عن الجمع لا يستلزم النهي عن كل واحد منهما على انفراده » . قال ابن يعيش : أمَّا قوله تعالى : «ولاتلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق » . فيجوز أن يكون « تكتموا » مجزوماً

---

(١) قال أبو حيان : « والإدلاء قيل معناه : الاسراع بالخصومة في الأموال إلى الحكام إذا علمتم أن الحجة تقوم لكم إمَّا بأن لايكون على الجاحد بينه أو يكون المال أمانة كمالِ ليتيم ونحوه مما يكون القول فيه قول المدَّعى عليه .. وقيل معناه : لاترشوا بالأموال الحكام ليقضوا لكم بأكثر منها . قال ابن عطية : وهذا القول يترجح ؛ لأن الحكام مظنة الرشاء إلاّ من عصم وهو الأقل وأيضاً فإن اللفظتين متناسبتان، تدلوا من ارسال الدلو ، والرشوة من الرشاء ، كأنه يمدّ بها لتقضي الحاجة » . البحر المحيط جـ ٢ ص ٥٦ .

في أول الآية ... وأمَّا النصب فعلى تقدير « أنْ » بعد الواو التي وقعت جوابا للنهي وهي بمعنى الجمع ، فكأنه يقول : لاتجمعوا بين أن تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأن تدلوا بها إلى الحكام»(١) . وقال العكبري : « « وتدلوا » مجزوم عطفا على (تأكلوا) ... ويجوز أن يكون (تدلوا) منصوبا بمعنى الجمع ، أي : لا تجمعوا بين أن تأكلوا وتدلوا »(٢) .

وإذا جاوزنا أقوال المعربين إلى أقوال المفسرين وجدنا طائفة من المفسرين أيضاً يجيزون نصب « تدلوا » بأن مضمرة بعد الواو ومنهم البيضاوي (٣) والقرطبي (٤) وأبو السعود(٥) والألوسي(٦) .

وبعد ... فإني أجيز ما أجازه الزمخشري من نصب « تدلوا » بإضمار « أنْ » ؛ لإجماع كثير من المفسرين ومعربي القرآن - كما رأيت - على إجازة هذا الوجه ؛ ولأن المعنى يقبله ولا يأباه .

وعلى الرَّغم من إجازة هذا الوجه يبقى الوجه الأول الذي اقتصر عليه أبو حيان وبدأ به الزمخشري أقوى منه وراجحاً عليه .

---

(١) البيان جـ ١ ص ١٤٥ .

(٢) التبيان جـ ١ ص ١٥٦ .

(٣) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢١٢ .

(٤) انظر تفسيره جـ ٢ ص ٣٣٩ .

(٥) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢٠٢ .

(٦) انظر تفسيره جـ ٢ ص ٧٠ .

٩٦ - « نصب المضارع بعد واو المعية في جواب التمني »

عند قوله تعالى : ﴿ ولو ترى إذ وُقفوا على النار فقالوا ياليتنا نردُّ ولا نُكذِّبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين ﴾ (١) .

قال الزمخشري : وقُرئ (٢) (ولا نُكذبَ) (ونكونَ) بالنصب بإضمار أنْ على جواب التمني ، ومعناه : إنْ رددنا لم نكذِّب ونكن من المؤمنين » (٣) .

ونقل أبو حيان قول الزمخشري السابق ثم قال معقِّبا عليه :

« وليس كما ذكر فإن نصب الفعل بعد الواو ليس على جهة الجواب ؛ لأن الواو لاتقع في جواب الشرط ، فلا ينعقد ممَّا قبلها ولا ممَّا بعدها شرط وجواب ، وإنما هي واو الجمع تعطف مابعدها على المصدر المتوهم قبلها وهي واو العطف يتعين مع النصب أحد محاملها الثلاثة وهي : المعية ويميزها من الفاء تقدير (مع موضعها كما أن فاء الجواب إذا كان بعدها فعل منصوب ميزها تقدير) (٤) شرط قبلها أو حال مكانها .

وشُبهةُ مَنْ قال : إنها جواب أنها تنصب في المواضع التي تنصب فيها الفاء فتوهم أنها جواب . وقال سيبويه : « والواو تنصب مابعدها في غير الواجب من حيث انتصب مابعد الفاء (والواو) (٥) ومعناها ومعنى الفاء مختلفان ألا ترى :

* لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله *

لو أدخلت الفاء هنا لأفسدت المعنى . وإنما أراد لايجتمع النهي والإتيان وتقول : «لاتأكل السمك وتشربَ اللبن» لو أدخلت الفاء فسد المعنى». انتهى كلام سيبويه ملخصا وبلفظه ، ويوضح لك أنها ليست بجواب انفراد الفاء دونها بأنها إذا حُذفتْ انجزم الفعل بعدها بما قبلها لما فيه من معنى الشرط إلاّ إذا انصبت بعد النفي وسقطتْ الفاء فلا ينجزم . وإذا تقرر

---

(١) الأنعام : ٢٧ .

(٢) قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص . انظر السبعة في القراءات ص ٢٥٥ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ١٣ .

(٤) مابين القوسين ساقط من « البحر » وأتممته من «النهر الماد» جـ ٤ ص ١٠١ ، ١٠٢ بهامش البحر.

(٥) مابين القوسين مقحم . انظر نصَّ سيبويه في الكتاب جـ ٣ ص ٤١ .

هذا فالأفعال الثلاثة (١) من حيث المعنى متمناه على سبيل الجمع بينها لا أن كلٌ واحد متمنى وحده. إذ التقدير كما قلنا : ياليتنا يكون لنا ردّ مع انتفاء التكذيب وكوننا من المؤمنين » (٢) .

المناقشة والترجيح :

وجَّه الزمخشري نصب الفعلين (ولا نُكذبَ) (ونكونَ) على أنهما منصوبان بأنْ مضمرة على جواب التمني .

وتعقَّبه أبو حيان بأن نصب الفعلين بعد الواو ليس على جهة الجواب ؛ لأن الواو لاتقع في جواب الشرط فلا ينعقد ممَّا قبلها ولا ممَّا بعدها شرط وجواب . وأطال أبو حيان في التفريق بين الفاء والواو اللتين ينصب المضارع بعدهما .

ولا أظن أن الزمخشري يخفى عليه أن نصب المضارع بعد الواو ليس على جهة الجواب ، وإنما نصبه بإضمار « أن » بعد واو المعية وهذه الواو عاطفة للمصدر المؤول بعدها على مصدر متصيد ممَّا قبلها وسأنقل نصاً للزمخشري يؤكد ماقلتُه . قال الزمخشري عند قوله تعالى : ﴿ ولا تَلْبِسُوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ﴾ (٣) :

« (تكتموا) : جزم داخل تحت حكم النهي ... أو منصوب بإضمار أنْ ، والواو بمعنى الجمع ، أي ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق كقولك : لاتأكل السمك وتشربَ اللبن»»(٤) .

والواو التي ينتصب المضارع بعدها بأن مضمرة إنما تنصب في المواضع التي تنصب فيها الفاء . أي إذا تقدمها أحد الأمور الستة : « الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي والعَرْض » . ومعنى الفاء والواو مختلفان . فالفاء التي ينصب المضارع بعدها تفيد السببية وأن مابعدها مُسبَّب عمَّا قبلها ، أي أنه يمكن أن ينعقد ممَّا قبلها وممَّا بعدها شرط وجواب .

أمَّا الواو فإنها تفيد معنى المعية – كما سبق – وتعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر متصيد ممَّا قبلها .

---

(١) يعني : (نرد) (ولا نكذب) (ونكون) .

(٢) البحر المحيط جـ ٤ ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٣) البقرة : ٤٢ .

(٤) الكشاف جـ ١ ص ٢٧٧ .

وما يجري على ألسنة النحاة القدامى من قولهم : « إنَّ المضارع بعد الواو منصوب بأن مضمرة في جواب التمني أو في جواب كذا وكذا » فيه تجوز ، فهم يقصدون أن المضارع منصوب بعد الواو بأن مضمرة بعد التمني أو غيره ..

يقول المرادي :

« قد عُلِمَ أنَّ النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء ، وقولهم : « تقع الواو في جواب كذا وكذا » تجوز ظاهر » (١) .

فقول الزمخشري : « قُرِئَ « ولا نُكَذِّبَ » « ونكونَ » بالنصب بإضمار أنْ على جواب التمني » فيه تجوز .

وقال السمين معتذرا عن الزمخشري : « سبق الزمخشري إلى هذه العبارة أبو إسحاق الزجاج شيخ الجماعة » (٢) .

قلتُ : هذا التجوز الذي في عبارة الزمخشري سبقه إليه أكثر القدامى الذين وقفتُ على كلامهم في توجيه الآية السابقة وليس الزجاج وحده وسأنقل لك نصوصهم في توجيه الآية:

قال الأخفش : « ولا نُكَذِّبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين » نَصَبَ لأنه جواب للتمني ، وما بعد الواو كما بعد الفاء » (٣) .

وقال الزجاج : « فأمَّا النصبُ (يعني نصب « لا نُكَذِّبَ » « ونكونَ ») فعلى ياليتنا نُردّ ونكونَ ، ياليتنا نردّ ولا نُكَذِّبَ على الجواب بالواو في التمني ، كما تقول : « ليتك تصير إلينا ونكرمَك » . المعنى ليت مصيرك يقع وإكرامنا ، ويكون المعنى ليت ردّنا وقع وأن لا نُكَذِّبَ . أي إنْ رددنا لم نكذب » (٤) .

وقال ابن خالويه : (ولا نكذب بآيات ربنا ونكون) يقرآن بالرفع والنصب فالحجةُ لمَنْ قرأ بالنصب أنه جعله جوابا للتمني بالواو ؛ لأن الواو في الجواب كالفاء » (٥) .

---

(١) انظر شرحه لألفية ابن مالك جـ ٢ ص ٢١٠ .

(٢) الدر المصون جـ ٤ ص ٥٨٩ .

(٣) انظر معاني القرآن جـ ٢ ص ٢٧٣ .

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه جـ ٢ ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٥) انظر كتابه « الحجة في القراءات السبع » ص ١٣٧ .

وقال مكي : « فأمَّا مَنْ نصب الفعلين (يعني « لانكذب » « ونكون ») فعلى جواب التمني بالواو ؛ لأن التمني غير واجب ، فيكون الفعلان داخلين في التمني » (١) .

فهؤلاء العلماء تجوزوا في التعبير - كما تجوز الزمخشري - حين قالوا إنَّ نصب الفعلين (ولا نكذب) (ونكون) بإضمار أنْ على جواب التمني ولم ينكر عليهم أحد .

ومن الغريب أن أبا حيان استحسن هذا التجوز حين جرى على لسان غير الزمخشري . ثم أجراه هو على لسانه ، وذلك عند تفسير قوله تعالى : (قالوا أتجعل فيها مَنْ يفسد فيها ويَسْفِكُ الدماء) (٢) . قال أبو حيان : « قرأ ابن هرمز (ويَسْفِكَ) بنصب الكاف ... قال المهدوي : « هو نصب في جواب الاستفهام » . وهو تخريج حسن وذلك أن المنصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو بإضمار « أن » يكون المعنى على الجمع ، ولذلك تقدر الواو بمعنى «مع» »(٣).

---

(١) المشكل جـ ١ ص ٢٦٣ .

(٢) البقرة : ٣٠ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ١٤٢ .

٩٧ - « دلالة « لما » على التوقع »

عند قوله تعالى : ﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولمَّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ﴾(١).

اختلف الشيخان في دلالة « لمَّا » على التوقع . فأثبته الزمخشري ونفاه أبوحيان . وقال : لا أعلم أحداً من النحويين ذكره . وإليك نصَّ قوليهما :

قال الزمخشري : « ولمَّا بمعنى لم إلاّ أن فيها ضرباً من التوقع ، فدلَّ على نفي الجهاد فيما مضى وعلى توقعه فيما يستقبل ، وتقول : وعَدَني أن يفعل كذا ولمَّا ، تريد ولم يفعل وأنا أتوقع فعله » (٢) .

وقال أبوحيان : « وهذا الذي قاله في « لمَّا » أنها تدل على توقع الفعل (المنفي) (٣) بها فيما يستقبل لا أعلم أحداً من النحويين ذكره . بل ذكروا أنك إذا قلتَ : لمَّا يخرج زيد ، دلَّ ذلك على انتفاء الخروج فيما مضى متصلاً نفيه إلى وقت الإخبار . أمَّا أنها تدل على توقعه في المستقبل فلا . لكنني وجدتُ في كلام الفراء شيئا يقارب ماقاله الزمخشري . قال : لمَّا لتعريض الوجود بخلاف لم » (٤) .

المناقشة والترجيح :

تدخل « لمَّا » على الفعل المضارع وتعمل فيه الجزم ، نحو قوله تعالى : ﴿ قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولمَّا يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾ (٥) وقوله تعالى « ولمَّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم » . وذكر الزمخشري في نصه السابق أن لمَّا بمعنى لم إلاّ أن فيها ضرباً من التوقع . واعترضه أبو حيان - كما رأيت - وزعم أن النحاة لم يذكروا لـ « لمَّا » هذا المعنى الذي ذكره الزمخشري .

وكدتُ أسلمُ لأبي حيان قوله ، وظننت أن هذا الرأي مما تفرد به الزمخشري ؛ إذ إن الزمخشري ذو بصر بالمعاني وله اجتهادات صائبة ولا سيما في حروف المعاني .

ولكنني حين فتشتُ عن المسألة في مظانها تبيَّن لي أن أبا حيان قد جانبه الصواب في

---

(١) آل عمران : ١٤٢ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٧٦ .

(٣) في طبعة « البحر » الموجودة لدي : (الفعل المنهي) مكان المنفي وهو خطأ مطبعي .

(٤) البحر المحيط جـ ٣ ص ٦٦ .

(٥) الحجرات : ١٤ .

مقالته تلك ؛ إذ إن معنى التوقع الذي أثبته الزمخشري لـ « لمَّا » قال به كثير من النحاة .
وسأسوق إليك شيئاً من نصوصهم :

قال الأزهري في (التهذيب) في حديثه عن لمَّا : « قال الخليل : لمَّا تكون انتظاراً لشيء متوقع . وقد تكون انقطاعاً لشيء مضى قلتُ (والكلام للأزهري) : وهو كقولك : لمَّا غاب قمتُ . قال الكسائي : « لمَّا » تكون جحداً في مكان ، وتكون وقتاً في مكان ، وتكون انتظاراً لشيء متوقع في مكان ، وتكون بمعنى إلاّ في مكان » (١) . انتهى النقل عن الأزهري .

وقال سيبويه في (الكتاب) : « ولمَّا يفعل وقد يفعل ، إنما هما لقوم ينتظرون شيئا . فمن ثَمَّ أشبهت قد لمَّا في أنها لايفصل بينها وبين الفعل » (٢) .

وقال الرضي في (شرح الكافية) : « اعلم أنَّ لمَّا كما قالوا كان في الأصل (لم) زيدت عليها (ما) .... فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء . أحدها : أن فيها معنى التوقع كقد في إيجاب الماضي . فهو يستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقع . كما يخبر بقد في الأغلب عن حصول الأمر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب الأمير أو لمَّا يركب»(٣).

فهذه النقول صريحة وناطقة بأن النحاة المتقدمين على أبي حيان . ومنهم الخليل والكسائي وسيبويه والرضي أثبتوا – كما رأيت – معنى التوقع لـ « لمَّا » . وبهذا يسقط قول أبي حيان : لا أعلم أحداً من النحويين ذكره .

وردَّد النحاة المتأخرون ماقاله المتقدمون في معنى « لمَّا » . قال ابن هشام في (المغني) في حديثه عن « لمَّا » أنها تفارق « لم » في خمسة أمور : ... الرابع : (من الأمور التي تفارق فيه لم) : أن منفي لمَّا متوقع ثبوته بخلاف منفي « لم » . ألا ترى أن معنى ﴿ بل لمَّا يذوقوا عذاب ﴾ (٤) أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع » (٥) .
وقال الشيخ خالد الأزهري :

« وتنفرد لمَّا أيضا (بتوقع ثبوته) أي ثبوت منفيها . (نحو « بل لمَّا يذوقوا عذاب ») أي إلى الآن ماذاقوه وسوف يذوقونه . (ولمَّا يدخل الإيمان في قلوبكم) أي إلى الآن مادخل في

---

(١) التهذيب . مادة « لم » . جـ ١٥ ص ٣٤٥ .

(٢) الكتاب جـ ٣ ص ١١٥ .

(٣) شرح الكافية جـ ٢ ص ٢٥١ .

(٤) ص : ٨ .

(٥) المغني جـ ١ ص ٣٠٩ – ٣١٠ .

قلوبكم وسوف يدخل . ولم لا تقتضي ذلك . والعلة فيه أنَّ لمَّا لنفي قد فَعَلَ . وهو مفيد للتوقع ، بخلاف لم . فإنها لنفي فَعَلَ . ولا دلالة فيه على التوقع . والتوقع في لمَّا غالب لا لازم ، كما أن التوقع بقد كذلك » (١) .

وهكذا ... تضافرت نصوص النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين على إفادة « لمَّا » للتوقع . فلا التفات إلى اعتراض أبي حيان على هذا المعنى .

وقبل أن أضع القلم عن هذه المسألة أقول : إن السَّمين الحلبي ذكر اعتراض شيخه أبي حيان على إفادة « لمَّا » للتوقع . وردَّ عليه وصحح قول الزمخشري . قال بعد أنْ نقل اعتراض أبي حيان الذي نقلته في أول المسألة : « والنحويون إنما فرقوا بينهما (يريد لم ولمَّا) من جهة أن المنفيَّ بـ « لم » هو فعل غيرُ مقرونٍ بـ « قد » و « لمَّا » نفي له مقروناً بها ، و « قد » تدل على التوقع ، فيكون كلام الزمخشري صحيحاً من هذه الجهة ، ويَدُلُّ على ماقلته من كون « لم » لنفي فَعَلَ و « لمَّا » لنفي قَدْ فعل نصُّ النحاة على ذلك سيبويه فمن دونه » (٢) . أمَّا الشاوي(٣) فقد انتقل بالمسألة من الحديث عن دلالة « لمَّا » إلى الحديث عن الفعل الذي بعدها « يعلم » ومذهب المعتزلة في أنه لا علم وجودي بل حيثية للذات . وأطال في ذلك بما هو خارج عن أصل المسألة .

---

(١) شرح التصريح جـ ٢ ص ٢٤٧ .

(٢) الدّر المصون جـ ٣ ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٣) المحاكمة . مخطوط ورقة / ٥٣ .

٩٨ – « هل يحتاج اسم الشرط إلى ضمير يعود عليه من جواب الشرط ؟ »

ذهب الزمخشري (١) إلى أن جواب مَنْ الشرطية في قوله تعالى : ﴿ قل مَنْ كان عدواً لجبريل فإنه نزّله على قلبك ﴾ (٢) جملةُ « فإنه نزّله على قلبك » . وخطّأه أبو حيان فيما ذهب إليه.

يقول أبو حيان : « فإنه نزّله » ليس هذا جواب الشرط لما تقرر في علم العربية أن اسم الشرط لابُدَّ أن يكون في الجواب ضمير يعود عليه . فلو قلتَ : مَنْ يكرمني فزيدٌ قائم لم يجز . وقوله « فإنه نزّله على قلبك » ليس فيه ضمير يعود على مَنْ . وقد صرَّح بأنه جزاء الشرط الزمخشري وهو خطأ لما ذكرناه من عدم عود الضمير ولمضي فعل التنزيل فلا يصح أن تكون الجملة جزاء . وإنما الجزاء محذوف لدلالة مابعده عليه . والتقدير فعداوته لا وجه لها أو ما أشبه هذا التقدير » (٣) .

المناقشة والترجيح :

صرَّح الزمخشري بأن جواب مَنْ الشرطية في الآية السابقة جملة (فإنه نزّله على قلبك). وذهب أبو حيان إلى أن جواب مَنْ الشرطية محذوف وخطّأ الزمخشري فيما ذهب إليه . وقال إن قوله تعالى : (فإنه نزّله على قلبك) لايصلح أن يكون جواباً للشرط لأمرين :

الأول : أن جواب الشرط لابُدَّ فيه من ضمير يعود على اسم الشرط وقوله : « فإنه نزّله على قلبك» ليس فيه ضمير يعود على مَنْ .

الثاني : أن فعل التنزيل ماض والجزاء لايكون إلاّ مستقبلا ..

وكلا الأمرين مردود عندي .

فقول أبي حيان إنَّ جواب الشرط لابُدَّ فيه من ضمير يعود على اسم الشرط غيرُ متعين؛ إذ ورد جواب الشرط في مواضعَ كثيرة وليس فيه ضمير يعود على اسم الشرط . ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ مَنْ كان يريد العزة فلله العزةُ جميعا ﴾ (٤) وقوله تعالى : ﴿ مَنْ كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت ﴾ (٥) .

---

(١) الكشاف جـ١ ص ٣٠٠ .
(٢) البقرة : ٩٧ .
(٣) البحر المحيط جـ١ ص ٣١٩ ، ٣٢٠ .
(٤) فاطر : ١٠ .
(٥) العنكبوت : ٥ .

وقول سعد بن مالك القيسي :

مَنْ فرَّ عن نيرانها　　　فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ (١)

وقول ضابئ البُرجمي :

فمَنْ يك أمسى بالمدينة رَحلُه　　　فإني وقَيارٌ بها لغريبُ (٢)

وقول النابغة الجعدي :

فمَنْ يك لم يثأرْ بأعراض قومه　　　فإني وربِّ الراقصات لأثارا (٣)

وقول الآخر :

مَنْ يك ذا بَتٍّ فهذابتِّي　　　مُقيِّظٌ مُصيِّفٌ مُشتِّي (٤)

فهذه الشواهد كما ترى وغيرها كثير جاء فيها جواب مَنْ الشرطية وليس فيه ضمير يعود على مَنْ . وفي هذا رد على أبي حيان .

وننتقل بعد ذلك إلى المثال الذي ذكره أبو حيان ليعزز به ما قرَّره من أن جواب الشرط لابد أن يكون فيه ضمير يعود على اسم الشرط . يقول أبو حيان : لو قلتَ : مَنْ يكرمني فزيد قائم لم يجز .

قلتُ : الخطأ في المثال الذي ذكره أبو حيان ليس مرجعه إلى خلو جملة جواب الشرط من ضمير يعود على اسم الشرط كما ظنَّ أبو حيان . وإنما مرجعه إلى المفارقة بين جملة الشرط وجملة الجواب والدليل على ذلك أننا لو أحللنا إنْ الشرطية وهي حرف لايحتاج إلى ضمير يعود عليه من جملة الجواب محل مَنْ الشرطية في المثال وقلنا إنْ تكرمني فزيد قائم لما صحَّ المثال أيضا .

ويظهر لي أن أبا حيان يعرب جملة جواب الشرط خبراً لَمنْ الشرطية وهذا هو السرُّ في تمسكه بأن يشتمل جواب الشرط على ضمير يعود على مَنْ ، وهذه مسألة خلاف بين النحاة . فإذا وقع اسم الشرط مبتدأ ففي خبره عندهم ثلاثة آراء :

---

(١) البيت في الكتاب جـ ١ ص ٥٨ ، والخزانة جـ ١ ص ٤٦٧ .

(٢) البيت في الكتاب جـ ١ ص ٧٥ ، والخزانة جـ ١٠ ص ٣١٢ .

(٣) البيت في الكتاب جـ ٣ ص ٥١٢ ، والراقصات : الإبل تمشي الرقص في سيرها وهو ضرب من الخبب . انظر حاشية المحقق .

(٤) البيت في الأشموني جـ ١ ص ٢٣٢ .

أحدها : أن جملة الشرط هي الخبر .

ثانيها : أن جملة الجواب هي الخبر .

ثالثها : أن جملتي الشرط والجواب معاً هما الخبر .

وقد ذكر هذه المسألة ابنُ هشام في المغني وصحّح الرأي الأول . قال في المغني : «وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنه اسم تام ، وفعل الشرط مشتمل على ضميره ، فقولك (مَنْ يقم) لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك « كلٌّ من الناس يقوم » ؟ أو فعل الجواب ؛ لأن الفائدة به تمت ولالتزامهم عودَ ضمير منه إليه على الأصح ؛ ولأن نظيره هو الخبر في قولك « الذي يأتيني فله درهم » ؟ أو مجموعهما ؛ لأن قولك « مَنْ يقمْ أقمْ معه» بمنزلة قولك « كلٌّ من الناس إن يقمْ أقمْ معه » ؟ والصحيح الأول . وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط ، لا من حيث الخبرية » (١) .

وأفرد ابن هشام هذه المسألة برسالة خاصة سماها « المباحثُ المَرضية المتعلقة بمَنْ الشرطية » . وانتهى فيها أيضا إلى أن الصحيح أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط .

وحقق هذه الرسالة الدكتور / مازن المبارك . وألحق بها دراسة حول خبر اسم الشرط . وهي دراسة جادة تتبع فيها الدكتور / مازن المبارك آراء النحاة في خبر اسم الشرط . وذكرحججهم . وردَّ على مَنْ زعم أن خبر اسم الشرط هو جملة الجواب أو هي وجملة الشرط معاً . وانتهى (٢) إلى أن اسم الشرط إذا كان مبتدأ فإنَّ خبره جملة الشرط وحدها .

وإذا كان الصحيح من الأقوال هو أن خبر اسم الشرط جملةُ الشرط فلا ضيرَ أن يخلو جواب الشرط من ضمير يعود على اسم الشرط – وقد تقدمت شواهد على ذلك – فلا محل لاعتراض أبي حيان .

ننتقل بعد ذلك إلى الأمر الثاني الذي مِن أجله لايصلح أن يكون قوله تعالى « فإنه نزله على قلبك » جواباً لَمَنْ الشرطية عند أبي حيان وهو مضي فعل التنزيل في قوله « فإنه نزَّله » والجزاء لايكون إلاّ مستقبلا .

وهذا الاعتراض مردود ، وقد كفانا تلميذُ أبي حيان السمينُ الحلبي في الرد على

---

(١) المغني جـ ٢ ص ٥١٩ ، ٥٢٠ .

(٢) انظر دراسة حول خبر اسم الشرط ملحقة برسالة (المباحث المرضية المتعلقة بمَنْ الشرطية) ص ٦٥.

شيخه . قال : « هذا محمول على التبين والمعنى قد تبين أنه نزَّله كما قالوا في قوله ﴿ إنْ كان قميصه قُدَّ من دبر فكذبت ﴾ (١) » (٢) .

وممن وافق الزمخشريَّ في كون قوله تعالى « فإنه نزَّله على قلبك » جواباً لمَنْ الشرطية ابنُ الأنباري قال عند قوله تعالى : « قل مَنْ كان عدوّاً لجبريل فإنه نزَّله على قلبك » . قال : « مَنْ : شرطية في موضع رفع لأنه مبتدأ . (وكان واسمها وخبرها) جملة هي خبر المبتدأ ، والعائد على المبتدأ المضمر في كان وهو اسمها وعدوًّا الخبر ... وجواب مَنْ الشرطية قوله « فإنَّه » والهاء فيه تعود إلى جبريل . « ونزَّله » الهاء يراد بها القرآن » (٣) .

وتابعهما الرازي (٤) والألوسي (٥) .

---

(١) يوسف : ٢٦ .

(٢) الدر المصون جـ ٢ ص ١٧ .

(٣) البيان جـ ١ ص ١١١ .

(٤) انظر تفسيره جـ ٣ ص ٢١٢ .

(٥) انظر تفسيره جـ ١ ص ٣٣٢ .

٩٩ - « رفع المضارع في جواب الشرط »

قال الله تعالى : ﴿ قل لئن اجتمعتْ الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لايأتون بمثله ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (لايأتون) جواب قسم محذوف ولولا اللام الموطئة لجاز أن يكون جوابا للشرط كقوله : * يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ * لأن الشرط وقع ماضيا » (٢) .

ونقل أبو حيان كلام الزمخشري هذا ثم قال : « يعني بالشرط قوله وهو صدر البيت :

* وإنْ أتاه خليلٌ يوم مسألة *

فأتاه فعلٌ ماضٍ دخلتْ عليه أداة الشرط فخلصته للاستقبال ، وأفهم كلام الزمخشري أنَّ (يقولُ) وإنْ كان مرفوعا هو جواب الشرط الذي هو « وإنْ أتاه » . وهذا الذي ذهب إليه هو مخالف لمذهب سيبويه ولمذهب الكوفيين والمبرد ؛ لأن مذهب سيبويه في مثل هذا التركيب وهو أنْ يكون فعل الشرط ماضيا وبعده مضارع مرفوع أنَّ ذلك المضارع هو على نية التقديم وجواب الشرط محذوف . ومذهب الكوفيين والمبرد أنه هو الجواب لكنَّه على حذف الفاء . ومذهب ثالث وهو أنه هو جواب الشرط وهو الذي قال به الزمخشري » (٣) .

المناقشة والترجيح :

إذا كان فعل الشرط ماضيا جاز رفع الجواب بعده ، وقد أشار ابن مالك إلى هذه القاعدة بقوله :

* وبَعْدَ ماضٍ رفعك الجزا حسن *

ومن شواهد النحاة المشهورة لذلك قول زهير :

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

وللنحاة في تخريج رفع المضارع بعد فعل الشرط الماضي ثلاثة أقوال ذكرها أبو حيان في نصه السابق .

الأول : أنَّ ذلك المضارع دليل الجواب وهو على نية التقديم وجواب الشرط محذوف . قاله سيبويه (٤) .

---

(١) الإسراء : ٨٨ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٤٦٥ .

(٣) البحر المحيط جـ ٦ ص ٧٨ .

(٤) انظر الكتاب جـ ٣ ص ٦٦ .

الثاني : أنَّه هو الجواب لكنَّه على حذف الفاء . قاله الكوفيون (١) والمبرِّد (٢) .

الثالث : أنَّه هو الجواب " لأن أداة الشرط لمَّا لم يظهر لها تأثير على فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفتْ عن العمل في الجواب . قال به جماعة ، منهم عبدالقاهر الجرجاني (٣) والزمخشري وابن مالك (٤) . ولذلك قال الزمخشريّ في آية المسألة إنَّ قوله تعالى : (لايأتون بمثله) جواب قسم محذوف ولولا اللام الموطئة في قوله (لئن اجتمعتْ) لجاز أنْ يكون جواباً للشرط ، واستشهد الزمخشري ببيت زهير السابق ، حيث جاء جواب الشرط (يقولُ) في البيت مرفوعا ؛ لأنَّ فعل الشرط « إنْ أتاه » ماضٍ .

وناقشه أبو حيان بأنَّ هذا الذي ذهب إليه مخالف لمذهب سيبويه ولمذهب الكوفيين والمبرد .

قلتُ : الزمخشري صاحب اختيار وقد اختار مذهبا مشهورا قال به جماعة منهم الجرجاني وابن مالك . وإلى مذهبهم أميل لاعتمادهم على السَّماع ، ولسلامة مذهبهم من التكلف وادعاء التقديم أو الحذف .

---

(١) انظر شرح الأشموني للألفية جـ ٤ ص ١٢ ، وهمع الهوامع جـ ٤ ص ٣٣٠ .

(٢) انظر المقتضب جـ ٢ ص ٧٠ .

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح جـ ٢ ص ١١٠٤ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية جـ ٣ ص ١٥٨٩ .

١٠٠ – « الخلاف في تقدير المحذوف بعد فاء الجواب »

عند قوله تعالى : ﴿ قد جاءكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها﴾(١).

قال الزمخشري : (فمن أبصر) الحق وآمن (فلنفسه) أبصر وإياها نفع (ومَنْ عَمي) عنه فعلى نفسه عَمِي وإياها ضرَّ بالعمى » (٢) .

قال أبو حيان : « (فمن أبصر فلنفسه) أي فالإبصار لنفسه أي نفعه وثمرته ، (ومن عمي فعليها) أي فالعمى عليها ... (ونقل تقدير الزمخشري السابق) ثم قال : والذي قدرناه من المصدر أولى وهو فالإبصار والعمى لوجهين : أحدهما : أن المحذوف يكون مفرداً لا جملة ويكون الجار والمجرور عمدة لا فضلة ، وفي تقديره هو المحذوف جملة والجار والمجرور فضلة . والثاني : – وهو أقوى – وذلك أنه لو كان التقدير فعلا لم تدخل الفاء سواءً كانت «مَنْ» شرطية أم موصولة مشبَّهة بالشرط ؛ لأن الفعل الماضي إذا لم يكن دعاءً ولا جامداً ووقع جوابَ شرط أو خبرَ مبتدأ مشبه باسم الشرط لم تدخل الفاء في جواب الشرط ولا في خبر المبتدأ ، لو قلتَ : مَنْ جاءني فأكرمته لم يجز بخلاف تقديرنا فإنه لابدّ فيه من الفاء ولا يجوز حذفها إلاّ في الشعر»(٣).

المناقشة والترجيح :

اختلف الشيخان في تقدير المحذوف في قوله تعالى « فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها » . فالزمخشري قدَّر المحذوف فعلا ، وتقدير الكلام عنده « فمن أبصر الحق فلنفسه أبصر ومَنْ عمي عنه فعلى نفسه عمي » . وأبو حيان قدَّر المحذوف اسماً مبتدأ والجار والمجرور خبره والتقدير عنده : « فالإبصار لنفسه ومَنْ عمي فالعمى عليها » . وجعل أبو حيان ماقدَّره أولى لوجهين :

أحدهما : أن المحذوف على تقديره مفرد لا جملة ، وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة .

الثاني : لو كان المحذوف فعلا – كما قدره الزمخشري – لم تدخل الفاء عليه سواء كانت « مَنْ » شرطية أم موصولة ؛ لأن فاء الجواب لاتدخل على الماضي إلاّ إذا كان جامداً أو أُريد به الدعاء .

---

(١) الأنعام : ١٠٤ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٤٢ .

(٣) البحر المحيط جـ ٤ ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

وكلا الوجهين لا حجة فيه لأبي حيان ؛ فما ذكره أولاً يرده أنَّ مدار الحذف على القرينة والدليل فإذا وُجدت قرينة تدلُ على المحذوف جاز حذفه . وما قدره الزمخشري مدلول عليه بالفعل المذكور المتقدم بل هو نفسه .

أمَّا ماذكره ثانيا من كون الفعل الماضي إذا وقع جوابا للشرط ولم يكن دعاءً ولا جامداً لم تدخل عليه الفاء فالجواب عنه أن الفاء في تقدير الزمخشري داخلة على الجار والمجرور «فلنفسه» وهو معمول للفعل ، وليست الفاء داخلة على الفعل نفسه ، وإذا تقدم على فعل الجواب اسم منصوب أو شبه جمله فالقياس يوجب الفاء نحو قوله تعالى ﴿ إنْ كان كبُر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فعلى الله توكلت ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ ومن عمل صالحاً فلأنفسهم يمهدون ﴾(٢) .

فما قدَّره أبو حيان ليس أولى ممَّا قدَّره الزمخشري ، بل إنَّ بعضهم (٣) قال : إنَّ ماقدره الزمخشري يترجح لأمرين :

(١) أنه قدَّر المحذوف فِعْلاً ، لتقدم فعل ملفوظ به يدل عليه .

(٢) أن في تقديره تقديم المعمول المؤذن بالاختصاص .

وقال السمين الحلبي : « هذا التقدير الذي قدَّره الزمخشري مسبوق إليه سبقه إليه الكلبي (٤) فإنه قال : فمن أبصر صدَّق وآمن بمحمد ﷺ فلنفسه عمل ومَنْ عَمِي فلم يُصدِّق فعلى نفسه جنى العذاب » (٥) .

وواضح أن ماقدره الكلبي قريب مما قدَّره الزمخشري وليس عينه . فكلاهما قدَّر المحذوف فِعْلاً .

---

(١) يونس : ٧١ .

(٢) الروم : ٤٤ .

(٣) انظر روح المعاني جـ ٧ ص ٢٤٨ .

(٤) لعله محمد بن السائب بن بشر الكلبي أبو النضر الكوفي ، النسابة المفسر روى عن الشعبي وجماعة . له تفسير مشهور و« تفسير الآي الذي نزل في أقوام بأعيانهم » و« ناسخ القرآن ومنسوخه » . مات سنة ١٤٦ هـ . انظر ترجمته في طبقات المفسرين جـ ٢ ص ١٤٤ .

(٥) الدر المصون جـ ٥ ص ٩٢ ، ٩٣ .

وتابعهما الرازي (١) . ووافقهم البيضاوي في المحذوف الأول دون الثاني . قال البيضاوي (٢) : (فمنْ أبصر) أي أبصر الحق وآمن به (فلنفسه) أبصر ؛ لأن نفعه لها ، ومن (عمي) عن الحق وضلَّ (فعليها) وباله » .

فالبيضاوي قدَّر المحذوف فعلاً في قوله (فلنفسه) أبصر موافقاً الزمخشري وقدر المحذوف اسما في قوله (فعليها) وباله .

قال الشهاب معقباً على تقدير البيضاوي : « لم يقدر (فعليها) عمي كما قدَّره الزمخشري ؛ لأن «عمي» لم يعهد تعديه بعلى بخلاف ماقدره فإنه لايحتاج إلى تكلف تأويل»(٣).

قلتُ : ورد تعدية (عمي) بعلى ، يقول ابن منظور (٤) : « وعمي عليه الأمر : التبس . ومنه قوله تعالى : (فعميتْ عليهم الأنباء يومئذ) (٥) .

وفي الختام أقول : إنَّ تقديري الزمخشري وأبي حيان مقبولان عندي وإنْ كان تقدير أبي حيان أكثر سيرورةً بين الناس من تقدير الزمخشري .

---

(١) انظر تفسيره جـ ١٣ ص ١٤١ .

(٢) انظر تفسيره جـ ٢ ص ٢٠٢ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ١٠٩ .

(٤) مادة (عمي) جـ ١٥ ص ١٠٠ .

(٥) القصص : ٦٦ .

١٠١ - « مجيء مَنْ الاستفهامية جوابا للشرط بدون الفاء »

قال تعالى : ﴿ قل أرأيتم إنْ أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون ﴾ (١) .

أجاز الزمخشري أن يكون جواب الشرط في الآية محذوفا ، والتقدير : « إنْ أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة مَنْ تدعون » (٢) .

قال أبو حيان : « وإصلاحه بدخول الفاء ، أي : فَمَنْ تدعون ؛ لأن الجملة الاستفهامية إذا وقعتْ جوابا للشرط فلابدَّ فيها من الفاء » (٣) .

المناقشة والترجيح :

جعل الزمخشري جواب الشرط في الآية السابقة محذوفاً ، وقدَّره : (إنْ أتاكم عذاب الله) مَنْ تدعون .

واعترضه أبو حيان بأن الجملة الاستفهامية إذا وقعت جواباً للشرط دخلتْ عليها الفاء الرابطة ، فكان على الزمخشري أن يجعل التقدير « فمَنْ تدعون » .

ونقل السَّمين (٤) اعتراض أبي حيان هذا وسكت عنه .

وأقول : إن تقدير الزمخشري صحيح ولا يحتاج إلى إصلاح ؛ لأن مَنْ الاستفهامية إذا وقعتْ جوابا للشرط جاز دخول الفاء عليها وجاز حذفها . ذكر ذلك الرضي في (شرح الكافية)(٥).

واستشهد لدخول الفاء على مَنْ بقوله تعالى ﴿ قال ياقوم أرأيتم إنْ كُنتُ على بينة من ربي وآتاني منه رحمةً فمَنْ ينصرني ﴾ (٦) . واستشهد لحذف الفاء بقوله تعالى : ﴿ قُلْ أرأيتم إنْ أخذ اللّهُ سمعَكم وأبصارَكم وختمَ على قلوبكم مَنْ إله غير الله ﴾ (٧) .

---

(١) الأنعام : ٤٠ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ١٨ .

(٣) البحر المحيط جـ ٤ ص ١٢٧ .

(٤) الدّر المصون جـ ٤ ص ٦٢٤ .

(٥) انظر جـ ٢ ص ٢٦٤ .

(٦) هود : ٦٣ .

(٧) الأنعام : ٤٦ .

١٠٢ - « حذف فعل الشرط والأداة معاً »

أجاز الزمخشري في مواضع كثيرة من « الكشاف » حذف فعل الشرط والأداة وإبقاء الجواب . فعند قوله تعالى ﴿ وإذ قال موسى لقومه ياقوم إنكم ظلمتُم أنفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم﴾(١).

قال الزمخشري : الفاء في قوله (فتاب عليكم) « متعلقة بمحذوف ولا يخلو إمَّا أن ينتظم في قول موسى لهم فتتعلق بشرط محذوف كأنه قال : فإنْ فعلتم فقد تاب عليكم ، وإمَّا أن يكون خطاباً من الله تعالى لهم على طريقة الالتفات فيكون التقدير ففعلتم ما أمركم به موسى فتاب عليكم بارئكم » (٢) .

وفي قوله تعالى : ﴿ يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك ﴾ (٣) .

قال الزمخشري : « (فقد سألوا موسى) جواب لشرط مقدّر معناه « إنْ استكبرتَ ماسألوه منك فقد سألوا موسى أكبر من ذلك » (٤) .

ولم يُسلِّم أبو حيان للزمخشري ماذهب إليه من جواز حذف فعل الشرط والأداة وصرَّح في « البحر المحيط » بأن حذف فعل الشرط والأداة معاً لايجوز وأنه لم يثبت في كلام العرب . فعند قوله تعالى (وإذ قال موسى لقومه ياقوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم).

قال أبو حيان : « (فتاب عليكم) ظاهره أنه إخبار من الله تعالى بالتوبة عليهم ولابد من تقدير محذوف عطفت عليه هذه الجملة أي فامتثلتُم ذلك فتاب عليكم وتكون هاتان الجملتان مندرجتين تحت الإضافة إلى الظرف الذي هو إذ في قوله (وإذ قال موسى لقومه) ، وأجاز الزمخشري أن يكون مندرجاً تحت قول موسى على تقدير شرط محذوف كأنه قال فإنْ فعلتم

---

(١) البقرة / ٥٤ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٢٨١ .

(٣) النساء / ١٥٣ .

(٤) الكشاف جـ ١ ص ٥٧٧ .

فقد تاب عليكم فتكون الفاء إذ ذاك رابطة لجملة الجزاء بجملة الشرط المحذوفة هي وحرف الشرط. وما ذهب إليه الزمخشري لايجوز . وذلك أن الجواب يجوز حذفه كثيرا للدليل عليه وأمَّا فعل الشرط وحده دون الأداة فيجوز حذفه إذا كان منفياً بلا في الكلام الفصيح ...... وكذلك حذف فعل الشرط وفعل الجواب دون « إن » يجوز في الضرورة ....

وأمَّا حذف فعل الشرط وأداة الشرط معاً وإبقاء الجواب فلا يجوز ؛ إذ لم يثبت ذلك من كلام العرب » (١) .

وعند قوله تعالى : ﴿ وقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرتْ منه اثنتا عشرة عينا ﴾(٢) قال أبو حيان : (فانفجرتْ منه) الفاء للعطف على جملة محذوفة . التقدير فضرب فانفجرت ...... وزعم الزمخشري أن الفاء ليست للعطف بل هي جواب شرط محذوف قال : فإنْ ضربت فقد انفجرت ...... وقد تقدم لنا الرد على الزمخشري في هذا التقدير في قوله « فتاب عليكم » بأن إضمار مثل هذا الشرط لايجوز وبينا ذلك هناك » (٣) .

المناقشة والترجيح :

في هذه المسألة يجيز الزمخشري حذف فعل الشرط والأداة معا . وأبو حيان لايجيز هذا الحذف . وقبل أن نعطي حكماً في هذه المسألة نتعرف على آراء النحاة فيها .

رأي العكبري : أجاز العكبري في « التبيان » حذف فعل الشرط والأداة معاً وخرَّج بعض الآيات على هذا الحذف . ففي قوله تعالى : ﴿ قال إبراهيم فإنَّ الله يأتي بالشمس من المشرق فأتِ بها من المغرب ﴾ (٤) قال العكبري : (فإن الله يأتي) دخلتْ الفاء إيذاناً بتعلق هذا الكلام بما قبله . والمعنى إذا ادَّعيتَ الإحياء والإماته ولم تفهم الحجة فالحجة أن الله يأتي بالشمس » (٥) .

وفي قوله تعالى : ﴿ فذلك الذي يدع اليتيم ﴾ (٦) .

قال العكبري : قوله (فذلك) الفاء جواب شرط مقدر ، تقديره إنْ تأملته أو إنْ طلبتَ علمه » (٧) .

---

(١) البحر المحيط جـ ١ ص ٢٠٩ – ٢١٠ .

(٢) البقرة / ٦٠ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ٢٢٧ – ٢٢٨ .

(٤) البقرة / ٢٥٨ .

(٥) التبيان جـ ١ ص ٢٠٧ .

(٦) الماعون / ٢ .

(٧) التبيان جـ ٢ ص ١٣٠٦ .

رأي ابن هشام : ذكر ابن هشام في « المغني » أن فعل الشرط والأداة يحذفان باطرّاد بعد الطلب « أي بعد الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني » ويحذفان مع غير الطلب . وذكر شواهد للنوعين . يقول في المغني عند حديثه عن حذف جملة الشرط : « هو مطرد بعد الطلب نحو (فاتبعوني يحببكم الله) أي : فإنْ تتبعوني يحببكم الله .... وجاء بدونه نحو (إنَّ أرضي واسعة فإياي فاعبدون) أي فإن لم يتأتَ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها . (أم اتخذ من دونه أولياء فالله هو الولي) أي إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي . (أو تقولوا لو أنَّا أُنزل علينا الكتاب لكنَّا أهدى منهم ، فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة ، فمَنْ أظلم ممَّن كذَّب بآيات الله) أي إنْ صدقتم فيما كنتم تعِدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينة وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم ... » (١) .

تعقيب على كلام ابن هشام :

ماذهب إليه ابن هشام من أن فعل الشرط والأداة يطرد حذفهما بعد الطلب هو رأي سيبويه وجمهور النحاة . فجواب الطلب عندهم مجزوم بشرط مقدر بعد الطلب . وهناك رأي ثانٍ للخليل (٢) بن أحمد وهو أن الجازم لجواب الطلب هو الطلب نفسه لما قام مقام الشرط .

رأي الأشموني : يرى الأشموني أن حذف الشرط وحده قليل أمَّا حذفه مع الأداة فهو كثير . وذكر شواهد لهذا الحذف . وإليك نصُّ ماقاله : « إنما يكون حذف الشرط قليلاً إذا حذف وحده كلّه ، فإنْ حُذف مع الأداة فهو كثير من ذلك قوله تعالى « فَلَمْ تقتلوهم » تقديره إنْ افتخرتم بقتلهم فلَم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم وقوله تعالى « فالله هو الولي » تقديره إن أرادوا ولياً بحق فالله هو الولي بالحق لاولي سواه . وقوله تعالى : « ياعبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة فإياى فاعبدون » أصله فإنْ لم يتأتَ أن تخلصوا العبادة لي في أرض فإياي في غيرها فاعبدون »(٣).

وإذا جاوزنا آراء النحاة في حذف فعل الشرط والأداة إلى آراء المفسرين وجدناهم يحملون آيات كثيرة على حذف فعل الشرط والأداة معاً . مما يعزز ماذهب إليه الزمخشري . ففي قوله تعالى : ﴿ وإذ قال موسى لقومه ياقوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم ﴾ (٤) .

---

(١) المغني جـ ٢ ص ٧١٩ – ٧٢٠ .

(٢) الكتاب جـ ٣ ص ٩٤ .

(٣) شرح الأشموني للألفية بهامش حاشية الصبان جـ ٤ ص ١٩ – ٢٠ .

(٤) البقرة / ٥٤ .

يقول الفخر الرازي : أمَّا قوله (فتاب عليكم) ففيه محذوف . ثم فيه وجهان أحدهما أن يقدر من قول موسى عليه السلام كأنه قال : فإن فعلتم فقد تاب عليكم . والآخر : أن يكون خطاباً من الله لهم على طريقة الالتفات فيكون التقدير ففعلتم ما أمركم به موسى فتاب عليكم بارئكم » (١) .

وفي قوله تعالى﴿ وقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ﴾ (٢).

يقول الرازي : « الفاء في قوله (فانفجرت) متعلقة بمحذوف أي فضرب فانفجرت أو فإنْ ضربتَ فقد انفجرت » (٣) .

وفي قوله تعالى ﴿ أيبتغون عندهم العزة فإن العزة لله جميعا ﴾ (٤) .

يقول أبوالسعود : « فإن العزة لله جميعا » تعليل لما يفيده الاستفهام الإنكاري من بطلان رأيهم وخيبة رجائهم ..... وقيل هو جواب شرط محذوف . كأنه قيل إن يبتغوا عندهم عزة فإن العزة لله » (٥) .

وفي قوله تعالى ﴿ وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم ﴾ (٦) .

يقول أبو السعود : « (فلم يعذبكم بذنوبكم) أي إنْ صحَّ مازعمتم فلأيٍّ شيء يعذبكم في الدنيا بالقتل والأسر والمسخ » (٧) .

الترجيح :

وبعد هذا التطواف في أقوال النحاة والمفسرين نجدهم يكادون يجمعون على جواز حذف فعل الشرط والأداة معاً . مما يعزز ماذهب إليه الزمخشري .

ولست أتفق مع أبي حيان في منعه لحذف فعل الشرط والأداة معا لإجماع النحاة والمفسرين على جواز هذا الحذف . وأقل مايوصف به رأي أبي حيان أنه خارج عن الإجماع .

---

(١) تفسير الفخر الرازي جـ ٣ ص ٨٨ .

(٢) البقرة / ٦٠ .

(٣) تفسير الفخر الرازي جـ ٣ ص ١٠٢ .

(٤) النساء / ١٣٩ .

(٥) تفسير أبي السعود جـ ١ ص ٢٤٤ .

(٦) المائدة / ١٨ .

(٧) تفسير أبي السعود جـ ٢ ص ٢١ .

ولا أعلم أحداً ذهب إلى مثل قوله . بل إن أبا حيان ناقض نفسه في مواطن كثيرة في « البحر المحيط » وأجاز مامنعه على الزمخشري . ولقد تتبعتُ مقالةَ أبي حيان في هذه المسألة فوجدتُه قد أجاز حذف فعل الشرط والأداة معاً تسع مرات في البحر المحيط . وإليك بيانها .

(١) في قوله تعالى : ﴿ فَلِمَ تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين ﴾ (١) قال أبو حيان : « « فَلِمَ » الفاء جواب شرط مقدر ، التقدير إنْ كنتم آمنتم بما أنزل عليكم « فَلِمَ تقتلون أنبياء الله » » (٢) .

(٢) في قوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ (٣) قال أبو حيان : « فإنْ قدر شرط محذوف وجعل فامساك جواباً لذلك الشرط وجعل الإمساك كناية عن استمرار الزوجية أمكن أن يراد بالتسريح إنشاء الطلاق فيكون التقدير فإنْ أوقع التطليقتين وردَّ الزوجة فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » (٤) .

(٣) في قوله تعالى : ﴿ قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأتِ بها من المغرب﴾(٥) قال أبو حيان : « ومجيء الفاء في « فإن » يدل على جملة محذوفة قبلها إذ لو كانت هي المحكية فقط لم تدخل الفاء ، وكان التركيب : قال إبراهيم إن الله يأتي بالشمس وتقدير الجملة والله أعلم : قال إبراهيم إنْ زعمت ذلك أو موَّهت بذلك فإن الله يأتي بالشمس من المشرق » (٦) .

(٤) في قوله تعالى : ﴿ أيبتغون عندهم العزة فإن العزة لله جميعا ﴾ (٧) قال أبوحيان: « والفاء في « فإن العزة لله » دخلت لما في الكلام من معني الشرط والمعنى إنْ تبتغوا العزة من هؤلاء فإن العزة لله » (٨) .

---

(١) البقرة / ٩١ .

(٢) البحر المحيط جـ ١ ص ٣٠٧ .

(٣) البقرة / ٢٢٩ .

(٤) البحر المحيط جـ ٢ ص ١٩٤ .

(٥) البقرة / ٢٥٨ .

(٦) البحر المحيط جـ ٢ ص ٢٨٩ .

(٧) النساء / ١٣٩ .

(٨) البحر المحيط جـ ٣ ص ٣٧٤ .

(٥) في قوله تعالى : ﴿ وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم ﴾ (١) قال أبوحيان : « « إنكم إذا مثلهم » حَكَمَ تعالى بأنهم إذا قعدوا معهم وهم يكفرون بآيات الله ويستهزئون بها وهم قادرون على الإنكار مثلهم في الكفر » (٢) .

(٦) في قوله تعالى : ﴿ وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه ، قل فَلِمَ يعذبكم بذنوبكم ﴾ (٣) قال أبو حيان : « (قل فَلِمَ يعذبكم بذنوبكم) أي إنْ كنتم كما زعمتم فَلِمَ يعذبكم بذنوبكم » (٤) .

(٧) في قوله تعالى : ﴿ قل لا أتبع أهواءكم قد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين ﴾ (٥) قال أبوحيان : « (قد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين) المعنى إنْ اتبعتُ أهواءَكم ضللتُ وما اهتديت » (٦) .

(٨) في قوله تعالى : ﴿ فمن أظلم ممن كذّب بآيات الله ﴾ (٧) قال أبو حيان : قيل قبل الفاء شرط محذوف تقديره « فإنْ كذبتم فلا أحد أظلم منكم » (٨) .

(٩) في قوله تعالى : ﴿ ارجع إليهم فلنأتينهم بجنود ﴾ (٩) قال أبو حيان : « وقيل الخطاب بقوله ارجع للهدهد محملاً كتابا آخر ثم أقسم سليمان فقال فلنأتينهم بجنود متوعدا لهم وفيه حذف . أي إنْ لم يأتوني مسلمين » (١٠) .

---

(١) النساء / ١٤٠ .

(٢) البحر المحيط جـ ٣ ص ٣٧٤ .

(٣) المائدة / ١٨ .

(٤) البحر المحيط جـ ٣ ص ٤٥٠ .

(٥) الأنعام / ٥٦ .

(٦) البحر المحيط جـ ٤ ص ١٤٢ .

(٧) الأنعام / ١٥٧ .

(٨) البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٥٨ .

(٩) النمل / ٣٧ .

(١٠) البحر المحيط جـ ٧ ص ٧٤ .

١٠٣ - « سد الجملة مسد جوابي القسم والشرط »

قال تعالى : ﴿ ولئن قتلتم في سبيل الله أو متم لمغفرة من الله ورحمة خير مما يجمعون﴾(١) .

قال الزمخشري : « لمغفرة » جواب القسم وهو ساد مسد جواب الشرط » (٢) . وتعقبه أبو حيان قال : « وقول الزمخشري سدَّ مسد جواب الشرط إنْ عنى أنه حُذف للدلالة عليه فصحيح وإن عنى إنه لايحتاج إلى تقدير فليس بصحيح » (٣) .

وكرَّر الزمخشري ماقاله في موضع آخر عند قوله تعالى : ﴿ لئن أقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة وآمنتم برسلي وعزرتموهم وأقرضتم الله قرضا حسنا لأكفرنَّ عنكم سيئاتكم ولأدخلنَّكم جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ (٤) .قال الزمخشري : « واللام في (لئن) أقمتم موطئة للقسم وفي (لأكفرن) جواب له ، وهذا الجواب ساد مسد جواب القسم والشرط جميعا »(٥).

وفهم أبو حيان من عبارة الزمخشري السابقة أنه يجعل جملة (لأكفرنَّ) جواباً للقسم والشرط معاً دون حذف لجملة جواب الشرط ، فاعترض عليه قال : « وليس كما ذكر لايسد (لأكفرنَّ) مسدهما ، بل هو جواب القسم فقط وجواب الشرط محذوف » (٦) .

المناقشة والترجيح :

من قواعد النحاة المشهورة أنه إذا اجتمع شرط وقسم في الكلام فالجواب للسابق منهما مالم يتقدمهما ذو خبر فيكون الجواب للشرط مطلقاً تقدم أم تأخر . وقد أشار ابن مالك إلى هذه القاعدة بقوله :

واحذفْ لدى اجتماع شرط وقسم جوابَ ما أخرتَ فهو ملتزم

وفي الآيتين السابقتين جاءت « إنْ » الشرطية مسبوقة باللام التي يسميها النحاة اللام الموطئة للقسم ، وهي مشعرة بأن هناك قسما محذوفا قبل إنْ الشرطية في الآيتين . وبناءً على القاعدة السابقة يكون الجواب فيهما للقسم لتقدمه .

---

(١) آل عمران : ١٥٧ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٧٤ .

(٣) البحر المحيط جـ ٣ ص ٩٦ .

(٤) المائدة : ١٢ .

(٥) اكتشاف جـ ١ ص ٦٠٠ .

(٦) البحر المحيط جـ ٣ ص ٤٤٤ .

أي أن قوله « لمغفرة » في الآية الأولى جواب القسم وهو ساد مسدَّ جواب الشرط المحذوف ودال عليه ، وأحسب أن هذا هو الذي عناه الزمخشري بقوله : « لمغفرة » جواب القسم وهو ساد مسدَّ جواب الشرط » . أمَّا الإحتمال الآخر الذي أورده أبو حيان وهو كون «لمغفرة » جواباً للقسم والشرط معاً دون حذف فبعيد .

وقوله « لأكفرنَّ » في الآية الثانية جواب القسم المحذوف المدلول عليه باللام التي قبل إن الشرطية . وجواب القسم دال على جواب الشرط المحذوف وساد مسدَّه . وهذا ماعناه الزمخشري بقوله : (لأكفرنَّ) جواب له (أي للقسم) وهذا الجواب سادٌ مسد جواب القسم والشرط معاً .

وقد أبعد أبو حيان في فهم عبارة الزمخشري السابقة ؛ إذ فهم منها أن الزمخشري يجعل جملة (لأكفرنَّ) جوابي القسم والشرط معاً دون حذف لجواب الشرط ؛ ولذلك اعترض عليه وقال : قوله (لأكفرن) جواب القسم فقط وجواب الشرط محذوف .

وقد أحسن السمين الحلبي فهم عبارة الزمخشري قال : « وقوله « لأكفرنَّ » هذه اللام هي جواب القسم لسبقه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه وهذا معنى قول الزمخشري إن قوله « لأكفرن »سادٌ مسدَّ جوابي القسم والشرط . لا كما فهمه بعضهم»(١) يعني أبا حيان .

---

(١) الدر المصون جـ ٤ ص ٢٢٠ .

١٠٤ - اجتماع الشرط والقسم

قال الله تعالى حاكيا ماقاله هابيل لأخيه قابيل حين غلب على ظنه أنه يريد قتله : ﴿ لئن بسطت إلى يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « فإن قُلتَ : لِمَ جاء الشرط بلفظ الفعل والجزاء بلفظ اسم الفاعل وهو قوله « لئن بسطتَ ، ما أنا بباسط » ؟ قلتُ : ليفيد أنه لايفعل مايكتسب به هذا الوصف الشنيع ولذلك أكده بالباء الموكدة للنفي » (٢) .

ونقل أبو حيان قول الزمخشري هذا وتعقبه قال :

« أورد أبو عبدالله الرازي (٣) هذا السؤال والجواب ولم ينسبه للزمخشري وهو كلام فيه انتقاد وذلك أن قوله « ما أنا بباسط » ليس جزاءً ، بل هو جواب القسم المحذوف قبل اللام في « لئن » المؤذنة بالقسم والموطئة (الجواب له) (٤) لا للشرط ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، ولو كان جوابا للشرط لكان بالفاء فإنه إذا كان جواب الشرط منفيا بما فلابد من الفاء (إلاّ إذا كانت الأداة ليست من الجوازم في الكلام فلا يحتاج إذ ذاك إلى الفاء) (٥) كقوله تعالى : « وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ماكان حجتهم إلاّ أن قالوا » ولو كان أيضاً جواباً للشرط للزم من ذلك خرم القاعدة النحوية من أنه إذا تقدم القسم على الشرط فالجواب للقسم لا للشرط»(٦) .

المناقشة والترجيح :

هذه المسألة لها شبه بالمسألة السابقة ؛ إذ إن الحديث في كلتا المسألتين يدور في فلك اجتماع الشرط والقسم . وفي آية المسألة « لئن بسطت إلي يدك .... » جاءت إنْ الشرطية

---

(١) المائدة : ٢٨ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٦٠٧ ، ٦٠٨ .

(٣) انظر تفسير الفخر الرازي جـ ١١ ص ٢١٢ .

(٤) في طبعة البحر (الموطئة للجواب لا للشرط) وهو كلام غير مستقيم، وأصلحت العبارة من (الدر اللقيط) بهامش البحر جـ٣ ص ٤٦٢. وهو غالباً مايلتزم بعبارة أبي حيان دون تغيير.فلعله خطأ مطبعي .

(٥) مابين القوسين ساقط من طبعة البحر المحيط وهو مقدار سطر أو يزيد والكلام بدونه لايستقيم . وأحسب أن السقط بسبب الطباعة . وأتممت السقط من كلام أبي حيان نفسه في (النهر الماد) بهامش البحر جـ ٣ ص ٤٦٢ .

(٦) البحر المحيط جـ ٣ ص ٤٦٢ .

مسبوقة باللام الموطئة للقسم والمؤذنة بأن هناك قسما محذوفا قبل « إنْ » . وإذا سبق القسمُ الشرطَ فالجواب للقسم لسبقه أخذاً بالقاعدة التي ذكرناها في المسألة السابقة وهي أنه إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما .

وعليه فإن قوله « ما أنا بباسط » في الآية السابقة جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف ؛ لدلالة جواب القسم عليه .

والحقيقة أن الزمخشري في نصه السابق لم يَعمد إلى إعراب جملة (ما أنا بباسط) وإنما ألمح إليه حين تساءل عن النكتة في مجيء « باسط » بلفظ اسم الفاعل . إذ قال : « فإنْ قلتَ : لم جاء الشرط بلفظ الفعل والجزاء بلفظ اسم الفاعل ، وهو قوله : « لئن بسطتَ ، ما أنا بباسط » ؟ .

وفَهِمَ أبو حيان من هذه العبارة أن الزمخشري يجعل جملة (ما أنا بباسط) جواباً لإنْ الشرطية ، فاعترض عليه بأن قوله هذا فيه خرق للقاعدة المشهورة من أنه إذا سبق القسمُ الشرطَ فالجواب للقسم لا للشرط . والقسم في آية المسألة سبق الشرطَ فالجواب له . وقال معترضاً على الزمخشري أيضا لو كان قوله (ما أنا بباسط) جواب الشرط لكان بالفاء .

وفَهْمُ أبي حيان هذا ينطلق من مذهبه الظاهري الذي كان يعتنقه وكان شديدَ الوله به إذ يقول عنه : « محالٌ أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه » (١) . وقد كان لمذهب الظاهر أثر في نحو أبي حيان (٢) .

ولهذا حمل أبو حيان كلام الزمخشري السابق على ظاهره وأخذ يتعقبه بالرُّغم من أن الأمر هين ، فالزمخشري أطلق على جملة (ما أنا بباسط) جزاءً ؛ لأنها دالة على الجزاء المحذوف . وهو مقدر من جنسها فالمسألة عندي لا تعدو أن تكون تجوزاً في التعبير من قبل الزمخشري .

وليس مراد الزمخشري - كما فهم أبو حيان - أن جملة (ما أنا بباسط) جواب الشرط ومن ثَمَّ تخرق القاعدة المشهورة في اجتماع الشرط والقسم .

ولعل مبالغة أبي حيان في حمل كلام الزمخشري على ظاهره أزعجتْ تلميذه السمين الحلبي فقسا عليه في الرد . قال السمين بعد أن نقل النكتة التي ذكرها الزمخشري في قوله

---

(١) انظر بغية الوعاة جـ ١ ص ٢٨١ .

(٢) انظر ماكتبته خديجة الحديثي عن ظاهرية أبي حيان في النحو ص ٣٨٧ فمابعدها .

«لئن بسطتَ ، ما أنا بباسط » قال : « وناقشه الشيخ في قوله : إن « ما أنا بباسط » جزاء الشرط » ، قال : « لأن هذا جواب للقسم لا للشرط » وقال : « لأنه لو كان جوابا للشرط لزمته الفاء ؛ لكونه منفيا بما والأداة جازمة ، وللزم أيضا خَرْمُ تلك القاعدة وهو كونه لم يُجَب الأسبق منهما » . وهذا ليس بشيء ؛ لأن أبا القاسم سمّاه جزاء للشرط لمّا كان دالاً على جزاء الشرط، ولا نكير في ذلك ، ولكنه مُغرى بأن يُقال : قد اعترض على الزمخشري » (١) .

---

(١) الدُّر المصون جـ ٤ ص ٢٤١ .

١٠٥ - « مابعد لام القسم لايعمل فيما قبلها »

عند قوله تعالى : ﴿ قال فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم ﴾ (١) .

قال الزمخشري : (فبما أغويتني) فبسبب إغوائك إياي لأقعدن لهم ... . فإنْ قلتَ : بم تعلَّقت الباء فإن تعلقها بـ « لأقعدن » يصدّ عنه لام القسم ، لاتقول : والله بزيد لأمرن ؟

قلتُ : تعلَّقت بفعل القسم المحذوف ، وتقديره : فبما أغويتني أقسم بالله لأقعدن . أي : فبسبب إغوائك أقسم » (٢) .

قال أبو حيان : وما ذكره من أن اللام تصد عن تعلّق الباء بـ « لأقعدن » ليس حكما مجمعا عليه ، بل في ذلك خلاف » (٣) .

المناقشة والترجيح :

منع الزمخشري أن تتعلق الباء في قوله تعالى « فبما أغويتني » بـ « لأقعدنَّ » ؛ لأن اللام الداخلة على جواب القسم حرف صَدْر ، فلا يعمل مابعدها فيما قبلها . وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري رأي الجمهور .

وأجاز الفراء وأبو عبيدة إعمال مابعد لام القسم فيما قبلها مطلقا .

وأجازه ابن مالك إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

قال في (التسهيل) (٤) : « لا يتقدم على جواب قسم معمولُه إلاّ إنْ كان ظرفا أو جاراً ومجرورا » .

ولذا تعقَّب أبو حيان الزمخشري فقال : ماذكره الزمخشري من أن اللام تصد عن تعلق الباء بـ « لأقعدن » ليس حكما مجمعا عليه . بل في ذلك خلاف » .

نعم الخلاف موجود - كما قال أبو حيان - وقد أشرنا إليه ، ولكن يعتذر للزمخشري بأنه أخذ بالرأي المشهور وهو منع تعليق ماقبل لام القسم بما بعدها . يقول الشاوي : «المشهور المنع وهو كاف في التوجيه » (٥) .

---

(١) الأعراف : ١٦ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٦٩ .

(٣) البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٧٥ .

(٤) انظر ص ١٥٤ .

(٥) المحاكمة / ورقة ١١٢ .

وأبو حيان نفسه أخذ بالرأي المشهور عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ لَمَنْ تبعك منهم لأملان جهنم منكم أجمعين ﴾ (١) .

قال أبو حيان : قرأ الجحدري وعصمة عن أبي بكر عن عاصم . (لِمن تبعك منهم) بكسر اللام . واختلفوا في تخريجها ، فقال ابن عطية : « المعنى لأجل مَنْ تبعك منهم لأملأنّ » انتهى ، فظاهر هذا التقدير أن اللام تتعلق بـ « لأملأنّ » ويمتنع ذلك على قول الجمهور أن مابعد لام القسم لايعمل فيما قبله » (٢) .

ومع هذا فلستُ أرفض إعمال مابعد لام القسم فيما قبله إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ لأنهما محل توسع ، وقد أجاز هذه المسألة ابن مالك – كما رأينا – وأجازها العكبري (٣) حين جعل الباء في قوله تعالى « فبما أغويتني » تتعلق بـ « لأقعدن » .

---

(١) الأعراف : ١٨ .

(٢) البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٣) انظر التبيان جـ ١ ص ٥٥٩ .

١٠٦ – « الخلاف في موضع أَنَّ ومعموليها بعد لو »

عند قوله تعالى : ﴿ ولو أَنَّهُم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيراً لهم ﴾ (١).

قال الزمخشري : « المعنى ولو ثبت قولهم سمعنا وأطعنا لكان قولهم ذلك خيراً لهم وأقومَ وأعدلَ وأسدَّ » (٢) .

قال أبو حيان معقِّباً على قول الزمخشري : « فسبك من أنهم قالوا مصدراً مرتفعاً بـ«ثبت» على الفاعلية وهذا مذهب المبرِّد خلافا لسيبويه ؛ إذ يرى سيبويه أنَّ (أنَّ) بعد لو مع ماعملت فيه مقدر باسم مبتدأ ، وهل الخبر محذوف أم لايحتاج إلى تقدير خبر ؛ لجريان المسند والمسند إليه في صلة أن قولان أصحهما هذا .

فالزمخشري وافق مذهب المبرِّد وهو مذهب مرجوح في علم النحو » (٣) .

المناقشة والترجيح :

تقع (أنَّ) ومعمولاها بعد لو كثيراً ، نحو قوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير » (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم ﴾ (٥). ونحو آية المسألة .

واختلف النحاة في موضع أنَّ ومعموليها في الآيات السابقة وشبهها فمذهب سيبويه(٦) أنَّ أنَّ ومعموليها في موضع رفع على الابتداء ولا تحتاج إلى خبر ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه واختصت من بين سائر مايؤول بالاسم بالوقوع بعد لو ، كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن .

---

(١) النساء : ٤٦ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٥٣١ .

(٣) البحر المحيط جـ ٣ ص ٢٦٤ .

(٤) البقرة : ١٠٣ .

(٥) الحجرات : ٥ .

(٦) انظر ارتشاف الضَّرب جـ ٢ ص ٥٧٣ ، والمغني جـ ١ ص ٢٩٨ .

وقيل : الخبر محذوف يُقدَّر بـ « ثابت » مقدَّماً أو مؤخرا .

وذهب المبرِّد (١) والزجاج والكوفيون وتبعهم الزمخشري إلى أن موضع أنَّ ومعموليها بعد لو رفع على الفاعلية ، والتقدير : ولو ثبت أنهم ..

ورُجِّح هذا الرأي بأن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل .

فالزمخشري اختار مذهب المبرِّد ولا يضيره أنه اختار غيرَ ماذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين .

وأمَّا قول أبي حيان عن مذهب المبرِّد بأنه مرجوح فلستُ أوافقه عليه ، وقوله هذا على خلاف أقوال النحاة ؛ إذ إنهم يجعلون مذهب المبرِّد هو الراجح (٢) ، ورُجِّح بأنَّ فيه إبقاءً لـ «لو» على اختصاصها بالفعل .

ولقوة رأي المبرِّد نجده يشيع لدى جماعة من العلماء المحققين كأبي جعفر النحاس(٣) ومكي بن أبي طالب (٤) وابن الأنباري (٥) والعكبري (٦) وغيرهم .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب جـ ٢ ص ٥٧٣ ، والمغني جـ ١ ص ٢٩٩ .

(٢) انظر الجنى الداني ص ٢٨٠ ، والمغني جـ ١ ص ٢٩٩ ، وشرح التصريح جـ ٢ ص ٢٦٠ .

(٣) انظر إعراب القرآن جـ ١ ص ٢٥٣ .

(٤) انظر المشكل جـ ١ ص ٦٥ .

(٥) انظر البيان جـ ١ ص ١١٥ .

(٦) انظر التبيان جـ ١ ص ١٠١ .

١٠٧ - مجيء جواب لو جملة اسمية

أجاز الزمخشري وقوع جواب « لو » جملة اسمية ففي قوله : ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير﴾ (١) . قال الزمخشري : فإنْ قلتَ : كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو ؟ قلتُ : لما في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة واستقرارها » (٢) . وذهب أبو حيان إلى أن اللام في (لمثوبة) لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو ، وجواب لو محذوف لفهم المعنى أي لأثيبوا .

ثم نقل أبو حيان رأي الزمخشري السابق . وقال عنه : « ومُخْتَارُه غيرُ مختار ؛ لأنه لم يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً للو . إنما جاء هذا المختلف في تخريجه ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل » (٣) .

المناقشة والترجيح :

اختلف النحاة في مجيء جواب « لو » جملة اسمية فمنهم مَنْ أجازه ومنهم مَنْ منعه . وفي قوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير » الظاهر أن الجملة الاسمية «لمثوبة من عند الله خير » جواب « لو » ؛ ولهذا جاءت مصدرة باللام الرابطة التي تدخل على جملة الجواب . وأخذ بهذا الظاهر جماعة من النحاة منهم الزجاج (٤) ومكي بن أبي طالب (٥) وابن الأنباري (٦) والعكبري (٧) وأخذ به الزمخشري - كما رأيت - وعلل الزمخشري لمجيء جواب لو جملة اسمية بأن في ذلك دلالة على إثبات المثوبة واستقرارها . ومنع نحاة آخرون مجيء جواب « لو » جملة اسمية . ومِنْ ثَمَّ وقفوا من الآية السابقة موقف التأويل . وتأولوها على أحد وجهين :

(١) أن جواب « لو » محذوف لفهم المعنى أي لأثيبوا . واللام في قوله « لمثوبة » لام الابتداء . وهو مذهب الأخفش (٨) وتابعه أبو حيان - كما رأيت - في أول المسألة .

---

(١) البقرة : ١٠٢ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٠٢ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ٣٣٥ .

(٤) معاني القرآن جـ ١ ص ١٨٧ .

(٥) مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ١٠٨ .

(٦) البيان جـ ١ ص ١١٦ .

(٧) التبيان جـ ١ ص ١٠١ .

(٨) معاني القرآن جـ ١ ص ١٤٢ .

(٢) أن الجملة الاسمية (لمثوبة من عند الله خير) جواب قسم مقدر قبل « لو » . وجواب « لو » محذوف لدلالة جواب القسم عليه . وممن أخذ بهذا الرأي الرضي (١) في شرح الكافية . والمرادي (٢) وابن مالك (٣) والسيوطي (٤) .

والمختار عندي ماذهب إليه الزمخشري ومَنْ وافقه مِنْ جواز مجيء جواب « لو » جملة اسمية استناداً إلى الآية السابقة . ولا التفات إلى تضعيف أبي حيان لما اختاره الزمخشري ؛ لأن ما اختاره الزمخشري وجه قوي لا تكلف فيه ولا تأويل وأخذ به جماعة من النحاة – كما رأيت – وظاهر الآية يؤيده .

---

(١) شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٩١ .

(٢) الجنى الداني ص ٢٨٤ .

(٣) التسهيل ص ٢٤١ .

(٤) همع الهوامع جـ ٤ ص ٣٥٠ .

١٠٨ - « الخلاف في لما أهي ظرف أم حرف »

عند قوله تعالى : ﴿ أولمَّا أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنَّى هذا ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « ولمَّا نَصْبٌ بقلتم وأصابتكم في محل الجر بإضافة لمَّا إليه ، وتقديره: أقلتم حين أصابتكم » (٢) .

قال أبو حيان معقِّبا على الزمخشري : « وأمَّا قوله ولمَّا نَصْبٌ إلى آخره ، وتقديره وقلتم حينئذٍ كذا فجعل لمَّا بمعنى حِينَ فهذا ليس مذهب سيبويه وإنما هو مذهب أبي علي الفارسي ، زعم أنَّ لمَّا ظرف زمان بمعنى حِينَ ، والجملة بعدها في موضع الجر بها ، فجعلها من الظروف التي تجب إضافتُها إلى الجمل وجعلها معمولة للفعل الواقع جوابا لها في نحو لمَّا جاء زيد جاء عمرو ، فلمَّا في موضع نصب بـ« جاء » من قولك جاء عمرو ، وأمَّا مذهب سيبويه فلمَّا حرف لا ظرف وهو حرف وجوب لوجوب . ومذهب سيبويه هو الصحيح » (٣) .

المناقشة والترجيح :

اختُلف في لمَّا على قولين (٤) :

فسيبويه ذهب إلى أنها حرف يدل على ربط جملة بأخرى ربط السنببية . قال في (الكتاب): « وأمَّا لمَّا فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وإنما تجيء بمنزلة لو » (٥) .

وفسَّر ابن خروف (٦) قول سيبويه هذا بأن لمَّا حرف مثل (لو) . إلاَّ أن لو لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ولمَّا لثبوت الثاني لثبوت الأول .

واختار أبو حيان – كما رأيت – مذهب سيبويه وصحَّحه .

وذهب ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الزمخشريُّ وجماعة إلى أن لمَّا ظرف بمعنى حين . وقال ابن مالك بمعنى إذ واستحسنه ابن هشام (٧) ؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة فهي كإذ .

---

(١) آل عمران : ١٦٥ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٧٧ .

(٣) البحر المحيط جـ ٣ ص ١٠٦ .

(٤) انظر الارتشاف جـ ٢ ص ٥٧٠ ، والمغني جـ ١ ص ٣١٠ .

(٥) الكتاب جـ ٤ ص ٢٣٤ .

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ١٢٧ .

(٧) المغني جـ ١ ص ٣١٠ .

وردَّ النحاة القائلون بأن لمَّا حرف على القائلين باسميتها بأمور لاتنهض – في نظري– للرد عليهم .

فردَّ ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز « لمَّا أكرمتني أمس أكرمتك اليوم » ؛ لأنها إذا قُدِّرتْ ظرفاً كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لايكون في الأمس .

وأجاب ابن هشام (١) بأن هذا مثل (إنْ كنتُ قلتُه فقد علمتَه) (٢) والشرط لايكون إلا مستقبلا ، ولكن المعنى إنْ ثبت أني كنتُ قلته ، وكذا هنا : المعنى لمَّا ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك .

وقال ابنُ خروف أيضا : لو كان لمَّا ظرفاً لم يجز « لمَّا أسلم دخل الجنة » ؛ لأن المعنى حينئذٍ : « حين أسلم دخل الجنة » وزمن دخول الجنة غير زمن الاسلام .

قال الرضي (٣) : والجواب أنه على التأكيد والتشبيه فكأنه دخل في ذلك الوقت .

وردَّ ابن عصفور على القائلين بأنَّ لمَّا ظرف بقوله تعالى : (وتلك القرى أهلكناهم لمَّا ظلموا) (٤) قال : لأن الهلاك لم يقع حين ظلموا ، بل كان بين الظلم والهلاك إرسالُ الرُّسل وإنذارهم إياهم ، وبعد ذلك وقع الإهلاك . فليست بمعنى حين .

قال الزركشي (٥) : « وهذا الرَّد لا يحسن إلاّ إذا قدرنا الإهلاك أول ما ابتدأ الظلم ، وليس كذلك ، بل قوله (ظلموا) في معنى « استداموا الظلم » أي وقع الإهلاك لهم حين ظلمهم ؛ أي في حين استدامتهم الظلم وهم متلبِّسون به » .

ورجح أبو حيان حرفية لمَّا بقوله تعالى : ﴿ ولمَّا دخلوا من حيث أمرهم أبوهم ماكان يغني عنهم من الله من شيء ﴾ (٦) .

قال : « جواب لمَّا قوله (ماكان يغني عنهم من الله من شيء) وفيه حجة لمن زعم

---

(١) المغني جـ ١ ص ٣١١ .

(٢) المائدة : ١١٦ .

(٣) شرح الكافية جـ ٢ ص ١٢٧ .

(٤) الكهف : ٥٩ .

(٥) البرهان جـ ٤ ص ٣٨٣ .

(٦) يوسف : ٦٨ .

أنّ(لمَّا) حرف وجوب الوجوب ، لا ظرف زمان بمعنى حين ؛ إذ لو كانت ظرف زمان ماجاز أن تكون معمولة لما بعد (ما) النافية »(١) .

وأُجِيبَ بأن لمَّا ظرف ، والظروف يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها .

ننتهي ممَّا سبق إلى أن الرأي القائل بأنَّ (لمَّا) ظرف بمعنى حين قوي ولم يستطع القائلون بحرفية لمَّا نقض هذا الرأي بحجة قوية ، وقد لقي هذا الرأيُ قبولاً عند المتأخرين فأخذ به ابنُ الأنباري (٢) قال عند قوله تعالى : (فلمَّا أضاءت ماحوله ذهب الله بنورهم) (٣) : « لمَّا ظرف زمان ، والعامل فيه (ذهب الله بنورهم) » .

وأخذ به العكبري (٤) . قال عند الآية التي تقدمت : « لمَّا هاهنا اسم وهي ظرف زمان، وكذا في كلِّ موضع وقع بعدها الماضي وكان لها جواب ، والعامل فيها جوابها مثل إذا » .

وأخذ بهذا الرأي الألوسي (٥) وجعله هو الصحيح عند المحققين . قال عند قوله تعالى : « أولمَّا أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنَّى هذا » : « ولمَّا ظرف بمعنى حين مضافة إلى مابعدها مستعملة في الشرط – كما ذهب إليه الفارسي – وهو الصحيح عند جمع من المحققين وناصبها (قلتم) » .

وبعد ... أرى أنه من الإنصاف أن نقبل كلا الرأيين ؛ إذ بهما قال الأقدمون ولكل رأي أنصاره وأدلته المقبولة . ولا داعي إلى الاعتساف لنصرة أحد الرأيين على الآخر .

وفي ختام هذه المسألة أودُّ أن أشير إلى أن الشاوي (٦) ذكر هذه المسألة دون تدخل منه .

---

(١) البحر المحيط جـ ٥ ص ٣٢٥ .

(٢) انظر البيان جـ ١ ص ٥٩ .

(٣) البقرة : ١٧ .

(٤) انظر التبيان جـ ١ ص ٣٣ .

(٥) انظر روح المعاني جـ ٤ ص ١١٥ .

(٦) المحاكمة ، ورقة ٥٧ .

١٠٩ - حذف جواب « لما »

قال الزمخشري عند قوله تعالى : ﴿ مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلمَّا أضاءت ماحوله ذهب الله بنورهم وتركَهم في ظلمات لايبصرون ﴾ (١) قال : « فإنْ قلتَ أين جوابُ لمَّا : قلتُ : فيه وجهان :

أحدهما : أن جوابه « ذهب الله بنورهم » ، والثاني : أنه محذوف كما حذف في قوله « فلمَّا ذهبوا به » (٢) . وإنما جاز حذفه لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس للدال عليه . وكان الحذف أولى من الإثبات لما فيه من الوجازة مع الإعراب عن الصفة التي تحصل عليها المستوقد بما هو أبلغ من اللفظ في أداء المعنى . كأنه قيل : فلمَّا أضاءت ماحوله خَمَدَتْ فبقوا خابطين في ظلام متحيرين متحسرين على فوت الضوء خائبين بعد الكدح في إحياء النار » (٣) .

واقتصر أبو حيان على الوجه الأول . ثم أخذ يتعقب الزمخشري في إجازته حذف جواب لمَّا . قال في البحر :

« ولمَّا جوابها « ذهب الله بنورهم » وجمع الضمير في بنورهم حملاً على معنى الذي ... وأجازوا أن يكون جواب لمَّا محذوفاً لفهم المعنى كما حذفوه في قوله « فلمَّا ذهبوا به وأجمعوا » الآية . قال الزمخشري : وإنما جاز حذفه ؛ لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس للدال عليه . انتهى وقوله لاستطالة الكلام غيرُ مُسلَّم ؛ لأنه لم يستطل الكلام ؛ لأنه قدَّره خمدت . وأيُّ استطالة في قوله فلمَّا أضاءت ماحوله خَمَدَتْ بل هذا لمَّا وجوابها فلا استطالة بخلاف قوله «فلمَّا ذهبوا به » فإن الكلام قد طال بذكر المعاطيف التي عُطِفَتْ على الفعل وذكر متعلقاتها بعد الفعل الذي يلي لمَّا فلذلك كان الحذف سائغاً لاستطالة الكلام . وقوله مع أمن اللَّبس وهذا أيضاً غيرُ مُسلَّم . وأيّ أمن إلباس في هذا ولا شيء يدل على المحذوف . بل الذي يقتضيه ترتيب الكلام وصحته ووضعه مواضعه أن يكون « ذهب الله بنورهم » هو الجواب . فإذا جعلت غيره الجواب مع قوة ترتب ذهاب الله بنورهم على الإضاءة كان ذلك من باب اللُّغز إذ تركت شيئاً يبادر إلى الفهم وأضمرت شيئاً يُحتاج في تقديره إلى وحي يسفر عنه إذ لا يدل على حذفه اللفظ مع وجود تركيب ذهب الله بنورهم » (٤) .

---

(١) البقرة : ١٧ .
(٢) يوسف : ١٥ .
(٣) الكشاف جـ ١ ص ١٩٨ ، ١٩٩ .
(٤) البحر المحيط جـ ١ ص ٧٩ .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في جواب لمَّا في الآية السابقة وجهين :

الأول : أن يكون جوابها قوله « ذهب الله بنورهم » .

الثاني : أن يكون جوابها محذوفاً وقدَّره بـ « خَمَدَتْ » .

واقتصر أبو حيان على الوجه الأول وهو كون جواب لمَّا قوله : « ذهب الله بنورهم » . وهذا الوجه الذي اقتصر عليه أبو حيان وجه قويٌّ وبه بدأ الزمخشري . ولا يخدشُ هذا الوجهَ عدمُ تطابق الضميرين العائدين على « الذي » في الآية . إذ قال : « مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلمَّا أضاءت ماحوله » . فأتى بالضمير العائد على « الذي » مفرداً في قوله « استوقد » وقوله « حوله » ثم أتى به مجموعاً في قوله « ذهب الله بنورهم » .

أقول : لا يخدش عدم التطابق هذا في كون « ذهب الله بنورهم » جواباً لـ « لمَّا » ؛ لأن « الذي » إذا أريد به الجنس صحَّ أن يعود الضمير عليه مفرداً حملاً على اللفظ وأن يعود عليه جمعاً حملاً على المعنى . وذلك موجود في كلام العرب كقول الشاعر (١) :

وإنَّ الذي حانت بفَلْجٍ دماؤُهم هُمُ القومُ كلُّ القومِ ياأُمَّ خالدِ

فأتى بالعائد على الذي جمعاً في قوله « دماؤهم » .

وله نظائر في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدَّق به أولئك هم المتقون ﴾ (٢) حَمل أولاً على لفظ الذي فأفرد الضمير وقال : « جاء بالصدق وصدَّق به » ثم حمل على المعنى فجمع وقال « أولئك هم المتقون » ومن ثَمَّ فإن الراجح عندي أن يكون جواب (لمَّا) في الآية السابقة هو « ذهب الله بنورهم » .

ومع هذا فلا مانع عندي من الوجه الثاني الذي أجازه الزمخشري وهو أن يكون جواب (لمَّا) محذوفاً . ولستُ أتفق مع أبي حيان في قوله إن حذف الجواب هنا من باب الإلغاز ، وإنه يحتاج في تقديره إلى وحي يُسْفِرُ عنه ؛ إذ لو كان حذف الجواب في الآية من باب الإلغاز مااتَّحدتْ كلمةُ النحاة والمفسرين في تقدير المحذوف . وقد قدَّروه بـ « خَمَدَتْ » أو « طَفِئَتْ » .

---

(١) البيت لأشهب بن رُمَيْلَة . انظر الكتاب جـ ١ ص ١٨٧ ، والخزانة جـ ٦ ص ٢٥ .

(٢) الزمر / ٣٣ .

ومن قـال بجـواز حـذف الجـواب في الآية : مكيٌّ بن أبي طالب (١) وابن عطيـة(٢) والبيضاوي (٣) وأبو السعود (٤) وغيرهـم ، بل إن مكياً اقتصر على كون جواب لمّا محذوفاً وقدَّره بـ « طَفِئَتْ » .

أمَّا قول أبي حيان في رده على الزمخشري إنه لادليل في الآية على حذف جواب لمَّا ففيه نظر ؛ لأن الذين قدَّروا جواب لمَّا محذوفا . قالوا إنَّ قوله تعالى : « ذهب الله بنورهم » لا يصلح أن يكون جواباً لـ « لمَّا » ؛ لأن فيه مانعاً لفظيا (٥) وهو توحيد الضمير في « استوقد » و « حوله » وجمعه في « بنورهم » . وكأنهم أرادوا أن يبقوا الاسم الموصول أعني (الذي) على حاله وأصله ولم يحملوه على الجنس . فلمَّا أتى الضمير مجموعاً في قوله « ذهب الله بنورهم » لم يعيدوه على الذي ؛ لأنه مفرد ، والأصل عندهم أن يعود الضمير إليه بصيغة الإفراد . ومن ثَمَّ قالوا إن جواب لمَّا محذوف . وقوله « ذهب الله بنورهم » استئناف . والضمير في « بنورهم » عائد على المنافقين .

وأمَّا قول الزمخشري وإنما جاز حذفه – يعني جواب لمَّا – لاستطالة الكلام فقد ردَّه أبو حيان بأنه لا استطالة في الآية ؛ لأن الزمخشري قدَّره بـ « خَمَدَتْ » وأيُّ استطالة في قوله: (فلمَّا أضاءت ماحوله خمدتْ) . بخلاف قوله : « فلمَّا ذهبوا به » ... إلى آخر الكلام الذي نقلته لك في صدر المسألة .

قلتُ : أورد الشهاب الخفاجي (٦) هذا الاعتراض في حاشيته على البيضاوي ودفعه بأن المراد لولا حذف ذلك الجواب لطال الكلام .

والله أعلم .

---

(١) مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ٢٦ .

(٢) المحرر الوجيز جـ ١ ص ١٨٠ – ١٨١ .

(٣) انظر تفسيره جـ ١ ص ٩٣ .

(٤) انظر تفسيره جـ ١ ص ٥٠ ، ٥١ .

(٥) انظر حاشية الشهاب على البيضاوي جـ ١ ص ٣٦٩ .

(٦) حاشية الشهاب جـ ١ ص ٣٧٠ .

١٠٠ - حذف التاء من العدد في قوله « أربعة أشهر وعشرا »

عند قول الله تعالى : ﴿والذين يُتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصْن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ (١) .

قال الزمخشري (٢) : « وقيل « عشرا » ذهاباً إلى الليالي والأيام داخلة معها ، ولا تراهم قطُّ يستعملون التذكير فيه ذاهبين إلى الأيام ، تقول : صمتُ عشرا ولو ذكَّرْتَ خرجْتَ من كلامهم ، ومن البيِّن فيه ﴿ إن لبثتم إلاّ عشرا ﴾ (٣) ثم « ﴿ إن لبثتم إلاّ يوما ﴾ (٤) .

ولم يرض أبو حيان عن توجيه الزمخشري لحذف التاء من قوله « وعشرا » . واختار ماذهب إليه أصحابه من أن المعدود المُذكَّر إذا حُذِفَ فلك في عدده وجهان : إبقاء التاء في العدد وحذفها ، وجاءت الآية السابقة بحذف التاء من قوله « وعشرا » على أحد الوجهين الجائزين ، إذ إن المعدود محذوف وهو « الأيام » . ثم أخذ أبو حيان يتعقب كلام الزمخشري السابق . وإليك نصَّ ماقاله : قال : : « ولا يحتاج إلى تأويل « عشر » بأنها ليالٍ لأجل حذف التاء ... بل الذي نقل أصحابنا أنه إذا كان المعدود مذكرا وحذفته فلك فيه وجهان : أحدهما : وهو الأصل أن يبقى العدد على ماكان عليه لو لم يحذف المعدود ، فتقول : « صمتُ خمسةً » ، تريد خمسة أيام ، قالوا وهو الفصيح . قالوا ويجوز أن تحذف منه كله تاء التأنيث وحكى الكسائي عن أبي الجراح : « صمنا من الشهر خمسا » ومعلوم أنَّ الذي يصام من الشهر إنما هي الأيام . واليوم مُذكرٌ . وكذلك قوله :

وإلاّ فسيرى مثل ماسار راكبٌ   يتمم خمساً ليس في سيره أَمَمْ

يريد خمسة أيام . وعلى ذلك ماجاء في الحديث : « ثم أتبعه بستٍ من شوال »(٥). وإذا تقرر هذا فجاء قوله تعالى « وعشرا » على أحد الجائزين ، وحَسَّنَهُ هنا أنه مقطع كلام فهو

---

(١) البقرة : ٢٣٤ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٧٢ .

(٣) طه : ١٠٣ .

(٤) طه : ١٠٤ .

(٥) رواية الحديث في صحيح مسلم « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال » بنصب « ستا » انظر صحيح مسلم بشرح النووي جـ ٨ ص ٥٦ .

شبيه بالفواصل ، كما حسَّنَ قوله « إنْ لبثتم إلاّ عشرا » كونه فاصلة ؛ فلذلك اختير مجيء هذا على أحد الجائزين ، فقوله : « ولو ذكّرت لخرجت من كلامهم » ليس كما ذكر ، بل لو ذَكَّر لكان أتى على الكثير الذي نصوا عليه أنه الفصيح ، إذ حاله عندهم محذوفا كحاله مثبتا في الفصيح، وجوزوا الذي ذكره الزمخشري على أن غيره أكثر منه . وقوله : « ولا تراهم قطُّ يستعملون التذكير فيه ليس كما ذكر ، بل استعمال التذكير هو الكثير الفصيح فيه كما ذكرنا . وقوله : «ومن البَيِّن فيه « إن لبثتم إلاّ عشرا » قد بينا مجيء هذا على الجائز فيه وأنَّ مُحَسِّن ذلك إنما هو كونه فاصلة . وقوله : « إنْ لبثتم إلاّ يوما » فائدة ذكر الزمخشري هذا أنه على زعمه أراد الليالي والأيام داخلة معها . فأتى بقوله إلاّ يوماً للدلالة على ذلك . وهذا عندنا يدل على أن قوله « عشرا » إنما يريد بها الأيام ؛ لأنهم اختلفوا في مدة اللبث فقال قوم : « عشر » وقال أمثلهم طريقة : « يوم » فقوله : « إلاّ يوما » مقابل لقولهم إلاّ عشرا ، ويبين أنه أريد بالعشر الأيام ؛ إذ ليس من التقابل أن يقول بعضهم : عشر ليال ، ويقول بعض « يوما » »(١).

المناقشة والترجيح :

ورد في كلام أبي حيان السابق ثلاثة تعقبات على الزمخشري . إليك تفصيلها ومناقشتها :

التعقب الأول و مناقشته :

ذهب الزمخشري إلى أن التاء حذفت من قوله تعالى « أربعة أشهر وعشرا » ؛ لأن المراد عشر ليال مع أيامها . قال الزمخشري : « وقيل عشرا ذهابا إلى الليالي والأيام داخلة معها » فتعقبه أبو حيان . قال : « ولا يحتاج إلى تأويل عشر بأنها ليالٍ لأجل حذف التاء .. »

قلتُ : ماذهب إليه الزمخشري قال به الفراء (٢٠٧ هـ) قال في « معاني القرآن»(٢): « قال « وعشرا » ولم يقل : « عشرة » ، وذلك أن العرب إذا أبهمتْ العدد من الليالي والأيام غلَّبوا عليه الليالي ، حتى إنهم ليقولون : قد صمنا عشرا من شهر رمضان ؛ لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام » .

---

(١) البحر المحيط جـ ٢ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢) انظر جـ ١ ص ١٥١ .

وتابعهما الرضيُّ في « شرح الكافية » (١) قال : « إذا أبهمتَ ولم تذكر الأيام ولا الليالي جرى اللفظ على التأنيث نحو قولك : « أقام فلانٌ خمسا » ، قال الله تعالى : « يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » » .

أما أبو حيان فقد اختار – كما قلتُ سابقا – ماذهب إليه أصحابه من أن المعدود المذكر إذا حُذف فلك في عدده وجهان : إبقاء التاء وهو الأكثر وحذفها . ولذا حمل أبو حيان قوله تعالى « يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » على أن المراد عشرة أيام . فلمَّا حُذِفَ المعدود المذكر وهو الأيام حذفت التاء من العدد ، وذلك على أحد الوجهين الجائزين . قال أبو حيان : « وحَسَّنه « يعني حذف التاء » أنه مقطع كلام فهو شبيه بالفواصل » .

قلتُ : ماذكره أبو حيان من أنَّ المعدود المذكر إذا حُذِفَ جاز في عدده وجهان : إبقاء التاء وهو الأكثر وحذفها قال به جماعة (٢) من النحاة ؛ إذ إن المخالفة بين العدد والمعدود عندهم شرطها ذِكْرُ المعدود فإذا حُذِفَ المعدود المذكَّر جاز في عدده الوجهان السابقان . وقيَّد الإمام السُّبكي(٣) – رحمه الله – جواز الوجهين بكون المحذوف الأيام خاصة استناداً إلى حديث : « من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال » . وأكثرهم لم يقيد ولا فرق عنده بين أن يكون المحذوف الأيام أو غيرها . والظاهر من قول أبي حيان الإطلاق . ولا شك أن إطلاق هذه القاعدة يفتح بابا لاينبغي له أن يفتح ؛ ذلك أن قاعدة مخالفة العدد للمعدود أصل من أصول العربية ، وأن أيَّ معارضة لهذا الأصل – لاتعتمد على سماع – تعدُّ خروجا على قواعد اللغة وأصولها . خاصة أن السماع لايُسعفهم . وما استندوا إليه من حديث : « بُني الإسلام على خمس » بمعنى أصول أو أركان يعتبروهما ، والصحيح « دعائم أو قواعد » (٤) ، كما أن ماجاء في بعض كتب الفقهاء من لفظ « رُفِعَ القلم عن ثلاث » بغير هاء لا أصل له كما يقول الإمام السُّبكي (٥) ؛ إذ ثبت في جميع طرقه « ثلاثة » بالهاء . وأعود إلى حذف التاء في قوله

---

(١) انظر جـ ٢ ص ١٥٦ .

(٢) انظر حاشية الصبان جـ ٤ ص ٤٤ ، وحاشية الشيخ يس العليمي على شرح الفاكهي جـ ٢ ص ٢٥٩ .

(٣) حاشية الصبان جـ ٤ ص ٤٤ .

(٤) انظر شرح النووي لصحيح مسلم جـ ١ ص ١٧٨ ، والعدد في اللغة ، د.مصطفى النحاس ص ٢١٩ .

(٥) انظر حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي جـ ٢ ص ٢٥٩ .

تعالى « يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » فأقول : إن ماذهب إليه الفراء والزمخشري والرضي من أن التاء حذفت في الآية ؛ لأن المراد عشر ليال والأيام داخلة معها أحبُّ إلي مما ذهب إليه أبو حيان لأمور :

(١) أن في ذلك إبقاءً لقاعدة المخالفة بين العدد والمعدود .

(٢) أنَّ الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم ؛ لأن السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية . ولذا أرَّخَتْ العربُ بالليالي دون الأيام . فيقولون . كتَبَه لثلاث خلون أو لخمس خلون من شهر كذا ونحوه .

(٣) أنَّ العدد إذا فُسِّر بمذكر ومؤنث معا فالغلبة حينئذ للتذكير نحو اشتريت عشرة بين عبدٍ وأمة ، ورأيت خمسة عشر من النوق والجمال ، إلاّ أن يكون المميَّز يوماً وليلةً فالغلبة للتأنيث نحو « سار خمس عشرة بين يوم وليلة . وقال النابغة الجعدي يصف بقرةً فقدتْ ولدَهَا :

فطافتْ ثلاثا بين يومٍ وليلةٍ وكان النكير أن تضيف وتَجْأرا (١)

وقال سيبويه : « وقد يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة وليس بحدِّ كلام العرب » (٢) .

فإذا كانت العرب تراعي جانب الليالي عند ذكر الليالي والأيام معا فهذا يؤنس بأنها تراعى ذلك عند حذفهما .

ومع هذا فلست أرفض ماذهب إليه أبو حيان من أن التاء حذفت في آية العدة السابقة ؛ لأن المراد أربعة أشهر وعشرة أيام ولَمَّا حذف المعدود المذكر وهو الأيام حُذِفَتْ التاء من عدده وقيل « عشرا » . ولكنني أقيد حذف التاء من العدد بما إذا كان المحذوف الأيام دون ماسواها من المذكر كما قال الإمام السبكيُّ – رحمه الله – ؛ إذ ورد السماع بذلك كحديث الصيام السابق .

التعقب الثاني ومناقشته :

بعد أن تأول الزمخشري حذفَ التاء في قوله تعالى « أربعة أشهر وعشرا » بأن المراد عشر ليال مع أيامها . قال : « ولا تراهم قطُّ يستعملون التذكير فيه ذاهبين إلى الأيام ... » .

---

(١) البيت من شواهد الرضي في شرحه للكافية جـ ٢ ص ١٥٦ .

(٢) الكتاب جـ ٣ ص ٥٦٤ .

ومراده أن العرب إذا حذفت المعدود وكان أياما وليالِيَ فإنهم يراعون الليالي دون الأيام أي أنهم يؤنثون العدد ذهابا إلى الليالي ، ولا يذكِّرون العدد ذاهبين إلى الأيام كما يقول الزمخشري .

ويفهم من كلام الزمخشري أنه لايجوز في اللغة الإتيان بالتاء في آية العدة السابقة ونحوها ، فلا يجوز أن يقال : أربعة أشهر وعشرة ذهاباً إلى الأيام . أي أن الآية جاءت على الوجه المتعين الذي لا رخصة فيه .

وتعقَّب أبو حيان قول الزمخشري السابق قال : « وقوله : « ولا تراهم قطُّ يستعملون التذكير فيه ليس كما ذكر ، بل استعمال التذكير هو الكثير الفصيح فيه كما ذكرنا » .

فأبو حيان يجيز في آية العدة السابقة ونحوها وجهين ذكر التاء في العدد وهو الكثير الفصيح وحذف التاء . أي أنه يجوز في اللغة أن نقول : أربعة أشهر وعشرة بإثبات التاء وهو الكثير ويجوز : أربعة أشهر وعشرا . وجاءت الآية كما قال أبو حيان على أحد الوجهين الجائزين .

وأرى أن ماذهب إليه أبوحيان من جواز الوجهين يحتاج إلى سماع ؛ إذ الشواهد التي وردت جاءت بحذف التاء كآية العدة السابقة ، ونحو قوله تعالى ﴿ يتخافتون بينهم إنْ لبثتم إلاّ عشرا ﴾ (١) ولم يقل عشرة .

ولعل هذه الشواهد تؤيد قول الزمخشري : « ولا تراهم قط يستعملون التذكير فيه ذاهبين إلى الأيام » . ويؤيده أيضا ماذكره القَرَافيُّ (٢) عند قوله تعالى في سورة طه « إن لبثتم إلاّ عشرا » ثم قال : « إنْ لبثتم إلاّ يوما » . قال القرافي :

« « وعشر » هاهنا صفة لليالي دون الأيام ، والمراد الأيام ، ويدل على أن المراد بها الأيام قوله تعالى بعد ذلك « إلاّ يوما » ، فدل ذلك على أن المحاورة وقعت بين الفريقين في الأيام فقلَّلها أحدهما وكثَّرها الآخر .

---

(١) طه : ١٠٣ .

(٢) هو أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن ، أبو العباس ، شهاب الدين الصنهاجي القَرافي وهو من علماء المالكية ، ونسبته إلى قبيلة صنهاجة « من برابرة المغرب » وإلى القرافة وهي المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي بالقاهرة ، توفى سنة ٦٨٤ هـ . انظر ترجمته في الوافي بالوفيات جـ ٦ ص ٢٣٣ ، والأعلام جـ ١ ص ٩٠ .

ولكن لمَّا كان المراد الأيام ، والعرب شأنها أن تغلب الليالي على الأيام فيقولون : سافرنا لعشر خلون ، والمراد عشرة أيام ، جاءت الآية بتغليب الليالي ، حتى قال جماعة من أرباب اللغة وعلم البيان : لو قال عشرة لكان لحناً مخالفاً للسان العرب ، بل هذا متعين لا رخصة فيه . ولذلك قال الله تعالى في آية العدة « والذين يُتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » والمراد عشرة أيام ، ولم يقل أربعة أشهر وعشرة » (١) .

فالقرافي في النص السابق نقل عن جماعة من أهل اللغة أنهم يوجبون حذف التاء من العدد إذا كان المحذوف الأيام ؛ لأن العرب تغلب الليالي على الأيام ، حتى قال هؤلاء الجماعة : لو قال في الآية « إن لبثتم إلاّ عشرة » بالتاء مراعاة للأيام لكان لحناً مخالفاً للسان العرب . وهذا يؤيد قول الزمخشري السابق الذي خالفه فيه أبو حيان .

التعقب الثالث ومناقشته :

قال الزمخشري في ثنايا نصِّه الذي نقلته في أول المسألة : « تقول صُمتُ عشرا » ولو ذكَّرت خرجت من كلامهم » ومراده أن المحذوف وإن كان الأيام وحدها فإنك تراعي جانب الليالي (٢) وتحذف التاء من العدد فتقول : « صُمتُ عشرا » ولو ذكَّرتَ مراعيا الأيام وقلتَ : «صمتُ عشرة » لخرجت من كلام العرب .

وتعقَّب أبو حيان الزمخشري في قوله هذا، قال:« فقوله : ولو ذكَّرت خرجت من كلامهم ليس كما ذكر ، بل لو ذكَّر لكان أتى على الكثير الذي نصوا على أنه فصيح ، إذ حاله عندهم محذوفاً كحاله مثبتا في الفصيح ، وجوَّزوا الذي ذكره الزمخشري على أن غيره أكثر منه» .

فأبو حيان خالف الزمخشري وأجاز الوجهين « صمتُ عشرا » « وصمتُ عشرة » . بل إن الإتيان بالتاء في العدد هو الأكثر عنده مراعاةً للأيام . وهذا يعني أن ما أوجبه الزمخشري وجه جائز عند أبي حيان لا واجب .

وما قاله أبو حيان من جواز الوجهين هو رأي لكثير من النحاة وقال به الإمام النووي في « شرحه لصحيح مسلم » . وذلك عند قوله ﷺ : « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من

---

(١) انظر « الاستغناء في الاستثناء » ص ٥٢٧ ، ٥٢٨ .

(٢) علل الفراء ذلك بأنه مبالغة من العرب في تغليبهم الليالي على الأيام قال في نصه الذي نقلته في أول هذه المسألة : « حتى إنهم ليقولون : قد صمنا عشرا من شهر رمضان ؛ لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام » .

شوال كان كصيام الدهر » . قال : « وقوله ﷺ « ستاً من شوال » صحيح ولو قال ستة بالهاء جاز أيضا ، قال أهل اللغة : يقال صمنا خمسا وستا وخمسة وستة وإنما يلتزمون الهاء في المذكر إذا ذكروه بلفظه صريحاً فيقولون : صمنا ستة أيام ولا يجوز ست أيام ، فإذا حذفوا الأيام جاز الوجهان » (١) .

وما قاله الزمخشري من إيجاب « صمتُ عشرا » بحذف التاء وافقه عليه الشيخ يس العليمي « في حاشيته على شرح الفاكهي » (٢) . قال بعد أن ذكر بعض الأحكام المتعلقة بالعدد : « والحاصل أنه إذا كان المعدود من الليالي والأيام وحُذِفَ نحو : « سرتُ خمسا » وأنت تريدهما أو من الأيام فقط نحو : « صمتُ خمسا » ؛ لأن الصوم لايكون إلاّ في الأيام حذفت التاء في العدد . أمّا في الأول فلتغليب الليالي على الأيام على عكس قاعدة التغليب من تغليب المذكر على المؤنث إذا عُبِّر عنهما بلفظ واحد .... وأمّا في الثاني فلأنه صار اليوم كأنه مندرج تحت الليلة وجزء منها فيُدل عليه باسمها . وإذا كان الحكم لليالي فحذف التاء هو الموافق لكلام العرب وذكرها خارج عنه ؛ ولذا قال سيبويه : إن إثباتها قد يجوز في القياس ولم نجده في كلام العرب وكلام الزمخشري موافق له . وما ذكره النووي من تجويز الوجهين عن العرب محل توقف » .

وأرى أن السماع هو الذي يحسم الخلاف في هذه المسألة . فهل ورد السماع عند حذف الأيام بجواز الوجهين في العدد ، ذكر التاء وحذفها ؟ أم أن السماع ورد بحذف التاء فقط ؟

والحقيقة أن الشواهد التي أعلمها وردت بحذف التاء من العدد عند حذف الأيام . ومن ذلك ماحكاه الكسائي عن أبي الجراح « صمنا من الشهر خمسا » . ومنه حديث الصيام السابق . أمّا إبقاء التاء في العدد عند حذف الأيام الذي قال عنه أبو حيان هو الكثير فلا أعلم شاهدا عليه إلاّ ماذكره الإمام النووي من أن العرب أجازت الوجهين : صمنا خمساً وستاً وخمسة وستة . وإنما يلتزمون الهاء في المذكر إذا ذكروه بلفظه صريحا .

ولكنني وجدت الشيخ يس العليمي يشكك فيما نقله النووي ومن ثمّ توقف فيه . قال في نصِّه السابق : « وماذكره النووي من تجويز الوجهين عن العرب محل توقف » . والله أعلم .

---

(١) انظر شرح النووي لصحيح مسلم ، كتاب الصيام جـ ٨ ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) انظر جـ ٢ ص ٢٥٩ .

١١١ - « كم » بين الاستفهامية والخبرية

في قوله تعالى : (سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) (١) .

أجاز الزمخشري أن تكون « كم » في الآية استفهامية أو خبرية . قال : « فإنْ قلتَ : كم استفهامية أم خبرية : قلتُ : يحتمل الأمرين ومعنى الاستفهام فيها للتقرير » (٢) .

واقتصر أبوحيان على كون « كم » في الآية استفهامية . وردَّ كونها خبرية وقال عن هذا الوجه : « وهو ليس بجيد ؛ لأن جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السؤال ؛ لأنه يصير المعنى سل بني إسرائيل وما ذكر المسئول عنه ثم قال كثيرا من الآيات آتيناهم ، فيصير هذا الكلام منفلتاً مما قبله ؛ لأن جملة « كم آتيناهم » صار خبراً صرفا فلا يتعلق به سل . وأنت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة ، فهذا لايكون إلاّ في الاستفهامية ، ويحتاج في تقدير الخبرية إلى تقدير حذف وهو المفعول الثاني لسل . ويكون المعنى سل بني إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ثم أخبر تعالى أن كثيرا من الآيات آتيناهم»(٣).

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في قوله تعالى : « سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية » أن تكون كم استفهامية وأن تكون خبرية واقتصر أبوحيان على كون « كم » استفهامية . ومنع كونها خبرية وقال عن هذا الوجه إنه ليس بجيد . وعلَّل ذلك بأن جعل « كم » خبرية يجعل جملة « كم آتيناهم » منقطعة ومنفلتة عمَّا قبلها مع أن مصب السؤال على هذه الجملة .

ولاشك أن ما اقتصر عليه أبو حيان من كون « كم » في الآية استفهامية وجه قوي وظاهر وهو أحد وجهين أجازهما الزمخشري . أمَّا الوجه الآخر الذي أجازه الزمشخري وهو كون « كم » خبرية فمحتمل ، ودعوى أبي حيان انقطاع الجملة على هذا الوجه غير صحيحة . فلا انقطاع على هذا الوجه ؛ لأن المعنى يصبح . سل بني إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم . ثم أخبر بأنها كثيرة . ولا غرابة في أن يأمر الله بسؤال بني إسرائيل عن الآيات التي آتاهم إياها

---

(١) البقرة : ٢١١ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٥٤ .

(٣) البحر المحيط جـ ٢ ص ١٢٧ .

ثم يبادر بالجواب قبل أن يجيبوا ، يقول الشاوي : « ومثل هذا يفعل عند توجه السؤال لمن شأنه الجحد أن يسأله ويبادر بما فيه الجواب قبل جوابه ؛ لتحتم الجواب به . فكأنه لاينتظره من قبل المسئول لعدم إمكان الجحد » (١) .

ويقول الألوسي عند تفسيره للآية السابقة : « « كم » إمَّا خبرية والمسئول عنه محذوف . والجملة – أي جملة « كم آتيناهم » – ابتدائية لا محل لها من الإعراب مبينة لاستحقاقهم التقريع . كأنه قيل سل بني إسرائيل عن طغيانهم وجحودهم للحق بعد وضوحه فقد آتيناهم آيات كثيرة بينة . وزَعْمُ لزوم انقطاع الجملة على هذا التقدير وهم كما ترى ... » (٢) .

فالشاوي والألوسي – كما رأيت – وافقا الزمخشري وجوَّزا أن تكون « كم » في الآية السابقة خبرية . ورداً على أبي حيان دعواه انقطاع الجملة على هذا الوجه .

ووافق الزمخشريَّ أيضا جماعةٌ من النحاة والمفسرين فأجازوا أن تكون « كم » خبرية . ومنهم الرازي (٣) والبيضاوي (٤) وأبو السعود (٥) والدسوقي (٦) والشوكاني (٧) .

---

(١) المحاكمة ، المخطوط ورقة / ٢٦ .

(٢) روح المعاني جـ ٢ ص ٩٩ .

(٣) انظر تفسيره جـ ٦ ص ٢ .

(٤) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢٣٠ .

(٥) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢١٣ .

(٦) انظر حاشيته على المغني جـ ٢ ص ١٩٤ .

(٧) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢١٢ .

١١٢ - « وضع جمع القلة موضع الكثرة »

المشهور أن جمع المؤنث السالم يدل على القلة - وفيه خلاف سنبيِّنُه بعد - وفي قوله تعالى : ﴿ وأنزل من السماء ماءً فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم ﴾ (١) وقع جمع المؤنث السالم «الثمرات» مراداً به الكثرةَ . فما علَّةُ ذلك ؟

قال الزمخشري : « فإن قلتَ : فالثمر المخرج بماء السماء كثير جم . فلِمَ قيل الثمرات دون الثمر والثمار ؟ قلتُ فيه وجهان :

أحدهما : أن يقصد بالثمرات الثمرة التي في قولك فلان أدركت ثمرة بستانه تريد ثماره .... والثاني : أن الجموع يتعاور بعضها موقع بعض ؛ لالتقائها في الجمعية . كقوله ﴿ كم تركوا من جنات ﴾ (٢) . و ﴿ ثلاثة قروء ﴾ (٣) . » (٤) .

ويرى أبو حيان أنه لا داعي إلى ماذهب إليه الزمخشري من أن الثمرات من باب الجموع التي يتعاور بعضها موضع بعض ؛ لأن الثمرات وإنْ كانت جمع قلة فإن اقترانها بالألف واللام التي للعموم ينقلها إلى الكثرة . قال في البحر : « لا ضرورة تدعو إلى ارتكاب أن الثمرات من باب الجموع التي يتعاور بعضها موضع بعض ؛ لالتقائها في الجمعية . نحو « كم تركوا من جنات » و « ثلاثة قروء » . فقامت الثمرات مقام الثمر أو الثمار على ماذهب إليه الزمخشري ؛ لأن هذا من الجمع المُحلى بالألف واللام ، فهو وإن كان جمع قلة فإن الألف واللام التي للعموم تنقله من الاختصاص لجمع القلة للعموم . فلا فرق بين الثمرات والثمار ، إذ الألف واللام للاستغراق فيهما ؛ ولذلك ردَّ المحققون على مَنْ نقدَ على حسان قوله :

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يلمعْنَ في الضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدةٍ دَمَا

بأن هذا جمع قلة فكان ينبغي على زعمه أن يقول الجفان وسيوفنا وهو نقد غيرُ صحيح لما ذكرناه من أن الاستغراق ينقله » (٥) .

---

(١) البقرة : ٢٢ .

(٢) الدخان : ٢٥ .

(٣) البقرة : ٢٢٨ .

(٤) الكشاف جـ ١ ص ٢٣٥ .

(٥) البحر المحيط جـ ١ ص ٩٨ .

المناقشة والترجيح :

الجمع مطلقاً من حيث دلالته على العدد نوعان : جمع قلة وجمع كثرة . فجمع القلة مادلَّ على ثلاثة إلى عشرة . وجمع الكثرة مادلَّ على أكثر من عشرة ولا نهاية له .

واختلفت مذاهب النحاة في جمع المؤنث السالم أيدل على القلة أم الكثرة ؟ وإليك مذاهبهم :

(١) ذهب سيبويه إلى أن الجمع بالألف والتاء من قبيل جموع القلة قال في الكتاب : « وأمَّا ماكان على (فَعْلَة) فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحتَ العين ، وذلك قولك: قَصْعَةٌ وقَصَعَاتٌ ، وصَفْحةٌ وصَحَفَات ، وجَفْنَةٌ وجَفَنات .... فإذا جاوزت أدنى العدد كسَّرت الاسم على (فِعال) وذلك قَصْعة وقِصَاع ، وجَفْنة وجِفَان .... وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير . وقال الشاعر ، وهو حسان بن ثابت :

لنا الجفَناتُ الغرُّ يلمعْنَ بالضُّحى   وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نجدة دَمَا

فلم يرد أدنى العدد » (١) .

وارتضى ماذهب إليه سيبويه كثير من النحاة . منهم الزجاج (٢) وابن جني (٣) والزمخشري (٤) وابن يعيش (٥) وأبوحيان (٦) .

(٢) وذهب ابن خروف (٧) إلى أن جمعي المذكر والمؤنث السالمين مشتركان بين القلة والكثرة . وقريب منه قول الرضي : « والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما » (٨) .

---

(١) الكتاب جـ ٣ ص ٥٧٨ .

(٢) انظر الخزانة جـ ٨ ص ١٠٧ .

(٣) المحتسب جـ ١ ص ١٨٧ .

(٤) الكشاف جـ ١ ص ٢٣٥ .

(٥) شرح المفصل جـ ٥ ص ١٠ .

(٦) البحر المحيط جـ ١ ص ٩٨ .

(٧) انظر شرح الكافية للرضي جـ ٢ ص ١٩١ .

(٨) شرح الكافية جـ ٢ ص ١٩١ .

(٣) وذهب بعضهم (١) إلى أن الاسم إذا كان له جمعان أحدهما للقلة والثاني للكثرة نحو جَفَنات وجِفان . استعمل جمع السلامة في القلة وجمع التكسير للكثرة . وإنْ لم يكن له إلاّ جمع سلامة فهو مشترك بين القلة والكثرة .

والمختار من هذه المذاهب أن جمع المؤنث السالم في أصل وضعه للقلة . وذلك لأمرين(٢):

(١) أن جموع القلة (أَفْعُل ، أَفْعَال ، أَفْعِلَة ، فِعْلَة) تُصغَّر على لفظها فتقول في تصغير (أَفْلُس) : أُفيلس ، وفي (أَجْمَال) : أُجيمال ... وكذا جمع المؤنث السالم تُصغِّره على لفظه ، فتقول في تصغير جَفَنات : جُفينات . فدلَّ تصغيره على لفظه أنه للقلة .

(٢) أن جمع المؤنث السالم يُفسَّر به العدد القليل ، نحو ثلاث شجرات ونحو قوله تعالى : ﴿ولقد آتينا موسى تسع آيات﴾ (٣) . وقوله تعالى ﴿واذكروا الله في أيام معدودات﴾ (٤) .

قال الطبري : « لا خلاف بين العلماء أن الأيام المعدودات في هذه الآية هي أيام منى . وهي أيام التشريق » (٥) . فتفسيرك العدد القليل بهذا الجمع دليل على أنه للقلة .

وقد يَرِدُ جمع المؤنث السالم في بعض المواضع مفيداً الكثرة . كما في قوله تعالى : ﴿وهم في الغُرُفات آمنون﴾ (٦) ؛ لأن الله سبحانه لا يَعِدُ بأن في الجنة غرفات يسيرة . وقوله تعالى : ﴿إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ....﴾ (٧) ، ليس المراد بقوله إن المسلمين والمسلمات العشرة فما دونها . وإنما المراد الإخبار عن الجنس كلِّه وهو كثير بلا ريب . ومنه الآية التي نحن بصدد الحديث عنها . وهي قوله تعالى : « وأنزل من السماء ماءً فأخرج به من الثمرات رزقا لكم » . ومنه « الجفَنات » في بيت حسان السابق .

---

(١) انظر شرح الشافية جـ ١ ص ٢٦٧ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش جـ ٥ ص ١٠ .

(٣) الإسراء : ١٠١ .

(٤) البقرة / ٢٠٣ .

(٥) تفسير الطبري جـ ٣ ص ١ .

(٦) سبأ : ٣٧ .

(٧) الأحزاب : ٣٥ .

فما علةُ ذلك عند الزمخشري وأبي حيان ؟

علة ذلك عند الزمخشري – كما تقدم – أن الجموع قد يقع بعضها موقع بعض . فيقع جمع القلة – كما في الآيات السابقة وبيت حسان بن ثابت – موضع جمع الكثرة . وقد يقع جمع الكثرة في موضع جمع القلة . كما في قوله تعالى : ﴿ والمطلقاتُ يتربَّصْنَ بأنفسهن ثلاثةَ قُرُوء ﴾ (١) . فاستعمل قُرُوء في الآية وهو جمع كثرة في موضع جمع القلة أقراء . وأمثاله كثير.

وعلة ذلك عند أبي حيان – كما تقدم – أن جمع المؤنث السالم وإنْ دلَّ على القلة فإن اقترانه بالألف واللام التي للعموم ينقله من الاختصاص بجمع القلة للعموم . وجمع المؤنث السالم في الآيات السابقة « الغُرُفات – المسلمات – الثمرات » و « الجفَنَات » في بيت حسان السابق اقترنت بالألف واللام التي للعموم فدلَّت على الكثرة عند أبي حيان .

وهذا التعليل الذي ذهب إليه أبو حيان سبقه إليه ابن مالك في شرح الكافية(٢). فبعد أن ذكر أبنية جموع القلة (أفْعل ، أفْعَال ، أفْعِلة ، فِعْلة) قال : « ويشارك هذه الأبنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح ما لم تقترن بهما الألف واللام الدَّالة على الاستغراق أو يُضافا إلى مايدل على الكثرة . فالاقتران بالألف واللام ، كقوله تعالى : « إن المسلمين والمسلمات ... » الآية .

ولستُ أرى فرقاً بين جمع المؤنث السالم المقترن بأل والخالي منها . فكلاهما وقع مفيداً الكثرة . فمثال المقترن « بأل » « الجفَنات » في بيت حسان بن ثابت . ومنه « الغُرُفات – المسلمات – الثمرات » في الآيات السابقة .

ومثال الخالي من « أل » قوله تعالى : ﴿ هم درجات عند الله ﴾ (٣) فجمع المؤنث السالم « درجات » دلَّ على الكثرة ؛ لأن رُتَبَ النَّاس في علم الله أكثر من العشر لا محالة . ومنه قوله تعالى : ﴿ كم تركوا من جنات وعيون ﴾ (٤) فجمع المؤنث « جنات » دلَّ على الكثرة ؛ لأن « كم » في الآية خبرية تدل على الكثرة . فلا يناسبها أن تكون « جنات » جمع قلة .

---

(١) البقرة : ٢٢٨ .

(٢) انظر جـ ٤ ص ١٨١٠ .

(٣) آل عمران : ١٦٣ .

(٤) الدخان : ٢٥ .

فلِمَ نعلل للنوع الأول بأن الألف واللام نقلته إلى الكثرة . وأن النوع الثاني وقع فيه جمع القلة مَوقع جمع الكثرة ؟! أليس الأَوْلَى أن تكون العلة واحدة ؟ وأن ذلك مما وقع فيه جمع القلة موقع جمع الكثرة . وذلك ضرب من المجاز وباب واسع في العربية ، فالجموع تتعاور ويقع بعضها موقع بعض كما قال الزمخشري . والاعتماد في معرفة ذلك على القرائن والسياقات .

الباب الثاني

تعقباتٌ صَحَّ فيها قول أبي حيان

١ - « حذف نون الجمع لغير إضافة »

قرأ الأعمش قوله تعالى : ﴿ وما هم بضارين به من أحد إلاّ بإذن الله ﴾ (١) بحذف النون من « ضارين » . وقال الزمخشري في تخريج هذه القراءة : « قرأ الأعمش « وما هم بضارى » بطرح النون والإضافة إلى أحد . والفصل بينهما بالظرف . فإن قلت : كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن ؟ قلتُ : جعل الجار جزءاً من المجرور » (٢) .

وخرَّج أبو حيان هذه القراءة على حذف النون تخفيفاً . وقال عن تخريج الزمخشري «ليس بجيد » وإليك نصَّ ماقاله :

قال في البحر : « قرأ الجمهور بإثبات النون في « بضارين » وقرأ الأعمش بحذفها وخُرِّج ذلك على وجهين . أحدهما : أنها حذفت تخفيفاً وإنْ كان اسم الفاعل ليس في صلة الألف واللام . والثاني : أن حذفها لأجل الإضافة إلى أحد وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو « به » كما قال : * هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخاله * وكما قال :

* كما خط الكتاب بكفِ يوماً يهوديٌّ * . وهذا اختيار الزمخشري ...... وهذا التخريج ليس بجيد ؛ لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور من ضرائر الشعر ، وأقبح من ذلك أن لا يكون ثم مضاف إليه ؛ لأنه مشغول بعامل جر فهو المؤثر فيه لا الإضافة . وأمّا جعل حرف الجر جزءاً من المجرور فهذا ليس بشيء ؛ لأنه مؤثر فيه وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء . والأجود التخريج الأول » (٣) .

المناقشة والترجيح :

خَرَّج الزمخشري حذف النون في قراءة الأعمش « وما هم بضاري به من أحد » على أن « ضاري » مضاف إلى « من أحد » وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور «به» ثم اعتذر عن دخول « من » على المضاف إليه . وهو تابع في هذا التخريج لابن جني . قال في المحتسب : « قرأ الأعمش : « وما هم بضاري به من أحد » بحذف النون . قال أبو الفتح : هذا من أبعد الشاذ . أعني حذف النون هاهنا . وأمثل مايقال فيه : أن يكون أراد وما هم بضاري

---

(١) البقرة : ١٠٢ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٠٢ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ٣٣٢ .

أحد . ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر وفيه شيء آخر . وهو أن هناك أيضا « مِنْ » في « من أحد » غير أنه أجرى الجار مجرى جزء من المجرور . فكأنه قال : « وما هم بضاري به أحد » . وفيه ماذكرنا » (١) .

قلتُ : تخريج ابن جني والزمخشري لقراءة الأعمش مردود ومتكلف ؛ إذ لا إضافة في الآية مطلقا ؛ لأن حرف الجر « مِنْ » في قوله « من أحد » يمنع ذلك . واعتذارهم بأن الجار جزء من المجرور تكلف ظاهر . وأمّا قول أبي حيان : إن تخريج الزمخشري « ليس بجيد » ؛ لأن الفصل بين المتضايفين بالظرف والمجرور من ضرائر الشعر ففيه نظر ؛ لورود الفصل بينهما بالمفعول به . كما في قراءة ابن عامر « وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم » فالفصل بالظرف وشبهه أولى .

أمّا التخريج الآخر الذي اختاره أبو حيان وهو أن النون حذفت في قراءة الأعمش تخفيفاً فيدعونا إلى الحديث عن حذف النون لغير الإضافة . وإليك آراء النحاة في ذلك :

ذهب بعض النحاة إلى أن نون الجمع لا تحذف إلاّ مع الإضافة أو لضرورة الشعر كما في قوله :

الحافظو عورةَ العشيرة لا * يأتيهم من ورائنا وكف

بنصب « عورة » . قال الألوسي : « وهذه الضرورة من الضرائر المستقبحة » (٢) .

قلتُ : يردُّ هذا القول مجيء هذا الحذف في القراءات التالية : قراءة الأعمش السابقة « وما هم بضاري به من أحد » وقراءة أبي السمّال (٣) « غيرُ معجزي اللّهَ » بنصب « الله » . وقراءة ابن أبي إسحاق والحسن (٤) « والمقيمي الصلاةَ » بنصب « الصلاة » . والقراءات لا مكان للضرورة فيها . فما ذهب إليه الألوسي مردود .

وأجاز أكثر النحاة (٥) حذف نون الجمع لغير إضافة تخفيفاً . غير أنهم قصروا هذا

---

(١) المحتسب جـ ١ ص ١٠٣ .

(٢) الضرائر الشعرية للألوسي ص ٧٢ .

(٣) المحتسب جـ ٢ ص ٨٠ .

(٤) المحتسب جـ ٢ ص ٨٠ ، والبحر المحيط جـ ٦ ص ٣٦٩ .

(٥) انظر الكتاب جـ ١ ص ١٨٦ ، والمقتضب جـ ٤ ص ١٤٥ ، وسر صناعة الإعراب جـ ٢ ص ٥٣٨ .

الحذف على الجمع الواقع في صلة « أل » كما في قراءة ابن أبي إسحاق والحسن « والمقيمي الصلاةَ » وكما في قول الشاعر :

الحافظو عورةَ العشيرة لا * يأتيهم من ورائنا وكف

قال ابن خلف : « الشاهد فيه أنه حذف النون من « الحافظون » ونصب عورة العشيرة بما في الصلة . فكأنه قال : الذين حفظوا عورةَ العشيرة . ولم يحذفها للإضافة ؛ إنما حذفها تخفيفاً مع مافيه الألف واللام » (١) .

قلتُ : قصرهم حذف نون الجمع على ماكان واقعاً في صلة « أل » يردّه مجيء هذا الحذف دون أن يكون الجمع واقعاً في صلة « أل » ومن ذلك قراءة الأعمش « وما هم بضاري به من أحد » وقراءة أبي السَّمال « غير معجزي اللهَ » بنصب « الله » وقراءة بعضهم « وإنكم لذائقو العذابَ » بنصب « العذاب » . ومن ثمَّ وقف هؤلاء النحاة موقف الرفض من هذه القراءات التي حذفت فيها نون الجمع ؛ لأنه لم يقع في صلة « أل » .

قال أبو الفتح : « لكن الغريب من ذلك – « يعني حذف النون » – ماحكاه أبو زيد عن أبي السَّمال أو غيره أنه قرأ « غير معجزي اللهَ » بالنصب . فهذا يكاد يكون لحناً ؛ لأنه ليست معه لام التعريف المشابهة للذي ونحوه » (٢) . وقال العكبري في قوله تعالى : (إنكم لذائقو العذاب الأليم) : « لذائقو العذاب » الوجه الجر بالإضافة . وقرئ شاذا بالنصب وهو سهو من قارئه » (٣) .

وعندي أن حذف النون في القراءات السابقة أمر تقبله اللغة وليس لحناً كما قال بعض النحاة . ويمكن تفسير هذا الحذف على أنه ترخص (٤) في بنية الكلمة واللغة لا تأباه بشرط

---

(١) انظر خزانة الأدب جـ ٤ ص ٢٧٣ .

(٢) المحتسب جـ ٢ ص ٨٠ .

(٣) التبيان جـ ٢ ص ١٠٨٩ .

(٤) الترخص : مصطلح استخدمه د.تمام حسان . وهو يرى أن للغة هدفاً تسعى لتحقيقه وهو الوصول إلى المعنى دون لبس . ولذلك تتخذ اللغة قرائن لفظية ومعنوية لتحقق ذلك الهدف . منها – الرتبة – التضام – البنية – الربط – الإعراب ... ويرى أنه قد يترخص في إحدى هذه القرائن فتحذف إذا أمكن الوصول إلى المعنى بدونها . وللترخص شروط . انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣٣.

أمن اللبس . ولا لبس في القراءات السابقة . ففي قراءة أبي السمال « غير معجزي اللهَ » دلَّت القرينة الإعرابية . أعني نصب « الله » على أن نون « معجزي » لم تحذف للإضافة . بدليل إعمال اسم الفاعل فيما بعده . ولذلك جاز الترخص في النون فحذفت . وكذلك الأمر في قراءة بعضهم « وإنكم لذائقو العذابَ » بالنصب .

وفي قراءة الأعمش « وما هم بضاري به من أحد » ليس بعد اسم الفاعل «ضاري» ما يصلح لأن يضاف إليه . ومن ثمَّ عُلِمَ أن النون لم تحذف للإضافة .

أمَّا إذا لم يؤمن اللبس فلا حذف . ففي قولنا مثلاً « هم ضاربو موسى » لا يجوز حذف النون في حالة إعمال اسم الفاعل فيما بعده ؛ لأن اللبس هنا غير مأمون ؛ لعدم ظهور الحركة الإعرابية على « موسى » ولأن « موسى » يجوز إضافته إلى « ضاربو » . ومن ثم وجب علينا إذا أردنا إعمال اسم الفاعل أن نثبت النون فنقول « هم ضاربون موسى » أمَّا في حالة حذف النون . أعني إذا قلنا « هم ضاربو موسى » وجب الحكم على أن النون حذفت للإضافة .

وبعد ... نعود إلى أصل المسألة فأقول إن تخريج الزمخشري لحذف النون في قراءة الأعمش « وما هم بضاري به من أحد » بأن النون حذفت لإضافة « ضاري » إلى « من أحد » غير مقبول كما أسلفنا ؛ لأن حرف الجر « من » في قوله « من أحد » يمنع ذلك . أمَّا تخريج أبي حيان لها على أن النون حذفت تخفيفاً وإن كان اسم الفاعل ليس في صلة « أل » . فهو حسن . إلاَّ أن قوله وإن كان اسم الفاعل ليس في صلة « أل » غير مقبول عندي . وهو يشير بقوله هذا إلى تفريق النحاة بين نوعين من الحذف – كما تقدم – حذف النون من الجمع الواقع في صلة « أل » كما في قراءة « والمقيمي الصلاةَ » وحذف النون من الجمع غير الواقع في صلة « أل » كما في قراءة « إنكم لذائقو العذاب » فأجازوا الأول بحجة طول الاسم بالصلة . ومنعوا الآخر ، لأنه لم يقع كذلك .

ولستُ أرى فرقاً بين النوعين . فأين طول الاسم بالصلة في القراءة الأولى ؟ حتى يجيزوا حذف النون فيها ويمنعوه عن الثانية .

وعندي أن حذف النون في القراءات السابقة وفي قراءة الأعمش محمول على الترخص في بنية الكلمة . والله أعلم .

٢ - « هل يأتي فاعل كان التامة ضميرا مبهما ؟ »

عند قوله تعالى : ﴿ فإن كُنَّ نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك وإنْ كانت واحدةً فلها النصف ﴾ (١) .

قال الزمخشري : فإنْ قُلتَ : هل يصح أن يكون الضميران في « كُنَّ » و «كانت» مبهمين ويكون نساء وواحدة تفسيراً لهما على أن كان تامة ؟ قلتُ : لا أُبعِدُ ذلك » (٢) .

قال أبو حيان : « ويعني بالإبهام أنهما لايعودان على مفسِّر متقدم بل يكون مفسِّرهما هو المنصوب بعدهما ، وهذا الذي لم يبعده الزمخشري هو بعيد أو ممنوع ألبتة ؛ لأن كان ليست من الأفعال التي يكون فاعلها مضمرا يفسِّره مابعده ، بل هو مختص من الأفعال بنعم وبئس وما حمل عليهما ، وفي باب التنازع على ماقرر في النحو » (٣) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في قوله تعالى : « فإن كُنَّ نساءً » أنْ تكون كان تامة ويكون الضمير في « كُنَّ » مبهما ، و« نساءً » منصوب على أنه تفسير له أي تمييز ، وأجاز ذلك في قوله « وإنْ كانت واحدةً » . وهذا الوجه الذي ذكره الزمخشري غريب لم أره لأحد قبله ومجيء الفاعل ضميرا مبهما مفسَّرا بالتمييز خصَّه النحاة (٤) ببابين اثنين :

الأول : باب نعم وبئس نحو « نعم رجلا زيد » « وبئس رجلاً أبو لهب » . ويلحق بهما «فَعُل» الذي يراد به المدح أو الذم نحو قوله تعالى : (كَبُرت كلمة تخرج من أفواههم) (٥) .

الباب الثاني : باب التنازع عند إعمال الثاني ، نحو قول الشاعر :

جفوني ولم أجفُ الأخلاءَ إنني　　　لغير جميل من خليلي مُهْمَلُ

وقد أحسن أبو حيان في الرد على الزمخشري ؛ إذ قال : ليست كان من الأفعال التي يكون فاعلها مضمرا يفسِّره مابعده ، بل هو مختص من الأفعال بنعم وبئس وما حمل عليهما وفي باب التنازع .

---

(١) النساء : ١١ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٥٠٦ .

(٣) البحر المحيط جـ ٣ ص ١٨٢ .

(٤) انظر في ذلك المغني جـ ٢ ص ٥٤١ ، ٥٤٢ .

(٥) الكهف : ٥ .

٣ - « تقديم الجار والمجرور النائب عن الفاعل على عامله »

قال الله تعالى : ﴿ ولا تقْفُ ماليس لك به علمٌ إنَّ السَّمعَ والبصرَ والفؤادَ كلُّ أولئك كان عنه مسئولا ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « و (عنه) في موضع الرفع بالفاعلية : أي كلُّ واحد منها كان مسئولا عنه ، فمسئول مسندٌ إلى الجار والمجرور ، كالمغضوب في قوله « غير المغضوب عليهم»، يُقال للإنسان . لم سمعتَ مالم يحل لك سماعه ، ولم نظرت إلى مالم يحل لك النظر إليه ، ولم عزمتَ على مالم يحل لك العزم عليه ؟ » (٢) .

قال أبو حيان بعد أن نقل كلام الزمخشري : « وهذا الذي ذهب إليه من أنَّ (عنه) في موضع الرفع بالفاعلية ويعني به أنه مفعول لم يُسمَ فاعله لايجوز ؛ لأن الجار والمجرور وما يُقام مقام الفاعل من مفعول به ومصدر وظرف بشروطهما جارٍ مَجرى الفاعل ، فكما أن الفاعل لايجوز تقديمه ، فكذلك ماجرى مجراه وأُقيم مقامه . فإذا قلتَ : غُضِبَ على زيدٍ فلا يجوز على زيدٍ غُضِبَ ، بخلاف غضبتُ على زيدٍ فيجوز على زيدٍ غضبتُ . وقد حكى الاتفاقَ من النحويين على أنه لايجوز تقديم الجار والمجرور الذي يقوم مقام الفاعل على الفعل أبو جعفر النحاس ذكر ذلك في (المقنع) من تأليفه . فليس « عنه مسئولا » كالمغضوب عليهم ؛ لتقدم الجار والمجرور في عنه مسئولا وتأخيره في المغضوب عليهم » (٣) .

المناقشة والترجيح :

ذهب الزمخشري في قوله تعالى : « إنَّ السَّمع والبصر والفؤاد كلُّ أولئك كان عنه مسئولا » إلى أن (عنه) في موضع رفع بالفاعلية ، يعني أن (عنه) في موضع رفع نائب فاعل بمسئول .

والزمخشري في مواضع من (الكشاف) (٤) يستخدم مصطلح الفاعل ويعني به النائب عن الفاعل ولا مشاحة في اصطلاح .

---

(١) الإسراء : ٣٦ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٤٤٩ .

(٣) البحر المحيط جـ ٦ ص ٣٧ .

(٤) انظر جـ ١ ص ٣٣٤ ، جـ ٣ ص ٥ ، ورأيت ابن خالوية أيضا يستخدم مصطلح الفاعل ويعني به النائب عن الفاعل . انظر كتابه (إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم) ص ١٤٥ .

واعترض أبو حيان على إعراب الزمخشري بأنّ القائم مقام الفاعل حكمه حكم الفاعل فلا يتقدم على رافعه ، وقد حكى أبو جعفر النحاس اتفاق النحاة على عدم جواز تقديم الجار والمجرور الذي يقوم مقام الفاعل على الفعل .

وسبقَ أبو البقاء العكبري أبا حيان وغلّط الزمخشريَّ في إعرابه السابق يقول : «وقال الزمخشري : يكون (عنه) في موضع رفع بمسئول كقوله « غير المغضوب عليهم » وهذا غلط ؛ لأن الجار والمجرور يُقام مقام الفاعل إذا تقدم الفعل أو ما يَقوم مَقامه . وأمَّا إذا تأخر فلا يصحُّ ذلك فيه ؛ لأن الاسم إذا تقدم على الفعل صار مبتدأ ، وحرف الجر إذا كان لازما لا يكون مبتدأ ، ونظيره قولك : بزيدٍ أُنْطُلِقَ ، ويدلك على ذلك أنك لو ثنَّيتَ لم تقل : بالزيدين انطُلقا، ولكن تصحيح المسألة أن تجعل الضمير في « مسئول » للمصدر ، فيكون (عنه) في موضع نصب كما تقدر في قولك : بزيدٍ أُنْطُلِقَ » (١) .

وتابعهما في الاعتراض على إعراب الزمخشري ابنُ هشام (٢) إلاّ أنه لم يصرّح باسم الزمخشري ، وإنما ذكر إعرابه مصدّراً بقوله : « وقول بعضهم ... » .

والحقيقة أنني لم أرَ أحدا غير الزمخشري أعرب (عنه) في محل رفع على أنه نائب فاعل بمسئول . وقد تكلف بعضهم ليصحح إعراب الزمخشري فقال : يجوز أن يكون الزمخشري أراد أن (عنه) مرفوع المحل بـ« مسئولا » محذوفا مدلولا عليه بالمذكور » (٣) .

وإذا كان (عنه) لا يصح أن يكون نائب فاعل لمسئول فأين نائب الفاعل ؟

للنحاة في نائب الفاعل في الآية أقوال أربعة :

(١) أن نائب الفاعل ضمير مستتر راجع إلى مارجع إليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى ، والتقدير مسئولا هو أي المكلف ، و (عنه) في موضع نصب على أنه مفعول ثان لمسئول ؛ لأنه يتعدى إلى مفعولين ثانيهما بعن . قاله ابن هشام (٤) .

---

(١) التبيان جـ ٢ ص ٨٢١ .

(٢) انظر المغني جـ ٢ ص ٦٥٣ .

(٣) انظر حاشية الدّسوقي على المغني جـ ٢ ص ٢٢٣ .

(٤) المغني جـ ٢ ص ٦٥٣ .

(٢) أنَّ نائب الفاعل ضمير مستتر عائد إلى المصدر ، و (عنه) في موضع نصب ، كما تقدر في قولك : بزيدٍ انْطُلِقَ . قاله العكبري كما رأينا في نصه السابق .

(٣) أنَّ نائب الفاعل ضمير عائد إلى « كُلّ » في قوله : « كلّ أولئك » وكذلك اسم كان عائد على « كلّ » ، والضمير في « عنه » عائد على (ما) من قوله (ماليس لك به علم) فيكون المعنى : إنَّ كلَّ واحد من السّمع والبصر والفؤاد يُسأل عمّا لا علم له به . قاله أبو حيان (١) . وقال عنه : إنه هو الظاهر .

(٤) قيل الضمير في « كان » و« مسئولا » عائدان على القائف ماليس له به علم ، والضمير في (عنه) عائد على كل ، فيكون ذلك من الالتفات ؛ إذ لو كان على الخطاب لكان التركيب « كلّ أولئك كنتَ عنه مسئولا » حكاه أبو حيان (٢) .

---

(١) البحر المحيط جـ ٦ ص ٣٧ .

(٢) المصدر نفسه .

٤ – الخلاف في ناصب (وصيةً) في قوله تعالى :
(والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج) (١)

اختلف القراء السبعة (٢) في (وصية) في الآية السابقة ، فمنهم مَنْ قرأها بالرفع ، ومنهم مَنْ قرأها بالنصب . ووجَّه الزمخشري قراءة النصب بأحد أمرين : قال : « ومَنْ قرأ بالنصب (تقديره) والذين يُتوفون يوصون وصيةً ، كقولك : إنما أنت سيرَ البريد ، بإضمار تسير ، أو أُلزم الذين يتوفون وصيةً » (٣) .

واقتصر أبو حيان على الوجه الأول وضعَّف الثاني . قال في « البحر » : « وانتصاب وصية على إضمار فعل ، التقدير والذين يتوفون (يوصون وصية) (٤) ، فيكون والذين مبتدأ ، ويوصون المحذوف هو الخبر .... وأجاز الزمخشري ارتفاع والذين على أنه مفعول لم يُسمَّ فاعله على إضمار فعل ، وانتصاب وصية على أنه مفعول ثان ، التقدير : وأُلزِمَ الذين يتوفون منكم وصيةً . وهذا ضعيف ؛ إذ ليس من مواضع إضمار الفعل » (٥) .

المناقشة والترجيح :

الخلاف في هذه المسألة في ناصب (وصية) في الآية السابقة فأبوحيان يجعل الناصب لها فعلا مضمرا تقديره : والذين يتوفون منكم يوصون وصيةً . وهذا الفعل المحذوف أعنى (يوصون) خبرٌ عن (الذين) . وهذا الوجه أجازه الزمخشري – كما رأيت – وبه بدأ ، وأجاز وجها آخر وهو نصب « وصية » على أنه مفعول ثان لفعل مبنيٍّ للمفعول مقدرٍ قبل (الذين)، والتقدير عند الزمخشري . وأُلزم الذين يتوفون منكم وصيةً .

---

(١) البقرة : ٢٤٠ .

(٢) قرأ ابن عامر وأبو عمرو وحمزة وحفص عن عاصم بالنصب (وصيةً) وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي (وصيةٌ) بالرفع . انظر السبعة في القراءات ص ١٨٤ .

(٣) الكشاف جـ ١ ص ٣٧٧ .

(٤) مابين القوسين ساقط من نصِّ البحر المحيط ، طبعة دار الفكر ، وما أثبته يقتضيه السِّياق وهو موجود في النهر الماد لأبي حيان بهامش البحر جـ ٢ ص ٢٤٥ .

(٥) البحر المحيط جـ ٢ ص ٢٤٥ .

والحَقُّ أن الوجه الذي اقتصر عليه أبو حيان وبدأ به الزمخشري وجه قوي وظاهر ؛ لأن الفعل المحذوف الناصب لـ« وصية » على هذا الوجه مقدرٌ من جنسها ومدلول عليه بلفظها . ويكاد يجمع على هذا الوجه أكثر العلماء الذين وقفت على كلامهم ، مع اختلاف يسير في تقدير الفعل المضمر ، فمنهم مَنْ يقدر الفعل الناصب لـ « وصية » بـ « يوصون » كمكي بن أبي طالب(١) وابن الأنباري (٢) والعكبري (٣) . ومنهم مَنْ يقدر الفعل الناصب لها بـ « ليوصوا » أو « فليوصوا » كالفراء (٤) والزجاج (٥) وأبي علي (٦) الفارسي والقرطبي (٧) .

أمَّا الوجه الآخر الذي أجازه الزمخشري وهو نصب وصية على أنها مفعول ثان لفعل مبني للمفعول ففيه بُعْدٌ ولم أجد هذا الرأي لأحد قبل الزمخشري ، وتابعه في إجازة هذا الوجه البيضاوي (٨) . وأقول كما قال أبو حيان : إن هذا الوجه ضعيف ؛ إذ ليس من مواضع إضمار الفعل . والله أعلم .

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ١٠١ .

(٢) انظر البيان جـ ١ ص ١٦٣ .

(٣) انظر التبيان جـ ١ ص ١٩٢ .

(٤) انظر معاني القرآن جـ ١ ص ١٥٦ .

(٥) انظر معاني القرآن جـ ١ ص ٣٢١ .

(٦) انظر الحجّة جـ ٢ ص ٢٥٨ .

(٧) انظر تفسيره جـ ٣ ص ٢٢٨ .

(٨) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢٥٠ .

٥ - « استعمال « قط » مع المضارع »

عند قوله تعالى : ﴿وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلاّ كانوا عنها معرضين﴾ (١) .

قال الزمخشري : مِنْ في (من آية) للاستغراق وفي (من آيات) للتبعيض . يعني وما يظهر لهم دليل قَطُّ من الأدلة التي يجب فيها النظر والاستدلال والاعتبار إلاّ كانوا عنه معرضين تاركين للنظر ، لا يلتفتون إليه ولا يرفعون به رأسا ؛ لقلة خوفهم وتدبرهم للعواقب » (٢) .

قال أبوحيان : « واستعمال الزمخشري قَطُّ مع المضارع في قوله « وما يظهر لهم قطّ دليل » ليس بجيد ؛ لأن « قَطُّ » ظرف مختص بالماضي . إلاّ إن كان أراد بقوله « ومايظهر » وما ظهر ولا حاجة إلى استعمال ذلك » (٣) .

المناقشة والترجيح :

استعمل الزمخشري « قطّ » مع الفعل المضارع المنفي حين قال : « ومايظهر لهم دليل قطّ » . واعترض عليه أبوحيان بأن « قَطُّ » ظرف مختص بالماضي . واعتراض أبي حيان صحيح ويؤيده كلام النحاة واللغويين في « قط » .

قال الحريري في كتابه (درة الغواص في أوهام الخواص) (٤) : « ومن أوهامهم أيضا في هذا الفن قولهم : « لا أكلمه قطّ » وهو من أفحش الخطأ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه ، وذاك أن العرب تستعمل لفظ (قطُّ) فيما مضى من الزمان ، كما تستعمل لفظ (أبداً) فيما يستقبل منه ، فيقولون : ماكلمته قطُّ ولا أكلّمه أبداً . والمعنى في قولهم : « ماكلمته قطُّ » أي فيما انقطع من عمري » .

وقال ابن يعيش : « اعلم أن قطُّ بمعنى الزمان الماضي يقال : مافعلته قَطُّ ، ولا يقال : لا أفعله قطّ » (٥) .

وقال ابن هشام : « قطّ » على ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق مامضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات ، وتختص بالنفي ، يقال : مافعلته قطّ والعامة يقولون : لا أفعله قطُّ وهو لحن » (٦) .

---

(١) الأنعام : ٤ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٥ .

(٣) البحر المحيط جـ ٤ ص ٧٤ .

(٤) انظر جـ ١ ص ١٦ ، ١٧ .

(٥) شرح المفصل جـ ٤ ص ١٠٨ .

(٦) المغني جـ ١ ص ١٩١ .

ولكني وجدت الأستاذ / محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) (١) يجيز استعمال قطّ مع المضارع . يقول العدناني : « ويخطئون مَنْ يقول لا أفعله قطّ ويقولون : إن الصواب هو لا أفعله أبداً اعتمادا على رأي النحاة ... ولكن صاحب « الكشاف » وهو من أئمة العربية يقول في تفسير قوله تعالى « فمنهم مقتصد » (٢) : إن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قطّ » (٣) .

ويرى الألوسي في « كشف الطُّرَّة » أن استعمال صاحب الكشاف هنا لـ«قطُّ» يحتمل أن يكون استعمالا مجازيا » .

ولست أميل إلى إجازة العدناني لاستعمال قطّ مع المضارع ؛ لأنه لم يعتمد على سماع وإنما اعتمد على قول صاحب الكشاف .

---

(١) انظر ص ٢٠٧ .

(٢) لقمان : ٣٢ .

(٣) انظر قول الزمخشري في (الكشاف) جـ ٣ ص ٢٣٧ .

٦ – ، ، إذ ، لا يضاف إليها إلا الزمان ،

عند قوله تعالى : ﴿واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قرباناً ... ﴾ (١) .

قال الزمخشري : (إذْ قربا) نصب بالنَّبأ ، أي : قصتهم وحديثهم في ذلك الوقت . ويجوز أن يكون بدلاً من النَّبأ ، أي اتل عليهم النَّبأ نبأ ذلك الوقت على تقدير حذف مضاف»(٢).

وتعقَّب أبو حيان الوجه الثاني الذي أجازه الزمخشري . قال : « ولا يجوز ماذكر ؛ لأن إذْ لايضاف إليها إلاّ الزمان ، و« نبأ » ليس بزمان » (٣) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في إذْ وجهين :

الأول : أن يكون ظرفا والعامل فيه (نبأ) .

الثاني : أن يكون بدلا من النبأ على حذف مضاف ، وفسَّره الزمخشري بقوله اتل عليهم النَّبأ نبأ ذلك الوقت .

وإعراب الزمخشري الثاني يؤخذ منه أن نبأ أضيف إلى إذْ ؛ ولذا اعترض عليه أبوحيان – وهو على حق – بأن إذْ لا يضاف إليها إلاّ الزمان ، و (نبأ) ليس بزمان .

ويؤيد اعتراض أبي حيان أن جمهور النحاة صرَّحوا بأن إذ ملازمة للظرفية إلاّ أن يضاف إليها اسم زمان .

يقول الرضي : « ويلزمها الظرفية إلاّ أن يضاف إليها زمان كقوله تعالى ﴿ بعد إذ نجانا الله منها ﴾ (٤) وقوله تعالى : ﴿ بعد إذ أنتم مسلمون ﴾ (٥) » (٦) . ويقول المرادي : «إذْ لازمة للظرفية إلاّ أن يضاف إليها زمان نحو يومئذٍ وحينئذٍ » (٧) .

---

(١) المائدة : ٢٧ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٦٠٦ .

(٣) البحر المحيط جـ ٣ ص ٤٦١ .

(٤) الأعراف : ٨٩ .

(٥) في الأصل (بعد إذا أنتم مهتدون) وهو سهو ؛ إذ ليس في القرآن آية على هذا النحو ، ولعله أراد الآية التي أثبتها وتمامها : (ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون » آل عمران : ٨٠ .

(٦) شرح الكافية جـ ٢ ص ١١٥ .

(٧) الجنى الداني جـ ١٨٧ .

ويقول السيوطي : « وتلزم إذ الظرفية فلا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأ ؛ إلاّ أن يضاف اسم الزمان إليها نحـو حينئذ ويومئذٍ و ﴿ وبعـد إذ هديتنا ﴾ (١) ، ورأيتك أمس إذ جئت»(٢).

لأجل ذلك فـلا أرتضي مـا أجازه الزمـخـشـري من أن « إذ » في قـوله تعـالى « واتل عليـهم نبـأ ابني آدم بالحق إذ قـربا قـربانا ... » بدل من نبـأ على حـذف مـضـاف ؛ لأن هذا الإعراب يؤدي إلى إضافة (نبأ) إلى إذْ وهو ليس من أسماء الزمان . ولنا مندوحة عن هذا الإعراب بجعل (إذْ) ظرفا لـ « نبأ » وهو الظاهر وبه بدأ الزمخشري وليته اقتصر عليه .

وأجاز أبو البقاء العكبري (٣) وجها ثالثاً في إذْ وهو أن تكون إذْ في الآية حالاً من النبأ ، وعلى هذا الوجه تتعلق إذْ بمحذوف . وردَّه صاحب (الدر المصون) (٤) بأنه يكون قيداً في عامله وهو (اتل) المستقبل و إذْ لما مضى ، ولذا لم يتعلق به مع ظهوره » .

---

(١) ال عمران : ٨ .

(٢) همع الهوامع جـ ٣ ص ١٧٢ .

(٣) التبيان جـ ١ ص ٤٣٢ .

(٤) انظر جـ ٤ ص ٢٣٨ ، وانظر حاشية الشهاب جـ ٣ ص ٢٣٣ .

٧ - « هل تقع « إذ » الظرفية مبتدأ ؟ »

قال تعالى : ﴿ لقد مَنَّ الله على المؤمنين إذْ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم ﴾ (١) . قُرِئَ : لِمَنْ مَنِّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم .

قال الزمخشري : وفيه وجهان : أن يراد لِمَنْ مَنِّ الله على المؤمنين مَنُّه أو بعثُه إذ بعث فيهم ، فحذف لقيام الدلالة ، أو يكون « إذْ » في محل الرفع كإذا في قولك : أخطب مايكون الأمير إذا كان قائماً ، بمعنى لِمَنْ مَنِّ الله على المؤمنين وقت بعثه » (٢) .

قال أبو حيان بعد أن نقل تخريجي الزمخشري للقراءة :

« أمَّا الوجه الأول فهو سائغ وقد حذف المبتدأ مع « مِنْ » في مواضع منها : ﴿ وإنْ من أهل الكتاب إلاّ ليؤمنن به ﴾ (٣) ، ﴿ وما منَّا إلاّ له مقام ﴾ (٤) ، ﴿ ومنَّا دون ذلك ﴾ (٥) على قول ، وأمَّا الوجه الثاني فهو فاسد ؛ لأنه جعل إذْ مبتدأة ولم يستعملها العرب متصرفة ألبتة . إنما تكون ظرفا أو مضافا إليها اسم زمان ، ومفعولة باذكر على قول . أمَّا أن تستعمل مبتدأة فلم يثبت ذلك في لسان العرب ، ليس في كلامهم نحو إذْ قام زيد طويلٌ ، وأنت تريد وقتُ قيام زيد طويلٌ .

وقد قال أبو علي الفارسي : لم ترد إذْ وإذا في كلام العرب إلاّ ظرفين ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين » انتهى كلامه . وأمَّا قوله في محل الرفع كإذا فهذا التشبيه فاسد ؛ لأن المشبَّه (٦) مرفوع بالابتداء والمشبَّه (٧) به ليس مبتدأ إنما هو ظرف في موضع الخبر على زعم مَنْ يرى ذلك ، وليس في الحقيقة في موضع رفع بل هو في موضع نصب بالعامل المحذوف ، وذلك العامل هو مرفوع فإذا قال النحاة : هذا الظرف الواقع خبرا في محل الرفع فيعنون أنه لمَّا قام مقام المرفوع صار في محلّه ، وهو في التحقيق في موضع نصب كما

---

(١) آل عمران : ١٦٤ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٧٧ .

(٣) النساء : ١٥٩ .

(٤) الصافات : ١٦٤ .

(٥) الجن : ١١ .

(٦) يعني إذْ .

(٧) يعني إذا .

ذكرنا . وأمّا قوله في قولك : « أخطب مايكون الأمير إذا كان قائما » فهذا في غاية الفساد ؛ لأن هذا الظرف على مذهب من يجعله في موضع خبر المبتدأ الذي هو « أخطب » لا يجيز أنْ ينطق به إنما هو أمر تقديري ، ونصَّ أرباب هذا المذهب وهم القائلون بإعراب أخطب مبتدأ أنَّ هذه الحال سدَّتْ مسدَّ الخبر وأنه مما يجب حذف الخبر فيه ؛ لسدِّ هذه الحال مسدّه ، وفي تقرير تقدير هذا الخبر أربعة (١) مذاهب ذكرت في مبسوطات النحو » (٢) .

المناقشة والترجيح :

جمهور النحاة يرون أن « إذْ » ملازمة للظرفية ولا تتصرف إلاّ أنْ يضاف إليها اسم زمان نحو يومئذٍ وحينئذٍ .

وأجاز الأخفش (٣) والزجاج وتبعهما كثير من المعربين أن تقع مفعولاً به وذكروا ذلك في آيات كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿ واذكروا إذ أنتم قليل ﴾ (٤) فـ « إذْ » في هذه الآية ونحوها مفعول به .

وتأوَّل جمهور النحاة هذه الآية وأمثالها على أن المفعول محذوف ، وإذْ ظرف عامله ذلك المحذوف ، والتقدير : واذكروا نعمة الله عليكم إذ ، أو اذكروا حالكم إذ ونحو ذلك .

ومَنْ أجاز التصرف في إذْ بوقوعها مفعولا به أجاز وقوعها بدلاً من المفعول نحو قوله تعالى : ﴿ واذكر في الكتاب مريم إذْ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا ﴾ (٥) فـ « إذْ » بدل اشتمال من مريم .

بعد هذه المقدمة نعود إلى الحديث عن « إذْ » في القراءة التي تقدمت . «لمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين إذْ بعث فيهم » بمن الجارة ، ومَنٍّ المشددة النون . وكما رأينا فقد جوَّز الزمخشري في هذه القراءة أن تكون إذْ في محل رفع كإذا في قولك : « أخطب مايكون الأمير إذا كان قائما» وهذا يقتضي أن تكون « إذْ » في القراءة مبتدأ والجار والمجرور خبرا مقدما .

---

(١) انظر هذه المذاهب في شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ١٠٥ ، وهمع الهوامع جـ ٢ ص ٤٥ – ٤٧ .

(٢) البحر المحيط جـ ٣ ص ١٠٤ .

(٣) انظر مثلا الجنى الداني ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٤) الأنفال : ٢٦ .

(٥) مريم : ١٦ .

واعترض عليه أبوحيان بأن إذْ لم تستعمل في كلام العرب مبتدأة . ويؤيد أبا حيان أن النحاة الذين أجازوا التصرف في إذْ لم يذكروا أنها تقع مبتدأ ، وإنما ذكروا وقوعها مفعولا به وبدلاً من المفعول به ، وخبراً . ونصّ السيوطي في (الهمع) (١) على أن إذْ لا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأ » .

والزمخشري حين أجاز أن تكون إذْ في القراءة التي تقدمت مبتدأً لم يعتمد على نقل ، وإنما نظَّر لـ « إذْ » في القراءة بـ « إذا » في قولهم : « أخطب مايكون الأمير إذا كان قائما » .

قلتُ : تنظير الزمخشري – لو صحَّ – لا يُثْبِتُ ما أجازه من كون « إذْ » مبتدأً ؛ لأن مأخذ التصرف في الظروف هو السماع لا القياس . فلا يُقدم على الفاعلية بمجرد ثبوت المفعولية ولا على الابتدائية بمجرد ثبوت الخبرية إلاّ بورود سماع .

ولأبي حيان اعتراضات على تنظير الزمخشري السابق وهي :

(١) أنَّ المشبَّه وهو إذْ في القراءة مبتدأ على تقدير الزمخشري ، والمشبَّه به وهو إذا في المثال ظرف في موضع الخبر على زعم من يرى ذلك .

(٢) أن « إذا » في المثال عند المحققين ليست في موضع رفع ؛ لأنها ليست خبراً ، بل هي في موضع نصب بالعامل المحذوف ، وذلك العامل المحذوف هو الخبر .

قلتُ : أجاز الشيخ عبدالقاهر أن تكون إذا هي الخبر – وسيأتي ذلك – .

(٣) أن الزمخشري أورد هذا القول « أخطب مايكون الأمير إذا كان قائما » وكأنه يتكلم به على هذه الصورة ، قال أبو حيان : وهذا في غاية الفساد ؛ لأن هذا الظرف (يعني إذا) على مذهب مَنْ يجعله في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو أخطب لا يجيز أن ينطق به وإنما هو أمر تقديري » .

ومراد أبي حيان أنه لم ينقل عن العرب « أخطب مايكون الأمير إذا كان قائماً » وإنما القول المنسوب إلى العرب هو : « أخطب مايكون الأمير قائما » .

وقد نصَّ النحاة على أن الحال (قائما) في القول السابق سدَّت مسدَّ الخبر الذي حُذف وجوبا في هذا الموضع ؛ لأنَّ المبتدأ اسم تفضيل مضاف إلى المصدر المؤول .

وتقدير الخبر المحذوف إذْ كان قائما عند إرادة المضي وإذا كان قائما عند إرادة الاستقبال .

---

(١) انظر جـ ٣ ص ١٧٢ .

قلتُ : لو قال الزمخشري « إذْ » في محل رفع كإذا في تقديرهم : أخطب مايكون الأمير .... » لسلم من اعتراض أبي حيان الأخير عليه .

ولست أدري لماذا يُنظر الزمخشري لـ«إذْ» بـ « إذا » مع أن المثال المذكور صالح لـ«إذْ» و « إذا » كما سبق ؟ .

وأنكر جماعة من العلماء على الزمخشري إجازته التصرف في « إذْ » بجعلها مبتدأً . فقد ذكر ابن هشام في (المغني) تخريج الزمخشري للقراءة التي مضتْ على أن إذْ في القراءة في محل رفع كإذا في قولك : أخطب مايكون الأمير ... » .

ثم أخذ ابن هشام ينقد تخريج الزمخشري ويكاد نقده يتفق مع أبي حيان . قال بعد أن ذكر تخريج الزمخشري للقراءة : « فمقتضى هذا الوجه أن « إذْ » مبتدأ ، ولانعلم بذلك قائلا ، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب ؛ لأن الكلام في إذْ لا في إذا ، وكان حقه أن يقول إذْ كان ؛ لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه « إذْ » تارة و « إذا أخرى ، بحسب المعنى المراد ، ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا ، والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب ، وكذلك المشهور أن « إذا » المقدرة في المثال في موضع نصب ، ولكن جوَّز عبدالقاهر (١) كونها في موضع رفع تمسكاً بقول بعضهم : « أخطبُ مايكون الأمير يومُ الجمعة » بالرفع ، فقاس الزمخشري إذْ على إذا ، والمبتدأ على الخبر » (٢) .

وذكر البيضاوي (٣) القراءة التي مضتْ « لمِنْ مَنِّ الله » وخرَّجها على أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف مثل منُّه أو بَعْثُه » . وهو التخريج الذي بدأ به الزمخشري .

وقال الشهاب معقِّبا على البيضاوي : « ترك احتمال كون « إذْ » مبتدأً المذكور في (الكشاف) لما فيه من مخالفة جمهور النحاة مع تكلُّفه » (٤) .

ونختم هذه المسألة برأي الشيخ عضيمة في تخريج الزمخشري . قال : « إذْ ظرف لا يتصرف إلاّ أن يضاف إليه اسم زمان عند جمهور النحويين ، وجعلها كثير من النحويين مفعولا به لـ « اذكر » مصرَّحا به أو مقدرا أو بدلاً منه في آيات كثيرة من القرآن وأبعد الزمخشري في جعلها مبتدأ في بعض القراءات » (٥) .

---

(١) انظر رأي الشيخ عبدالقاهر في كتابه « المقتصد في شرح الإيضاح » جـ ١ ص ٢٤٣ .

(٢) المغني جـ ١ ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٣) انظر تفسيره جـ ٢ ص ٥١ .

(٤) انظر حاشية الشهاب جـ ٣ ص ٧٨ .

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول جـ ١ ص ٣ .

٨ – « الخلاف في « إذا » الفجائية والناصب لها »

قال الله تعالى : ﴿ قال بل ألقوا فإذا حبالهم وعصيهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « يُقال في « إذا » هذه إذا المفاجأة . والتحقيق فيها أنها إذا الكائنة بمعنى الوقت ، الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف إليها ، خُصَّتْ في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة . والجملة ابتدائية لا غير ، فتقدير قوله تعالى : « فإذا حبالهم وعصيهم » « ففاجأ موسى وقتَ تخييلِ سعي حبالهم وعصيِّهم » وهذا تمثيل ، والمعنى على مفاجأته حبالهم وعصيهم مخيلة إليه السعي » (٢) .

ونقل أبو حيان كلام الزمخشري وتعقَّبه قال : « فقوله « والتحقيق فيها أنها إذا الكائنة بمعنى الوقت » هذا مذهب الرِّياشي أن « إذا » الفجائية ظرف زمان وهو قول مرجوح ، وقول الكوفيين إنها حرف قول مرجوح أيضا ، وقوله « الطالبة ناصبا لها » صحيح ، وقوله « وجملة تضاف إليها » هذا عند أصحابنا ليس بصحيح ؛ لأنها إمَّا أن تكون هي خبر المبتدأ وإمَّا معمولة لخبر المبتدأ ، وإذا كان كذلك استحال أن تضاف إلى الجملة ؛ لأنها إمَّا أن تكون بعض الجملة أو معمولة لبعضها فلا تمكن الإضافة . وقوله « خُصَّتْ في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة » قد بيَّنا الناصب لها . وقوله « والجملة ابتدائية لاغير » هذا الحصر ليس بصحيح ، بل نصَّ الأخفش الأوسط على أن الجملة المصحوبة بقد تليها وهي فعلية ، تقول : « خرجتُ فإذا قد ضرب زيد عمرا » وبنى على ذلك مسألة الاشتغال «خرجت فإذا زيدٌ قد ضربه عمرو » برفع زيد ونصبه ، وأمَّا قوله : « والمعنى على مفاجأته حبالهم وعصيهم مخيلة إليه السعي » فهذا بعكس ما قدَّر ، بل المعنى على مفاجأة حبالهم وعصيهم إياه ، فإذا قلتَ : «خرجت فإذا السبع» فالمعنى أنه فاجأني السبع وهجم ظهوره»(٣).

---

(١) طه : ٦٦ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٥٤٣ ، ٥٤٤ .

(٣) البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٥٩ .

المناقشة والترجيح :

اختلف النحاة في « إذا » الفجائية على ثلاثة (١) أقوال ذكرها أبو حيان في كلامه السابق ، وسأذكرها بشيء من البَسْط :

الأول : أنها ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والرياشي واختاره ابن طاهر وابن خروف .

الثاني : أنها ظرف مكان وهو مذهب المبرد والفارسي وابن جني ونُسب إلى سيبويه واستدل القائلون بأنها ظرف مكان بوقوعها خبرا عن الجثة في نحو: « خرجتُ فإذا زيدٌ » وأجاب الأولون بأنه على حذف مضاف ، أي فإذا حضور زيد .

الثالث : أنها حرف وهو مذهب الكوفيين ، وحُكِيَ عن الأخفش واختاره الشلوبين في أحد قوليه وإليه ذهب ابن مالك .

وأخذ الزمخشري بمذهب الزّجاج والرياشي ، قال في نصّه السابق : « والتحقيق فيها أنها إذا الكائنة بمعنى الوقت » ثم انفرد الزمخشري فقدّر العامل في « إذا » الفجائية فعلا مشتقاً من لفظ المفاجأة ، قال عند قوله تعالى : ﴿ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون﴾ (٢) : « وتقديره ثم فاجأتم وقتَ كونكم بشرا منتشرين في الأرض » (٣) ، ومثلُه ماقاله في آية المسألة « ففاجأ موسى وقتَ تخييل سعي حبالهم وعِصيِّهم » . ولا يُعرف هذا التقدير لأحد غيره ، ويُضْعِفَه أمران :

(١) أن فيه إخراجا لـ « إذا » عن الظرفية ؛ إذ تصير مفعولا به لفاجأت ، وإذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح (٤) .

(٢) أن المفاجأة التي ذكرها الزمخشري لا يَدُلُّ المعنى على أنها تكون من الكلام السابق ، بل المعنى يدلّ على أن المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه إذا ، تقول: « خرجتُ فإذا السَّبُعُ » فالمعنى : خرجت ففاجأني السَّبع ، وليس المعنى ففاجأتُ السبع ، يقول أبوحيان: «وأمّا قوله « (يعني الزمخشري) والمعنى على مفاجأته حبالهم وعصيهم مخيلة إليه السعي » فهو بعكس ما قدَّر ، بل المعنى على مفاجأة حبالهم وعصيهم إياه » .

---

(١) انظر الجنى الداني ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، والمغني جـ ١ ص ٩٢ ، وهمع الهوامع جـ ٣ ص ١٨٢ .

(٢) الروم : ٢٠ .

(٣) الكشاف جـ ٣ ص ٢١٨ .

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

وذهب النحاة القائلون بأن إذا الفجائية ظرف زمان أو ظرف مكان إلى أن الناصب لها هو خبر المبتدأ الواقع بعدها ، ففي نحو : « خرجتُ فإذا زيدٌ قائم » فـ«قائم» ناصب لـ«إذا» ، والتقدير : خرجت ففي المكان الذي خرجت فيه أو في الزمان الذي خرجت فيه زيد قائم . وإنْ لم يذكر بعدها خبر نحو « خرجت فإذا زيدٌ » أو « خرجت فإذا زيدٌ قائماً » كانت إذا هي الخبر وعاملها (مستقر أو استقر) .

وإذا كان الأمر كذلك فقول الزمخشري : « وتحتاج إذا إلى جملة تضاف إليها » غير صحيح - كما قال أبو حيان - لأن « إذا » إمَّا أن تكون هي خبر المبتدأ وإمَّا معمولة لخبر المبتدأ فيستحيل أن تضاف إلى الجملة ، لأنها إمَّا أن تكون بعض الجملة أو معمولة لبعضها فلا تمكن الإضافة » .

وذكر الزمخشريُّ أن « إذا » الفجائية لايليها إلاّ الجملة الابتدائية . فتعقَّبه أبو حيان - كما رأينا - وقال : « هذا الحصر ليس بصحيح ، بل قد نصَّ الأخفش الأوسط على أن الجملة المصحوبة بقد تليها وهي فعلية تقول : خرجتُ فإذا قد ضرب زيدٌ عمرا » .

قلتُ : ماذكره الزمخشري من أن « إذا » الفجائية تختص بالجملة الاسمية ذكر مثله ابن مالك (١) والمرادي (٢) وابن هشام (٣) ، واستقصى الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة (٤) « إذا » الفجائية في القرآن الكريم فوجد أن مابعدها لم يأتِ إلاّ جملة اسمية مصرحاً بخبرها في جميع مواقعه في القرآن الكريم .

لذا فإن مانقله أبو حيان عن الأخفش من جواز إيلائها الجملة الفعلية المصحوبة بقد ينبغي أن يُتوقف فيه حتى يثبت بسماع من العرب .

---

(١) انظر التسهيل ص ٩٤ .

(٢) انظر الجنى الداني ص ٣٧٣ .

(٣) انظر المغني جـ ١ ص ٩٢ .

(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول جـ ١ ص ١١١ .

٩ - « رفع المستثنى بعد الكلام التام الموجب »

قال الله تعالى : ﴿ فلمَّا فصل طالوت بالجنود قال إنَّ الله مبتليكم بنَهَر فمَنْ شرب منه فليس مني ومَنْ لم يطعمْه فإنه مني إلاّ مَنْ اغترف غرفة بيده فشربوا منه إلاّ قليلاً منهم ﴾ (١) .

قرأ أُبي والأعمش : « فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم » بالرفع . وقال الزمخشري في تخريج هذه القراءة : « وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبا وهو بابٌ جليل من علم العربية ، فلمَّا كان معنى فشربوا منه في معنى فلم يطيعوه . حُمِلَ عليه ، كأنَّه قيل : فلم يطيعوه إلاّ قليلٌ منهم ، ونحوه قول الفرزدق :

* لم يدع من المال إلاّ مسحتٌ أو مجلَّفُ *

كأنَّه قال : لم يَبْقَ من المال إلاّ مسحتٌ أو مجلَّف » (٢) .

وقال أبوحيان : « قرأ عبدالله وأُبي والأعمش « إلاّ قليلٌ » بالرفع ، قال الزمخشري : وهذا من ميلهم مع المعنى .... (ونقل كلام الزمخشري السابق) ثم قال : وما ذهب إليه الزمخشري من أنّه ارتفع مابعد إلاّ على التأويل دليل على أنّه لم يحفظ الاتباع بعد الموجب فلذلك تأوَّله ، ونقول : إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد إلاّ وجهان . أحدهما : النّصب على الاستثناء وهو الأفصح والثاني أن يكون مابعد إلاّ تابعا لإعراب المستثنى منه إنْ رفعا فرفع أو نصبا فنصب أو جراً فجرّ . فتقول : قام القومُ إلاّ زيدٌ ، ورأيتُ القومَ إلاّ زيداً ومررتُ بالقوم إلاّ زيدٍ . وسواء كان ماقبل إلاّ مظهرا أو مضمرا ، واختلفوا في إعرابه فقيل : هو تابع لما قبله فمنهم من حمَلَ هذا على ظاهر العبارة وقال يُنعت بما بعد إلاّ الظاهر والمضمر ومِنْهم مَنْ قال : لا ينعت به إلاّ النكرة أو المعرّف بلام الجنس ، فإن كان معرّفاً بالإضافة نحو : قام إخوتُك أو بالألف واللام للعهد أو بغير ذلك من وجوه التعاريف غير لام الجنس فلا يجوز الاتباع ويلزم النَّصب على الاستثناء ، ومنهم مَنْ قال : إنَّ النحويين يعنون بالنعت هنا عطف البيان ، ومن الاتباع بعد الموجب قوله :

وكلُّ أخٍ مفارقه أخوه * لعمر أبيك إلاّ الفرقدان

---

(١) البقرة : ٢٤٩ .

(٢) الكشاف جـ١ ص ٣٨١ .

وهذه المسألة مستوفاة في علم النحو ، وإنما أردنا أن ننبِّه على أنَّ تأويل الزمخشري هذا الموجب بمعنى النفي لا نضطر إليه » (١) .

المناقشة والترجيح :

من قواعد النحاة المشهورة في باب الاستثناء أنَّه يجب نصب المستثنى بعد الكلام التَّام الموجب ، نحوقوله تعالى : (الأخلاء يومئذٍ بعضهم لبعض عدو إلاّ المتقين » (٢) .

ولكن ندَّتْ عن هذه القاعدة شواهد ورد المستثنى فيها مرفوعا بعد الكلام التَّام الموجب . ومنها القراءة التي تقدمت « فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم » بالرفع . ومنها ماورواه الدارقطني من قوله عليه السلام : « مَنْ كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلاّ امرأةٌ أو مسافرٌ أو عبدٌ أو مريضٌ » (٣) برفع مابعد إلاّ . ومنها قول الأخطل :

وبالصَّريمة منهم منزلٌ خَلَقٌ * عافٍ تغيَّر إلاّ النُّؤي والوَتدُ

وشواهد أخرى ستأتي . فما موقف النحاة من هذه الشواهد ؟

للنحاة موقفان من هذه الشواهد :

الموقف الأول : وهو موقف متشدد تمسك أصحابه بالقاعدة النحوية وهي وجوب نصب المستثنى بعد الكلام التَّام الموجب ؛ ولذا وقفوا من الشواهد السابقة وغيرها موقف التأويل حتى تسلم لهم القاعدة .

فالزمخشري – كما رأينا – خرَّج قراءة أبي والأعمش « فشربوا منه إلاّ قليلٌ » على تأويل الإيجاب في « فشربوا » بالنفي ؛ لأنَّ معنى « فشربوا منه » أي « لم يطيعوه » فكأنَّه قيل : لم يطيعوه إلاّ قليلٌ منهم . ومتى كان الكلام تاماً منفيا فإنه يجوز في المستثنى النصب على الاستثناء والاتباع على البدلية من المستثنى منه ، وعليه يكون « قليلٌ » في قراءة أبي والأعمش بدلاً من الواو في « فشربوا » حملا على المعنى . وهذا من الزمخشري انتصار للقاعدة .

وابن عطية في « المحرَّر الوجيز » ينحو منحى الزمخشري ، فعند قوله تعالى : ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلاّ اللّهَ وبالوالدين إحسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حُسناً وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ثم توليتم إلاّ قليلاً منكم ﴾ (٤)

---

(١) البحر المحيط جـ ٢ ص ٢٦٦ – ٢٦٧ .

(٢) الزخرف : ٦٧ .

(٣) استشهد بهذا الحديث الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح جـ ١ ص ٤٣٨ .

(٤) البقرة : ٨٣ .

قال ابن عطية : « وقرأ قومٌ « إلاّ قليلٌ » برفع القليل ورُويت عن أبي عمرو وهذا على بدل « قليل » من الضمير في « توليتُم » ، وجاز ذلك مع أنَّ الكلام لم يتقدم فيه نفيٌ ؛ لأنَّ «توليتم » معناه النفي ، كأنَّه قال : ثم لم تفُوا بالميثاق إلاّ قليلٌ » (١) .

وابن مالك نحا نحوهما في « شرح الكافية الشافية » قال : « ولو اعتُبِر معنى النفي مع التَّمام لجاز في المستثنى الإبدالُ وعلى ذلك تحمل قراءة من قرأ « فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم»؛ لأنَّ في تقديم « فمَنْ شرب منه فليس مني » مايقتضي تأوُّل « فشربوا منه » بـ « فلم يكونوا منه».

وعلى مثل ذا يُحْمل قول الشاعر : (وأنشد بيت الأخطل السابق) . وكذا قول الآخر :

لِدَمٍ ضائع تغيَّب عنه   أقربوه إلاّ الصَّبَا والجنوبُ

لأنَّ معنى « تغيَّب » : لم يحضر » (٢) .

ومثل هذا التأويل للإيجاب بالنفي نجده عند ابن هشام (٣) والأشموني (٤) وصاحب التصريح(٥) .

الموقف الآخر : وأصحاب هذا الموقف أكثر تسامحا من أصحاب الموقف الأول ؛ إذ أجازوا وقوع المستثنى مرفوعا بعد الكلام التَّام الموجب ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في توجيه رفع المستثنى .

فالفراء فيما حكاه ابن هشام (٦) عنه وجَّه رفع المستثنى في قراءة « فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم » على أنَّه مبتدأ ، خبره محذوف . أي : إلاّ قليل منهم لم يشربوا .

وابن مالك في كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » يتابع الفراء مخالفا ماقاله في « شرح الكافية » . واستشهد لمجيء المستثنى مرفوعا بعد الكلام التَّام الموجب بقول عبدالله بن أبي قتادة رضي الله عنهما : (أحرموا كلُّهم إلا أبو قتادة لم يحرم) .

---

(١) المحرر الوجيز جـ ١ ص ٣٣٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية جـ ٢ ص ٧٠٩ – ٧١٠ .

(٣) المغني جـ ١ ص ٣٠٥ – ٣٠٦ .

(٤) انظر شرحه بحاشية الصبان جـ ٢ ص ١٤٨ .

(٥) انظر شرح التصريح جـ ١ ص ٣٤٩ .

(٦) انظر المغني جـ ٢ ص ٤٧٧ .

وقول أبي هريرة رضي الله عنه ، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : (كلُّ أمتي معافىً إلاّ المجاهرون) .

وعقّب على الحديثين بقوله : « ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلاّ النصب . وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه . فمِنْ الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : « أحرموا كلُّهم إلاّ أبو قتادة لم يحرم » فإلاّ بمعنى لكنْ ، و « أبو قتادة » مبتدأ ، و « لم يحرم » خبره .... ومن الابتداء بعد إلاّ المحذوف الخبر قول النبي ﷺ : (ولا تدري نفس بأيٍّ أرض تموت إلاّ الله) ، أي لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس .

ومن ذلك قول النبي (ص) : (كلُّ أمتي معافى إلاّ المجاهرون) أي : لكنْ المجاهرون بالمعاصي لا يُعافون .

وبمثل هذا تأول الفراء قراءة بعضهم « فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم » أي إلاّ قليل منهم لم يشربوا ... » (١) .

ويُضيف العكبريُّ إلى الوجه الذي ذكره الفراءُ وابنُ مالك في رفع المستثنى بعد الكلام الموجب وجهين آخرين . فعند قوله تعالى : ﴿ ثم توليتُم إلاّ قليلا منكم ﴾ (٢) .

قال العكبري : « وقُرِئ بالرفع شاذا . ووجهه أن يكون بفعل محذوف ، كأنّه قال : امتنع قليل ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن المعنى يصير : ثم تولى قليل .

ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، أي : إلاّ قليلٌ منكم لم يتولّ ... ويجوز أنْ يكون توكيدا للضمير المرفوع المستثنى منه » (٣) .

وأبو حيان في نصِّه الذي نقلته في أول المسألة نقل عن النحاة وجهين في رفع المستثنى بعد الكلام التّام الموجب غيرَ الأوجه التي تقدّمت وهما : أن يكون المستثنى تابعا للمستثنى منه على أنّه نعت له أو عطف بيان .

... وبعد هذا العرض لموقفي النحاة من رفع المستثنى بعد الكلام التّام الموجب أقول -كما قال أبو حيان - لسنا مضطرين إلى تأويل الإيجاب بالنفي في قراءة أبي والأعمش : «فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم » . كما فعل الزمخشريُّ وغيره ؛ إذ الشواهد - كما رأينا - على

---

(١) انظر شرح شواهد التوضيح والتصحيح ، تحقيق د.طه محسن ص ٩٤ - ٩٦ .

(٢) البقرة : ٨٣ .

(٣) التبيان جـ ١ ص ٨٥ .

مجيء المستثنى مرفوعا بعد الكلام التَّام الموجب كثيرة ، وحَمْلُ الإيجاب على النفي في كلٍّ تلك الشواهد فيه تكلّف .

والمرضي عندي ماذهب إليه الفراءُ وابن مالك وأبو حيان وغيرهم من أن الإيجاب باقٍ على حاله ، وأنّه يجوز مجيء المستثنى مرفوعا بعد الكلام التَّام الموجب دون تأويل .

وأحبّ التخريجات إلى لرفع المستثنى في قراءة أبي والأعمش . أن يكون « قليل » مبتدأ ، والخبر محذوف ؛ لدلالة السياق عليه . والتقدير: فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم لم يشربوا .

والجملة من المبتدأ والخبر في محلٍّ نصب على الاستثناء ، وجملة الاستثناء تلك مما أغفله المتقدمون واستدركها عليهم ابن هشام في « المغني » (١) .

---

(١) انظر جـ ٢ ص ٤٧٧ .

١٠ - « نصب « كافة » على الحال »

عند تفسير قوله تعالى : (ياأيها الذين آمنوا ادخلوا في السِّلم كافة) (١) .

قال الزمخشري : (السِّلم) بكسر السين وفتحها .... هو الاستسلام والطاعة أي : استسلموا لله وأطيعوه « كافةً » لا يُخرج أحدٌ منكم يده عن طاعته .... ويجوز أن يكون « كافةً» حالاً من السِّلم ؛ لأنها تُؤَنَّثُ كما تُؤَنَّثُ الحربُ . قال :

السِّلم تأخذُ منها مارضيتَ به والحربُ يكفيك من أنفاسها جُرَعُ

على أن المؤمنين أمروا بأن يدخلوا في الطاعات كلها وأن لايدخلوا في طاعة دون طاعة أو في شعب الإسلام وشرائعه كلِّها وأن لا يُخلوا بشيء منها » (٢) .

وذهب أبو حيان إلى أن « كافةً » حالٌ من الفاعل في قوله « ادخلوا » . وسكت عن الوجه الثاني الذي أجازه الزمخشري ، وتعقَّبه في تعليله نصب كافة حالاً من السِّلم . قال في « البحر » : « وانتصاب « كافةً » على الحال من الفاعل في « ادخلوا » والمعنى ادخلوا في السِّلم جميعا . وهي حالٌ تؤكد معنى العموم ، فتفيد معنى كل ، فإذا قُلتَ : قام الناس كافةً ، فالمعنى قاموا كلُّهم . وأجاز الزمخشري وغيرُه أن يكون حالاً من السِّلم ، أي : في شرائع الاسلام كلها ، أمروا بأن لايدخلوا في طاعة دون طاعة ، قال الزمخشري : ويجوز أن تكون كافة حالاً من السِّلم ... (ونقل كلام الزمخشري السابق) ثم قال : وتعليله جواز أن يكون كافة حالاً من السِّلم بقوله : لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب ليس بشيء ؛ لأن التاء في كافة وإنْ كان أصلها للتأنيث ليست فيها إذا كانت حالاً للتأنيث ، بل صار هذا نقلاً محضا إلى معنى جميع وكل ، كما صار قاطبة وعامةً إذا كان حالاً نقلا محضاً إلى معنى كل وجميع ، فإذا قلتَ : قام الناسُ كافةً أو قاطبةً أو عامةً فلا يَدُلُّ شيءٌ من هذه الألفاظ على التأنيث ، كما لايَدُلُّ عليه كل ولا جميع»(٣) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في قوله تعالى : « ياأيها الذين آمنوا ادخلوا في السِّلم كافةً » أن تكون كافة حالاً من الفاعل في « ادخلوا » أو حالاً من السِّلم . وأنكر ابنُ هشام في « المغني »

---

(١) البقرة : ٢٠٨ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٥٣ .

(٣) البحر المحيط جـ ٢ ص ١٢٠ ، ١٢١ .

على الزمخشري إجازتَه نصب كافة حالاً من السِّلم ، ووهَّمه في ذلك . قال : « ومن الحال مايحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول ، نحو « ضربتُ زيداً ضاحكاً » ونحو « وقاتلوا المشركين كافةً » . وتجويز الزمخشري الوجهين في « ادخلوا في السِّلم كافةً » وَهْمٌ ؛ لأن كافة مختصٌ بمَنْ يعقل » (١) .

قلتُ : سبق الزمخشريَّ في إجازة الوجهين الزَّجاج(٢) (ت : ٣١١ هـ) والواحديُّ(٣) (ت:٤٦٨ هـ) ووافقه أبو البقاء العكبري (٤) والقرطبي (٥) وأبو السعود (٦) . وغيرهم .

وما ذكره ابن هشام من أنَّ كافة مختصة بمَنْ يعقل لم أجد - فيما اطلعت - أحداً ذكر مثلَه . والذي ذكره أكثر اللغويين والنحاة أن « كافةً » لم تستعمل في العربية إلاّ منصوبة على الحال ، وأن إخراجها عن الحالية لحنٌ (٧) . وفي القرآن الكريم وردت كافة خمس (٨) مرات منصوبة على الحال .

والحق أن أبا حيان لم ينكر على الزمخشري إجازتَه نصب كافة حالاً من السِّلم كما فعل ابنُ هشام ، ولكنَّه أنكر عليه تعليله لنصب كافة حالاً من السِّلم ؛ إذ إن الزمخشري علَّل ذلك بكون السِّلم تؤنث كما تؤنث الحرب » .

---

(١) المغني جـ ٢ ص ٦٢٣ .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه جـ ١ ص ٢٧٩ .

(٣) نقلاً عن الرازي في تفسيره جـ ٥ ص ٢٢٦ .

(٤) التبيان جـ ١ ص ١٦٩ .

(٥) انظر تفسيره جـ ٣ ص ٢٣ .

(٦) انظر تفسيره جـ ١ ص ٢١٢ .

(٧) ذكر الصبَّان في حاشيته على الأشموني أن كافة جاءت مجرورة ومضافة في كلام عمر بن الخطاب الذي نصه « قد جعلتُ لآل بني كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً إبريزاً » حاشية الصبان جـ ٢ ص ١٨٣ واستناداً إلى هذا النَّص وغيره أجاز بعضهم إخراج (كافة) عن الحالية . ومنهم : الشهاب الخفاجي . انظر حاشيته على البيضاوي جـ ٢ ص ٢٩٦ ، وعبَّاس حسن . انظر النحو الوافي جـ ٢ ص ٣٧٩ ، ومحمد العدناني. انظر معجم الأخطاء الشائعة ص ٢١٨ ،٢١٩.

(٨) انظر الآيات في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبدالباقي ص ٦١٣ .

ولستُ أرى وجهاً لهذا التعليل الذي ذكره الزمخشري ؛ لأن التاء في كافة ملازمةٌ لها سواءً أكانت حالاً من مؤنث كالسِّلْم في الآية السابقة أم كانت حالاً من مذكر كما في قوله تعالى : ﴿ وقاتلوا المشركين كافةً كما يقاتلونكم كافة ﴾ (١) .

وأبو حيان مُحِقٌّ في إنكاره تعليل الزمخشري وأقول كما قال أبو حيان: إن تعليل الزمخشري جواز أن يكون كافة حالاً من السِّلْم بقوله : لأنها تؤَنَّثُ كما تُؤَنَّثُ الحرب ليس بشيء ؛ لأن التاء في كافة وإنْ كان أصلها للتأنيث ليست فيها إذا كانت حالاً للتأنيث ، بل صار هذا نقلاً محضاً إلى معنى كل وجميع ..... » . والله أعلم .

(١) التوبة : ٣٦ .

١١ - « وقوع الماضي حالاً بغير قد »

في قوله تعالى : « كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه تُرجعون » (١) .

قال الزمخشري : الواو في قوله « وكنتم أمواتا » للحال ، فإن قلتَ : كيف يصح أن يكون حالاً وهو ماض ولا يقال جئت وقام الأمير . ولكن وقد قام إلاّ أن يضمر قد ؟ قلتُ : لم تدخل الواو على كنتم وحده ولكن على جملة قوله « كنتم أمواتا » إلى « تُرجعون » . كأنه قيل كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم أنكم كنتم أمواتاً نطفاً في أصلاب آبائكم فجعلكم أحياء ثم يميتكم بعد هذه الحياة . ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم » (٢) .

ونقل أبو حيان كلام الزمخشري السابق في البحر المحيط ثم تعقبه فقال : « ونحن نقول إنه على إضمار (قد) كما ذهب إليه أكثر الناس . أي وقد كنتم أمواتا فأحياكم . والجملة الحالية عندنا فعليه وأمَّا أن نتكلف ونجعل تلك الجملة اسمية حتى نَفِرَّ من إضمار (قد) فلا نذهب إلى ذلك » (٣) .

المناقشة والترجيح :

اشترط النحاة البصريون (٤) في جملة الحال المصدرة بماض مثبت أن تقترن بقد ظاهرة أو مقدرة . أمَّا الكوفيون والأخفش فأجازوا وقوع الماضي حالاً دون تقدير (قد) . والسَّماع يشهد لهم :

ومنه قوله تعالى : ﴿ أوجاوكم حَصِرَتْ صدورُهم ﴾ (٥) .

وقوله تعالى : ﴿ هذه بضاعتنا رُدَّت إلينا ﴾ (٦) .

وقوله تعالى : ﴿ قالوا وأقبلوا عليه ماذا تفقدون ﴾ (٧)

---

(١) البقرة : ٢٨ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٢٦٩ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ١٣٠ .

(٤) انظر الإنصاف جـ ١ ص ٢٥٢ .

(٥) النساء : ٩٠ .

(٦) يوسف : ٦٥ .

(٧) يوسف : ٧١ .

وقوله تعالى : ﴿ الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا ﴾ (١)

وقول أبي صخر الهذلي :

وإني لتعروني لذكراك هزة　　　كما انتفض العصفور بلّله القطرُ (٢)

وقول عمر بن أبي ربيعة :

فقالت وعضتْ بالبنان فضحتني　　　وأنت امرؤ ميسور أمرك أعسر (٣)

والبصريون يحملون هذه الشواهد على تقدير (قد) وأرى أنه لا حاجة إلى هذا التقدير ؛ لكثرة الشواهد التي وردت بدون « قد » .

وفي الآية التي تقدمت في أول المسألة وهي قوله تعالى « كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم » . جعل أبو حيان جملة (كنتم أمواتا) حالاً على تقدير « قد » أي وقد كنتم أمواتاً فأحياكم . وأبو حيان تابع للبصريين في تقديره هذا . والأولى عندي عدم تقدير (قد) – كما أسلفت – .

ولأبي حيان رأي آخر – ليته التزم به هنا – يجيز مجيء الماضي حالاً دن تقدير «قد». يقول أبو حيان :

« والبصريون لا يجيزون وقوع الماضي حالاً إلاّ إذا اقترن بقد ، وقد يجوز تقديرها عندهم إن لم تظهر ، وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير قد وهو الصحيح ، إذ كثُر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل » (٤) .

وليت الزمخشري تأوّل الآية السابقة «كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم» على إضمار قد كما قال البصريون وأبو حيان . ولو فعل ذلك لقبلناه منه. مع أن الأولى عدم التقدير.

ولكنَّ الزمخشري أبعدَ وأغربَ فأراد أن يَفرَّ من إضمار (قد) قبل الماضي ، فأتى بما هو أكثر تكلفا وتعسفاً – كما رأيت في نصه الذي نقلته لك – ؛ إذ ذهب إلى أن واو الحال في قوله : « وكنتم أمواتا » لم تدخل على كنتم وحده ولكن دخلت على الجمل الفعلية كلّها التي في قوله : « وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون » . ولم يكتفِ بهذا بل تأول

---

(١) آل عمران : ١٦٨ .

(٢) البيت في الإنصاف جـ ١ ص ٢٥٣ .

(٣) البيت في ديوانه ص ١٢٣ .

(٤) البحر المحيط جـ ٧ ص ٤٩٣ .

هذه الجمل الفعلية بجملة اسمية ، حتى تكونَ واو الحال داخلةً على جملة اسمية فلا يحتاج إلى تقدير (قد) . قال : كأنه قيل كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم أنكم كنتم أمواتاً نطفاً في أصلاب آبائكم فجعلكم أحياء ثم يميتكم بعد هذه الحياة . ثم يحييكم بعد الموت ، ثم يحاسبكم .

ولا يخفى ما في هذا التأويل من تكلف . والذي حمل الزمخشري على هذا التأويل المتكلف كما قال أبو حيان اعتقاده أن جميع الجمل الفعلية في الآية السابقة مندرجة في الحال . ولذلك قال : « فإن قلتَ بعض القصة ماض (يعني : كنتم ، وأحياكم) وبعضها مستقبل (يعني : يميتكم ويحييكم وترجعون) . والماضي والمستقبل كلاهما لا يصح أن يقع حالاً حتى يكون فعلاً حاضراً وقت وجود ماهو حال عنه ، فما الحاضر الذي وقع حالا ؟ قلتُ : هو العلم بالقصة كأنه قيل كيف تكفرون وأنتم عالمون بهذه القصة بأولها وآخرها » (١) .

قال أبو حيان : ولا يتعين أن تكون جميع الجمل مندرجة في الحال ؛ إذ يحتمل أن يكون الحال قوله « وكنتم أمواتا فأحياكم » ويكون المعنى كيف تكفرون بالله وقد خلقكم، فعبَّر عن الخلق بقوله تعالى « وكنتم أمواتا فأحياكم » ونظيره قوله ﷺ : (أن تجعل لله نداً وهو خلقك) أي أنَّ من أوجدك بعد العدم الصرف حَرٍ أن لا تكفر به .... ويكون قوله تعالى : « ثمَّ يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون » جملاً أخبر الله تعالى بها مستأنفة لا داخلة تحت الحال»(٢) .

ويؤيد أبا حيان في كون هذه الجمل مستأنفة أن أبا حاتم (٣) كان يقف على قوله وكنتم أمواتا فأحياكم . ثم يستأنف .

ونظير هذا الاستئناف بثم قوله تعالى : ﴿ أولم يروا كيف يُبدئ الله الخلق ثم يعيده﴾(٤). فقوله : ثم يعيده استئناف (٥) ؛ لأن إعادة الخلق لم تقع فيقرّوا برؤيتها .

---

(١) الكشاف جـ ١ ص ٢٦٩ .

(٢) البحر المحيط جـ ١ ص ١٣٠ .

(٣) انظر المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني ص ١٢١ .

(٤) العنكبوت : ١٩ .

(٥) انظر المغني جـ ٢ ص ٤٢٩ .

١٢ - « التمييز المنقول عن الفاعل لا يُجرُّ بمن »

عند قوله تعالى : ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلتَ : لا أجد ما أحملكم عليه تولَّوا وأعينُهُم تفيضُ من الدَّمع ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (تفيض من الدمع) كقولك : « تفيض دمعا » وهو أبلغ من يفيض دمعها ؛ لأن العين جعلت كأنها دمع فائض ، ومِنْ للبيان كقولك : « أفديك من رجل » ومحل الجار والمجرور النصب على التمييز » (٢) .

قال أبو حيان بعد أن نقل كلام الزمخشري : ولا يجوز ذلك لأن التمييز الذي أصله فاعل لايجوز جره بمن وأيضا فإنه معرفة ولا يجوز إلاّ على رأي الكوفيين الذين يجيزون مجيء التمييز معرفة » (٣) .

المناقشة والترجيح :

جعل الزمخشري الجار والمجرور في قوله (تفيض من الدَّمع) في محل نصب على التمييز ، والأصل : تفيض دمعاً .

ومنعه أبو حيان لأمرين :

(١) أن التمييز الذي أصله فاعل لا يجوز جَرُّه بمن .

(٢) أنه معرفة ولا يجوز تعريف التمييز إلاّ على رأي الكوفيين .

والمانع الأول كافٍ لرد ماذكره الزمخشري ؛ لأن النحاة مجمعون على أن التمييز المنقول عن الفاعل لايجوز جرُّه بمن وإنْ كانت مقدرة معه فلا يجوز في نحو « طاب زيدٌ نفساً » أن يقال : طاب زيدٌ من نفس .

أمَّا المانع الثاني وهو كون التمييز معرفة فليس بلازم؛ لأن الكوفيين (٤) وابن الطراوة أجازوا مجيء التمييز معرفة . ولهم شواهد على ذلك . نحو قوله تعالى : ﴿ ومَنْ يرغب عن ملة إبراهيم إلاّ مَنْ سفه نفسَه ﴾ (٥) وقوله تعالى : ﴿ بطرت معيشتها ﴾ (٦) وقول الشاعر :

---

(١) التوبة : ٩٢ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٢٠٨ .

(٣) البحر المحيط جـ ٥ ص ٨٦ .

(٤) انظر همع الهوامع جـ ٤ ص ٧٢ ، وابن الطراوة النحوي ص ١٤٠ .

(٥) البقرة : ١٣٠ .

(٦) القصص : ٥٨ .

* عَلامَ مُلِئت الرُّعبَ والحربُ لم تَقِد * » .

بقي أن أشير إلى ما يتعلّق به الجار والمجرور (مِنْ الدَّمع) في الآية . وقد قيل فيه ثلاثة (١) أقوال :

الأول : أنه متعلِّق بـ « تفيض » وتكون « مِنْ » لابتداء الغاية . أي فيضها من كثرة الدَّمع .

الثاني : أنه متعلّق بمحذوف على أنه حال من الفاعل في (تفيض) والتقدير : تفيض مملوءةً مِنْ الدَّمع .

الثالث : أنه متعلّق بـ « تفيض » وتكون « مِنْ » بمعنى الباء ، أي : تفيض بالدَّمع .

---

(١) انظر البحر المحيط جـ ٤ ص ٦ ، والدّر المصون جـ ٤ ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

١٣ - « مجيء اللام بمعنى إلى »

عند قوله تعالى ﴿ حتى إذا أقلت سحابا ثقالاً سقناه لبلد ميت ﴾ (١) .

قال الزمخشري : (لبلد ميت) لأجل بلد ليس فيه حيا ولسقيه » (٢)

قال أبو حيان : « واللام في (لبلد) عندي لام التبليغ ، كقولك : قلت لك . وقال الزمخشري : لأجل بلد فجعل اللام لام العلة ولا يظهر ، وفرق بين قولك : سقت لك مالاً ، وسقت لأجلك مالاً . فإن الأول معناه أوصلته لك وأبلغتكه ، والثاني لايلزم منه وصوله إليه بل قد يكون الذي وصًل له المال غير الذي علل به السوق . ألا ترى إلى صحة قول القائل لأجل زيد سقت لك مالك » (٣) .

المناقشة والترجيح :

جعل أبو حيان اللام في قوله تعالى (لبلد) للتبليغ ، ويحسن بنا أن نعرِّف بـ « لام التبليغ » هذه .

يقول ابن هشام : « لام التبليغ هي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه ، نحو قلت له وأذنت له وفسرت له » (٤) . قال الدسوقي (٥) : الجارة لاسم السامع أي الجارة لما دلَّ على السامع ولو ضميرا .

وإذا كان الأمر كذلك فاللام في قوله تعالى : « سقناه لبلد » ليست للتبليغ ؛ لأن (سقناه) فعل وليس قولاً ولا هو في معنى القول ولأن الاسم المجرور بعد اللام وهو « بلد » لايسمع . بخلاف المثال الذي نظَّر به أبو حيان وهو قوله « قلت لك » فاللام فيه للتبليغ ؛ لصدق التعريف السابق عليها .

ولم أجد - فيما اطلعت عليه - أحدا قال بأن اللام في الآية التي تقدمت للتبليغ . وإنما اختلفوا في هذه اللام على قولين :

---

(١) الأعراف : ٥٧ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٨٤ .

(٣) البحر المحيط جـ ٤ ص ٣١٧ .

(٤) المغني جـ ١ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(٥) حاشية الدسوقي على المغني جـ ١ ص ٢٢٥ .

(١) أن اللام بمعنى إلى ، يقال : ساقه لبلد كذا وإلى بلد كذا . قال به الطوسي (١) وابن مالك(٢) وابن عقيل(٣) .

(٢) أن اللام للتعليل ، أي سقناه لأجل بلد أو لاحيائه . قال به الطبري (٤) والزمخشري والعكبري (٥) والسيوطي (٦) .

وأجاز الهروي (٧) القولين دون ترجيح لأحدهما . وذكر الزركشي القولين ورجح كون اللام للتعليل قال : « (سقناه لبلد ميت) أي لأجل بلد ميت ، بدليل ﴿ فأنزلنا به الماء ﴾ (٨)، هذا قول الزمخشري وهو أولى من قول غيره إنها بمعنى إلى » (٩) .

وإذا كان الأمر كذلك فمن أين أتى أبوحيان بالتبليغ ؟

قلتُ : الظاهر أن أبا حيان توسع في استعمال لفظ التبليغ وأنَّ مقصده بالتبليغ بلوغُ انتهاء الغاية وهو معنى إلى ويكون كذلك للام ؛ بدليل قول أبي حيان في نصه السابق : «أوصلته لك وأبلغتكه » .

وبهذا الفهم يكون قول أبي حيان في (البحر المحيط) موافقاً لما قاله في (ارتشاف الضَّرَب) (١٠) ؛ إذ ذهب إلى أن اللام في (سقناه لبلد) بمعنى إلى .

وإني أميل إلى قول مَنْ جعل اللامَ في آية المسألة بمعنى إلى ؛ بدليل قوله تعالى في آية أخرى : ﴿ والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه إلى بلد ميت ﴾ (١١) .

---

(١) انظر تفسيره (التبيان) جـ ٤ ص ٤٣١ .

(٢) انظر شرح التسهيل جـ ٣ ص ١٤٧ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد جـ ٢ ص ٢٥٨ .

(٤) انظر تفسيره جـ ١٢ ص ٤٩٢ .

(٥) التبيان جـ ١ ص ٥٧٦ .

(٦) انظر تفسير الجلالين جـ ٢ ص ١٥٢ .

(٧) انظر كتابه (اللامات) ص ٤١ .

(٨) الأعراف : ٥٧ .

(٩) البرهان جـ ٤ ص ٣٤٠ .

(١٠) انظر جـ ٢ ص ٤٣٤ .

(١١) فاطر : ٩ .

١٤ - « مجيء « على » ظرفا بمعنى فوق والخلاف في عاملها »

عند قوله تعالى : ﴿وجاءوا على قميصه بدم كذب﴾ (١) .

قال الزمخشري : فإنْ قلتَ : على قميصه ما محلُّه ؟ قلتُ : محلُّه النصب على الظرف ، كأنه قيل : وجاءوا فوق قميصه بدمٍ كما تقول : « جاء على جماله بأحمال » ، فإنْ قلتَ : هل يجوز أن تكون حالاً متقدمة ؟ قلتُ : لا ؛ لأن حال المجرور لا يتقدم عليه » (٢) .

قال أبو حيان معقِّبا على قول الزمخشري : « ولا يساعد المعنى على نصب (على) على الظرف بمعنى فوق ؛ لأن العامل فيه إذ ذاك جاءوا وليس الفوق ظرفاً لهم ، بل يستحيل أن يكون ظرفا لهم . وقال الحوفي : على متعلِّق بجاءوا ولا يصح أيضا . وأمَّا المثال الذي ذكره الزمخشري وهو « جاء على جماله بأحمال » فيمكن أن يكون ظرفا للجائي ... وقال أبو البقاء(٣) : « على قميصه في موضع نصب حالاً من الدم ؛ لأن التقدير « جاءوا بدم كذب على قميصه » انتهى ، وتقديم الحال على المجرور بالحرف غير الزائد في جوازه خلاف ومَنْ أجازه استدل على ذلك بأنه موجود في لسان العرب وأنشد على ذلك شواهد هي مذكورة في علم النحو ، والمعنى يرشد إلى ماقاله أبو البقاء » (٤) .

المناقشة والترجيح :

جعل الزمخشري « على » في قوله تعالى (وجاءوا على قميصه) ظرفاً بمعنى فوق ، كأنه قيل : « وجاءوا فوق قميصه بدم كذب » .

وما ذهب إليه الزمخشري فيه بعد لأمرين :

(١) أن فيه إخراجا لعلى عن الرأي المشهور فيها وهو كونها حرفَ جرّ وأنها لا تخرج عن الحرفية إلاّ إذا وقعت مجرورةً فتكون اسماً بمعنى فوق .

ولستُ أنكر أن جماعة من النحاة يعدُّونها اسماً بمعنى فوق في أحوالها كلِّها . ولكن رأيَهم غيرُ مرضي . ورأي الزمخشري في (على) هنا خلاف ما في (المفصل) إذ قال فيه بالرأي المشهور ، يقول : « وعلى للاستعلاء تقول : عليه دين وفلان علينا أمير ، وقال الله

(١) يوسف : ١٨ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٣٠٨ .

(٣) انظر رأيه في « التبيان » جـ ٢ ص ٧٢٦ .

(٤) البحر المحيط جـ ٥ ص ٢٨٩ .

تعالى : « فإذا استويت أنت ومَنْ معك على الفلك » . وتقول على الاتساع : « مررتُ عليه » إذا جزته ، وهو اسم في نحو قوله : * غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تمَّ ظِمْؤها * أي مِنْ فوقه»(١) .

(٢) أن المعنى – كما قال أبو حيان وغيره (٢) – لا يساعد على نصب (على) على الظرف ؛ لأن العامل فيه إذ ذاك « جاءوا » وليس الفوق ظرفاً لهم ، لئلا يلزم أن مجيئَهم مستعلٍ على القميص بالركوب أو غيره .

ولنا مندوحة عن هذا الإعراب الذي قال به الزمخشري بأن نجعل « على قميصه » في محل نصب حالاً من الدّم ؛ لأن التقدير : « جاءوا بدم كذب على قميصه » . وهذا الإعراب قال به العكبري ومال إليه أبو حيان .

ولا تنفك المسألة من خلاف ؛ إذ إن تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف غير الزائد في جوازه خلاف . فهو ممنوع عند سيبويه (٣) ووافقه المبرد (٤) وجماعة من النحويين منهم الزمخشري ومن ثَمَّ لم يُجِزْ في قوله (وجاءوا على قميصه بدم كذب) أن يكون « على قميصه » حالاً من الدّم . قال : « فإنْ قلتَ : هلا يجوز أن يكون (يعني على قميصه) حالاً متقدمة ؟ قلت : لا ؛ لأن حال المجرور لا تتقدم عليه » .

وأجاز جماعة (٥) من النحاة تقديم الحال على صاحبها المجرور ومنهم ابن كيسان وأبو علي وابن جني وابن مالك قال في الألفية :

وسبقَ حالٍ ما بَحْرفٍ جُرَّ قد ... أبوا ولا أمنعه فقد ورد

وقد ورد السماع – كما قال ابن مالك – بتقديم الحال على صاحبها المجرور وإنْ كان

---

(١) المفصل ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٢) انظر حاشية الجمل على الجلالين جـ ٢ ص ٤٤١ .

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ١٢٤ .

(٤) المقتضب جـ ٤ ص ٣٠٢ .

(٥) انظر أوضح المسالك لابن هشام جـ ٢ ص ٣٢١ .

المانعون يتأولون بعض تلك الشواهد . ومنها قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلاّ كافةً للناس بشيرا ونذيرا ﴾ (١) . وقول عروة بن حزام (٢) :

لئن كان بردُ الماء هيمان صاديا　　إليّ حبيباً إنها لحبيب

وشواهد أخرى ذكرها الأشموني (٣) في شرحه للألفية .

---

(١) سبأ : ٢٨ .

(٢) البيت في الخزانة جـ ٣ ص ٢١٤ .

(٣) انظر جـ ٢ ص ١٨٣ .

١٥ - « الفصل بين المضاف والمضاف إليه »

قال الله تعالى : ﴿ وكذلك زَيَّن لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادهم شركاؤُهم ﴾ (١) .

قال الزمخشري « وأمَّا قراءة ابن عامر (٢) (قتلُ أولادَهم شركائهم) برفع القتل ونصب « الأولاد » وجَرِّ « الشركاء » فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشِّعر لكان سمجا مردودا ، كما سَمُجَ ورُدَّ :

* زجَّ القلوصَ أبي مَزَاده *

فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء » (٣) .

قال أبو حيان - بعد أن نقل كلام الزمخشري هذا - : « وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يَرُدّ على عربيّ صريحٍ محضٍ قراءةً متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير مابيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقرّاء الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم » (٤) .

المناقشة والترجيح :

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور فيه خلاف بين نحاة الكوفة والبصرة ، وقد ذكر هذه المسألة ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين) (٥) . فالكوفيون أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور وغيرهما في الشعر والنثر على السواء . مستشهدين بنحو قول الشاعر:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ   زَجَّ القلوصَ أبي مَزَادَه

ولهم شواهد شعرية أخرى . ذكرها ابن الأنباري في (الإنصاف) . ومن شواهدهم النثرية ماحكاه الكسائي عن العرب : « هذا غلامُ - واللهِ - زيدٍ » ، وما حكاه أبو عبيدة قال :

---

(١) الأنعام : ١٣٧ .

(٢) انظر السبعة في القراءات ص ٢٧٠ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٥٤ .

(٤) البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٣٠ .

(٥) انظر المسألة (٦٠) جـ ٢ ص ٤٢٧ - ٤٣٦ .

سمعت بعض العرب يقول : « إنَّ الشاة لتَجْترُّ فتسمع صوتَ – واللّه – ربِّها » . ومن أعلى شواهدهم التي استشهدوا بها قراءةُ ابن عامر : « وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم » .

أمَّا البصريون فمنعوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور محتجين بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحروف الجرّ لاتساع العرب فيهما كما قال عمرو بن قميئة :

لمَّا رأتْ ساتِيدَمَا استَعْبرتْ ... للّهِ درُّ اليومَ مَنْ لامَها

وردَّ البصريون أدلة الكوفيين – بردود غير مقنعة – يقول ابن الأنباري (١) على لسانهم : « وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين : أمَّا ماأنشدوه فهو مع قلته لا يُعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به . وأمَّا ماحكى الكسائي من قولهم : « هذا غلامُ – والله – زيدٍ » وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم : « فتسمع صوتَ – والله – ربِّها » فنقول : إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لمَّا جَازُوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ، ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو لغواً » .

وأمَّا قراءة ابن عامر فيذهب البصريون إلى وَهْيها ووهم القارئ بها ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْي القراءة ، وإنما دعا ابنَ عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو » .

ذلك ماكان من أمر البصريين في ردِّ قراءة ابن عامر كما حكاه عنهم ابن الأنباري .

وهذا التضعيف لقراءة ابن عامر لم يقتصر على البصريين فقد امتدَّ إلى كثير من النحاة والمفسرين ، بل ومَنْ ألف في القراءات واحتجَّ لها . ولعل أول مَنْ فتح باب الطعن على قراءة ابن عامر – كما قال صاحب الخزانة (٢) – هو الفراء . قال في (معاني القرآن) (٣): «وليس قول مَنْ قال « مُخْلِفَ وعدَه رُسُلِه » ولا« زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم»

---

(١) الإنصاف جـ ٢ ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٢) انظر جـ ٤ ص ٤٢٢ .

(٣) انظر جـ ٢ ص ٨١ ، ٨٢ .

بشيء ... ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :

فزجَجتُها مُتمكّنًا   زجَّ القلوصَ أبي مَزَادَه

باطلٌ والصواب * زجَّ القلوصِ أبو مَزَادَه * » .

وتلاه ابن جرير الطبري قال – بعد أن ذكر الفصل بين المتضايفين في قراءة ابن عامر – : « وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح ... » (١) .

وقال أبو جعفر النحاس : « فأمّا ماحكاه أبو عبيدة عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر ، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشّعر بالظرف ؛ لأنه لا يفصل . فأمّا بالأسماء غير الظروف فلحن » (٢) .

وقال ابن خالويه عن الفصل بين المتضايفين في قراءة ابن عامر : « وهو قبيح في القرآن وإنما يجوز في الشعر كقول ذي الرُّمة (٣) :

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالهنَّ بنا   أواخرِ المَيْس إنقاضُ الفَراريج

وإنما حمل القارئ بهذا عليه : أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتَّبع الخط » (٤) .

وقال أبو علي الفارسي معلّقا على الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قراءة ابن عامر : « وهذا قبيح قليل في الاستعمال ، ولو عدل عنها (يعني ابن عامر) إلى غيرها كان أولى ... » (٥) .

وقال مكي بن أبي طالب عن قراءة ابن عامر : « وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين

---

(١) انظر تفسيره جـ ١٢ ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) إعراب القرآن جـ ٢ ص ٩٨ .

(٣) استشهد به ابن خالويه على أنه فصل بالظرف بين المتضايفين لضرورة الشعر ، والأصل : كأنَّ أصواتَ أواخرِ الميس من إيغالهنَّ بنا إنقاضُ الفَراريج » . و (الإيغال) : الابعاد ، والضمير للإبل ، و(المَيْس) بفتح الميم : شجر يتخذ من الرحال والأقتاب ، وإضافة الأواخر إليه كإضافة خاتم فضة ، و (الإنقاض): مصدر أنقضت الدّجاجة إذا صوتت ، يريد أن رحالهم جديدة ، وقد طال سيرُهم فبعض الرحل يحكّ بعضا فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرحال لشدة السير . انظر الخزانة جـ ٤ ص ٤١٣ .

(٤) الحجة ص ١٥١ .

(٥) الحجة جـ ٣ ص ٤١١ ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي .

المضاف والمضاف إليه ؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشِّعر ، وأكثر مايجوز في الشِّعر مع الظروف ؛ لاتساعهم في الظروف ، وهو في المفعول به في الشِّعر بعيد . فإجازته في القرآن أبعد » (١) .

وتقدم لنا -في أول المسألة- ردُّ الزمخشريِّ لهذه القراءة وتعسفه وتشدده في إنكارها .

وقد وُفِّقَ جماعة من العلماء إلى الصواب وتقبلوا قراءة ابن عامر بقبول حسن وسلموا بها . ومن هؤلاء ابن الحاجب قال : « وقد جاء في السَّعة الفصل بالمفعول كقراءة ابن عامر »(٢).

وأجازها ابن مالك - رحمه الله - قال في الكافية :

وظرفٌ اوْ شَبيهُه قد يَفْصِلُ   جُزأي إضافة وقد يُستعمل

. . .

وعُمدتــي قراءةُ ابنِ عامـــر   وكم لها مِنْ عاضدٍ وناصرِ

وأجازها ابن المنير (٣) وأبو حيان (٤) والسَّمين الحلبي (٥) وابن هشام (٦) وابن الجزري (٧) والسيوطي (٨) وغيرهم .

وقراءة ابن عامر مؤيدة بقراءة أخرى . فقد قرأ بعضهم (٩) : « فلا تحسبنَّ الله مُخْلفَ وعدَه رُسُلِه » بنصب « وعده » وخفض « رُسُلِه » ومؤيدة بما حكاه أبو بكر ابن الأنباري (١٠) من أن العرب قد فصلت بين المتضايفين بالجملة في قولهم : « هو غلام - إنْ شاء الله - أخيك » يريدون هو غلام أخيك فأنْ يفصل بالمفرد أسهل » .

---

(١) الكشف جـ ١ ص ٤٥٤ .

(٢) انظر الكافية على شرح الرضي جـ ١ ص ٢٩٣ .

(٣) الانصاف بهامش الكشاف جـ ٢ ص ٥٣ .

(٤) البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٢٩ .

(٥) الدّر المصون جـ ٥ ص ١٦٢ .

(٦) أوضح المسالك جـ ٣ ص ١٨٠ .

(٧) انظر النشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٨) انظر همع الهوامع جـ ٤ ص ٢٩٤ .

(٩) انظر البحر المحيط جـ ٥ ص ٤٣٩ .

(١٠) نقلا عن الدّر المصون جـ ٥ ص ١٦٧ .

أمَّا الشواهد الشِّعرية التي فُصِلَ فيها بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر المضاف على غرار قراءة ابن عامر فهي كثيرة وإنْ كان بعضها مجهول النِّسبة – كما قال ابن الأنباري في معرض ردِّه على شواهد الكوفيين – فإنَّ عددا منها معروف النِّسبة ، كقول عمرو ابن كلثوم (١) :

وَحلَقِ الماذِيِّ والقوانسِ　　　فداسَهُم دوسَ الحَصَادَ الدَّائسِ

أي : دوسَ الدائسِ الحصادَ .

وقول أبي جَنْدل الطَّهَوِيِّ (٢) :

يَفْرُك حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ　　　بالقاعِ فَرْكَ القُطْنَ المَحَالجِ

يريد : فَرْكَ المحَالجِ القطنَ .

وقول الطِّرِمَّاح (٣) :

يَطُفْنَ بحوزيِّ المراتع لم تَرُعْ　　　بواديه من قَرْعِ القِسيَّ الكنائنِ

يريد : قرع الكنائنِ القِسيَّ .

وبعد ... أعود إلى أصل مسألتنا وأقول : إنني أرفض موقف الزمخشريِّ من قراءة ابن عامر وتضعيفه إياها وتعسفه وتشدّده في إنكارها . وأقف إلى جانب أبي حيان الذي أجاز هذه القراءة ونافح عنها . كيف لا وهي قراءة سبعية متواترة يقول ابن الجزري عن قارئها عبدالله بن عامر : « لقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقته أربعمائة عريف يقومون عنه

---

(١) البيت في شرح الكافية الشافية لابن مالك جـ ٢ ص ٩٨٦ ، والإنصاف بهامش الكشاف جـ ٢ ص ٥٤ ، والدّر المصون جـ ٥ ص ١٧١ . الماذيّ : الدروع البيضاء ، والقوانس : جمع قَوْنَس وهو أعلى البيضة من الحديد . انظر مادتي (مذي ، قنس) من اللسان .

(٢) البيت في شرح الكافية الشافية جـ ٢ ص ٩٨٦ ، والإنصاف بهامش الكشاف جـ ٢ ص ٥٤ ، والدّر المصون جـ ٥ ص ١٧١ . والبيت في صفة جراد ، والضمير في يفرك يعود إلى الجراد ، والسُّنبل الكُنَافج : المكتنز . انظر مادة (كنفج) من اللسان .

(٣) البيت في شرح الكافية الشافية جـ ٢ ص ٩٨٥ ، الدّر المصون جـ ٥ ص ١٧١ ، اللسان ، مادة (حوز) جـ ٥ ص ٣٤١ . والبيت من قصيدة في وصف بقر الوحش ، والحوزي : الفحل من بقر الوحش .

بالقراءة ، ولم يبلغنا عن أحد من السلف – رضي الله عنهم – على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنَّه أنكر على ابن عامر شيئا من قراءته ولا طعن فيها ، ولا أشار إليها بضعف ، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلاّ بقراءة ابن عامر ، ولازال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة » (١) .

وإنْ كنتُ أحمدُ لأبي حيان تسليمه بقراءة ابن عامر ومنافحته عنها فإني لا أحمد له إساءته للزمخشري وقوله عنه : « وأعجب لعجمي ضعيف في النحو ... » .

وماذا عليه لو أنَّه ردَّ على الزمخشري بمثل ردّه على ابن عطية وأبي علي الفارسي ، إذ ردَّ عليهما تضعيفهما لقراءة ابن عامر دون إساءة لهما . قال : « ولا التفات إلى قول ابن عطية : « وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب » (٢) ... وقال : « ولا التفات أيضاً لقول أبي علي الفارسي « هذا قبيح قليل في الاستعمال ... » (٣) .

---

(١) النشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢٦٤ .

(٢) انظر البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٢٩ .

(٣) المصدر نفسه جـ ٤ ص ٢٣٠ .

١٦ - « إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله »

عند قوله تعالى : ﴿ وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرُهم وإنْ كان مكرُهم لِتزولَ منه الجبال ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (وعند الله مكرُهم) لا يخلو إمّا أن يكون مضافاً إلى الفاعل كالأول على معنى ومكتوب عند الله مكرهم فهو مجازيهم عليه بمكر هو أعظم منه ، أو يكون مضافا إلى المفعول على معنى « وعند الله مكرُهم الذي يمكرهم به » وهو عذابهم الذي يستحقونه يأتيهم من حيث لايشعرون » (٢) .

قال أبو حيان معقّباً على الوجه الثاني الذي ذكره الزمخشري : وهذا لا يصلح إلاّ إنْ كان « مَكَرَ » يتعدى بنفسه كما قال هو إذ قَدَّرَ : (يمكرهم به) والمحفوظ أن « مَكَرَ » لا يتعدى إلى مفعول به بنفسه ، قال تعالى : (وإذ يمكر بك الذين كفروا) (٣) وتقول : زيدٌ ممكورٌ به ، ولا يُحفظ زيدٌ ممكورٌ بسبب كذا » (٤) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في قوله تعالى : (وعند الله مكرهم) وجهين :

الأول : أن يكون المكر مضافا إلى الفاعل ، على معنى وعند الله جزاء مكرهم أو مكتوب عند الله مكرهم .

الثاني : أن يكون المكر مضافا إلى المفعول ، على معنى وعند الله مكرهم الذي يمكرهم به .

واعترض أبو حيان على هذا الوجه الثاني بأنه يستلزم أن يكون « مكَرَ » متعديا بنفسه ، والمحفوظ أن مكر لا يتعدى إلى مفعول بنفسه .

وما قاله أبو حيان حَقٌّ فقد صرَّح أصحاب المعاجم بأن « مكَرَ » لا يتعدى بنفسه وإنما يتعدى بالباء . قال صاحب (الصِّحاح) (٥) :

المكْرُ : الاحتيالُ والخديعة .

وقد مكَرَ به يَمْكُرُ فهو ماكر ومكّار » .

---

(١) إبراهيم : ٤٦ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٣٨٣ .

(٣) الأنفال : ٣٠ .

(٤) البحر المحيط جـ ٥ ص ٤٣٧ .

(٥) مادة « مكر » جـ ٢ ص ٨١٩ .

وقد يُضمَّن الفعل (مكر) معنى فعل آخر فيتعدى بنفسه ، نحو قوله تعالى : (والذين يمكرون السيئاتِ) (١) علي تضمين (٢) (مكروا) بـ« عملوا وفعلوا » وقيل : السيئات نعت لمصدر محذوف . أي يمكرون المكراتِ السيئات وهو قول الزمخشري (٣) . ويؤخذ من قوله هذا أنه لايرى تعدية (مكر) بنفسه ، ولكنَّه استخدمه متعديا بنفسه في كلامه الذي نقلناه في أول المسألة حين قال في التقدير « الذي يمكرهم به » .وقد يحمل كلام الزمخشري على التضمين فيُضمَّن « يمكرهم » بـ«يجازيهم» .

ولكني لا أميل إلى التضمين في آية المسألة « وعند الله مكرهم » ؛ إذ إن لنا مندوحة عن اللجوء إلى التضمين بأن نقتصر على الوجه الأول فيكون المصدر في الآية مضافاً إلى فاعله.

---

(١) النحل : ٤٥ .

(٢) انظر الدّر المصون جـ ٧ ص ٢٢٤ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٤١١ .

١٧ - « الخلاف في وصف « كم » الخبرية »

قال الله تعالى : ﴿وكم أهلكنا قبلهم من قرنٍ هم أحسن أثاثا ورئيا﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (هم أحسن) في محلِّ النصب صفة لكم ، ألا ترى أنك لو تركتَ « هم » لم يكن بدٌّ من نصب أحسن على الوصفية » (٢) .

ونقل أبو حيان كلام الزمخشري ثم قال : « وتابعه أبو البقاء على أن (هم أحسن) صفة لكم ، ونصَّ أصحابنا على أن « كم » الاستفهامية والخبرية لا تُوصفُ ولا يُوصفُ بها ، فعلى هذا يكون « هم أحسن » في موضع الصفة لقرن . وجُمعَ لأن القرن هو مشتمل على أفراد كثيره فروعي معناه ، ولو أُفرد الضمير على اللفظ لكان عربيا » (٣) .

المناقشة والترجيح :

أعرب الزمخشريُّ جملة (هم أحسن) في محلِّ نصب صفة « لكَمْ » ، وتابعه أبوالبقاء العكبري . واعترض عليهما أبو حيان بأن « كم » لا تُوصف ولا يُوصف بها ، أمَّا جملة (هم أحسن) فهي في موضع الصفة لقَرن وجُمع الضمير حملاً على المعنى ؛ لأن القرن مشتمل على أفراد كثيرة ، واعتراض أبي حيان مؤيدٌ بأن النحاة (٤) نصّوا على أن « كم » الخبرية لا تُوصف ولا يُوصف بها ، قالوا : لأن « كم » متوغلةٌ في البناء وكلُّ اسم متوغل في البناء لا يُوصف ولا يُوصف به كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، و« كم » الخبرية ، و«ما» التعجبية ، والآن ، وقبل ، وبعد .

فإعراب الزمخشري والعكبري فيه خروج عن إجماع النحاة ، ولنا مندوحة عنه بأن نعرب جملة (هم أحسن) صفة لقرن كما قال أبو حيان ووافقه ابنُ هشام في (المغني) قال : « وقال الزمخشري وأبو البقاء في « كم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسنُ » : إن الجملة بعد «كم» صفة لها ، والصواب أنها صفة لقرن وجُمِعَ الضمير حملا على معناه .. »(٥) .

---

(١) مريم : ٧٤ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٥٢١ .

(٣) البحر المحيط جـ ٦ ص ٢١٠ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب جـ ٢ ص ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، وهمع الهوامع جـ ٥ ص ١٧٧ ، والنحو الوافي لعباس حسن جـ ٣ ص ٤٦٦ .

(٥) المغني جـ ٢ ص ٦٥٠ .

١٨ - « الفصل بين الصفة والموصوف »

في قوله تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلاّ هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط) (١) . أجاز الزمخشري أن ينتصب « قائماً » على أنه نعت لاسم « لا » النافية للجنس . قال في الكشاف موجهاً نصب « قائماً بالقسط » : « فإنْ قلتَ : هل يجوز أن يكون صفة للمنفي ، كأنه قيل : لا إله قائما بالقسط إلاّ هو ؟ قلتُ : لا يبعد ، فقد رأيناهم يتّسعون في الفصل بين الصفة والموصوف » (٢) .

واعترض أبو حيان على هذا الوجه الذي أجازه الزمخشري . قال : « وهذا الذي ذكره لايجوز ؛ لأنه فَصَلَ بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المعطوفان اللذان هما « الملائكة وأولوا العلم » وليسا معمولين (لشيء) (٣) من جملة « لا إله إلاّ هو » ، بل هما معمولان لشهد ، وهو نظير : « عرف زيدٌ أن هندا خارجة وعمرو وجعفر التميمية » فيُفْصَلُ بين « هنداً والتميمية » بأجنبي ليس داخلاً فيما عمل فيها وفي خبرها وهما عمرو وجعفر المرفوعان بعرف المعطوفان على زيد » (٤) .

المناقشة والترجيح :

من الأوجه الإعرابية التي أجازها الزمخشري في نصب « قائماً بالقسط » أن يكون صفة للمنفي بلا ، كأنه قيل : لا إله قائماً بالقسط إلاّ هو واعترض أبو حيان على هذا الوجه بأنه يلزم منه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي .

واعتراض أبي حيان هذا أحسَّ به الزمخشريُّ نفسُه ، يظهر ذلك من قوله : « فقد رأيناهم يتّسعون في الفصل بين الصفة والموصوف » وحقاً إنه وردت شواهد فُصِلَ فيها بين الصفة والموصوف - كما قال الزمخشري - ولكنَّ الغالب في هذه الشواهد أن يكون الفاصلُ غير أجنبي . فجاء الفصل بينهما بمعمول الوصف نحو قوله تعالى : ﴿ ذلك حشر علينا يسير ﴾ (٥) ، ونحو قول الشاعر (٦) :

* كريمٌ رؤوسَ الدارعين ضروبُ *

---

(١) آل عمران : ١٨ .
(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤١٧ .
(٣) زيادة يقتضيها السياق ، سقطت من طبعة البحر الموجودة لدي وهي طبعة (دار الفكر) وهذه الزيادة موجودة في الدر المصون جـ ٣ ص ٧٨ .
(٤) البحر المحيط جـ ٢ ص ٤٠٥ .
(٥) ق : ٤٤ .
(٦) هذا عَجْزُ بيت ، انظره في ارتشاف الضرب جـ ٢ ص ٥٩٩ .

وجاء الفصل بينهما بالمُفَسِر نحو قوله تعالى : ﴿ إن امـرؤٌ هلك ليس له ولد ﴾ (١) وجملة الاعتراض نحو قوله تعالى : ﴿ وإنه لقسم – لو تعلمون – عظيم ﴾ (٢) وجواب القسم نحو قوله تعالى : ﴿ قل بَلَى وربِّي لتأتينَّكم عالِمِ الغيب ﴾ (٣) .... إلى آخره (٤) .

أمَّا في آية المسألة « شهد الله أنه لا إله إلاّ هو ... » فإن الفاصل أجنبي ؛ لأن المعطوفَيْنِ « الملائكة وأولوا العلم » ليسا معمولين لشيء من جملة « لا إله إلاّ هو » . بل هما معمولان للفعل « شهد » . ولعل مَيْلَ الزمخشري إلى جانب المعنى – كما هو معروفٌ عنه وهو الذي جعله يجيز نصب « قائما بالقسط » على أنه صفة لـ « إله » متساهلا عمَّا بين الصفة والموصوف من الفصل بالأجنبي . ذلك أن جَعْلَ «قائماً» صفة للمنفي يفيد عنده معنى أوجه من جعله حالاً من فاعل « شهد » ؛ إذ يصبح « قائماً بالقسط » داخلاً في حكم شهادة الله والملائكة وأولي العلم . يقول الزمخشري : « فإنْ قلتَ : هل دخل قيامه بالقسط في حكم شهادة الله والملائكة وأولي العلم كما دخلتْ الوحدانية ؟ قلتُ : نعم إذا جعلته حالاً من هو أو نصباً على المدح أو صفة للمنفي ، كأنه قيل : شهد الله والملائكة وأولوا العلم أنه لا إله إلاّ هو وأنه قائم بالقسط » (٥) .

واعتراض أبي حيان على الزمخشري يمثل أيضاً منهجه في وقوفه إلى جانب الصناعة النحوية وشدة المحافظة عليها .

وبعدُ ..... أود أن أُشير إلى سهو وقع لأبي حيان في هذه المسألة . ذلك أن أبا حيان ذكر أن الزمخشري مثَّل للفصل بين الصفة والموصوف بقوله : « لا رجلَ إلاّ عبدالله شجاعا » وتعقَّبه أبو حيان على هذا المثال . قال : « وأمَّا المثال الذي مثَّل به وهو « لا رجل إلاّ عبدالله شجاعا » فليس نظير تخريجه في الآية ؛ لأن قولك « إلاّ عبدالله » بدلٌ على الموضع من «لارجل» فهو تابعٌ على الموضع فليس بأجنبي ، على أن في جواز هذا التركيب نظرا ؛ لأنه بدل

---

(١) النساء : ١٧٦ .

(٢) الواقعة : ٧٧ .

(٣) سبأ : ٣ .

(٤) انظر الأمور التي يفصل بها بين الصفة والموصوف في ارتشاف الضرب جـ ٢ ص ٥٩٨ ، ٥٩٩ وفي النحو الوافي لعباس حسن جـ ٣ ص ٤٣٥ .

(٥) الكشاف جـ ١ ص ٤١٧ .

و«شجاعا » وصف ، والقاعدة أنه إذا اجتمع البدلُ والوصفُ قُدِّمَ الوصفُ على البدل ؛ وسبب ذلك أنه على نية تكرار العامل على المذهب الصحيح ، فصار من جملة أخرى على هذا المذهب»(١) . قلتُ : هذا سهو من أبي حيان ؛ لأن الزمخشري لم يذكر المثال السابق للتمثيل للفصل بين الصفة والموصوف ، بل ذكره للتمثيل للحال المؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها .

وسأنقل لك كلام الزمخشري الذي ورد فيه المثال السابق . قال الزمخشري بعد أن ذكر وجهين في نصب « قائماً بالقسط » ، الأول : أنه حال من فاعل « شهد » والثاني : أنه نصب على المدح. قال : « فإن قلتَ : هل يجوز أن يكون صفة للمنفي ، كأنَّه قيل : لا إله قائما بالقسط إلاّ هو ؟ قلتُ : لا يبعد فقد رأيناهم يتَّسعون في الفصل بين الصفة والموصوف . فإن قلتَ : قد جعلته حالاً من فاعل « شهد » فهل يصح أن ينتصب حالاً عن هو في لا إله إلاّ هو ؟ قلتُ : نعم؛ لأنها حال مؤكدة ، والحال المؤكدة لا تستدعي أن يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها ، كقولك : « أنا عبدالله شجاعاً » ، وكذلك لو قلتَ : « لا رجلَ إلاّ عبدالله شجاعا » وهو أوجه من انتصابه عن فاعل « شهد » وكذلك انتصابه على المدح » (٢) .

ويؤكِّدُ لك ماذهبتُ إليه من أنَّ الزمخشري ذكر المثال السابق « لا رجل إلاّ عبدالله شجاعا » للتمثيل للحال المؤكدة وليس للتمثيل للفصل بين الصفة والموصوف اتيانُ الزمخشري بالمثال بعد أن وجَّه نصب « قائما » على أنه حال مؤكدة من الضمير (هو) في لا إله إلاّ هو . فكأن الزمخشري أراد أن ينظر للآية بالمثال السابق ؛ إذ الآية « لا إله إلاّ هو ... قائما بالقسط». نظير المثال « لا رجل إلاّ عبدالله شجاعا » .

---

(١) البحر المحيط جـ ٢ ص ٤٠٥ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤١٧ .

١٩ - « موافقة عطف البيان لمتبوعه في التعريف والتنكير »

عند قوله تعالى : ﴿ إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومَنْ دخله كان آمنا ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « مقام إبراهيم » عطف بيان لقوله آيات بينات . فإنْ قُلتَ : كيف صح بيان الجماعة بالواحد ؟ قلتُ : فيه وجهان أحدهما : أن يجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله ونبوة إبراهيم من تأثير قدمه في حجر صلد كقوله تعالى : « إن إبراهيم كان أمة » والثاني اشتماله على الآيات ؛ لأن أثر القدم في الصخرة الصماء آيةٌ ، وغوصه فيها إلى الكعبين آية ، وإلانة بعض الصخر دون بعض آية ... » (٢) .

قال أبو حيان : « لم يذكر الزمخشري في إعراب « مقام إبراهيم » إلاّ أنه عطف بيان لقوله « آيات بينات » وردٌّ عليه ذلك ؛ لأن « آيات » نكرة و « مقام إبراهيم » معرفة ولا يجوز التخالف في عطف البيان وقوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين فلا يلتفت إليه . وحكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت فتتبع النكرةُ النكرةَ والمعرفةُ المعرفةَ ، وقد تبعهم في ذلك أبو علي الفارسي ، وأمّا عند البصريين فلا يجوز إلاّ أن يكونا معرفتين ولا يجوز أن يكونا نكرتين . وما أعربه الكوفيون ومَنْ وافقهم عطف بيان وهو نكرة على نكرة قبله أعربه البصريون بدلاً ...

والأولى والأصوب في إعراب « مقام إبراهيم » أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدها أي أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره : منها أي : من الآيات البينات مقام إبراهيم . » (٣) .

المناقشة والترجيح :

ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ عطف البيان خاص بالمعارف ولا يجوز عطف البيان عندهم في النكرات ، وأجازه الكوفيون (٤) وتبعهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين

---

(١) آل عمران : ٩٦ ، ٩٧ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٤٧ .

(٣) البحر المحيط جـ ٣ ص ٩ .

(٤) انظر مثلا شرح التصريح جـ ٢ ص ١٣١ .

منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك . وجوزوا أن يكون منه قوله تعالى : (من ورائه جهنم ويسقى من ماءٍ صديد) (١) فـ « صديد » يصح أن يكون عندهم بيانا لـ « ماء » ، وقوله تعالى : (يوقد من شجرةٍ مباركة زيتونة) (٢) فـ « زيتونة » عطف بيان لـ « شجرة » .

وجمهور البصريين يوجبون في النكرتين السابقتين وأمثالهما البدلية .

أمَّا التخالف بين عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتنكير فلا أعلم أحداً أجازه قبل الزمخشري ، ولأجل ذلك اعترض عليه أبو حيان حين أعرب (مقام إبراهيم) عطف بيان من «آيات» وقال أبو حيان – وقوله حق – : إنَّ ماذهب إليه الزمخشري مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين .

وتابع الزمخشريَّ في إجازة التخالف بين عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتنكير الرضيُّ ، قال في (شرح الكافية) : « وفرقوا بينهما – (يعني البدل وعطف البيان) – بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا ، بخلاف عطف البيان . والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف بيان أيضا » (٣) .

وحاول ابن هشام في (المغني) أن يعتذر عن الزمخشري حين أعرب «مقام إبراهيم» عطف بيان ، قال : « وقد يكون عبَّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ، ويؤيده قوله في «اسكنوهن من حيث سكنتم من وُجْدِكم » (٤) : إن « من وُجدكم » عطف بيان لقوله تعالى : «من حيث سكنتم » وتفسير له ، قال : ومنْ : تبعيضية حذف مُبعَضها ، أي أسكنوهن مكانا من مساكنكم مما تطيقون ، أهـ . وإنما يريد البدل ؛ لأن الخافض لا يُعاد إلاّ معه ، وهذا إمام الصناعة سيبويه يُسمي التوكيدَ صفةً وعطفَ البيان صفة » (٥) .

ولست أميل إلى اعتذار ابن هشام عن الزمخشري بأنه أراد بالبيان البدل ؛ لأنَّ هذين المصطلحين متمايزان عند الزمخشري .

---

(١) إبراهيم : ١٦ .

(٢) النور : ٣٥ .

(٣) شرح الكافية جـ ١ ص ٣٣٩ .

(٤) الطلاق : ٦ .

(٥) المغني جـ ٢ ص ٦٣٦ .

وقال النحاة (١) المتأخرون : إن إعراب الزمخشري لقوله تعالى « مقامُ إبراهيم » عطف بيان لـ « آيات » يمنعه أمران :

الأول : أن هذا الإعراب – كما تقدم – يلزم منه التخالف بين عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتنكير .

الثاني : أن هذا الإعراب يلزم منه التخالف بين عطف البيان ومتبوعه في العدد ؛ لأن «آيات» جمع و « مقام إبراهيم » مفرد .

وقد أحسَّ الزمخشري بهذا المانع ، فتأول « مقام إبراهيم » – كما رأينا في أول المسألة – بما يوافق الجمعية .

وذكر أبو جعفر النحاس ثلاثة أوجه في إعراب « مقام إبراهيم » قال : « مقام إبراهيم» في رفعه ثلاثة أوجه : قال الأخفش : أي منها مقام إبراهيم ، وحُكي عن محمد بن يزيد قال : (مقام) بدل من « آيات » ، والقول الثالث بمعنى هي مقام إبراهيم » (٢) .

وليس بخافٍ أن ماحُكي عن محمد بن يزيد المبرد من كون « مقام إبراهيم » بدلاً من «آيات» لايستقيم إلاّ بتأويل « مقام إبراهيم » بما يوافق الجمعية حتى يوافق البدلُ المبدلَ منه في العدد .

وربَّما لحاجة هذا الوجه إلى التأويل تركه أبو حيان وصوَّب الرأيين الآخرين وأخذ بهما – كما رأينا – في إعرابه لـ « مقام إبراهيم » .

---

(١) انظر شرح التصريح جـ ١ ص ١٣٢ وانظر حاشية الشيخ « يس » عليه .

(٢) إعراب القرآن جـ ١ ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

٢٠ - « عطف الجملة الانشائية على الخبرية »

قال الله تعالى : ﴿ فإنْ لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أُعدت للكافرين * وبشر الذين آمنوا ... ﴾ (١) .

أجاز الزمخشري أن يكون قوله « وبشر » معطوفا على قوله « فاتقوا النار » كما تقول: يابني تميم احذروا عقوبة ماجنيتم وبشر يافلان بني أسد بإحساني إليهم » (٢) .

قال أبو حيان : « أجاز الزمخشري وأبو البقاء أن يكون قوله « وبشر » معطوفا على قوله (فاتقوا النار) ليكونَ عطف أمرٍ على أمر ... وهذا الذي ذهبا إليه خطأ ؛ لأن قوله «فاتقوا» جواب للشرط وموضعه جزم والمعطوف على الجواب جواب ، ولا يمكن في قوله «وبشر» أن يكون جوابا ؛ لأنه أمر بالبشارة مطلقا لا على تقدير إنْ لم تفعلوا ، بل أُمِرَ أن يبشر الذين آمنوا أمرا ليس مترتبا على شيء قبله ، وليس قوله « وبشر » على إعرابه مثل ما مثّل به من قوله يابني تميم .... إلى آخره ؛ لأن قوله (احذروا) لا موضع له من الإعراب بخلاف قوله « فاتقوا » فلذلك أمكن فيما مثّل به العطف ولا يمكن في « وبشر » » (٣) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري أن يكون قوله تعالى « وبشر » معطوفا على « فاتقوا النار » ليكونَ عطف أمر على أمر ، وذكر أبو حيان أن أبا البقاء العكبري أجاز ذلك أيضا ولم أجد رأيه في (التبيان) .

وخطّأ أبو حيان الزمخشريَّ وأبا البقاء العكبري في هذا الإعراب وهو علي حق في رأيي ؛ لأن المعطوف – كما نعلم – يأخذ حكم المعطوف عليه . والمعطوف عليه في الآية وهو (فاتقوا) جواب لـ « إنْ » الشرطية . فإذا عُطف « وبشر » عليه كان التقدير : فإنْ لم تفعلوا فبشر الذين آمنوا . فيكون الكلام منفلتاً ، والبشارة مترتبة على قوله « إن لم تفعلوا » وهو خلاف المراد ، بل إنَّ الأمر بالبشارة ليس مترتبا على شيء قبله كما قال أبو حيان .

والظاهر أن جملة « وبشر الذين آمنوا » معطوفة على جملة « أُعِدتْ للكافرين » وإنْ كانت أولاهما خبرية والثانية إنشائية فذلك جائز وله نظائر وأجازه جماعة من النحاة منهم

---

(١) البقرة : ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٢٥٤ .

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ١١٠ .

الصفار(١) وأبو حيان وابن هشام (٢) ، وهو مذهب سيبويه كما نقل أبو حيان ، إلاّ أن ابن هشام في (المغني) (٣) لم يُقِرَّ أبا حيان في نسبة ذلك إلى سيبويه .

وظني أن الزمخشري لايجيز عطف الإنشاء على الخبر ومن ثَمَّ ذهب إلى أن قوله «وبشر» معطوف على قوله « فاتقوا » لتناسب الجملتين إنشاءً فوقع في المحذور .

وللزمخشري موقف كهذا الموقف وذلك عند قوله تعالى : ﴿ أراغب أنت عن آلهتي ياإبراهيم لئن لم تنتهِ لأرجمنَّك واهجرني مليا ﴾ (٤) . قال الزمخشري : « فإن قلتَ : علام عطف واهجرني ؟ قلتُ : على معطوف عليه محذوف يدل عليه لأرجمنّك أي : فاحذرني واهجرني» (٥) . وعقَّب أبو حيان على قول الزمخشري هذا فقال : « إنما احتاج إلى حذف ليناسب بين جملتي المعطوف والمعطوف عليه ، وليس ذلك بلازم عند سيبويه ، بل يجوز عطف الجملة الخبرية على الانشائية فقوله (واهجرني) معطوف على قوله « لئن لم تنته لأرجمنَّك » » (٦) .

وإني أميل إلى رأي أبي حيان ؛ لسلامته من الحذف ، فيكون قوله (واهجرني) عطفا على قوله (لأرجمنَّك) ، ولا شيء في عطف الإنشاء على الخبر لوروده في القرآن الكريم كهذه الآية والتي تقدمتها وكقوله تعالى : ﴿ نصرٌ من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين ﴾ (٧) .

فقد عطف (وبشر) على (نصر من الله) وهو خبر .

وآيات أُخَر ذكرها الشيخ عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) (٨) .

---

(١) انظر همع الهوامع جـ ٥ ص ٢٧٣ .

(٢) المغني جـ ٢ ص ٥٣٥ .

(٣) انظر جـ ٢ ص ٥٣٨ .

(٤) مريم : ٤٦ .

(٥) الكشاف جـ ٢ ص ٥١١ .

(٦) البحر المحيط جـ ٦ ص ١٩٥ .

(٧) الصف : ١٣ .

(٨) انظر القسم الأول جـ ٣ ص ٥٥٩ – ٥٦١ .

٢١ - « العطف على الأبعد »

قال تعالى : ﴿ قل لا أجد فيما أُوحي إليَّ محرما على طاعمٍ يطعَمُه إلاّ أن يكون ميتةً أو دماً مسفوحا أو لحمَ خنزيرٍ فإنه رجسٌ أو فسقاً أُهِلَّ لغير الله به ﴾ (١) .

قال الزمخشري : « (أو فسقاً) عطف على المنصوب قبله ... ويجوز أن يكون مفعولا له من أُهِلَّ ، أي أُهِلَّ لغير الله به فسقا فإنْ قلتَ : فعلامَ تعطف « أُهِلَّ » وإلامَ يرجع الضمير في (به) على هذا القول ؟ قلتُ : يعطف على (يكون) ويرجع الضمير إلى مايرجع إليه المستكن في يكون » (٢) .

قال أبو حيان عن الوجه الثاني الذي أجازه الزمخشري : « وهذا إعراب متكلف جدا وتركيب على هذا الإعراب خارج عن الفصاحة وغير جائز في قراءة(٣) مَنْ قرأ (إلاّ أن يكونَ ميتةٌ) بالرفع ، فيبقى الضمير في (به) ليس له مايعود عليه ، ولايجوز أن يتكلف محذوف حتى يعود الضمير عليه ، فيكون التقدير أو شيء أُهِلَّ لغير الله به ؛ لأن مثل هذا لايجوز إلاّ في ضرورة الشعر » (٤) .

المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري في قوله « أو فسقاً » وجهين :

الأول : أن يكون معطوفا على المنصوب قبله ، أي على قوله « لحمَ خنزير » والمعنى: قل لا أجد فيما أُوحي إليّ محرماً .. إلاّ أن يكون المأكول ميتةً أو دمامسفوحا أو لحمَ خنزير أو فسقا».

وهذا وجه ظاهر قال به الزجاج (٥) ومكي بن أبي طالب (٦) وابن الأنباري (٧) وأبوحيان وغيرهم .

---

(١) الأنعام : ١٤٥ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٥٨ .

(٣) قرأ ابن عامر وحده (إلاّ أن تكون) بالتاء (ميتةٌ) رفعا ، انظر السبعة ص ٢٧٢ .

(٤) البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٤٣ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه جـ ٢ ص ٣٠٠ .

(٦) المشكل جـ ١ ص ٢٩٧ .

(٧) البيان جـ ١ ص ٣٤٧ .

الوجه الثاني الذي أجازه الزمخشري هو : أن يكون (فسقاً) مفعولا له قُدِّمَ على عامله (أُهِلَّ) والفعل « أُهِلَّ » معطوف على (يكون) والضمير (به) في قوله (أُهِلَّ به) عائد إلى مايعود إليه الضمير المستتر في (يكون) . وعلى هذا الوجه يكون التقدير : إلاّ أَنْ يكونَ ميتةً أو أُهِلَ لغير الله به فسقا » .

وهذا الوجه فيه بعدٌ – كما ترى – ولنا مندوحة عنه بالوجه الأول . وهو غير مرضي عندي ؛ لأن الأصل أن يعطف الشيء على مايليه إلاّ أن لا يصح معناه أو يدل دليل على غيره .

وفي الآية يصح عطف (فسقا) على ماقبله – كما بيَّنَّا – بل هو الظاهر ، وهذا الوجه الثاني الذي أجازه الزمخشري لم يقل به – فيما أعلم – أحدٌ قبل الزمخشري .

وحُقَّ لأبي حيان أن يرفض هذا الوجه ويَسِمَهُ بالتكلف . ثم إن أبا حيان اعترض عليه بأنه لايجوز على قراءة مَنْ قرأ (إلاّ أن يكون ميتةٌ) بالرفع ؛ لأن الزمخشري – كما مرَّ بنا – أعاد الضمير في (به) على مايعود إليه الضمير المستتر في (يكون) وهذا جائز في حالة نصب (ميتة) ، أمَّا على قراءة رفع (ميتة) فلا يجوز ، لأنه لا ضميرَ مستتر في (يكون) حينئذٍ ، فيبقى الضمير في (به) ليس له مايعود عليه .

٢٢ - [الخلاف في إعراب جملة (قُلتَ) من قوله تعالى :
(ولا على الذين إذا ما أتوكَ لِتحملَهُمْ قُلْتَ لا أجد ما أحملكم عليه)]

قال تعالى : ﴿ ليس على الضُّعفاءِ ولا على المرضى ولا على الذين لايجدون ماينفقون حرجٌ إذا نَصَحُوا للّهِ ورسُولِهِ ما على المحسنين من سبيلٍ والله غفور رحيم * ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملَهُم قُلْتَ لا أجد ما أحملُكم عليه تولَّوا وأعينُهُم تفيض من الدّمع ﴾ (١) .

قال الزمخشري : فإنْ قلتَ : فهل يجوز أن يكون قوله « قلتَ لا أجد » استئنافا ... كأنه قيل : إذا ما أتوك لتحملهم تولوا فقيل : مالهم تولّوا باكين ؟ فقيل : قلتَ لا أجد ما أحملكم عليه ، إلاّ أنه وُسِّط بين الشرط والجزاء كالاعتراض . قلتُ : نعم ويَحْسُن » (٢) .

قال أبو حيان معقِّبا على قول الزمخشري السابق : « ولا يجوزُ ولا يَحْسُن في كلام العرب فكيف في كلام الله ؟ وهو فهم أعجميّ » (٣) .

المناقشة والترجيح :

قيل في جملة (قلتَ : لا أجد ما أحملكم عليه) أربعة أوجه (٤) :

الأولُ – وهو أجودها عندي – : أن يكون « قلتَ » معطوفا على فعل الشرط ، أي : إذا ما أتوك لتحملهم وقلت : لا أجد ما أحملكم عليه تولّوا . ويكون « تولّوا » جواب الشرط . قال به أبو على الفارسي (٥) والجرجاني (٦) وتبعهما ابن عطية (٧) إلاّ أنه قدَّر العاطف الفاءَ، أي : فقلت .

الثاني : أن يكون « قلتَ » جوابَ الشرط ، ويكون « تولّوا » استئنافا جوابا لسؤال مقدر كأنه قيل : فما كان حالهم إذ أجابهم الرسول ؟ قيل : تولّوا وأعينهم تفيض من الدّمع . وهذا الوجه مال إليه أبو حيان .

---

(١) التوبة : ٩١ ، ٩٢ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٢٠٨ .

(٣) البحر المحيط جـ ٥ ص ٨٦ .

(٤) انظر البحر المحيط جـ ٥ ص ٨٦ ، والدّر المصون جـ ٦ ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٥) انظررأيه في شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ٣٢٦ .

(٦) انظر رأيه في البحر المحيط جـ ٥ ص ٨٦ .

(٧) انظر المحرر الوجيز جـ ٦ ص ٦٠٠ .

الثالث : أن يكون « قلتَ » في موضع نصب على الحال من الكاف في (أتوك) ، وقد قبله مضمرة عند مَنْ يشترط ذلك في الماضي الواقع حالاً كقوله : (أو جاءوكم حَصِرَتْ صدورهم) (١) . قال به الزمخشريُّ (٢) وتبعه البيضاوي (٣) .

الرابع : أن يكون « قلتَ » مستأنفاً ، كأنه قيل : إذا ما أتوك لتحملهم تولوا فقيل : مالهم تولّوا باكين ؟ فقيل : قلتَ لا أجد ما أحملكم عليه إلاّ أنه توسط بين الشرط والجزاء كالاعتراض . أجازه الزمخشري - كما رأينا - واستحسنه .

واعترض عليه أبو حيان قائلاً : « لايجوز ولا يحسن في كلام العرب فكيف في كلام الله ؟ وهو فهم أعجميّ » . وأبو حيان - كما نرى - اكتفى بالاعتراض على الزمخشريِّ دون أن يذكر السبب الذي من أجله لايجوز ولا يحسُن أن يكون « قلتَ » مستأنفا ، ولعله سكت عن ذلك لوضوحه فالمعنى لايستقيم عليه ؛ إذ إن تقدير الكلام على هذا الوجه هو « إذا ما أتوك لتحملهم تولوا فقيل مالهم تولوا باكين فقيل : قلتَ لا أجد ما أحملكم عليه » فيصير توليهم باكين مترتبا على مجرد مجيئهم للرسول ﷺ ليحملهم ، وليس الأمر كذلك ، بل إنَّ توليَهم باكين مترتب على قول الرسول لهم « لا أجد ما أحملكم عليه » وحينئذ لا يصح أن يكون قوله (قلتَ لا أجد ما أحملكم عليه) مستأنفا .

وإني لأستغرب من وقوف السمين الحلبي إلى جانب الزمخشري وإجازته لأن يكون (قلتَ) مستأنفا مع فساد هذا الوجه كما ذكرنا .

يقول السمين ردًا على قول أبي حيان : « ولا يجوز ولا يحسن في كلام العرب .... » : « وما أدري ما سبب منعه وعدم استحسانه له مع وضوحه وظهوره لفظا ومعنى ؟ وذلك لأن تولِّيهم على حاله ، فيصير الدّمع ليس مترتبا على مجرد مجيئهم له عليه السلام ليحملهم ، بل على قوله لهم (لا أجد ما أحملكم) وإذا كان كذلك فقوله عليه السلام لهم ذلك سبب في بكائهم. فحسُن أن يجعل قوله (قلتَ : لا أجد ما أحملكم) جوابا لمن سأل عن علة توليهم وأعينهم فائضة دمعا وهو المعنى الذي قصده أبو القاسم » (٤) .

---

(١) النساء / ٩٠ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٢٠٨ .

(٣) انظر تفسيره جـ ٣ ص ٧٨ .

(٤) الدّر المصون جـ ٦ ص ١٠٠ .

وإني وإنْ كنتُ أوافق أبا حيان على اعتراضه فإني لا أحمد له إساءته للزمخشري وتعييره له بالعجمة وقد نهانا ديننا الحنيف نهيا باتا عن التنابز بالألقاب . وأقول :

إنَّ هؤلاء الأعاجم حين شرح الله صدورهم للإسلام أكبّوا على لغته درساً وتصنيفاً وأحبوا العرب والعربية لأنها لغة هذا الدين الذي دخلوا فيه ، وبلغ بهم عشق العربية ما بلغ بهم!! لدرجة تناسوا معها أصولهم يقول الزمخشري في مقدمة كتابه (المفصل) : « اللهَ أحمدُ على أن جعلني من علماء العربية وجبلني على الغضب للعرب والعصبية وأبى لي أن أنفردَ عن صميم أنصارهم وأمتاز وأنضوى إلى لفيف الشعوبية وأنحاز ... » .

٢٣ - « رفع المضارع في جواب الشرط »

قال تعالى : ﴿ يوم تجد كلُّ نفس ماعملت من خير محضرا وما عملت من سوء تودُّ لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا ﴾ (١) .

ذهب الزمخشري إلى أن (ما) في قوله تعالى « وما عملت من سوء تودُّ » موصولة . وقال : « لا يصلح أن تكون (ما) شرطية لارتفاع « تودُّ » » (٢) . واعترض عليه أبو حيان بأن رفع « تودُّ » ليس هو المانع من كون (ما) شرطية . قال في البحر : « إذا كان فعل الشرط ماضيا وما بعده مضارع تتمُّ به جملة الشرط والجزاء جاز في ذلك المضارع الجزم وجاز فيه الرفع مثال ذلك إنْ قام زيدٌ يقوم عمرو ، وإنْ قام زيدٌ يقمْ عمرو ، فأمَّا الجزم فعلى أنه جواب الشرط .... وأمَّا الرفع فإنه مسموع من لسان العرب كثير . وقال بعضُ أصحابنا : وهو أحسن من الجزم ومنه بيت زهير :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ　　　يقول لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

وقوله أيضا :

وإنْ شُلَّ ريعانُ الجميع مخافةً　　　نقولُ جِهاراً ويْلَكم لا تُنَفِّروا

وقال أبو صخر :

ولا بالذي إنْ بان عنه حبيبُه　　　يقولُ ويُخْفي الصَّبرَ إني لجازعُ

وقال الآخر :

وإنْ بَعُدُوا لا يأمَنُون اقترابَه　　　تَشَوُّفَ أهلِ الغائبِ المُتَنَظِّرِ

وقال الآخر :

وإنْ كان لا يُرضيك حتى تردَّني　　　إلى قطريٍّ لا إخالُك راضيا

وقال الآخر :

إنْ يسألوا الخير يعطوه وإنْ خَبِروا　　　في الجَهْد أُدْرِكُ منهم طيب أخبارِ

فهذا الرفع كما رأيت كثير ، ونصوص الأئمة على جوازه في الكلام وإنْ اختلفت تأويلاتهم كما سنذكره » .

---

(١) آل عمران : ٣٠ .

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٤٢٣ .

(٣) البحر المحيط جـ ٢ ص ٤٢٨ ، ٤٢٩ .

المناقشة والترجيح :

لم يجز الزمخشري أن تكون « ما » شرطية في قوله تعالى « وماعملت من سوء تودُّ ». والمانع عنده من كون (ما) شرطية هو ارتفاع جواب الشرط « تودُّ » .

ويفهم من كلامه هذا أن جواب الشرط يجب فيه الجزمُ حتى وإنْ كان فعل الشرط ماضيا .

وظاهر قول الزمخشري هذا يناقض قوله في « المفصل » ؛ إذ صرَّح فيه بجواز رفع المضارع إذا كان فعل الشرط ماضيا . قال في « المفصل » :

« ولا يخلو الفعلان في باب « إنْ » من أن يكونا مضارعين أو ماضيين أو أحدهما مضارعا والآخر ماضيا ، فإذا كانا مضارعين فليس فيهما إلاّ الجزم وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطا ، فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع . قال زهير :

وإنْ أتاه خليلٌ يوم مسألة يقول لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ » (١)

وحاول ابن هشام أن يوفق بين قولي الزمخشري . قال في (المغني) : « امتنع الزمخشريُّ من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط . فقال في قوله تعالى : « وماعملت من سوء تودُّ » لا يجوز أن تكون (ما) شرطية ؛ لرفع تودّ . هذا مع تصريحه في (المفصل) بجواز الوجهين في نحو « إنْ قام زيدٌ أقوم » ، ولكنه لمَّا رأى الرفع مرجوحاً لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه . ويوضح لك هذا أنه جوَّز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعاً وذلك على تأويله بالماضي . فقال . قرئ (٢) ﴿ أينما تكونوا يدرِكُكم الموت ﴾ (٣) برفع يدرك ، فقيل هو على حذف الفاء . ويجوز أن يقال : إنه محمول على مايقع موقعه وهو أينما كنتم ... وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا . والصواب مابينت لك » (٤) .

---

(١) المفصل ص ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٢) قراءة طلحة بن سليمان ، انظر المحتسب جـ ١ ص ١٩٣ .

(٣) النساء : ٧٨ .

(٤) المغني جـ ٢ ص ٦١٠ ، ٦١١ .

ويُضْعِفُ من توفيق ابن هشام بين قولي الزمخشري أن الزمخشري نفسه خرَّج قراءة متواترة على رفع الجواب لمضي فعل الشرط . وذلك عند قوله تعالى : ﴿ تبارك الذي إنْ شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لَّك قصورا ﴾ (١) .

قال الزمخشري : وقرئ (٢) (ويجعلُ) بالرفع عطفاً على جعل ؛ لأن الشرط إذا وقع ماضيا جاز في جزائه الجزم والرفع كقوله :

وإنْ أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ » (٣) .

فلو أنَّ الزمخشري يرى أن رفع الجواب مرجوح عندما يكون فعل الشرط ماضيا كما قال ابن هشام ماخرَّج عليه القراءة المتواترة .

ومنع نفرٌ من المفسرين ومعربي القرآن أن تكون « ما » في الآية التي تقدمت «وماعملت من سوء تودُّ » شرطيةً ؛ للعلة نفسها التي ذكرها الزمخشري . قال النحاس (ت٣٣٨هـ) : « « وما عملت من سوء » معطوف على (ما) الأولى ، ولو كانت (ما) منقطعة من الأولى على أن تكون شرطا وتعطف جملة على جملة لم يجز إلاّ أن تجزم « تودُّ » ولا نعلم أحداً قرأ به وإن كان جائزاً في النحو » (٤) .

وقال الواحدي (ت ٤٦٨ هـ) في الآية نفسها : « الأظهر أن يجعل (ما) هنا بمنزلة الذي ويكون (عَمِلَتْ) صلة لها ، ويكون معطوفا على (ما) الأول ولا يجوز أن تكون (ما) شرطية وإلاّ كان يلزم أن ينصب (تودُّ) أو يخفضه ، ولم يقرأه أحدٌ إلاّ بالرفع . فكان هذا دليلاً على أنَّ (ما) ههنا بمنزلة « الذي » » (٥) .

وقال القرطبي (ت ٦٧١ هـ) : « ولا يصح أن تكون (ما) بمعنى الجزاء ؛ لأن « تودُّ » مرفوع » (٦) .

---

(١) الفرقان : ١٠ .

(٢) قراءة ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر ، انظر السبعة في القراءات ص ٤٦٢ .

(٣) الكشاف جـ ٣ ص ٨٣ .

(٤) إعراب القرآن جـ ١ ص ٣٦٦ .

(٥) نقلا عن الرازي في تفسيره جـ ٨ ص ١٧ .

(٦) انظر تفسيره جـ ٤ ص ٥٩ .

ومع هذا فلستُ أميل إلى ماذهب إليه هؤلاء العلماء ، وأوافق أبا حيان في قوله : إن رفع الجواب « تودُّ » في الآية السابقة ليس مانعاً من كون « ما » شرطية ؛ إذ ورد في كلام العرب رفع المضارع في جواب الشرط عندما يكون فعل الشرط ماضيا وله شواهد كثيرة ، منها ماذكره أبو حيان في نصه الذي نقلته في أول المسألة . تلك الشواهد الكثيره جعلت ابن مالك – رحمه الله – يجيز رفع الجواب إذا كان فعل الشرط ماضيا ، ويعدُّه حسناً . فقال في الألفية :

وبَعْدَ ماضٍ رَفْعُكَ الجزا حَسَنْ ورَفعُه بعد مُضارعٍ وَهَنْ

واختلف النحاة هل الأحسن رفع الجزاء إذا كان فعل الشرط ماضيا أو جزمه ؟

فذهب ابن مالك – رحمه الله – في الألفية إلى أن رفع المضارع في جواب الشرط حسن عندما يكون فعل الشرط ماضيا ، ويفهم من قوله هذا أن الجزم أحسن منه ، وقال في شرح الكافية : « الجزم مختار والرفع كثير » (١) .

ونقل أبو حيان في البحر أن بعض أصحابه (٢) المغاربة ذهب إلى أن الرفع أحسن من الجزم .

واختلف النحاة (٣) في تأويل رفع المضارع في جواب الشرط . فذهب سيبويه إلى أنه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف والمذكور دليله . وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء وهو الجواب . وذهب قومٌ إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا حذف الفاء ، بل لمَّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضَعُفَتْ عن العمل في الجواب .

ولست أرى حاجة إلى تلك التأويلات التي قال بها النحاة كي يبرروا لرفع المضارع في

---

(١) شرح الكافية جـ ٣ ص ١٥٨٨ .

(٢) لعلَّه الأبذي شيخ أبي حيان . فقد قال في شرحه على الجزولية : « فإن قدمت الماضي على المضارع وهو المختار كان الماضي في موضع جزم إلاّ أنه لم يظهر للعامل فيه أثر لبنائه . وأمَّا المضارع فالأحسن فيه الرفع نحو قولك : إنْ قام زيدٌ يقوم عمرو ، على التقديم والتأخير ، كأنك قلت : يقوم عمرو إنْ قام زيدٌ ، ونحو قول الشاعر :

وإنْ أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرمُ

وقد يجوز الجزم فتقول : إنْ قام زيدٌ يقمْ عمرو » . جـ ١ ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٣) انظر الكتاب جـ ٣ ص ٦٦ ، والمقتضب جـ ٢ ص ٧٠ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان جـ ٤ ص ١٢، ١٣ .

جواب الشرط . بل يكفي أن نقرر أنه يجوز جزم المضارع في جواب الشرط ويجوز رفعه عندما يكون فعل الشرط ماضياً ؛ لورود السماع به . ويكفينا السماع علة .

ويرى أبو حيان أن امتناع كون (ما) شرطية في قوله تعالى : « وما عملت من سوء تودُّ » لعلة أخرى غير التي ذكرها الزمخشري . قال في « البحر » : « لكن امتنع أن يكون «وماعملت» شرطاً لعلة أخرى لا لكون « تودُّ » مرفوعاً ، وذلك على مانقرره على مذهب سيبويه من أن النية بالمرفوع التقديم ويكون إذ ذاك دليلا على الجواب لا نفس الجواب ، فنقول : إذا كان « تودُّ » منويا به التقديم أدَّى إلى تقدم المضمر على ظاهره في غير الأبواب المستثناة في العربية ألا ترى أن الضمير في قوله « وبينه » عائد إلى اسم الشرط الذي هو « ما » ، فيصير التقدير « تودُّ كلُّ نفس لو أن بينها وبينه أمداً بعيدا ماعملت من سوء » . فيلزم من هذا التقدير تقدم المضمر على الظاهر وذلك لايجوز » (١) .

فالعلة عند أبي حيان في امتناع كون (ما) شرطية في الآية هي اشتمال جملة « تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا » على ضمير يعود على (ما) الشرطية . وهذه الجملة منوي بها التقديم عند أبي حيان وهو تابع لسيبويه في هذا . فيكون الضمير حينئذٍ في (بينه) عائداً على ماتأخر لفظا ورتبه وهذا محذور في العربية إلاّ في أبواب سبعة معروفة .

قلتُ : هذه العلة التي ذكرها أبو حيان لمنع كون (ما) شرطية في الآية لا تسلم له ، لأننا حتى لو تنزلنا على مذهب سيبويه وهو اختيار أبي حيان وقلنا إن جملة « تودُّ لو أن بينها وبينه أمداً بعيدا » منوي بها التقديم مالزمنا محذورٌ ؛ لأن هذه الجملة وإن كان منوياً بها التقديم فهي مؤخرة في اللفظ ؛ ولذا جاز أن يعود الضمير منها على متقدم ، كما أن الفاعل إذا

الضمير في (بينه) عائداً على ماتأخر لفظا ورتبة ، وهذا عجيب ، فإنَّ الضمير الآن عائد على متقدم لفظا ، ولو قدم (تودُّ) لغير التركيب ، ويلزمه أن يمنع « ضرب زيداً غلامُه » ؛ لأن زيداً في نية التأخير ، وقد استشعر ورود ذلك ، وفرَّق بينهما بما لا معول عليه .... » (١) .

ولم يلتفت نفرٌ من معربي القرآن الكريم إلى منع الزمخشري وأبي حيان ، فأجازوا أن تكون (ما) شرطية في قوله تعالى :« وما عملت من سوء تودُّ لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا » .
قال ابن الأنباري : (ما) فيها وجهان : أحدهما : أن تكون بمعنى الذي .... والثاني : على أن تكون (ما) شرطية في موضع رفع ؛ لأنه مبتدأ ، وعملت في موضع الجزم بما ، و (تودُّ) جواب الشرط على تقدير الفاء ، وهو خبر المبتدأ . والوجه الأول أوجه الوجهين » (٢) وقال العكبري : « وماعملت من سوء » فيه وجهان :

أحدهما : هي بمعنى الذي أيضا معطوفة على الأولى ، والتقدير : وماعملت من سوء محضرا أيضا .... والثاني : أنها شرط وارتفع (تودُّ) على أنه أراد الفاء أي فهي تود ، ويجوز أن يرتفع من غير تقدير حذف ؛ لأنَّ الشرط هنا ماض وإذا لم يظهر في الشرط لفظ الجزم جاز في الجزاء الجزم والرفع » (٣) .

---

(١) المغني جـ ٢ ص ٥٤٦ .

(٢) البيان جـ ١ ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٣) التبيان جـ ١ ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

٢٤ - « رفع المضارع في جواب الشرط مع كون فعل الشرط مضارعا »

قال تعالى : ﴿ قل متاع الدُّنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلا * أينما تكونوا يدرِكْكم الموتُ ولو كنتم في بروج مشيدة ﴾ (١) .

قرأ طلحة بن سليمان (٢) : (يدرِكُكُم) برفع الكافين . وذكر الزمخشري في تخريجها ثلاثة أوجه قال : « قُرئ (يدرِكُكُم) بالرفع ، وقيل : هو على حذف الفاء كأنه قيل فيدرككم الموت وشُبِّه بقول القائل (٣) :

* مَنْ يفعلِ الحسناتِ الله يشكرها *

ويجوز أن يقال : حُمِل على مايقع موقع أينما تكونوا وهو أينما كنتم ، كما حُمِل «ولاناعبٍ»(٤) على مايقع موقع « ليسوا مصلحين » وهو ليسوا بمصلحين فرفع كما رفع زهير:

* يقول لا غائب مالي ولا حرم *

وهو قول نحوي سيبوي ، ويجوز أن يتصل بقوله « ولا تظلمون فتيلا » أي : ولا تنقصون شيئا مما كتب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحم حرب أو غيرها ، ثم ابتدأ قوله «يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة » والوقف على هذا الوجه على أينما تكونوا » (٥) .

وأجاز أبو حيان تخريج قراءة طلحة على الوجه الأول الذي ذكره الزمخشري وحكاه عن ابن جني . ثم نقل أبو حيان تخريجي الزمخشري الأخيرين واعترض عليهما .

قال معترضاً على تخريج الزمخشري لرفع (يدرككم) بأنه حُمِل على مايقع موقع أينما تكونوا وهو أينما كنتم : « يعني أنه جعل يدرككم ارتفع لكون أينما تكونوا في معنى أينما كنتم بتوهم أنه نطق به ، وذلك أنه متى كان فعل الشرط ماضيا في اللفظ فإنه يجوز في

---

(١) النساء : ٧٦ ، ٧٧ .

(٢) انظر المحتسب جـ ١ ص ١٩٣ ، والبحر المحيط جـ ٣ ص ٢٩٩ .

(٣) هو حسَّان بن ثابت ، وقيل ابنه عبدالرحمن ، والبيت بتمامه :

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

(٤) أراد قول الشاعر : مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعبٍ إلاّ ببين غرابُها

(٥) الكشاف جـ ١ ص ٥٤٥ .

المضارع بعده وجهان أحدهما : الجزم على الجواب ، والثاني : الرفع ، وفي توجيه الرفع خلاف الأصح أنه ليس الجواب بل ذلك على التقديم والتأخير والجواب محذوف وإذا حذف الجواب فلابُدَّ أن يكون فعل الشرط ماضي اللفظ فتخريج هذه القراءة على هذا يأباه كون فعل الشرط مضارعا ، وحمله على « ولا ناعب » ليس بجيد ؛ لأن « ولا ناعب » عطف على التوهم والعطف على التوهم لاينقاس » (١) .

واعترض أبو حيان على تخريج الزمخشري لرفع (يدرككم) على أنه مستأنف . وأينما تكونوا متصل بقوله تعالى « ولاتظلمون فتيلا » قبله . قال :

« وهذا تخريج ليس بمستقيم لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية . أمَّا من حيث المعنى فإنه لايناسب أن يكون متصلا بقوله « ولا تظلمون فتيلا » ؛ لأن ظاهر انتفاء الظلم إنما هو في الآخرة لقوله « قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى » . وأمَّا من حيث الصناعة النحوية فإنه على ظاهر كلامه يدل على أن أينما تكونوا متعلق بقوله « ولاتظلمون » (بمعنى) مافسَّره من قوله أي لاتنقصون شيئا مما كتب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحم حرب أو غيرها . وهذا لايجوز ؛ لأن أينما اسم شرط فالعامل فيه إنما هو (فعل) (٢) الشرط بعده ؛ ولأن اسم الشرط لايتقدم عليه عامله فلا يمكن أن يعمل فيه « ولا تظلمون » بل إذا جاء نحو: « اضرب زيدا متى جاء » لايجوز أن يكون الناصب لمتى اضرب فإن قال : يقدر له جواب محذوف يدل عليه ماقبله وهو « ولا تظلمون » كما يقدر في « اضرب زيدا متى جاء » . فالتقدير أينما تكونوا فلا تظلمون فتيلا أي فلا ينقص شيئا من آجالكم ، وحذَفه لدلالة ماقبله عليه ، قيل له : لا يحذف الجواب إلاّ إذا كان فعل الشرط بصيغة الماضي ، وفعل الشرط هنا مضارع ، تقول العرب : أنت ظالم إنْ فعلتَ ولا تقل : أنت ظالم إنْ تفعل » (٢) .

المناقشة والترجيح :

إذا كان فعل الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز جزم الجزاء ورفعه وكلاهماحسن وإذا كان فعل الشرط مضارعا والجزاء مضارعا وجب الجزم فيهما ، ورفع الجزاء ضعيف .

---

(١) البحر المحيط جـ ٣ ص ٢٩٩ .

(٢) الظاهر أن المراد (جواب الشرط) ؛ لأن الجواب هو العامل في (أينما) وكلام أبي حيان بعد ذلك يدل على أن المراد (جواب الشرط) وليس فعل الشرط .

(٣) البحر المحيط جـ ٣ ص ٣٠٠ .

وفي هذا المعنى يقول ابن مالك :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن

ولقد وردت شواهد قليلة برفع المضارع مع كون فعل الشرط مضارعا كقراءة طلحة بن سليمان وكقول الشاعر (١) :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنَّك إنْ يصرعْ أخوك تُصرعُ

وكقول أبي ذؤيب الهذلي (٢) :

فقلتُ : تحمَّلْ فوقَ طوقِك إنَّها مُطبَّعةٌ مَنْ يأتِها لا يَضيرُها

ووجَّه سيبويه (٣) رفع المضارع في البيتين السابقين على أن النية به التقديم وجواب الشرط محذوف ، فكأنَّه قيل في البيت الأول :

« إنك تصرعُ إنْ يصرع أخوك » وفي البيت الثاني :

« لا يضيرها مَنْ يأتِها » .

وتأويل سيبويه مقبول – عندي – في البيت الأول ؛ لأن الفعل المضارع (تصرعُ) مطلوب لما قبل أداة الشرط على أنْ يكون خبراً لإنَّ . وتكون جملة الشرط معترضة بين اسم إنَّ وخبرها ، ونظير ذلك قوله تعالى :

« وإنَّا إنْ شاء الله لمهتدون » .

وأمَّا تأويل سيبويه للبيت الثاني فمتكلف ؛ لأن الفعل المضارع (لايضيرها) غير مطلوب لما قبل أداة الشرط فهو واقع في محله ولاينوى به التقديم .

ووجَّه المبرد (٤) رفع المضارع في البيتين على حذف الفاء ، وأجازه سيبويه وتوجيه المبرد قوي ؛ لأن حذف الفاء من جواب الشرط كثير . تلك الكثرة جعلت ابن مالك يصرح في

---

(١) هو جرير بن عبدالله البَجَليّ أو عمرو بن خُثارم البَجَليّ ، والبيت من شواهد الكتاب جـ ٣ ص ٦٧ ، والمقتضب جـ ٢ ص ٧٢ ، والخزانة جـ ٨ ص ٢٠ .

(٢) يصف أبو ذؤيب قرية كثيرة الطعام مَنْ امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها شيئا . والخطاب بقوله (تَحمَّلْ) لجملِه ، والبيت من شواهد الكتاب جـ ٣ ص ٧٠ ، والمقتضب جـ ٢ ص ٧٢ وهو في أشعار الهذليين للسكري جـ ١ ص ٢٠٨ .

(٣) الكتاب جـ ٣ ص ٦٧ ، ٧١ .

(٤) المقتضب جـ ٢ ص ٧٢ .

كتابه (شواهد التوضيح) (١) بجواز حذف الفاء من الجواب في الشعر والنثر على السواء . واستشهد على حذف الفاء في النثر ببعض الأحاديث . وقال معقِّبا عليها : « وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة وليس مخصوصا بها بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره ... ومَنْ خصَّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق وضيَّق حيث لا تضييق » . وإني أرتضي مذهب المبرد في تخريج قراءة طلحة بن سليمان (أينما تكونوا يدركُكم) بالرفع . وعلى مذهب المبرد خرجَّها ابن جني في (المحتسب) (٢) ، إذ جعلها على حذف الفاء . كأنه قيل : فيدرككم الموت .

وأجاز الزمخشري – كما رأينا – تخريج القراءة على هذا الوجه وبه بدأ . ثم أجاز وجهين آخرين :

أحدهما : أنه قيل (يدركُكم) بالرفع على توهم كون الشرط ماضيا فكأنه قال أينما كنتم . وإذا كان فعل الشرط ماضيا حَسُن رفع الجزاء . واعترض أبو حيان على تخريج الزمخشري هذا وهو مُحِقٌّ في ذلك ؛ لأن تصيير (أينما تكونوا) إلى (أينما كنتم) حملٌ للنَّص القرآني على غير ظاهره ؛ ولأن التوهم – كما قال أبو حيان – لاينقاس ، وشرطه أن يكون مايُتَوهَّم هو الأصل أو مما كثر في الاستعمال حتى صار كالأصل كقول الشاعر (٣) :

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببين غرابها

فجاز عطف « ولا ناعبٍ » على خبر ليس المنصوب ؛ لأن الباء تزاد بكثرة في خبر ليس ، فلمَّا كان خبرها مَظِنة الباء جاز العطف عليه بالجر على تَوهُّم وجودها .

أمَّا الآية فما تُوهِّمَ فيها ليس كذلك ؛ لأن الأصل في فعل الشرط أنْ يكون مضارعاً ؛ لأن الشرط لم يقع . وكلُّ ماجاء من أفعال ماضية في الشرط أو الجواب فهي مؤولة بالمضارع .

الثاني : أنه قيل (يدركُكم) بالرفع ؛ لأنه كلام مستأنف ، وقوله (أينما تكونوا) متصل بـ « لاتظلمون فتيلا » قبله .

---

(١) انظر ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٢) انظر جـ ١ ص ١٩٣ .

(٣) البيت للأخوص اليربوعي ، وهو من شواهد الكتاب جـ ٣ ص ٢٩ ونسبه سيبويه للفرزدق ، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل جـ ٧ ص ٥٧ ، وانظر البيت في الخزانة جـ ٤ ص ١٥٨ .

واعترض أبو حيان على تخريج الزمخشري هذا ، وملخص اعتراضه أن تخريج الزمخشري غير مستقيم معنًى وصناعةً ، أمَّا معنى فلأن قوله تعالى : « ولاتظلمون فتيلا » ظاهره الاتصال بما قبله ؛ إذ إنَّ المراد نفي الظلم في الآخرة ، وهو من تمام قوله تعالى « قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى » . وأمَّا صناعة فلأنه يلزم من تخريج الزمخشري أحد محذورين ؛ لأنه إمَّا أنْ يقال إن قوله تعالى « ولا تظلمون فتيلا » جواب الشرط فيلزم منه إعمال ماقبل اسم الشرط فيه ، وهولايجوز لأن أسماء الشرط لها الصدارة .

وإمَّا أن يُقال إن قوله « ولاتظلمون فتيلا » دليل الجواب وجواب الشرط محذوف فيلزم منه حذف الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا . وهو لايجوز إلاّ إذا كان فعل الشرط ماضيا.

وإني أوافق أبا حيان في أن تخريج الزمخشري غير مستقيم وأن فيه بُعْداً ؛ إذ كيف يُقْطَعُ قوله (يدرككم الموت) عمَّا قبله وهو ظاهر الاتصال به بدليل القراءة المتواترة التي تجعله جوابا لـ « أينما تكونوا » ؟ .

وما اعترض به أبو حيان على الزمخشري صحيح في مجمله إلاّ أن قوله إن جواب الشرط لايحذف إلاّ إذا كان فعل الشرط ماضيا ، أمَّا إذا كان فعل الشرط مضارعاً فلا يحذف الجواب . وعليه يمتنع أن يقال : « أنت ظالم إنْ تفعلْ » كان الأولى به أن يقيد المنع بغير الشعر ؛ لأن سيبويه أجاز حذف الجواب في الشعر مع كون فعل الشرط مضارعا قال في (الكتاب) : وقد يجوز في الشعر :آتي مَنْ يأتِني . وقال الهذلي :

فقلتُ : تحمَّلْ فوقَ طوقك إنها مطبَّعةٌ مَنْ يأتِها لا يضيرها

هكذا أنشده يونس . كأنه قال : لا يضيرها مَنْ يأتِها » (١) .

ومعلوم أن سيبويه - كما تقدم - يحمل رفع الفعل المضارع في البيت على نية التقديم، والجواب عنده محذوف .

بقي أمرٌ لفت نظري في هذه المسألة وهو أنَّ أبا حيان لم ينقل عن الزمخشري في تخريج قراءة طلحة بن سليمان « أينما تكونوا يدركُكم الموت » بالرفع إلاّ الوجهين اللذين اعترض عليهما . مع أن الزمخشري أجاز في تخريج القراءة - كما رأينا - وجهاً ثالثا بدأ به وهو أن المضارع (يدركُكم) رُفع على حذف الفاء وهو مذهب المبرد - كما أسلفنا - وقد ذكر أبو حيان هذا التخريج وحكاه عن ابن جني قال :

(١) الكتاب جـ ٣ ص ٧٠ ، ٧١ .

« وقرأ طلحة بن سليمان (يدرككم) برفع الكافين ، وخرّجه أبو الفتح على حذف فاء الجواب أي فيدرككُم الموت ، وهي قراءة ضعيفة » . وما حكاه أبو حيان عن ابن جني حَقٌّ ولكنّه لم يشر من قريب أو من بعيد إلى أن الزمخشري قال بهذا التخريج وبه بدأ .

الخاتمــــة

أحمدُك اللّهمَ حَمْدَ الشاكرين ، وأصلي وأسلِّمُ على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد :

فإنَّ كتاب (الكشاف) للزمخشريِّ كان أحدَ مصادرِ أبي حيان الرئيسةِ في (البحر المحيط). وقد أفاد أبوحيان من «الكشاف»، وأكثر من النقل عنه، وأثنى على مؤلفه ، وتتبع أقواله بالنقد ، وقد تعددتْ تعقُّباتُه له ، فلم يدع مجالاً إلا وتعقَّبه فيه إلى حدٍّ جعل تلميذَه السَّمينَ الحلبي يقول عنه : « كان مُغرى بأن يُقال : اعترض على الزمخشريِّ».

وقد اقتصر هذا البحثُ على تعقُّباته النَّحويةِ فضمَّ مائةً وستاً وثلاثين مسألةً نَحْويةً كان أبو حيان مُخطِّئًا الزمخشريَّ أو مُضعِّفاً رأيه فيها . وبعد دراسة هذه المسائل ومناقشتها وصل البحث إلى مايلي :

(١) صحَّ قولُ الزمخشريِّ - عندي - في مائةٍ واثنتي عشرة مسألة؛ إذ كان تعقُّبُ أبي حيان فيها غيرَ وجيهٍ أو يمكن دفعه .

(٢) صحَّ قولُ أبي حيان - عندي - في أربعٍ وعشرين مسألة ؛ إذ كان تعقُّبُ أبي حيان فيها وجيها فيما أرى .

(٣) كان الزمخشريُّ متَّبِعاً في أغلب آرائه التي اعترض عليها أبوحيان .

(٤) كان أبوحيان حادَّ اللِّسان في نقده للزمخشريِّ ، وكان كثيرَ الثَّلب له معيِّرًا له بالعجمة، مُتَّهماً إياه بإساءة الأدب مع القُرَّاء . يقول عنه : « ولكنَّ عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقلة القرآن » (١) . ويقول عنه : « وهذا الذي ذكره نوع من الخطابة لا طائل تحتها ... » (٢) . ويقول عنه : « وأعجب لعجمي ضعيف في النَّحو يردُّ على عربيٍّ صريحٍ محضٍ قراءةً متواترةً..»(٣)، ويقول عن رأيه:«هو

---

(١) انظر البحر المحيط جـ ١ ص ٤٨ .

(٢) المصدر نفسه جـ ١ ص ٧٩ .

(٣) المصدر نفسه جـ ٤ ص ٢٤٣ .

فهم أعجمي»(١) . ويقول عنه وعن ابن عطية:«ذَهِلا عن قاعدة عربية وحُقَّ لهما أنْ يذهلا»(٢).

(٥) كان أبوحيان حريصاً على مخالفة الزمخشري ولو حدا به الأمر إلى مناقضة نفسه. والأدلةُ على ذلك كثيرة في هذا البحث ، فقد يجوِّز الزمخشريُّ رأيا فيعترض عليه أبوحيان . ثم نراه في موضع آخر يأخذ بالرأي الذي عارض الزمخشريُّ فيه .

ولا يَغُرُنَّك كثرةُ المسائل التي صحَّ فيها قولُ الزمخشريِّ فتظنَ أن ماقاله أبوحيان في هذا القسم خَطَلٌ من القول ، فلأبي حيان في هذا القسم آراءٌ قيِّمةٌ ومناقشاتٌ طيبةٌ . غاية ما في الأمر أن ما اعترض به على الزمخشريِّ في هذا القسم يمكن دفعه .

ورحمَ الله أبا حيَّان فقد عرض آراءَ الزمخشريِّ على محك النظر وأورى فيها نار الفكر . يقول أبوحيان في مقدِّمة تفسيره بعد أنْ أثنى على كتاب (الكشاف) للزمخشري و(المحرر الوجيز) لابن عطية: «وكان فيهما على جلالتهما مجالٌ لانتقاد ذوي التبرين، ومسرح للتخييل فيهما والتمييز ، ثنيتُ إليهما عنانَ الانتقاد ، وحللتُ ماتخيَّلَ النَّاسُ فيهما من الاعتقاد أنهما في التفسير الغاية التي لاتدرك ، والمسلك الوعر الذي لايكاد يُسلك ، وعرضتُهما على محك النظر، وأوريتُ فيهما نار الفكر ، حتى خَلَصَ دسيسُهما وبرزَ نفيسُهما » (٣) .

وقد دفعني كثرة تُعقُّبات أبي حيان للزمخشريِّ وتتبعه لأقواله إلى التفتيش عن أسباب ذلك . فظهر لي من دراسة مسائل الخلاف بينهما جملةٌ من الأسباب :

(١) الزمخشريُّ ميَّال إلى المعنى . فهو يميلُ إلى الإعراب الذي يخدمُ المعنى وإنْ كان مرجوحا من حيث الصناعةُ النَّحويةُ . على حين أن أبا حيان يميلُ إلى جانب الصناعة النَّحوية ولايرضى أن تخدشَ أصول الصناعة على حَدِّ تعبيره .

(٢) أبوحيان حَفِيٌّ بآراء سيبويه ، شديدُ التعصُّبِ له، كثيرُ الإعجابِ به . وفي سبيل هذا الإعجاب خاصم ابنَ تيمية مع أنه كان شديد الإطراء له . وقد رأيتُه في

---

(١) البحر المحيط جـ ٥ ص ٨٦ .

(٢) المصدر نفسه جـ ٥ ص ٣٣٦ .

(٣) المصدر نفسه جـ ١ ص ١٠ .

(البحر المحيط) يحكِّمُ رأيَ سيبويه في قبول أو رفض رأي الزمخشريٍّ . فيكفيه في ردِّ رأي الزمخشري أن يقول : « ماذهب إليه خلاف مذهب سيبويه».

(٣) رُبَّما فَهِمَ أبوحيان رأي الزمخشريٍّ في بعض المسائل على غير وجهه، فيعترض عليه بناءً على فهمه مع استقامة رأي الزمخشري .

(٤) تسرعُ أبي حيان في إصدار بعض الأحكام . فقد يردُّ رأيَ الزمخشريٍّ في بعض المسائل زاعما أَنَّ الزمخشريَّ تفرَّدَ بذلك الرأي ولم يسبقه إليه أحدٌ . وبالرجوع إلى مظان المسألة يتبيَّنُ أنَّ الزمخشريَّ تابع لغيره ومسبوق إلى ذلك الرأي .

(٥) الزمخشريُّ نحويٌّ بلاغيٌّ . وهو يستخدم في (الكشاف) بعضَ مصطلحاتِ البيانيين التي تخالفُ مصطلحاتِ النُّحاةِ . فيعترض عليه أبوحيان .

(٦) الزمخشريُّ وأبوحيان بصريا المذهب وقد يأخذان بمذهب الكوفيين ، إلا أن الزمخشريَّ أكثُر قبولاً لمذهب الكوفيين من أبي حيان . وقد أخذ بمذهبهم في بعض مسائل هذا البحث ، فاعترض عليه أبوحيان بأنَّ ما أخذ به ليس مذهب البصريين، أو يقول عن رأيه « إنه نزعةٌ كوفيَّة » .

(٧) مخالفةُ الزمخشريٍّ في بعض المسائل للمذهبين البصري والكوفي كانتْ سببا في اعتراض أبي حيان عليه ؛ ولذا نرى أباحيان كثيرا مايعيبُ على الزمخشريٍّ مخالفتَه لمذهب البصريين والكوفيين .

(٨) أبوحيان ظاهريُّ المذهب ، وقد أَثَّر ذلك على مذهبه النَّحوي فهو شديد التَّمسك بظاهر النصوص . على حين أن الزمخشري لايتقيد كثيرا بالظاهر وهو كثير التَّجوز في كلامه ومصطلحاتِهِ النَّحويةِ . فيعترض أبوحيان على هذه التجوزات .

(٩) القرآن الكريم كتاب معجز ، وهو حَمَّالُ أوجه فقد تحتمل الكلمةُ أكثرَ من وجه إعرابي. فيأخذ الزمخشريُّ بوجه ويأخذ أبوحيان بوجه آخر .

(١٠) قد تحتمل الكلمةُ إعرابين . فيكتفي الزمخشريُّ بالمشهور منهما ، فيتعقَّبُه أبوحيان بأن ذلك الإعراب غير متعين . ويذكر الإعراب الآخر .

(١١) اختلاف موقفهما من القراءات . فالزمخشري اتَّبع منهج القدامى في نقد القراءات. أمَّا أبوحيَّان فلم يرض عن هذا المنهج ، ووقف إلى جانب القراءات ودافع عنها، وردَّ على مَنْ نقدها .

(١٢) إخضاع الزمخشريِّ بعضَ الآيات لخدمة مذهبه الاعتزالي .

... ومهما يكن من أمر تعقُّبات أبي حيان وقسوته على الزمخشري في بعض الأحيان فإنَّ هذه التعقُّبات أَثْرَتْ الفكرَ النحويَّ ، وأسهمتْ في خدمة كتاب الله عزَّ وجلَّ وإعراب آيِه على أفضل الوجوه التي تليق بمكانته وقدسيته .

فجزى الله الإمامين الجليلين الزمخشريَّ وأباحيان أفضل الجزاء يوم الفصل والجزاء . وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين . وصلَّى الله وسلَّمَ على سيدِنا محمدٍ خاتمِ الأنبياء وسيِّدِ المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والرسائل العلمية :

(١) الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السِّفر الأول من شرحه على الجزولية . إعداد: سعد حمدان الغامدي . رسالة دكتوراة . مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٧٧٥) .

(٢) أجوبة السمّين عن اعتراضات أبي حيان على مواضع من الكشاف . لقنالي زاده (ت ٩٧٩ هـ) . مخطوط / دار الكتب المصرية برقم (١٤٣) مجاميع / م . مصورتي .

(٣) إعراب القراءات الشوّاذ . للعكبري . نسخة ميكروفيلمية مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (٧١٠) نحو . مصورة عن دار الكتب المصرية (١١٩٩) تفسير .

(٤) التذييل والتكميل لأبي حيان . الجزء الثالث . تحقيق حمّاد حمزة أحمد البحيري . رسالة دكتوراة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . منها نسخة بمكتبة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .

(٥) تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع . تحقيق صالحة راشد بن غنيم آل غنيم . رسالة دكتوراة . مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (١٣٦١).

(٦) الدّر الثمين في بعض ماذكره أبوحيان وعارضه السمّين . للشيخ بدر الدين الغزّي (ت ٩٨٤ هـ) . مخطوط / دار الكتب المصرية برقم (١٤٣) مجاميع/م مصورتي.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك . السِّفر الأول . تحقيق عدنان خلف قليل . رسالة دكتوراة. مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (٩٣٨) .

(٨) المحاكمة بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري . ليحيى الشاوي (ت ١٠٩٦ هـ). مخطوط/ المكتبة الأزهرية برقم ١٢٥٤ (رافعي) تفسير . مصورتي .

ثانياً : المطبوعات .

(١) القرآن الكريم .

(٢) ائتِلاف النُّصْرَة في اختلاف نُحاة الكوفة والبَصْرة . للشَّرْجي الزَّبيدي تحقيق الدكتور : طارق الجنابي . عالم الكتب . مكتبة النهضة العربية . بيروت ، ط١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٣) ابن الطراوة النحوي . للدكتور عيَّاد الثبيتي . مطبوعات نادي الطائف الأدبي ، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

(٤) أبوحيان النحوي . للدكتورة خديجة الحديثي . مكتبة النهضة . بغداد . ط ١ ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦ م .

(٥) أبو علي الفارسي . للدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي . دار المطبوعات الحديثة . جدة . ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

(٦) أبوالقاسم السُّهيلي ومذهبه النحوي . للدكتور محمد إبراهيم البنا . دار البيان العربي للطباعة والنشر . جدة . ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(٧) ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي . تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النَّماس . القاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

(٨) الاستغناء في الاستثناء . للقَرافي . تحقيق محمد عبدالقادر عطا . دار الكتب العلمية . بيروت . ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

(٩) الأصول في النحو . لابن السَّراج . تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(١٠) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم . لابن خالويه . عالم الكتب . بيروت ، ١٤٠٦هـ.

(١١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج . تحقيق ودراسة : إبراهيم الأبياري . نشر دار الكتاب المصري بالقاهرة – ودار الكتاب اللبناني بيروت . ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

(١٢) إعراب القرآن . للنَّحاس . تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد . مكتبة النهضة العربية ، بيروت . ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

(١٣) الأعلام . للزركلي . الطبعة الثالثة .

(١٤) الاقتراح في أصول النحو وجدله . للسيوطي . تحقيق الدكتور محمود فجال . مطبعة الثغر . ط ١ ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .

(١٥) أقسام الكلام العربي . للدكتور فاضل مصطفى الساقي . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . ١٣٩٧ هـ ، ١٩٧٧ م .

(١٦) الأمالي الشَّجرية . لابن الشَّجري . دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت ، وتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

(١٧) الأمالي النحوية . لابن الحاجب . تحقيق هادي حسن حَمّودي . مكتبة النهضة العربية . بيروت . ط ١ ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

(١٨) الأمثال . لأبي عُبَيد القاسم بن سَلام . تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . جامعة أم القرى . مكة المكرمة . ط ١ ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

(١٩) إنْباه الرُّواة على أنباه النُّحاة . للقِفْطِيّ . تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت . ط ١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٢٠) الانتصاف من الإنصاف . لمحمد محيي الدين عبدالحميد . بهامش الإنصاف .

(٢١) الأنساب . للسمعاني . حققه الشيخ : عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني . الناشر محمد أمين دمج . بيروت . ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(٢٢) الإنصاف في مسائل الخلاف . لأبي البركات الأنباري . تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد . دار الفكر . بيروت .

(٢٣) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال . لابن المنير الإسكندري . مطبوع بهامش الكشاف .

(٢٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل . المعروف بتفسير البيضاوي . دار صادر . بيروت.

(٢٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد . دار الفكر . بيروت .

(٢٦) الإيضاح . لأبي علي الفارسيّ . تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود . مطبعة دار التأليف . القاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

(٢٧) الإيضاح في علوم البلاغة . للقزويني . شرح وتعليق الدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي . منشورات دار الكتاب اللبناني بيروت . ط ٣ ، ١٣٩١ - ١٩٧١ م .

(٢٨) البحر المحيط . لأبي حيان الأندلسي . دار الفكر للطباعة والنشر . بيروت ، ط٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

(٢٩) بدائع الفوائد . لابن قيم الجوزية . دار الكتاب العربي . بيروت .

(٣٠) البَدرُ الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع . للشوكاني . دار المعرفة . بيروت .

(٣١) البُرهان في علوم القرآن . للزركشي . تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. دار المعرفة . بيروت . ط ٢ ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م .

(٣٢) البسيط في شرح جمل الزَّجاجي . لابن أبي الرّبيع . تحقيق الدكتور عيَّاد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي . بيروت . ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م .

(٣٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطي . تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم . دار الفكر ، بيروت . ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .

(٣٤) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري . للدكتور محمد أبو موسى . مكتبة وهبة. القاهرة . ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

(٣٥) البيان في غريب إعراب القرآن . لأبي البركات الأنباري . تحقيق الدكتور طه عبدالحميد طه ، ومراجعة مصطفى السقا . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

(٣٦) تاج العروس . للزَّبيدي . تحقيق الدكتور محمود الطناحي (جـ ١٦) . نشر وزارة الأعلام في الكويت ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م .

(٣٧) تاريخ الأدب العربي . لبروكلمان . (الجزء الخامس) نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبدالتواب . راجعه الدكتور السّيد يعقوب بكر . دار المعارف بالقاهرة ، ط ٣ .

(٣٨) التبصرة والتذكرة . للصَّيْمَرِيّ . تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . جامعة أم القرى . مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(٣٩) التبيان في إعراب القرآن . للعكبري . تحقيق . علي محمد البجاوي . نشر مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م .

(٤٠) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . لابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات . دار الكاتب العربي بمصر ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

(٤١) تفسير أبي السعود المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) دار إحياء التراث العربي . بيروت .

(٤٢) تفسير التبيان . للطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي . مطبعة النعمان النجف ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

(٤٣) تفسير الجلالين . لجلال الدين السيوطي وجلال الدين المحلي . المطبوع بهامش « الفتوحات الإلهية » للجَمل .

(٤٤) تفسير الفخر الرازي . المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب . دار الفكر . بيروت ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

(٤٥) التَّلْخيص في علوم البلاغة . للقزويني . ضبطه وشرحه الأستاذ / عبدالرحمن البرقوقي . دار الكتاب العربي . بيروت ، ط ٢ ، ١٣٥٠هـ - ١٩٣٢م .

(٤٦) تهذيب التهذيب . لابن حجر العسقلاني . حيدر آباد . الهند ١٣٢٥هـ .

(٤٧) تهذيب اللغة . لأبي منصور الأزهري . تحقيق الأستاذ / إبراهيم الأبياري جـ١٥. دار الكاتب العربي بمصر ١٩٦٧م .

والجزء ١٤ تحقيق : يعقوب عبدالنبي ، ومراجعة الاستاذ محمد علي النجار . الدار المصرية للتأليف والترجمة .

(٤٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . للمرادي . تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية . ط ٢ ، بدون تاريخ .

(٤٩) جامع البيان عن تأويل آي القرآن . لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري . حققه وعلق على حواشيه محمود محمد شاكر . راجعه وخرج أحاديثه أحمد محمد شاكر. دار المعارف بمصر .

(٥٠) الجامع لأحكام القرآن . للقرطبي . دار الفكر . بيروت . ط٢ ، ١٣٧٢هـ.

(٥١) الجُمَل في النحو . لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق الدكتور علي توفيق الحَمَد . مؤسسة الرسالة ، بيروت - دار الأمل ، الأردن . ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٥٢) الجنى الدّاني في حروف المعاني . للمرادي . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل . المكتبة العربية بحلب ط ١، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

(٥٣) حاشية الجمل على تفسير الجلالين (الفتوحات الإلهية) . دار إحياء التراث العربي . بيروت .

(٥٤) حاشية الخُضَري على شرح ابن عقيل . مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٩ هـ – ١٩٤٠م .

(٥٥) حاشية الدّسوقي على مغني اللبيب . مكتبة ومطبعة المشهد الحُسيني . بالقاهرة.

(٥٦) حاشية السيد الجرجاني على الكشاف . مطبوعة بهامش الكشاف .

(٥٧) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي . دار صادر . بيروت .

(٥٨) حاشية الصبّان على شرح الأشموني . دار الفكر . بيروت .

(٥٩) حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي . مطبوعة بهامش تفسير البيضاوي .

(٦٠) حاشية يس العليمي على التصريح . مطبوعة بهامش شرح التصريح على التوضيح .

(٦١) حاشية يس العليمي على شرح الفاكهي لقطر النّدى . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . ط ٢ ، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م .

(٦٢) الحُجّة في علل القراءات السّبع . لأبي علي الفارسي :

(أ) تحقيق : على النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

(ب) تحقيق : بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي . دار المأمون للتراث . دمشق. ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

(٦٣) الحُجَّة في القراءات السَّبع . لابن خالويه . تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم. دار الشروق . بيروت . ط ٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

(٦٤) الحذف في المثل العربي . للدكتور عبدالفتاح أحمد الحموز . دار عمار للنشر . عمان . ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

(٦٥) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب . لعبدالقادر بن عمر البغدادي . تحقيق عبدالسلام هارون . مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٩م .

(٦٦) الخصائص . لابن جني . تحقيق : محمد علي النجار . دار الكتاب العربي . بيروت . ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

(٦٧) دراسات لأسلوب القرآن الكريم . للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة . مطبعة السعادة بمصر . ط ١ ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

(٦٨) دراسة حول خبر اسم الشرط . للدكتور مازن مبارك . ملحقة بـ«المباحث المرضيه المتعلقه بمَنْ الشرطية» لابن هشام . دار ابن كثير . دمشق . ط١ ، ١٤٠٨هـ .

(٦٩) دُرَّة الغوَّاص في أوهام الخواصّ . للحريري . تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم . دار نهضة مصر . بدون تاريخ .

(٧٠) الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . لابن حجر العسقلاني . تحقيق محمد سيد جاد الحق . دار الكتب الحديثة بمصر .

(٧١) الدّرر اللوامع على همع الهوامع . للشنقيطي . تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم . دار البحوث العلمية . الكويت . ط ١ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

(٧٢) الدّر اللقيط من البحر المحيط . لابن مكتوم . بهامش البحر المحيط . دار الفكر. بيروت . ط٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .

(٧٣) الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون . للسَّمين الحلبي . تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرّاط . دار القلم . دمشق . ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٧٤) الدُّر المنثور في التفسير بالمأثور . للسيوطي . دار الفكر . بيروت . ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .

(٧٥) دلائل الإعجاز . لعبدالقاهر الجرجاني . تحقيق محمود محمد شاكر . مكتبة الخانجي بالقاهرة . ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٧٦) ديوان أبي تمام . قدّم له الأستاذان : عبدالحميد يونس ، وعبدالفتاح مصطفى . مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بمصر ١٣٦١هـ .

(٧٧) ديوان أبي حيان الأندلسي . تحقيق الدكتور أحمد مطلوب ، والدكتورة خديجة الحديثي . مطبعة العاني . بغداد . ط١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .

(٧٨) ديوان الأعشى . تحقيق . كامل سليمان . دار الكتاب اللبناني . ط ١ .

(٧٩) ديوان تأبط شرا . جمع وتحقيق وشرح : علي ذو الفقار شاكر . دار الغرب الإسلامي. ط ١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٨٠) ديوان جرير . شرح محمد إسماعيل عبدالله الصاوي . دار الأندلس . بيروت ، ١٣٥٣هـ .

(٨١) ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري . تحقيق : درية الخطيب ، ولطفي الصقال . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .

(٨٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار صادر ، بيروت .

(٨٣) ديوان عنترة بن شداد بشرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي . المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

(٨٤) ديوان كثير عزَّة . تحقيق الدكتور إحسان عباس . دار الثقافة . بيروت ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

(٨٥) ديوان النابغة الذبياني . شرح وتقديم عبَّاس عبدالستار . دار الكتب العلمية . بيروت . ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

(٨٦) ربيع الأبرار ونصوص الأخبار . للزمخشري . تحقيق الدكتور سليم النعيمي . مطبعة العاني – بغداد ١٩٧٦م . (مقدّمة المُحقِّق) .

(٨٧) روح المعاني . للألوسي . دار الفكر . بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

(٨٨) الرّوض الأُنُف . للسّهيلي . قدّم له وعلّق عليه : طه عبدالرؤوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .

(٨٩) الزمخشري . للدكتور أحمد محمد الحوفي .الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط٢.

(٩٠) السَّبعة في القراءات . لابن مجاهد . تحقيق الدكتور شوقي ضيف . دار المعارف. القاهرة . ط ٢ ، ١٤٠٠هـ .

(٩١) سرّ صناعة الإعراب . لابن جني . تحقيق الدكتور حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(٩٢) سيبويه إمام النحاة . لِعلي النجدي ناصف . عالم الكتب بالقاهرة . ط٢، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

(٩٣) شذور الذّهب . لابن هشام . تحقق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد . القاهرة ، ١٣٧١هـ – ١٩٥١م .

(٩٤) شرح أبيات سيبويه . لأبي جعفر النحاس . تحقيق زهير غازي زاهد . مطبعة الغَزِيّ . النجف . ط ١ ، ١٩٧٤م .

(٩٥) شرح أبيات مغني اللّبيب . للبغدادي . تحقيق عبدالعزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق . دار المأمون للتراث . دمشق ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .

(٩٦) شرح أشعار الهُذليِّين . صنعةُ أبي سعيد السُكَّرِيّ . تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، ومراجعة محمود محمد شاكر . دار العروبة . القاهرة ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.

(٩٧) شرح الأشموني على الألفية . بهامش حاشية الصَّبان . دار الفكر . بيروت .

(٩٨) شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر بمصر . ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٩٩) شرح التصريح على التوضيح . للشيخ خالد الأزهري . دار الفكر . القاهرة .

(١٠٠) شرح جمل الزّجاجي . لابن عصفور . تحقيق الدّكتور صاحب أبوجناح. مؤسسة دار الكتب . العراق ، ١٩٨٠م .

(١٠١) شرح الخطيب التبريزي لديوان أبي تمام . تحقيق محمد عبده عزام . دار المعارف بمصر ، ط ٣ ، ١٩٦٤م .

(١٠٢) شرح شواهد المغني . للسيوطي . وقف على طبعه أحمد ظافر كوجان . دار مكتبة الحياة . بيروت ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

(١٠٣) شرح ابن عقيل على الألفية . بحاشية الخضري . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م .

(١٠٤) شرح القصائد السّبع الطوال . لابن الأنباري . تحقيق عبدالسلام محمد هارون. دار المعارف . القاهرة . ط ٤ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .

(١٠٥) شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى . لابن هشام . تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد . المكتبة التجارية الكبرى . القاهرة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

(١٠٦) شرح كافية ابن الحاجب . لرضي الدين الإستراباذي . دارالكتب العلمية . بيروت . ط ٣ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(١٠٧) شرح الكافية الشافية . لابن مالك . تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي . دار المأمون للتراث ، دمشق . ط ١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(١٠٨) شرح المفصل . لابن يعيش . عالم الكتب . بيروت .

(١٠٩) شرح المفصل الموسُوم (بالتَّخمير) . لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين

الخوارزمي . تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين . دار الغرب الإسلامي . بيروت . ط ١ ، ١٩٩٠م .

(١١٠) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . لابن مالك :

(أ) تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي . عالم الكتب . بيروت . ط ٣ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(ب) تحقيق الدكتور طه مُحسن . وزارة الأوقاف والشؤون الدينية . العراق ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(١١١) الصِّحاح . للجوهري . تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين . بيروت . ط ٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

(١١٢) صحيح مسلم بشرح النَّوَوي . ط ١ ، ١٣٤٧هـ-١٩٢٩م.

(١١٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر . للآلوسي . دار البيان . بغداد ، ودار الصعب . بيروت .

(١١٤) طبقات المفسِّرين . للدّاوُدِي (ت ٩٤٥ هـ) . تحقيق على محمد عمر . مكتبة وهبة . القاهرة . ط١ ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م .

(١١٥) عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك . للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد. بهامش أوضح المسالك لابن هشام . دار الفكر . بيروت .

(١١٦) العدد في اللغة . للدكتور مصطفى النحاس . مكتبة الفلاح . الكويت . ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

(١١٧) عقود الجمان في المعاني والبيان . للسيوطي . مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . ط ٢ ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م .

(١١٨) غرائب القرآن ورغائب الفرقان . للنيسابوري . تحقيق : إبراهيم عطوه عوف . مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط ١ ، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

(١١٩) فتح القدير . للشوكاني . دار الفكر . بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

(١٢٠) الفريد في إعراب القرآن المجيد . للمُنتَجب حسين بن أبي العزّ الهَمذاني. تحقيق الدكتور فهمي حسن النمر، والدكتور فؤاد علي مخيمر. دار الثقافة. الدوحة. قطر. ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

(١٢١) الفَسْر أو شرح ديوان أبي الطيب المتنبي . لابن جني . تحقيق الدكتور صفاء خلوصي . المكتبة الوطنية ببغداد ، ١٩٧٨م .

(١٢٢) الفصيح . لأبي العباس ثعلب . تحقيق الدكتور عاطف مدكور . دار المعارف. القاهرة ١٩٨٣م .

(١٢٣) فَهْرس الفهارس . للكتاني . تحقيق الدكتور إحسان عباس . دار الغرب الإسلامي . بيروت . ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .

(١٢٤) في بناء الجملة العربية . للدكتور محمد حماسة عبداللطيف . دار القلم . الكويت ، ١٩٨٢م .

(١٢٥) القطع والائتناف . لأبي جعفر النحاس . تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر . مطبعة العاني . بغداد . ط ١ ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(١٢٦) الكافية في النحو . لابن الحاجب ، بشرح الرضي الإستراباذي . دار الكتب العلمية . بيروت . ط ٣ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(١٢٧) الكامل في اللغة والأدب . لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد . مطبعة الاستقامة. القاهرة .

(١٢٨) الكتاب . لسيبويه . تحقيق عبدالسّلام محمد هارون . عالم الكتب . بيروت ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م .

(١٢٩) كتاب الشِّعر . لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي . القاهرة. ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(١٣٠) الكشاف . للزمخشري . دار المعرفة . بيروت .

(١٣١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . لحاجي خليفة . دار الفكر ، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

(١٣٢) الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها . لمكي بن أبي طالب . تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان . مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .

(١٣٣) اللامات . للهروي . تحقيق يحي علوان البلداوي . مكتبة الفلاح . الكويت . ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

(١٣٤) لِسَان العرب . لابن منظور . دار صادر . بيروت .

(١٣٥) اللغة العربية معناها ومبناها . للدكتور تمام حسَّان . الهيئة المصرية للكتاب . ط٢، ١٩٧٩م .

(١٣٦) المباحث المرضية المتعلقة بمَنْ الشرطية . لابن هشام . تحقيق الدكتور مازن المبارك . دار ابن كثير . دمشق . ط١ ، ١٤٠٨ هـ .

(١٣٧) المبنى للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم . للدكتور محمد سليمان ياقوت . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية ، ١٩٩٠م .

(١٣٨) مجاز القرآن . لأبي عُبيدة . تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين . مكتبة الخانجي . القاهرة ، ١٩٦٢م .

(١٣٩) مجالس العلماء . للزجاجي . تحقيق عبدالسلام محمد هارون . مكتبة الخانجي. القاهرة . ط ٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(١٤٠) مجمع الأمثال . للميداني . تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد . دار المعرفة. بيروت - مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م .

(١٤١) المُحاجاة بالمسائل النحوية . للزمخشري . تحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني. بغداد ١٩٧٣م . (مقدِّمة التحقيق) .

(١٤٢) المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات . لابن جني . تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالفتاح النجار ، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي . المجلس الأعلى للشئون الإسلاميه . القاهرة ١٣٨٦ هـ .

(١٤٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . لابن عطية . تحقيق عبدالله بن إبراهيم الأنصاري ، والسيد عبدالعال السيد إبراهيم . الدوحة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(١٤٤) مختصر في شواذ القراءات . لابن خالوية . نشره براجستراسر . المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م .

(١٤٥) المسائل البَصْريّات . لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد . مطبعة المدني بالقاهرة . ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(١٤٦) مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك . للدكتور فهمي حسن النمر. دار الثقافة بالقاهرة ١٩٨٥م .

(١٤٧) المساعد على تسهيل الفوائد . لابن عقيل . تحقيق الدكتور محمد كامل بركات . مركز البحث العلمي وإحياء التراث . جامعة أم القرى بمكة ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

(١٤٨) مشكل إعراب القرآن . لمكي بن أبي طالب . تحقيق ياسين محمد السواس . دار المأمون . دمشق ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

(١٤٩) معاني القرآن . للأخفش . تحقيق الدكتور فائز فارس . الكويت ، ط٢ ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

(١٥٠) معاني القرآن وإعرابه . للزَّجاج . تحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي . عالم الكتب . بيروت . ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(١٥١) معاني القرآن . للفراء . عالم الكتب . بيروت . ط ٢ ، ١٩٨٠م .

(١٥٢) معجم الأخطاء الشائعة . لمحمد العدناني . مكتبة لبنان . بيروت . ط ٢ ، ١٩٨٠م.

(١٥٣) معجم الأدباء . لياقوت الحموي . مطبوعات دار المأمون . القاهرة ، ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م.

(١٥٤) معجم المطبوعات العربية والمعربة . ليوسف إليان سركيس . مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م .

(١٥٥) معجم المفسِّرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر . لعادل نويهض . مؤسسة نويهض الثقافية ، بيروت . ط١ ، ١٤٠٤هـ .

(١٥٦) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . لمحمد فؤاد عبدالباقي . دار الفكر ، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

(١٥٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام . تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله . دار الفكر ، دمشق . ط٢ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م .

(١٥٨) المُفصل . للزمخشري . دار الجيل . بيروت . ط٢ ، ١٣٢٣هـ .

(١٥٩) المفضل في شرح أبيات المفصل . للسيد محمد بدر الدين النعساني . بهامش المفصل .

(١٦٠) المقتصد في شرح الإيضاح . لعبدالقاهر الجرجاني . تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان . وزارة الثقافة والإعلام العراقية . بغداد ١٩٨٢م .

(١٦١) المُقتضب . لأبي العباس المبرد . تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة . عالم الكتب. بيروت .

(١٦٢) المكتفى في الوقف والإبتدا . لأبي عمرو الداني . تحقيق جايد زيدان مخلف . وزارة الأوقاف والشئون الدينية . العراق ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .

(١٦٣) من أسرار اللغة . للدكتور إبراهيم أنيس . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة. ط٦، ١٩٧٨م .

(١٦٤) نتائج الفكر في النحو . للسّهيلي . تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا . دار الرياض للنشر والتوزيع . ط ٢ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(١٦٥) النحو الوافي . لعباس حسن . دار المعارف بمصر . ط ٣ ، ١٩٧٤م .

(١٦٦) النحو وكتب التفسير . للدكتور إبراهيم عبدالله رفيدة . منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع . ليبيا . ط ١ ، ١٩٨٠م .

(١٦٧) النَّشر في القراءات العشر . لابن الجزري . دار الفكر .

(١٦٨) نُكت الأعْرَاب في غريب الإعراب في القرآن الكريم . للزمخشري . تحقيق الدكتور محمد أبو الفتوح شريف . دار المعارف بالقاهرة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . (مقدمة المحقِّق) .

(١٦٩) النهر الماد من البحر المحيط . لأبي حيان . بهامش البحر المحيط . دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(١٧٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . للسيوطي . تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم . دار البحوث العلمية . الكويت .

(١٧١) الوافي بالوفيات . للصفدي . جـ ٥ بإعتناء س . ديدر ينغ . جمعية المستشرقين الألمانية ، ١٩٧٠م .

(١٧٢) وفيات الأعيان . لابن خلكان . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد . مكتبة النهضة المصرية . ط ١ ، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

(١) فهرس الآيات القرآنية

(٢) فهرس القراءات القرآنية

الآية بقراءة حفص عن عاصم	اسم السورة ورقم الآية	موضع القراءة	الصفحة
وإذا أظلم عليهم قاموا	البقرة : ٢٠	(أُظْلِمَ) بالبناء للمجهول	٢٠، ١١٦
يأيهـا الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين مِن قبلكم .	البقرة : ٢١	(مَنْ) بفتح الميم	٣٥
وقولوا حِطَّةٌ .	البقرة : ٥٨	(حِطَّةً) بالنصب	١٢٣
ثم توليتم إلاّ قليلاً منكم .	البقرة : ٨٣	(إلاّ قليلٌ) بالرفع	٤٢٦
وماهم بضارين به من أحد .	البقرة : ١٠٢	(وماهم بضاري)بحذف النون	٤٠٣،٤٠٤، ٤٠٥
وإنْ كانت لكبيرةً إلاّ على الذين هدى الله .	البقرة : ١٤٣	(لكبيرةٌ) بالرَّفع	٧٦
فمَنْ لم يجد فصيامُ ثلاثةِ أيامٍ في الحج وسبعةٍ إذا رجعتم .	البقرة : ١٩٦	(سبعةً) بالنَّصب	٢٢٦
فشربوا منه إلاّ قليلاً منهم .	البقرة : ٢٤٩	(إلاّ قليلٌ) بالرفع	٤٢٤
قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئـةٌ تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة.	آل عمران : ١٣	(فئةً) بالنصب	٣٠٧ ، ٣١٠
لقـد مَنَّ الله على المؤمنين إذ بعث فـيـهم رسـولاً من أنفسهم .	آل عمران : ١٦٤	(لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين)	٤١٧
ولا تحسبنَّ الذين قُتلوا في سبيل الله أمواتا.	آل عمران : ١٦٩	(ولايحسبنَّ) بالياء	١٠٥
أينما تكونوا يدرككُم الموت .	النساء : ٧٧	(يدرككُم) برفع الكافين	٤٦٥ ، ٤٧٠
ثم لم تكن فتنتُهم إلاّ أن قالوا والله ربِّنا ماكنا مشركين.	الأنعام : ٢٣	(فتنتَهم) بالنَّصب	٦٩
ياليـتنا نردّ ولانكذبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين.	الأنعام : ٢٧	(نكذبُ ونكونُ) برفع الفعلين	٣٥٠
وكذلك زَيَّنَ لكثيـر من المشـركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم.	الأنعام : ١٣٧	(قتلُ أولادَهم شركائِهم)	٤٠٤، ٤٤٢

الآية بقراءة حفص عن عاصم	اسم السورة ورقم الآية	موضع القراءة	الصفحة
قل لا أجد فيما أُوحي إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلاّ أن يكون ميتةً.	الأنعام : ١٤٥	(إلاّ أن تكون ميتةٌ) بالرفع	٤٥٩ ، ٤٦٠
لَمَنْ تبعك منهم لأملأنّ جهنم منكم أجمعين.	الأعراف : ١٨	(لِمَنْ) بكسر اللام	٦٦
وإن توليتم فاعلموا أنكم غيرُ معجزي اللهِ .	التوبة : ٢	(غير معجزي اللهَ) بالنصب	٤٠٤،٤٠٥، ٤٠٦
وأُدخلَ الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناتٍ .	إبراهيم : ٢٣	(أُدْخِلُ) بهمزة المتكلم وضم اللام	٢٢٩
فلا تحسبنّ اللهَ مخلفَ وعدِه رُسلَه.	ابراهيم : ٤٧	(مُخلفَ وعدَه رُسُلِه)	٤٤٥
ولاتقولوا لما تصف ألسنتكم الكذبَ هذا حلال وهذا حرام.	النحل : ١١٦	(الكذبِ) بالكسر	٢٦٤
فوجدا فيها جداراً يريد أنْ ينقضّ .	الكهف : ٧٧	(لِيُنْقضَ)	٣٣٤
أفحسبَ الذين كفروا أن يتخذوا عبادي من دوني أولياء .	الكهف : ١٠٢	(أفحسبُ) بضم الباء	٢٤٥
تنزيلا ممّن خلق الأرض والسموات العلى * الرحمنُ على العرش استوى .	طه : ٤ ، ٥	(الرحمنِ) بالكسر	٢٦٤
والصابرين على ماأصابهم والمقيمي الصلاةِ.	الحج : ٣٥	(والمقيمي الصلاةَ)بالنصب	٤٠٤،٤٠٥، ٤٠٦
إنما كان قولَ المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله .	النور : ٥١	(قولُ) برفع اللام	٦٨
ولا تحسبنّ الذين كفروا معجزين في الأرض .	النور : ٥٧	(ولايحسبنّ) بالياء	١٠٨
إنكم لذائقوا العذابِ الأليم .	الصافات : ٣٨	(لذائقوا العذابَ) بالنصب	٤٠٥،٤٠٦

(٣) فهرس الأحاديث .

(٤) فهرس الأمثال وأقوال العرب

(٥) فهرس الشواهد الشعرية

(٦) فهرس أنصاف الأبيات

(٧) فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الصفحة	الموضوع
١٥٢-١٥٠	(٣٨) مجيء إذ مفعولا به .
١٥٥-١٥٣	(٣٩) العامل في إذ الظرفية .
١٥٧-١٥٦	(٤٠) مجيء إذا مجرورة بحتى .
١٦١-١٥٨	(٤١) إنابة المصدر المؤول من أنْ والفعل عن ظرف الزمان .
١٦٥-١٦٢	(٤٢) إذا عُطف على الضمير المخفوض بحسب جاز نصب المعطوف على المعية.
١٦٩-١٦٦	(٤٣) تعلّق المجرور الواقع بعد إلاّ بما قبلها .
١٧١-١٧٠	(٤٤) مجيء الحال من الصاحب الأ بعد .
١٧٣-١٧٢	(٤٥) الحال من الفاعل أو من المفعول .
١٧٧-١٧٤	(٤٦) إعراب المصدر المؤول من أنْ والفعل حالاً .
١٨١-١٧٨	(٤٧) الحال المؤكدة .
١٨٣-١٨٢	(٤٨) مايحتمل الحالية والتمييز .
١٨٦-١٨٤	(٤٩) الربط بالضمير في جملة الحال الاسمية .
١٨٩-١٨٧	(٥٠) ربط جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت بالواو .
١٩٢-١٩٠	(٥١) الواو بين الحالية والعطف .
١٩٥-١٩٣	(٥٢) مجيء الاعتراض بعد تمام الكلام .
٢٠٠-١٩٦	(٥٣) الاعتراض بجملتين .
٢٠٢-٢٠١	(٥٤) الاعتراض بثلاث جمل .
٢٠٦-٢٠٣	(٥٥) تعريف التمييز .
٢١٠-٢٠٧	(٥٦) إفادة ربَّ للتكثير .
٢١٤-٢١١	(٥٧) « ما » الكافة عن العمل .
٢١٨-٢١٥	(٥٨) التضمين بين الزمخشري وأبي حيان .
٢٢١-٢١٩	(٥٩) تقديم مابعد غير عليها .